

(5)

۱۸۳۹۰۱



۳۵۱  
بر عدد  
تولید

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵

کتاب تحفیل

از امیر اعیان

کتاب دیگر

کتابخانه مجلس سنا  
۵۴۱



کتاب تحف السیر ۱۵۲۵

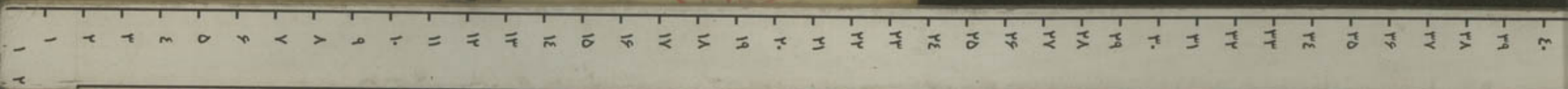
(۳)

کتابت بهمنیار ۱۸۳۹



کتاب تحف السیر بهمنیار در سنه ۱۲۵۱  
از همایون امین ابن نوب با چند عدد  
کتاب دیگر خریدم بعضی با ۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱  
هر سه کس

۲۳۳





الموجودات وهو مشتمل على ما يليين فالعالم الاول في الدلالة  
على الوجود الذي لا سبب له ولا علو وفيها الابان عن الغرض في  
الوجيا والمقالة الموسومة بالالف الصغرى وفي باب واحد في  
الثانية يشتمل على الموجودات المعلولة وهي تنقسم الى اربعة ابواب  
فالابواب الاولى في المقدمات التي يحتاج اليها في الامور الطبيعية  
وفيها الابان عن الغرض في السماع الطبيعي والباب الثاني في سفر  
الاجسام الفلكية ونفوسها وعقولها وسائر احوالها وفيها الابان  
عن الغرض في السماء والبعض من الف الصغرى والوجيا والباب  
الثالث في معرفة العناصر وما يقرب منها من المركبات وهي الابان  
عن الغرض في الكون والفساد والاثار العلوية والباب الرابع في  
علم النفس وبقاها ومعال المعاد والطريق الى تعلم هذا الكتاب ان  
يتبدى بالحكمة العلية وتعلم منها المنطق خصوصا ثم يرجع على  
هذا الكتاب ليحصل لطالب العلم مطلوبه في مدة يقصر عن حفظ  
كتاب الخاصة لمشيئه الله تعالى وعونه المطلوب من المكيد وهو  
الموجودات والموجود اما ان يكون بلا سبب او موجودا بسبب  
والموجود الذي لا سبب له فليس حقيقيا وان يكون واحدا من كل  
جهة وان يكون ليس بجسم ولا قوة في جسم وان يكون متبعية ائنه و  
ان يكون علو بذاته وجوده وان يكون علو بالموجودات لوانه  
وان يكون ارادته وقدرته وجوده وبينها علو وكل ذلك له

كفر

بأنه وان يكون علمه غير متغير ولا فاسد ولا علم على سبيل الانفعال  
 بل علم على فعله وانما الفاعل والغاية جميعا وسائر ما ذكر  
 خواصه والموجود الذي له سبب لا يفتقر ذاته ان يكون ولسنا  
 من كل جهة وان كان واحدا فوجه اخر مخففة في موضعه <sup>هنا</sup> والشا  
 والقياس ولا على انه كثير وان منه ما هو جسم ومنه ما ليس بجسم  
 والذي ليس بجسم هو العقل والنفس او الصورة او المادة والاشياء  
 كثيرة فمنها اجسام فلكية وهي كثيرة والرصد الجرمي قد علمنا  
 ومنها اجسام عنصرية وشرب من القياس دل على انها اربعة قضا  
 اجسام مركبة من هذه العناصر ولا سبيل للاجسام عدتها الا بالقياس  
 ولا الحسن وذلك لانها تابعة لخصائص سماوية غير مضمومة وانما  
 وقف على ما اقتبس منها بالحس وانتهت المشاهدة اليه وهذه <sup>اشياء</sup>  
 او شرب او رايح واما معدنيات واما نباتات واما حيوانات  
 وما يجري مجراها ونحن للبلد نظام وترتيب ولها ايضا احوال ينسب  
 بعضها الى الخيز وبعضها الى الشر والعقول ايضا كثيرة والنقول  
 نفوس وليكذ واما نفوس نباتية واما نفوس حيوانية واما نفوس  
 انسانية والنفس الانسانية بعد هذا المبدن بقاء ولها احوال  
 في معادها وهذا العلم يتولى بيان هذه المعاني  
 فضلا عن علمها فاما تصور واما تصديق والقصور هو العلم الاول

٢ فاما ان يكون علمه  
 او جوهرا او لوهذا  
 ليس بجسم

هنا  
 انما هو العلم  
 بالاشياء  
 التي هي  
 في العالم

يرسل

ويكتب بالحد او ما يجري مجراه كالرسم مثل تصور مرتبة الانسان  
 والتصديق انما يكتب بالقياس وما يجري مجراه كالتمثال والاشياء  
 مثل تصديق ان لكل سبعا والحد والقياس اللذان كتب بهما  
 المطالبات التي يكون مجرولا فيصير معلومة بالرؤية وكل واحد  
 منها منه ما هو حقيقي ومنه ما هو دون الحقيقي ولكنه نافع  
 منفعه مجسبه ومنه ما هو باطل وشبه بالحقيقي والفظي  
 في الاكثر غير كافية في التمييز هذه الاصناف ولولا ذلك لما  
 وقع بين العلماء اختلاف ولا وقع لواحد في رايه ساقض وكل  
 واحد من القياس والحد فانه مجرول وسؤلف من معانيه  
 بتأليف محدود فيكون لكل واحد منها مادة منها الفن وصورة  
 بها التأليف وكما انه ليس عن اي مادة انفق ليصح ان يكون  
 او كرسى بل لكل شئ مادة يحضه وصورة يعينها يحضه منها  
 يصار الى الحقيقة وكما ان السائر في اتحاد البيت قد يقع من جهة  
 المادة وان كانت الصورة بحجة وقد يقع من جهة الصورة  
 ان كانت المادة بحجة وقد يقع من جهةها جميعا لذلك النسب  
 العارضة للحد والقياس قد يقع من جهة الصورة وقد يقع من  
 جهة المادة وقد يقع من جهةها جميعا والمنطق هو الصناعة  
 النظرية التي تعرف ان من اي الصور والمواد يكون الحد الصحيح  
 الذي يسمى حقا بالحقيقة والقياس الصحيح الذي يسمى بها تارة

ذلك العلم  
 بالاشياء  
 التي هي  
 في العالم

فعرف انه عن اى الصور والمواد يكون لادنا على الذى يسمى بها  
وعن اى الصور والمواد يكون القياس الاضامى الذى يسمى ما قوى  
منه وواقع تصديقا سببها باليقين جدليا وما منصف منه و  
اوقع فلنا غالبا خطأيا وتعرف انه عن اى صورة ومادة يكون  
للحد الفاسد وعن اى صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذى  
يسمى مغالطيا وسوفطائيا وعن اى صورة ومادة يكون القياس  
الذى لا يقع تصديقا البته ولكن على ان يرغب النفس في شئ  
او يتفرها او يتفرزها او تبسطها او يقصنها وهو القياس الشكوى  
فهذا فائدة مناعة المنطق وضيقه للرؤية نسبة الخواص الكالم  
والعروض في الشكر الكى الفطرة السليمة والدقيق السليم ربما  
عن تعلم الخواص والعروض وليس شئ من العنق الامشائية في الاكثر  
بمستغنى في استعمال الرؤية عن التقدم باعدا ذلك الالة والمنطق  
يصح ان ين انه جزء من العلوم على انه جزء من العلم المطلق  
وهو يثبت عن الجوهل ويصح ان ين انه الة على انه يستعمل  
في غير المنطق فالمنطق من حيث هو الة يعمل عليه معنى اعظم  
وهو العلم كما ان الانسان من حيث هو انسان يعمل عليه معنى  
اخر منه وهو الحيوان ينق الانسان حيوان فاخر اى كونه جزا  
وكونه الة هو افتراق معينين احدهما اخص والاخر اعم فان  
كل ما هو الة لعل كذا فهو جزء من العلم المطلق وليس يتكسب

العلم المطلق  
العلم المطلق  
العلم المطلق

والمنطق بعين في معرفة اخرى على ان يكون مكيلا كالمالك  
ايضا قد يكون بوجه مادة اذا كان المنطق منطقيا فاذا قلنا كل  
تتحرك جسم والنفس ليس يحتم فالنفس ليس تتحرك فليس في هذا  
مادة منطقية البته ومعرفة المنطق في هذا الموضوع هو ان  
يعرفنا ان هذا التاليف متبوع وقايدة المنطق في هذا الموضوع هو ان  
سبحان فان قلت وهذا الشكل متبوع فقد استعملت المنطق على  
انه مادة في هذا المكان واعلم ان افادة الجوهل قد يكون شئ  
مقدمة معلوم وقد يكون على سبيل التنبه والتذكير والقسم كالمثل  
قد يكون مستقما بحيث لا يقع فيه الغلط كعلم العدد وقد يكون  
يبحث يقع فيه الغلط كالعلم الطبيعي ويعلم المنطق بعضه  
على سبيل التذكير وبعضه على سبيل التنبه وبعضه على سبيل  
العلم المتسق الذى لا يقع فيه وبعضه على سبيل ترتيب معان  
لعل يمكن ترتيبه لما كان تدرك منعنها والاختلاف الذى  
يقع فيه انا هو بسبب لالفاظ وتصور كل فرقة منها معنى  
تخالفا للاخر لواجبوا على العرض الواحد لانا نعو او لا نتحتاج  
الذى يورد في تصحيح ما يجب ان يفهم من معانى تلك الالفاظ انما  
هو على سبيل لا يحتاج الى التاليف فيها غلط كما ان المراد بالحد  
واللغزات والشعرى مستنبط من محاورات الناس والمجملات  
فانهم توصلوا الى استخراج المنطق كما توصلوا الى استخراج علم

قال ابن البرهان المنطق سبيل  
من العلم الذى لا يقع فيها غلط

الشيء

الموسيقى من الصباغ والعروض من الشعر فكانه اريد ان يطابق  
 بين بيانات العلوم التي لا يقع فيها غلط وبين بيانات العلوم تقع  
 فيها الغلط فلم يكن الا بعد تجريد البراهين عن المواد فسهل الامر في  
 استقامة بيانات العلم التي تقع فيه الغلط الى بيانات العلوم  
 لا يتبع فيها الغلط بل اقول ان الانسان لا يفتق الا ما يرد عليه  
 من الشئ ويستهد به للشيء مثال الاول علمه بوجود الشمس ومثال الثاني  
 علم للشيء مثلاً بحيث لا يكون سبيل الى اشتراطه للشيء كما يعلم بالاشياء  
 وتباعد النفس في تحصيل ميزان قوس به من مثل هذا العلم وبين مثل  
 الهيئة يحصل به اليقين وشبهه النفس في صيرها للحسوس وعلى ان  
 تلح الاستعلاء في المنطق شبيهة مع الهندسة وعلم الهيئة  
 لما كانت الحاطبات النظرية بالفاظ مؤلفه والا كان العقلية  
 من اقوال عقلية مؤلفه وكان المفرد قبل المؤلف وجب لنا ان  
 يتكلم في المفرد فنقول ان اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى  
 ولا جزء من اجزائه يدل بالذات على جزء من اجزائه ذلك  
 المعنى مثل قولنا الانسان فانه يدل به على معنى لا محذور  
 ولكنه لان وسان اما ان لا يدل بها على معنى او لا يحل  
 معينين بساخر معنى الانسان وان نفق ذلك مثلاً ان كان  
 لوان يدل على النفس والسان على البدن فليس بعدد ان في حله قوله  
 الانسان فيكونان كما انها لا يدل ان اذا اخذ جري قولنا الانسان

لان اللفاظ يدل بحسب قصد الفاسد والموطأ فاذا كان  
 قصد الفاسد ان يدل على معنى واحد من غير ان يدل بكل واحد  
 من اجزائه على شئ اخر لم يكن حكم اللفظ الا ما يقتضيه قصد الفاسد  
 فنقولنا عبدا لله يدل به بالذات على شخص معين قد يسمى به والغرض  
 على كونه عبدا لله لان ذلك يقع منه عند سماع اللفظ واللفظ  
 المؤلف والمركب هو الذي يدل به على معنى وله اجزاء منها يلتم  
 سموعة ومن معانيها يلتم معنى الجملة كقولنا الانسان  
 واللفظ المفرد الكلي هو الذي يدل على كثير ويعني واحد مستفق  
 اما كثيرين في العجوة كالانسان او كثيرين في جواز التوهم والشئ  
 وبالجملة الكلي هو اللفظ الذي لا يمنع مفهومه ان يترك ويقا  
 كثيرين فان منع ذلك شئ فهو غير نفس مفهومه واللفظ المفرد  
 الجزئي هو الذي لا يمكن ان يكون معناه الواحد كما في الوجود كما  
 التوهم لا شياء فرق واحدة بل يمنع نفس مفهومه ذلك كقولنا  
 زيد المنازالية فان معنى زيد اذا اخذ معنى واحداً هو ذات  
 زيد فتقولنا في الوجود ولا في التوهم يمكن ان يكون لغير ذات  
 زيد الواحدة اعلم ان الثاني هو الذي ليس بعينه  
 ما يقتضيه التوهم في وجوده ككون الانسان مولوداً بل يعنى  
 به ما اقره وهو ان ذلك قد يكون بحسب المعنى والوضع  
 وهو ان يكون الثاني بعينه هو ما هو ذاتي له فالمتدار

الذي يجعل على السطح ليس هو الا السطح والمعنى به في هذا الموضع  
 هو ما يكون حسب الحمل والوضع وقد لا يكون على سبيل المثال في  
 مثل الصورة والحيوان الجسم والبياض والجسم للابيض فان كل واحد  
 من البياض والجسم والحيوان والصورة له ذات حاصلة فالاول  
 مثل الحيوان والناطق واللون والسواد والمقدار والسطح فان  
 الحيوان انما يصير حيوانا بالفعل بوجود الفصل لان الحيوان  
 المطلق لا ذات له ثابتة بل انما يصير له قوام ذات بالفصل  
 واللون ليس له ذات ثابتة بل يصير له قوام وثبات ذات  
 بان يصير سوادا او بيضا وكذلك المقدار والسطح والفرق بين  
 اللون والسواد والحيوان وقصوله ان الحيوان مناسبة ما مع  
 المادة والمفصول مناسبة ما مع الصورة واللون ليس كذلك  
 اذ هو بسيط وليس جنسه مناسبة مع شيء هو المادة للسواد  
 ولا لفصله شيء هو مناسب للصورة بل كل ذلك بغير الفعل  
 فالذائق هو الذي يقوم بهية ما يوق عليه ولا يمكن في تقديره  
 الذائق ان يوق ان معناه ما لا يفارق كثيرا مما ليس يذائق  
 لا يفارق ولا يمكن ان يوق ان معناه ما لا يفارق في الوجه  
 ولا يصح معناه في النظم حتى ان رفع في النظم يظل الذائق  
 به في الوجود فكثير ما ليس يذائق هو من الصفات مثل كون  
 الزوايا من المثلث مساوية لثلاثين فانه صفة لكل مثلث

له

ولا يفارق في الوجود ولا يرفع في الوهم حتى ان يوق لورفعناه  
 وهما وجب ان يحكم ان المثلث معدوم وليس يذائق ولا يذائق  
 يكون وجوده للموصوف به مع ملازمته بينما فان كثيرا من  
 لوازم الشيء الذي يلزمه بعد تقريره يذائق به الرفع كما  
 للقطعة بل الذائق ما اذا فصح معناه واخطر بالبال وفهم معنى  
 ما هو ذائق له واخطر بالبال معه سقا لم يمكن ان يفهم ذلك  
 الموصوف الا ان يكون قد فهم ذلك المعنى اذ لا الانسان  
 والحيوان فانك اذا فهمت ما للحيوان وما الانسان فلا تفهم  
 الانسان الا وقد فهمت انك انه حيوان فاما ما ليس بذائق  
 فقد يفهم ذات الموصوف مجردا وانه فاذا فهم قوامه  
 ان يفهم وجوده له كما لها ذائق للقطعة او يفهم بحيث ونظر  
 كشفا وى الزوايا الغامضة المثلث ويكون جازيا ان يرفع قواما  
 وان لم يرفع وجودا كالسواد للرفع او يرفع وجودا وقواما  
 معا كشباب فيما يطى زواله والعقود فيما يسع زواله وتكثير  
 ان يذائق معنى الذائق مما يقوله وهو انه اذا فهم الشيء وفهم لثبات  
 التي تحته فهمت معها ثلثه اشياء اولها ان ذلك للزوايا له  
 ذلك المعنى مثلا اذا فهمت معنى الحيوانية وفهمت ان ثباته  
 او فهمت العدد وفهمت الاربعة علمت ان الاربعة  
 وان الانسان حيوان فانك ان وضعت بدله العدد والحيوان

شيئا اخر فاعلم من اخطارك اياه بالبال ان اربعة هو الانسان  
 هو وثانيتها ان يكون معنى التناق مقدما على ما هو ذاتي له من حيثها  
 مثلا يجب ان يكون الشيء حيوانا حتى يكون انسانا وان يكون عددا  
 حتى يكون اربعة وان يكون انسانا حتى يكون زيداً وثالثها ان لا يكون  
 الشيء قد استفاد المعنى الذي هو ذاتي له من غيره فان كان انسان  
 لم يستعد لظهور اينه من غيره بل لا يكون الانسان انسانا حتى يكون  
 حيوانا بالسبب من خارج فانه لو كانت للحيوان اينه للانسان  
 بسبب من خارج كان صحيح ان يعقل انسان غير حيوان عند  
 عدم السبب نعم الشيء الذي افاد معناه وجود لظهور اينه فاما  
 ان يصير الانسان حيوانا بسبب تكلا وكذلك الاربعة و  
 العدد فان الاربعة لم يصير عددا بسبب وليس الامر كذلك  
 في بيان الانسان او وجود انسان فان الانسان لم يصير موجودا  
 لانه انسان ولا يبين انه انسان بل كل واحد منها مستفاد  
 من الغير فكل ما له هذه الاحكام الثلاثة فهو ذاتي للشيء وليس له  
 هذه الاحكام الثلاثة فهو عرضي واعلم ان كل مربية فانما يتحقق  
 موجودة في الاعيان وتصور اينه الا ذهانا بان يكون اجزاء  
 حاضرة معه فاذا كان كذلك الشيء حقيقة غير كونه موجودا  
 احد الوجودين اى الوجود في النفس والوجود في الاعيان غير  
 مقوم به اى الوجود فالوجود معنى مضاف الى الحقيقية

وجود لانسانية  
 فاد م

مثل الانسانية فانها في نفسها حقيقة ما والوجود خارج عن  
 تلك الحقيقة فانه لو كان الوجود مقوما للانسانية لا يتخلل  
 ان تمثل الانسانية خارجة عن جزها اعنى الوجود فجميع  
 مقومات الهيئة داخله مع الماهية في التصور اما بالفعل و  
 اما بالقوة القريبة من الفعل ان يعجز بالبال مفصلاً فمضاه  
 هو الذاتي بحسب هذا المكان وهو الذي يدخل في حد الموضوع  
 واما الثاني التي يدخل الموضوع في حد تنصفه في البرهان  
 واما العرضي فهو كل ما عدناه مما ليس بذاتي  
 ويغلب فيه فيظن انه العرضي الذي هو المقابل للظهور الذي  
 ستذكر ما بعد وليس كذلك فان العرضي قد يكون جوهرًا  
 كالابيض وقد لا يكون جوهرًا كالياس والعرضي قد يكون ذاتا  
 لحقيقته الشيء وقد يكون لازما لوجوده فاما اللانم حقيقة  
 الشيء فنقل الضاحك في الانسان اعنى ان له قوة الضمير وتكون  
 الزوايا من الثلث متساوية لغايمتين وهن عرضيات لا تامة  
 لمسة لانسان والمثلث والعرفق بين العرضي اللانم والثاني ان  
 العرضي يكون بعد تحقق الشيء والذاتي يكون مقدما على حقيقته  
 الشيء فان الضاحك وصف للانسان بعد تحقيقه انسانا  
 والحيوان وصف له مقدم على كون لانسان انسانا واما اللانم  
 في الوجود فكسواد للشيء وكون لانسان مولودا والعرضي قد يكون



غير لانم في الوجود ولا في التوهم لجواز رواله اما سريعا كالنمل  
واما بطيئا كالسواد دلالة اللفظ على المعنى على ثلث  
اقسام فاولها تسميم بالمطابقة كدلالة الحيوان على ما تحته  
من انواعه والثاني على سبيل النظم كدلالة البيت على المايطة  
النوع على الجنس والثالث دلالة لا لزوم كدلالة السقف  
على المايطة ودلالة الفصل على الجنس ثم من الفارق ما هو مقول  
في جواب ما هو منه ما ليس بمقوله في جواب ما هو فالفارق  
المقوله في جواب ما هو مشكل ويكاد اكثر الشروح يعقل  
عن حقيقته ويكاد يرجع ما يراه الظاهريين من الشك في الفارق  
في جواب ما هو لانه هو الذي لكن الذي اعلم منه وتحقيقه  
بحسب ما انتهى اليه بحسب ان الشيء الواحد قد يكون له اوصاف  
كثيرة كلها ذاتية لكنه انما هو ما هو لا يولد منها بل محيلتها  
فليس الانسان انما يانه حيوان بل لانه مع حيوانية ناطق  
او مات او شي اخر فاذا وضع لفظ مفرد يتضمن جميع المعاني  
التي يعا يتعمم الشيء ذلك الشيء مقوله في جواب ما هو مشكل  
قولنا الانسان لزيد وعمرو فانه يشتمل على كل معنى مفرد ذاتي  
له مثل الجوهرية والجسم والتغذية والنمو والتوليد وقوى النفس  
والطرفة والمزق وغير ذلك فلا يستدعيها هو ذاتي لزيد شي  
كذلك الحيوان لا الانسان وحيث لكن الانسان والفرد في التو

وغيره بحال الشركة فانه يشتمل على جميع الاوصاف الذاتية التي لها  
بالشركة على سبيل المطابقة وانما يشد منه ما يخص واحدا  
منها فالمقوله في جواب ما هو هكذا يكون واما الداخل في جواب  
ما هو فكل ذاتي وايضا المقوله في جواب ما هو يتدل وحيث على  
مهمته الشيء وكما له وجوده الذائق كالانسان الحيوان على يدوه  
بالشركة فانه يتدل على حقيقته وجوده الذائق المشترك والحيوان  
الحيوان على الانسان والفرد والحمار بحال الشركة فانه يتدل على  
كامل وجود هذه الاشياء المشتركة لا الخاص بكل واحد واحد وانما  
المقوله من طريق ما هو فهو الذي لا يستغنى عنه ماهية الشيء وان كان  
لا يتم به وحيث مهمته الشيء كجسمية الانسان فقد بان ان المقوله في جواب  
ما هو هو ما يتدل على كل حقيقته الشيء وعلى جميع ذاتياته والمقوله  
من طريق ما هو والداخل في جواب ما هو هو ما يتدل على كل ذاتي وانما  
المقوله في جواب اي شيء هو فهو الذي يتدل على معنى يتميز به اشيا كجسم  
مشتركة في معنى واحد فنه عن مثل الايش الذي يتميز بالانسان وعن  
الفرد وهو حيوانان وقد اصطلح قوم على ان يسموا الذي مقولا في  
جواب اي ما هو فيكون المقوله في جواب اي ما هو يجب اسطلاح  
هو المميز بوجهه مشتركة فتميزا ذاتيا مثل الناطق للانسان على  
دون البياض الفار عن اشياء اذا قلنا لانسان حيوان فليس  
معناه ان حقيقته الانسان حقيقته الحيوان بعبارة بل معناه ان الشيء

سك

الذي يقر له انسان فهو عينه يقر له انه حيوان وهذا الشيء ليس <sup>الشيء</sup>  
 على الاطلاق بل شيء ما وليس الشيء الذي يختص بالانسان بل الشيء الذي  
 قد يختص بالانسان وقد يختص بالحيوان فلماذا لا يقع ان بين ان الذي  
 يوصف به انسان يوصف به مثله والبرهان يكون على  
 وجهين احدهما كما يقر لانسان حيوان فان الانسان امر واحد والثاني  
 كما يقر للحيوان غير فان المتحرك محمول وموضوع فانه ذو الحركة  
 اعلم ان الكلام في اثبات العين الكلي والجزئي واقسام الكل ونحو وجودها  
 يتعلق بعلم ما بعد الطبيعة فافصا مبادئ المنطق ومبادئ العلم <sup>العلم</sup>  
 في العلم الذي تلك مبادئ له وانما يوضع وصفا ويجد في ذلك العلم  
 فقط وقد وجد الكل والجزئي في هذا المكان وسبب اقسامه انتهى على  
 سبيل الحد يد وثبتت كل ذلك في علم ما بعد الطبيعة وقد حاول  
 تضاربي بغداد اثبات ذلك في هذا المكان وتبين اقسامه وعلوها  
 بلهجه بما ذكرنا على انهم لما تواضعه قبح الالفاظ الخفية وايضا  
 حسة لا غير وكما الشفايد على ذلك والالفاظ الكلي خمسة  
 جنس وفصل ونوع وخاتمة وعرض فلبس هو المقول على كثير من الخلق  
 بالانواع في جواب ما هو قولنا مختلفين بالانواع اي بالصورة والخلق  
 الثابتة معلوم متصور وان لم يعرف بعد النوع الذي هو صفات  
 اللبس فانه اذا كان العين بالنوع ماتت للبس او ما فوزه جنس  
 كان صفات اياه وبالوجه الاول لا يكون له اعتبار لللبس

لا يدل على كالتسمية  
 لشدة الانسان والفرق  
 فان العساس ح  
 الطائفة فانه تدل على ما سوى  
 كونه ذا حواس على سبيل

قولنا في جواب ما هو اي قولنا بحال الشركة لا بحال الافتقار كالحيوان  
 للانسان والفرق كالحواس للانسان والفرق فان الحواس وان كان  
 يقبل على معنى ما ذاتي وهو كونه ذا حواس على سبيل الالتزام لا على سبيل  
 التفرقة وفرق بين الالتزام والنسب فان النسب يلزم للمعاينة <sup>تتبع</sup>  
 واللبس يتبع للمعاينة ومعنى الالتزام ان يعرف الشيء من خارج على  
 سبيل اشكال العين اليه ثم اعلم ان الحيوان الذي يحمل على الانسان <sup>الانسان</sup>  
 والحمار بحال الشركة غير الحيوان المحمول على الانسان بحال الافتقار فان  
 المحمول على الانسان بشرط الافتقار لا يحمل بحال الشركة واستعمال  
 قولنا المقول على كثيرين في حد لفس ليس لهم منه ان يقبل اللبس  
 لحد في حد نفسه فان الجنسية عارضة للمقوله على كثيرين لا يحمله  
 عليه حمل المقوله على كثيرين لا يحمله عليه حمل المقوله على كثيرين  
 على اللبس حين احدث في حد نفسه حتى يلزم منه ان يكون المحمول  
 قد عرف بالجهولة وقولنا مقوله على كثيرين معنى يحمل على اللبس  
 بالنوع والجنسية لا يحمل على ذلك حمل النوع بل هو عارضة له  
 فالعاني بالانسان هو انسان فقط فاذا حصل في النفس يعرض  
 له الحبل على كثيرين فهو كالمثل اذا كان مقوله على كثيرين مختلفين  
 بالنوع في جواب ما هو فهو جنس وهما قولنا مقوله على كثيرين  
 هو باراد الانسان هناك والكلية والجنسية عارضتان له  
 كما كانا عارضتين للانسان هناك واما النوع فهو

الكلي الذي يق على كثيرين مختلفين بالعدد في جوابها هو  
ويقال انما انه كقول عليه لجنس وعلى غيره حملا ذائبا او لا شرا للحيوان  
فانه يق على انسان وقرص في جواب ما هو المشتركة ويون الجسم عليه  
اي على الحيوان وعلى غيره بالمشركة ايضا في جواب ما هو وقد يكون  
الشيء جنسا للانواع ونوعا لجنس الحيوان الجسم بلا شرط اخر فانه  
نوعه وللانسان والعنبر فانه جنسها لكنه سينتهي الارتفاع على  
جنس الجنس فرقة ويسمى جنس الاجناس ولا يخطاط الى نوع الا نوع  
تحتة ويسمى نوع الانواع فيرسم بانه القول على كثيرين مختلفين بالعدد  
في جواب ما هو كالانسان لزيد وعمر والعنبر لهدن والملاك كالموت  
العامة اما ان يكون مشتركا فيها كالعنبر والانسان في الحيوان  
واما ان يكون غير مشترك فيها كالجواهر في الوجود او كالوجود  
والوجود ولما الفصل فهو الكلي الذي يق على غيره على نوع  
تحت جنسه بانه اي شيء منه كالنطق للانسان فيه فيستدل انه اي  
حيوان هو والقرص من الناطق والانسان ان الانسان حيوان له  
نطق والناطق شيء ما لم يعلم اي شيء هو وله نطق والنطق فصل مجرد  
والنطق والناطق فصل مركب وهو الفصل للنطق  
والخاصة المقولة على نوع واحد في جواب اي شيء هو لا بالذات  
بل بالعرض اما نوع هو جنس كسوات الزوايا من الثلث لما بين  
فانه خاصة للثلث الذي تحته القائمة والحادة والمفرجة للثلاث

ليس هو جنس مثل الضاحك للانسان وهو خاصة ملازمة مساوية  
والكتابة وهي خاصة غير ملازمة ولا مساوية بالنفس والمجرب  
عنه في العلوم هو لما من عن الاعراض الذاتية واما  
العرض العام فهو كل لفظ مفرد عريذ اي يبرز في مشتركة في معناه  
انواع كيقون كالياس واللحم والنعفس واعلم ان العرض مساوية في  
هذا المكان بالعرض والعرض انما القاق واما الجوهر والذات  
قد يكون عرضا كاللون للياس وقد يكون جوهر كالابيض فهو  
جوهرا وهو جسم ذو بياض ولفظ الابيض ليس جنس للجسم والشيء  
والفصل ولا نوع ولا خاصة فهو اذن عرض عام فنه ما هو غير لازم  
كالحركة والسكون ومنه ما هو لازم كالياس للشيء واللحم وقد  
يكون شيء واحد بالقياس للاشياء خاصة وعرضها عاما فان  
بالقياس للجسم خاصة والقياس الى انواع الجسم عرض عام بل وقد  
ان يكون شيء واحد جنسا ونوعا وخاصة وعرضها عاما مثل اللون  
فانه نوع من كيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم  
وعرض عام لانواع الجسم ونحن اذا اخبرنا عن زيد باللحم قلنا حيوانا  
واذا اخبرنا عنه بالنعق قلنا انسانا واذا اخبرنا عنه بالفصل  
قلنا ناطق واذا اخبرنا عنه بالخاصة قلنا ضاحك واذا اخبرنا  
عنه بالعرض العام قلنا ابيض واعلم ان اللين ليس جنسا  
للفصل البتة ولا الفصل نوعا للجنس والا لا يحتاج الى فصل اخر

الاصول للانسان والشيء  
تدبير من هذا الكتاب في جواب

الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس فان الناطق ليس هو حيوان  
 ذونطق بل شيء ذو نطق يلزم ان يكون ذلك الشيء حيوانا واما  
 الحيوان ذوالنطق فهو الانسان ولو كان الحيوان داخلًا في معنى  
 الناطق لكان اذا قلت حيوان ناطق فقد قلت حيوان حيوان <sup>نطق</sup>  
 فان ذالنطق والناطق شيء واحد فاذا قيل للجنس على الفصل فهو  
 كما يوق العرض اللازم على الشيء الذي يوق عليه ولا يدخل فيه  
 كالمادة للفصل ونسبة الفصل اليه من وجه كنسبة الخاصة  
 التي توجد في البعض لكن الفصل نقره بالفعل وان لم يدخل في  
 ماهيته وجد دخوله في ائنة ومعنى قول دخوله في ائنته ان  
 الجنس من حيث يوجد من حيث تحقق جنسًا ككتب من العلم والجنس  
 يكون نسبة الى الفصل كنسبة عرض عام وهذه اسباب يحصل لك  
 في الفلسفة لاولي والحيوان نسبة لهذه الحيوان من حيث هو  
 مشار اليه غير معتبر فيه النطق نسبة النوع الى الجنس وليس هو  
 جنسًا له بل انما هو جنس لما يعتبر فيه الفصل وكذلك الناطق بالبيك  
 الى هذا الناطق غير ما هو ذو معنى للحيوانه فانه كون له لا فصل  
 بل هو فصل للحيوان من حيث هو حيوان والنطق ايضًا فانه كون  
 لهذا النطق من غير ان يعتبر انسانا وانا هو خاصة للانسان  
 والخاص بالناس وكذا الابقن ايضا لهذا الابقن من حيث هو ابيض  
 مشار اليه كالنوع له وكونه عرضًا عامًا انما هو عرض عام للبيك

هو موضوع لكونه هذا الابقن لهذا الابقن من حيث هو ابيض  
 كل فصل مقوم للجنس اما في مقوم للجنس الذي دونه  
 ولا يعكس والفصل المقسم للجنس الاعلى يقوم للجنس الاسفل واما  
 الاقسام المختلفة التي لا يكون بعضها تحت بعض فان قسمها مختلفة  
 مثل العلم والحيوان فان العلم من الكيف والحيوان من الجوهر وفصول  
 العلم غير فصول الحيوان والجنس جزء من معنى النوع والنوع جزء  
 من معنى الجنس فالجنس اعم من النوع من حيث يحمل عليه وعلى غيره  
 والنوع اعم من الجنس فانه يشمل على الجنس وغيره والجنس من حيث  
 باوصاف لا يخرج اصداها ذلك الشخص عن النوع او يناف  
 لوقوم عرض غيرهما لما يوجد ذلك النوع بل كان اما ان يوجد  
 نوع اخر ولا يوجد ذلك النوع ولا جنسه اذ لا يوجد جنس  
 مطلقًا كما لا يوجد حيوان مطلقًا واللون في السواد اذا اسفل  
 باضًا لم يبق اللونية من السواد في البياض والجليلة فالسبب  
 الذي يقرر الشخصية لا يعيد وجود النوع الذي ذلك الشخص تخصه  
 والذي يقرر النوعية هو عينه فقر الشخصية ومعلوم ان الفصل  
 اذا دخل على الجنس فانه يقسم للجنس ويقوم نوعًا تحته اذ كل نوع  
 فله فصل واحد فاذا دخل فصل اخر عليه فانه يسمى هذا النوع  
 لان نوع اخر تحته اذا الفصل انا هو مقوله قولًا اوليًا على نوع واحد  
 داها وانما يوق على انواع كثيرة في جواب اي شيء هو قولًا ثانياً

انسان ابيض وانسان  
 اسود والنوع يميز عن النوع

لا يعرف ان يكون قسم للجنس  
 ويقوم النوع اخره ان يكون  
 التسميته من ملامحه  
 هذا العلم من ان  
 لا يقع فصله  
 انما هو المقوم  
 انما الفصل  
 ٦

مثلاً الناطق فإنه إذا انبغى للجنس وهو الحي قوم نوعاً منته  
 ويكون ذلك النوع جنساً آخر نوع تحته ويكون حمل الناطق  
 أولاً على ما هو جنس ونوع وثانياً على ما تحته ويكون مقوم النوع  
 الثاني فضلاً عن ذلك لأن ذات كل شيء واحدة لا يزيد ولا ينقص  
 فإنه إن ازداد بانضمام شيء آخر إليها فإما أن يكون ذلك الشيء  
 تارواً على جنسها أولاً يبقى على مرتبتها حصل من الزيادة والنقص  
 ثالثاً وبعبارة أخرى أن كان مهية الشيء وذاته هي لا تنقص  
 ولا يزيد غير الانقضاء بالازدياد غير ذلك وكذلك من جهة الزيادة  
 وكذلك أن كان الوسط وأما المعنى المشترك للمثلية التي ليس  
 واحداً بالعدد بل بالعموم فليس هو ذات الشيء الواحد بالعدد  
 بل بالعموم فليس لك أن تقول إن الزيادة والنقص والوسط مشترك  
 في امر واحد هو ذات الشيء ومعنى قولنا المعنى المشترك للمثلية  
 هو كونه ذاتاً يمكن أن يحمل على الازدياد تارة وعلى الانقضاء تارة وعلى  
 الوسط تارة فإنه يصير عام فاذن ذات الشيء لا يحتمل الزيادة  
 والنقصان فما كان مقوماً لذاته اعني العنصر فإنه لا يحتمل الزيادة  
 والنقصان فإنه إن كان إذا زاد قوم زائد بزيادته فذاته هو  
 الازيد وإن كان لا يقوم في احد الاحوال فليس يقوم من حيث  
 يزيد وينقص المصير الا ان يكون بالمعنى العام وعلى ان هذه العنصر  
 لا يمكن أن ينفصل عند الزيادة ان الاصل موجود وقد اضيف

فان شئت على منها  
 فانما ذات الذات على  
 الاطلاق وان لم تنس  
 على جنسها

فان شئت على منها  
 فانما ذات الذات على  
 الاطلاق وان لم تنس  
 على جنسها

اليه شيء بل ان ازيد قد يظل الموجود أولاً وفي بطلانه بطلاً  
 المقوم كان وفي بطلان المقوم كان بطلان المقوم كان فقد بان  
 ان العنصر الذي هو المقوم لا يقبل الزيادة ولا النقصان بل كل فصل  
 يدخل فإنه يقوم نوعاً غير الاصل وحقيقته غير الاصل فإما كيف  
 اثبت ان ذات كل شيء واحد ثم ان ما يقوم الواحد واحداً  
 ان هذه المعاني لا يمكن ان ينفصل عن الاصل موجود وقد اضيف  
 اليه شيء آخر  
 المشتركة اسماها هي التي لها اسم واحد  
 والمفهوم من ذلك الاسم منها يختلف اختلافاً لا يشابه فيه  
 كالحيوان المشع الماء والعصا والباصر والمشاة بعبارة اسماؤها هي التي  
 لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم منها يختلف اختلافاً  
 فيه تشابه كقولنا رجل السرير ورجل الحيوان والحيوان المشع  
 والحيوان المصنوع فان احد الامين وضع له لاسم وضعاً واحداً  
 نقل اليه اسم المشبه به تعلاً وميراث المشترك اسماها هو  
 المشابهة اسماها هي التي يقال له النفع اسماها وأما  
 المشكلة اسماها هي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك  
 الاسم واحداً لا انه ليس على السواء في جميعها بل بعضها  
 ويقع على الثاني بسبب الاصل وبعضها اشد وأولى وبعضها  
 اضعف وليس بأولى مثل الوجود الواقع على الجوهر والاولى

وعلى العرش ثانياً ولا أولى والواحد الواقع أولاً على ما لا يتم  
بوجه ثم على ليس ينقسم بالفعل بل ينقسم بالقوة مثل المفادير  
فإننا على ما هو منقسم بالفعل والقوة لكن لا يخرجه وحدة بعضها  
فيكون فيها صورة الكل فإنه ما لم يعتبر وحدة في الأجزاء لم يكن  
كل وجهه كالعشرية وسائر الأعداد جملة وقد يعنى الوجه  
إذا كان الشبان أو الكؤشيثريك في النسبة إلى مبدأ واحد كقولنا  
الطبخ للكباب والبضع والدواء أو إلى غاية واحدة كقولنا حبي  
للطبخ وللكتاب والدواء وربما يكون المعاني مختلفة في شئنا  
بالعدم والمفروض ثم قد عليها اسم واحد فيكون أيضاً مشترك  
مثل الممكن على الغير المنقسم وعلى الغير الضروي وقرين قولنا  
أولاً وبين قولنا أولى فليس كل ما هو أولى شئ فهو قبله بل يكون  
أولياً به إذا كانت لواحق الشئ وكما لأنه يكون له أكثر ما لغيره  
أو أقدم له في الوجودها لغيره وأما التواطئة أسماءها في  
التي لها اسم واحد والمعزوم من ذلك الاسم واحد لا يختلف  
الاختلاف المذكور كقولنا حيوان للإنسان والقرين إذ لا يفتقد  
في جملة عليها والكليات كلها يقع على الجزئيات التي يشترك  
فيها بالسوية على التواطئة للجنس والمفصل والنوع وحدها لا  
التواطئ لم يكن توأماً بسبب كون المعنى ذاتياً بل بسبب كونها  
في اللفظ غير مختلفة وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي وفيما

سائر الأسماء

هو عرضي والمترافة أسماءها هي التي لها معنى واحد واللفظ اللدني  
على ذلك اللفظ غير واحد كقولنا إنسان وبشر والمبتدأ من الأسماء  
هي التي لها أسماء مختلفة والمعزوم من تلك الأسماء فيها مختلفة  
كقولنا إنسان وقرين الشبان قد يقع على وجه في شئنا مختلفة  
الموضوعات مثل الحجر والقرين وقد يقع في شئ واحد من النوع  
مختلف الاعتبار فمن ذلك أن يكون أحداً لا سمين له من حيث  
موضوعه والآخر من حيث هوله وصف كقولنا سيف ومسام  
فإن السيف يدل على ذات لالة والصارم يدل على حدثها وإنما  
أن يكون كل واحد من الأسماء يدل على وصف خاص شئ صارم  
الخصم والمهند فان الصارم يدل على حدثه والمهند يدل على  
نسبته وفي جملة المبتدئات ما يسمى مشغفه ومسوبة وهي  
الفر من جهة ما ليس اسمها واحداً ولا معناها واحداً متباينة  
لكن من حيث أن بين الأسماء والمعينين مشاكلة ما لا يبلغ  
تجعلها أسماء واحداً ومعنى واحداً فمعنى مشغفه والمشغف له اسم  
هو الذي كانت له نسبة ما أي نسبة كانت المعنى من العار  
سوار كان اللفظ موجوداً فيه كالعصا حدة أوله كالمالك  
أو موضوعاً لعمل من أعماله كالحديد فإريد أن يدل على حدة  
هذه النسبة له بل لفظ يدل على اللفظ الذي لذلك المعنى  
الأول ولا يكون هو بعينه ليدل على اللفظ معنى النسبة



فقط لم يصح جملة على الانسان فان الانسان ليس هو حيوان فقط  
 بل هو حيوان وشئ آخر وانا الحيوان الذي يصح جملة على الانسان  
 هو الحيوان الحيواني ان يكون انسانا وغير انسان وهو الحيوان الطائر  
 بلا شرط فالواسطة في هذا المكان وهو الحيوان غير موضوع  
 كما هو محمول على الانسان غير الجسمية في مثل ذلك يكون موجودا  
 في الحيوان لا محمول عليه واذا وجد شئ في شئ وجعل الثاني على  
 لم يجب ان يحمل الاول على الثالث بل عسى ان يكون موجودا  
 فيه قايما ان كان موجودا في موضوع وشئ محمول على الوجود في ذلك  
 الموضوع فلا يجب ايضا ان يحمل على موضوعه كالمباين في الجسم  
 واللون على المباين فان الجسم ذي البياض لا يجب ان يكون لونا وهذا  
 القسم اعني الموجود في موضوع هو العرفي لما بل الجهر على ما بينه  
 فلغظة الموضوع في التفسير ما حرفة باشتراك الاسم على ما سطر  
 وبعبارة اخرى المنقطة الاسما هي التي لها اسم واحد  
 والمفهوم من ذلك الاسم يختلف كقولنا رجل الحيوان ورجل  
 السير والحيوان الطيب والحيوان المصور والمشكلة الاسما التي هي  
 لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم واحدا على السواء في جميع  
 ما يقع عليه بل في بعضها أولا ويقع على الثاني بسبب الاول مثلا  
 الواقع على الجهر ولا وعلى العرفي ثانيا والمواطئة الاسما هي التي  
 لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم لا يختلف البنية بل وقعها

هذا هو المقصود من قوله  
 في الحيوان لا محمول عليه

على تحتها بالاسما وكقولنا حيوان للانسان والعرفي وكذا الاسما  
 الكليات بالقياس للجزئيات التي تحتها والمتقادة الاسما هي  
 التي لها معنى واللفظ العالم على ذلك المعنى غير واحد كالحسام والسن  
 والنباتية الاسما هي التي لها اسما مختلفة والمفهوم من تلك الاسما  
 ايضا يختلف كقولنا انسان وفرس ومن جملة النباتات ما يسمى  
 شجرة كالفصيح والحداد والموضوع قد يعني به ما قد استكلم  
 صا ربحت يعرف له سفة ولا يفيد تلك الصفة كالأق في انه  
 وحقيقته وذلك كالانسان الذي تكاملت اشياء منه بالاسما  
 التي هي اسم الانسان ثم يغيره وصفا لوجود البياض والسواد فيه  
 ويسمى كل شئ هذا حاله موضوعا واما بالقياس له ما يقوم ذاته و  
 حقيقته فلا يستعمل موضوعا والعرفي من الموضوع بهذا المعنى والموضوع  
 بالمعنى المتقدم ان الموضوع بهذا المعنى يوجد فيه الشئ وبالغنى الاول  
 يحمل عليه الشئ والموضوع اذا وجد فيه الشئ لا يوصف به حرفا  
 بل ان الجسم هو البياض والموضوع بالمعنى الاخر يوصف به حرفا  
 فانه يوصف بان الانسان حيوان والاجناس العالية التي لا جنس فوقها  
 عشرة ويسمى المقولات اذ المحمول بعينه بالمقولة وعند الاجناس  
 لا يحمل عليها شئ مقوم لها لانها اجناس عالية بل انما يحمل عليها  
 عليها على سبيل الحمل اللوازم على الشئ كالوجه ولا سبيل الوجود  
 شئ منها اذ لا جنس لها ولا فصل بل يؤول عليها برسم قننا للجهر



وهو وجوده ليس في موضع وذلك كالاجسام وبغير ذلك  
ان الشيء الذي اذا وجد كان وجوده لا في موضع ومنها الكم وهو  
الشيء الذي يقبل لغائه المساواة والامساواة الجزئية وبسببه  
عزيم هذه الصفات وبسببه بعبارة الجسم شيء غير شيء والكم انما  
ان يكون متصلاً وهو الذي يكون ان يفرق من اجزائه حد مشترك متلاً  
عند تلك الاجزاء وتجد به كالنقطة للخط لان يكون تلك الاجزاء  
بالفعل على سبيل التعريف ويعلم وجود هذا الشيء للجسم ان تاخذ  
قطعة شمع فتشكها باشكال مختلفة ومقادير متفاوتة وبمثل  
اللاحق منها الاول فيعلم ان حقيقة الشمع باقية غير مختلفة في  
جميع تلك المقادير التي يتقلب عليه وتعلم ان جسمية الشمع باقية  
لا تختلف مع اختلاف المقادير فعلم من هذا ان ما تختلف به حال  
الشمع عند التفريغ وعند الحقاد المقادير المختلفة عليه حتى يكون  
الجزء منه عملاً للكل هو امر غير الشمع وغير الجسمية وهذا هو الكم  
المتصل وهو الغذاء والمتصل وكذلك مخالفة رجل لرجل لانه رجال يكون  
بغير الامتيازية بل لا يكون الا بالآخر وهو العدد واما ان يكون  
منفصلاً لا يكون ان يفرق من اجزائه حد مشترك متلاً في هذه الامور  
وتجد به ودة لك هو العدد واختلاف الاعداد ليس في العودية  
والكمية فليس العشرة اولها العددية من العشرين بل في امر آخر  
الوجود ولهذا لم يكن الوجود جنساً لما تخذه لا للجسم هو ما يحل

على تخذه بالفرط او مع ذلك يكون ذاتياً ومقومياً والمتصل قد يكون  
ذو وضع وقد يكون عديم الوضع وذو الوضع هو الذي يوجد كالجسم  
انفصالاً ونباتاً وامكاناً ويشير الى الكل واحده من الاجزاء انه ان يفرق  
الاجزاء من ذلك ما يقبل العسبة في جهة واحق وهو الحفظ ومنه ما  
تسمى بجمعين شيئاً طبعين على قوام وهو السطح ومنه ما يقبلها في ثلث جهات  
قائم بعضها على بعض وهو الجسم والزمان مقدماً للركة وهو من الكمية  
المستقلة ولكنه عديم الوضع فان اجزاء الزمان هو الماضى والمستقبل  
ولا يوجدان معاً ومنها الاضافة وهو المنفى الذي اذا وجدنا وعلم كان  
معتقلاً بالقياس الى آخر ومع ذلك الآخر المنفى وليس له وجود غير ذلك  
مثل الابوة بالقياس الى البنوة كالأب الذي له وجود آخر بنين وهو  
الامتيازية ومنها الكيف وهو كل هيئة قارة في جسم لا يوجد  
اعتبار وجودها فيه ان ينسب للجسم الى نسبة من شايح اوصية  
واقعة في اجزائه الزمان والاطلاق اعتباراً لا يكون به اجزائه وذلك مثل  
البياض والسواد وانما قيل قارة فرقاً بجنه وبين مقوله ان يفعل وعلى ذلك  
وقولنا لا يوجد اعتبار وجوده فيه ان ينسب للجسم الى نسبة من شايح  
فرق بين العزيم الذي هو الكيفية وبين مقوله الوضع والاضافة وربما  
يشاكلها فانك ستعلم ان مثل هذه الامور لا حقيقة لها الا بالقياس  
الى امر شايح وقولنا ولا الجملة اعتباراً لا يكون به اجزاء فرقيته و  
بين الكم وانواعه اربعة فان الكيف اما ان يكون مختصاً بالكم كالشمع

بالسطح لانه عارض للسطح والاستقامة بالخط والعزبة بالعدد واما  
 ان لا يكون غنصا بالكم وهو اما ان يكون محسوسا يشار منه الحواس بالتح  
 منه ككلاوة العسل وصفره الذهب يسمى كينات انفعاليات وما  
 لا يكون راسخا سمي كينه انفعالات لسرعة تبدلها مثل حمر الحقل والبرق  
 الوجود واما ان يكون غير محسوس ذلك اما ان يكون استعدادا ذات  
 يتصور في النفس بالقيام بالاعمال فان كان ذلك الاستعدادا <sup>استعدادا</sup>  
 للغاوية واما بالانفعال سمي نوع طبيعة كالمصاحبة والصلابة و  
 ذلك هو الهيئة التي بها صار الجسم لا يقبل المرض ويأخذ الاغراض  
 ان لا يتغير ولا يمرض وان كان استعدادا لسرعة اذعان ولا انفعال  
 سمي لاق طبيعة مثل المرصنة واللين واما ان يكون في انفسها كما لا  
 لا يتصور انما استعدادات كالات اخرى ويكون مع ذلك غير محسوس  
 بنافعا كما كان منها تاشا سمي ملكة مثل العلم والصحة وما كان سمي لولا  
 سرحا لا مثل غيب الخليم ومرض الصحاح وذلك لان العلم والصحة ليس  
 باستعدادات لامر اخرى بل هي بخلاف ما كان الامر في الفهم واللا  
 وملكة العلم مثل ملكة الفهم وملكة الصناعة لان ملكة الفهم ليست  
 هي الافعال الحسنة بل ان يكون النفس حيث يصدر عنها الافعال  
 من غير روية وملكة الصناعة ليست ان يضع الانسان يلا ان يصدر  
 عنه الصناعة من غير روية كمن يكتب شيئا من غير ان يري في حرف  
 حرف او من يعزب بالطب من غير ان يري في فم فم وكذلك ملكة

العلم ليس ان يختص الانسان المعلومات بل ان يكون مفهوما على احضار  
 معلوما نه من غير روية ولا شك ان جميع ذلك يكون طباشير في النفس  
 وكذلك الصحة هي ان تصدر عن الانسان لافعال التي تصدر عن اليد والاعمال  
 غير يقب ولاحة انها يكون هيئية في البدن وفرق بين المصاحبة والصحة  
 فان المصاحبة قد لا يكون صحيحا والمرضى قد يكون صحيحا لانواع الكينات  
 اربعة اولها ما يخص الكينات وثانيها كينات انفعاليات وثالثها  
 وثالثها القوة واللاقوة وابعها الحلا والمكدة ومنها الاين وهو كون  
 الجوهرية مكانه الذي يكون فيه كونه زيد في السوق وليس هذا الكون  
 وجود الجوهرية المكان فعد عرفت ان الوجود ليس من جنس الاجناس  
 والجوهر موجود من غير اعتبار كونه في الزمان والمكان بل هذا الكون  
 هو حالة توجد للجسم كالمسود الموجود له وجود هذا الكون له غير  
 حقيقة الكون لان الوجود ليس من جنس الاجناس بل ما تقدم وليس  
 الكون في المكان هو الكون في الايمان فان كون الجوهرية الايمان  
 هو وجوده لا غير كذلك كون المرصنة موضوعه هو عينه وجزءه  
 فيه ولو كان كون الجوهرية المكان هو وجوده بعينه لكان كونه في  
 الزمان هو وجوده بعينه لكان كونه في الزمان هو وجوده ايض كان  
 لجهه واحد وجودات كثيرة فاذا قلنا زيد زيد موجود في المكان  
 فعنا هو موجود له كونه في المكان وليس الاين هو يكون به الجسدية  
 المكان بل هو نفس كونه في المكان والا كان محالا وكذلك ليس الكون

في الايمان هو ما يكون به الشيء في الايمان فانه لو كان كذلك الملتح  
 وجود شيء ومنها كذا الجهرية زمانه الذي يكون فيه مثل كون هذا الا  
 اس وليس هذه المعلولة متوقفة متى متى ليس هو نفس الزمان كما ان  
 ليس هو نفس المكان بل يكون في المكان لا يوجد المتكلم ومنها الوضع وهو  
 كون الجسم بحيث يكون اجزائه بعضها الى بعض نسبة في الاخراف  
 والموازاة والجهات واجزاء المكان مثل التمام والقعود والجملة هو  
 كون الجسم بحيث يكون اجزائه نسبة الى ما يبدأ ويجري وبعبارة  
 اخرى الوضع هيئة كون الشيء ذاتية لبعضه البعض في الجهات  
 المتخالفة وذلك النسبة للاجزاء اضافة ووضع لكل وهو كون  
 الجسم متقابلاً غير المتقابله ولكل كون الجسم متقابلاً لا المتقابله و  
 الوضع ههنا غير ما ذكرنا في باب الكم المتصل ههنا باعتبار الحواشي والحواس  
 ولم يكن يعتبر ههنا ذلك وليس هو نفس النسبة فان النسبة من باب  
 الامتداد وليس هو الكون في المكان فانه لو كان في الوضع الكون في  
 المكان لكان متمكناً واحداً متقابلاً في مكان واحد للشيء وغير متقابل  
 له فاذا انما يصير المتكلم متقابلاً للشيء دون شيء بل امره على الكون  
 في المكان يتخلف بسببه السبب الى اللاوي والمهوى وذلك الشيء  
 هو الوضع فكانه هو بل الحقيقة في الامور الكائنة هيئة تعرض  
 للكون في المكان وذلك اذا كان ذو الوضع موجهاً في مكان ثم  
 الوضع قد يكون بالطبع وذلك حيث يكون الكون في المكان النظر

شرايا يفتدح

كوضع السماء من الارض فان مكان الارض يتميز بالطبع عن جبر السماء  
 وقد لا يكون بالطبع كوضع بيت من بيت وذلك حيث لا يكون مكان  
 المتكلم بالفعل وايضا حيث لا يكون الجسم متميزاً عن جسم اخر بالفعل  
 حتى يكون له مكان بالفعل قوم من قرب الماينة الى حوله الغلب منه  
 وبعد الماينة الى المطوق في الروح وليس هناك دائرة الا بالعرض  
 وقد لا يكون بالفعل بل بالعرض مثل مقابلة زيد لعمرو فان مكان زيد  
 ليس له بالطبع ولا بالفعل بل بالعرض ولا متميز عن مكان عمرو بالفعل  
 الا بالعرض ولذلك مكان عمرو وان تميزت الكائنين اناضاد  
 لحصول المتكلم فيها وليس كذلك حال الارض مع السماء ومنها  
 الملك والبقع وهي كون الجهرية جوهر اخر يشتمله ويسفل باشعاً  
 مثل النبلس والثلج ومنها ان يفعل وهو نسبة الجوهر الى امر موجود  
 في غيره غير قار الفات بل لا يزال المتحد ويتعصب كالسحق والبرد  
 وهو القربك ومنها ان يفعل وهو نسبة جوهر الى حاله فيه  
 بهن السنة مثل الشطط والشمخ وهو التحرك بل هو الحركة بعينها  
 فان الحركة هي كون التحرك فيما بين البداء والمنت حيث لا يكون  
 قبله ولا يكون بعد فيه لانه حد من البداء والمنت في بعد ان لا  
 يكون قبله ولا يكون بعد فيه ولا يظن ان التحرك يكون ههنا  
 الكون ذا حركة بل هذا الكون هو نفس التحرك فلهذا كان التحرك  
 هو الحركة بعينها والحركة هي التعريف بعرض المتغير في المكان والموت

المتكلمين لـ

بعض الحركات في بعض المواضع  
 والوجه في بعض المواضع  
 والوجه في بعض المواضع  
 والوجه في بعض المواضع

والحركة في الكيف كما نحن وبمعية استعماله وفي الكم كالصبي اذا لم يكن  
 الى الرجلية وهو النور والوضع كالانتقال من اهل الى اسفل فانه  
 على المقولات التسع وهي اعراض وليس العرض بمنسبها للباب الذي  
 يكون في موضعه بل لانها في المقدم والمتأخر المنقسم  
 في بالطبع وهو الذي اذا ارتفع شيء ارتفع با ارتفاعه ثان كما يقع  
 بالارتفاع الثاني الاول وذلك مثل الواحد والاثنين فان الواحد  
 متقدم على الاثنين بالطبع ولو وجد سقا في زمان واحد وبغير تقدم  
 للزمان على الكل وقت البرودة وذلك كالتقدم وجود الحركة في زيد  
 على وجود حركة العلم في الكتب فان الحركة لا يتقدم للحركة ههنا  
 ولكن وجود حركة اليد يتقدم على وجود حركة العلم وان كانتا في وقت  
 في زمان واحد وقت متقدم بالزمان وهو معلوم ببق البرية وهو ما  
 كان اقرب من سدا محدودها التمام وذلك مثل من هو اقرب  
 الى القبلة مثلا من صف المصلين ومن جملته المتقدم في المكان  
 متقدم بالشرف كما في ابا بكر قبل عمر واعتبر هذه الامتياز في المتأخر  
 وفيها اربع الفاعل كالبخار والباب والصورة كصورة  
 الباب الموجودة في التفتيش والمادة كالتفتيش في الباب والغاية  
 كالفائدة التي يحصل بوجود الباب الفوق في جواز الوجود قد يكون  
 قرينة كقوة الجسد على الرجلية وقد يكون بعيدة كقوة النور على الظلمة  
 والفوق قد يفهم بها شيء اخر وهو ما يسببه بصدور جسم فعل لا يصح

بعض الحركات في بعض المواضع  
 والوجه في بعض المواضع  
 والوجه في بعض المواضع  
 والوجه في بعض المواضع

عن جسم آخر مثله هذه الفوق قد يستعملها لذلك الفعل المتأخر بالآلة  
 اربعة الاولى الموجبة والسالبة كقولك كل انسان حيوان وهو قول  
 وليس كل انسان حيوانا وهي السالبة وليس لهن الوجه من المتقابل  
 وجود في الايمان بل ان يفسر الذي شئ في حق احداهما عن الآخر او جود  
 احداهما للآخر والثانية المتضامتان وقد عرفت حالها والذات  
 المتضامتان وهو كل ذات بينهما غاية للذات المتضامتان على مخرج  
 واحد ومن شأنها ان يتفاسدا وحبسها القريب واحد وذلك  
 كالحجارة والبرودة تحت الكيفيات الانفعاليات والبيانات  
 والسواد تحت اللون والرابعة العدم والملاكة وليس معنى بالعدم العدم  
 المطلق بل عدم شيء يمكن ان يكون في جنسه او نوعه وتخصه  
 ولكن ليس له اما الذي يمكن ان يكون في جنسه كما لظن في الحمار والبيات  
 الحيوان واما الذي يمكن ان يكون في نوعه كما للحية للنساء واما  
 بالمتناسا الشخص كما لرد قبل او ان سات الشعر فهدا هو الفقد  
 الذي يحتاج اليه المتندي من قاطيعه رايس اعلم ان هن المعاف  
 من المنطق ولكنها تحتاج اليها في الامثلة وستشرح حالها في مكانها  
 ان شاء الله  
 فصليت في معرفة المناسب بين الامور والتصويرات والالفاظ و  
 الكتابات ان الانسان قد اوتى قوة حسيية يرسم فيها صور  
 الامور بخارجة وتا دي عنها الى الخيال ويرسم فيها ارتساشا

من شئ

بعض الحركات في بعض المواضع  
 والوجه في بعض المواضع  
 والوجه في بعض المواضع  
 والوجه في بعض المواضع

ثانياً ثابتاً وان غاب عن النفس ثم يرسم بعد ذلك في النفس تلك الامور  
 الواردة عليها من النفس لا يظن نحو ما يرسم في النفس وهو المعقول على  
 ما بينته واما ان ذلك كيف يكون ومن اي جهة يكون فالعلم  
 النفس فالامور وجود في الايمان ووجود في النفس يكون اذ  
 تلك الامور الموجودة في الايمان ولا يخالف الهيئة الموجزة  
 في النفس الموجودة في الايمان الذي تلك الهيئة والمدرك بالمشقة  
 وبالذات هو الاثر الذي في النفس بالعرض الامور التي من  
 خارج فلهذا يقول ان هذا الشيء موجودا وسعدوم وهذا لا يظن  
 في النفس له وجود في الايمان او ليس له وجود في الايمان والذات  
 هي كناية للاشياء التي في النفس ولا يكون الا بالتواطؤ والوضع  
 اذ ليس في الاسماء اسم يخفى امرها بالطبع والكتابة هي كناية  
 لذلك لا اثر وكان هو زمان يكون لكل اثر في النفس كناية خاصة  
 لكنه كان طويلا لانه قد يرسم ان افترض على الالفاظ وكتبها كما  
 يحاكي الالفاظ غيباً للتطاول والكتابة والالفاظ يطبع ان يخيلنا  
 لانها ليستنا بطبيعية لما في النفس بل على سبيل الوضع واما الاثر  
 الذي في النفس فهو كناية طبيعية للامر الوجودي من خارج فالكناية  
 دلالة وضعية مختلفة بحسب الاوضاع على تصورات النفس  
 فتصورات النفس لا لغيره على ايمان او تشييء فاعيان  
 الاستيوار مدلول عليها غير ذلك والكتابة دلالة غير مدلول

في وقت  
 في وقت  
 في وقت

عليها والاعيان والتصورات لا يختلف والكتابة والالفاظ  
 يختلف ويحتمل فلامور تكون محسوسة وذلك يكون بحصول  
 المحسوس عند النفس ثم يكون تخياله وذلك قد يكون مع غيبوبة  
 الامر والتخييل من الامر لا يخالف الشيء في نفسه البتة ويكون محقولة  
 والمعقول من الشيء لا يطابق محسوساً بغيره بل يطابق كل شخص  
 بجانس ذلك المحسوس كالانسان المعقول فانه يطابق زيداً وعمر  
 وخالداً وهكذا قيل ان المعقول يطابق شخصاً مستقراً واما الخيل  
 من زيد فلا يطابق عمر او كذلك المحسوس منه بل انهم لفظ مطروح  
 بدل على معنى من غير ان يدل على زمان وجود ذلك المعنى من الاضافة  
 الثلثة وقد مرقت ان عبدالله من حيث انه مقصود بان يدل على  
 اسم مقروح فهو مقروح اوله لانه يكون يقصد الفاصلة بغيره و  
 اما ان يعام واوله وامثال ذلك فهي اسما للزمان لا اسما لمعنى  
 اخر يدل على دلالتها على تلك المعاني من الزمان فان الشيء يدل على  
 الزمان بوجوده ثلثة احدها ان يكون الزمان نفس المعنى والثاني  
 ان يكون من حد المعنى والثالث ان يكون الزمان شيئاً خارجاً  
 عن المعنى بل حقه فيقترب به ومعنى الغير يرمي الزمان في حد الاسم  
 هو ان يتصل بالدلول عليه من زمان بل حقه فانه اذا قيل مرح فلان  
 من قوله عنى به انه ايم بنه وبين القوب الذي يولم من كان ذلك  
 القوب لا حتماله لاذانه ولا جزه حسونه فلقطه الزمان يدل

الزمان صح

على معنى هو الزمان ويجوز ان يدل اللفظ على انه كان في الزمان  
ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد في حد الزمان لكن مجرد الدلالة عن  
الزمان اللاحق اياه من خارج فليست لفظه المتقدم كلفظ تقدم فلما  
قولنا تقدم قد احدثه الزمان مرتين احدهما الداخلة في حد التقدم  
والثاني ما تحته من خارج وانا قبل الجمله من خارج لانه يدل على  
ان هذا التقدم موجود في زمان معنى والوجود امر لاحق من خارج  
والزمان الما يتصل بالوجود وليس شئ من الاسماء اسما بالطبع لانه  
بل انا يصير اسمه اذا جعل اسما وذلك عندما يرايه الدلالة في  
منه محصل كما يق انسان ومنه غير محصل كما يق لا يصير وحكم  
ما هو غير محصل فان يكون موضوعا لمحمول حكم المحصل والاختلاف  
فهي لفظه معرفة يدل على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى موجودا  
فيه موضوع ما غير معين كقولنا شئ فانه يدل على شئ لا شئ غير  
معين في زمان معنى وليس كل ما يستعمل في اللغة العربية فعلا فظن  
فان قولهم اشئ وتشي فعل عندهم وليست كلمة لانه يدل على  
موضوع خاص قد كان الموضوع في حد الكلمة غير معين والموضوع  
في شئ غير معين من وجه ومعين من وجه فان غير المتعين غير منه  
معينا واحدها ان يكون غير المتعين يتكون على سبيل تجزئ اى واحد  
المعنى والثاني انه متعين في نفسه وعند الغالب ولكنه لم يصح  
به ولم يعين بالذات اللفظ والامر معروف على التفرقة به وهو غير

التقدم

عند السامع مع علمه بان متعين عند الغالب وهو متوقف في مصير بحيث  
يصدق او يكذب الى ان يصحح بذلك الضمير فاذا قيل شئ لم يعين ايا  
في العالم يتبين اى شئ كان لانا يتبين به ان شئ معلوما عند الغالب غير مبرح  
به شئ في صحح بذلك الضمير المستوي في النفس والقرائح مبرحا  
وكذا وليس كذلك معين اشئ وبشي وهذا لا يصح ان شئ  
قوله قولنا شئ يتبين فدخله الصدق والكذب ويخرج من ان يكون كلمة  
معرفة والمعرفة لا صدق فيه ولا كذب ولذا بل ان يكون ان كان للفظ  
اشئ معرفة فلا يتبين ان يكون صلا وقدة او كاذبة وان كانت مركبة  
فيجب ان يكون لها اجزاء والاربع ان اللفظ من قولنا اشئ دل على شئ  
والداء من قولك تشئ دل على معنى والباء في جزء ليس يدل على معنى  
من الوجود فان قولنا شئ اى اما ان يكون لفظا بنفسه ان كان مقنا  
ما يق ان الساكن لا يتبداه او لفظا لا بد ان امكان يتبداه الساكن  
والمخواب عن ذلك اما اولها فلم يكن في حد الكلمة انها حالية لا يدل  
جزءها كل واحد على معنى نفسه بل ان لا يوجد لها جزئ يدل فاذا وجد  
لها جزئ يدل واما ثانيا فانه كان اللفظ يدل فاذا صار جزئ لم يدل  
من حيث هو جزئ في مثل عباده كذلك قد يجوز ان اللفظ يدل على  
هو جزئ ولم يدل عند الافتراء وانت تعلم انه اذا قيل اشئ دل اللفظ  
على شخص الغالب ثم باقى اللفظ يدل على لفظ المعنى وان كان لا يدل  
فان شئ وتشي وتشي من اللفظ المركبة والكلمة منه محصاه وغير

وان لم يدل اللفظ انما  
الحد ولم يكن ذلك  
قد وجد من يدل

محصلة الا انه لا يوجد في كلام العرب كلمة غير محصلة واما المصدر  
 فيجوز ان يكون احدهما ان يكون موضوعا وضمنا او لا كالضرب فيكون  
 على صورة الاسم والثاني ان يصرif الاسم المطلق بتصرفه على ان  
 يعنى الاسم المطلق منسوب الى الموضوع بانه حادث منه وفيه  
 الدال على المصدر الحقيقي هو هذا كالتحريك والاباض واما الادا  
 كقولك من وعلى الكلمات الوجوه كقولنا كان وصاراي كانا شيئا  
 وصارما شيئا فانها تفرق الدالات والدليل على ذلك انه اذا قيل  
 ما اذا فعل زيد فقبل صارا وقيل اين زيد فقبل تم يقف الذهن معها  
 على شي وهذا الكلمات توابع الاسماء والافعال ونسبة الادوات  
 الى الاسماء كنسبة الكلمات الوجودية الى الافعال ويشير كان نسبة  
 انها لا يتل بانفرادها على معنى تصور الانيال على منب لا يعقل  
 الابدان يعقل الامور التي هي منب بينهما واما القول فهو اللفظ  
 المؤلف وهو اللفظ الذي يتولد له جزوه على الانفراد دلالة اللفظ  
 اي اللفظ التام وان كان لا يتل على اجاب وسلب فان دلالة الاجاب  
 والسلب احق من دلالة اللفظ كقولنا الانسان كاتب فالاجاب  
 والسلب من لوازم القول والقول يشهد به النفاط من حيث الجزم  
 لانه اذا تغير النفاط على اجزائه تغير التركيب عنها واما التاني فيعنيها  
 على حيث مخصوصة وبسبب عمانية اللفظ فليس هو اللفظ التام بل هو  
 اللفظ نفسه وان كانت حيث التركيب قد تغير حسب لغة لغز كما

بينهما غ

الذي يخرج في بعض اللغات وتقدم في بعضها الا قوله قد يتربك على سبيل  
 التشديد وذلك بان يصلح ان يورد بين اجزائها لفظ الذي كقولنا  
 الحيوان الناطق الميت فانه يصلح ان يقيد به الحيوان الذي هو الناطق الذي  
 هو الميت وقد يتربك على اجزائها الخوذة لك لان الحاجة الى الاقوال بسبب  
 الدلالة على ما في النفس والدلالة اما ان يراد لذاتها واما ان يراد لغيرها  
 اختم يتوقع من الخطاب ان يكون منه والبر يراد لذاتها على الاجزاء اما  
 على وجهها واما حرفه فخره في اللفظ والتعب والذى يراد لشي من الخطاب  
 فاما ان يكون ذلك احالة او قسلا غير الدلالة فان اريدت الدلالة  
 كان مستعلما وان اريد لغيره فغير الدلالة كان من المناهي والتماسا  
 ومن اللفظ امران فنيا ومن لا يقترجا وسئلة وهذا ينفع في اللفظ  
 والشعر اما المنفعة به في العمل فهو ما يكون على سبيل التشديد وذلك  
 في اكتاب التصورات بالعدد والرسوم وما يكون على سبيل التركيب  
 للجزى وذلك في اكتاب الشديقات بالمعاني وما يجرى مجراها  
 ومن هذا الفرجس يسمى قولا جازما وقضية جازمة وهو الذي  
 يدخل فيه الصدق والكذب ولا يكون المحمول هو الموضوع بعينه  
 كما في زيد كاتب فالقول الجازم يحكم فيه بنسبة معنى الى معنى  
 اما بايجاب او سلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه ايض مثل هذه  
 النسبة اولا يكون فان كان وكان الطرفية لا من حيث هو جمل  
 بل من حيث يعتبر تفصيلا فان القول الجازم ليس على كقولنا

ان كانت الشمس طالعة فالزهر موجود فقد حكم ههنا بايجاب نسبة  
لانقسامه بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النفا موجود فواجب تلو  
الثاني الاول وكقولنا ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النفا موجودا  
فقد اوجب ههنا نسبة عناد بين قولين في اجزاء كل واحد من القولين  
تركيب ايضا يحكم فيه بهذه النسبة اي النسبة لجاعلة للقوله جازما  
فان قولنا الشمس طالعة قد اشتمل على ايجاب نسبة بين الطالعة  
والشمس وكذلك في ما ير لاجزاء وجميع ما كان على هذا الوجه يسمى  
شرطيا فالاول نفس متبذلا والثاني منفصلا فاما ان كان التركيب  
بين معنيين لا تركيب فيها اسم كقولنا زيد حيوان او تركيب بين معنيين  
كل واحد منهما يعتبر عنه جعل يمكن ان يعبر عن تلك الجملة بلفظ غير  
كقولنا حي ما ناطق حركه بين بالتم على الطوس يسمى قولا جليا  
وخاصة ذلك ان المنسوب اليه نسبة ايجابه انه هو ما جعل  
منسوبيا كقولنا الانسان حي وفي السلب خلافة واما في الشرطي  
فانما يوجب في ايجابه ان هذا لازم فالذلك او معاند له ولا يوجب  
لاحد الطرفين انه الاخر والشرطيات بالمتقدم قضايا كثيرة لا قضية  
واحدة وانما صارت واحدة برباط الشرط الذي يحتمه وحده في عمله  
غيرها دق ولا كاذب فان قولنا الشمس طالعة يدخله الصدق و  
الكذب فلما دخل قولنا ان كان لم يدخله الصدق والكذب فانه  
المضاي بالخطي واوله لا ايجاب لانه مؤلف من منسوب يسمى محلا

ومنسوب اليه يسمى مؤلفا على نسبة مجرد واما السلب فانه يحصل  
من منسوب اليه ومنسوب ورفع وجود النسبة فالسلب لا يقبل الا  
ان يكون عارضا على الايجاب واقعا له لانه عذمه واما الايجاب  
فهو مستغن عن ان يعرف بالسلب وليس معنى هذا ان الايجاب يوجب  
في السلب وقرئ بين ان يكون الشيء دخلا في حد الشيء وبين ان يكون  
الشيء جزءا من الشيء فان الشيء الذي يكون جزءا من الشيء يكون موهوبا  
ان يكون الايجاب مع السلب واما اذا كان جزءا من حد الشيء فذلك  
يكون في الذهن لان الحد كما استغرقه امر في العقل وفيه احكام عقلية  
وتفصيلات واجزاء يفرضها العقل ليس في الوجود لها وجودي تلك  
الاجزاء كما عرفته من امر اللون والمواد فالقول الجازم البسيط  
على الجلي ان عينت بالبسيط اخر ما يتبع اليه التحليل في جنس فلنفس  
ههنا هو القول حتى اذا حل مرة اخرى خرج عن ذلك الجنس وان  
بالبسيط ما في القياس لا التركيب كان الجلي ايضا جازما بسيطا  
لانه اول جازم يتركب عنه جازمات كان الاجسام البسيطة  
اول اجسام يتركب عنه اجسام ثم الايجاب الجلي هو البسيط  
اخر لانه اخرها من اجزاء السلب  
اعلم ان القضية الهيدلثة تترى بمرئيتها فانها تخرج عن ذلك الجنس وان  
ومعنى الجول ونسبة بينهما واللفظ اذا اراد ان يجازي به ما في النص



يجب ان يتضح ذلك على الموضوع واخرى على المحمول واخرى على العلاقة  
التي بينهما فليس يجب من اجتماع الانسان والحيوان في الذهن ان يكون  
احدهما موضوعا والاخر محمولا فاذا تركت اللفظة الدالة على  
التي بينهما فلا عقدا على الذهن والعادة والتركيب والحدود ايضا  
يتوى فيه لفظة التي علمنا ذكرنا ولولا هذا لما كان تركيب تعسدي  
ولما كان يحصل من ذلك التركيب الوحد التي يفيدها الحد فان  
المديد لفظ حقيقة الشيء وحقيقته الشيء واحدة والشيء الذي يؤول  
على هذه العلاقة تسمى رابطة وحكما حكم الادوات كما نقول  
زيد حركات فانك اذا قلت زيد كاتب فوجدت لفظة هونما  
بينها وهذه القضية اذا صرح فيها بلغة هوسيت ثلاثية  
واذ لم يصرح بها سميت ثمانية ثم ان ذكر فيها مع ذلك يجب ان يكون  
او يمتنع سميت رباعية والرابطة هو الذي يحدث من الكثرة وحده  
اما المحل فان قيل على ريب واحد والربط في المحل ان يقول ان الموضوع  
هو المحمول والروابط تتغير حكمها بحسب الموضوعات والمحمولات  
فاذن لما يكون واحدا اذا كان المحمول واحدا الموضوع لا في كل  
وحده بل في المعنى لا في القولك العين جسم والعين من الاسماء المشبهة  
فلا كثر معنى لفظة المحمول او الموضوع صارت الرابطة انتم لفظة  
مشتركة واما وحدة الشرطية فيكون محرف بسبب تلك القضايا  
الكثرة مثل ان كان واما وغيره لك تح يدخل الصدق والكذب

سبب افتراض التالي او بسبب النفاذ والايجاب هو الحكم بوجود  
شيء ليس مثل قولنا الانسان حيوان فان معناه ان الشيء الذي يفرقه  
في الذهن انسانا كان موجودا في الايمان وغير موجود فجب ان  
حيوانا من غير زيادة ونقص في حاله والسلب المحل مثل قولنا انسان  
ليس بحيوان وحاله وتلك الحال والسلب هو الحكم بالوجود  
لشيء آخر بل نقول ان الايجاب هو موضوع وعمران ونسبة بينهما  
والسلب محمول وموضوع ونسبة بينهما ورفضها ولما كان  
كل ما يوجد موجب فغير متعذر ان سلبه سالب وليس له  
سالب فغير متعذر ان يوجب موجب فمن ليس ان كل الايجاب  
سلبا يقابله وكل سلبا بما يقابله هذا السالب ويكون هذا  
السالب متغيرا اذا كان المعنى في الايجاب محصلا من كل جهة  
فيكون السلب قد يتناول كل ذلك بعينه اعني ان يكون الموضوع  
معنى واحدا وان يكون المحمول كذلك وان يكون المحل الذي  
اليه القصد في الموضوع والمحمول محفوظا بعينه لا كما اذا قيل  
الانسان يصري بعينه ثم قيل الانسان لا يصري بين وان احد  
احد المعنيين في احدهما باللفظ فجب ان يوجد في الاخر اللفظ  
وان يكون المكان ان كان مكانا واحدا والزمان ان كان زمانا  
واحدا ولا اعتبار بالجهة والاضافة ان كانت واحدا مثل الطرية  
ان من الجسم كيف اى اللونه وليس كيف اى لونه وسنالك

الامانة ان كان التثنية نصف اى السنته وليس نصف العجز  
 فالتثنية لا يكون مقصورة ولا مسالمة اذ لم يحصل جميع ما ذكرنا  
 واذا كان كذلك فالسلب الواحد يقابل الاحجاب الواحد وذلك  
 هو مبدأ التناقض والقضية اما سهلة واما محصورة وكل قضية  
 ليس فيها كمية الحكم سميت سهلة كقولنا الانسان ايضاً انما يذكر  
 فيه عموم او خصوص والاسنان الذي هو موضوع اذ لم يكن محصياً  
 صحيح ان يكون محصياً ولكن يكون كلياً اذ قد اخذ الانسان بالشرط  
 والمضمون لطيفان لانسان من خارج والذي يجب ان يصدق في  
 القضية الههله ههههه في البعض فاما ان يصدق الحكم في الكل فلهذا  
 جعلت الههله في قولنا الههله محصورة وذلك لان ما يصدق جزئياً  
 كان ممكناً ان يصدق كلياً وحين حال الههله وكانت حال الههله محصورة  
 ايضاً حين حاله واعلم ان لغة العرب بدلت بالالف واللام على العموم  
 في الههله لا بد لها على حصر الطبيعة فلذلك لا يكون موقعها موقع  
 كل الاثرى لك تقولنا الانسان نفع وعام ولا نقولنا كل انسان نفع  
 وعام اذ بعض قولنا كل انسان اي كل واحد من الناس وقولنا لا  
 لا ينضم جفا الحصر فالههله لا يجب الحصر لانه انما يجب طبيعة تصنع  
 ان تؤخذ كلية وتقع ان يوجد جزوية فكل قضية شخصية للموضوع  
 يسمة محصورة وهي اما مرجية او سالبة وكل قضية قدسية فيها  
 كمية الحكم من موهها وخضوصها عرفت ان الاحجاب والسلب

في الكلام من الموضوع او البعض سميت محصورة والمقصد الذي يراد  
 يسمة سور او المحصور اما ان يقع كلية موجبة وسورها كل وكلية  
 سالبة وسورها الا واحد وخبرية موجبة وسورها بعض او واحد  
 وخبرية سالبة وسورها ليس بعض او ليس كل والحكم بالكل يظهر  
 يكون شطراً لا في كمية الموضوع او المحمول وكان الحكم على الموضوع  
 فكانه في ترتيب القضية البد وشرطين المحمول وكان الربطية  
 على نسبة المحمول فكانه متقارن للمحمل وكان السلب في التثنية  
 يرفع المحمول فكانه ان يقترن بالمحمل وفي التثنيات فكانه ان  
 يقترن بالرابطة لانه يرفع الربط وفي التثنيات لم يمتد لانه وان كان  
 سوراً فانما يكون يرفع السور فكانه السور والسور يدعى كلية  
 الموضوع فكانه الموضوع وقد ينال هذه عن مواضع اخرى السور  
 تسق دات الناس طراً وبعناه كل انسان فمد داتنه واذا الربط  
 عن مواضعها فليس سبيل التسرع واما كل منها فيستحق للمكان الذي  
 كانه ذلك له ويبيح بالكان طرد في الترتيب  
 والشرطيات ايضاً قد يوجد فيها العلم  
 وحصرها انك اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالههله موجبة  
 وقت داتنا اما ان يكون العدد دجاً او يكون فرداً فقد حصرت  
 لمصر الكلي الموجب واذا قلت ليس للههله اذا كانت الشمس طالعة فالههله  
 موجبة او قلت ليس للههله اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون للههله

موجودة فقد حصرت لخصر الكل السالب واذا قلت قد يكون اذا طلعت  
 الشمس فالساعة معتمة او قلت قد يكون اما ان يكون زيدا في الارض واما  
 ان يكون فيها عمر فقد حصرت لخصر الطرفين الموجب واذا قلت ليس  
 كانت الشمس طلعت فالساعة مستقيمة او قلت ليس دائما اما ان يكون على  
 صفر او ينز واما ما هوية فقد حصرت لخصر الطرفين السالب لانه اذا كانت  
 الاتصال حكومتها به على اي اشتراط ووضع للموضوع كيف كان  
 فالشرطية المتصلة كلية وان كان العناد كذلك فالشرطية المنفصلة  
 كلية وان لم يحكم بذلك فالعقبة سهلة كما ان الكلية لم يكن كذلك  
 كلية الموضوع والمحمول بل لا جمل كلية للحكم الذي هو هناك حمل  
 لا محمول وتقليد ههنا امتصلا ومعنا كذا المتصل والعاذر لاهل  
 كانت ان كان اب قبح واج اذا كان اب قبح فتقولنا كلها  
 كان قبح فدر ليس يراد به تعميم المراد بل تعميم كل جمل ففرق  
 بقولنا كل رب فانه يجوز ان يكون المقدم المراد له عود بل هو ليس  
 ثابت موجود لا مراد له ومع ذلك فانه قد يذكر ان يعزى به شرط  
 يخصه لان هذا التعميم قد يمكن ان يخصص المراد في بعض الامور  
 ويخصص في بعضها لغير المراد كما يخصص طلوع الشمس بالمراد واما  
 غير المراد فكما تقول كلما كان واجب الوجود بما انه برأى عن المادة  
 فهو يبين ذاته والشرط المحض ههنا كونه برأى عن المادة كما يمكن  
 ان يعتبر ههنا المراد وقد يكون انشاء التالي المقدم على سبيل الزعم

كانت كما كانت الشمس طلعت فالساعة موجودة وقد يكون على سبيل  
 الموافقة كما قلت ان كان الانسان ناطقا فللماراهق والمخالف  
 ان يكون فيما هو على سبيل اللزوم فاما ان يكون على سبيل موافق البرهان  
 فشاء كان العفا رخصا او باطلا فان التالي يكون حقا في نفسه وقد  
 يكون المقدم باطلا ولازمة حقا كانت ان كانت للثبوت زوجيا  
 فانه يتسم بتعيينين فها وضع المقدم امرعا لانه امرعا بالبرهان  
 لان اللزوم في مثل ذلك واجب مثل هذا يكون حقا بحسب الالتزام  
 ولا يكون حقا في نفس الامر واعلم ان المتصلات والمنفصلات من الخطا  
 قد يكون معلقة من عمليات وشروطيات ومن خلط فانك اذا قلت  
 ان كان كذا كانت الشمس طلعت فالساعة موجودة فاما ان يكون الشمس  
 طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فهذا المتصل مركب من شرط  
 ومنفصل واذا قلت اما ان يكون ان كانت الشمس طلعت فالساعة  
 موجودة واما ان يكون ان كانت الشمس طلعت فالساعة موجودة فقد  
 ركبت المنفصلة من متصليتين وان قلت ان كان هذا عددا فهو  
 اما زوج واما فرد فقد ركبت المتصلة من جمل ومنفصل ذلك  
 ان تعد نفسك سائر المركبات وجزء الاول من كل قضية شرطية  
 وهو الذي يعبرن به حرف الشرطية مع مقدماتها والثاني يسقى  
 تاليا والمنفصلات منها حقيقة وهي التي يراد فيها با ما انه  
 لا يخ الامر من احد الاقسام بل يوجد فيها واحد فقط فربما كان

الانفصال للجزئين وربما كان في الكثرة وربما كان غير داخل في الحصر  
ومثال الاضراما ان يكون هذا العدد اما واحدا واما اثنين الى  
ما لا نهاية ومنها غير حقيقية وهي التي يراد فيها بما منع الجمع و  
لا يمنع ان يكون شيئا غيرها ومثال هذا ان قال اما ان يكون هذا  
الشيء حيوانا واما ان يكون حجرا ليس العزيم في هذا انه لا يجتمع  
بل العزيم انه لا يتبع ان يكون حيوانا وحجرا ومن جملة ذلك ما يورد  
بلا احد التسمين بعض العوائم كما ان اما ان يكون زيد في الجرح واما ان  
لا يفرق واما ان لا يكون في الجرح ويلزمه ان لا يفرق وهذا القسم  
يمنع للفرع عن احد التسمين ولا يمنع الجمع فانه يقع ان يكون في الجرح  
لا يفرق والمقدم في الشرطيات يجري مجرى الموضوع في الجملة والتسا  
كالجمل واعلم ان كثيرا ما يكون المتصلة والنفصلة مشتركة في اللفظ  
في جزاء كما في المتصل ان كان اب فاج فزعمنا الاشتراك في اللفظ  
ان كان اب محررا ونقول اما ان يكون اب واما ان يكون احر او  
اما ان يكون اب واما ان يكون حر وتربا لم يكن اشتراك  
في شيء كقولنا ان كان اب مخ دو كقولنا اما ان يكون اب او رد  
فاذا كانت متصلة مشتركة الاجزاء فانها ترجع في الغرض الى  
المهنية كقولنا اذا وقع خطان على خط فصيرون اثنين اللتين  
ينفان كانا فالحظان متوازيان والاشترك في المعنى في الخطير  
وقوع ذلك جملة كما انه قال في كل خطين واعلم ان المتصل قد يكون

المتصل

ذا جز واحد وقد يكون ذا جزين وقد يكون ذا اجزا كثيرة كما ذكرنا  
واما المتصل فلا يكون الا ذا جزين مقدم ونال ويقا كان المقدم  
فضايا كثيرة بالفعل او بالقرعة ومع ذلك فيكون جملة مع الثاني  
فضية واحدة بالفعل كقولنا ان كان هذا الانسان بهرحى لا ينفذ  
ووجه ناسخ ويضيق نفسا وكذا فيه ذات الجنب واما اذا  
تقت هذه الكثرة في جانب التالي فيمكن القضية واحدة لا يفتق  
بالفعل فانك اذا قلت انه ان كان بهرحى في كذا وكذا يكون قد تم  
الكلام مع التالي الاول  
اعلم انه ربما كان التركيب من حرف السلب مع غيره  
فيكون جملة بحيث يمكن ان يجعل مكانه اسم بسيط موجب يكون  
موضوعا للايجاب او السلب كما في غير بصير فتكون حرف  
السلب جزا من الجمل فيدخل في السلب حرف السلب على ذلك  
زيد غير بصير فيقول زيد ليس غير بصير فكذلك قلت زيد ليس  
والايجاب كما عرفت يكون بلفظ ثالث يدل على ارتباط الجمل  
بالموضوع وان كان يحذف ذلك اللفظ في بعض اللغات اعتمادا  
على العادة فاذا دخل حرف السلب على الرابطة قيل مثلا زيد  
ليس هو بصيرا فقد دخل حرف النفي على الايجاب فترفعه اذا  
دخلت الرابطة على حرف السلب كان السلب جزا من الجمل  
وكانت القضية ايجابا كما يقول زيد هو غير بصير فالاول

بلح

دخل حرف السلب على الرابطة والثاني دخل الرابطة على حرف  
السلب وشمل هذه القضية شقي معدولا وتغيرا وغير محصل واعلم  
ان لفظ الرابطة قد يكون دالة على معين كما يقول زيد هو حيي  
قد تكون دالة كما تقول زيد كان حيا والرابطة تدل على نسبة المحمول  
والسور تدل على كية الموضوع فلهذا كانت الرابطة معدولة  
في جانب المحمول وكان السور معدولا في جانب الموضوع والقضية  
اما ان يكون نسابة مطلقا كما تقول زيد كاتب واما ان يكون  
ثلاثية فيترقبين كما تقول زيد كان كاتبا او معينين كما تقول زيد  
هو كاتب ولفظه ليس ادل على السلب ولفظه غير ادل على  
العدولة ثم انه يفرق بين السلب والعدولة باحكام تدلها  
اعلم ان الفرق بين الوجبة المعدولة كقولنا كذا يوجد غير كذا  
بين السالبة البسيطة كقولنا كذا ليس يوجد كذا ان السالبة البسيطة  
اعم من الوجبة المعدولة فان السالبة تصدق على العدم ولا  
تصدق الوجبة المعدولة عليه فانه يصح ان يقال ان زيد لا يجد  
ليس هو بصير ولا يصدق ان هو غير بصير واعلم ان كل محمول  
بسيط محصل فاما ان يكون له ضمنا ولا يكون فان كان له مدونة  
فاما ان يكون بين الضدين متوسط او لا يكون والموضوع لا يح  
ان يكون موجدا او معدولا وما خورا من حيث هو معدوم فان  
كان موجدا وفرق بان انه شئ بالمحمول فاما ان يكون ذلك

موجدا فيه اوضح او واسطة ان كانت او يكون كلاهما جميعا  
بالقوة او يكون غير قابل ولا لواحد منهما ولا للوسائط فاذا  
قد زيد ليس يوجد عادلا فانه يكذب اذا كان عادلا فقط  
يصدق في سائر ذلك مما احصيناه اعني القوة والوسائط  
ما يجري معها مثلا اذا كان بالقوة عادلا او كان معدوما او  
في حالة بين ان يكون عادلا وبين ان يكون حائرا واذا اخذنا زيد  
لا عادلا فانه يصدق اذا كان حائرا او متوسطا او كلاهما بالقوة  
او غير قابلينها ويكذب اذا كان عادلا او معدوما وقد حوت  
العادت بان تستعمل احسن المثلين في مثل هذا الموضوع عدما  
سوار كان الحقيقة عدما كالبحر والظلمة او كان ضمنا كالحر  
وهذا لوج لانسان يوجد عادلا لانسان ليس يوجد عادلا  
موجبه بسيطة لانسان يوجد حائرا لانسان ليس يوجد حائرا  
موجبة معدولة سالبة معدولة  
الانسان يوجد لا عادلا لانسان ليس يوجد لا عادلا  
سالبة معدولة  
فان انا ملت في الكتب البسيطة  
المقاييسات بين هذه القضايا عرفت الاختلاف بين الوجبة  
المعدولة والسالبة البسيطة وقد يلحق القضايا باهيات تجعل  
لها احكام في الحصر وغير كما يراد في الجمل ان لفظه انما فيها

سوار كان الحقيقة عدما كالبحر والظلمة او كان ضمنا كالحر  
وهذا لوج لانسان يوجد عادلا لانسان ليس يوجد عادلا  
موجبه بسيطة لانسان يوجد حائرا لانسان ليس يوجد حائرا  
موجبة معدولة سالبة معدولة  
الانسان يوجد لا عادلا لانسان ليس يوجد لا عادلا  
سالبة معدولة  
فان انا ملت في الكتب البسيطة  
المقاييسات بين هذه القضايا عرفت الاختلاف بين الوجبة  
المعدولة والسالبة البسيطة وقد يلحق القضايا باهيات تجعل  
لها احكام في الحصر وغير كما يراد في الجمل ان لفظه انما فيها

زيادة في اللفظ لان هذه الزيادة تجعل الحرف مساويا او خاصا  
 بالموضوع كما في انما يكون الانسان حيوانا وانما يكون بعض الناس  
 كاتباً وكذلك لالف واللام في لغة العرب يدل على ان المحمول  
 مساو للموضوع كما نقول لا انسان هو الخنازير وكذلك نقول  
 ليس انما يكون الانسان حيوانا ويدل على السلب الدلالة الاولى  
 في الايجاب ونقول ايضاً ليس الانسان الا الناطق ويفهم منه  
 معينان احدهما انه ليس ببعض الانسان الا بعض الناطق وانما ليس  
 يفيض الانسانية مع غيره والثاني انه ليس بوجود انسان غير اللغوي  
 بل كل انسان لطق وامان الشرطي كما نقول لما كان النهار لاهنا  
 كانت الشمس طالعة وفي قولك لما هبتنا تسيل المقدم ووضع  
 ليتسليم منه وضع الثاني وكذلك يقولون يكون النهار لا الشمس  
 طالعة فيضد هذا القول حصر كما كان النهار موجوداً انما الشمس  
 طالعة ويقولون ايضاً لا يكون النهار موجوداً انما الشمس طالعة  
 وهو قريب من هذا ويقولون ايضاً لا يكون هذا العدد كذا وهو  
 فرد وهذا في قوة قولك اما ان لا يكون هذا العدد كذا وانما  
 ان لا يكون فرداً وقد علمت ان الايجاب والسلب الواحد  
 هو بسبب كون المحمول او الموضوع واحداً باللفظ بل واحداً  
 باللفظ ثم انه ليس كل ما صلح ان يحمله على الشيء متصرفاً صلح  
 ان يحمله عليه مجتمعاً على انه بعض واحد ومحمول واحد وان

ليس يجب ايضاً ان يصلح حمله مجتمعاً يصلح حمله متصرفاً فانك اذا  
 قلت زيد طبيب وزيد ايضاً وكنت صابت وصدقت في كليهما  
 فليس لك ان تقول زيد طبيب ايضاً علم ان يكون الطبيب ايضاً  
 بعض واحداً بل قوة المقدمة قوة المقدمتين اذ ليس حكم الطبيب  
 الا ايضاً حكم الحيوان الناطق ولا ايضاً الطبيب بالذات هو ايضاً  
 بل بالعرض اي ان الشيء الذي عرض له انه طبيب عرض له انه ايضاً  
 وكذلك اذا كان زيد طبيباً غير فانه ولكن كان فاعلم ان  
 آخر فقلت زيد طبيب غير فانه في الطب صدقت وان قلت  
 زيد فان اي شيء آخر صدقت فان قلت زيد طبيب فانك  
 وقدمي من مثل هذه الاجتماعات مبدراً فانك اذا قلت زيد  
 انسان يكون صادقا واذا قلت زيد انسان كان مبدراً لان  
 للحيوان في صفات الانسان وربما كان الشيء ليس محمولاً بالذات بل بالعرض  
 بالعرض لانه جزء من محمول فاذا اخذت محمولاً لم يصح ان يكون محمولاً  
 كما يقولون الانسان معدوم القرن وصدقت فاذا قلت انسان  
 معدوم لم يصح وكذلك لا يمكنك ان تجعل القرن على الانسان  
 قد فرغنا من الكلام في صورة الغضاياء فليستكم الان في موادها  
 لغضاياء واعلم ان المنطق ينظر في الالفاظ المفردة من حيث  
 ولا تألف وفي الالفاظ المركبة من حيث صور التاليفات فكان  
 نسبة المنطق الى الالفاظ نسبة الموسيقى الى الاصوات ونسبة

فان كان كذا على انه محمول فانك  
 ان قلت زيد طبيب م

حيوان كنت اي صادقا  
 واذا قلت زيد حيوان م

الغوايها ونسبة العروضا لاوزان الشعر

والفعا يا مواد

فانه لا يوجب المحمول سواء كان موجبا او سالبا من ان يكون  
الى الموضوع نسبة الضرورية في الوجود كقولك الانسان حيوان  
او الضرورية في اللا وجود اعني ضرورة العدم وهو المنع كما نقل  
الانسان حادا او نسبه ما ليس ضروريا لا وجوده ولا عدمه مثل  
الكثابة للانسان في قولنا الانسان كاتب والانسان ليس كاتب  
فجميع الفعا يا اما واجب او ممكن او منقطع واذا استعمل شي  
من هذه المواد في الفعا يا يسمى جهة فزيد الامر ما خور في  
المنطق ومحدودة فيه واما الدلالة على خواصها ونحو وجودها  
فان على آخر الطريقة لعظمة تدل على وثاقه الرابطة ومعناها  
دياسب سفاها سفاها سفاها لانها فرقا اما اولها فانها  
يكون مادة يجب اعتبار الامثلة نفسه وجبة بحسب القول  
لانك اذا قلت زيد واجب ان يكون كاتباً كانت الجملة هي الوجه  
والمادة لا مكان واما ثانياً فان المادة يعتبر بحسب الرابطة العنق  
فانك اذا قلت زيد منقطع ان يكون حيواناً فان الاشاعرة في  
هذا المكان صادق واما المادة فواجب لان الحيوان اذا نسبه  
الى الانسان بالاجاب كان زيدا المصدق ونالنا انه يمكن ان نقل  
القضية بحسب الجملة عن صدق للكذب وعن كذب الصدق ذلك

ان نقول زيد واجب ان يكون كاتباً وكذبت ثم قلت ممكن ان  
يكون كاتباً ومدقت وهذا النقل لا يمكن في المادة

القضية المطلقة قال بعضهم انها هي ان يوجب الجملة عنها قولاً  
وتقولنا الحق انه لا يلتفت الى الجهة التي يجب لها في التصريح  
حيث قولنا كل انسان حيوان وان كان يجب في المتصور ان يكون زيدا  
بمعنى مادام انه موجود فلا يلتفت الى ذلك وذلك قولهم  
كل سيبغف نائم وكل حيوان يتفسر فانه لا يلتفت الى انه كذلك  
وقد لا دائما بلطاله لا يعتبر في المحمول زيادة جهة او شرط  
فيكون المطلق بعدا المعنى اعم من الضروري وقوم يظنون المطلق  
من ذلك ما لا يكون المحل موجوداً فيه دائماً او ما لا يوجب المحل في كل  
واحد وان التمس في البعض لا يكون المحل وقتاً مالم لا يجب  
ان يكون مادام ذات الموصوف بالموضوع موجوداً وقوم قالوا  
ان المطلق هو مثل كذب قد دخل وقتاً في الوجود غير معين فانه  
دائماً مادام الموضوع موجوداً وقوم لم يعتبر الوجود اول شرط  
فانه اوسع ما لم يعتبر فيه الوجود المطلق للخاص واما غير فيه  
الوجود سمي الاخر فيكون الكلية الموجبة المطلقة على الواو لا  
معناه مادة كونا وعلى الواو الثاني معناه كل واحد واحدها يوجب  
عند العقل بالفعل انه ب دائماً او غير ايم فهو موصوف بانته

او قائما لا محه سواء كان الوقت معينا او غير معين من غير حرج  
 دوام وقد يخص المطلقه باسم الوجودية فالواجب الكلي المطلق هو  
 المقول على الكلي هو قولنا كلب او مفاة كل واحد واحدها هو  
 حتى لا يشد منه شيء فانه ليس الحكم على الجملة هو الحكم على الافراد فاما  
 على الجملة ما لا يق على الافراد ويجب ايضا ان يعلم انه ليس معنى قولنا  
 كل واحد واحدها هو ب معنى كل واحد واحدها هو ب من حيث  
 ابيض فقط بل كما يوصف بانه ابيض في كل شيء بل كما يوصف  
 هو ابيض او كان شيئا موصوفا بانه ابيض كما ان الانسان وحشيه واني  
 كل ابيض ليس معناه كلب ما يوصف به ابيض دائما فان لا يبيض اعم من الابد  
 وقنا اودا دائما بل قولنا كل ابيض يعنى كلبا يوصف به ابيض دائما  
 دائم كان موضوعا للابيض وتنس الابيض بعد ان يكون بالفعل وليس  
 بالفعل الوجود في الايمان فقط في عالم بلغت في الموضوع الوجود  
 قولنا كل كلب مجتهد يذو عشرين قاعدة مثلثات فهو كلبا بل من حيث  
 هو معقول بالفعل على ان العقل يصف وجوده بالفعل انه دائما  
 او في وقت اى وقت كان ويظهر من هذا انه ليس المعنى قولنا كلب  
 او شيم الكلب هنا في جانب الموضوع واما في جانب المحمول فيكون  
 ان المطلق هو الذي يحكم فيه بسلب المحمول او ايجابه وقنا ما وجد  
 في نوعه ان لا يشترط دوام ولا دوام وهذا في جانب المحمول  
 واما لفظه الضرورية مع الدوام فانها يستعمل في مواضع من ذلك

انا بقوله ان ايهي بالضم اى ايام نزل ولا يزال والثاني ان يكون  
 مادام الموضوع موجودا ثم يعقد كقولك كل انسان القم حيوان اى كل  
 واحد من الناس اياما حيوان مادام ذاته موجودة ليس دائما بل  
 واذا استعملت في كتاب الطبياس ايجاب او سلب ضروري فانه يعنى  
 هذان ولذلك الامر في كتاب البرهان كما ستبينه وبمعها بوجه  
 ما يعنى واحد وهو الضرورية مادامت ذات الموضوع موجودة اما  
 دائما ان كانت الذات يوجد دائما وما ملق ان كانت الذات  
 قد يفسد واما الثالث فنقول قولنا كل ابيض فهو ذلون مفرق للبصر  
 بالضم لا دائما ولا مادام ذات الشيء الابدان موجودة بل مادام ابيض  
 فانما زال عن ذلك الشيء الياسم بطل هذا المعنى والشرط في هذا المكان  
 ان يكون الموضوع على وضعه اى كما يوضع والرابع ان يكون الشرط  
 اى مادام للكل موجودا كقولنا زيد القم ماش مادام ماشا اى ليس  
 يمكن ان لا يكون ماشيا وهو يشبه والعرف في الرابع والثالث الشرط  
 في الثالث ما ذكرنا وفي الرابع في جانب المحمول ولما سمي ان يكون  
 القم وقتا ما معينا لا بد منه كقولنا ان القم يركب بالقم دائما  
 بل وقتا بعينه معينا وضرورية هذا ليس بشرط الموضوع فالك  
 لا يشترط القم يركب مادام موصوفا بانده قروا ابيض بشرط الحمل  
 وان يمكن ان يشترط ذلك بقى ان القم يركب بالقم مادام سكتنا  
 لانه هذه الضرورية وان لم يشترط هذا الشرط ليس له العقد



الذي لا ضرورة له ما لم يشترط فالامر هنا موضع الواضع وليس لا ضرورة  
الاول لذلك وليس ضرورة انكتشاف العر باسقاط المحمول بل  
على انه لا ضرورة له غيره وليس كذلك الكلام في القسم الذي هو  
ان يكون الضرورة وقتا ما ولكن غير محسوس كقولك كل انسان فانه لا قسم  
مفسر اي وقتا ما ليس دائما ولا وقتا بعينه وهذا لا يعجز اذا لم  
يشترط بینه شرط فان الحمل فيهما مطلقا الاطلاق الراي الثاني  
فان اشترط فيها جهة الضرورة كانت الجهة جزا من المحمول لا داخله  
على المحمول فان المحمول في هذه الاقضية ما لم يعقل مع الشرايط المذكورة لم  
يكن المحمول بحيث يكون مستقلا بنفسه في ان يحمل جملا ضروريا وانما  
سلف فقد كان المحمول مستقلا بنفسه والجهة لم يفعل فيه شيئا حيث  
هو المحمول اي لا يحمل المحمول مع الشرايط والزوايا شيئا واحدا بل  
كانت الجهة موقوفة في الربط فقط فكان المحمول مستقلا والجهة داخله  
عليه وهذه الزوايا لا يصح ان يكون جزا من الموضوع فانه اذا قيل الحيوان  
من جهة ما هو حيوان ناطق وليس اقلنا من حيث هو حيوان ناطق  
لزم ان يكون كل حيوان ناطقا او قلنا من حيث هو حيوان ليس ناطق  
لزم ان لا يكون حيوان ناطقا ام واذا اخذ جزا من المحمول مع الكلام  
بحسب ليس من حيث هو حيوان ناطق بل قد يكون وقد لا يكون  
وايق فان هذه الزوايا اذا حوت جزا من الموضوع افادت التعقيد  
ولم يصح ان يكون الكلام جزا ويرجع الى ما كان فيه فتفعل هنا ايضا

داية غير ضرورة مثل ان يقع الحس من الاشخاص ايجاب عليه او سلبه  
صحيحة ما دام موجودا من غير وجوب التعجبة كما ينبغي ان يوجد بعض  
الناس ايضا البشرية مادام موجودا للذات وان كان ليس بضروري ومن  
انه لا يوجد في الكليات حمل غير ضروري اي لا اخذ بلا شرط فقد خطا  
فانه جاز ان يكون في الكليات ما يلزم كل شخص منه ان كانت له الخناس  
كثير ايجابا وسلبا وقتا ما بعينه او بغير عينه مثل ما للكواكب  
الشروق والغروب والينابيع الكسوف والاشنان والتنفس والشمس  
الضروري للوجود ويكفي ان يفعله الضروري اليه ولما انما  
يفعل وجود احدها ما لا يكون منسج الوجود وهذا القسم يدخل في  
الضروري والممكن يقع على هذا المعنى وعلى ما يجي بعده بالاستثناء  
بمع ان يوجد في حد ذاته الثاني والثالث بغيره ليس بضروري اي ما  
ان يكون ويكون ان لا يكون واذا قد عرفت معنى الضروري فاذك قسم  
ان الكسوف والتنفس يدخلان في هذا القسم والثالث بغيره آخر  
وهذا ان يكون الحكم غير ضروري اليه لاني وقت معين كالكسوف  
ولا في وقت غير معين كالتنفس ولا كالانقباض والاشكال الكليات  
والرابع ان يعتبر فيه استقبالا غير محصور ولا معين بل في استقباله  
كالاستنباط للمبتداه ان حدود والا كانت الموضوعات محصورة  
وانت تعلم ان الموضوع يجب ان يكون غير محصور في الظل ولا في  
ولا في الممكن فهذا الوجه من الممكن يخرج عنه الظل فلا يكون تحته كما

كان تحت الاقسام الاخر على انه يمكن ان يتأخر في الاطلاق الاسكان  
 بهذا الوجه في مادة واحدة باعتبارين وفي وقتين مختلفين فانه اذا  
 اعتبر المعقود لم يوجب الاستقبال كان ممكنا واذا كان باعتبار  
 الوقت المتعين الداخلة في الوجود اعني ان يكون قد وجد وقتا ما كان  
 مطلقا ولا يكون احد الاعتبارين اخلتة الاخر المتعين او موقولا  
 عليه على ان المعقود ايضا له اعتبار اخر في الامكان لا يوجد في الاستقبال  
 وهو القسم الثالث اذ ليس المعقود كالشئ ولا كالسوف بل كما  
 لكناية فان زينا يجوز ان لا يتعد اليه ولا يجوز ان لا يتكسر القمر  
 فيكون عدم الضرورة المطلقة وعدم الضرورة التي تقتضيها  
 وقت لاحد هذا الاسكان في المعقود فامكن اذا جعل ما ليس في  
 حقيقيا دخل المطلق للتأخر فيه ومنظر ان الشرط في الامكان اعتبار  
 العدم في الحال فقد احتار لان الشرط يخرج من ان يكون ممكنا  
 للضرورة العدم كما انه اذا جعله موجودا اخرج للضرورة  
 الوجود فالكسر هو الذي يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون من وقت  
 شرط الوجود والعدم واعلم ان الوجوب لا يتبع الامكان كيف  
 والوجوب يدخل تحت الامكان بل في الاول واعلم ان السلب القوي  
 والسلب المطلق والسلب الممكن غير سلب الضرورة وسلب الاطلاق بل  
 الامكان في الامور يجب الممكن العام ينقسم الى ممكن وممنوع ويجب الممكن  
 المتعدي واجب وممنوع وممكن فتولد الممكن العام على الواجب

هو كقول المنس على النوع لا من حيث هو واجب بل من حيث هو ممكن  
 والممكن العام من لوازم الغير المنس وجب الممكن الاخص بقسم الامور  
 الواجب دائما وسوجود غير ضروري فيمكن وممنوع وهذا الوجه يفتبر  
 فيه الاستقبال  
 واولي الالفاظ بان يستعمل في السلب قد قال  
 قوم ان المعنى بقولنا كل حرب بالاطلاق كل ح قد حصلت الوجود  
 وقتا غير متعين فانه ب ومتى اعتبر في الاطلاق ذلك كان قولنا كل  
 حرب بالعم هو ما يشمل على الانفة المنزه واذا قلنا كل حرب بالامكان  
 الاخص لعنا كل ح في وقت من المستقبل معر فيجب ان يكون ب  
 وان لا يكون ب وتقوم قد قالوا ان المعنى بقولنا كل حرب في اللطف هو كل  
 ما يصح ان يكون ب فانه ب وقولك يصح مثل قولك يكسر القمر عن  
 ان يكون مطلقا لانه اخص وقد عرفت ان الكلية المطلقة الموجبة  
 للمفصلة هو قولك كل ح في الفرض الاخص وفي الوجود على اجمال  
 كان فحروب من غير زيادة وقت او حال او اما فان زدنا شيئا وقلنا  
 كل ح على اي صفة كانت فانه بالعم والامكان ب ففصارت  
 المفصلة ذات جهة اذ قد عرفت ان هذه الزيادة تكون في جانب  
 المحمول والوجه الاخر في المطلقات لضع الاطلاق الناس ان يقول  
 كل واحد مما يت له فانه ب وقتا معيننا وغيره من كالكسوف  
 والشمس وما المفصلة الضرورية فان زيد فيها جهة الضرورية فتقول كل

واحد ما يوصف دائما او غير دائم فانه موجود الذات بالضرورة  
 المتضمنة الممكنة فنقولنا كل واحد مما هو له على الاحوال كان فانه يكون  
 يوصف بالامكان العام والخاص والاحتمال والواجب بطبيعة فان  
 نقول في المطلقات بعضه يصف بعض ما يوصف بالفعل انه بعضه كما  
 ذلك البعض دائما بوقت ما بانه يوصف بانه من غير بيان كما في  
 دائما وفي الضروريات فان نقول بعض ما يوصف بانه على الاحوال  
 المذكورة فانه يوصف دائما وبالتم بانه اما دام الثبات الموصوفه  
 به موجودة وبهذا يعلم ان كل بعض اذا كان بعد الصفة لم يتناول  
 الايجاب بعضا دون بعض بل هو على حد واحد عليه ولا يمتد  
 الايجاب في كل بعض صدق في كل واحد فانه ليس من شرط الايجاب  
 المطلق عموم كل عدد في كل وقت وبهذا نقول انه لا يتناول كل  
 الموضوع في وقت معين بل كل واحد ما هو متلا من غير  
 تعيين وقت كما كان في ظرف الذي هو بعض واعلم انه ليس  
 اذا صدق بعين حربه بالتم يمنع صدق قولنا بعضه بابطال  
 الغير الضروري والامكان كما بالعكس من هذا اعني اذا صدق  
 البعض امكانا او اطلاقا لم يمنع صدق البعض الاخر ضروريا فذلك  
 نقول بعض الاجسام بالتم تتحرك اي ما دام ذات ذلك البعض  
 موجودة وبعضها تتحرك بوجود غير ضروري وبعضها بامكان  
 غير ضروري واما الكلية السالبة المطلقة فعملنا بتنا وليد الكلية

واحد من الموضوعات بالموضوع المذكور نشأ ولا غير من  
 الحاد والوقت فيكون معناه كل واحد واحدا هو نوعه  
 بت من غير بيان وقت النفي المطلقة قولنا كبرت فانه لا يوجد كونا  
 قلنا كل واحد ما هو بانه لا يوجد او يتوقف عنه التيقن غير  
 دائم وهذه القضية ليست بوجبة فان حرف السلب فيها قبل اللفظ  
 ويشبه ان يكون لفظه كل واحد لا يدل على ايجاب النسبة بل يدل  
 على عموم فان كان اللفظ موجبا دلت على ايجاب محصل او معد وكذا  
 كل انسان يوجد عددا في العدد وان كان اللفظ سالبا دلت على سلب  
 كقولك كل انسان ليس يوجد عددا فاما قولك لا يتوقف على سلب  
 فانه لا يدل على السلب المطلق كما يدل في الضروري على السلب الضروري  
 الا ترى انه اذا قيل كل انسان يتوقف ويرى انسان لا يتوقف في سائر  
 من الساعات لم تر ان الكلام قد اسقط الهم لان يتوقف قولنا  
 من الناس يتوقف دائما وفي هذا ما تقدمه بقولك دائما من الساعات  
 الترتيب في المطلقة واما في الضرورية فلا بعد بين العبارتين المذكورتين  
 الا ان بينهما فرقا لان قولك كل جرم ما لم يتوقف ليس يجعل الضرورية  
 بحال السلب عند كل واحد واحد وقولنا بالتم لا شيء من حربه  
 يجعل الهم لكون السلب عاما على سبيل المحصر من غير ان يتوقف  
 واحد بالضرورة عليك ان تعرف لفظ اذا كانت الفضية  
 ولان قولك كبرت في المطلقات يعلم كل اللفظ في زمان دون زمان

قدك في الغنفة بعض ما هو فذلك يستعمل الغناسو فكلما مطلق  
 ويقدرها من المطلق على موجب المطلق على سالب كما يفعل في المنكأ  
 فالذهب الصحيح اما ان المطلق الكلي ما يحكم فيه على كل واحد يحكم من غير  
 بيان وقت مع جواز ان يكون دائم الوجود ضروريا في كل واحد  
 من الكل مع جواز كونه في وقت وفي كل واحد واحد من الكل واما ان  
 يكون المطلق الكلي هو الذي يحكم على كل واحد في وقت ما لا مادام  
 ذات الموضوع موجودة وليس هذا الوقت وقتا يشترك في الجملة  
 مما قدمنا هنا بل قولنا كلاب اي كل واحد ما يوصف بأنه آفاته  
 في وقت ما يحكم لذلك الواحد بأنه موصوف في الواحد الآخر  
 وقتا آخر والضروري الكلي هو الذي يحكم فيه بسلب المحمول وبلجبه  
 دائما على كل واحد ما يوصف بالموضوع وسقيا كيف كان دائما  
 او غير دائم ولكن الكلي هو الذي للحكم فيه ضروري الوجود والعم  
 على كل واحد ما يوصف بالموضوع كيف وصفه دائما او غير  
 دائم وكذلك في جانب السلب ويلزم ان يكون الحكم هنا للضم  
 موجب كل واحد منه على سالبه كما يمكن ان يكون ان لا يكون  
 لضرورية في ان يكون وان لا يكون فما كان يمكن ان يكون لكل واحد  
 ان لا يكون لكل واحد وما يمكن ان يكون لبعضه يمكن ان لا يكون  
 لبعضه وهذا هو معنى قلب القضية  
 قولنا بالتم يكون في قولنا لا يكون ان لا يكون بالضم

ان يكون ليس بضم

العام الذي هو في قوة ممنوع ان لا يكون وقولنا بالتم لا يكون في قولنا  
 قولنا ليس بضم ان يكون الامكان العام الذي هو في قوة قولنا ممنوع  
 ان يكون وهذا مقابلا لها كل طبقه سلازمة يقوم بعضها مقام  
 البعض واما الممكن للخاص والاض فلا ملازمات مساوية لها من ان  
 الضرورية بلها لوازم من ذوات للبرهنة اعم منها لا يتكسر عليها  
 وليس يجب ان يكون كل لازم مساويا فان قولنا بالتم يكون يلزم  
 ممكن ان يكون بالامكان العام ولا يتكسر عليه فانه ليس اذا كان  
 ممكنا ايتم ان لا يكون وقولنا بالضرورة لا يكون يلزمه انه ممكن  
 ان لا يكون بالامكان العام ومن غير انكاس لمتلك ذلك ثم اعلم  
 ان قولنا ممكن ان يكون للخاص والاضق ان يلزمه ممكن ان لا يكون  
 من اية ويا ويبر واما من غير اية فيلزمه ما هو اعم منه مثل ممكن  
 ان يكون الامكان العام ومثل ممكن ان لا يكون الامكان العام وليس  
 بواجب ان يكون وليس ممنوع ان لا يكون وبلجملة ليس ضروري  
 ان يكون وان لا يكون وهذا لوح وتخته المطبقات

من باب  
 ان يكون ليس بضم  
 ان يكون ليس بضم  
 ان يكون ليس بضم

ويلزمه اية ليس بضم  
 ان يكون ليس بضم

ليس ممنوع ان يوجد  
 ليس بواجب الوجود  
 ممكن ان يوجد العالم

واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ممنوع ان لا يوجد	ليس ممنوع ان لا يوجد
ليس بامكان العالم ان يوجد	ممكن ان لا يوجد العالم
واجب ان لا يوجد	ليس بواجب ان لا يوجد
ممنوع ان يوجد	ليس ممنوع ان يوجد
ليس بامكان يوجد العالم	ممكن ان يوجد العالم

ليس بواجب ان يوجد	ممنوع ان يوجد مثل قولنا واجب ان يوجد
ليس محتم ان لا يوجد	ممنوع ان لا يوجد مثل قولنا واجب ان يوجد
ليس ممكن ان يوجد	ممكن ان يوجد العكس مثل قولنا لا يوجد واجب ان يوجد
ليس ممكن ان لا يوجد	ممكن ان لا يوجد العكس مثل قولنا لا يوجد واجب ان يوجد
ممكن ان لا يوجد العكس	ممكن ان لا يوجد العكس مثل قولنا لا يوجد واجب ان يوجد

ممكن ان يوجد العكس	ليس ممنوع ان يوجد مثل قولنا لا يوجد واجب ان يوجد
خاص بلزومه ويتكسر عليه	ليس ممنوع ان لا يوجد مثل قولنا ليس بواجب ان يوجد
ممكن ان يوجد الخاص كقولنا ليس	ليس ممكن ان يوجد مثل قولنا واجب ان يوجد
بممكن ان لا يوجد الخاص	ليس ممكن ان لا يوجد العكس مثل قولنا واجب ان يوجد

ليس بواجب ان يوجد	ليس ممكن ان يوجد الخاص
ليس بواجب ان يوجد	ليس ممكن ان لا يوجد الخاص
ليس ممنوع ان يوجد	مثل قولنا واجب ان يوجد
ليس ممنوع ان لا يوجد	او ممنوع ان يوجد الخاص
ممكن ان يوجد العام	
ممكن ان لا يوجد العام	
ممكن ان لا يوجد الخاص	
ممكن ان يوجد الخاص	

وقد يستعمل مكان ممكن ان يكون محتمل ان يكون الا ان قولنا محتمل هو محسب باينا وممكن هو محسب الامر في ذاته ومن هذا نعلم ان الواجب هو ممكن بالمعنى العام ولا يتعكس فليس الممكن هو الواجب ولا الممكن ان يكون بالمعنى العام يتعكس على ممكن ان لا يكون ويظهر هذا قولنا

من قال ان الواجب ان كان ممكنا والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون والواجب ممكن ان لا يكون وان لم يكن ممكنا وما ليس ممكن فهو ممنوع فالواجب ممنوع لاننا اذا قلنا ان الواجب هو ما ليس ممكن فانا نزيد به المعنى الممكن الخاص لا الممكن العام فالواجب ممكن بالمعنى العام وليس ممكن بالمعنى الخاص فقولنا ليس ممكن بهذا المعنى ليس يلزمه الامتناع لان ما ليس ممكن بهذا المعنى فهو ضروري اما اجابا او سلبا وقد فرغنا من الكلام في مواد القضايا فلتسكك في مناقش القضايا

الاشخاص

اختلاف قضيتين الايجاب والسلب على جملة تعضيف ذاتهما ان يكون احدهما عينتها او يعبر عنها صادقة والاخرى كاذبة ويعنى قولنا غير عينها ان الممكن لا يتعين فيه الصدق والكذب وان كان لا يتبع الصدق والكذب من الطرفين من دون ان يتعين في احدهما والثبات في الايجاب والسلب هو اذا كان السلب فيها سلبا لوجوب كما اوجب فانه اذا اوجب شي وكان لا يصدق فان محتملا لا يصدق هو ان الامر ليس كما اوجب وبالعكس اذا سلب شي فله يصدق فنعناه ان مخالفة الايجاب كاذب ومراد الثبات هو ان ربي شي كل واحد من الضمينين بالخير في الاخرى حتى يكون اجزاء القضية في كل واحد منهما محتملة في الاخرى وعلى ما في الاخرى حتى يكون للجمول والموتوع والرابط والاضافة والجهة والجزء والكل والنوع والفعل والزمان والمكان وغير ذلك مما ذكرنا في باب المسالغ غير مختلف والاضافة لا نقول العشر القر

ابي القياس لا التسعة واولاى القياس الى احد عشر فاذا كانت  
 القضية شخصية حتى ما ذكرنا من الشرايط واما في المحسورات فانه  
 يجب ان يختلف بعد الشرايط المذكورة في الشخص كما وكذا وبيان  
 ذلك ان المتضمن في العلم اذا اختلفا في الكيف فليس يجب ان يتصفا  
 الصدق والكذب في كل مادة بل يقسمان بالصدق والكذب في الوجوه  
 والمنع واما في الكمية فان الكمية اذا كانت كلية كذا جيمعا كقولنا  
 كل انسان كاتب ولا واحد من الانسان كاتب وهذا النوع المتعاين  
 يسمى تقنا دا واما من تقناه الان المتدين قد يكد بان معاكها لا  
 يصدقان معاك كقولك زيد ابيض زيد اسود واما ان كانت الكمية  
 صدقا جيمعا كقولنا بعض الناس كاتب ليس كل الناس كاتب كان  
 الجزئي داخل تحت الكل سميت حاتا ان العنصران ما تحت التضاد واما  
 المتفان في الكمية المتخلفان في الكيفية فيسمى متداخلين لان  
 احدهما تحت الاخر بسبب ان الكلام تحت الجزوي فان كانت الكمية  
 ايجابا سميت متداخلين في الايجاب كقولنا كل وبعض وفي السلب  
 متداخلين في السلب كقولنا لا واحد ولا كل والمتداخلان في الايجاب  
 يصدقان معا في الواجب وكذا ان معا في المنع وتصدق الجزئية منهما  
 في المنع وكذب الكلية والبنف المتخلفان في السلب يكذبان في الواجب  
 ويصدقان في المنع والجزئية منها تصدق في المنع ففان التضاد  
 وما غيرها والمتداخلين لا يجب لدواها اقسام صدق ولا كذب

بل يجب المواد واما اذا اختلفنا في الكمية والكيفية معا فمفسا  
 لذاتهما لا يسبب المادة الصدق والكذب اما في الواجب فالصادق  
 منها الكمال الموجب وكذا بطريق السالب واما في الممكن فالصادق  
 هو بطريق الموجب وبالعكس فالقول اذا كان موجب العموم و  
 اردت رفعه فيجب ان يرفع على غير ما اوجب ورفعه فيجب ان  
 يرفع على غير ما اوجب ورفعه من جهة ما هو عام لان يرفع رفعا  
 وان وضع خاصا فيجب ان يمنع للمضمر لا ان يمنع خاصا اخر حكم  
 مخالفة وتبين من هذا ان المهمات لا يتناقض



واعلم ان تصديق كل ذي جهة يكون سلب تلك الجزئية فكما ان التناقض في  
 باب المحسورات كان يرفع العموم والمضمون فهنا يكون يرفع الكثرة  
 والضرورة والواجب في عرف السلب في ذوات الجزئية ان يربط بالجزئية  
 والاصابت للغة معدولة فتلك يكون ان يوجد ما شيا وتلك  
 يكون لا يوجد ما شيا غير متناقض فانها قد يصدقان وتقولك فما  
 ان يكون وواجب ان لا يكون كذا بانها مادة المذكورها غير متناقضين  
 فها معدولتان لا يجب ان يكون فيصير قولنا مثلا ممكن ان وجد

سبب ان يوجد ونظير يمكن ان لا يوجد في المتلاشيات يوجد غير واحد  
في كونها معدولين والمطلقة ليس له من الاطلاق مناقض فانك تعلم  
ان قولك كلب جرب في قولك قولاك بعض جرب واذا لم يراع الوقت  
والزمان طرقت المناقض ومراعاة الوقت والزمان في المطلقة يخرجها الى  
الضروري فان عدم الوجود من جملة اللطفات اذ الوجود قد يكون  
غير ضروري وهذا الفارق ان يكون بعض جرب ليس دائما كان  
الحكم ما يتبره من بعد فالمطلقة بالمعنى العام الموجبة الكلية كقولك  
كلب جرب يخرج عنه شيان احدهما بالتمتع بعض جرب ليس او هذا خارج  
عن فهمنا في هذا المكان فان طلبنا ههنا ان نجد اللطف مناقضا  
مطلقا والمتا في انفاقا بعض جرب ليس آله وهذا لا يكون ضروريا  
بل يجوز ان يكون الممكن سلويا عن البعض دائما في ذن وجوده لا السلب  
الضروري العام ما يكون محجب كلية الموضوع لا يجب شخص ما فان  
المسلوب عن شخص ما دائما قد يكون غير ضروري فاذا ن هذا السلب  
عن البعض هو مطلق شبهة على الضروري وغير الضروري واما ان يكون  
المطلقة ما خودا بالتمتع الخاص فنقيضه سلب ذلك الاطلاق لا السلب  
المطلقة يجوز ان يكون المطلقة الواجب انما هو كاذب لا لاجابه بل  
لاطلاقة اذ هو ضروري للاجاب ويجوز ان يكون كاذبا لان الخلق  
ضرورة السلب ويجوز ان يكون كاذبا لان الخلق يمكن سلب جريم في  
البعض وجبعم هذا مشترك في سلب اطلاق الاجاب فيكون شيق

قولنا كلب بالاطلاق ليس كلب بالاطلاق بل هو بالتمتع موجب  
في البعض او دائم السلب عن البعض وليس هذا سلبا مطلقا بل سلب لاطلاق  
واما ان كانت الكلية سالبة مطلقة عامة فغا بلنفا جزئية موجبه  
دائمة الاجاب في البعض على الوجه الذي ذكرنا في نقيض الكلية الجزئية  
واما ان كانت الكلية سالبة مطلقة خاصة فغا بلنفا احد الاصور  
الثلاثة اما ضرورة السلب في البعض او ضرورة الاجاب او انما  
دائم في البعض غير ضروري وليس هو المثلثة شي بهما كما كان في  
نقيض الكلية الموجبة والما للجزئية الموجبة بالمعنى العام فينبه ان  
يكون فنقيضه العام فنقيض قولنا بعض جرب ليس شئ من جرب الابدان  
ونقيض قولنا ليس كلب ان كلب آديا على ان يكون المفهوم من  
الدولم غير الضروري واما ان كانت مطلعين بالمعنى الخاص فغا بلنفا  
الضروري الموافف في الكيف والمادام المخالف في الكيف بحد  
يكونا مخالين في الكم واما قولنا بالتمتع كلب جرب فنقيضه ليس بالتمتع  
كل جرب بل يمكن الامكان العام الا يكون بعض جرب واما قولنا بالتمتع  
لاشي من جرب لا يمكن ان يكون بعض جرب بالامكان العام وقولنا  
بالتمتع ليس بعض جرب فغا بلنفا على ذلك القياس يمكن ان يكون كاذبا  
بالاعم وهذا الامكان لا يلزم سالبة موجبة ولا موجبة  
سالبة وهذا لوح ذلك

لا يمكن ان يوجد ونظير يمكن ان لا يوجد في المتلاشيات يوجد غير واحد  
في كونها معدولين والمطلقة ليس له من الاطلاق مناقض فانك تعلم  
ان قولك كلب جرب في قولك قولاك بعض جرب واذا لم يراع الوقت  
والزمان طرقت المناقض ومراعاة الوقت والزمان في المطلقة يخرجها الى  
الضروري فان عدم الوجود من جملة اللطفات اذ الوجود قد يكون  
غير ضروري وهذا الفارق ان يكون بعض جرب ليس دائما كان  
الحكم ما يتبره من بعد فالمطلقة بالمعنى العام الموجبة الكلية كقولك  
كلب جرب يخرج عنه شيان احدهما بالتمتع بعض جرب ليس او هذا خارج  
عن فهمنا في هذا المكان فان طلبنا ههنا ان نجد اللطف مناقضا  
مطلقا والمتا في انفاقا بعض جرب ليس آله وهذا لا يكون ضروريا  
بل يجوز ان يكون الممكن سلويا عن البعض دائما في ذن وجوده لا السلب  
الضروري العام ما يكون محجب كلية الموضوع لا يجب شخص ما فان  
المسلوب عن شخص ما دائما قد يكون غير ضروري فاذا ن هذا السلب  
عن البعض هو مطلق شبهة على الضروري وغير الضروري واما ان يكون  
المطلقة ما خودا بالتمتع الخاص فنقيضه سلب ذلك الاطلاق لا السلب  
المطلقة يجوز ان يكون المطلقة الواجب انما هو كاذب لا لاجابه بل  
لاطلاقة اذ هو ضروري للاجاب ويجوز ان يكون كاذبا لان الخلق  
ضرورة السلب ويجوز ان يكون كاذبا لان الخلق يمكن سلب جريم في  
البعض وجبعم هذا مشترك في سلب اطلاق الاجاب فيكون شيق

نقيضه ليس بالضروري  
بل شئ من جرب

المغالاة	المغالاة	الغالب
لا يكون كل حرب	ليس بالقرب	ممكن ان لا يكون بعض حرب
لا يمكن ان لا يكون	ليس بمتنع	ليس بمتنع
اي متنع ان لا يكون	ليس بالقرب	ممكن ان يكون بعض
بالقرب لا متنع من قرب	من قرب	ب
ليس يمكن ان يكون اقرب	ليس بالضعيف	فرب متنع ان يكون
بالقرب بعض قرب	ب	ممكن ان يكون
ممكن ان يكون بعض	ليس بالقرب	كل حرب
بالقرب ليس بعض قرب	بعض قرب	فرب متنع ان يكون
ليس يمكن ان يكون اقرب		

واما الحكم المقتضى فليس له مراتب الضرورية مسا ومنافق في نفسه  
انا اذا قلنا بالقرب كل منافقة يمكن ان لا يكون بعض الذي يلزم يمكن  
ان يكون بعض وكيف يتصح هنا وبها يكذب ان اذا صدق بالقرب لا واحد  
من الناس محرفا انه يكتب معه بالقرب كل انسان محرف ويمكن ان لا يكون  
بعض الناس محرفا الذي كان يلزمه يمكن ان يكون بعض الناس محرفا  
ايضا ان يقتض قولنا بالقرب لا واحد يمكن ان يكون بعض الامكان المقتضى  
وهذا ايضا بطلانها يكذبان مع صدق قولنا بالقرب واما الحكم العام  
فانه يرفع ابدا احدي الضروريتين في السلب والاجاب فقلنا كان  
مسا ومنافق مراتب الضرورية فقولنا يمكن ان يكون كل حرب الامكان  
لخاصة مقابله ليس يمكن ان يكون كل حرب مقابله ليس وليس يلزم هنا  
المغالاة متنع ان يكون ولا واجب ان يكون وقولنا يمكن ان لا يكون  
شي من حرب مقابله ليس يمكن ان لا يكون شي من حرب بل واجب

ان يكون شي من حرب او متنع كانه يقول بالقرب بعض حرب وسي  
يجمع من ذلك ما يعبر عنه بعبارة اجمالية حتى يكون لنفس السائل الحكم  
كلية موجبة واما قولنا يمكن ان يكون بعض حرب فمقتضه ليس  
يمكن ان يكون شي من حرب بل اما ضروري ان يكون كل حرب  
او ضروري ان لا يكون شي من حرب وقوله يمكن ان لا يكون بعض  
حرب فمقتضه ليس يمكن ان لا يكون بعض حرب بل بالقرب يكون كل  
حرب او بالقرب لا شي من حرب ويلزمه بالقرب ليس بعض حرب  
وقولنا يمكن ان لا يكون شي من حرب فمقابله ليس يمكن ان لا يكون  
شي من حرب ويلزمه بالقرب بعض حرب وقولك يمكن ان يكون  
بعض حرب مقابله ليس يمكن ان يكون بعض حرب ويلزمه بالقرب  
لا شي من حرب وقولك يمكن ان لا يكون بعض حرب مقابله  
ليس يمكن ان لا يكون بعض حرب ويلزمه بالقرب كل حرب واللوح  
العمول لمغالاة الضرورية يدل على ذلك بعد ان يوجد  
الامر بالعكس فهذا حاله المتناقض  
منه العكس هو نصير العمول موضوعا والموضوع عمولا مع بقائه  
الكيفية لانه الاجاب والسلب والصدق والكذب على حالة  
لانه ان يكون حكم العكس حكم الاصل هذا في الحقيقة واما في الشرط  
فان يجعل المقدم تاليا والتالي مقدم ما مع الشرط الاخر والنتيجة  
العكسية ما يلزم عكسه لزوما من جهة الصورة لا ما يتكلى



فمادة من المواد وجرت العادة بان يقدم السالبة الكلية للظنة  
 فنقول ان قولنا لاشي من حوت يعكس لاشي من حوت وبيان  
 ذلك انه ان كان قولنا لاشي من حوت غير حق فقيضه وهو حق  
 حقا وليكن ذلك البعض فيكون موصوفاً بانه بوجوه  
 شي واحد يجمع فيه انه حوت وانه بفقدها لاشي من حوت  
 بانه يمكن قمع انه حوت بفقدها وقد طعن على هذا البيان  
 بانه استعمال فيه قياس الخلف مجردة عن المحنة في الطبع وحيث  
 بين فانه يتفق على سبيل التذكرة لا على سبيل التعليم ثم هذا العكس  
 يجوز ان يكون كالاصل فانه كما لا يكون شي من الابيض اسودا  
 مادام ابيض لذلك لاشي من الاسود ابيض اي مادام اسود و  
 كما انه لاشي من الحيوان مجازة فهو على حكم الاصل والقول الحق هو  
 ان السالبة المطلقة الكلية انما تعكس اذا اخذت المطلقة على انه  
 هو الضروري بعينه او اخذ على ان الظاهر ما يكون للملك فيه على  
 ما وجد في زمان مامن الموضوع او دايماً غير ضروري فيعكس  
 الشرايط المذكورة وانت تعلم ان المطلق لا يعتبر فيه شي من هذه  
 الشرايط فليس عيبا ان يعكس السالب المطلق فيه دايماً بل ربما  
 تعكس في مادة ولا يمكن في اخرى ومثاله لك لاشي من الحيوان  
 يتحرك بالارادة اي لاشي من الحيوان لا وهو ليس يتحرك تقنياً  
 بالارادة وكذلك لاشي من الحيوان يستيقظ ولا شي من الحيوان ينام

ولم يعلم بعد ذلك تاخر باب  
 ان قياس الخلف

وهن كلها لا يعكس واما من طريق البيان فان المحمول في الطلقات  
 اما ان يكون اعم من الموضوع واما ان يكون خاصا به او سائيا  
 له فان كلا اعم مثل التحريك للانسان بل التحريك ولا شي مما هو تحريك  
 بانسان فان بعض ما يوصف بانه متحرك مثلنا طوق ما يمشي فقولنا  
 بالضرورة فقد بان ان السالبة المطلقة لا تعكس فاقول ان السالبة  
 الكلية المطلقة على الوجه الاقل ايضا لا تعكس كما ان لاشي من  
 الحيوان في الورد لانه لاشي من الاقناد والحيوان بل الجواب عن هذا  
 ان المحمول ليس هو الورد بل في الورد فاجعلها ما يجعلها موضوعاً  
 تعكس وبطل هذا واي من قول ان الموضوع في المطلق مجازي  
 يكون موجوداً وذلك لانه ليس شرط المحمول ان يكون موجوداً  
 فاذا جعل المحمول موضوعاً والموضوع موضوعاً لم يكن تحرك حكم  
 العكس حكم الاصل واما الكلية الموجبة المطلقة فلا تعكس  
 كلية فربما كان المحمول اعم من الموضوع فلا تعكس مثل الحيوان  
 ومثاله هذا كل انسان مستيقظ ولا يقول كل مستيقظ انسان  
 ولا يجب ان يكون العكس مطلقة صرفة بل يجب ان يكون مطلقاً  
 عامة يتحمل ان يكون ضرورية ويتحمل ان يكون ممكنة كقولك  
 كل كاتب مستيقظ فانه يعكس بعض ما هو مستيقظ كاتب وربما  
 كان المحمول غير ضروري للموضوع والموضوع ضروري للمحمول كقولك  
 كل ذي يد من الحيوان مبسوط قد والروية من الحيوان ليس يدان لليد

محمولاً

للشفس حتى يكون ضروريا لكر الشفس الحيوان ذي الربة فان كل تنفس  
 فانه بالتم حيوان ذو ربة والبيان ان الوجبة الكلية تسلك خربة  
 هو انه ان لم يكن قرك في عكس كل حرب بعض بتر حقا فقيضه  
 حق وهو لا يشتر من بتر فتعكس فقيض لا يشتر من حرب وقد قلت  
 كل حرب وهفت واما الوجبة الجزئية فانها تسلك خربة وحكم العكس  
 في هذا في الاطلاق والضرورة والامكان حكم الكل والبرهان انه ان لم  
 يكن شقا ان بعض بتر فلا يشتر من حرب وقد كان بعض حرب وقد  
 كان بعض حرب واما السالبة الجزئية فانها لا تسلك مثل انه ليس  
 الناس يخافك بالتم وليس يلزم ان لا يكون شيء مما هو مخافك بالفعل  
 انسانا وهذا نوع آخر من العكس يسمى عكس التقيض وهو ان جعل  
 المحمول موضوعا وتقيض الموضوع محمولا يوافقنا كل حرب لزومه  
 ان ما ليس ب ليس بتر والا فليكن بعض ما ليس بتر فتعكس بعض ما هو  
 ليس بتر لان الوجبة الجزئية تسلك خربة وقد قلنا كل حرب  
 واذا قلنا لا شيء من حرب لا يلزم لا شيء ما ليس ب ليس بتر فانك اذا  
 قلت لا شيء من الناس بخارة لم يلزم انه ليس شيء ما ليس بخارة ليس  
 باسان اذ ليس شيء ما ليس بخارة هو انسان بل يلزم بعض ما ليس بخارة  
 هو انسان والافلاشي ما ليس بخارة هو انسان فلا شيء من الناس ليس  
 بخارة وقد قلنا لا شيء من الناس بخارة واذا قلنا بعض حرب لزوم  
 بعض ما ليس ب ليس بتر كما نقول بعض الحيوان انسان يلزمه بعض ما ليس

فلا شيء من بتر حرب

باسان ليس حيوان واذا قلنا ليس كل حرب فيلزمه ليس كل ما ليس  
 ليس بتر والا فليكن ما ليس ب ليس بتر فكل ما هو ضروري الذي هو عكس  
 نقيضه واما السالبة الكلية الضرورية فتعكسها سالب كل ضروري  
 ومثلا ذلك لا شيء من حرب بالتم فجب ان يكون بالتم لا شيء من حرب  
 والا يمكن ان يكون بعض بتر فلنفر من هذا المكسر موجودا فلا يلزم  
 منه شيء بل قصاره ان يكون كذبيا والذنب لا يلزم منه شيء فعكس  
 بعض حرب وقد كان لا شيء من حرب بالتم فنقولنا بعض حرب كذب شيء  
 وهذا البيان توحيه انه لا يعكس الكثرة الجزئية الموجبة قبل ان يعمل  
 حكمها وهذا العكس هو مثل الاصل والضرورة واما الوجبة الكلية الضرورية  
 فتعكسها موجب جزئي بالاطلاق العام وبيان ذلك من طريق التحقيق ما  
 كان في المحولات الغير الضرورية كما نقول كل انسان يكر ان يكره  
 عكسها ضرورية كما نقول كل ما يحل فهو انسان بالتم فاذا جعلت  
 تلك العكس من امكان كانت تكون تلك الامور غير ضرورية واما من طريق  
 المثال فنقولنا كاتب انسان بالتم ولا يجب ان يقول بعض الناس كاتب  
 بالتم وكان يقول ما ميطوس انه كاتب بالتم مادام كاتبنا واننا نعلم  
 ان الضروري ليس هو بهذا الشرط والا فكل ممكن ضروري وهو ايق  
 يتحقق نفسه في بعض المباحث ونقول كل انسان حيوان بالتم ومن  
 الحيوان انسانا بالتم فاذا نكل الضروري الموجب يعكس مطلقا  
 عاما يمثل بالتم الامكان والجزئي الموجب الضروري فان يكتفي

جزئياً مطلقاً وعلية فذبح ان يحل في غيره بالتم ثم لا يكون  
 حلاً الثاني على الاول بالتم واما السالب الجلي التصوري فانه لا يتكسر  
 ومثاله بالتم ليس كل حيوان انساناً ثم كل انسان حيوان واما المنكر  
 فالسالبة منها لا تعكس فانه اذا لم يمنع بل يمكن ان لا يكون احد من  
 يكتب انساناً او بعض من كتب انساناً وهذا مستمر في المنكر الخاص والخاص  
 فان الشيء في حيوان في الشيء وذلك الشيء لا يجوز ان يقع عنه لا يتصور  
 الخاص الذي لا يعرف الاله واما في الاجاب فله عكس المنكر العام وتبين  
 هذا بانقول وهو انه اذا قلنا كل آباء او بعض آباء الامكان يجب  
 ان يكون بعض آباء بالامكان والافليس يمكن ان يكون بعض آباء بالامكان  
 العام الذي يلزمه بالتم لا شيء هو آباء وكان بالتم لا شيء من آباء  
 كنا قد وضعنا كل آباء آباء تعلم انه لا يلزم من آباء التصوري شيء  
 الامكان الخاص فاذن هذا البيان يتم مع الامكان العام واما ما عرفت  
 المثال فكقولنا كل انسان كذا في كذا وكل حيوان انسان بالتم وكقولنا  
 كل آباء آباء بالامكان وبعض الكتاب آباء بالامكان فاذن الامكان  
 الذي يتقبل ذلك هو الامكان بالتم العام والسالبة الجلية ايضاً  
 والذي ادعى انه يعكس بسبب المنكر الموجب الذي في قول وجود المنكر الذي  
 في السالب بان يعكس السالب في الموجب ثم يعكس الموجب في السالب  
 ثم يعكس المنكر في السالب فيبطل بما عرفت من ان عكس الموجب  
 في الامكان يكون ممكنًا عامًا لا يرجع السلب منه على الاجاب بل

المثال يمكن ان يكون بعض الناس ليس بحمارك فلا يتولد كذا ان يكون  
 بعض ما هو حمارك ليس بالانسان  
 اصناف الغضايا المستعملة فيها بين التاليين  
 وما يجري مجراهم مسلات ومظنونات وما مرها ومشيهرات  
 غيرها ومخيلات والمسلمات اما معنفات واما ما خردت والضميمة  
 اصنافها ثلثة الواجب قبولها والمشهورات والوهيمات والواجب  
 قبولها اوليات ومشاهدات وتجربات وما مرها من العلوميات  
 والنواتزات وقضايا قبا سائها معها فلنبينها بتعريف اصناف الواجب  
 قبولها وانواعها من جنس الجلاله فاما الاوليات فعمل الغضايا  
 التي توجهها العقل الصريح لذاته ولعزوبة لا سبب من الاستبنا  
 للمارحة عنه فانه كلما وقع للعقل التصوري مجرداً بالكنه  
 وقع له التصديق فلا يكون للتصديق فيه توقف الا على التصور  
 والفظانه للتركيب ومن هذه ما هو حق لكل لانه واضح تصوره  
 المحدود ومنه ما يتخفى واضم الى التام لظن في تصور محدود  
 فانه اذا المتبس التصور المتبس التصديق وهذا القسم لا يتغير على  
 الاذهان المشغولة النافذة في التصور واما الشهادات فكالمسومات  
 وهي الغضايا التي انما يستفيد التصديق منها من الحس مثل حكمنا بوجوه  
 الشمس وكولها قسيه وحكمنا بان النار حارة وكقضايا اعتبارية  
 قوى غير الحس مثل معرفتنا بان لنا قلوباً وان لنا حرقاً وغضباً واننا

بذواتنا وافعالنا ذواتنا واما الجبريات في قضايا واحكام تتبع شأها  
سنا نكدر فينا كدمنها عقد قوي لا يشك فيه وليس على المنطق ان يطلب  
السبب في ذلك بعد ان لا يشك في وجوده فربما اوجبت التجربة قضا الكثر  
بالوجزياً ولا يح عرفه قياسية خفية يخاطب المشاهدات والقياس  
المستعمل في التجربة هو انك اذا شاهدت صدور فعل الكثر او حاله  
عشرين مرة هناك قياساً تقول هذا الفعل ليس بالانفاق وهذا مثل  
حكمت ان الضرب بالجب سول وانما يتعد التجربة اذا امتت التكرار  
الشئ بالانفاق وينضاف اليه احوال للبيئة فيتعقد التجربة وما يجري  
الجبريات للمدسيات وهو قضا يا سيد الحكم بها حدس من التنس قومي  
جدا فنل بعد الشك واذعن له الذهن فلوان جاحفا بعد ذلك  
لانه لم يتولد الاعتقاد للجب لغو ذلك للحدس وعلى سبيل التنا  
لمتبات ان خفوه له ما عمن عند طلاس مثل قضا بنا ان نور القمر  
من الشمس لطيات كسكل التوريقه وبقدر ايض قوة قياسية وهي شيد  
الناسبة للجبريات وكذلك القضايا التواتر قويد هي لث شك اليها  
الغنى كونا تاما بزول معه الشك لكثرة الشهادات مع امكانه  
بميت يزول الرية عن وقوع تلك الشهادت على سبيل الانفاق  
بالنواظا وهذا مثل اعنا دنا بوجود مكة وجرودا ليزر او  
ذلك من غيرهم ومن حاول ان يحضر هذه الشهادات في سبيل  
قد احال فانه ليس معلفا بعدد تور النقصان والزيادة فيه

وانما الرجوع فيه المبالغ تقع معه اليقين فالمتيقن هو القاض يتوافق  
الشهادت ذات لا عهد الشهادت وهذه ايضا لا يمكن ان يتبع جاحدها  
او يثبت بكلام وليس يحتاج في التواترات الى التعيين عن سبب الحكم  
وبالجملة فلا بد في التواتر من ان يكون فيه قوة قياسية فانما اذا قال  
قائل ان بعد اذ موجود يعضد معه انه ليس بقول عن غرض او يقصد  
وكلم من يقول سنا لا عن غرض ولا تعصب معه فهو صحيح وكل تواتر  
يحتاج الى ان يكون الحكم فيه كالحكم في غير من التواترات وجرودك  
تتبعه بهذا الوجه لا يمكن متواترا فالمتواتر يسمع ساعدا ولا يحتاج  
تتبعه الى قياسية الى متواتر اخر وما القضايا التي معها قياساتها  
في قضايا انما تصدق بها لاجل وسط لكن ذلك الوسط ليس باليقين  
عن الذهن فخرج فيه الذهن الى طلبه بل كلما اخطر باليال احدي علة  
المطرب خط الوسط بالمال مثل قضا بنا ان الانسب يصف لا يفرق  
استفصينا الكلام في تعبير اصناف القضايا الواجب قبولها من جملة  
المصدقات من جملة المسلمات وهذه القضايا يتعولت القياسات  
البرهانية والغايق والبرهان اليقين فاما المشهورات من جهة الجملة  
فتمت ايضا هذه الاوليات ويخرجها مما يجب قبوله لاسم جيت هو قوا  
قبولها ليرجيت مهوم الاعتراف بها وفي المشهورات قوايتها التي  
من على المرفق حيث لا يكون الاستعمال الاوليات وما تنفع منها سبيل  
لغونها والثانية ان تصور بها التندى يكون في سبيل العلوم تصورا

بقنعه الى ان يقع التكرار بحقيقة عليه وبما يلوح باستعمال النيات  
التي استعملها مشهورة ان يارسها الحق ومنها الاداء المسماة بالجمرة  
وترا حصفناها بالمشهورة اذ لا علة لها الا الشهرة وحوالها  
لوحى الانسان وعقله الخرج ووجهه وحده ولم يرد بقوله قضايا  
والاعتراف بها فلم يزل الاستفهام ينظفه القوي بالحكم الكثر <sup>بالحكم</sup>  
ولم يستدع اليها ما في طبيعة الانسان من الرخصة والحمل والافتقار  
الهيبة وغير ذلك لم يقض بها الانسان طاعة لعقله او وجهه  
شئ فكنا ان سلب حال التفرغ والكذب فيجب لا ينبغي ان نعزم عليه  
من هذا الجنس ما سبق الي وهم كثير من الناس من قبح ووجع الطوان <sup>الطوان</sup>  
لا في العزم من الرقدان يكون عزيمته كذلك وهم القائلون ليس شئ من  
هذا توجيه العقل السارح ولو توهم الانسان نفسه وان خلق دفعه  
نام العقل ولم يسمح اذ لم يطع انفعالا <sup>انفعالا</sup> لا نفسانيا <sup>نفسانيا</sup> وخلق لم يقين  
في امثال هذه النضاي ما شئ بلا مسكنه ان يحركه وينوقف فيه وليس  
كذلك حال قضائهم من الحكم اعظم من الجزر وهذه المشهورات <sup>تكون</sup>  
ساذقة وقد يكون كاذبة واذا كانت صادقة ليست تنسب للاوليات  
وغورها فانها لا يكون بينه الصدوق عند العقل الا بظهور ان كانت  
محمودة عند الصادق غير المحمودة وكذلك الكاذب غير الشيعي <sup>الشيعي</sup>  
شيعي حق واد محمودة كاذب والمشهورات امامنا الواجبات <sup>الواجبات</sup>  
من النادات من الصالحية وما يتطابق عليها الشرايع الالهية

ومنها خليات وانفعاليات ومنها استقرائيات وهي الجيد  
الاطلاق واما مجزئياتها يستأخذ وعلة واما القضايا الالهية  
الضرفه في قضايا كاذبة الا ان الوهم الاماني يقضها اقتناء  
شديد الفوق لانه ليس قبلها منها ومقابلها يجب ان الوهم تابع للحق  
فالابواق المحمودة لا يقبله الوهم ومن المعلوم ان المحسوسات فانها  
لها مبادي واصول كانت تلك مثل المحسوسات فان لم يكن محسوسا  
ولم يكن وجودها على وجود المحسوسات وليس يمكن ان يشك ذلك  
الوجود في الوهم وفندا كان الوهم نفسه واقفاله لا يشك في الوهم  
وهذا ما يكون الوهم مساعدا للعقل والاصول التي تفرغ وجود ذلك  
المبادي فاذا تقدمت الى النتيجة تكسر الوهم وامنع عن قولها سلم  
موجبة وهذا الضرب من القضايا في النفس من المشهورات التي لها  
باولية ويكاد يشك الاوليات ويدخل في المشبهات بها وهي مثل  
اعتماد المعتقدان لا بد من خلا بينت في اليه الملا اذ اتا هو وان  
لا بد من وجود ان يكون مشاركا لوجوده وهن الوحيات  
لما تخالفه الشرايع لها كانت مشهورة وانما شئ في شهوة الشرايع  
والعلوم الحكيمية على ان مبادي الوهم ولا يقبله اذا كان من الوهم  
المحسوسة فهو مدفع مسكر شيع بل يكاد ان يكون الاوليات  
والوحيات لا يظلم بقدرات اخرى مشهورة ولا يتكسر واعلم ان  
الوهم لا يخالف العقل في الاوليات لا يعترف به ولما العقل

فربما يخالف الاحكام الوهمية بالبدئية فان لم يكن تلك الاحكام  
ما يخالفه فيها بدئية توقف وسكت الى ان يلف قياسا <sup>المعنى</sup> <sub>المعنى</sub>  
التي يعرف بها المعنى فيطرد تلك اليناسات الاحكام الوهمية التي  
كانت عندهم اولى واما الاخرجات فمنها مقبولات ومنها نقرجات  
فاما المقبولات من جملة الاخرجات فهي اذ ما خردت من جهة عت  
كثير من اهل التصيل واما من حسن من الظن واما النقرجات فانها للفقهاء  
المؤخرزة بحسب تسليم مخاطب اولئك بلزم قبولها والاقراء في  
مبادئ العلوم امام استنكارها ويصير مضادات واما مع سلبها  
ما وطيب نفس وبسي اسكلا موضوعه واهن موضع منظره والمظنوا  
فيها فابل وقضايا بل كان يستعملها للمخرج خروما فانه انما يتبع فربما  
نفسه غالب الظن دون ان يكون جوهر العقل منه فاصح مقابها  
وتضعف من جعلها المشهورات بحسب احدى الرأى غير المنعقب في  
الذي يناقش الذهن ويشعله عن ان يعطى الذي كرهها مظنونه وكوفها  
مخالفة للشهرة التي ان لمال وكان النفس يدخرها في اوله ما يطبع عليها  
فاذا رجعت الى ناقصا محاذ ذلك الازعان هلنا او تكديسا وانما الظن  
ههنا ميلا من النفس مع شعورها مكان المقابل ومنه من الغديت  
قول الغالب انصرا كما كظالما او مظهرها وقد يدخل المقبولات  
المظنونات اذا كان الاعتبارية من جهة ميل نفس نفع هناك  
مع شعور بالمقابل وشده من الغديت يستعمل في السياسات

وفروع الشرايع والمواظع والبلدلة والمطابقة واما السبهاة وهي التي  
يشبه شيئا من الالويات ولا يكون هي اعيانها وذلك الاشياء التي  
اما بتوسط اللفظ واما بتوسط المعنى والذي يكون بتوسط اللفظ فهو ان  
يكون اللفظ فيها واحدا والمعنى مختلف وقد يكون المعنى مختلفا بحسب  
وضع اللفظ في نفسه كما يكون في المفهوم من لفظ العين وربما خفي  
ذلك جفا كما لا يخفى في التوراة اذا اخذنا نة بمعنى البصر والخرى  
بمعنى الحق عند العقل وقد يكون بحسب ما عرف اللفظ في تركيبه اما في  
تركيبه مثل قول الغالب غلام حسن السكونين او بحسب اختلاف  
دلائل الصلات فيه التي لا دلالة له باقرادها بل انما يدل بالتركيب  
وهي الادوات باصنافه مثل ما في ما يعلم الانسان فهو كما يعلمه  
فانارة هو يرجع الى او تارة الى الانسان وقد يكون بحسب ما يعرض  
اللفظ من تصرفه وقد يكون على نحو اخرى قد ثبتت في مواضع اخرى  
من لواحقها ان يطول فيها القروع ويكثر واما الكان بحسب المعنى  
مثل ما وقع بسبب اهامم العكس مثل ان يوجد كل شيء ابيض فيظن  
ان حكم اللازم حكمه مثل ان يكون الانسان يلزمه انه متوهم ويلزمه  
انه مكلف بمخاطب وتوهم ان كل ما له وهم وعظمه ما فهو مكلف  
وكذلك اذا وصفت الشيء بما وقع منه على سبيل العزم مثل الحكم على  
السقونيات بانها مبرحة اذا اشبه ما يبرد من جهة ولذلك اشياء  
اخر يشبه هذه والبلدلة كل ما يرجع من المضاي على انه حال يوجد

لان شبيهه او مناسب لها هو تلك الماد او قريب منه والشبهات  
 فعلا لا شفاع بها الا حيث يحتمل بها من معنى علمها والقياسات التي  
 يؤلف منها يسمى التجانية او يصور بها للناس جملة ويسمى القياسات  
 التي تؤلف منها عنادية والمفردات الوهمية ايم ينفع بها في هذا  
 المكان فمزيد على الشبهات المعنوية والمعنوية وقد بقنت للجملة  
 والتجالات في قضايا لا ولا فينوش في النفس لا غير التجاس من قس  
 وترها ناد على ناير المتدين وربما لم يسعد تصديقا متينا بعدله  
 قولنا وحكنا في النفس ان العسرة سهو عده على سبيلها كما به للقيام  
 النفس في شيق عنده واكثر الناس مقدمون وحجرون على ما يفعلونه  
 وعما في رنة افلا ما واجها ما صادرا عن هذا الحزم من حركة النفس على  
 سبيل الروية ولا القطر والمصدقات من الايات وخواها والشهوات  
 قد يفعل فعل الحيلات من تحريك النفس او قهها ولتقصان النفس  
 لوردها عليها لكونه اولية وشهوية باعتبار وتحميله  
 باعتبار وليس محب في الحيلات ان يكون كاذبة كما لا يجزى للشهوات  
 وما يخالف الواجب قبوله ان يكون لا حجة كاذبا وبالجملة الحيل الحرك  
 من القول متعلق بالتجب منه اما محردة هنية او قوة صدقة او  
 قوة شهوية او حس محمدا كما انه كذا قد يجزى باسم الحيلات ان يكون  
 بالحكاية وترها يحرك النفس من الحيات للحاجة عن التصديق  
 وقوله ان اسم التسليم قد على احوال الفضايا من حيث وضع وتعا

ويحكم بها حكما كيف كان قوما كان التسليم من العقل الا انه وربما كان  
 من اتفاق الظهور وربما كان من الختم  
 اعلم ان الاستدلال منعه يودي الى غير ذلك من  
 فافضا يتعلق بمادة وصورة ويختلف المصنوع في الصنعة بالحقلة  
 المادة واختلاف الصورة وكذلك الاستدلال يختلف اما باختلاف  
 ما يؤلف منه او باختلاف التاليف الفاضل وغير الفاضل والفرق في  
 الاستدلال حصول علم او تسليم او طر على سبيل الاكتساب والعلم في  
 جميع ذلك هو القياس بمادة القياس هو ما سلف لك بها المشتق  
 وصورتها هي الموصوف والتاليف الذي يقع فيها وانت تعلم انه ليس يمكن  
 ان يكتب العلم للجمهور من ابي علم كان يعلم له الجمهور نسبة مخصوصة  
 ولذلك تاليف مخصوص بالجملة فلا بد من صدقات او لم يكتب بالروية  
 والالم يكن سبيل لاكتساب التواني وجميع ما يكتب بالقياس قد يصير  
 مقدومة في قياس اخر ومنه ذلك ما عسى ان لا يتناهي عبرت الواذا  
 بان يستعمل علم القياس بالعلم بالعكس وهو عينه التركيب وذلك لا القياس  
 انما يكون قياسا اذا كان ذلك بطور محدود فمطلب ما يقع لك ذلك  
 المقدر وهو الذي عين لك ذلك المقدر ان اجزا يسمى بسط وطرفا فيكون  
 بالتحفة تحليليا بالعكس كان مقابله يسمى التركيب فانما يتعدى  
 على سبيل الاتفاق يودي الى نتيجة بل يطلب لم يكن بالمستفيدة قياسا و  
 المقدمة قد لجام جعل جزر قياس وليس هذا المستفيدة المقدمة والا

لو ان لم يرد عن الغدنة من الصفة لكان ذاته فلا يكون ولا جازما وكان  
ان الغضايا محصورة ومهملة وتخصيصه فكذلك المفردات والملا  
اليد بحل المفردة اعني اذا حل المفردة فلا يثبت الا ما كان محمولا وصورها  
وتسببه عند الاختلال حدا واما الرابطة فانها لا يثبت الا يكون من جملة  
ما يحل اليه المفردة وفي الشرايط وطره وحروف العناد والفتا  
قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لم من تلك الاشياء للموضوع  
بذاتها لا بالعرف شي ما آخر غيرها بالانظر ان القول حينها كما  
القياس ليس يثبت بالقياس السهوع منه بل هو مقول على القياس حيث  
هو سهوع ومعقول جميعا والقياس الهرمان يتكفان يكون معقول  
والمجلد والسوفسطالي بالخطا فان من شرطه ايض ان يكون  
سهوعا واما قوله اذا وضعت فيه اشياء يثبت انها سلمت فانها  
ان كانت في نفس الامر متكررا فاذا سلمت تلك الاقوال انتم عنها غيرها  
وذا قيل قياسات سوفسطائية فانه امان يثبت به مقدماتها  
سوفسطائية والثاني الفصح وفي ايض سوفسطائية اذا كانت  
الصورة ايض غير صحيحة وسيله كقول انسان ثابت والشهيرة ايض  
فان مقدماتها ايض كالمسئلة ويلزم عنها قياس من فلان ومن قائل  
ويمع قمر يلزم عنه فلان قمر وانا قائل اشياء فرقا بين ما يلزم  
على القياس وبين ما يلزم عن العكس للستقيم والمنسوب الى التقيض  
ولا يشبه في الغضايا لا المفردات والاك ان قلا خذ القياس في نفسه

فان الغدنة تحويها ايضا قياس وقوله الموضوعه يعني من حيث  
هو موضوعه فيه وضعا يعنى على ترتيبها وقوله بذاتها اي ذلك  
الموضوعات لا يحتاج في ان يلزم عنها ما يلزم الى ان يفرق بينهما  
يتم بذلك لزوم ما يلزم عنها سواء كان تلك الموضوعات مصرحا بها  
او غير مصرحا فانك اذا قلت ساءت وب ساءت و كذ ساءت  
فانك لم تصحح باحدى المفردتين فان صورة هذا القياس يجب  
هنا حتى يكون قياسا تاما مقوله حسي ساءت وب الذي هو ساءت  
وساويات المساويات متساوية فادن دسا و ب ساءت كانه قال  
حسا وساءت لدوكل ساءت وساءت لدوكل ساءت قوله الثاني  
فلان يظفر بالليل فهو ملضم فله يصير في هذا مقدمات اخرى وهو  
من يظفر بالليل فهو ملضم واعلم ان معنى الزوم هو انك اذا سلمت  
تلك الاشياء فيجب ان يسلم القول الثاني وليس عيب من هذا  
ان يكون القول الثاني سادقا فان قولنا كنا يلزم من كذا اعم من قولنا  
يصدق لزوم عنه وقولك يلزم يتفصل به القياس عن الاستفاد  
والمثال والعلامة وما اشبه ذلك فانه ليس يلزم عن تلك الاشياء  
شيء بالانظر وايض فلان ان كان الامر بينا بنفسه ثم عمل عليه قياس  
من مقدمات مثله في البيان فليكن قياسا حقيقيا وقوله لا بالحق  
يعني ان لزوم اللانم ليس بسبب مقدمات اخرى لم يورد والفرق  
بين ما لم يورد وبين المحذوف ان المحذوف يكون حذفه على سبيل



الاقصار وما لم يوجد لا يجب ان يكون في القياس فنقولنا شئ الى  
شئ محدودا اسيما محصلا عند الذهن تكلف لاجله القياس فنقولنا  
اخر غيرهما يعني ان الشئ لم يكن في نفسه احدى ما سلم فان ذلك  
ان كان مسلما فما كان يحتاج ان يقاس بالزمن تسليمها وقوله بالاضطرار  
اي دائما يلزم عن ضرورة ذلك القياس الشئ فان المسلم لا يبيد  
مخصوصته فان من المضروب العقبة ما يقع في بعض الوجود ويكون  
السبب في الشئ لا العنصر بل المادة والمضروب العنصر من القياس  
هو ما يقع في مادة موجبة وفي مادة سالبة وليس يجب ان يكون الشئ  
ضروريا بل لعدم الشئ يكون ضروريا والقياسات الشرطية في القياس  
فيها الشئ فان المسلم فيها هو ما يكون فيه صدق او كذب والصدق  
والكذب يعرض للقدر الشرطية كما هي والسليمة انما هي حال النسبة  
بين المقدم والناتج لا احدخرية الذي هو الشئ فان قولنا ان الشئ  
طالعة فانها موجودة هو المسلم والشئ احدخرية فالسلم غير  
الشئ ثم من القياسات ما يكون كاملا وهو الذي يلزم تسليم الشئ  
عنه من دون تغيير فيه او اعتنا اخر فان كان نسبة المقدم لنتج  
بين بذاته لا يحتاج اليقين فلذلك في المقاميس والاما كان كبيرين  
فلذلك في المقاميس والاما كان يكون شئ في قياس ومنه ما هو غير  
كامل وهو الذي يحتاج اليغير طينه حتى يلزم عنه ما يلزم والمقدم  
عن القياس اما ان يكون غير مذكور ولا نقيضه في القياس الفعول وهي

ذلك افتراضا جليلا لغواك كل حيوان جسم وكل جسم جوهر وكل جوهر  
جوهر وانما ان يكون اللانم او نقيضه مذكورا فيه بوجه ما لغواك  
ان كانت الشرطية العلة فانها موجودة وبمسمى ذلك استثنائا او كذا  
في الشرطية كما كان الانسان حيرانا كان الحيوان كذا ثم كل قياس  
بسيط جلي فانه يوجد فيه شئ مشترك مكرر وبمسمى الحد الاوسط  
مثل قولك كل حوت وكلب آف الشئ انا يحصل من اجتماع الطرفين  
كقولنا كل كذا او ما صار منها في الشئ موضوعا او مقدا مثل في  
هذا المثال يسمى الاصغر وما كان محمولا او المثل اهلنا يسمى الكبر  
والمنه الذي فيها الاصغر وبمسمى الصغرى والتي فيها الاكبر وبمسمى الكبرى  
والتي فيها يسمى افواشا وحسة التاليف من كيفية وضع الحد الاوسط  
عند الطرفين الطرفين يسمى شحلا والفرقة التي يجب عنها لنا فافضلة  
اخرى تسمى قياسا وذلك الفضية مادام يباقي اليها فاليف الميزنة  
يسمى طوليا فاذا الرزق يسمى تقيمة والتسمية يجب ان يكون الحد  
الاوسط اما محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر او بالعكس او يكون  
موضوعا لهما جميعا او محمولا عليهما جميعا فالقسم الاول يسمى الشكل  
الاول والثاني مطلق فانه يعبر عن الطبع قياسية والقسم الثاني  
يسمى شكلا ثانيا والرابع يسمى شكلا ثالثا ويعم الاشكال الثلاثة  
انه لا قياس غير مرتين كما عن صالبة صغرى وخبرية كبرى والشئ  
ثبع اخر القديسة في الكم والكيف ولما عن سالبين فبنيه نظر

مستخرج لك فالشكل الاول لا كان صفراء موجية صا لظلاله  
 فيه داخلا فيما يقال عليه الاوسط فاذا كان في الكبري الجواب  
 كل على كل ما ين عليه لا وسط او سلب كل على كل ما ين عليه او  
 كيف بل دخل فيه الاصفر فان لم يكن كل ما يمكن ان يعترف به  
 اذ يجوز ان لا يكون هو البعض الذي عليه الحكم وسواء كان ضروريا  
 او ممكنا فاما اذا لم يكن الاوسط محولا على الاصفر فتجد سور اجملا  
 كلها وها متباينان واما سلب عن كلها وها متباينان فلا يلزم  
 ان يكون الحكم على الاوسط كما سلبا او ايجابا احكاما على الاصفر فان كان  
 الاكبر جزئيا فقد لا بعد لانه اذا كان الحكم جزئيا على الاوسط  
 الاوسط موجود للاصفر ليجب ان يتولى ذلك الاصفر حكم الاكبر  
 اذ يجوز ان يكون الاوسط اعظم من الاصفر فلا يكون الحكم من الاكبر  
 على الاوسط على ما يجمل من الاوسط على الاصفر فهو انه اذا كانت  
 الصفري سالبة والكبرى جزئية لم ينعج وجميع المطالب تبين في  
 الشكل الاول فالضرب الاول من كليتين موجبتين نتج كلية موجبة  
 كذلك كل ضرب وكلاهما آتيتين ان كل رما وساله من الملوحة كل  
 مؤلف وكل مؤلف محذوف فكل جسم محذوف والضرب الثاني من  
 كليتين والكبرى سالبة نتج سالبة كل ذلك كل ضرب وكلاهما  
 ما هربا تبين انه لا شيء من جزا وساله كل جسم مؤلف وكلاهما  
 هو مؤلف بقدم فلا شيء من الاجسام بقدم والضرب الثالث من كليتين

والصفري جزئية نتج موجبة مثلا له بعض ضرب وكلاهما آ  
 بعض جزا وساله بعض الغضول متا دي وكل مقدار كلية بعض  
 العضول كلية والرابع من جزئية موجبة صفري وكلية سالبة الكبري  
 نتج جزئية سالبة مثلا له بعض ضرب وكلاهما آ نتج ليس كل  
 ضرب وساله من الملوحة بعض العضول كلية وكلاهما ما هربا كلية  
 فليس كل فصل بكيفية وقد يلزم شايخ الغيا سات الثلثة من جزا وكلاهما  
 فان جعلت هذه الغيا سات قيا سات على تلك العكس من ذلك كما  
 بالغياس اليها بل انما تبين بالعكس فوجب ان يعلم انه اذا كانت  
 المواد ضرورية في هذا الشكل بسبب النتائج سبب ما ذكرنا من الملوحة  
 لا يتغير في الضربيات حكم واما اذا كانت المواد ممكنة فضرورية  
 ما سوله فالضرب الاول كل ضرب بالا مكانه وكلاهما بالا مكانه  
 ان كل جزا بالا مكان وذلك لان رد اخلة بالقوط تحت ب نظرا بالقوة  
 ما لب والقوة يراد بها ههنا غير ما يراد بها في الشكلين الاخرين  
 اعني الثاني والثالث فان هناك يراد بالقوة ان الاصفر انما يدخل تحت  
 الاوسط بالقوة اي انما يكون تحتها بعد العكس او بعد بيان ههنا  
 اي بالا مكان تحت الاوسط وجميع ما قيل في هذا الضرب فانه غير  
 كما سله قيا سات على الضرب الثاني في الشكلين الاخرين فهو بسيط فالقوة  
 ههنا غير التي هناك اذ الحكم هناك بالقوة وههنا الحكم بالفعل  
 والاعتبار بالحكم وقرق بين ان يحكم بالفعل على شيء هو في نفسه بالقوة

وبين ان يحكم على شيء حكما بالنعوة هو في نفسه اما بالنعوة واما بالفعل  
 والضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة كقولك كل ربة بلاسكان  
 ويمكن ان لا يكون شئ من آفة كبر ان لا يكون شئ من آفة والضرب الثالث  
 الثالث بعكس ذلك وهو ان يكون الكبرى موجبة وسالها لا شئ من  
 ربة بلاسكان وكلية بالامكان فهذا لما كان صغره سالبة وكبره  
 موجبة ولم يصح بان رة بالنعوة تحت بة ولكن بالنعوة انه لا شئ  
 بة لم يكن يانه بيان الاول اذا كان قد حكم شئ يلزمه قوة الدخول  
 ولم يحكم شئ من الدخول فكان غير كامل وكان الذم ينبت الى ان يحظر  
 بالبال وينامله ليعلم المطلوب به فان طلبه هو ان يعلم ان تحت  
 بة بالنعوة واما يعلم ذلك من مقدمة كلية بتكرها ويحظرها  
 بالبال وهو ان كل ما هو بالمكان المقتضى كما فاذا حظرت لك بالبال  
 وتامله وجد ان رة يدخل بالنعوة تحت بة وبيان هذا الضرب  
 انما يكون بالعكس الذي يحضرك وهو ان يكون للرد جها للجملة  
 جها لآلة غير ت الكيفية فنقل الايجاب الى السلب ونقل السلب  
 الى الايجاب فاذا فعلنا ذلك بالصغرى صار بالامكان كل ربة  
 وبالامكان كل ربة افنا لامكان كل رة افنا لامكان ان لا يكون شئ  
 من رة افنا بعكسين وعلى هذا سائر ما بعد والضرب الرابع  
 من مابالين كليتين يمكن شئ من مابالين سالبة سالبه سالبه بعكس المستر  
 الى الايجاب وهذا العكس مستقيم قلبا ولك ان ترجع من ربة الربعة

من جزئية صغرى وكلمة كبرى مابالين او موجبتين وموجبتين  
 وسالبة موجبة وليس اذا وجب ان يكون عكس لاصل الامكان اطلاقا  
 يخرج غير الامكان فاذا لم يرجع عن الامكان كان النياس صحيحا وقولنا  
 امكانا اقلية هو انه اذا قلت الامكان الاكبرى جاز من العكس  
 امكانا اكثر واذا قلت امكانا اكثر من العكس امكانا اكثر  
 هذا الشكل يظهر في بيان الاوسط منه عمولا  
 على الطرفين وبخاصية انه لا يخرج الا سالبة كلية وسالبة جزئية  
 وان يكون الصغرى مخالفة للكبرى في الكيفية وان يكون الكبرى  
 كلية اما الشرط الاول فلان الجمول الواحد بالاجاب كل جمول  
 على متباين كل جمول واليوان يكون الشجة سالبة وعلى شفتين كالامكان  
 والضالك تكون الشجة موجبة وهذا هو العكس ان يكون الشجة  
 نامرة موجبة ونامرة سالبة وقد سلب غير متباين كالانسان  
 والعزير وعن شفتين كالانسان والناطق واما الشرط الثاني  
 وهو ان يكون الكبرى كلية فلافا اذا كانت جزئية ويجعل الاوسط  
 على بعضه او سلب عنه فيجزان يكون الاكبر حسنا للاصغر  
 ضروريا الايجاب له ويحكم على بعضه بايجاب او سلب يكون  
 ذلك البعض غير الاصغر فيجزان يكون الاصغر متباينا للاكبر  
 والاوسط خاصة للاكبر وبالنياس سلب الاصغر لا يوجد في كله  
 فان وجب لاوسط على بعض الاكبر وسلب غير الاصغر طريق السلب



الأكبر الأصغر أو يكون الأوسط عموماً للأصغر والأكبر  
 فيوجد للأصغر كله ولا يوجد في بعض الأكبر كما ليس للثمنسج  
 الأشان ثم لم يجب الأسلب الأكبر غير الأصغر وأعلم أن ذلكا كانت  
 السالبة الكلية الماخوذة في قياس هذا الشكل وطلعه على حسب  
 ما يفهم من السلب الكل المطلوق فهما بحسب الأمر في نفسه سواء  
 كان المقتر العام أو المقتر الخاص فإنه لا يلف منها قياً في هذا  
 الشكل وذلك لأن القياس في هذا الشكل إنما يتم كما استعمله بغير  
 اختلف اذ القياسات في هذا الشكل غير كاملة وانت تعلم  
 ان اللطوق اذ لم يكن شرط الدوام اذ الدولم غير ضروري كما عرفت  
 لم يتعكس وأنه لا يمكن ان يوجد لهذا المطلق نقيض من المطلق واللفظ  
 يتم بالنقيض فليست تعمل نحو السالبة على النفر المشهور فان ذلك  
 اجمع للعرض ولندكر الضرب الشجبة فالضرب لا يولد كالتين  
 والكبرى سالبة يخرج كلية مثاله كل حرب ولا شيء من آب فلا شيء  
 من حرب بهانه انا يعكس الكبرى فيصير لا شيء من آب فيصغر  
 القياس على هذا النظام كل حرب ولا شيء من آب فلا شيء من آ  
 وهو الضرب الثاني من الشكل الاول ومن طرقت لللف انه ان  
 كان قولنا لا شيء من آ كاذباً فليكن بعض آ حقا وكان لا شيء  
 من آب يخرج من الشكل الاول ليس كل حرب وكان الماخوذة في هذا  
 القياس كل حرب فاذا الاحالة في هذا القياس لما كان التاليف

متخفا بسبب ان الغدوات كاذبة والعايلة لانه من آب كان لا شيء  
 حقا لانه ان السلب هو كذب قولنا بعض آ فلا شيء اذن من آ او  
 الضرب الثاني من كالتين والصغرى سالبة يخرج سالبة وشال لا شيء  
 من حرب وكل آب فلا شيء من آ وبان هذا بان يعكس الصغرى وهو  
 لا شيء من حرب فيستقر على ما بقوله وهو كل آب ولا شيء من آ  
 يخرج لا شيء من آ ثم يعكس الشجبة فيصير لا شيء من آ وباللفظ وهو  
 انه ان كان كاذباً غير حق فليكن بعض آ وكل آب فبعض حرب وكان  
 لا شيء من حرب والضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية كبرى مثا  
 كلية مثاله بعض حرب ولا شيء من آب فليس كل حراتين يعكس السالبة  
 واللفظ انه ان كان كل حراتين فبعض الشجبة ولا شيء من آب لا شيء  
 من حرب وكان بعض حرب والضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية و  
 كبرى موجبة كلية مثاله ليس كل حرب وكل آب فليس كل حراتين  
 هذا لا يتبين بالعكس اذ السالبة بالضرورة لا يتعكس والموجبة تتعكس  
 ولا يتم قياس من حراتين فيبان ذلك يكون لللفظ ولا فراض ما  
 لللفظ فقوله انه اطر كبر الشجبة كما قلنا فليكن كل حراتين  
 فكل حرب وكان ليس كل حرب واما الافتراض فانما يتم قياسين  
 من الشكل بعينه وقياس من الشكل الاول وهو قوله كما نقول  
 في هذا انا ندين ونفرض بعض حراتين ليس ب وليكرد بقوله لا شيء  
 من حرب وكل آب فلا شيء من آ كما عرفت في الشكل الثاني وليكن

بعضه وروفيطيم على ان قوله بعضه وكذا في من بعضه ليس  
 اذ يشبه ان يكون في الافتراض الشكل الاول في الوجوب مقدما  
 وفي السالب موقرا واما الضروري فسيظهر ما ذكرنا في الطلق  
 الا ان البيان يخلف في الضرب الرابع وذلك لانا بيننا ههنا ذلك  
 الضرب الخلف ولا يمكن استعمال الخلف هناك فانه يجب ان يخلف  
 التيقض من باب الممكن فيكون القياس من الممكن عام وهو ضروري وغيره  
 لم تعرف هذا الضرب من القياسات فيجب ان يكون يانه بالافتراض  
 بان نقول بالتم ليس كل حرب وياقته كلاب شيخ بالتم ليس كل  
 رآفدقيقين بعضه الذي ليس ب بالتم وليكرد فاذا كان بالتم الخلف  
 من حرب و بالتم كل اب ذنا لقم لا شيء من الذي هو بعضه او يجب  
 رد ولا شيء من بعضه وليس واما الممكن فانه لا قياس في هذا  
 الشكل من ممكنين فانه يمكن ان يكون طبيعيان يحمل احدهما على  
 الاخرى كالحوان على الانسان ثم يسلب عز احداهما شي على الوسط  
 بالا مكان ويوجب على الاخرى فيكون النتيجة لا محه موجبه ويكر  
 ان يكون كذلك طبيقتان مختلفتان كالانسان والفرس ولكن  
 للحد الاوسط في جميع ذلك لمركبة فتكون النتيجة سالبة  
 وهذا هو المعتم ثم لا يمكن ان يستعمل في هذا العكس اذ قد عرفت  
 ان السالبة المكتمة لا تعكس ولا ايض الخلف لانا ان وصفا  
 بعضه او كل حرب بالا مكان لم يكن منا قسما للسالبة المكتمة فلا يكر

ان بينه شيء واما احد التيقضها وهو انه ليس يمكن ان يكون  
 شيء من ج ا وذلك يصدق اما لان بعضه ج بالتم او بعضه  
 بالتم ليس فاذا قلنا بعضه ج بالتم فاما ان ياخذها مصغريه  
 كبرى فليكن ا كلا مصغريه وليصف اليه ويمكن ان يكون شيء من ا  
 او يمكن ان يكون كل اب شيخ بعضه ج بالا مكان حرب او ليس جها  
 هو الذي كان وقع ا كلا ولجعلها كبرى وليصف اليها مقدمة  
 ج ب شيخ من الثالث بعضه ج ا او ليس ب وهذا هو الذي كان  
 وضعه ا كلا ولجعلها كبرى وليصف اليها مقدمة ج ب شيخ  
 من الثالث بعضه ج ا او ليس ب كيف ما كانت ج منه فلا يكر  
 شيئا من المفردات فاذا كان يمكن ان بين الخلف والا افتراض  
 فقد عرفت انه بتباين احدهما من الشكل بعينه والثاني من  
 الشكل الاول فاذا كان لا قياس من ممكنين في الشكل الثاني فلا يكر  
 ان بين بالا افتراضا خاصيته في اليفدما  
 علمت وفي انا ج ا انه لا يشيخ الاخرى وشروطه في ان شيخ هو  
 ان المصغري موجبة واحد المقدمتين كلية وانا وحيدان  
 يكون احد المقدمتين فيه موجبة لانه لو كانت سالبتين طاز  
 ان شيخ تارة موجبة وتارة سالبة اذ قد يلبس لمران وهما  
 الطرفان عرشه واحد وهو الوسط فيكون الامران تارة متفقين  
 وتارة مختلفين واما وجوب كبر المصغري خصوصا موجبة فلا

اذا سلب شي عن الاصغر عن الوسط لم يجب ان يوجد له  
 ما يوجب الامتزاج في الوسط او يوجب عنه اما ان يلازم كل فلا  
 قل ينبغي ان يكون الطرفان مثل الانسان والنهر والوسط كما  
 لم يوان ثم كل منها مساو لغير الآخر وقد بين ان يكونا مثل فوك  
 بعض الحيوان ضاحك وبعضه ناطق ثم كل ناطق ضاحك  
 وبعض الامسام حيوان وبعضها حجر كاشي من حجر عجل فلنجد  
 الان الضرب النجدة فالضرب الاول من كليتين موجبتين ينجح  
 جزئية موجبة مثلا له كلاب و كلاب الابلزم من هذا ان كل  
 آ فانه يجوز ان يكون اعم من ب ويكون الموجود لكل ب اما  
 مساو والمادون في العموم ولكن يجب ان يكون بعض آ او اكثر  
 ذلك البعض هو ب فعندما افتراض بعكس الصفري يكون بعض  
 آ ب و كلاب آ والبلطف انه ان لم يكن بعض آ مادقا فقيمتا  
 وهو كاشي من اصاصا ففكون كلاب و كاشي من آ فلاشي من آ  
 وقد كان كلاب آ هقا لضرب الثاني من كليتين والكبرى صالبة ينجح  
 جزئية صالبة مثلا له كلاب و كاشي من ب الابلزم من هذا  
 ان كاشي من آ قريبا كان اعم منها لكن ينجح فليس كل آ بالاضمن  
 او بعكس الصفري لنتقل ان لم يكن كذلك فكل آ و كاشي من آ  
 فلاشي من ب هقا الثالث من جزئية موجبة صفري وكلية  
 موجبة كبرى مثلا بعض ب و كلاب آ ينجح بعض آ بالبرهان

من الضرب الاول الرابع من كلية موجبة صفري وجزئية موجبة  
 كبرى مثلا له كلاب و بعض ب وبعض آ شيين بان بعض الصفري الذي  
 هو ب ووايك ذلك فيكون كل ذلك كلاب و كلاب آ فكل  
 آ و كان كل آ بعض آ وبين بعكس الكبرى ثم بعكس الشجة فيكون  
 بعض آ و كلاب آ ينجح بعض آ فبعكس بعض آ وبين ان بعض الصفري  
 انه كان كاشي من آ و كلاب و فلاشي من آ وكان بعض ب الما  
 من كليتين موجبة صفري وجزئية صالبة كبرى مثلا له كلاب و  
 وليس كلاب آ فليس كل آ شيين بالعكس اذ الكبرى لا يعكس كاشي  
 صالبة جزئية والصفري يعكس جزئية باليتين بالاقتراض بان بعض  
 الصفري الذي هو ب وليس هو او ليكن ويكون كاشي من ب اعم من ب  
 كلاب و بعض ب ينجح من هذا الشكل بعض آ و كاشي من آ فاشا  
 آخر من الشكل الاول وهو بعض آ و كاشي من آ فاشي بعض آ  
 ليس والبلطف انه ان كان كل آ وكان ليس كلاب آ فليس كلاب و  
 هقا السا دس من جزئية موجبة صفري و صالبة كلية كبرى مثلا له  
 بعض ب و كاشي من ب آ فليس كل آ شيين بعكس الصفري بان  
 ق بعض ب و كاشي من ب آ بعض ب ليس والبلطف والاكثر  
 آ ب وكان كاشي من ب آ فلاشي من ب و كان بعض ب و اما  
 الضروري فسيلا سبل المطلقات الاله الضرب الخامس بان  
 لا شجة فانه شيين بالاقتراض وهو من الضرب كلاب و بالبرهان

ليس كتاب الشيخ بالقول ليس كل آراء قلعين وبعض الذي هو ايضا  
بعض آراء الذي هو من باب ليس فيكون ذلك البعض من ليس بالتم  
فيكون صورة القياس كل د ب وكل ب ج فكل د ج فيقول قياس  
آخر وهو كل د ج ولا يشترط من آفليس كل ج واما في ذلك فليذكر  
الضرب المثبت فالضرب الاول كل ب ج بالامكان وكتاب بالامكان  
في بعض آراء الامكان لان الصغرى تعكس بالامكان العام كما عرفه  
ويكون كبرها ممكنة حقيقته والعبارة في الشبهة الكبرى فيكون الشبهة  
ممكنة حقيقته وكذلك ان كانت الكبرى سالبة ممكنة فيخرج جزئية سالبة  
ممكنة حقيقته وان كانت اللغتان سالبتين انقلبت السالبة الصغرى  
موجبة جزئية فانخرج ما ذكرنا في الضرب الثاني وان كانت الصغرى موجبة  
فكذلك سواء كانتا موجبتين او سالبتين فان جعلت الصغرى كلية و  
الكبرى جزئية وهما موجبتان لم يجب من طريق العكس ان يكون الشبهة  
ممكنة حقيقته اذ لا يمنع العكس ان يكون ضرورية كما عرفت  
اذ ليس يجب ان يكون عكس الحكم ممكنة حقيقيا لكن لا تتراض بين  
ان الشبهة يجب ان يكون ممكنة حقيقته ومثاله كل د ب بالامكان  
وبعض آراء بالامكان فلعرض ذلك الذي هو ايضا بعض آراء ويكون  
د فيكون كل د بالامكان وكل د ب فيصير بعض آراء بالامكان و  
كذلك ان كانت بطرئية سالبة او كانتا سالبتين بان جعلت السالبة  
موجبة ويكون المبيان ما ذكرنا فلهذا هو الاشكال السكته واستحلنا

في الظاهر المحصورات لان المهملة في قوة الجرئية ولا يصلح في الشكل الا في  
الامقدمة صغرى فان جعلت اللغتان كلنا ما محصورتين فان  
الكلام لا يكون علما ولكن قد لا يلزمه عنه محصورة فهو الشكل  
الاول شرطية واحدة وهي ايجاب المقدمة الصغرى فقط فانما  
الشكل الثاني فاختلف الكيفته مع ان اللغتين محصورتان  
ثم يرجع الى الاول وبين ما يختلف فقط واما في الشكل الثالث فاما  
لشرط ايجاب الصغرى والسالب والعكس والشكلين الثاني والثالث خاتمة  
واحدة وهي ان بعض السواب اما الطبيعية فيها والسابق له الذهن  
انها منها هوان يكون احدا لا من منها موضوعا والآخر محمولا فان  
عكس ولكن طبقا وكان غير السابق له الذهن مثالا ذلك ان يقول ليس  
السما ابيض او خفيف وليس المنقوس مائة وليست النار الحمرية برتبة  
فان كل من هذه لاشئ من الخفيف والمقيل بسما وليس شئ من الالية  
ينقص وليس السد نار وهذه وان كانت حقا فانها ليست الا الطبيعية  
والسابق له الذهن فان اتارا اولي ان يكون موضوعه وسيلب عنهما  
المري من ان يكون المرئ موضوعا وسيلب عن النار وكذلك في  
غيرها وفي طرديات هذه احوالها فان اذا وضعا الانسان والحيوان  
وسواجزئيا كان الاولى ان يكون الحيوان موضوعا في النفسية  
والانسان محمولا لا عكسه وان كان حقا مثل قولك بعض الحيوان  
انسان وقولك الانسان بعض الحيوان فالسالب في مثل هذا الاشياء

انما يستقيم على هيئة الشكل الثاني بطرفي مستقيم على هيئة الشكل الثاني  
 هنا والسوالب في العالم محي على الضرب الثاني من الشكل الاول  
 فلقد لا يشترش العفل في الصديق تلك البراهين  
 والعبارة في الجهة بالكبرى على ما استقر  
 وليندنا بالضرب الاول من الشكل الاول من كلين موجبتين  
 هما مطلقه وكبراهما ضرورية مثله كل رت بالاطلاق وكل  
 بآ بالقم فتقول ان كل رآ القم اذ قهرت ان صفة قولنا كل  
 بآ بالقم ان كل ما يوصف بيب او يوضع لب ويكون وقتا ما ذلك  
 الشئ موصوفا دائما في كل وقت بانه آ وكذلك اذا كان سالبسا  
 فيكون الموصوف بيب كين وصفت به داخلا في هذا الحكم  
 الضرب الثاني لذلك كبر الكبري مطلقه يخرج مطلقه مثاله  
 كل جرب بالقم وكل ما هو بالاطلاق فكل جرب آ بالاطلاق  
 لانه قد حكم على كل ما هو بالقم او غير القم انه بالاطلاق  
 وكبرهنا شئ يجب ان يعم وهو انه اذا كانت الكبرى مطلقه ورت  
 اطلاقها مادام ذات الموصوع موصوفا بما وصف به فالشيخة  
 تكون ضرورية لان رت دائما وقد وضع ان ب مادام يقضو  
 افغ دائما ههنا قد يكون الشيخة ضرورية والكبرى مطلقه مثاله  
 ذلك الشئ ايضا بالقم وكل ابيض فانه مفرق للبصر دائما فانه  
 ان لم يكن الشيخة ضرورية لم يألقت قياس ذلك لانه اذا كانت

الصغرى ضرورية والكبرى وجودية صرفة من جنس الوجوه  
 مادام ذات الموصوع موصوفا بما يوصف به لم ينظم قيا صادقا  
 القدمات لان الكبرى يكون كاذبة لانا اذا قلنا كل رت بالقم  
 قلنا وكل رت فانه يوصف بانه مادام موصوفا بيب لا دائما  
 حكما ان كل ما يوصف بيب يوصف به وقتا ما لادائها وهذا خلافا  
 للصغرى لا يجب ان يكون الكبرى اعم من هذه حتى تصدق  
 يتجسها ضرورية لا تتبع الكبرى وانما يكون ضرورية لانه يعلم  
 بآ يندعم آ بالقم لان الوسيط انما يكون ح مشركا فيه اذا كان  
 بهذا الاعتبار فالواجب في بآ ان لا يشترط فيه انه مادام موصوفا  
 بيب لا دائما بل مادام موصوفا بيب من دون شرط حتى يدخل  
 تحته فانه متى شرط فيه لا دائما لم يدخل تحته والضرب الثالث  
 صغره موجبة مطلقه كلية وكبراه كلية سالبة ضرورية ومثاله  
 كل جرب بالاطلاق ولا شئ من ب ا بالقم يخرج لاشئ بالقم من الرابع  
 عكسه في الضرورية والاطلاق مثاله كل جرب بالضرورية لاشئ من  
 ب ا بالاطلاق يخرج لاشئ من آ بالاطلاق على ما عرفت لما استقر  
 جزئية موجبة مطلقه وكبراه كلية موجبة ضرورية والسادس  
 عكسها في الضرورية والاطلاق السابع صغره جزئية موجبة  
 مطلقه وكبراه ضرورية سالبة كلية والثامن عكسها في الضرورية  
 والاطلاق والتاسع تابعة للكبرى من الجهة واعلم ان الطريقة



للطلقة لا يمنع الضرورية ولا الجزئية الضرورية يمنع الاطلاق  
 فان لم يتبين اذا كانتا لا يتمانعان في السلب والاجاب فكيف  
 يتمانعان في الضرورية والاطلاق فالمر في انه اذا  
 اختلفت القضيتان في الضرورية والاطلاق لم يتمانعا كالتبين  
 قيل الاوسط بالتم على كل واحد من اي طرف ثم قيل على كل واحد  
 من الطرفين الاخر غير الضرورية فكان احد الطرفين حكم الاوسط على  
 كل صوصف به هو انه دائم له وعلى الاخر انه ليس دائما له اي  
 لكل واحد منهما كان الحكم سلبا وايضا فان الطرفين يتمانعان  
 يجب سلب كل واحد منهما عن الاخر بالتم وكذلك ان كانت الضعيف  
 جزئية فان البعض الذي فيها مسلوب عن الطرف الاكبر اذا كان  
 ذلك البعض مخالفا له في الحكم وانت تعلم اذا جعلت الدعاء  
 وغير الدعاء جزاء من الجهل كقولك كل ما قبله فرضوئى ذلك الشيء  
 يسلب عنه دائما انه ب شيء ليس ب ذلك بالتم تماما ان حدثت  
 المطلقة عامة فانه اذا كان من سالبين او موجبتين وهذا الشكل  
 لم يقع فانه يمكن ان يصدق هذا التلق على الضعيف وفي تلك الالة  
 لا يجب شجة لاننا من بعض مركبا من ضروريتين متساويتين في  
 الكيفية وقد عرفت ان الشكل الثاني يجب ان يختلف في المقدار  
 فالضرب لا قبل من كليتين موجبتين والكبرى  
 ضرورية كقولك كل ب ج بالاطلاق وكل ب آ بالتم فالاضطرار

بعض حاشيتين بعكس الضعيف الثاني وعكس هذه الجزئية ويكون الشجة  
 لا اطلاق العام وذلك لانك اذا عكست انجحت بعض ج بالاضطرار  
 ثم يحكم بعض ج اوات قد عرفت ان الضرورية تعكس مطلقا عامة  
 الثالث من كليتين والكبرى سالبة ضرورية كقولك كل ب مطلقا  
 وبلا اضطرار لا شئ من ب ا فبالاضطرار ليس كل حاشيتين بعكس  
 الضعيف الرابع بخلاف هذا والشجة بالاطلاق العام مبيح اذ كانا  
 في الضرب الثاني المتناسين ان يكون الثاني مسمى موجبة جزئية  
 وكبرى كلية ضرورية سالبة والشجة ضرورية السادس ان يكون  
 الضعيفي مسمى والشجة مطلقا وتبين بالا فتراض بان يبين  
 البعض موب الذي هو وليكن والسابع بعض ب ج بالاضطرار وكل  
 ب ا بالاطلاق ثم مطلقا عاما لما ذكرنا في الثاني الثامن كل ب ج و  
 بالاطلاق وبعض ب آ بالتم ويكون الشجة ضرورية وتبين بالافتراس  
 التاسع ان يكون السالبة الكلية اضطرارية ويكون الشجة لائحة  
 اضطرارية كقولنا بعض ب ج وبالاطلاق لا شئ من ب ا وتبين  
 بعكس الضعيفي بالاضطرار ليس كل حاشيتين بعكس الضعيفي  
 موجبة كلية اضطرارية والكبرى سالبة كلية مطلقة والشجة  
 مطلقة تبين بالعكس والجدود كقولنا كل انسان القمحي ليس كل  
 انسان مستبسط ويبين ايتم بالا فتراض الحادي عشر ان يكون الضعيف  
 موجبة جزئية اضطرارية والكبرى سالبة كلية مطلقة ويكون

بالاضطرار ج

الشيخة سالبة مطلقة النافي عن ان يكون الصغرى كلية موجبة  
مطلقة والكبرى جزئية سالبة اضطرارية والشيخة اضطرارية  
ومسألة من الحدود كاذبة يعجز عن الاطلاق وليس بالتم كاذبة يعجز  
عن كونها واعلم ان هذا الاطلاق لا يمنع صدق التمسك اذا لا شك في صدق  
قولنا بعض ما هو متحقق في الصغرى ليس أساساً كالقوى والتمسك بالشيخة  
للكبرى في الجزئية فليست سالبة  
فالضرب الاول كقولنا بالامكان قطبان كل واحد بالامكان  
والثاني كقولنا ويكثر ان لا يكون شي من ب اقط انه يكون ان لا يكون  
شي من ج واما ان كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة فالشيخة  
ممكنة حقيقية وهذا لا يتسبب الايمان وهو ان يعجز عن الصغرى  
الممكنة من جزئية مطلقة فانه وان كان كاذباً لم يكن محالاً ثم ان  
لزم التمسك من القياس المؤلف عنه لم يكن الاحالة بسببه فعجز  
اذا كان كل قرب بالامكان وكل قرب بالاطلاق كان كل واحد بالامكان  
والاولى غير ممكن وغير ممكن هو بالتم ليس كون ولا صحة ان هذا  
هو المكنز العاجل حتى يلزمه من باب التمسك ما ذكرنا فلذا حدان  
من جود ان ليس ذلك محالاً بل قصاره ان يكون كذباً فعجز  
بالتم ليس كل واحد بالامكان كل قرب من الشكل الثالث بالتم ليس  
كل واحد وكان بالاطلاق كل قرب آخراً لزم لا غير التاميف ولا  
عن الكذب العجز التام بل عن الغدوة الضرورية وقد يكون ان بين جود

آخر من الخلف وهو ان يق بالضرورة ليس كل قرب فكان كقولنا  
ان يكون كل قرب هف والضرب الذي بعدهما هو ان يكون الكبرى  
سالبة مطلقة ومثلاً لكل قرب بالامكان فلا شيء من ج بالاطلاق  
فلا شيء من ج بالامكان العامة ويجب ان يوجد الامكان هنا  
حقيقياً لانه ان لم يكن قولنا بالضرورة في ان يكون ولا يكون  
وآصداً فليكن كون ج آما ولا يكونه بالتم صادقاً ونحو ما عدنا  
وقد اورد في التعليق الاول من الحدود مسائل ضرورية كان الاطلاق  
قطبان ان الشيخة ضرورية ووقع ايضاً تقديم وتأخير كما تعرفه  
في اللفظ والضرب الذي بعده هو انه بكثر ان لا يكون شي من  
درب وكل قرب آخراً لا يكون شي من ج آتين رجوع الشئ  
في الصغرى الممكنة الى الوجبة بعكس الشيخة وكذلك ان كانتا  
من سالبين كليتين بان رجوع الصغرى سالبها على موجبتها وكبرى  
الشيخة فان جعلت الصغرى سالبها على موجبتها ثم بعكس الشيخة  
فان جعلت الصغرى سالبة مطلقة لم يجب منها قياس والعلة فيه  
ان السالبة في صغريات الممكن رجوع على الوجبات وسن  
الطلق لا يصح وقد كان لا يأنف من الصغريات في المطلق قياس  
وان جعلت الصغرى موجبة جزئية مطلقة والكبرى كلية  
موجبة كانت او سالبة فالعجز الكبرى بلا شك فان كانت  
الصغرى ممكنة جزئية موجبة والكبرى مطلقة فالشيخة على السلف

لك في باب الكل وان كانت الصغرى سالبة جزئية ممكنة من العكس  
 الى الايجاب ثم يعكس النتيجة واما اختلاط الكثر والضرورية في الكل  
 الاول اما اذا كانت الصغريات ضرورية والكبريات ممكنة فلا شك  
 في ان النتيجة يكون ممكنة بسبب المقول على الكل واما اذا كانت الكبريات  
 ضرورية فانه يجب ان يكون النتيجة ضرورية وليس هذا بوجه قريب  
 الى الفهم فقولنا انه اذا كان كل ب بالضرورة اي كلياً ب له  
 ب فذلك الشيء دائماً هو ب اذا قيل له ب كان دائماً لاما دام  
 بانه ب لوما دام ذات الموصوفه بالرباب موجودة فاذا هارت  
 ما دام ب فانه يكون قبل كنه ب او كذلك بعد كونه ب وبعد ذلك  
 ب عنه ومثال هذا كل انسان يمكن ان يتحرك فكل يتحرك جسم بالتم  
 فكل انسان جسم بالتم قلنا كان كل يتحرك مادام ذاته موجودة فكل  
 اول يتحرك موصوفه بانه جسم وكل انسان عند ما يتحرك ما دافع عليه  
 انه جسم بالتم اي مادام ذاته موجودة كيف كانت احواله يلزمه  
 ان يكون وان لم يتحرك جسمها مادام ذاته موجودة لا عند ما يتحرك  
 فقط وهو قبل الحركة جسم وبعد ما جسم لانه انما يستفيد هذا  
 عند ما يتحرك فان الشيء لا يستفيد امرأ من امر عند وجوده يكون  
 ذلك الامر حاصله قبل وجوده حتى لو لم يوجد لم يكن له ذلك وكذلك  
 ان كانت الكبرى سالبة ضرورية فان نتيجة سالبة ضرورية كما بيناه  
 وانت تعرف المغايب الجزئية من هذه والعبارة الكبرى فانها ان كانت

ممكنة فالنتيجة ممكنة او ضرورية فالنتيجة ضرورية  
 فالحق انه لا تباين  
 لما عرفت من امتناع العكس في المطلقات الحقيقية وفي الكثر اذا  
 كانت سالبة الا ان يوجد المطلقة بحيث يصح ضرورية وح يكون  
 لا اختلاط اختلاطاً اخر بالحقيقة واما اختلاط الكثر والضرورية في  
 الشكل الثاني فالنتيجة دائماً كما عرفت في الاختلاط من الطول والضرورية  
 ضرورية سالبة ولو عزمنا الستين او وجبتين وكيف كانا بعد ان يكون  
 الكبرى كلياً  
 اما الحق في هذا الاختلاط هو ان النتائج كلها ممكنة فان كانت المطلقة  
 ضرورية فممكنة حقيقية وان كانت غير معرفة فممكنة عابضة وبتبين  
 ذلك بعكس واحد واما ما يحتاج الى عكسه فيما لا فتراض الامارة  
 الممكنة عامة ويجب ان يكون السالبة المطلقة عند العكس كبرى  
 اذ فترقت ان الصغرى اذا كانت سالبة لم يتبع واما الاختلاط  
 من الكثر والضرورية في الشكل الثالث فالنتيجة باقية للكبرى فكل  
 الكبرى بصير كبرى الشكل الاول اما بعكس واما بافتراض فترقت  
 ان الكبرى في الاول اذا كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية وحيث  
 يحتاج الى عكسين فالبيان يكون بالا فتراض واما ان كانت الصغرى  
 سالبة ضرورية فالنتيجة فلا يتبع وضروري ذلك

لا تخ امان يقع الا فتران بين متصلين او يقع بين متصلين او يقع  
 بين متصلين والشركة في المقدم او يقع بين جليل متصل والشركة في الثاني  
 او يقع بين جليل متصل او يقع بين متصلين او يقع بين متصلين اما الا فتران الكبار  
 بين المتصلات فتشاهرا شرطيات متصلات وهذا اما ان يكون  
 الشركة بينهما في جزئ تام لظن مقدمها انما اليها او جزئ في تمام اعجز  
 مقدم او جزئ تام لا وتوضر الكلام في هذا القسم لا خير فان حكمه حكم  
 الا فتران الكبار من متصل وجملة حكم واحد وسنشرح ذلك فاما اذا  
 كان لا شريك في جزئ تام فاما ان يكون المقدم في احد ما تالي الاخر  
 كلا كان اب فجزءه كمالا كان في فرد وهذا يشابه الشكل الاول في  
 المهليات وسيله وضرب في الانتاج وشرايطه كما كان في الشكل  
 الاول وقد يكون الشركة بينهما في الثاني كقولك ان كان اب في فرد  
 البنة اذا كان ه ح ح د وهذا كالشكل الثاني في المهليات وحوله  
 في الانتاج كما حوال المهليات وقد يكون الشركة في المقدم كقولك  
 كلا كان اب فرد وكلا كان اب فرد وضرب هذا كضرب الثالث  
 في المهليات وقد يكون صورة النتيجة في الشكل الثاني مثلا ليس  
 البنة اذا كان اب فرد وفي الشكل الثالث فقد يكون اذا كان اب  
 فرد في الا فتران الكبار من المتصلات اما هذا الا فتران فلا خير  
 في جزئ هو جزئ تالي او مقدم ويكون على هذا المثال اما ان يكون جفا

العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا ثم ما حل الزوج حقا  
 اوسط وهو جزئ غير تام وتصفه لاجز لانفصاله المتصلة  
 الثانية فقولنا اما ان يكون كل زوج او زوج الفرد او زوج  
 الزوج والفرد فيشبع منه ككل عدد اما فردا واما زوج الزوج واما  
 زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد واما شرطه الانتاج فان  
 يكون الصغرى وهي مثل المتصلة الاولى موجبة كانت جزئيا او  
 كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والانفصال في الكبرى كليسا  
 والفردان بحسب ما يربيه الصغرى مع الكبرى اثنا عشر وذلك  
 ان الكبرى ما ان يكون سالبة وجزءا لها سالبة او سالبة وجزءا  
 موجبة او سالبة وبعضها جزئيا موجب وبعضها سالبا موجب  
 على احد الاقسام الثلاثة فيكون ستة اقسام فنضرب في قسمين  
 وهذان الشمان يجب ان يكون احدهما الصغرى جزئية موجبة  
 والقسم الاخران يكون الصغرى كلية موجبة فانه لا تخ يجب  
 ان يكون في هذا القياس الكبرى كلية لا تخ مثلا اخر ما ان يكون  
 ب واما ان يكون وليس البنة راماد واما فاما ان يكون ب  
 واما ان لا يكون اما د واما  
 هذا فذكر على صورة الاستكثار الثلاثة  
 هو ان يكون نسبة التالى الى الجليل  
 فيه نسبة الشكل الاول في الجليل وشرطه ان كانت المتصلة موجبة

ان يكون التالي موجبا والحلي كليا وان كانت المتصلة سالبة  
 لم يصح ان يكون التالي موجبا ومع سالبا لا فضلا عن الضمنية  
 المتصلة التي يالهما موجبة متصلة سالبة يالهما سالبة  
 يكون كليا لا محته ويجوز ان يكون التالي والحلي كلاما سايقين  
 فالضرب الاول من ذلك كلما كان آت فكل رد ولا شيء من ذلك  
 كان آت فلا شيء من رد وضرب هذا الشكل ستة عشر ضربا  
 وهي المذكورة في الكتب البسيطة واما الشكل الثاني فالشرط  
 في اثباتها والمتصلة موجبة كسائر في العمليات واما اذا كانت  
 سالبة فان يتفق التالي والحلي في الكيف مثال الضرب الاول  
 كلما كان آت رد ولا شيء من ذلك وكلما كان آت فلا شيء من رد  
 وضربها ستة عشر واما الشكل الثالث اما ان كانت المتصلة  
 موجبة فالشرط كافي للعمليات وان كانت المتصلة سالبة وجب  
 ان يكون التالي سالبا فالضرب الاول كلما كان آت فكل رد و  
 كل رد كلما كان آت بعض رد وضرب هذا الشكل اربعة و  
 عشر من ضربا واما اذا قلب الحلي وجعل مكان الصغرى كان  
 ايض اشكالا فلهذا اما ان كان المتصلة موجبا يجب ان يكون  
 تالية جزئية فالضرب الاول كل رد وكلما كان آت فكل رد  
 وكلما كان آت فكل رد والثاني كل رد وكلما كان آت فلا شيء  
 من رد وضرب هذا التيام مشروحة في الكتب البسيطة

اما ان كان المتصل موجبا فالشرط كما كان  
 في العمليات وان كان سالبا فيجب ان يكون التالي جزيا موافقا  
 للحلي في الكيفية ومثاله كل رد وكلما كان آت فلا شيء من ذلك  
 كان آت فلا شيء من رد وضربها ستة عشر الشكل الثالث لا يناد  
 من ضربا نظما ما قبل في العمليات الا انه يجوز ان كانت المتصلة سالبة  
 ان يكون التالي والحلي كلاما جزوين ومثاله كل رد وكلما كان  
 آت فكل رد كلما كان آت بعض رد في الامتزان الكلي من حليل  
 ومتصل والمتركة في المقدم ولا يكون للحلي الا في مكان الصغرى وفي  
 الغيا سات افرا استعلا آت العلوم وبعده عن ان يعلم بالنظر  
 فالشكل الاول خاصيته في الانساج ان يشجع جميع المطالب المتصلة  
 ويكون النتيجة كلية على المقدم لا محته ان كان المتصل كليا سواء كان  
 كل المقدم او جزئه واما اذا كانت الشرطية جزئية كانت النتيجة  
 جزئية ومقدما في الكلي والحلي المقدم الشرطي واما في السلب والافعال  
 فالنتيجة كالشرطية دائما ومقدما كقدما في هذا الشكل وعين  
 فالضرب الاول من كلية موجبة حليية وكلية موجبة شرطية  
 كلية المقدم مثاله كل رد وكلما كان رد او بعض رد ولا شيء  
 فكلما كان آت فكل رد وضربها في الكتب البسيطة وهي اربع  
 واما الشكل الثاني وهما كانت المتركة في شيء هو موضع المقدم  
 ومحمول الحلي وخاصيته في الانساج ان يشجع دائما جزئية كلية

المقدم ولا يتبع اذا كان مقدم الشرط جزئياً وضرباً اربع الضرب  
 الاوله كل رتب ما اذا كان كل ب د ف يتبع قد يكون اذا كان كل  
 د د ف وهذا الشكل هو ما كانت الشريك في شئ هو موضع  
 المقدم مجموع الخليل وهو ان يكون الشريك في مجموع  
 المقدم ومجموع الخليل فما سبته في الاثنان ان يتبع دا با جزئيه و  
 لا يتبع الا ان يكون المقدم في الشرط كلياً سالباً وضرباً اربع  
 وصورة ما كان الشريك في مجموعها ولا بد من جميع الاسئال من  
 ان يكون الخليله كلية موجبه فان الخليله يكون صغرى ومثاله كل  
 رتب وكلما كان لا شئ من آت فرد يتبع ف قد يكون اذا كان لا شئ  
 من ر فرد ومثاله الشكل الثالث كل رتب واذا كان كل رتب  
 في الاثنان الواقع بين متصل وحصل واحد اما يكون  
 هذا اذا كانت الخليله في الصغرى ويكون موجبه ومجموعاً  
 موضع في الانفصال كله ويكون الشرطيه كلية وعلى قياس الشكل  
 الاوله ويكون ثانياً بما اربع ويتبع الطالب الاربع المنفصل  
 ويتبع الشئ الكبرى في الكيفية والصغرى في الكيفيه فالضرب  
 الاوله كل آت ودا ما كل ب آ ما واما د يتبع كل ا ما واما  
 الضرب الثاني كل ا ب ولا يكون البنه ب ا ما واما د يتبع كل  
 الا يكون البنه ا واما د وعلى هذا  
 وقد يقع بين متصل صغرى ومجليات

كبرى ويكون مجليات بعد اجزائه الانفصال ويكون شئ مشترك  
 لكل حلى مع كل جز فيكون جميع اجزائه المنفصل مشتركه في شئ  
 ويسمى الاستفراه  
 التام كقولك كل متحرك اما ان يكون حيواناً واما ان يكون نباتاً و  
 اما ان يكون جماداً وكل حيوان جسم وكل نبات جسم وكل جماد جسم  
 فاذا ن كل متحرك جسم ويجب ان يكون المنفصل واجزاءها موجبه  
 والمجليات كليات  
 والشرط بين اجزائه واجزائه للمجليات هو الشرط الكاين بين  
 جليتين في الشكل الثاني ومثاله كل متحرك اما ان يكون حيواناً  
 واما ان يكون نباتاً واما ان يكون جماداً ولا شئ من العنقولات  
 نباتاً ولا جماد ولا حيوان  
 يتبع ان يكون  
 المتصل صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبه واحدها  
 لا شئ كلية ومالم يكن كليتين لم يكن الشئيه كلية ومجوزان يقول  
 انما يتبع منفصله اما ان جعلت الشئيه متصله فان جعلت منفصله  
 غير للشريك فيه من المنفصل ثانياً المقدم المتصل مثاله ان كان الشئ  
 طالقه فالتها موجوداً واما ان يكون التها موجوداً والليل  
 موجوداً فان كانت الشمس طالقه فليس للليل موجوداً واما جعلت  
 الشئيه متصله وهو الاولى علمت منفصلة من مقدم للتصل

والغير المشترك فيها بين المنفصل فتقول اما ان يكون الشرط لغزوا  
 يكون اللبس موجودا وهو شبيه القياس المذكور في قياسات هذا الاثر  
 المذكورة في الكتب البسيطة في الاقتران الواقع من متصل ومنفصل  
 في غير تمام يجب في الطبع منه ان يكون محموله التالي موضوعا في  
 اجزاء الانفصال والتالي كليا موجبا شيع الانفصال على الباقي من التالي  
 ويكون شيعه متصله منفصله التالي مثاله ان كان هذا ازا هذا الشيء  
 كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد فهو اما زوج واما فرد شيعه انه ان  
 كان هذا الشيء كثيرا فهو اما زوج واما فرد ويكون ضروريه عامه  
 لان الانفصال قد يكون كليا وقد يكون جزئيا والمتصل اخذ الفضايا  
 الا ربع وكل اقتران اسكن من جمليه وشرطية فان شمله يمكن  
 متصل وبين تلك الشرطية اذا كان جزء الشرط متصلا مثل المنفصل  
 فيساركة في مقدم او نال مثال ذلك  
 القياس الاستثنائي مؤلف من مقدمين احدهما لاحده شرطية  
 ذات مقدم ونال والثانية يجوز ان يكون جمليه او شرطية لكنها  
 بالجملة توضع احل اجزاء الشرطية او نقضها فاذا وضع ندم منه  
 وضع او رفع الجزئ الثاني وهذا الذي يوضع المستثناء والمستثناء  
 يلزمها الشيعه والشرطية الضرورية يد على لزوم والعنا ذوات  
 موضعها في القياس الاستثنائي شيعها موضع الكبري من الاقتران  
 اما ان كان الاستثناء من المقدم فيجب ان يستثنى عن في المنفصل

عينه لا نفيسه والاشيع مثاله ان كان زيد يمشي فهو يمشي رجله  
 فان قلت لكن زيد يمشي فهو يمشي رجله فان قلت لكن زيد يمشي  
 لم يلزم ان يمشي او لا يمشي رجله واما ان كان المستثنى من التالي  
 ان يكون يقضي التالي لا غير التالي والالم شيعه فانك ان قلت زيد يمشي  
 يمشي رجله انش ان زيدنا ليس شيعه وان استثنيت قلت لكن زيد يمشي  
 رجله لم يلزم شيعه فالمستثنى من عين المقدم شيعه عين التالي والمستثنى  
 من يقضي التالي شيعه يقضي المقدم في الاستثناء والشرط متصل  
 اما ان كانت ذات جزئين فانما استثنيت عينه شيعه يقضي الباقي في  
 استثنيت يقضيه شيعه عين الباقي مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد  
 لكنه روح فليس يفرد لكنه فرد فليس زوج ولكنه ليس زوج فهو  
 فرد ولكنه ليس يفرد فهو زوج وان كان احد الجزئين او كلاهما متسا  
 لم شيعه الاستثناء يقضي كقولك اما ان لا يكون هذا الشخص جوارنا  
 واما ان لا يكون بنا نا لكنه حيوان فليس نبات لكنه نبات فليس  
 حيوان وان كان المنفصلة ذات اجزاء كثيرة متشابهة فاهنا  
 استثنيت يقضيه شيعه البواقي على انفصالها ولها استثنيت عينه  
 شيعه يقضي البواقي ولا شيعه لك عن كل واحد منها الا استثناء يقضي  
 الجميع لا يفرد مثاله ان كل عدد فهو اما زوج الزوج واما زوج الفرد  
 واما زوج الفرد والزوج او فرد مركب فان قلت لكنه زوج الزوج  
 شيعه فليس كذا ولا كذا فان قلت لكنه ليس بزوج الزوج شيعه فهو الزوج

كذا وما دونه كذا والمفرد كذا والمفرد كذا الى ان يتبع حدان يكون  
على حكم ما قلناه واما ان كانت الاجزاء غير متناهية فلا يابن  
في استعمالها لان دفع الكل لوضع الواحد لا يكسر ووضع الواحد  
لرفع الكل لا يبيد لانه ان كان العزيم هو ما يرفع فوضعه ليس في العزيم  
على انه يحبه وان كان العزيم ما يرفع فكذلك غير حاصل عند الشوق  
والتفهم وقد يكونان برد الاستئناس في الشغل المخلط بالجميل  
المستثنى وسطا كما يتراءى فيما يكون مشتركاً والمستثنى غير المقدم  
كان هذا انساناً فهو حيوان لكنه انما هو اذن حيوان بان يتراءى  
هذا انسان بكل انسان فهو حيوان فهذا حيوان واما اذا لم يكن  
فيه الشركة كما يقول ان كانت الشرط الربعة فالنهار موجود لكن  
الشرط البعة فالنهار اذن موجود فنقول هذا الزمان وقت الشمس  
طالعة وكل وقت فيه الشرط البعة هو هذا الزمان فالحار  
فان قيل ان الزمان غير مذكور في الاستئناس قلنا ان القول  
يتضمن الزمان فكانا نقول ان كانت الشرط البعة في هذا الزمان  
واما المثال مع استئناس نقيض التالي وفيما فيه شركة كذلك  
ان كان هذا حجراً فليس ناطق لكنه ناطق فليس حجراً فنقول هذا  
ناطق ولا يشترط ان يكون ناطقاً بهذا ليس حجراً واما ما ليس فيه شركة  
فكما سئل ان كان الانسان ناطقاً فالنهار ناطق للكل فالنهار ليس ناطقاً  
فالانسان ليس ناطقاً فنقول عند رده الى المستقيم الانسان

صورة قياس يظلم من التفران متصل وحمل جميعاً والقياس  
المؤلف من اقتران متصل وحمل عرته في باب القياسات الشرطية  
ومن استئناس في سنته فيه نقيض التالي فيخرج نقيض المقدم الذي هو  
ان الدعوى كاذبة ومثال هذا في دعوى موجبة كلية ان كان كل  
آب كاذباً فليس كل آب صادقاً وكل آب صادقاً بالانفاق فيخرج نقيض  
هذا مقدمه فنقول ان كل آبات حجة فليس كل آب هو شرط متصل  
وهو احدى مقدمتي القياس فنقولنا كل آب حجة وهو احدى مقدمتي  
القياس وقد علمت في باب القياسات الشرطية او هنا على صفة  
الشكل الثاني ونتجته انه ان كان كل آب كاذباً فليس كل آب حجة  
لما طرحنا من القياس قولنا ان كل آب كاذباً فليس كل آب  
صادقاً وانقصرنا على ان قلنا ليس كل آب كاذباً فليس كل آب حجة  
من الشكل الثاني ليس كل آب صادقاً فاذا اضيف اليه هذا الشرط خرج  
ان كان كل آب كاذباً فليس كل آب حجة فنقولنا كل آب صادقاً بالانفاق من  
المختم فنقولنا ليس كل آب كاذباً فليس كل آب حجة فنقولنا كل آب حجة وهو  
الدعوى الاولى فنقولنا ان قياس المؤلف بين الدعوى باطل  
نقيضه بان يلزم المقيض حجراً وان ذلك يكون مقبلاً من احداهما  
مؤلف من اقتران متصل وحمل والتالي من استئناس في سنته  
نقيض التالي فيسقط به المقدم فثبت به نقيض المقدم ولو كان  
معلوماً لزم قولنا ليس كل آب حجة فنقولنا ان كان كل آب كاذباً كان



القياس استثنائاً بسيطاً ولكننا اجتمعت الى ان يكون انضمام هذا الثاني  
 لذلك المقدم فمثلاً بالقياس الذي ذكرنا والمطلوبات الاربعة كلها  
 الا المطلب الموجب لكون بين كل شكل المثلث فاما المطلب الموجب فانه  
 تنبئ من الشكلين الاخرين فقط لانك اذا اردت ان يصدق  
 قولنا كل ثوب ابيض فيقتضيه وهو قولنا ليس كل ثوب ابيض فاشيخ  
 من هذه المناقضة صادق وشيخ من هذه المناقضة ومنه قوله  
 اخرى مسلمة شيخ بينه الاستحالة وذلك المقدم لا يلائم كفاي  
 الشكل الاقوال لان هذا الشاقض لا يجوز ان يكون صغرى لها سالبه  
 ولا كبرى لها جزئية ولا يكره ان يدخل الضد بدل النقيض وليس  
 يقع في اشراج الط والما السالبة الكلية فينتهي في الشكل الاول  
 يورث فيقتضيه وهو الموجب للجزئية ويضاف اليه كبرى شيخ محالاً ولا يمكن  
 ان يضاف اليها المقدم الاخرى وهو الصغرى فيكون الكبرى جزئية  
 فالسالبه الكبرى تبين في الشكل الاول با دخال مقدمه هو كبرى  
 فاما الموجب للجزئية فانا اذا اخذنا نقيضها وهو السالبة الكلية  
 لم يكن ان يضيف اليها مقدمه الا الصغرى في اشراج الط والما السالبة  
 للجزئية فاذا اخذنا نقيضها في الشكل الاول اسكن صغرى وكبرى معا لانه  
 كل يوجب اما الكلية الموجب فانه اذا اخذ نقيضها  
 وهو ليس بمعنى لم يكره الا ان يضاف اليها كبرى كلية موجبة  
 لان الشكل الثاني يجب ان يكون الصغرى مخالفة للكبرى ويجب

ان يكون الكبرى كلية واما الكلية السالبة فانه اذا اخذ نقيضها  
 وهو بعض لم يكره ان يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية لما ذكرنا  
 واما الجزئية الموجبة فنقيضها وهو السالبة الكلية لكن يضاف اليه  
 صغرى وكبرى والجزئية الموجبة فنقيضها وهو السالبة الكلية  
 يمكن ان يضاف اليه صغرى وكبرى واما الجزئية السالبة فنقيضها  
 ايضاً يمكن ان يضاف اليها صغرى وكبرى لان هذا المقدم والمطلوب  
 معا يكون كلية والكلية يصح في الشكل الثاني صغرى وكبرى كما كانت  
 واذا اخذ الضد في هاتين فطلعت لم يجب بطلان الضد فانه يصح  
 ان يكذباً معاً كما عرفت وكما يطعن ان يكون الا صغرى لانها جزئية  
 والكبرى في الشكل الثاني يجب ان يكون كلية  
 اما الكلية الموجبة فانها اذا اثبت واحد نقيضها  
 وهو السالبة للجزئية لم يصح الا كبرى لان صغرى الشكل الثالث  
 يجب ان يكون موجبة واما الكلية السالبة فنقيضها وهو الجزئية  
 تصح كبرى وصغرى واما الجزئية الموجبة فنقيضها وهو الجزئية  
 ايضاً اذا اخذ لم يصح الكبرى لانها سالبة كلية واما السالبة للجزئية  
 فنقيضها تنبئ الشيخة واما السالبة فينتهي برجمين من الشكل الثاني  
 والفرق بين المستقيم والمثلث ان المستقيم يقصد في اول الامر  
 على الشيء الذي يريد ان يثبت واما المثلث فالنقيض في اول الامر  
 شيخ شيئاً غير المطلوب فاذا بان كذباً عاد وانصح كذباً عاربه

١١  
 ١٢

فأنج صدق نقيض ذلك وبينهما خلاف ذلك فلهذا إذا ارتدنا  
 للثلف للمستقيم عكست القياس فاخذت نقيض الخ نقيض  
 النقيضة للحالة ويضاف إليه العدمه المصادقه فنقيض المقدمة  
 الاخرى وهي الخط وهذا هو عكس القياس الخ وقرينه بالصادقه  
 فأنج لك نقيضه وهو الخط فاذا كان القياس الاخرى الذي  
 قياس الخلف من الشكل الاول سالبا كلياً سأل ان كان اردنا  
 ان بين انه لا شيء من ب فاخذنا نقيضه فما وهو ان بعض ب  
 فلا بد من ان يكون هنه صغرى والى نقيض اليها اما قولنا وكل  
 آء وكله من آء لانها كليتان تحت شيخ لك الخ فان اشبه جربا  
 لكن بعض ب فاخذنا نقيضها لبره الى استقامة عاد الى الشكل  
 الثاني وانه لك لان نقيضه لا شيء من ب فاخذنا اليها لا شيء  
 من آء وان كان سالبا فكان ليس كل ب وكان نقيضها كل ب  
 واصفنا اليها لا شيء من آء كان ايضه الشكل الثاني واما كل الخ  
 سالبة جزئية واخذنا نقيضها وهي الكلية الموجبة فان اصفنا  
 اليها الكبرى موجبة او كبرى سالبة كان بعينه كما قلنا اي في  
 دمجعد الى الشكل الثاني وشاله انا اخذ نقيضه وهو كل ب  
 فان لا شيء من آء فنقيض لا شيء من ب فاخذ نقيضه وهو بعض  
 ب آء وكان لا شيء من آء فنقيض من الشكل الثاني ليس كل ب آء او  
 بعض كل ب آء وكان كل ب آء فنقيض كل ب آء ونقيضه ليس كل ب آء

وكان كل ب آء فنقيض من الشكل الثاني ليس كل ب آء فان اصفنا اليها  
 صغرى موجبة او كلية فان النقيضه يكون موجبة لان الكبرى موجبة  
 ونقيضها اما كلية سالبة ان كانت النقيضة موجبة جزئية والموجبة  
 سالبة ان كانت موجبة كلية وجميع ذلك يجوز ان بين بالقران  
 نقيض النقيضة بالصغرى على تاليف الشكل الثالث الا ان يكون  
 النقيض الصغرى جزئيا ان لا ينج من جزئين قياس ما الموجب  
 الكل قبل قولنا كل آء فانه لا يمكن ان يكون في الشكل الاول والى آء  
 والمجزئ فيقيض بالشكل الاول وذلك بان اخذ نقيضه كل ب  
 ان يكون نقيضه الاكبرى الاول لانه سالب كل ب يجب ان يكون  
 الصغرى موجبة فلا يمكن ان بين بره القياس المستقيم الا من  
 صغرى ونقيض النقيضة وهما موجبتان والشكل الثاني يجب ان يكون  
 الصغرى مخالفا لكبرى في الكيفية واما رد الخلف الى السليم  
 في الشكل الثاني فانه اذا عكس قياسه للخلف الى الاستقامة يرجع  
 الى الشكل الاول في كل موضع اما الخط الموجب فلا نه اخذ نقيضه  
 فصار صغرى فيحتاج الى ابطال الصغرى وقد بان ان ذلك الشكل  
 الاول ولذلك الخط السالب لان نقيضه ايضه لا يكون كبرى  
 والمجزئ الموجب فان نقيضه يعط صغرى وكبرى فيصيح في القول  
 والثالث وكذلك والمجزئ السالب فاذا ن جميع قياساته يمكن  
 ان يعكس الى الاول واما الشكل الثالث فان موجباته كلها نقيض

في  
 في  
 في

في الشكل الاول وسالبا انه يتبين في الشكل الثاني واما البنيان  
 فقد ذكرنا ان نقيضها في الملف يكون كبرى واما ان قلنا في الملف  
 في الشكل الثالث فيطلق بالشكل الاول وذلك لان الشجيرة  
 يكون سالبة جزئية وابطالها يكون الموجبة الكلية ويكون  
 بالشكل الاول واما السالبان فان نقيضها يكون صغرى وكبرى  
 لانه يكون اما موجبة جزئية او موجبة كلية والشجيرة يكون جزئية  
 جزئية ونقيضه يكون سالبة كلية فيمكن ان يطلق في الثاني ايضا  
 اعلم ان كل قياس تم بمقدسين فيكون في كل قياس مقسما  
 ونلته حدود والنهية دائما يكون نصف المقدمة فاذا تبين المق  
 بمقدما اكثر من ذلك قياسات مختلفة بعضها تبين صغرى للقياس  
 الموزن على المق وبعضها تبين كبريا وهذه يسمي قياسات مركبة  
 وقد يكون استثنائيات وقد يكون افترائيات وليس في قياس  
 القياس لا يكون المق والشجيرة في كل قياس شيئا واحدا بل ذلك  
 يسمي كمي القياس واما تركيب فان يكون القياسات للمجوزة اذ اخلت  
 الى افرادها كان الشجيرة كل واحد منها شيئا اخر لان سابع بعضها  
 مقدمات لبعض وقد اخصرت وربما لم يصح بها ويكون القياس  
 الغريب من المق الاول قياسا من مقدمتين واما دخلت القياسات  
 ليس المقدمتين ثم القياس المركب قد يكون موصولا وهو ان يطلق  
 فيها السامح بل يذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولنا  
 القياس

وكل بة وكل حة وكل دة وكل رة وعلى هذا القياس قد يكون  
 مفصلا وهو الذي فصلت عنه النتائج فلم يذكر كقولنا كل دة  
 وكل بة وكل حة وكل رة وفي الاستثنائيات الموطئها  
 المحذون شرطيا وهو يربط لكونه قياسا مركبا كذلك ان كانت  
 الشمس طالعتنا لهما موجود فان كان النفا موجودا فالاغنى  
 يصح والشمس طالعة فادن الاغنى يصح فقد طويت ههنا شجيرة  
 وهي النفا موجود ومن تلك النهية يلزم الثاني وهو الاغنى  
 يصح واعلم ان كل ما بين شكل واحد فهو اصعب ابانه ما بين  
 في اشكال والذي بين بضرب الكل الموجب بين بضرب واحد  
 من شكل واحد فاشباهه اصعب وابطاله سهل لان نقيضه بين  
 في الاشكال الثلثة وبته ضرب وضد بين شكلين وثلثة  
 ضرب وابطاله بتسعة اوجه وبلية الكل السالبا والاشابه  
 في شكلين فقط بثلاثة ضرب وابطاله بوجهين بضد وهو  
 شكل واحد ونقيضه وبين شكلين فقط بثلاثة ضرب  
 باربعة اضرب ثم الجزئي الموجب ثم الجزئي السالب وهو  
 اسهل للبيع اشباتا واصعبه ابطالا والكل بالجملة اصعب  
 اشباتا من الجزئي لان الكل ان صح جزئي الذي تحته ولا يتعكس  
 واسهل ابطالا لان جزئي ونقيضه معا يطلان وجزئي لا  
 يطله الا النقيض قد علمت ان المطالب اربعة ان الضرب

ضرب واحد في الكل  
 الواحد صغرى اصعب  
 من الذي بين ح

الكلمة بينة الشكل الاول بالمتحرك واللاحق هو متحرك ايضا  
 وشاله كلب ر وكل ر آ ف متحرك واللاحق متحرك واللاحق فقط  
 وان السالبة الكلية بينة الشكل الاول والثاني اما الاول  
 فيمتحرك واللاحق لكن لا يكون غير لائق كون غير متحرك لان هذا هو  
 صفة السالبة الكلية وسواء كان غير لائق او غير متحرك فانه يتغير  
 وتبين ايض في الشكل الثاني فاعبر ايض هناك امر السالبة الكلية  
 فيما اعتبرت ههنا واما الموجبة الجزئية فتبين باللاحق لبعض  
 متحرك من الاخر كما نقول بعض ب آ فاللاحق لبعض ب وكل آ  
 متحرك وذلك يكون بالشكل الاول او متحرك لشئين فيكون  
 صورة الشكل الثالث كذلك كلب ر وكل ر آ ف متحرك  
 من او ر وكل ب آ وبعض ب ر فاذا عرفت المتحولات والموضوعات  
 امكنك استخراج المدود الوسطى بافضته وذلك هو كذا العيان  
 فلنضع للمدين اربعة موضوع السجدة ومجملها ويضع حرفيها وحرك  
 واحد منهما ثم ما يتحرك واحد منها من الاجناس والفصول ونقول  
 الاجناس والاعراض الذاتية وغير الذاتية العامة مطا وحسبها  
 وايض الاشياء والتي تجل عليها الطرفان فان هذا هو صورة الشكل  
 الثالث ويصح ان يكون للطرفان مرجعين ولذلك الاشياء التي  
 لا يمكن ان يوجد لكل واحد منها او احدها ولا يطلب بالعكس ايض  
 لا يستعمل بطلب لا يمكن ان يطقه الشئ كما ذكرنا فانها واحد

غير متحرك واللاحق

اذ السالبة الكلية تنعكس كلية واما في الايجابية بطلان جميعا  
 لان محمول الشئ وموضوعه له الحقيقة متغيرة في الايجاب واذا عرفت  
 اللواحق والمترقات فان فرد ما يدخل في الهية وما لا يدخل فيه وايض  
 ما هو لائق للحقيقة وما هو ك اللاحق بحسب الراي المشهور ويجب  
 ان يطلب هذه الامور كلية فان الياسر يكون بها واذا وجد تجنس  
 للاحق كلية ومساويات عنه غير لاقفه له فاعلم ان هذا كذلك للاحق  
 لواحقه وما لا يطقه ايض لللاحق ليقفه ذلك الجلس واطلب حرفين  
 ذلك للحد الذي يخصه دون جنسه ولا يشغل بلواحق الاجناس  
 المتوسطة التي هي اجناس حده ما لاقفه لما تحت لحد لا يكيدك ان يغير  
 مثل لحد للاحق له فان للاحق للاحق للاحق ولا يطلب ما هو لائق للطرفين  
 فان الموجبين في الشكل الثاني لا يتجان فان كان المطر مرجعا كليا  
 فانظر حليته واحد بينه للاحق ومتحرك فان وجد انعقد قياس وان  
 اردنا ان بين موجبة جزئية كنانا ان نجد شيئا موقوفا كليهما  
 فان هذا يكون صورة الشكل الثالث وان اردنا ان ينوب بالبا  
 كليا طلبنا هل نيا لا يتحقق احدها شئ يتحقق الاخر فيكون من الشكل  
 الاول واما السالبة الجزئية فتبين بالصرب الرابع من الشكل الاول  
 ويكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية فيكون ما يانه  
 غير متحرك من الاخر لائق لبعض غيره كذلك بعض ر ب ولا شئ  
 من ب آ ف غير متحرك من الاخر لبعض ر واما في الشكل الثاني فتبين

ان السالبة الكلية  
 في البراهين

بعضه فيكون كانه ان يكون بلاحق لبعض الشيء غير لاقح المثل من  
 الاخر كقولك بعض بـ ولائ من آد فيكون بلاحقا لبعض  
 بـ وغير لاقح لئ من آ وكذلك العكس ولما في الشكل الثالث  
 فثلاثة ضرورية ولها الضرب الثاني كقولك كل بـ ولائ من بـ آ  
 فبـ هو طرف من احد الطرفين غير مطوق من الاخر والضرب الثاني  
 كقولك لائ من بـ آ وبعض بـ فيكون بـ غير مطوق من احد الطرفين  
 وهو آ وبعض طرفا من الطرفين الاخر وهو و ولطاسة كقولك  
 كل بـ آ وبعض بـ ليس فيكون بعض بـ مطوقا من احد الطرفين  
 وهو و بعضه غير مطوق من الاخر وهو و واما الثاني لا يتفق فان  
 يطلب لاحقا للطرفين فيكون مرجعين من الشكل الثاني او غير  
 لاقح كلا الطرفين فيكون سالبين من الشكل الثاني وموضوعا  
 لمحو المط وهو غير لاقح الطرف الثاني فيكون الصغرى سالبة  
 واعلم ان القسمة غير اخلة في انساب القياس محلا فينبغي به  
 فان لاد الاكبر في كل قياس يكون اما اعم من الاوسط او مساويا  
 له وفي القسمة يكون الحد الاكبر اخص كقولك كل انسان حي وكل  
 حي امامات واما ان يخل واحد من الماس والاولى اخص من  
 الاوسط والنتيجة ان كل انسان امامات واما ان يتم فاخذ  
 اما مسلما ان كل انسان مات او يبرهان فان اخذ مسلما فالقسمة  
 غير مفيدة واما ان يبين بقياس محلي فيكون القياس ذلك القسمة

او باستثناء انه ليس بان يكون لئ من آ يتوسط من الانسان والاد  
 بسلبه عن احدهما ويجعل على الاخر ولكن فان كان القياس ان كل  
 انسان بـ ولائ من بـ آ فيكون في قول ان كل قومات والجملة  
 فيكون القياس غيبا عن القسمة فيكون المط غيبا عن القسمة  
 تحليل القياس هو ان يميز المط وينظر في القول المنج له  
 هل يتجربا شيئا وانه فان وجدت فانظر هل هو محمول او موضوع  
 فاذا وجدت الصغرى والكبرى ووجدت الاوسط والجملة فان  
 وجدت قيا سافا طلب اولا المقدمتين دون المهور واعداد او  
 مقومات القياس واعرف الصغرى والكبرى بمساواة النتيجة  
 والجملة فالقاعة في تحليل القياس هو الاعتبار بالمط فان كان المط  
 موجبة كلية فاطلبه على ترتيب الشكل الاول واذا كانت سالبة  
 كلية ففي الاول والثاني واذا كانت موجبة جزئية ففي الاول  
 والثالث والسالبة الجزئية في الاسكال الثلاثة والجملة فان تحليل  
 القياس انما يصعب بسبب ما يقع فيه من التوكيدات وتداخل الالام  
 ويخذف احدى المقدمتين والافصاح على الاخرى والمخرجات  
 في الالفاظ في جعلها من ترتيب المقدمات والاولى اخص من  
 ما لا يحتاج اليه كثيرا ما يقع انما كان بـ او لما كان سـ آ  
 فيورد الصغرى وتمايق لان آ فيورد الكبرى فاعتبر  
 ذلك والنتيجة من الاكبر والاصغر انه اذا كان موضوع النتيجة في

المقدمة كان صغرى وان كان محمول النجدة كان كبرى ومثال  
 ذلك اذ قال البيان على ان الانسان جوهر حيوان الانسان  
 كان هذا صغرى الغياض واذا قال ان الحيوان جوهر كان كبرى  
 الغياض فاذا صادفت الصغرى فاطلب الكبرى وتعرفه وحينئذ  
 النقصانات ما بين ان يبطل ان اجزاء الجوهر يبطل الجوهر وبطلان  
 ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر فتبين ان اجزاء الجوهر جوهر وهذا  
 يتبين بان من اجزاء الجوهر يبطل ببطلان الجوهر وما يبطل ببطلان  
 الجوهر فهو جوهر فاذا اجزاء الجوهر جوهر وقد قال بعض الناس  
 ان صورة هذا الغياض اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر والى  
 جوهر فليس يبطل ببطلان الجوهر فتبين من الشكل الثاني ان ليس  
 من اجزاء الجوهر ليس بجوهر على ان هذا ليس نفس النجدة بل انما يكون  
 تمام الغياض بان يضاف اليها ان ما ليس غير جوهر فهو جوهر  
 وكذلك اذ قلنا ايضاً ان كل انسان موجود فالحيوان موجود  
 له وان كان الحيوان موجوداً له فالجوهر موجود له فاذا كان  
 جوهر وهذا لا يتم عنه لا على سبيل الغياض وحين كان هذا القول  
 لم يمتنع بالاضطرار حسب قياسنا والغياض وان كان هو  
 ما يلزم عنه شيء بالاضطرار فليس كل ما يلزم عنه شيء بالاضطرار قياساً  
 وقد يقع المدعى من جهة مشابهة التاليف للتاليف الغياض  
 من غير استيفاء الشرط كقول الغايل زيد هو متوهم زيد كما هو

زيداً يكون ان يكون اذلياً والغلط في هذا ان الكبرى ليست كجلية  
 وما عطف ايضاً لموقف التي يصرف الاسامي مثل في فيما كانت  
 اجزاء من المحمول كقولنا في العار زيد وربما يوجد مكان الوجود  
 ومكان القول اسم فاحذر ان نظير القول الماخوذ مكان الاسم هو  
 كثيرة او مقدمات كثيرة وربما يقع في السامحة اليسيرة والفتنة  
 خلاف كثير في المعنى فترقب بين قولك اللقن خير وبين قولك  
 اللقن هو الخير واذا اختلفت الغياضات وافردت للوجود فلا  
 يشغل ان تحل كل له الى شكل واحد وربما كانت من اشكال مختلفة  
 وربما كان العطف في النجدة غير الذي في المقدمة فاشغل بالخط  
 وافضد وربما يكون من احد ما اسم وفي الاخر اسم اخر واقصد  
 قولك ورايع الفرق بين العدول والسلب فلا تأخذ الموجبة للوجود  
 على انها سالبة وتعلم ذلك في خلال العلوم ورايع قياس المساواة  
 فمن اشغله في تحليله الغياض مثال قوله في كتاب النفس لا يبرهن  
 جميع القوى الحيوانية لا تفعل لها الا بالبدن ووجود القوى ان  
 يكون بحيث يفعل بالقوى الحيوانية اذ انما يكون بحيث يفعل  
 وهي بديهة فوجودها ان يكون بديهة فلا يبقا لها بعد البدن  
 فتقوله لا يبقا لها بعد البدن في قولك يعدم مع عدم البدن  
 فتحليل هذا الغياض جميع القوى الحيوانية اسباب فعلها بالبدن  
 وكل ما كان فعله بالبدن كان تشخصه فيه لجميع القوى الحيوانية

ع

تخصها بالبدن في سطح الكبري كلما كان فعله بالبدن فهو في فعله  
 في غيره وكل شيء يتم فعله في غيره فخصه بذلك التي كلما كان  
 فعله بالبدن فخصه بالبدن كلما كان تخصه بالبدن فوجوه  
 في البدن كلما كان وجوده في البدن فانه يعدم مع عدم البدن  
 كلما كان تخصه بالبدن فهو في غيره فخصه بشي آخر  
 وكل شيء يتخص في شيء آخر فوجوه فيه كلما كان تخصه بالبدن  
 فوجوه فيه مثال في تحليل اقيسة الشكل الاول من قبله  
 زيدان فعل مثلثا با متساوي الاضلاع على خط اب ففعل نقطة  
 ا مركز الدائرة نيرها على بعد ب وكذلك نقطه ب مركز الدائرة  
 نيرها على بعد ا ويجعل النقطه التي يتقاطع عليها الدائرتان نقطه  
 ج وانصل بينه وبين ب بخط مستقيم وكذلك بينه وبين الحظ  
 المستقيم مستقيم فنقول انا فعلنا مثلثا متساوي الاضلاع  
 على خط اب برهان ذلك ان خط اب مساو لخط ا لاهما  
 خرجا من المركز الى المحيط وكذلك ب ا مساو لخط ج ا وخطا ا ج  
 و ج متساويان لان كل واحد منهما مساو لخط اب فهذا القياس  
 مؤلف من اربعة مقاييس كلهما من الشكل الاول احدها ان خط اب  
 وار حضان مستقيمان خرجا من المركز الى المحيط وكل خطين مستقيمين  
 يخرجان من المركز الى المحيط متساويان فيخرج ان خط اب و ا متساويان  
 والمافي ان خط ب ا و ج متساويان والبرهان عليه كما تقدم

اسان الخطات والاشياء  
 السائرة في الوجود ان  
 في ان خط ج ا و ج

والمثلث ان خط ج ا و ج متساويان والرابع ان الخطوط المحيطة بكل  
 ا ب ج متساوية وكل شكل عيط به خطوط ثلثه متساوية فهو مثلث  
 متساوي الاضلاع فيخرج ان مثلث ا ب ج متساوي الاضلاع فبانه في  
 المقاييس الاربعة التي نالت منها هذا القياس هو على هذا تحديدا  
 لا قيمة المركبة مثال ذلك ان كان الولد يشبه والديه فانما  
 يشبههما بسبب عام لهما وان كان الولد يشبه والديه بسبب عام لهما فانما  
 ان يكون متساويا لهما ان يكون دما للكر ليس دما والا لكان يشبه  
 الاب فهو مني والاولاد يشبهون والديهم جميعا والذين يشبهون  
 والديهم فلم اصل وسببا هو المشبه لهم بالديهم فالاولاد لهم  
 اصل وسببا يشبههم بالديهم ثم قال لكون سبب دم الطمث  
 فهو سبب المنى فالقياس الاول مؤلف من ثلثه مقاييس احدها  
 ان ان كان يشبه والديه فانما يشبههما بسبب عام لهما فلا يخفى ان  
 يشبهها بسبب المنى او بسبب دم الطمث فيخرج من هذا ان كان الولد  
 يشبه والديه فهو اما بسبب دم الطمث او بسبب المنى لكون سبب  
 الطمث فهو اذن بسبب المنى وهذا في السرياسات احدهما صح  
 بر الاستثناء الاول وهو انه لو كان الولد يشبه والديه بسبب  
 الدم لكان لا يشبه الامه او كان يوجد للذكر دم الطمث ثم  
 يستثنى فقيس التالي وقياس آخر وهو فاذا كان الشبه بالوالدين  
 بسبب المنى ولكل واحد منهما مني فيستثنى عن المقدم لشيء اخر التالي

توجه النسيبة مقدمة تنبيه  
 الولد يشبه والديه فهو اما بسبب  
 دم الطمث او بسبب المنى صح

وهو ان لكل واحد منها مينا واما القياس الاخر فتجليل شاهبة  
 الاولاد للوالدين انما يكون بسبب اصل ومبدأ عام للذكر والانثى  
 واذ كان كذلك فاما ان يكون الدم والمغزى للذكور دائما فانه كان  
 دائما لكان شبيه دائما امه ولكنه لا يشبه دائما امه فاذن هو للذكور  
 مثال قال ان النفس الانسانية انما يتشخص من جملة نوعها باعراض  
 لاحقه ليست لازمة والا لا اشترك فيها جميعا فكانه قال  
 لو كان تشخص نفس من النفوس الانسانية باحوال لازمة لكان  
 وجب ان يكون جميع النفوس تشرك في تلك اللوازم لكن الامر  
 كذلك فقد استثنى نفس التالي وجب عنه تقيض المقدم وهو  
 ليس تشخص النفس بسبب لازم واما انه كيف لازم هذا التالي المقدم  
 فانك تعلم اوليا وقد يكون لزوم التالي المقدم سنان الا ان هذا  
 الكان ليس يحتاج اليه القياس الذي ينفخ  
 الكليات ينفخ الكل والمغزى تحته وعكسها المسترى وعكس الفيض  
 ولكن ينفخ الاول بالذات وهذا بالعرض على سبيل اللزوم وال  
 عكس الفيض انه اذا كانت النتيجة كل آية اكان عكس فيضه  
 ما ليس ليس وبالضرورة الموجبة يستتبع عكسه وعكس فيضه  
 واما السالبة للضرورة فليست يستتبع شيئا لانها لا تنعكس  
 واعلم ان القياس الكل في الشكل الاول اذا قام بالفعل على الحد  
 الاصغر قام بالعرض على شيئا ركعت الاوسط اعني كل شي

حكم النتيجة

مثله للاوسط وعلى كل موضع للاصغر فاذا احضرت هذه  
 الموضوعات في ذهن انعقدت قياسات اخرى في الحقيقة  
 كانتا القياس الاول لا تضاهها به في ذهن معا فالوجه الاول  
 يكون نتيجة مع نتيجة والثاني تحت نتيجة واما في الشكل الثاني فلا  
 يستتبع نتيجة ما تحتها كما كان الحال في الكل وذلك لا حيث  
 كانت النتيجة كلية كان حكم الكبرى فكان يوح ان يكون ما تحتها صغير  
 وان الكبرى يجب ان يكون كلية واما اذا كانت النتيجة جزئية فلاح  
 ان مقام الكبري واما الى مع النتيجة فيمكنه واذ كان الجزئية  
 في الشكل الاول لا يستتبع نتيجتها حكم بالمرى ان يكون الحال  
 في الشكلين الاخرين كذلك وخصوصا والحكم على الاوسط غير  
 اي غير موضوع بالفعل سنا ويظلمة فانما يكون مع النتيجة اذا كانت  
 بسببها الى الكبرى واحدة وانما يكون تحتها اذا كانت النتيجة يوح ان  
 يصير الكبرى  
 كالمقدم والنتيجة كالتالي ويجب من وضع المقدم وهو صيغة القياس  
 اي صدق مقدمه ووصولها بالنتيجة ان يكون النتيجة صادقة لا عكسها  
 وليس يجب من قياس المقدمات وقياس التاليف كذا التغيير لا يحتم  
 كالمسحوب من دفع المقدم بطلان التالي مثلا ان كان هذا ايضا فهو  
 جسم لكنه ليس ايضا لا يلزم انه ليس بجسم فاذن يوح ان يكون  
 من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة لان المقدمات او جبهت بل انفق

نتيجة  
 النتيجة ما تحتها ولا ما معها  
 لان الاكبر بالفعل غير متقدم  
 على الاوسط واما التاليف  
 الجزئية فلا يستتبع صح



ان كانت صادقة لذاتها وعارضة لتلك المقدمات الكاذبة اما في  
 الشكل الاول فاما ان يكون احدي المقدمتين كاذبا او كلاهما ان  
 كانت الكبرى وحدها كاذبة بالكل والقياس على المنع ان يكون  
 النتيجة صادقة وذلك لان صادقا يكون صادقا وينج صدق تلك  
 النتيجة صادقا فلا يصدق النتيجة الاولى واما ان كانت الصغرى  
 كاذبة فالكل يمكن ان ينج صادقة ومثاله ان يكون رروب غوب  
 تحت جنس واحد ويكثر فيكون الحد الاصغر والحد الاكبر فيكون  
 حمل لعلب لثا انه صادقا فاذا قيل كلت ر وكان كاذبا هو كل  
 ر اصدق ر ر كرت او في السالبة اذا كان ر روب غير روب من  
 او كان سلب اخرت صادقا في ذاله فيقول كلت ر وكان كاذبا  
 ولا شيء من ر ايج كاشه من س ا والنتيجة صادقة مع كذب الصغرى  
 ثم اعلم هذا في الوقوف على ضرب من هذا الشكل والسلكين  
 بيان الدور هو ان يوجد النتيجة وعكس احدي المقدمتين  
 فينتج المقدمة الثانية مثل قولك كل رت وكل س ا فينتج كل ر ا  
 فاذا اخذت كل ر ا وكل ا ت حتى يكون عكس الكبرى فينتج كل ر ت  
 وان اخذت كل ت ر حتى يكون عكس الصغرى وكل ر ا ايج كل س ا وانما يكثر  
 هذا اذا كانت المدود في المقدمات متساوية وتسمى  
 فلا يغير الكمية وذلك في العجبة مثل قولنا كل انسان يشكر الله  
 مشكركم الله فكل انسان بخاله وايضا كل من يشكر الله يشكر الله

الآخرين

مشكركم الله حتى يكون متعكسا بعضها الى بعض واما في السالبة  
 فالعكس منها ان يكون السلب خاصا من الموضوع فلا يسلب  
 عن غيره كما كان في الايجاب خاصا للايجاب الموضوع فلا يرجع على  
 غيره ومثال هذا لاشه من الجواهر بعرض فالعكس الخاص الذي يخرجها  
 الموضوع هو ليس بعرض فخر جهر وهذا بالمقدمة لان العكس فان  
 العكس ههنا لاشه من العرضين جوهري يلزمه ما قلنا وهذا كما  
 يلزم عكس مقدمة فهو يلزم المقدمة ايض واما الجزئية السالبة  
 فكقولنا ليس بعض ر ا وعكسه كل ما ليس بعينه آهورة وان كانت  
 احدي المقدمتين متعكسة دون الاخرى كانت هي التي ينضم  
 الى النتيجة في نتائج الاخرى لا تنكف بالتمثل مثالا من الشكل الاول  
 وعليك ان يستغرى الصغرى هذا فيه من مبادي الاشكال فالضرب الاول  
 من الشكل الاول انه مقدمة انعكست انجنت مع النتيجة المقدمة  
 الاخرى كمن كانت المنعكسة كبرى بقيت كبرى في القياس والنتيجة  
 بقيت الصغرى في القياس الثاني فان كانت الكبرى سالبة كقولنا  
 ولا شيء من س ا وعكسه الذي يخص هذا الموضوع ان كل ما ليس آهورة  
 وانت تعلم انه اذا كانت الكبرى سالبة كانت النتيجة سالبة ولا يكثر  
 ان يكون النتيجة صغرى فينتج من السلب لكل الالعدوله صغرى  
 كل ما هو ليس آهورة ليس آهورة فكل ر ب فالبيان الدور في الشكل  
 الاول للوجوب لا يخرج من الشكل الاول حقيقة ولا يكثر الالعدوله

فقد يكون البيان من الشكل الاول كما ذكرنا ولكن قيل كانه من الشكل  
لانك اذا قلبت المقدمة سالبة فعلت كلاما لا يوجد فيه وجه  
فيه ب فقد جعلت اوب محولين واما الشكل الثاني فانك اذا سلمت  
كان البيان فيه من الشكل الاول عند التفصيل وان كان في الشكل الثاني  
واما على الوجه الذي قيل فالشكل الثالث واما في الشكل الثاني فانه  
يمكن ان يكون البيان الحقيقي منه وان كان تخيل انه في غيره فما كان  
هذا الشكل يتبين بالرجوع الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجة فان  
بيان الدور فيه اما ناقص واما معدوم اذ كان من شرطها الدور  
ان يكون بعكس مقدمة او انها قتها الى النتيجة في انعكاس القياس  
عكس القياس هو ان نأخذ مقابلا للنتيجة اما نقيضا واما مندها  
ويضاف الى احد المقدمتين وينتج مقابله للمقدمة الاخرى ومن  
ان تقابل النتيجة اذا اخذ مع احد المقدمتين بطلت الاخرى والا  
فان كانتا ثابتتين فالنتيجة تبطل الا ان الحكم في احد المقابلا بالنقطة  
والنتيجة مختلف فلنتبع مثلا من الشكل الاول ليكن ك و ب وكل  
ب آ فالنتيجة كل ج آ فان اخذنا الضد وقلنا لانه من ج آ كان ك  
ب آ الحج من الثاني لانه من ج ب وكان ك و ب فخذ الضد  
وانه ضد الصغرى لان كان اخذنا النقيض انه نقيض الصغرى وكان  
ايضا بالشكل الثاني فان اخذنا اليها الصغرى فقلنا لانه من آ  
او ليس ك و ب و ك و ب آ من الثالث ليس ك ب آ فان لا يسلب

لمع

الى النتائج مضادا الكبرى لانه لا يتم الا بالثالث والثالث لا ينتج  
عاما كلياً واذا تأملت ضربها للثاني من الاشكال الثلث وجدت  
انعكاسات القياس من الشكل الاول يكون الى الثاني والثالث  
لكر اذ ان ابطال الكبرى كان من الثالث او الصغرى كان من الثاني  
واما في الثاني فانه يطرأ صغره بالاول وكبراه في الثالث وفي الثاني  
يطرأ صغره بالثاني وكبراه بالاول  
هذا القياس هو قياس مؤلف من مقدمتين مشتركين  
في الحدود يوجد ان محليتين بالكيف يروج بتبديل الاسم في بعض  
الحدود حتى لا يفطر للحالة فيه مثلاً يوجد الانسان مرة انساناً  
ومرة بشراً فينتج ان لانه ليس هو ذلك المثلث وهذا يستعمل للمقابلة  
على سبيل التوكيد وربما استعمل في الحد ان سلم قوله من نتج  
نقيضه من امره اخرى فوجد النتيجة ونقيضها الاول اعني القول  
المسلم ويعمل قياس من مثلاً يلين نتج ان هو ليس هو ومثال هذا  
ان يقول كل انسان ناطق ولا شيء من البشر ناطق فينتج من هذا ان  
من الانسان مبشر وهذه القياسات لا يمكن ان يكون في الشكل الاول  
فانه يجب ان اخذ شئ واحداً على انه شئان لانه لم يترك له الجدل  
فلا يمكنه حقاً في الشكل الاول فانه يأخذ في الثاني المنوع كقول  
المجرب واحداً وتأخذ في الثالث المعول كاشين والمنوع كقول  
في المصادرة على المط الاول المصادرة على المط الاول هو ان يحل

لمع

للظاهر نفسه مقدمة في قياس ياد فيه انا جرحه كقولنا ان كل انسان  
 بشري وكل بشري حيوان فكذلك الانسان حيوان والكبرى منها النسخة شريفة  
 ولكن اصل الاسم احتيالا لتوهم المخالفة فانه مقدمة جعلت في  
 بتبديل اسمها فالمقدمة الاخرى يكون طرفها صيغة واحدا السين  
 مترادفين كقولنا ان الانسان بشري وكقولك الانسان انسان ههنا  
 اذا كانت المصادرة على المظن الاول قياس واحد ولما في الاكثر انما  
 يقع ذلك في قياسات مركبة مستأجلة بان يكون المظن سمي بمقدمة  
 تلك المقدمة انما تختص بقياس بعض مقدماته المظن نفسه وكلما كان  
 ابعد كان من المقبول اقراب من الشكل الذي في كتاب اقليدس  
 ان الخطوط المتوازية اذا وقع عليها خط فاطع كانت الزوايا كما في  
 ومن مقدمات برهان ذلك ان الخطوط اذا وقع عليها خط نصير الزوايا  
 اللتين من جهة واحد معاد لثلاثين لثلاثين بل يفتننا وهذا مشهور  
 في صيغ دوات اقليدس فان نام احدا من ههنا بان يقول ههنا  
 ان الشيا كان مثلث من الخطوط والواقع وكانت الزوايا الثلثة  
 اعظم من قائمتين حيث فاذا لا يلتصقان فقد صادرا على المظن الاول  
 من حيث لا يشع لان كون الزوايا في المثلث اعظم من قائمتين انما بين  
 بعد محتمل كون زوايا الخطوط الثلثة تلك الاحوال فيكون عرف  
 شان الزوايا في الخطوط بزوايا المثلث وبان المثلث بها فيكون  
 استعمال كون زوايا الخطوط مع الخط الواقع عليها مقدمة في بان

نفسه ثم ناسل انه كيف يمكن في كل شكل  
 اعلم الانسان  
 الواحد قد يعلم الشيء بعلم لا يختص بل بعلمه وغيره ويجعله نسيما  
 يختص فلا يعلمه الله او يعتقد في خاصية ذبا او ناطقا بالطلا وهو يشعر  
 وقد يعلم الانسان شيئا على وجهه ويجعله على وجهه والسبب في ذلك  
 ان يعلم الكل ويجعله جزئيا تحته اذ يكون عند العالم ذلك المثلث في  
 بالقول تحت ذلك الكلا او يكون يحمل النسخة بسبب حمله بلزومها  
 عن المقدمات التي عند وقد كان بعض الفالطين عال من قبل بان  
 قال ان المظن عندك بالقياس معلوم او مجهول فان كان معلوما فالطلب  
 صح وان كان مجهولا وكيف تعرفه اذا وجدته وهل يمكن ان يتغير  
 بالاثمن لا يعرف عينه في غير ذلك سقراط واعتقد في ذلك ان اراد  
 شكلا من اقليدس من حين عليه ولم يعلم ان الشبه بعد باقربان  
 المشبهة في ذلك الشكل كالشبهة في جميع المجهولات والحق ان المثلث  
 الى ان قال ان العلم يذكر والمبراه في هذا ان المعلوم لو كان معلوما  
 من كل جهة لما كان يطلب ولو كان مجهولا من كل جهة لما كان  
 يطلب ايتم فرض معلوم لنا من جهة من جهول من وجه فاحتمل  
 هو انه متصور والثاني انه معلوم لنا المتضيق به بالقول وانا  
 هو مجهول لنا من حيث هو محتمل بالفتور واذا سبق منا العلم بان  
 كل ما هو كذا فهو كذا انظر عقل اوسى وخيرة تلك من الوجوه

فقد احطنا بالفقو علما باشيا كين فقا شاهذا بالحسن بعرضك  
للزيات من غير طلب فانها في الحال يدخل الفعل عن العلم الاول  
هذا يحادى من وجه ما مثل الاقن فانما فعل المطلوب بالشور او  
كما يعلم الاقن بالتصور اولا ويعلم ما قبل المطا مما يوصل الى معرفة  
بالصدق كما يعلم الطريق قبل معرفة مكان العبد الاقن فاذا  
سلكنا الى المطلوب وكان عندنا منه تصور سابق وطريق موصل اليه  
وانتهينا اليه فانما يكون قواد وكنا المطلوب كما اذا سلكنا الطريق  
الى الاقن وكان عندنا منه تصور سابق له وطريق موصل اليه  
فاذا انتهينا اليه عرفناه ولو انما كنا لم يشا هذا الاقن المتيقن  
تصورنا له علامة كغيره من كون على تلك العلامة فهو ايضا لم نفهم  
الى ذلك علم واقع لا يكسب بل انما قابا المشاهدة او يكسب  
وطلب وانما يعرف فوجدنا تلك العلامة على عبد علمنا انه  
ايضا فيكون العلامة كالحمد الاوسط والقياس وانما سلكنا  
العلامة في عبد كحصول الصغرى عندنا وعلمنا بان كل من تلك  
العلامة فهو ايضا لحصول الكبرى قديما عندنا وهذا الاقن ايضا  
لم يكن معلوما من كل وجه والاما كما نطلبه فان كان معلوما لنا  
من جهة التصور وهو لا من جهة الكان فنحن نطلبه من جهة  
ما هو مجهول لا من جهة ما هو معلوم فاذا علمنا ونظرنا احد  
لنا بالطلب علم فيه ان يكون وانما حدث باجتماع سببين العلم

احدهما السبيل وسلكها اليه والثاني بوقوع الحس عليه كذلك  
المطلوبات للجهول يعرف باجتماع شيئين احدهما شيء من عدم  
وهو ان كلاب او هو نظير السبب الاول في مثال الاقن والثاني لم يقع  
في الحال وهو عرفنا ان حرت بالحس وهو نظير السبب الثاني في المثال  
الاقن وكان السببين هناك مرجحان لا دارك الاقن وكذلك  
البيان ههنا مرجحان لا دارك المط وليس ما هو دور عليه سفره  
ان كلمة لا يعلم فلا يعلم اذا اصيب لم يدرك ما جهل من كل وجه فلا  
يعلم اذا اصيب وهذا مثال اخر حقا وهو ان الانسان يعلم ان كل اثنين  
هو عدد زوج ولا يعلم ان اثنين الذي في يدي زيد هو زوج ايا  
زوج وربما ظنه فردا لانه لا يعلم ما اثنين او عندما يعلم اثنين  
ليس يخطر بباله ان كل اثنين زوج وهذا الجهل لا يتا قصير وذلك  
لانه انما علم ان كل شيء يكون اثنين فهو زوج ولم يعلم كل اثنين زوجا  
ومما علم ان هذا المتيقن انما علم ح انه زوج يعلم الاول الكلي فكيف  
هنا علما كليا لا يات فيه الجهل الجزوي وبالجملة فان كل اثنين علمناه  
اولم نعلمه زوج علمناه اولم نعلمه وكل اثنين علمناه فاننا علمنا انه  
زوج وما اشبه الكفا بالجهول بان يشبهه بجلا يعرف اسم رجل  
عينه رجل يعرف اسمه وعينه وقد يمكن ان يعلم الشيء بالفقن ويحمله  
بالفعل بان يكون ليس انما يعلم المقدمة الكبرى الكلية بل الصغرى اليه  
ولا يعلم النتيجة وذلك لان العلم بها شيء غير العلم بالنتيجة ولكن علمه

للعلم بالنتيجة وليس عليه كيف اتفق بل اذا اردنا بالفعل عند ذلك  
 فانما فانما كانا معلومين على الافتراق لم يختر بالبال معاً من غير غير النتيجة  
 فليس اهله بالفعل فلا يلزم معلوميهما وهو العلم بالنتيجة باللفظ مثلاً  
 يكون انسان يعلم ان كل بغلة عاقر على حقة ويعلم ايضا ان هذا الحيوان  
 بغلة ويراه مسخياً البطر فيظن انه حامل ولو افترق عند العنان  
 مثلاً كما يظن هذا الطن وقد يكون اوتينا قنص الفكر والوجه فان الهم  
 يتبع للحس كونه خالف المحسوس. فاما ان يتبع الوجه بوجوده  
 اما ان يجعل وجوده على غير وجود المحسوسات فهذا ما كنا نعمل الكمال  
 مثلاً لا الخللا ولا الابل لكننا نهم ورا ملاه او خلاه بلا  
 نهاية ويعقل اي ان لكل سدا غير الشا واليه فلا له مكان ولا هو  
 جهة لكن الهم يوجب وجوده على احد هذه الاحوال الثلاثة  
 ههنا اسناف من الحجابات  
 يشبه بوجه ما من جهة العمورة المفاهيم ويجب ايرادها جملة  
 في هذا الكتاب واحدها اسم الاستفراء وهو الحكم على كنهها وجد  
 في جزئياته الكثير كما يحكم على كل حيوان لانه تحرك عند الضحك قلبه  
 الاستفراء لا الثور والفرس كذلك وربما اختلف فيما لم يخس  
 كالتساح والاستفراء غير موقوف في التسا باليعين وليس به  
 من موضوعات الميكن له الحكم كالكل الحيوان والسواب يكون شرط العلم  
 الاكبر وتلك الموضوعات كالطرف الاصغر والكل المحكوم عليه كالاد

فيكون قد بين باحد الطرفين وجره الطرف الثاني الواسطة ويكون  
 ماحقه ان يكون حدا اصغراً قد صار اوسط وما حقه ان يكون اوسط  
 قد صار اصغراً فليكن مثلاً الحد الاصغر وجود انسان وقرس وبغل  
 ولحد الاوسط وجود حيواناً طويل العسر والحد الاكبر وجود  
 قليل المراته فان اردنا ان يتعمل هذا على سبيل الاستفراء لئلا  
 ان كل طويل العسر قليل المراته فلنا الاوسط اصغر والاصغر  
 وحفظنا الاكبر بحاله فلنا كل حيوان طويل العسر فهو اما انسان  
 او فرس او بغل ثم قلنا وكل انسان وقرس وبغل هو قليل المراته  
 فكل حيوان طويل العسر قليل المراته ولا استفراء انما يضطر اليه  
 في اساج المفردات التي ليس بين مجموعها وموضوعها واسطه وانما  
 تبين بموضوعات الموضوع فانه اذا كانت هناك واسطه كان  
 وجه البيان القياس تلك الواسطة لا الاستفراء فقد بان  
 من هذا ان الاستفراء يخالف القياس من جهة ان الشيء الذي يجب  
 ان يكون في القياس حدا اصغراً صغير في الاستفراء واسطه فيبين  
 ما يجب ان يكون حداً اكبر الواسطة او كان القول قياساً وفي  
 القياس لا يكون هكذا وايتم القياس اقدم وايسر بالطبع ولما  
 الاستفراء قاسن واقدم عندنا وكثيراً ما يكتب الالبيات  
 بالاستفراء فهو للحكم على غايب باهر موجود في مثال  
 الشاهد وربما اختلف واوقفه ما يكون التوليد والمشتبه فيتم

للحكم في الشاهد وليس يرمي فربما كان علة للحكم في الشاهد لا جلا  
 ما هو شاهد ورتبا كان الشاهد يصفه كليا ينقسم الى جزئين فكل  
 علة الغائب وطلاض احد الطرفين ويكون مرتبا خلافا لغير ذلك  
 على تفضله هذا اذا كان للحكم كليا فاما اذا كان للحكم جزئيا كان  
 المثال قياسا من الشكل الثالث مثلا البيت جسم والبيت  
 محدث فبعض الجسم محدث وهو صحيح واما لا يكون صحيحا اذا طلب  
 به نتيجة كلية واهل زماننا يعنون القياس قياسا ويسمون للحكم  
 عليه فرعا والشبه اسم وما اشركا فيه يصفه وعلة وشال هذا  
 ما يتك به متكرر الوقت في اثبات المحدث السماء قياسا على حدث  
 البيت فاخذ واما سمون اسم كالميت وحصوله صفاته كاليفسز  
 وكما هو نفسه وكونه جسما مصورا ووجوده فمالو المحدث  
 لانه موجود والاك ان كل موجود حادثا ولا لكنا فاذن هو كانه  
 جسم مصور وكل جسم مصور فهو محدث فالسواء عدى وان تعلم  
 ان تحصيل المجهول بعلة هذه البيانات غير متوقفة بقرتها يكون  
 في بعض الامور مطردة ولا يورث ان يكون في بعضها غير مطردة  
 ان الامر كذلك فما الذي يلزم على ان كل حادث له سبب وان  
 الاسباب لا يبعث ان يتسم الى غير نهاية والسبب في هذا ان لزوم  
 هذا الشيء ليس ضرورة القياس اعرفت فليظن عيب هذا القياس  
 من المثال بعينه فربما يكون الحكم على الذي اخذناه انتم ليس من القياس

ولا كلمة اسم

وربما يكون ذلك الحكم لاجل انه بيت وليس يشاك البيت في  
 شيء آخر وايضا فان احصاء صفات البيت حتى لا يشد عنده شيء  
 مما يحتاج فيه الى بيان ولو كان الجسم بيان لما احتاجوا الى هذا  
 التفصيل والعجب انهم يقولون انه لو كان البيت صفة اخرى  
 لكانت تعرفها وانا اعرفها فشيئا فشيئا فبعض العين وانت  
 تعلم ان القيل اذا كان للحدثا يتصن كل من يكون علة له وصفاته الله  
 قد يكون في بعضها على بعض الناظرين وربما يكون الاختلاف  
 لامن افراد صفات البيت بل من تركيب صفة صفة صفة هنا  
 لم يتغير به احد ولا سبيل الى الاشتغال به كما اننا اذا اخذنا الله  
 وسببته كان حكم المجتمع منها غير حكم كل واحد منها والرابع ان كل  
 واحد من هذه الصفات ربما ينقسم الى اقسام يختلف بكل واحد  
 من الاقسام حال المشرك في الصفة الكلية فتشبه في الاقسام  
 يعلم ان طريق القبول غير متوقفة افادة المعين وان كان عند الحكم  
 حسنا ثم احبب لانه في هذا المثال بعينه كما قيل في يدوي الحكم  
 مستقر في جميع المواضع ومن جملة ما يشبه القياس الضمير فربما  
 يدرك صفة فقط ويطوى الكبرى اما لظهورها والاستغناء عنها  
 كقولك في التعاليم خطاب وارحها من المركز الى المحيط فربما  
 اذن منسأ وبيان فخذ حذفت الكبرى واما لاعتقاد كذب الكبرى في اصح  
 بها كلية كقول الخطابي وهذا الانسان يطوف بالليل فربما ان يحلط

نظ  
فهم

ولو صرح بالبرى اعلمه ما كان يجب من التبيين وموجلة ما يتبعه  
 القياس لان معنى مقدمه كلية مجوده في ان كذا كذا وغيره كما في  
 موجود او غير موجود وسلب او غير سلب ويوجد دائما في المطلق  
 مهيلا واذا عمل بها قياس في الاغلب يورد تلك المقدمة على انها  
 كبرى ويطوى الصغرى كذلك المساد بعدوت والا صدقا يقرين  
 ومن جعله الدليل وهو في هذا الموضع قياس اخرى من ان  
 شواذ او وجد في الاصفر دائما تبعه وجود شئ للاصفر ايا كيف  
 كان ويكون على نظام الشكل الاول لو صرح بمقدمه ومثاله  
 هذه المرات ذات لون فحق ان قد ولدت وربما يصح القياس نفسه  
 دليلا وربما يتبع الحد الاوسط ومن جملة العلامة وهو قياس  
 اخرى من ان لا وسط اما اعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمه  
 كان قياسا من موجبتين في الشكل الثاني كذلك هذه المرات مصفاة  
 فلو اذ رجح فانك لو صرحت بمقدمته كان من الشكل الثالث  
 كذلك السجعا نخله لان الججاج كان نجاعا وصورة لو صرحت  
 بالمقدمتين للججاج وتجاج نظام ومن جملة القياس القياس  
 وهو تشبيه بالدليل من وجه والحد الاوسط فيه هيئة بدنية  
 يوجد للانسان المنقر فيه وطيران آخر غيرنا طوق ويشتدان  
 من تلك الهيئة ان يتبع مزاجا فيتبع خلق ما ويكون حدوده  
 اربعة حدود الفيل مثل زيد والاسد وعرض الصدر الموجود

كانت صورة هذه المرات  
 مصفاة والجمالي مصفاة واما  
 اخر من الطرفين حتى لو صرح  
 بمقدمته

وهو من التجماعة الموجودة للاسد وهي صلبة ولون الخبيجة  
 فيقال ان زينا عرض الصدر وكل عرض الصدر تجماع لان الاسد  
 عرض الصدر وتجماع  
 ويشتمل على ما بين الباب الاول والبرهان  
 كل علم مكتسب يقنع او حاصل بغير الكتاب تكريه ان احدهما  
 التصور والاخر التصديق المكتسب بالتحقق من باب التصديق يحصل  
 يقاس ومن باب التصور بالحد والرسم وعدد صناعات المفاهيم  
 بحسب عدد المواد هو البرهان والحد والخطابة والسوقطة  
 والشعري كالتوسط في الشعر من جعلتها لا يفتقدان  
 من معلوم والبرهان من الجملة ما يكون مولفا من يقينيات  
 لانهاج يقين واليقين هو ان تصوران الشئ كذا وتصويره  
 بالفعال او بالقول الغريبية من الفعلا انه لا يمكن ان لا يكون كذا واليقين  
 باليقين نابع لهذا التصور الثاني لانه هو بعينه واليقينيات  
 اما اوليات واما يقينيات واما محسوسات واما استوائيات وكل  
 هذه يدخل في البرهان وما سوى هذه المقدمات ما عددنا وتمامها  
 فلا مدخل له في البرهان وكان ان التصديق بالثبوت وتنجيب  
 المقدمات كذلك التصور ايقين يتفاوت الحد والرسم فان الحد  
 اقرب من الرسم والحد هو الدال على الهيئة والمعنى بالمهية كالصحة  
 الشئ التي هيها هو ما هو والتصديق بسببه لا حجة تصور فان ما

الالفاظ المفردة متصورة وغير متصدق بها وكذلك الالفاظ المركبة  
 التي تركيبها تركيب تفصيلي والاقوال الجازمة متصورة اولا ثم  
 يصدق بها ومعنى التصديق هو تصور تلك الاقوال الجازمة ووجهها  
 وعدمها في الايمان كما هو متصور في النفس اي كما حصلت من تصور  
 معقولة من نسبة او وقعت بين حديثها في النفس كذلك الحال في الوجود  
 والايان ووجه ما في نفس الامر بكل تسليم وتعلم فيعلم قد يستدل  
 زائيا بل مستقفا ذاتيا حتى الضمانات ايض فان التجربة انما تكفي  
 ان يعلم بعد سبق المعرفة الحث والنشأ وما يجرى غيرها من العلم والسلم  
 الذي انما يكون بعد قوله تدققم مسمع او معقول ويجب  
 ان يكون ذلك القول المعقول اولا يعقل بوجه يودي الى العلم بالايان  
 ان لم يكن بالفعل فالقول وفي التصديق مقدمه معلومات ثلثة تصور  
 المقط وتصور القول الذي يتقدمه في ترتيبه والتصدق بالقول الذي  
 يتقدمه في الترتيب واما التصور فيجب ان يتقدمه تصور اجزائه  
 والرسم لا غير الشيء الذي اذ وقع التصديق به كان تصديقا بالقول  
 بله آخر فهو اما ملزم منه كقولك ان كانت الشمس العترة فانهار  
 موجودة فان وجود الشمس العترة ملزم من وجود النهار واما معانيها  
 والمعاني اذا علم بالفعل كان ذلك علما بالقول بمعنى ان امارجه  
 عند وضع ذلك او بوضعه عند رفع ذلك وذلك من شرط  
 منفصل واما كل قوله واما جزئي تحته او جزئي معه فان الحكم

او  
 في

اذا علم وجود حكم عليه كان ذلك علما بالقول الجزئي الذي تحته  
 بطريق الياس والجزئي اذا حكم عليه كان ذلك علما بالقول على الحكم  
 الذي فوقه وروى لك يكون بالاضغراء والجزئي اذا علم وجود حكم  
 عليه نظر بالقوة انه كذلك في جزئي يشا ركه في معنى وذلك التميز  
 والعلم بان الاوسط موجود للاصغر ليس علما بالقول بان الاكبر موجود  
 له اذا كان الاكبر مجهولا فان كون الاكبر للاصغر ليس مدرجا في كون  
 الاوسط للاصغر ولكن اذا فرضت حدا كبيرا ووسط واصغرا  
 كان الاوسط حاصل الوجود للاصغر وانت ينظر هل الاكبر الاوسط  
 لينبع منه الاكبر للاصغر فانه اذا بان انه للاوسط بان الحلال  
 انه للاصغر ايض من دون سبق زمان بل ذاتي فيكون العلم بوجود  
 الاكبر للاوسط والاوسط للاصغر علما بالقول الغربية من الزعل  
 بوجود الاكبر للاصغر المطالب بالفسرة الآتية  
 ثلثة مطلب ما ومطلب هل ومطلب لم ومطلب ما ينقسم تسعين  
 احدها طلب بمعنى الاسم كقولك ما المركة وما المكان ومطلب هل  
 على تسعين احدها كقولك هل الشيء موجودا وليس موجودا كذلك  
 كقولك هل الانسان موجود حيوانا وهو للهل المركب ومطلب لم  
 اي على تسعين احدها طلب عملة اعتقاد القول والتصديق به  
 في قياس ينبع مطلقا والثاني على الامر في نفسه وعلة وجوده في  
 نفسه ومطلب لم هو بالقول ايض مطلب ما لانك اذا قلت لم

ما الحلا وما العشاء  
 والثانية طلب حقيقة الذات  
 كقولنا هم



حَرَبٌ كَمَا لَكَ تَلَمَّتْ بِالسَّبَبِ فِي أَنْ حَرَبَ وَلَمَّا الرَّسْطُ فِي أَنْ حَرَبَ  
 إِلَّا أَنَّهُ مَطْلَبٌ لَمْ بِالْقِيَّاسِ عَلَى النِّيْقَةِ وَيَكُونُ بِالْفِعْلِ وَمَطْلَبٌ بِالْقِيَّاسِ  
 لِلْجِدِّ الْأَوْسَطِ وَيَكُونُ بِالْقَوْنِ وَمَطْلَبٌ الْأَمْرُ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنَ الْكَلْبِ  
 وَمَطْلَبٌ مَا الَّذِي هُوَ مَجْبُوبٌ لِاسْمٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَى جَمِيعِ الْمَطْلُوبِ  
 بِحَسَبِ حَقِيقَتِهِ الْذَاتِ فَهِيَ تَأْخِرُ عَنْ مَطْلَبِهَا الْبَسِيطِ فَاتَّسَرَ لِاسْمٍ  
 يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِعَدْوَمٍ وَإِنَّمَا مَطْلَبٌ مَا حَقِيقَتُهُ الْذَاتُ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا  
 بَعْدَ اثْبَاتِ الْذَاتِ وَهِيَ بِالْحَقِيقَةِ لِحُدُوثِهَا لَمْ تَبَيَّنْ أَنَّهَا كَانَتْ ذَلِكَ  
 شَرْحًا لِاسْمٍ فَإِذَا ثَبِتَ وَجُودُهُ كَانَ حَقًّا بِحَقِيقَتِهِ الْذَاتِ وَبِجُودِهِ  
 مَا يَرْتَضِعُ فِي أَوَّلِ الْعِلْمِ وَضَعًا وَتَبَيَّنَ وَجُودُهُ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ تَأْخِرُ  
 تَحْدِيدَهُ عَلَى سَبِيلِ شَرْحِ الْأَسْمِ لِأَنَّ سَبِيلَ تَحْدِيدِ الْذَاتِ وَإِذَا ثَبِتَ  
 كَانَ يَشْرَحُ الْأَسْمَ حَقًّا لَمْ تَطْلُبْ مَا يَجِبُ بِالْأَسْمِ مَعْرِفَتُهُ وَجِبِ  
 حَقِيقَتِهِ الْذَاتِ عِلْمٌ كَأَنَّ السُّبْبَ مَعْرِفَةُ وَالْفِعْلُ عِلْمٌ وَإِنَّمَا مَطْلَبٌ  
 فَإِنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ تَأْخِرُ عَنْ مَطْلَبِهِ مَا وَجَلَ وَكُنْ مَطْلَبٌ لِمِجْبُوبِ  
 الْأَعْتِنَادِ رَبَّمَا كَانَ مُتَقَدِّمًا عَنْهُ الْمُتَقَدِّمُ عَلَى مَطْلَبِ الْمَطْلُوبِ  
 فِي نَفْسِهِ فَكثِيرًا مَا يَعْلَمُ أَنْ حَرَبَ بِقِيَّاسٍ وَلَا يَدْرِي الْعِلْمُ فِي نَفْسِهِ  
 وَجُودَهُ فِي ذَاتِهِ وَكثِيرًا مَا يَنْفَقُ أَنْ يَكُونَ لِحُدُوثِ الْأَوْسَطِ فِي الْبَيِّنَاتِ  
 وَهِيَ عِلَّةُ الْأَعْتِنَادِ عِلَّةُ الْأَمْرِ فِي نَفْسِهِ وَفَعْلًا أَوْ كَلِمًا  
 مِنَ الْمُنْعَنَاتِ وَخَصُوصًا النَّظَرِيَّةِ بِمَادِي وَمَوْضُوعَاتِ  
 وَمَسَائِلِ وَالْبَيَادِي هِيَ الْمُتَقَدِّمَاتُ لِلَّذِي مَتَابِعُهَا مِنْ تِلْكَ الصَّنَائِعِ

مطلب الشيء

وَلَا يَبْرَهُنَّ عَلَيْهِا فِي تِلْكَ الصَّنَاعَةِ أَمَا لَوْ ضَوْحَهَا وَأَمَا لِلْجِلْدِ الْأَشْمَانِ  
 عَزَّازٍ يَبْرَهُنَّ فِيهِ وَأَمَا يَبْرَهُنَّ عِلْمٌ فَوْقَهَا وَأَمَا لِذِيقِ شَأْنَهَا عَنْ  
 أَنْ يَبْرَهُنَّ ذَلِكَ الْعِلْمُ بِأَنَّ عِلْمَ دُونَ هَذَا قَلِيلٌ وَالْمَوْضُوعَاتِ  
 هِيَ الْأَشْيَاءُ الَّتِي إِنَّمَا يَحْتَجُّ فِي الصَّنَاعَةِ عَنْ الْأَحْوَالِ الْمُنْتَوِيَةِ إِلَيْهَا  
 وَالْعَوَارِضُ الَّتِي تَبْتَدِئُهَا وَالْمَسَائِلُ هِيَ الْقَضَايَا الَّتِي تَحْتَجُّ لِأَخْطَائِهَا  
 ذَاتِيَّةً لِهَذَا الْمَوْضُوعِ أَوْ لِأَنْوَاعِهِ لَوْ عَوَارِضُهُ وَهِيَ التَّكْوِينُ فِيهَا  
 الْجَمْعُ شَرْعِيًّا فِي الْعِلْمِ وَالْبَيَادِي هِيَ تَبَيَّنَ الْبَرْهَانَ وَالْمَسَائِلُ هِيَ الْبَرْهَانَ  
 وَالْمَوْضُوعَاتِ عَلَيْهَا الْبَرْهَانَ وَالْعَرَضُ فِيهَا عَلَيْهَا الْبَرْهَانَ وَالْعَرَضُ  
 الذَّاتِيَّةِ وَالَّذِي لَا يَجْلُ ذَلِكَ هُوَ الْمَوْضُوعُ وَالَّذِي مِنْهُ هُوَ الْمَادِي  
 الْكَلَامُ فِي الْبَيَادِي وَالْمُتَقَدِّمَاتِ الْبَيَادِي عَلَى وَجْهِهَا  
 بِمَا دُونَ خَاصَّةٍ يَعْلَمُ شَيْئًا أَعْتِنَادًا وَجُودَ طَرِكَةَ الْعِلْمِ الطَّبِيعِيِّ وَالْعَقْلِيَّ  
 مَكَانَ انْقِسَامِ كُلِّ مَقْدَرٍ لِأَنَّ خَيْرَ النَّهَايَةِ لِلْعِلْمِ الرَّيَاضِيِّ وَأَمَا بِمَا دُونَ  
 عَامَةً وَهِيَ مَطْلَبُ قَسْمِ الْأَعْمَارِ عَلَى الْأَطْلَاقِ لِكُلِّ عِلْمٍ كَقَوْلِنَا كَيْفَ  
 أَمَا أَنْ يَصْدَقَ عَلَيْهِ الْأَجَابِيَا وَالسَّبَبِ وَأَمَا عَامَةً لَعَلَّ عِلْمَهُمْ لَمْ  
 قَوْلِنَا الْأَشْيَاءَ وَالْمَا وَيَتَشَبَّهُ وَاحِدًا مَقْدَرًا وَيَتَشَبَّهُ لَيْدِ عِلْمِ الْقَدْرِ  
 وَعِلْمِ الْحَسَابِ وَعِلْمِ الْعَيْدِ وَعِلْمِ الْحَوْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ثُمَّ لَا يَتَعَدَّى  
 مَالَهُ تَقْدِيرًا ذَا الْمَا وَذَلِكَ لِأَنَّ لَيْدِهَا هُوَ كَمَا أَوْ ذَوِّهَا وَالْبَيَادِي  
 مَوْضُوعَاتُهَا مَوْضُوعُ الصَّنَاعَةِ وَأَنْوَاعُ مَوْضُوعَاتِهَا وَجُزْأَتُهَا  
 مَوْضُوعَاتُهَا أَوْ عَوَارِضُهَا الْخَاصَّةُ فِي الْبَيَادِي وَالْخَاصَّةُ بِالْعُنَا

كانت محمولاً لها خاصة بالمرنوع او جنسه مثل المساواة واللامساواة  
في متقدمات في الهندسة والعدد وان كان استعمالها في الصناعة  
مخصصاً بها لان المساوية في الهندسة مساوية مقدار وفي العدد  
مساوية عدده وكلاهما من الصناعة والمضادة في مقدمتين العلم  
الطبيعي والظلي على ذلك الوجه بعينه فان المساواة غير خاصة بمرنوع  
الهندسة ولا موضوع للمساب ولا المضادة ايضاً بمرنوع العلم الطبيعي  
والكزان كانا محمولين على موضوع العلم اوزع من موضوعه اذ  
من موضوعه في الابداء كانت الابداء خاصة كقولنا كل عدد  
زوج منقسم بتساويين والمتقسم بتساويين خاص بمجنس موضوع  
الزوج فان قلنا كل عدد بتساويين فهو زوج كالقولنا كل عدد  
بنفس المرنوع فاما اذا كان المرنوع في الابداء خارجاً عن موضوع  
الصناعة او اعم منه فهو مبدأ غير خاص بالابداء والعامه يتم في  
العلوم على وجهين اما بالذات واما بالفعل واذا استعملت بالذات  
يستعملها فاما متقدمة وجزء قياس بالاستعملت بالذات فيقول  
ان لم يكن كذلك فعاقله وهو كذلك ولا يتكلم لان كل شيء اما  
ان يصدق عليه السلب والاجاب لان هذا مستغنى عن الاعتد  
بتكيت المعاملتين والمتكدين واذا استعملت بالفعل خصت  
اما في غيرها معاً عن المرنوع والمحمل كقولنا في تخصيص هذا  
المبدأ المذكور في العلم الهندسي كل متقدراً اما مساوية والابداء

بيان فقد خصصنا المرنوع كان في الابداء العام بالمقدار  
وخصصنا الاجاب والسلب بالمبارين والمتاثلين وقد خصص  
المرنوع ولا يخصص المحمول كما يخصص في قولنا الاشياء المتساوية  
لشي واحد متساوية وبيان بقوله المتساوية بالمساوية لمقدار واحد  
متساوية وقد خصصنا المتساوية بالمقدار وتركنا المحمول على حاله والابداء  
لخاصة بما لا علم ما هو قسيمان اما ان يكون خاصة بحجب ذلك  
العلم كله او حجب مسئله او مسأله والمبادئ التي يجب العلم  
مطلقاً يجب ان تكون غير ذات وسط بل يكون اولياً والتي يجب  
علم ما قد يكون ذات وسط ونسبه لكنه يوضع في ذلك العلم شيئاً  
ويكون يانها بوسط في علم قبله او معد وكلا المبدأين يتفقان  
في ان كل واحد منهما احاط في النقيض بعينه ولا يكون الطرف الاخر  
برهاناً والمقدمة من ذلك لا وسطها يسمى العلم المتعارف والنزاهة  
بقوله وما بعد ذلك مما يلحق في اقتناحات العلوم تلقيناً فاما  
ان يكون حكماً ويسمى شيئاً واما ان يكون قضية فاما يكون مقتضى المنطق  
فيه نظرية تصديقه يسمى اسم موضوعاً وما يظن المتعلم خلافه ويكون  
عده ظن متباين له سميت مصادرة وقد يعبر عن المحدود بحده  
شأنه صيغتها قضية كاي الوحد ما لا يتقسم والنقطة شيء  
لا جزئه وليس المرئ في هذا التصديق بل الدلالة على شرح الاسم  
والامور المرنوع في مبادئ العلوم منها معان مفرقة ومنها معان

مركبة وللغدة اما ان يكون اخرهن موضوع المنا عت او يكون  
موضوع المنا عت او يكون داخلا في موضوع المنا عت وقوا  
له فما كان من اخرهن موضوع المنا عت فهو المظ والمنا عت فلا  
يجوز ان يوضع وجوده فانه لو كان مسا وجوده لما كان يطلب  
المنا عت ولكنه يجب ان يوضع شرح اسمه في المبادى وكان  
داخلا في موضوع المنا عت فلا يؤمن ان يفهم حقيقته ويعرف  
بوجوده فانه ان لم يفهم هبة لم يمكن ان يعرف شئ من امره  
وان لم يوضع وجوده فكيف يطلب وجود شئ له والمركب النافع  
في العلوم لا حمة قضية فيجب ان يوضع وجودها فكيف يطلب  
وجود شئ له والمركب النافع في العلوم لا حمة قضية فيجب ان  
يوضع وجودها لا حمة وهذه القضية اما اولية واما مصادرة  
واما اصول موضوعة ولما كانت المفاهيم البرهانية يجب  
ان يقع تقيينا مجهول بسبب مبادى البرهان فيجب ان يكون تقيينا  
بالمبادى كدواولى من تصديقا بالنتيجة لا بسبب تقيين في النتيجة  
لا يجهن ان يكون تقيان متسا واران في معنى واحد لكل احد هما  
له الامر في نفسه اولا والاخرين واذا صدق احد الاخرين  
قبل والاخر بعد كانت النفس صيدق بالتا في ملغثيه الى الاول  
كما يصدق الاول ملغثيه الى الثاني  
وقد نظر ان المبادى

يقسم الى غير هاية او يدور اية او بين الاول والثاني والثالث  
بالاولى بان مات لهم موضوع في الكتب المشروحة وغيره  
ان الما لنا هي المقدمات الى اوليات فانه اما ان يكون كل شئ  
او يكون كل شئ معلوما اما بندا نرا وبرهان ولكن ليس كل شئ  
ولا كل شئ معلوما برهان ولو كان كل شئ يعلم برهان لكان كل  
برهان يعلم برهان فكيف يكون على كل شئ برهان وقد علمت  
ان البرهان قياس والقياس يكون بواسطة بين حدين ولا يتحقق  
يكون بواسطة بغير التمايز فلو كان بين حدين متوسط بعد  
ما بين الطرفين في انه لا هاية له مع وجود الترتيب فيكون البعض  
المعصوم مثل الكمال الحاس وهذا في الثاني ان التوسطات وان  
كانت تذهب الى غير نهاية فلكل واحد من جايته جازان لا واسطة  
بينها لا حمة فيكون بعض المقدمات لا وسط له وهو الذي في  
وتلك هي مبادى البرهان لا حمة وقد وضع ان كل علم فانا تقيين  
فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم لانه ليس معلوما بوسط  
هنا ثم كيف علم هذه الدعوى ان كانت الاوساط بغيرها بغيرها  
من هذا ان جميع المقدمات تقيين الى مقدمات يعلم بندا فاما الا بوسط  
واما ابطل قبل القاطن بالبورهان يعلم انه لو كان يتضح المقدمات  
كلها بالدور لكان مصادرة على المظ الاول وكان يعلم التا بانه  
ويجب ان يكون مقدمات البرهان ضرورية والضرورية همتا

قد يعنى به ما كان المحمول دائما لما وضع مرفوعا لامادام موجبا  
 فقط بل مادام موصوفا بما وصف به مثل قولنا كل اسير فهو القيد  
 ذولن مرفوعا للبصر لامادام ذاته موجودة بل مادام اسير والعقل  
 على الكليات القدرات البرهانية ليس كما ذكرناه في كتاب النيات  
 ان كان واحدا يوصف بالموضوع في كل زمان يوصف به لا في كل  
 زمان مطلقا فانه موصوف بالمجول او موصوف عنه بالمجول  
 شلا كليات فانه مادام موصوفا بب وفي جميع اوقات وصفة  
 بب فانه اذ لا ان القدرات ههنا يجب ان يكون ضرورية والنه  
 بطا كلياته شيين احدهما ان واحدا من الموضوع ليس الحكم عليه  
 موجبا او يوق ان من الموصوف بالموضوع ما ليس يوصف في زمان  
 المجول وقد يحذف جهة الضرورية في العلوم من القدرات استنادا  
 في الزمن والعادة  
 اعلم ان القدرات البرهانية على النتيجة  
 والعلل اقدم بالذات مقدمات البرهان اقدم بالذات وكذلك  
 هي اقدم عندنا من النتيجة واعرف من جهة ان النتيجة لا يعرف  
 بها والا فقدم عندنا ههنا الاشياء التي فيها اولا والا فقدم في البيع  
 ههنا الاشياء اذا رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاسها و  
 الاعرف عند الطبيعة هي الاشياء التي تقصد الطبيعة قصدتها في  
 الرجوع فالمحسوسات البرهانية اذا ثبت بازاء الكليات العقلية

كانت اقدم عندنا واعرف معا وذلك لانها اول شئ نصيبنا  
 والكليات النورية اذ ثبتت بانها الكليات بالنفس كانت الكليات  
 بالنفس اقدم بالطبع لانها ترتفع بارتنافعا ما بعدها واعرف  
 عند قولنا لان العقل يدرك اولا المخ العام ثم منه يتوصل الى  
 ما بعده ولهذا نجد اكثر الناس مشركين في معرفة الاشياء بنوع  
 والكليات النوعية اقدم عند الطبيعة لان الطبيعة قصدتها في الاشياء  
 الانواع لا الشخص العين الا فيما يجري مجرى الشمس في نزعها في شخصها فلو  
 كان المعنى الشخص العين لا شخص نظام بدم ذلك الشخص كما انه لو كان  
 المقصد الطبيعة العامة لم يوجد بوجود جسم كيف كان فيمن ان المقصد  
 انما دطابع النوعيات الخاصة في الاعيان فاذا افاضنا بين الامور  
 العامة والمقاسة في العقل وجدنا الامور العامة اعرف عند العقل  
 واذا افاضنا بينهما في الامر المقصد في الطبيعة الكلية وجدنا الامور  
 النوعية اعرف عند الطبيعة واذا افاضنا بين الشخصيات العينية  
 وبين الامور النوعية عند العقل لم نجد تلك الشخصيات عند العقل  
 مكان اقدم وناخر الا ان يشترك النوع الحاسية فيكون الشخصيات  
 اعرف عندنا من الكليات فان الشخصيات يرسم في النوع الحاسية ثم  
 يقبل منها العقل المطابع العامة على استعرفه في علم النفس فاذا  
 افاضنا من الامور العامة وسلكنا الى ابعدها من الانواع كما تجرى  
 اذ ابتدانا من الحسوسات وسلكنا الى الكليات كما استدلين ونحن بين

نشترك

المتركب من الاستدلال والبرهان من بعد وهما مقايسة بين العلة  
 والمعلول والركب والبيسط فان اجزائه المركب اقدم في الطبع والركب  
 والركب اعرف واقدم عندنا وعند الطبيعة من اجزائه فالطبيعة  
 تقصد المركب كما يبرهنين وبالعكس يكون استدلالين واما العلة التي  
 كالفاعل العلة والغاية فاصلاً اقدم في الطبع واعرف ابعد عند الطبيعة  
 لان الطبيعة تتفعل لتفعل لاجل الغاية واذا كان السلوك في التعليم  
 مثل هذه العلة لا بعدها كان برهاناً وبالعكس كان استدلالاً  
 المفاتيح  
 البرهانية يجب ان يكون ذاتية وصفية ذاتية في شئ واحد ان يكون  
 المحمول له ما خرداً في حد الموضوع مثل الحيوان في حد الانسان والثاني  
 ان يكون الموضوع ما خرداً في حد المحمول او جنس الموضوع او معدوم  
 او موضوع المبرهن له ومثاله الجسم الذي هو موضوع الابيض والبيضا  
 الى يعرف الابيض من حيث انه ابيض او موضوع جنسه كوضع اللون  
 بالقياس الى الابيض فالاول من القسم الثاني كالغطرسة التي توجد في  
 حدها لانها في الثاني كالمثلث الذي توجد في حد السطح وانما هي  
 ذاتية لانه خاص بغيره من موضوع الصناعة هو تبع ذلك الشيء او يتبع  
 الصناعة فلا يكون رخيلاً عليه عن ما عنده واما ما يوجد في جنس  
 موضوع المسئلة فانه ان كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة  
 لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصصت بموضوع الصناعة

كالمناسبة التي تخصص المذار في الهندسة وبالعدد في علم العدد وما  
 ما خرج من موضوع الصناعة فلا يعتد به نعم ان كان خارجاً من  
 موضوع المسئلة وليس خارجاً من موضوع الصناعة وليس يوجد في  
 موضوع المسئلة بل جنسه او امر اعم منه ولكن يوجد في حد موضوع  
 الصناعة آخر الامر فهو ما يدخل في البرهان والمقدمة الاولى  
 يقرها اولية من وجهين احدهما ان يحصل التصديق بها في الحد  
 للامر مثل ان اكل اعظم من الخبز والثاني ان من جهة الاحجاب  
 والسلب فيها لا يقع على ما هو اعم من الموضوع اما الايجاب في مثل  
 قولك كل مثلث فرواياه مثلثه لثابتين فان هذا لا يحمل على امر  
 اعم من المثلث جملاً كلياً وليس من شرطه الاولي بل هو الثاني ان لا  
 يكون بينه وبين الموضوع واسطة فان بين المثلث والعارض للمثلث  
 حدوداً او وسائط كلها اقرب منه بل الشئ ما ذكرنا ومثل هذا  
 يسمى مقدمة محمولها اولي والمقول على الكل في البرهان ان يكون  
 محمولاً على كل واحد في كل زمان واو لا ولم يكن في كتاب القياس  
 هذه الشرايط في القول على الكل لان الماخوذة كان هناك اعم من  
 هذا وما كان من الاعراض الذاتية ليس نجاس للنوع الذي هو  
 له فهو ذاتي للنوع بان جنسه يتخذ في حد وقد يكون اجناس  
 الاعراض الذاتية ذاتية للموضوع مثل ان زوج الزوج كما انه  
 ذاتي واولي للعدد كذلك جنسه وهو الزوج وقد يكون ذاتية

مساوية

لا الموضوع ولكن بنفسه مثل ان جنس الزوج وهو المنقسم بتساوي  
ليس عنها ذائبا العدد بل الكم الذي هو جنس العدد والجنس لا اولية  
المقومة لمهمة الشيء منها ما هي خاصة كالحدود وبعض المقسوم كما  
للحيوان ومنها ما هو غير خاصة وان كانت اولية كالجنس وبعض الحيوان  
مثل الناطق للانسان عند من يرى الناطق مشتركا للانسان والملك  
فالجنس اولى غير خاص لان الجنس يحمل على شئ اعم من النوع الذي تحته ثم  
يحمل على النوع لان ان يكون جنس الاجناس والحد اولى خاص واما الحيوان  
الذي هو اعراض ذائبة فمنها اولية خاصة كحال الزوايا المثلث ومنها التي  
غير خاصة مثل كون الزويتين اللذين من جهة واحدة مساوية  
لغايبين فانه اولى لفظ الواقع على المثلثين المصير الزاوية الداخلة مثل  
للمناجزة المفاولة ولكن ليس جناس لاحدها واعلم انه قد يكون البرهان  
اكثر على ما ليس يحمل اولى فان لا وسط اذا كان اعم من الاصغر في القياس  
فان لا اكبر لا يكون جملة الا اصغر اولا ويكون البرهان عليه لاحد اولا  
ثم يكون البرهان على جزئيات الا اصغر اانيا وقد يجمع الامر ان جميعا  
وهذا حيث يكون لا وسط مساويا للاصغر سواء كان الاكبر مساويا  
لاوسط او اعم منه وقد يكون العرض الذي لا اولى مساويا للواقع  
كسواة الزوايا المثلث لفايتين فانها مساوية للمثلث وقد يكون  
انفس من الشيء على الاطلاق مثل الزوج للعدد وقد يكون اخص من  
وجه واعلم من وجه مثل المساوات فانها من الاعراض الذائبة للعدد

لان جنس العدد يوجد في وجه فكم ولكنه اخص من العدد لا يوجد  
في بعض العدد واعلم منه لانه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير وما كان  
الاعراض الذائبة على وجه الجهة وكان الموضوع لا يخرج عنه وعن مقابلة  
يقسم موضوعه كالزوج والفرق في العدد فن اراد ان لا يصل في معرفة  
الملك اولى وكان للملك شتا ولا العمان مختلفه فيجب ان يرفع جملة العمان  
لا واحدا وببدل ذلك الواحد اياها فاذا ثبت ثبت للملك مع بطلان  
البواقي واذا ارتفع ارتفع للملك مع بقا البواقي للملك له الامثلة  
تساوي السابقين في مثلث من جناس وهو ايضا شكل فان رفعت تساوي  
السابقين وتكون من جناس ثابت المثلث وجدت كون زوايا المثلث  
مساوية لفايتين ثابتا ولو امكن ان يرفع بعض الشكل وسبق المثلث  
كان للملك تائبا ولكن انا لا يثبت لان المثلث يرتفع اذا رفع الشكل ثم اذا  
رفعت المثلث وبقى الشكل لا يبق هذا للملك فيجمع من لا تتاين ان الكم  
اولى المثلث لا غير والذاتي بين المقدم قد يكون اوليا كنسبة الجسم  
الى الحيوان وقد يكون غير اولى كنسبة الجسم الى الانسان فان جعل عليه  
براسطة الحيوان كاسنين والقسمه المستوفاة الاولية اما ان يكون  
بالعضو او الاعراض الذائبة والتي يكون بالاعراض الذائبة اما ان يكون  
شيئا ولكن ذلك كخط اما مستقيم واما منحرف واما ان يكون غير ذائبا  
الحيوان اما طائر واما ساج واما لاحف وقد يكون بعوارض الحيوان  
ايضا اولية وان كانت القسمه بها اولية وشئ هذا انما يعرض للجنس

اذا تعين نوعاً كقولك كعدد اما زوج واما فرد فانهما لا يعرضان  
 اولا للعدد بل هما يصير العدد نوعاً مثل خمسة او ستة لم يكن زوجاً كما  
 قرئاً والذاتي قد يكون بلا مسكن كالصاحك بالفعل للاسان <sup>يكون</sup>  
 بالضرورة كالصاحك بالنعوى للانسان ولما كان واجباً في المفردات  
 ان يكون ذاتية واولية لزم ان لا يكون من علم غريب بل يجب ان يكون  
 مناسبة فان تلك المفردات تكون من العلم بعينه او من علم يناسبه <sup>بها</sup>  
 فلا المفردات البرهانية علمة النتيجة والعللة مناسبة للعلول بوجه  
 ما ومن هنا تبين انه اذا كان الاوسط للاصغر ذاتياً والاكبر للاوسط  
 ذاتياً لم يكن ان يشغل من علم الى علم اخر بل بين كل علم بمقدار خاصته  
 مثل الهندسة براهين خاصة بها والعدد براهين خاصة ولم يشغل  
 في شئ من العلوم بيان منقول او بيان غريب الا في علوم تشترك  
 في شئ على ما بينه فيكون المفردات مناسبة للنتيجة ولهذا من لم  
 ان بين ان المبرح المستدير اعسر برؤا بان الدائرة اوسع الاضلاع  
 لم يوف البرهان حقه وكان البيان منهياً فيحصل من جميع هذا ان  
 المفردات البرهانية يجب ان يكون ضرورية واعرف من النتيجة  
 وان يكون ذاتية واولية ومناسبة وتكليه وسين ايضاً معنى القول  
 على الكلية كتاب البرهان الكلام في الموضوعات  
 يقول انه قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب  
 وقد يكون غير مفرد بل يكون موضوعات كثيرة تشترك في شئ يتأخذ

البرهان

وذلك الشئ اما جنس كالحفظ والسطح والجسم للهندسة فانهما يشتركان  
 في المقدار ومناسبة كقولك المقطعة في موضوعات علم الهندسة  
 فان المقطعة وان لم يكن مقدراً فانهما حد ونهاية ويشتركان في الحفظ  
 والسطح في هذا واما ان يشتركان في غاية واحدة كموضوعات علم الطب  
 لعنه الاركان والمزاجات والاختلاط والاعضاء والنعوى والافعال  
 ان اخذت هذه موضوعات الطب لاجزاء الموضوع فانهما يشتركان  
 في نسبتها الى الصحة وموضوعات العلم للقطعة في نسبتها الى العادة <sup>ان</sup>  
 في مبدأ واحد مثل موضوعات علم الكلام فانهما تشتركان في نسبتها الى  
 مبدأ واحد اما طاعة الشريعة او كونها للبيعة وايضاً فان موضوع  
 العلم اما ان يكون قد اخذ على الاطلاق من جهة هو تبه غير شترط  
 فيها زيادة بمعنى ثم طلبت عوارضها الذاتية مثل العدد للحساب  
 واما ان يكون قد اخذ على الاطلاق ولكن من جهة اشراط زيادة  
 بمعنى على طبيعته من غير ان يكون فضلاً بوجهه ثم طلبت عوارضه  
 الذاتية التي يلحقه من تلك الجهة مثل التنظر في عوارض الاكبر للتحريك  
 بل نقول ان اختلاف العلوم للثبوتية هو بسبب موضوعاتها  
 وذلك السبب اما لاختلاف الموضوعات واما لاختلاف ترتيبها  
 واحد ولتفصيل اقسام الوجهة الاولى فنقول ان اختلاف موضوعات  
 العلوم اما على الاطلاق من غير مداخلة مثل اختلاف موضوعي  
 الحساب والهندسة فليس شئ من موضوع هذا في موضوع ذلك

واما مع مداخلة مثل ان يكون احدهما يشارك الاخر في شئ وهذا  
على وجهين اما ان يكون احد الموضوعين اعم كالجنس والاخر اخص  
كالنوع والاخر اعم الخاصة بالنوع واما ان يكون في الموضوعين شئ  
مشترك وشئ متباين مثل علم الطب والاخلاق في قري نفس الانسان  
من جهة ما للانسان حيوان ثم يختص الطب بالنظر في جسد الانسان  
واعضائه ويختص علم الاطلاق بالنظر في النفس الناطقة واما القسم  
الاول من هذين القسمين فاما ان يكون العام فيه محمول للنفس واما  
العوام مثل الواحد والوجود ولم يوجد لان هذا القسم فاما الذي  
محمول احد الموضوعين محمول للنفس النوع فكان النظر في الحروف والاصوات  
على انها من الحركات وفي الحركات على انها من المعادير واما الذي  
كالجنس لهما من النوع فمثل موضوع الطبيعة لموضوع الموسيقى فان  
الموسيقى عارض يقع من موضوع العلم الطبيعي ومن هذا القسم قسم  
الاخص من جملة الاعم وفي علمه شئ يكون النظر فيه جزا من النظر في  
الاعم وقسم يفرد الاخص من جملة الاعم ولا يجعل النظر فيه جزا من  
النظر في الاعم ولكن يجعله علما تحته وذلك لان الاخص اما ان يكون  
قد صار اخص فيصوله ذاته ثم طلبت عوارضه الذاتية من جملة  
ما صار نوعا وذلك مثل الحروف والاصوات فيكون العلم بالاصوات  
الاخص جزا من العلم الذي ينظر في الموضوع الاعم واما ان يكون نظرا  
في الاخص وان كان يفصل مقوم فليس من جهة ذلك الفصل المقوم

واما يعبر له من جهة نوعيته مطلقا بل من جهة عوارض ذلك  
الفصل ولو اخصه مثل نظر الطبيب في بدن الانسان فان ذلك من  
جهة ما يقع ويبرز فقط وهذا يفرد العلم الاخص عن العلم الاعم  
ويجعله علما تحته واما ان يكون الشئ الذي صار اخص له يجعله  
نوعا لا يفرد شيئا بعينه وينظر فيه من جهة ما صار شيئا ونوعا  
اي يفرد العلم عن العلم الاعم ويجعله علما تحته وبالجملة فان اقسام  
الموضوعات الخمسة التي العلم بها ليس جزا من العلم بل تحته اربعة  
واحدة ان يكون الشئ الذي به صار اخص عرضا من الاعراض الذاتية  
ويجعله معينا فينظر في الواحق للشيء فيكون الموضوع المختص من جهة  
ما افتقر به ذلك العارض فقط كالطب تحت العلم الطبيعي فالطب  
ينظر في بدن الانسان وكذلك جزء من العلم الطبيعي لكل الجزء من العلم  
الطبيعي ينظر فيه على الاطلاق واما الطب فينظر فيه من جهة ما يقع ويبرز  
ويبحث عن عوارضه من هذه الجهة والقسم الثاني ان يكون الشئ الذي  
به صار اخص عارضا غريبا ليس ذاتيا ولكنه ينه في ذات الموضوع  
لا نسبة مجردة وقد اخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب شيئا  
وينظر في العوارض الذاتية التي يعرض له من جهة افتقران ذلك الغريب  
مثل النظر في الاثر المتحرك تحت النظر في الحركات او الهندسة والقسم  
الثالث ان يكون الشئ الذي صار به الاخص من الاعم عارضا غريبا  
وليس ينه في ذاته ولكن نسبة مجردة وقد اخذ مع تلك النسبة شيئا



واحتما ونظري في العوارض الذاتية التي يعرض له من جهة الفترات  
النسبية به مثل النظر في المناظر فانه ياخذ للخطوط سقنرته بالبصر  
فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقه الذاتية وهي ذلك البيت  
من الهندسة بل تحت الهندسة وهن الاقسام الثلاثة لشركه  
في ان الشئ المقرون به العارض بوصف من جهله طبيعة الموضوع  
للعلم الا على مجهول موضوع الا على عليه والقسم الرابع ان لا يكون  
الا خص مجمل عليه موضوع الا على بل هو عارض لشئ من انواعه  
كالنعم اذا قيست الى موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث  
هو متحرك وساكن وقد اخذت النعم في علم الموسيقى من حيث  
افترن به امر غريب منها ومن جنسها وهو العدد فيطلب لواحقه  
من جهة ما افترن به ذلك الغريب لاس جهة ذاتها وذلك هو  
لانفاق ولا اختلاف المط في النعم في يجب ان يوضع لا تحت  
العلم الذي في موضوعه بعرض النعم بل تحت العلم الذي منه  
ما افترن به وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب  
وانما قلنا لاس جهة ذاته لان النظر في النعمه من جهة ذاتها  
في عوارض موضوع العلم الا على او عوارض انواعه وهو  
الصوت وذلك جز من العلم الطبيعي لا على تحته والفرق  
بين هذا القسم والقسم الذي قبله لعنه القسم الذي جعلت  
مثاله للاكر المتحرك ان ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم

الناظر في العارض المقرون به بل تحت العلم الذي ينظر في عام  
موضوعه اذ علم الاكر المتحرك ليس تحت الطبيعيات بل تحت الهندسة  
فاما هنا فهو موضوع تحت العلم الناظر في العارض المقرون  
به لان الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب والاعتبار  
في هذا بما يكون الكبري منه واما الذي هو عمومه عموم الموجود  
الواحد فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحته جزا من علمه  
لانها ليست ذاتية له من احد وجب المذاق فلا العام يوجد في  
الحاسر ولا بالعكس بل يجب ان يكون العلوم الجزئية ليست اجزا  
منه وان الموجود الواحد عامات لجميع الموضوعات  
فيجب ان يكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيها وهو علم  
ما بعد الطبيعة والعلم الا على والفلسفة الاولى ولا تزلوا  
صنوع اعم منها فلا يجوز ان يكون العلم الناظر فيها تحت  
علم آخر واما ما هو مبدأ الجميع الموجودات فلا يصح ان يكون  
النظريه لعلم جزئي ولا يصح ان يكون بنفسه موضوعا  
العلم جزوي ولا ينصف نسبة الى كل موجود ولا يصح ايضا ان يكون  
موضوعا للعلم الكلي لان ليس امرا عامتا فيجب ان يكون العلم جزيا  
من هذا العلم فكما ان علم النفس من حيث ان النفس مبدأ للحركة  
من العلم الطبيعي واما النظر فيما يحضرها من حيث هو مفارقة  
يتعلق العلم الناظر في المفارقات كذلك النظر فيها جميع

الموجودات من حيث هو مبدأ جزئ من العلم بالعلم ولما النظر  
فيما يخصه من حيث هو فانه يتعلق بالنظر في العلم الذي هو  
المفارقةات وهو العلم الذي ينظر في الامور المجردة عن المادة  
ولانها وضعنا ان بهادى العلم ما لا يتبين بنفسه ويجب ان  
يسبقه علم اخر اما جزوى مثله او اعم منه فينبغي لا يحد الى  
اعم العلوم فبح ان يكون مبادئ ساير العلوم يحج في هذا العلم  
واما موضوع المنطق فهو العقولات الثانية المسندة الى العقول  
المعقولة الاولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم الى مجهول  
لان جهة ما هو معقولة مطلقا ولها الوجود العقلي فالشئ له  
معقولة كالانسانية ويعرض له من حيث هو معقول معان الكيفية  
والملزومة بالنسبة والنوعية وهن ايضا نحو من الوجود في العقل  
كما بين وهي العقولات الثانية فيصير موضوعه لعلم المنطق الامين  
حيث وجودها ولا من حيث معقوليتها بل من حيث يتوصل بها من  
معلوم الى مجهول الكلام في السائل اعلم ان المنطق والعلوم  
هو الاعراض الذاتية وانما سميت ذاتية لانه خاصة بذات الشئ  
او بعينه اما على الاطلاق فتسمى بالذات من كونها الزوايا الذاتيات  
لغايتها واما بحسب الغايلة وهوان كالتح الشئ اعنه او غير قابل  
كما بيناه ولو كانت الاعراض الغريبة بحث عنها في العلوم لكان  
يدخل كل علم في العلم وصار النظر ليس في موضوع محصور وكان

العلم للزوايا علميا ولما كانت العلوم تشابها والسئلة اما  
حلية واما مركبة والمركب تبع البسيط فانوره فقوله كل  
بسيطا فحق تقسم الى مجهول وموضوع فلينا مل الاوجه القويغ  
تقول ان الموضوع في السئلة الخاصة يعلم اما ان يكون داخل في  
جملة موضوعه او من جملة الاعراض الذاتية له والداخل في جملة  
موضوعه اما نفس موضوعه سواء كان واحد الموضوع او كثير  
الموضوع كقولك حل الجسم ينقسم الى الما لفاية له وذلك في سايل  
العلم الطبيعي واما نوع له كقولنا حل الهواء المحبوس في الماء يندفع  
الى فرق الطبع او الضغط القاسر واما ان يكون من جملة اعراضه  
وذلك اما ان يكون من عرض ذاتي لموضوعه كقولنا حل حركة كذا  
مضادة لحركة كذا او عرض ذاتي لموضوعه كقولنا حل  
الاشارة الشمسية سخنة او عرض ذاتي لعرض ذاتي له كقولنا حل  
الزوايا بعد السكون فان الزوايا عرض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم  
او عرض ذاتي لموضوعه كقولنا حل ابط الحركة للحلال السكيات  
فان الابط من عوارض بعض الحركات دون بعض فان بعض الحركات  
المستوية السرعة كالعنكبوت لا يبط البتة وقد يكون موضوع السئلة  
كفوع من موضوع العلم كما يتولد في السائل المنطقية حل ما يلف من  
الكليتين قياسا وحل ما يلف من الجنس والفصل حد فان الكليتين  
والجنس والفصل كالانواع الموضوع المنطق الذي هو العقولات

الثانية وما يقوله في السائل الطيبة هل ياتلف من الخل والسكر  
دواء يصلح لكذا فان الخل والسكر تحت موضوع الطب وهو طلب  
الصحة وكما يقوله في سائل علم ما بعد الطبعة هل وجوب الميم  
وجود جوهرى ولتقدمه لان احياء الجواهر تفعله الجواهر في  
اذا كان اللط هو لاينة المية وستعرف الفرق بينهما لا يجوز ان  
يكون طبيعة جنس او فصل او امر يجتمع منها اذا كانت طبيعة الموضوع  
محصلة فان الجواهر الذاتية للتي توخذ في حد ذاته يجب ان يكون  
بينه الوجود للشيء اذا تحقق الشيء كما علمت وان كما يكون بينهما  
ان يترجمه اوسط لكن ليس كاليان نجد اوسط فهو قياس فان  
الا واليات قد بين بوجه ما جدا اوسط مثل ان جعل الحد الاوسط  
حد الجواهر فهو وسط بينه وبين الموضوع وانما يكون بالحقيقة قياسا  
اذا كان على حدة اليان والتم واما مطلب ان هذا الجواهر هو  
حد او جنس او فصل فهو مما يجوز ان يكون مطلوب بالان كون الشيء طبيعة  
ما او كون جنسا او فصلا يختلفان فان اللسان من جهة ما هو  
طبيعة ما وبالقياس الى الانسان فصل جنسه فيشبه ان يكون  
انما يشكك في مثل هذا انه هل هو جنس للانسان او ليس بجنس  
يشكك انه موجود للانسان من جهة ما هو معنى من شأنه ان  
يكون جنسا او فصل جنس اذا اعتبرنا اعتبارا بالمعوم وقد بينه  
ايضا على وجود امثال هذه الجواهر المقهمة بيان من ليس سائل النظر

كايضا على الا واليات وايضا قد بين على وجودها للشيء اذا كان  
عرف ذلك الشيء بعوارضه ولم يكن محقق الجوهر فعرف مثل ان  
جهة ما هو منسوب الى الشيء ولم يكن عرف ذاته مثل اننا نطلب  
هل النفس جوهر او ليست والجوهر جنس للنفس وكذا نطلب هذا  
اذا لم يكن بعد عرفنا النفس بلقفا ولكننا عرفناها من جهة ما هو  
مضافا الى البدن وبكامله وبالجملة اذا عرفناها من جهة انها  
سببا لكذا فلا يكون قد عرفنا ذاتها فرضنا ثم طلبنا حملها  
عليها بل يكون الجواهر في طلبنا بالحقيقة ليس جنسا للموضوع في  
السئلة بل هو جنس للشيء آخر جوهرا يترجمه هذا الذي يبطل الجواهر  
له وكثيرا ما يتفق هذا المطلب حيث لا يكون قد حصلنا بمقتضى الموضوع  
والطلوب ويكون بعد عندنا منها اسم فقط كما نطلب في الصور  
جوهرا فاننا عرفنا بالحقيقة ما للجوهر وعرفنا بالحقيقة ما الصورة  
عرفنا ان الصورة جوهر ولم يتبع الى اوسط ولكن اذا كان عندنا  
من الصورة خيال ومن الجوهر خيال اخذنا بفتح ونعيس من غير حاجة  
الى القياس بل المطلوبات والمسائل اذا كانت موضوعا قفا من  
موضوع الصناعة كانت عمولا قفا من الاعراض الذاتية واجناس  
اعراضها وان كانت موضوعا قفا من اعراض موضوعات الصناعة  
الذاتية جاز ان يكون محمولا قفا من اجناس الموضوع وقصوره  
اعراضه واعراض اعراضه واجناس اعراض اخرى وقصوره تلك

الأعراض بها يجري مجراها بعد ان يكون الاعراض ذاتية لاخرية و  
قد يكون محمولات العنيتين اللذين ذكرناهما من الموضوعات عوارض  
ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهندسة والعدد وعوارض اية لما  
شبه جنسك المضادة في العلم الطبيعي فان المتضادة من عوارض العنيتين  
الذي هو شبه جنس المضادة انما لا يكون محمولة في مسائل العلم  
الرياضية لان موضوعات العلم الرياضي اما غير متحركة والمركبة  
للمركبة لا مضادة فيها وان لم يتفق حركتها من كل جهة والمركبة  
العلم الطبيعي وهو الجسم بما هو متحرك وساكن فيما للغير بين الائمة  
واما اذا كان المطلوب هو الهيئة دون الائمة فانه يصلح ان يحمل  
مقوم ما حدثا اوسط بين به مقوم آخر اذا كان الاوسط معلولا  
لوجود الآخر له اذ يكون الاخر اولا للاوسط وبسببه يكون للآخر  
كما تبين للجوانبة للمضاحك بواسطة الانسانية فيحصل من جميع  
هنا انه يصح ان يكون احدي المقدمتين ذاتية بغير المقوم  
والاخرى ذاتية بالهنة بالآخر ويصح ان يكون كلتا المقدمتين ذاتيتين  
لا بغير المقوم ولا يصح ان يكون احد ذاتيتين بغير المقوم  
وذلك لان مقوم المقوم مقوم فكلا لا يغير الاوسط وكان  
الاوسط مقوما للاصغر فكذلك لا يغير الاكبر اذ كان مقوما  
للاوسط وكان الاوسط مقوما للاصغر  
القياس البرهان على قسمين قسم يكون للاوسط معلولا

لوجود الاكبر في ذاته وعلة لا اعتقاد ان الاكبر موجود للاصغر  
وهذا القسم برهان لم وعنا له هذه الخشبة مسها النهار وكل  
خشب يسه النهار فانه يحترق فهد الخشبة يحترق فالأوسط  
في هذا المكان علة لا حترق الخشبة وعلة لا احتفا وان الخشبة يحترق  
وتسم لا يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في نفسه بل لا اعتقاد وجود  
الاكبر في الاصغر وهذا يسه برهان ان فاذا كان الاوسط معلولا  
الاكبر ولكنه يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر او كان الاوسط  
والاكبر معلولا علة واحدة ولكن الاوسط يكون علة لوجود  
الاكبر في الاصغر يسه برهان ان مطلقا فاما ان كان الاوسط معلولا  
لوجود الاكبر في الاصغر يسه دليلا اما مثال ما كان الاوسط معلولا  
معلولا علة واحدة فتقولك ان هذا المجموع قد عرض له بولخا  
ببعضه علة للمادة وكل من يعرض له ذلك يخيف عليه السرام  
فربذا المجموع يخاف عليه السرام والبول لا يسخ والسرام  
معلولا لحرارة الاختلاط الى ناحية الراس والجلدة فبرهان ان  
هو ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر وان لم يكن  
علة لوجوده في ذاته واما مثال الدليل فتقولك هذا المجموع  
ينوب حياه حيا وكل من ناب حياه حيا حياه من حيوته السرام  
فان نوب الغيب معلولا لكون حيوته المجموع من عضو نوا الصفة  
والاوسط اذا كان معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فانه يكون

في اثبات جوهر الاكبر دليلاً ويكون في اثبات ائمة الاكبر  
برهان ان فانك اذا قلت هذه الخشبة عترفة وكل محترفة قد  
التار هذه الخشبة مسترها النار كان دليلاً ولكن واما اذا قلت  
هذا الجسم محترق وكل محترق فله هذا الجسم له محرك كان برهان  
ان فان الذي اثبتنا بهذا البرهان هو ان هذا الجسم محترق وان  
اثبت به جوهر المحرك كان دليلاً وجوهر المحرك مثل انسان او  
ريح وشال ما كان الاوسط فيه معلولاً للاكبر ولكنه يكون عللة  
لوجود الاكبر في الاصغر ان يقول زيد انسان وكل انسان حيوان  
فزيد حيوان لان الحيوان اعم من الانسان ثم على زيد انسان  
مثل قولك الانسان حيوان والحيوان جسم فالانسان جسم للجسم  
او اعم من الحيوان ثم على الانسان اعني الجسم الذي يصح ان يجعل  
وهو الجسم بعينه النفس فان الجسم اذا اخذ بشرط انه ليس الا بالعلل  
وعرض وحق فقط لم يصح جعله لان الجسم بهذا الوجه جزء  
من اجزاء الحيوان وهو الجزء المادي والجزء لا يجعل على الكل واذا  
اخذ الجسم لا يعنى ان يشترط فيه الشرط المذكور بل يجوز ان يكون  
مع هذه الصفة ذاتها اخرى كان جسماً ومع جملة فان  
الجسم اذا كان كذلك صح ان يكون حيواناً وانساناً او جاداً او  
ناتقاً من قولنا ان هذا معلول للشيء ثم يكون عللة لوجود ذلك  
الشيء في غيره فان حركة النار معلولة لطبيعتها ثم عللة لخصائصها

طبيعتها عند الشيء الذي حصلت عنده واعتبار برهان لم يكن  
في القياسات الاستثنائية المتصلة يكون المستثنى فانك اذا  
قلت ان كانت الشمس لعة فالنهار موجود واستثنيت للشمس  
كان برهان لم فان المستثنى هو بازاء الاوسط في الجملة الا ترى  
انك اذا اردت رد الاستثنائي وسطاً كما ذكرناه في كتاب  
القياس ومثال برهان ان كان النهار موجوداً فالشمس موجودة  
استثنا، المقدم وايضا لو كان العقل يدرك باله جسيماً كان  
المعقول له وضع فاذا استثنيت تقيض التالي كان برهان ان  
وفي برهان لم لو كان العقل لا يدرك ذاته لكان وجوده في ذاته  
مع استثنائه تقيض التالي وبالجملة فالاعراض ليس الخفيفة عللة  
لوجود اليقين بالنتيجة والا كان العلول في برهان ان شيئاً  
لوجود العللة وهذا صح على ان اليقين قد يكون بالتواتر والظهور  
والجس والعلة غير مستغنى عنها بل السبب في افادة النتيجة  
امر آخر يشبه في علم النفس لكن الاوساط وسائر ما يتوصل اليه  
معرفة الجهولات معدلات لوجود النتائج ويشبه ان يكون  
البراهين معدلات ملزمة معاً والخيرية وما يجري مجراها  
فقط واعلم انه قد يكون الاكبر للاصغر لا بسبب لكنه لا يكون  
بين الوجود له والاوسط كذلك للاصغر الا انه بين الوجود  
له ويكون الاكبر بين الوجود للاوسط والبرهان الذي يستغنى

من هذا يكون يقيننا ويكون برهان ان واذا قلنا كجسم  
 مؤلف من هويولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف كان الوسط  
 المؤلف والا كبران له مؤلفا والوسط عليه لوجود الاكبر  
 الاصغر فان كون الجسم ذا مؤلف معلوم لكونه مؤلفا واما  
 المؤلف للجسم فهو نسبة مستقيم الا لانم ذاتي بلا وسط واما  
 قياس الخلف فانه برهان ان لانه بين صدق شيء ككذب يقينه  
 لا يجابه الحق وهذا كلها امور خارجة لكنه في قوة ان يعود  
 الى المستقيم فيكون منه ما في قوله ان يكون برهان لم واما حال  
 الاصغر من بلا وسط في البراهين فان يجوز ان يكون على الاوسط  
 كالنوع لخواصه للبعثه عنه لكن لا وسط على الا الاصغر في انه  
 بل في بعض احكامه وخواصه التي تابعة للاوسط مثل كون  
 الزوايا من المثلث مساوية لثا يتبين بالقياس الى اصغر واكبر  
 وليكن المثلث الاصغر وليكن كون الزوايا المثلث من المثلث نصف  
 زوايا المربع بواسطة كون الزوايا المثلث مساوية لثا يتبين  
 ويجوز ان يكون الا اصغر من عملين الاوسط ثم لا وسط  
 على الحكم على الا اصغر واعلم انه لا يبعد ان يستعمل وسط من  
 غريب وذلك لانم اذا جعل مثل هذا العارض وسطا  
 كان الاكبر اما مساويا له واما اعتم منه وكيف ما كان  
 كان امر اخر يبا عن موضوع الصنعة فهو ايضا خارج فضلا

عما هو اعتم منه واذا كان كذلك لم يكن الا كبرايتم من العلمين  
 الذاتية فان كالج كبر عرنا ذاتيا كان الا وسط عرنا  
 عرنا اعتم منه بل كما يدل العلامات

اعلم ان اختلاف العلوم للغة  
 في موضوع واحد يكون على وجهين اما ان يكون احد العلمين ينظر  
 في الموضوع على الاطلاق والاخر في الموضوع من جهة ما  
 ما ان الانسان قد ينظر فيه جزء من العلم الطبيعي على الاطلاق  
 وقد ينظر فيه الطلب وهو علم تحت العلم الطبيعي ولا ينظر فيه  
 على الاطلاق بل ينظر فيه من جهة ما يجمع ويرى ولما ان  
 يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الطبيعة للعلم  
 ينظر فيها الاخر مثل ان جسم العالم ينظر فيه النجم والطبيعي  
 جميعا ولكن الطبيعي ينظر فيه بشرط ان له سببا حركة وسكون  
 بالذات وينظر فيه النجم بشرط ان له كفا فانها وان اشتركا  
 في البحث عن كبرية ذلك الجسم فهذا يجعل نظره من جهة  
 ما هو كرم وذلك من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة هي  
 سببا حركة وسكونه على هيبته ولا يجوز ان يكون هيبته

التي يمكن عليها السكون المقابل للفناء ولا يستقام له هينته  
مختلفة في اجزائه فيكون في بعضه زاوية ولا يكون في  
زاوية لان الغرض الواحد في مادة واحدة يفعل صورة  
متشابهة واما المهندس فانه يقول ان الفلك كروي لان  
مناظرة كذا والمخطوط الخارجة اليه توجب كذا فيكون الطبيعة  
انما تنظر من جهة القوى التي فيه والمهندس من جهة الكروية  
له فيفق في بعض السائل ان يتفان لان الموضوع واحد وفي  
مختلفان ويقول ان العلوم المشتركة اما ان يشترك في البادئ  
واما ان يشترك في الموضوعات واما ان يشترك في العوضات  
واما ان يشترك في السائل ولست افهمه بالمشترك في البادئ  
المشترك في البادئ العامة لكل علم بالمشتركة في البادئ التي  
نعم علومها مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان الاشياء السائلة  
لشيء واحد متساوية وتلك المشتركة اما ان يكون على ترتيبها  
كالهندسة والعدد في البادئ الذي ذكرناه واما ان يكون البادئ  
لواحد منها اولا والثاني بعد ذلك مثل ان علم الهندسة وعلم النبات  
بالحساب وعلم الموسيقى يشتركان في هذا البادئ الكروي الهندسة  
اعم موضوعا من علم النبات فلذلك يكون له هذا البادئ اولا  
وبعد المناظر كذلك حال الحساب من الموسيقى واما ان يكون  
ما هو مبدا في علم مستقلة في علم آخر وهذا على وجهين اما ان يكون

العلمان مختلف الموضوع بالعموم والمضمون فيبين شئ في علم  
اعلى ووجود مبدا في علم اسفل وهذا يكون مبدا حقيقيا ان  
شئ في علم اسفل ووجود مبدا للعلم الاصل وهذا يكون مبدا  
بالقياس الميتا واما ان يكون العلمان غير مختلفين في العموم  
والمضمون بل مثل الحساب والهندسة فان كثيرا من مبادئ  
المقالة العاشرة من اقليدس عديدة قد برهن عليها قبل  
في الفادي العددية وهذا لا يمكن اذالم يكن بين العلمين شركة  
في موضوع او جنس موضوع واما الشركة في السائل ففي ان  
يكون السائل فترها جميعا عمولا لموضوع واحد ولا فلا شركة  
وهذا ايضا لا يمكن ان يكون لامع اشتراك العلمين في الموضوع  
فاذن المشتركة الاولية لاصلية العلمين على ما هو موجب  
القسم الثالث وهي الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه  
المذكورة وهي ثلثة اما ان يكون احد الموضوعين اعم والاخر  
اخصر كالطب والطبيخ في البادئ التي يضم علومها مشتركة  
العلوم وما اشبهها واما ان يكون لكل واحد من الموضوعين  
علمين شئ خاص وشئ مشترك فيه الاخر كالطب والاخلاق  
واما ان يكون ذات الموضوع فيها واحدة ولكن اخذت  
باعين اثنين مختلفين فصارت باعتبارها موضوعا لهذا وباعتبار  
موضوعا لذلك كما كان جسم العالم موضوع لعلم الهيئة والطبيخ

ولما نقل البرهان فقد يكون لاخذ المبدأ على نحو ما ذكرنا وقد  
 يكون كما يبرهن على الخروط في المناظر يبرهان هندسي بغير الخروط  
 عن الاضافة الى البصر كان علمه ذلك البرهان بعينه وذلك  
 لان الحد الاوسط يكون من الهندسة والاصغر من الكلام في  
 المناظر وهذا الضعف المنة الانسانية وقصورها عن الوفاء  
 بما يحتاج ان يستعد له والا كان من الحق ان يبرهن على الخطوط  
 الشعاعية كما يبرهن على الخطوط الهندسية ثم جعل تلك المقدمات  
 اوساطا في علم المناظر ومثل هذا لا يمكن الا ان يكون احد العليين  
 تحت الاخر وبالجمله ان يكون في الموضوعين اشتراك ومنها  
 التبطل ان يكون في احد العليين برهان حد الاوسط علم ما  
 وفي الثاني برهان آخر حد الاوسط علمه اخرى قبل تلك العلم  
 وهو علمه العلم فيكون الاوسط لم يعط العلم بالتمام ومثال ذلك  
 العلم الطبيعي والفلسفة الاولى يشتركان في النظر في مشاير الحركة  
 لا اولي وثالثا لكن العلم الطبيعي باحد الاوسط من الطبيعة  
 التي لا مند لها والمادة البسيطة التي لا اختلاف فيها منع ان  
 يعرض فسادا وتغيرا والفيلسوف يعطى العلم المفارقة للثاني  
 في الخبر المحض والعقل المحض والعلة الغائبة الاولى والثاني  
 الوجود المحض والطبيع تعطي برهانها ثانيا ما دامت المادة و  
 الطبيعة موجودتين والفيلسوف يعطى البرهان الثاني الذي

مطلبا

مطلبا ويعطى علمه وولم المادة والطبيعة التي لا مند لها فبما  
 منفصاها وبالجمله فاذا اعطى البرهان من العلم المفارقة كان  
 من العلم الساقط وان اعطى من العلم المفارقة كان من العلم  
 الاول والعلم المفارقة هي الحيولى والصورة والعلم المفارقة  
 هي القائل والقافية وقد يقيد العلم الاسفل العلم الاعلى مقدما  
 مات في الاسفل من مبادئه بانفسها او بينه وبينه بالحق والخبرة  
 فلا يكون سائنا في العلم دورا واعلم ان الامور الطبيعية والحسية  
 والتجريبية هي اقرب الى العلوم التجريبية كان الامور العامة  
 اولى بان يكون مبادئ العلوم الكلية ولما العلوم التي ليس بعضها  
 تحت بعض فكثيرا ما يكون في مسألة واحدة بعينها برهانان  
 من احد العليين ومن الاخر برهانان لم كان العلم الرياضي يعطى  
 برهان كرية العالمك بالدليل والطبيع يعطى برهان لم ولا يفتق  
 في العلوم التجريبية ان يكون على مسألة واحدة برهانان لم من  
 مختلفين والبرهان يعطى الشئ الدائم وليس في شئ من الفاسدات  
 عتدد ايم لان المقدمات الصغرى في القياسات على الناسدات  
 لا تكون دائمة الصدق فلا يكون برهانه ثنتين انه لا برهان  
 عليها ولا احاديث فان استخرج ان البرهان والمقدمتها كان في  
 الاجزاء فما لا برهان عليه فلا حد له وكيف يكون له حد وانما  
 تميزا بالوجود من الغير المقومة فاما المقدمات المشتركة لها

المقدمات



ولا شياء الواجبة الوقوع المكسرة بالعدد كالسوف قد يحرق  
عليها من اسباب وقد فان مثل ذلك قد يدرك بالمشاهدة  
كما يدرك كسوفنا في وقت ما بالمشاهدة وقد يدرك من الاشياء  
فاذا ادركت بالمشاهدة كانت معرضة للتغير فلم يكن ذلك العلم  
غير متغير ولما اذا ادركت من اسباب لم يكن متغيرا وعلى  
هذا النحو يكون علم الاول وهو الباقي بالمرجوات كالتبني  
وقد عرفت ان الاسباب اربعة فاعل وغاية وصورة واداة  
فمن الاشياء ما له جميع هذه الاسباب ومنه ما ليس له الا التا  
والغاية والصورة كالعقول الفعالة والعلوم المنحصرة بمثل  
هذه العلوم الفارقات وما يجتمع من هذه جميع الاسباب  
ولكن المادة لا يكون معينه فيه بل يجوز ان تفرق الصورة بال  
مادة كانت وهي التي لا تدخل المادة في حد صورتها كما مثلت  
الذي يكون في خشب وفي ذهب فان ذلك العلم ليس يائسبا  
ومنه ما يكون للصورة مادة متعينة لا يمكن ان يوجد المتو  
مفارقة لها حدا وتواما وشذ ذلك يدخل المادة في حدية  
وهذا العلم مخصوص بالعلم الطبيعي فيرا يمكن ان يجتمع فيه جميع  
الاسباب ويكون الفاعل والغاية خارجين من موضع المشاهدة  
اسكن ان يكون عليه برهانا ان بالعلم من علمين مختلفين وقد يخرج  
ان يكون الفاعل والغاية ايضا غيريين عن المتناعة كالاشياء

الذي السبب الفاعل فيه اما انسان او نطفة او قوق في نطفة  
الثالث لا يخرج عن العلم الطبيعي وسببه المادى اما الاركان او  
الاخلاق والاعضاء وسببه الصورى النفس وسببه الكمال  
وجودة اكل جرحهم يمكن من حصول مبادئ كائنه فاسدة  
متخذة من نفس وبدن حتى يكون من شأنه ان يبقى نفسه للشيء  
وشذ هذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعي فا كان مثل هذا قلنا  
ان يكون عليه برهانا ان من اب الم واختلاف برهان ان علم  
في علم واحد يمكن على وجهي احدهما ان يكون قد اعطى في احد  
القياسين علته بعيدة فيكون تمام العلم بان يعطى العلة القريبة  
في الموجب كمن يعطى العلة في ان فلا نأتم لانه انه اندسامة  
عقل خلطه فان انداد المسام علة لعقوة لخلط وعقوته  
للخلط سبب للحج في السالب كمن يضع العلة في جواب من يبالي  
ان الخاطي لا ينفس انه ليس بحيوان لانه ليس بذى ريتز فان  
وجود الربة علة معاكسة للنفس وسببها لسد الشغف والوجه  
الثاني ان يكون احد القياسين فيه علة دون الآخر وذلك مثل  
قياس من يقول ان الكواكب الثابتة بعيدة جدا لانها لم  
تكل من بلع فهو بعيد جدا ثم يقول التجبرات قريبة وكل من  
جدا فانه لا بلع فالتجبرات لا بلع على انه يجوز ان يعلم لان  
ثم قلب فيعلم الم بالعلة فلا يكون دورا لان الاول لم يطلب فيه

لم والمنا لم يطلب فيه ان والمظهر قد يكون بسيطاً وذلك ان  
يكون عند بلطاهل بالمتى رأى كمن يحمل وجود لا جرح جلال وقد  
مركباً من جنفد وجود الجسمية للآله ويكون قد عرف ذلك  
بوسط وهذا المظهر ليس هو عدم العلم فقط بل عدم العلم مع  
رأى مصاد الخلق واعلم ان الممكنات لا كثيرة كوجود الاصابع الخمسة  
للانسان فلها لا حجة على اكثرية اذ اجعلت حدوداً وسطى  
او تحت عملاً ونظراً غالباً اما العلم فبان النتيجة اكثرية وذلك  
يتبين واما النطق فبانها يكون لان الامراض ان له على اكثرية  
توقع كونها من هذا القبيل بنات الشعر على الذوق عند البلوغ على  
ان اكثرية فيهما ضرورة ما من وجه فذلك تميز وجودها  
عن وجود نفا بينهما واما النفا قيات فقد يمكن ان يبرهن  
عليها انها انفا فيه وانها من جملة الممكنات الاقلية لا يبرهان  
عليها من جهة انها يكون اولا يكون والا لخرج احد الطرفين  
وهما اكثرية

لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان لانه لا يبرهن حد اوسط  
مساو للطرفين لان الحد والمحد ومنتسا وبيان وذلك الاوسط  
لا يخرج اما ان يكون حداً آخر او يكون رتباً وخاصة واما الحد  
الآخر فان السوال في اكتسابه ثابت فان اكتسب بحد ثالث  
فلا مرداهب الى غير النهاية وان اكتسب بالحد الاقل فذلك

دور وان اكتسب بوجه آخر غير البرهان فلم لا يكتب به  
هذا الحد وعلى انه لا يجوز ان يكون لشي واحد حدان تامان  
على ما ستوضح بعد وان كانت الوساطة غير حد فكيف صار  
ما ليس حداً عرف وجود المحدود من الامر الذي المقوم له  
وهو الحد حتى يكتب به وايضاً فهل يكون الحد اما حمل في الكبرى  
على الوسط على انه محمول مطلق وحمل على انه حد له فان حمل  
على الاوسط على انه محمول مطلق اخرج انه محمول على الاوسط  
فقط ولم يعرف من ذلك انه حد له ولم يكن الى ذلك القياس  
حاجباً فاننا بينا ان حمل الحد واخرانه على المحدود مما لا يحتاج  
فيه الى برهان وان حمل على الحد للاوسط فهو كاذب فانه  
ليس حد النوع هو بعينه حد خاصة فليس حد الانسان بعينه  
حد الفحل ان يقول قابل انه حمل على الاوسط بانه  
حد لموضوعه اي ان ما هو موضوع الاوسط هذا حد  
فان هذا ايضاً كاذب فان الباكي والمحل وسائر المظاهر والنفس  
المساوية يحمل عليها الخاصة وليس حد النوع حد لها فانك  
اذ جعلت الخاصة او الفصل حداً اوسط فقلت كل مرتب  
وكل ب كذا وكذا من طريق ما هو اي محدود بكذا وكذا فاشتهر  
ان كل ب كذا وكذا من طريق ما هو لام من ذلك ان كل ب  
حد خاصة او حد الفصل حد النوع وايضاً فان حد الفصل والخاصة

وان كانا يقالان على النوع فانه يجمل لهما من طريق اخر حد للنوع  
 بل من طريق اخر موجود للنوع و فترتين ان يكون هذا الشيء  
 موجودا للشيء وبين ان يكون حداله فان قيل انه يجمل على اوسط  
 على انه حدهما هو موضوع الاوسط وضعاً حقيقياً وضع النوع  
 لخاصته فيكون قد اخذ المعنى في بيان نفسه فانه لو كان هذا  
 لما احتج الى البرهان فانه اذا قيل كل انسان سخالك وكل سخالك  
 حيوان ناطق ميت فكمل انسان حيوان ناطق ميت فاما الاحتج  
 ان كل سخالك من حيث هو سخالك كذا وليس الامر كذلك فان  
 حد السخالك ليس هو الحيوان الناطق الميت بل هذا حد لشيء  
 ما يعرض له انه سخالك وهو الانسان واما ان يعنى بذلك ان كل  
 ما هو موضوع للسخالك وضعاً حقيقياً هذا حق وهو الانسان  
 فلو كان هذا بيننا لما احتج الى بيان الكبرى بل الكبرى يتبين  
 كان هذا بيننا ولقد لا يكتب بالقسمة فان القسمة يضع اقناعاً  
 ولا يجمل من الاقسام شي يعينه الا ان يوضع وضعاً من غير  
 ان يكون للقسمة فيه مدخل كما انما اذا قسم الفاسم فيقول  
 الانسان اما حيوان واما غير حيوان ثم يضع انه حيوان ثم  
 والحيوان اما طائر واما زاحف واما ماش واما انسان ماش  
 ثم يقول والماش اما ان يكون ناطقاً او غير ناطق والاشياء  
 ناطق فتخرج الانسان حيوان ماش ناطق مثلاً والغلط الثاني

هذا انه اذا جمع شفرقتا بالوضع فقد يمكن ان يعيدوا شفرقتا  
 ويكتب مجتمعا او لا مجتمع من شفرقتا طيبة واحدة بالاشياء  
 او يقع للمجموع لا على الترتيب المحمدي ايده فانه قد جمع فقط ولم  
 يدل على ان احد فليس كل مجموع ذاتيات على الصواب في الترتيب  
 حدًا اذ يعسر ان لا يقع في القسمة الا القياس بان قسم ثم استثنى  
 فتعين قسم او اقسام واتجه واحداً هو الباقي من الاقسام  
 فجمعتم اجزاء الحد ثم قاس بان هذا المجموع قوله مفصل وال  
 على لهجية مسأ وكل ما كان كذلك فهو حد لهذا حد فاعمل  
 شيئا فان القياس من الاول ليس بالحقبة قياسا لان اجزاء الحد  
 بيته با نفسها للمحدود اذا حصل ذاته في الوهم مجازا فلا يحتاج  
 الى بيان فان ظن ان بيانه هو رفع سائر الاقسام كان مجازا  
 فانه اظهر من رفع سائر الاقسام او ساو لها في الخفاء فان  
 اظهر الانسان من انه ليس غير ناطق ولا استثناء مجازا الى ان  
 يكون اظهر من التجهه لا مثله او اخف منها ولما الغلط في  
 القياس الثاني فهو ان طلبنا ان الحيوان الناطق الماش حد الانسان  
 وطلبنا انه قوله مفصل مساو للانسان حاله على مرتبه متساوية  
 في الخفاء والوضع فيكون مصادرا على المط الاول بالقوة  
 من وجه اذ هو كقولنا بسيط الحد الاكبر ولا يكتب الحد الاول  
 لان الاستغناء لا يفيد علما كليا فكيف يفيد الحد لان

طرفة او يعلو الشئ ما ليس ياتي  
 فان كانت ابانه وقوم الاخران عن  
 هذا فذها وزمتين الشئ وان  
 تعد الشئ مع

يكون من البريات المحسوسة وهذه لا حدود لها ولا تلك ان  
استمرت ان الحد لكل شخص حتى يجعله حدا للنوع فقد لا يثبت  
لان كل شخص حدا لو كان يصح لا يشاركه فيه الاخر فا كان  
يمكن ان نقل الى النوع كله وكان الاشخاص مختلفا بامور الذات  
بل بالاعراض وان قلت ان الحد مجموع على كل شخص من غير زيادة  
فليس يجب هنا ان يكون حدا للنوع فان قلت ان الحد حد  
لنوع كل واحد من تلك الاشخاص قد صارت على المطاوعة  
وكان الاستمرار باطلا وايضا فان الحد لا يكتب من الذات  
فليس لكل محدود ضد ولا ايضاح احد الضدين او في ذلك  
من حد الضد الاخر وكيف يحد الضد المقوم الواقع على الطرفين  
وليس له ضد بطل وبطله فان صاحب الصناعة يجب ان يكون  
عنه قانون في معرفة الحد الصحيح وغير الصحيح كما يجب ان يكون  
عنه قانون في معرفة القياس وكما انه ليس يبرهن على انه قياس  
وان القول الذي اورده هو القانون القياسي بكل ذلك الحد  
ليس عليه ان يبرهن على انه قد حد فان الذي يتكلم كذا وكذا  
ليس بقياس او ليس حد فليس يقبل اذا اورد عليه شيء عليه  
ان يبرهان بان له حد البرهان فانه نقله لو سلمت ان هذا  
حد البرهان لكنت استسلم ان هذا برهان على ان البرهان هو  
اينة الشيء وابينة الشيء غريبة عن مرتبه فلا بعد ان تجادل بالحد

فوعلى مرتبه الشيء ولا يصح ان يجعل الشيء والحد نقض بالتركيب  
وذلك بان تعدد الاشخاص التي لا ينقسم وينظر من اجنب  
هي من العشرة التي ذكرناها فانها جميع المجرلات المقوم لها  
التي في ذلك الجنس او في الشيء التي يقوم مقام الجنس من الامور  
العامة فيجتمع العدة منها بعد ان تعرف ايها اولها لا يها  
مثل الجسم فانه اولها الحيوان ثم للناطق فيتحري ان لا يكون في  
المجموع شيء يتكرر كما نقول جسم ذو نفس حساس ثم يتوابعها  
حيوان فيكون الحيوان مكررا نارة بالانفصال والحد وتارة بالاجتماع  
والتسمية فاذا جمعنا هذه المجرلات ووجدنا منها شيئا سائدا  
للحدود من حيزين اثنين فهو الحد اما احد الوجهين فالمساواة  
في الجمل اشتران يكون كل ما يجعل عليه هذا يجعل عليه ذلك وكل  
ما هو ذلك يجعل عليه هذا الجمل والثاني المساواة في المعنى وهو  
ان يكون دالا على مجال حقيقته ذاته لا يشد منها فيه شيء فان  
كثيرا ما عين الذات يكون قد اخل ببعض الاجناس وبعض  
العضو فيكون مساويا في الجمل ولا يكون مساويا في المعنى كقولك  
في حد الانسان انه جسم ناطق مات مثلا فان هذا ليس بحد  
حقيقي بل هو ناقص لان الجنس القريب غير موضوع فيه او ذلك  
في حد الحيوان انه جسم ذو نفس حساس من غير ان نقول في ذلك  
بالاداة فان هذا مساويا في الجمل وناقصا في المعنى ولا يلتفت

في الحد الى ان يكون قولاً ويجوز ان لا يتم للحد حقاً بان يترابط  
لا يجاز ما لم يوضع فيه الجنس القريب باسمه او يجرى ان لم يوجد  
له اسم فيكون اشتمل على المهيبة المشتركة ثم يوقى بعون جميع  
العقول الذاتية وان كان النفا وكان يواحد منها كما تير في  
الغير فانك اذا تركت بعض العقول فقد تركت بعض الذات  
والحد وعنوان الذات وسبب له فيجب ان يقوم للحد في النفس  
صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة بتماها مع غيرها  
ان يترابط الحدود ولكلا لا يظليون في الحدود التير وان  
لحقاً التير بل يظليون تخفف ذات الشيء ولذلك فلا حد با  
لما لا يوجد له انما ذلك قولاً ويجوز شرح الاسم ولذلك  
ما حد الغيب لسوف للحد بانه قوله دال على المهيبة ولم يقل قوله  
وجيز غير كما من عادة الحد بين ان يقولون ولحقاً ما دم تخيد  
من احد في الحد بين العنصر فقط وحس كالطبيين في الحد بين  
الغضب بانه غلبان دم القلب او الصورة فقط كالجلبين  
في الحد بهم الغضب بانه شهوة لا سقام لا لانها لم يتراب  
بل لانها لم يوقياً كالمهية بل قد امران يجد من عليها ويجوز  
وان لا يخل بذكر سبب ذاته للحد في يحصل من هذا ان يكون  
تأليف حد النوع من الجنس الضرب والعنصر فيل هنا يجب  
ان يفيض للحدود لانواع واما الاجناس فان يوجد المتصل

الذي يخص الانواع ويجذف فاقبغ ان كان اسماً مفرداً فصل  
باعتبار المحولات كما يفضل الحيوان بانه جسم حساس معتدله  
بالارادة وان كان مولداً فهو المظ والقسمه ايضاً معينه في الحد  
اذا كانت القسمه بالذاتيات اعني المقومات فكانت القسمه  
للاعم قسمه من طريق ما هو فان قسمه للحيوان الذي يحل  
وكثير لا يحل لبيت قسمه له من طريق ما هو حيوان بل من طريق  
ما هو ماش فانه لكونه ماشياً استعطفن القسمه لا لكونه  
حيواناً فان الحيوانيه لا يكفي هذا الاستعداد ما لم يحصل له  
الشيء فلن كان الحيوان غير ماش لم يستعطفن القسمه البتة  
اذا فعلت هذا حققت الزيتيب ويجب ان تراعى شرطاً  
وهو ان لا ينف في الوسط بل تقسيم وتقسيم حتى ينحى الى  
الذاتيات التي اذا قسمتها وقعت في عرضيات اشخاص  
فان القسمه من الجوهر اذا انزلت الى الامتان وقعت ولم يبق  
بعده لك بالذاتيات وبعده ذلك اما ان تقسم الشيء الى  
اشخاص الى اقسام عرضية كالكتاب والامير والحقير  
والغائب الى غير ذلك انا لا انطلب بل لا بعد  
مطلب هل كذا للعلاطلب بالمخيفه الا بعد مطلب هل  
يعر كذا واحد منها جليل لكن الخيفة في السؤال عن هل هو  
بالعلة الذاتية التي هو الوسط وايضاً فان العلة الذاتية مقصود

للشئ نهي اذن داخله في الخلد وفي جواب ما هو فيبقى الا ان  
 في الجوابين مثاله لم انكسف القمر فقول لا نرى قوسه بينه وبين  
 الشمس الارض هي نوره ثم نقول ما كسوف القمر فقول  
 هو انحاء نور القمر لنوسط الارض لكون هذا الخلد الكاسف  
 لا يكون عند الخفيو حثا واحثا في البرهان بل حدين اي لا  
 يكون جزا من مقدمة البرهان بل حزين والذي يجلي منها  
 على الرضوع في البرهان اولا وهو الخلد اوسط يكون في  
 حيزه اولا الا انك نقول في البرهان ان القمر قد يوسط الارض  
 بينه وبين الشمس وكل مستقيم من الشمس يتوسط بينهما الارض  
 فانه يضيئها فيقع اذن ان القمر يضيئها ثم نقول ونحج  
 ضوءه منكسف فالقمر اذن منكسف فاذا جلت الشمس  
 ثم الانحاء وفي الخلد التام يورده اولا الانحاء ثم التوسط  
 نقول ان انكساف القمر هو انحاء ضوءه لنوسط الارض فان  
 جعلت كل واحد من قوسه الارض وانحاء ضوءه والقمر حثا  
 اذا نفق ان كان ميمزا فكان جدا ما وان لم يكن جدا انما  
 الذي يكون منها الخلد اوسط في القياس مبداء برهان كما فعلوا  
 في مثال اخر ان الرعد صوت انقطاع النار في الغمام والفض  
 شهوة لا شغاف وسمي الذي يكون منها طرفا الكبر نتجه برهان  
 كقولك ان الكسوف انحاء ضوء القمر او الغضب عليان

بعد الاول والذي يعل  
 في البرهان الثاني يكون  
 في احد محول لام

دم القلب وهذا انما يتفق اذا كان بعض اجزاء الخلد التام علته  
 الجزا الاخر فان انشهر على العلة كنوسط الارض كان الخلد يتبع  
 مبداء برهان وان انشهر على العلوة كالانحاء كان الخلد يتبع  
 نتجه برهان ولذا التام هو مجموعهما مع الجنس والحدين بالتسليم  
 على خمسة اشياء فمن ذلك الخلد الشارح ليعني الاسم ولا يعنيه  
 وجود الشئ فان كان وجود الشئ مشكلا احد الخلد اولا على انه  
 شارح للاسم كخلد بيد الثلث المتساوي الاضلاع في اقتراح  
 كتاب افليس فاذا فتح للشئ وجوده على ان الخلد لم يكن يجب  
 الاسم فقط ويتوحد ما كان يجب الذات منه ما هو نتجه برهان  
 ومنه ما هو مبداء برهان ومنه ما هو حداثا مجتمع منها  
 ومنه ما هو كسوف لعلها ولا اسباب او اسبابها وعللها  
 غير داخله في جواهرها مثل تحديد النقطه والوجوه والحد  
 وما اشبه ذلك فان حذردها لا يجب الاسم فقط ولا مبداء برهان  
 ولا نتجه برهان ولا هو مركب منها ويتعلق للفاعل ومبداء  
 الحركه مثل الخبار للكبرسي ولب الصبي ويتعلق للمادة والنتاج  
 ان يكون حيزه قبيل مرتبة الشئ مثل الخشب ودم الطمث ويتعلق  
 للصورة في كل شئ يكون فانه ما لم يغيرت الصورة بالمادة  
 لم يتكون الشئ ويتعلق للغاية والشئ الذي نحو ولا جله الشئ  
 مثل الكليل وكل واحدة من هذه اما قربية كالعقود لمحي

واما بعيدة كالسنة واما بالوقت واما بالفعل واما خاصتها  
 للبيت واما عامة كالصانع للبيت واما بالذات مثل السقيا  
 فانه يحسن بدائه واما بالعرض مثل السقيا اذا بر ولا نه ترك  
 الحن الصغار او شرب الماء البارد يحسن لانه جميع المخب  
 يجب ان يعطى في البراهين العلة التي بالذات الخاصة الغربية  
 التي بالفعل حتى تقطع سوال الم ولا فهو ثابت بعد العلم  
 الاربع تدقيق حدود واسطى في البراهين لا نتاج تصانيا  
 محمولها اعرض فائته واما العلة الفاعلية والفاعلية فلا  
 من وضعها وضع المعلول وانا جرحه مالم يترن بذلك بل  
 عاصير وقصا علة بالفعل مثل افتران انتقال الاقويون عن  
 الحرارة العزيمه التي في الابدان بالوقت البردة التي فيه فانه  
 يجب عن قوته النهره وكذلك تجدد في كثير من المواد ولكن كثيرا  
 من الامور الطبيعية يلزم عن افتران موادها بفواعلها ان  
 ان يوجد المعلول بل هذا في كلها وكثير منها لا يوجد مائة  
 على الطبايع اى تام الاستعداد التي يجب ان يوجد للكائن  
 كظفده لانسان وانه لا فرق بين القسرين وهن الضوق  
 يجب ان يكون لغاية كما سنوضح بعد فان لا مور المر جوده  
 في عالم الطبيعة اذا لم يعتبر فيها الاموال والفاعل العر  
 والصورة كانت ضرورية فاذا الخفق وجود سدا اول

صارت الضرورية غايات فلا يمنع اذ استعمال الغاية في  
 براهين مثل ذلك ومالم يكن هكذا من الكائنات الغير الطبيعية  
 فلا مانع البتة عن استعمال الغاية في براهينها بل لا بد منها حيث  
 يكون المعلول انما يجب باجتماع الفاعل والفاعل معا فالج  
 منها لا يلقى حدا اوسط مالم يجتمعا مثلا لم كانت الاضراس  
 الطواحن جرهيند فنقول لان المادة كانت تامة للاستعداد  
 للفاعل التام الفوق وقد لا قيا ونقول ايضا الاضراس ايديها  
 الطحن بكل ما يراود منها الطحن يعرض واما الصورة المادية فلا  
 يحتاج الى شرط في دخاله حدا اوسط كما يقول لم هذا الجسم  
 محرق فنقول لان له الصورة التاريد وكان الغاية في اكثر  
 الاضراس الم دون الا ان وقد يجتمع في الشيء على فرق واحق  
 وجهه الاربعة كلها وقد يكون لبعض الاشياء بعض العلل دون  
 بعض فلذلك لا يدخل في حدود التعديلات ولا براهينها علة  
 مادية فقد قلنا في العلم ودخولها في البراهين واما دخولها  
 في الحدود فلان او حقا ان العلم الذاتية مقومة واذا كان الشيء  
 علة مساوية او اعم وكانت ذاتية فدخولها في العلم واما العلم  
 التي هي اخص من الشيء مثل ان للحي علة كالعضون والحركة العنيفة  
 للروح واشتغال من غير عنفة والصوت ايضا علم منها  
 وانكسار قفده وتوج بعضا وما اشبه ذلك فليس شيء منها

يدخل في الحد ويدخل في البرهان اما في الحد فيطلب الشيء الخلق  
طهارة وجد مثل الفرع المتأولم الذي هو جامع لانواع الصور  
فيكون هو العلة التي يدخل في الحد واما العلة الخاصة فحدوث  
انواع الشيء مثل انقطاع النار بعد ايجاد الحد المصوت المطلق  
وقد يجد الشيء بجميع علته لاربع ان كانت ذاتية له كمن يجد  
القدم بانها آلة صناعية من جديد تسلكها كذا ليقطع الخشب  
تحتا فالألة جنس والصناعة تدل على البداء الفاعل لكل  
على الصورة والختم على الغاية وللحد على المادة وفيه من الأثر  
كلام طويل لا يلتق بهذا الموضوع ان في الكائنات امور بعضها  
على بعض في الدور وكذلك القياسات التي منها تدور  
دورا مثل انه لم كان السحاب فيقول لا نه كان تجار فيقول لم كان  
تجار فيقول لان الارض كانت تربة وفعل فيها الحجر فيقول لم كانت  
الارض ذات ندوة لانها لم كان مطر فيقول لم كان المطر فيقول لان  
كان سحاب فينتج من هذا انه كان سحاب ومن واسطه انه  
كان سحاب وان كان هناك وسائط اخرى ولكن لا فرق  
في البرهان الدوري بين ان يوجد حدوث وقع تكررا بلا واسطة  
بين طرفي تكراره او وقع تكررا بين طرفي تكراره وسائط لكن  
النتائج الذي اوردناه ليس في الحقيقة دورا لان السحاب  
الواقع حدا الكبر والسحاب الواقع حدا اوسط ليس واحدا

بالذات بل بالرفع وليس هذا مما يجعل القياس دورا لان الدور  
هو ان يوجد الشيء في بيانه نفسه لان يوجد مساوية في النوع  
في بيانه وهو غير بالذات وتحليل هذا القياس السحاب شيء  
سببه التجار وكل شيء سببه التجار فانه يوجد مع وجود التجار  
فالسحاب يوجد مع وجود التجار والتجار شيء سببه ندوة الارض  
وكل شيء سببه ندوة الارض فانه يوجد مع وجود ندوة الارض  
ونداوة الارض شيء سببه المطر والمطر شيء سببه السحاب وكل  
شيء سببه السحاب فانه يوجد مع وجود السحاب العلة التي  
هو اخص ويكون حدودا اوسطا في البرهان مثل كون السحاب  
عن تكاثر الهواء بالبرد وعن انقطاع التجار والزلافة عن  
حدوث ريح او عن انحطام وهذه اواندفاع سيل في البطن  
للارض والرياح عن ريح وعن انقطاع دخان زاري والرياح عن  
عنفونه وعن حرارة روج بلا عنونه فقد يمكن ان يجتمع هذه  
العلة معنى عام محمول عليها وقد لا يجتمع كما انه يذهب الامس  
في ذلك الى غير النهاية لكن لا يفت عند عام لا واسطة منه  
وبين تلك الخواص والمخلص معلوم انه لا يمكن ان يوجد  
علة مساوية للحد الاكبر كما كان من العلة الخاصة لا يوجد بها  
وبين الحد الاكبر ما هو عام منه وسواء للاكبر فلا يمكن ان  
يحل حدودا اوسطا في الموضوعات لها اخص اخص من الاكبر

ويطلب سببه الفاعل فيوجد مع  
وجود المرحم



فلا يمكن على وجود الاكبر على الاطلاق بل على وجوده للاصغر  
 للاختصاص فان المسمى المطلقة ليست معلولة للعقود بل هي حتما  
 لانسان وهي اصحاب العيب وكذلك النوع ليس على وجود الجنس  
 مطلقا بل لما هو تحت النوع شخص او نوع دونه وما كان يوجد  
 له معنى عام فان حلال الاكبر على الحدود الوسطى التي هي اخص  
 لا يكون اولا ولكن توسط العام مثل ان هن الشجرة ينشر ورقها  
 وهي بيضاء واخرى وهي خضراء واخرى هي كرم ويكون العلة  
 لانثا رالورق فيها جود رطوبتها وانفثا شها ولكن ليسا هذه  
 الوسطيات الخاصة التي هي بيضاء وخضراء وكرم اولا ولكن  
 لعرض الورق فالتيه والكرم والخضراء عريضة بلا واسطة ولما  
 انها تغلظ رطوبتها او تنفث رطوبتها فليس لافا بيضاء او خضراء  
 او كرم بلا واسطة بل لافا عريضة الورق وهي ينشر ورقها  
 لالافا تلك ولا لعرض الورق ولكن كالمشاش الرطوبية او  
 فقد بان ان يعكس في الحد الاوسط العلة على الاكبر المعلول  
 وان لا يتكسر واعلم ان الرسم هو ان تعرف الشيء بقوله موافق  
 من اعراضه وخواصه واجود الرسوم ما يكون للجنس في ذاتها  
 مثاله في رسم الانسان انه حيوان فخالك عريضة لا نظار وحسب  
 ان يكون للجنس بيضاء للشيء لا كما يعرف المثلث بانها الشكل  
 الذي ذواياه مثل قائمتين فان هذه خاصة برهن على وجودها

الثالث في الميوس فيما يجب مراعاته في الحدود وهذا ما  
 يجب ان يراعى في الحدود حتى لا يتبع باغفالها سهو ممن ذلك ما يتبع  
 في جانب الجنس ومنه ما يتبع في جانب الفصل ومنه ما هو مشترك  
 وهذا المشترك ايضا مشترك للحد الناقص بالرسم فن الخط في الجنس  
 ان يوضع الفصل مكانه كقولنا الناقص ان العشق افراط المحبة وانما هو  
 المفرطة ومن ذلك يوضع المادة مكان الجنس كقولهم للكسبي انه  
 خشب مجلس عليه والسيف انه حديد يقطع به فان هذين قد اخذ  
 فيها المادة مكان الجنس ومن ذلك ان يوجد الهيولى مكان الجنس  
 كقولك الرماح خشب محترق ومن ذلك اخذهم للجنس  
 الجنس كقولهم ان العشرة خمسة وخسة واورد في التعليم الاول  
 لهذا مثلا اخر وهو قولهم ان الحيوان جسم دونفس والجسم ههنا  
 مادة لا جنس كما عرفت ومن ذلك ان يوضع الملكة مكان النوع  
 والنوع مكان الملكة وذلك في الاجناس المقدمة في اجزا الحدود  
 كقولك ان الضعيف هو الذي يقوى على اجتناب لذات  
 الشهوانية ولا يفعل اذ الفا حري يقرى ايضا فقد وقع اذن النوع  
 مكان الملكة لاشتباه الملكة بالنوع لان الملكة قوم تاسه كقولهم  
 ان الفا در على المظلم هو الذي من شانه وطباعه الترويع الى  
 اشترع ما ليس له من يغير فقد وضع الملكة مكان النوع لان  
 الفا در على الظلم قد يكون عادلا ولا يكون طباعة هكذا وتترك

ينظم كلام

ان واحدا سماً مستعاناً او مشتبهاً كقولهم ان القمر موافقه وان  
النفس عدد ومن ذلك ان يضع شيئاً من اللوانم مكان الاجناس  
كالواحد والوجود ومن ذلك ان يضع النوع مكان الجنس كقولك  
ان البشر عظم الناس والظلم نوع من البشر واما سر حجة الفصول فان  
بحسب الانشغالات فصوكاً والاشغالات اذا اشغلت بطول الشيء  
والفصول اذا اشغلت بنبذ الشيء وقوى وان ياخذ الاخرين  
فصوكاً بلجواهم وان ياخذ فصول الكيف غير الكيف وفصول المتناهي  
غير المتناهي واما الغوايب المشتركة فمثل ان تعرف الشيء بما هو في  
منه كمن حوالتا ربا نه جسم شبيه بالنفس والنفس اخفى من النظر  
وشئ تحديد الشيء بما هو مساو له في المعرفة او تناخر عنه في العلم  
مثال المساوية في المعرفة العدد كثره مجتمعة من الاحاد والعدد  
والكثرة شئ واحد فربما قد احدث نفس الشيء في حده ومنه ان  
ان ياخذ الصدق في حد الصدق كقولهم الزوج عدد زيد على الفرد هو  
ثم يقولون الفرد عدد سقم من الروح بواحد وكذا اذا اخذ  
المناف في حد المناف اليه كما احد الجنس في حد النوع والنوع  
في حد الجنس وقد علم انه لما كان المتضادين يعلم كل واحد منهما  
مع الاخر انه يجب من ذلك ان يعلم كل منهما بالآخر فيوجد كل  
واحد منهما في تحديد الآخر فهذا الجمل بالفرق بين ما لا يعلم الشيء  
اللامعه وبين ما لا يعلم الشيء الا به فان ما لا يعلم الشيء لاسمه

يكون مجهولاً لا يحده مع كون الشيء مجهولاً ويكون معلوماً مع كونه  
معلوماً وما لا يعلم الشيء الا به يجب ان يكون معلوماً قبل الشيء  
لا مع الشيء واما المفادلات بحسب السلب والعدم فلا بد من  
ان يوجد الموجب والمكذبة في حدهما من غير عكس وذلك لان  
الوجود معلوم بذاته والعدم يعلم بالوجود وكذلك السلب  
والايجاب واما الذي ياخذ المتناهي من الشيء في حده وكقولهم  
الشمس كوكب يطلع فهاذا ثم المتناهي لا يمكن ان يجد الا بالشمس  
لان زمان طلوع الشمس وكذلك الخد يد المشهور للكمية باضا  
قابلة للمساواة واللامساواة والكمية باضا قابلة للمساوية  
واللامساوية فان المساواة تعرف باضا اتفاقاً في الكمية وكذلك  
المساوية باضا اتفاقاً في الكيفية فربما وما اشبهه من العارف  
الصارق عن الاصابة في الحدود *النظر المخصوص*  
في شئ انه كذا ويمكن ان لا يكون كذا والعلم اعتقاد بان الشيء كذا  
وانه لا يمكن ان لا يكون كذا وبوساطة موجبة والشيء كذا كذا  
في ذاته وقد يتصور الهيئة بالحد يد والعقل اعتقاد بان الشيء  
كذا وان لا يمكن ان لا يكون كذا طبقاً بلا واسطة كاختلافها  
بما اول لسرايين وقد يتصور الهيئة بذاتها بلا تحديد  
كصور البادي الاول للحد والذهن نوع للنفس حقه نحو  
اكتساب العلم والذكا وقوع استعداد للحدس من جهة النفس

الى اصابة الحد الاوسط اذا وضع المط او اصابة الحد الاكبر اذا  
اصيب الاوسط والجلد سرعة اسفاله من معلوم الى مجهول  
كن ربحا تسكل اسنارة القرع عند احماله قريب ويعد من الشمس  
فيعدس انه مستدير من الشمس والمثلث ازيد رك الجزيئات الشخصية  
والذكر والخيال محفظان مباينة به للمس على شخصيته اما الخيال  
فيحفظ الصورة واما الذكر فيحفظ المعنى الماخوذة معه وذلك  
كالهوى الذي صار به الذيب مهر وباعته واذا اكرر للمس كان كذا  
واذا اكرر الذكر كان تجرته والفكر حركة الذهن للانسان نحو  
المطالب فيصير منها الى الطالب والصناعة ملكة نفسانية  
عنها افعال ارادية بغير روية والملكة خروص نفس الانسان  
كالممكن في حد جزوى العلم والعمل اما في جانب العلم فان  
تصورها للوجردات سماهي ومصداقا بالفتن يا كما هي واما  
جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة  
والملكة الفاضلة والفكر العقلي ينال الكليات مجردة فانه يدرك  
الانسان المشترك لا يتأ بعينه والمثلث والذكر ينال  
الجزيئات فان للمس لا ينال للانسان العقول على كثيرين وكذلك  
الخيال فانك اى صورة احصرت في الخيال او في النفس الانسانية  
لم يمكنك ان تشرك فيها ساير الصور الشخصية لان ما يرتسم  
في النفس والخيال يكون مع عوارض من الكم والكيف ولا يزول

غير ضرورية في الانسان مطلقا واسما وتير لها فالكليات  
من التصديقات والنصريات الواقعة فيها غير مدركة  
ولا بالتخييل لكنها معا وان العقل اما من جهة التصور وان  
المس يعرض على الخيال امورا مختلطة والخيال يعرض على العقل  
ثم العقل يفصل فيها التمر والفخر به وياخذ كل واحد من المعاني  
مفردة ويرتب الاخضر ولا يحتم والذاتي والعرض ويرتسم ح  
في العقل المعاني الاقوال الخيرة واليات للتصور ثم يركب  
منها الحدود واما من جهة التصديق فقد يعين النفس والخيال  
بالخبرة والمدس وقد يعين بالاستقراء والعرف من الاستقراء  
والخبرة معلوم والاستقراء اما على سبيل الاحتياج واما  
سبيل التنبه كمن يستقر خبرات من امور احكامها بنية الصدق  
الان النفس عنها عقلية وقد يعين على العرض بان يعين اكل  
في اظهار التصورات ثم التصورات تانثت بايجابات  
وسلوب فيلوج للعقل ما يجب ان يصدق به بوانه ويصح  
له النيات فيما يجب ان ينسب به التصديق واما ساير  
العلوم الخيرة ما بعد الاقوال فيستفاد اما بتجربة واما  
بوسط اذا كان نفس تاليف البسيط لا ينقض التصديق  
فيكون العلوم المكتسبة بسبقها شيان احدهما عدم التصور  
والثاني عدم الوسط والا فلا يسبقه قيل ان يعلم الا عدم

الشعور فقط ثم اعلم ان الذي ليس المراد فقد يحسن بوجه  
ما الكلي فان الذي ليس مستقرا فقد احسن انسانا وورد في النفس  
الى النفس مستقرا انسانا الا انه انسان منتشر على كل العوارض  
الانسان ثم العقل يقين ويميط عنه العوارض اعني الاعراض  
الغريبة فيبقى له الانسان للجرد الذي لا يتفاوت به مستقرا على  
طون ولوان النفس لم يكن ادرك بوجه ما الانسان لكان الوهم  
فيها وفي الحيوان لا يميز الخناس بوعين مالم يكن عقل والانس  
يميزا به ذلك بل الوهم وهذا كما نذكرك للحلاوة في العسل  
ككلها ادركتها منه عرفتها فان ادركتها في السكر عرفتها ايضا  
غير العقول من الحلاوة فانها يدركها فيها مع عوارض غريبة  
ولا كذلك العقول منها وكذا الحلاوة في صورة الانسان شلانا  
تدرك زيبا وتدرك ما يشبهه عمرو او ما لا يشبهه منه معا  
تظن انك تدرك صورة رجل يطابق كل شخص انسانا وهذا  
الماخذ اعني الالويات تشبيهه بماخذ تركيب الحدود الجبر  
في الضدين بالالويات وسط بل كيف فيه التركيب والفرق  
التي بسطها ذلك هي العقل النظري وانما يتم فعله حين تنوي  
الحلاوة بالذكر والوهم والفكر قوت يتسمع بها العقل لان قوت  
يبحث يتسلط على العقل كما ذكر في كتاب النفس  
في باباته المواضيع المغلطة للباحث نقول ان الافعال السطوية

اما في القياس المطب به انتاج الشيء واما في اشياء خارجية عن  
القياس مثل تحليل الخضم وتزديل قوله والاستغناء به قطع  
كلامه والامراب عليه في اللغة واستعماله في اللفظ  
وما يجري مجرى ذلك وهو عشرة اما العوارض في القياس المطب  
به انتاج الشيء وانا نذكره وذلك اما ان يقع في اللفظ واما  
ان يقع في المعنى واما ان يقع في صورة القياس واما ان يقع  
في مادته واما ان يكون غلطا واما ان يكون مغالطة ونحن نعلم  
انه اذا ثبت الالفاء في القياسية رسما على شكل الاشكال  
وكان هناك اجزاء اول تمايزة اعني الحدود واجزاء ثوان  
تمايزة اعني المقدمات وكان الضرب من الشكل مستقيما واللفظ  
صادقة وغير السجدة واعرف منها كان ما يلزم لزوما فاللفظ  
الذي لا يلزم عنه الحق اعني القياس السوفسطاوي اما ان يكون  
ترتيبه مجسب شكل من الاشكال ولا يكون مجسب ترتيبه  
او لا يكون هناك الاجزاء الاولى والثواني تمايزة او لا يكون  
المقدمات صادقة او لا يكون غير المطب او لا يكون اعرفته  
اما الاول من هذه الشروط فهو اما ان لا يكون باليقين من  
افا ويل جازمة او يكون جازمة او يكون من جازم واحد فقط  
او يكون من جوازم فرق واحدة الا انها عديدة الاشتراك  
الثانيه وذلك على وجهين اما ان يكون عددها الاشتراك

في الحقيقة والنظ جميعاً واما ان لا يكون من الحقيقة بلها في اللفظ  
اشراك فان كان لها في اللفظ فهناك لفظ يفرق بين معانيها  
ولقد فيكون اما بحسب بساطته واما بحسب تركيبه واما  
كان بحسب بساطته فاما ان يكون لفظاً مشتركاً وهو اللفظ  
على عدة معان ليس بعضها احق به من بعض كالعين الواقعة  
على النظر واليد البصر والدينار ومن جهله ذلك ما قد يسمى لفظاً  
مشككاً وهو لفظنا ولد للشيء ومنه كالجمل يقع على الكلب الصغير  
واما ان يكون لفظاً متشابهاً وهو الواقع على عدة متشابهة  
الصورة مختلفاً في الحقيقة لا يكاد يوقظ على تماثلها كالنار  
الواقعة على الانسان والفلك والملك والحي على الآلهة والاشياء  
والنباتات وكل ما له بدو وحركة في جرمهم واما لفظاً متقوفاً  
وهو الواقع على عدة ولكن وقعها على احدها اقدم على  
الباقي يسمى به على الحقيقة كلفظه المناق والمناق والكا  
ولفظه الصوم والصلوة واما لفظاً مستعاراً وهو الذي  
اخذت من غير من غير ان يتقبل في اللغة جعل اسمها على  
الحقيقة واكثرية الحال يراد به معناه كقول الغيايل اكل  
ام البشر واما اللفظ المجازي وهو الذي يطبق في الظاهر  
على الشيء واللفظ به عليه في الحقيقة غير كقول الغيايل سل  
لديني اي اهلها واما ان كان اللفظ المشترك لا في جرمهم بل في

صيغته واحواله كاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول  
والذكر والانثى وما جرى مجراه ولهذا ظن بعض ضعفا اللفظ  
ان المصوب لا يولى قد يستحق ان يقع أيضاً يفعلاً ما لا يوافقها  
للتاثير والقبول فعل واما الذي يكون بحسب التركيب فقد  
يكون لا شيئاً من حروف النسق الا اشياء مختلفة كقولنا  
كل ما عليه الحكيم فهو كما علمه فان هو ههنا يعطف على كل  
ما هو على الحكيم وبحسبه يختلف المعنى وقد يكون لتغير اللفظ  
الواجب وقد يكون لوضوح الوقت والابتداء وقد يكون  
لاشتماء حروف النسق ودلالة اللفظ على عدة معان في النسق  
وهذا قد يصدق الشيء مجتمعاً فيظن انه يصدق منفرداً فيقول  
ان النسبة زوج وفره لان النسبة زوج والنسبة ابيه  
اذ هو انان وثله والسبب فيه اشتباهه دلالة الواو  
فانه يدل على جميع الاعضاء وقد يدل على جميع الصفات  
وقد يصدق الشيء منفرداً ولا يصدق مجتمعاً كقولنا لا يد  
طيب ويكون جاهك في الطب ويزيد يصير ويكون كذلك  
في الخفاطة فان قاله زيد طيب بغير وهم الغلط لا شيئاً  
الحال بين اشتراط البصر في الطب بحسب هذا اللفظ وبين  
انفراده تبعث زيد واما السبب الثاني فهو عدم التاثير في  
اجزاء القول الغيايل فانه لا يهيا فيها يكون الفاظاً كونه

الاول فيه بسايط ثم ينقسم قسمين فاما ان يكون اجزا المحمول  
والموضوع متميزين في الوضع ولكن غير متميزة في الالفاظ ولما  
ان يكون متميزين في الوضع فيكون مثال شيء هو من الموضوع  
فيوهم انه من المحمول او من المحمول فتوهم انه من الموضوع  
مثال التمايز في الوضع دون الاتساق قول الغيايل كل ما علمه  
والفيلسوف يعلم الظاهر هو ان محمول ومثال الغير التمايز في الوضع  
قولك الانسان عما هو انسان اما ان يكون ايضاً او لا يكون  
ايضاً فتوهم بما هو انسان يسكل هو جزء من المحمول <sup>او من الموضوع</sup>  
فلا يبعد ان يقع من هذا وامثاله المغالطات يصعب حلها وقد  
يعرض هذه المغالطات في جميع اخبار التركيب المشابهة  
واما الكذب في الغدومات فلا يحتم ان الطبع اذا اذعن الكاذب  
فانما يتبع سبب ما يشبه الصدق في حال ومن بلغ الى ان  
يصدق باي شيء انفق بلا سبب فقد انحلت عنه العزيزة  
البشرية فاذا نال السبب اما في لفظه واما في معناه والذمي  
في اللفظ فيظهر مما استدكره وذلك مثل اشتراك معينين  
في لفظ وهم التساوي بينهما في الحكم ومثل اشتراك لفظين  
في معنى واقتراهما في معنى معين في لفظ فاذا كان كذلك اثم  
ذلك ان الحكم في اللفظين واحد وربما كان لاحد اللفظين  
زيادة في معنى شعير الحكم ومثال هذا الجهر والسلافة فان معنى وا

قد اشترك فيه هذا الالفاظ ثم السلافة رزياً وتسمى ولما  
الذي من جهة المعنى فلا يخ امان ان يكون الكاذب كاذباً بالكل  
وهو الذي لا يصدق للحكم فيه على شيء من موضوعه ولا في حال  
من الاحوال ولا في وقت من الاوقات واما ان يكون كاذباً في  
الجزء وهو ان يكون للحكم فيه يصدق على شيء من الموضوع وفي  
وقت او حال فان كان كاذباً في الكل فيصدق ان يكون له شراكة  
مع الصادق في المعنى وذلك المعنى قد يكون جسماً او فضلاً او <sup>تقاً</sup>  
في عرض او اتفاقاً في مساواة النسبة وانت تعلم انه قد يكون  
شركة عامة فيما سوى الفصل والجنس فانه قد يكون المشترك  
فيه عارضاً كلياً للموضوعين وقد يكون كلياً لاحدهما وفي بعض  
الآخر وقد يكون في بعض كل واحد منهما والذي يصدق لاني  
الكل فاما ان يكون في بعض الموضوع فقط او يكون في كل واحد  
من الموضوع ولكن في وقت دون وقت او يكون في كل وقت  
ولكن بشرطه لا على الاطلاق او يكون على الاطلاق ولكن  
بشرطه وتلك الشريطة اما تاليف في القول او من التاليف  
في القول فان لم يكن التاليف فيه فاما ان يكون افراداً <sup>فيه</sup>  
واما غير افرادية وان كان ايضاً عارضاً لبعض الموضوع فلما  
طبيع واما اتفاقاً وجميع هذا هوهم العكس فانه اذا انفق  
ان روى سبيل الصغر وكان من المعنى المراد ثم انفق ان روى

سياتي الصغر غير فظ انه مرورا كان حلوا كالصل وسبب ذلك  
 انه اذا وجدت المرة مرة ظن ان كل اصغر مرة فاما الذي يكون  
 من جهة ان القدمات ليست غير النجحة فهو البيان الذي  
 يكون المصادرة على المط الاول في الاستقيم والمصادرة على  
 نقيض المط في الخلف وافذا اشير الى ذلك فيما سلف اما والا  
 يكون من جهة ان القدمات ليست باعرف من النجحة فيكون  
 بالاشياء التي تساوي النجحة في العرفه والنجحة لها وبالاشياء التي  
 يتاخر عنها في العرفه ويكون سببها سبب القياس الدوري وقد  
 اشير الى ذلك فيما سلف ويجمع من جملة هذا ان جميع اشياء  
 الغالطة في القياس اما العطف واما معنوي واللفظ اما اشترك  
 في جوهر اللفظ العرف او اشترك في هيئته وسكته او اشترك  
 يقع بحسب التركيب لا بحسب لفظ مفرد او لا اجل صادق يجمع  
 قد فصل فظن صادقا او لا اجل صادق فمما ريق قد ركب فظن  
 صادقا واما الاستنباه لا عراب والبناء والشكل والاعجاب واما  
 المعنوي فاما ان يكون لما بالعرف وهو ان يؤخذ ما بالعرف  
 مكان ما بالذات كمن يقول ان النجحة يقبل التسمية المقدرية  
 واما القابل للتسمية المقدرية مقدار حسيته وقد يكون  
 اخذ ما بالعرف مكان ما بالفعل كمن يقول ان الجزء من الرحمن  
 في العطب ابطار حركة وهذا السبب احد للجزء الذي هو

مكان ما بالفعل واما من جهة سوء اعتبار شرط النقيض  
 في الجمل وقد عرفت الشرايط التي يعتبر في النقيض واما العم  
 القريبه واما الا بهام عكس اللان كما ذكر من امر السبيل لان  
 والمرة ولما للمصادرة على المط الاول واما من احد ما ليس بعلة  
 على ما هو مذكور في كتاب القياس واما لجميع المسائل في مسألة  
 واحدة فلا تميز للمط واصل بعينه واما بان ياخذ لاحق الشيء  
 مكان الشيء فهذا القدر كاف في العاني المنطقية وليستقل الى  
 العاني الحكيمه منتهين بعلم ما بعد الطبيعة

قد عرفت ان موضوع هذا العلم  
 هو الامر العام لجميع الامور وهو الموجود بما هو موجود  
 الموجود وبيان ذلك ان الجسم قد يبحث عن احواله حيث  
 تتحرك وساكن في الطبيعات والمقدار يبحث عن احواله حيث  
 هو مقدار في الرياضيات وليس يبحث عن نحو وجودها في  
 تلك العلوم وانما يبحث عن نحو وجودها ونحو وجود جميع الامور  
 التي يشاكلها في هذا العلم فيكون موضوعات سائر العلوم كما  
 لا عارض للذاتية لموضوع هذا العلم ومعلوم ان موضوع العلم

يوضع في ان لا يعلم بحد صدقاه وموضوع هذا العلم  
 لا يمكن تحديده لانه اول في التصور اذ ليس له جنس ولا فصل  
 وبالجملة لا شيء اعرف منه حتى يعرف به ولا شيء اعم منه حتى  
 يوجد في حد ومن لم يمان الوجود على انه بين امر مجرد  
 فقد اخطا فان الفايل اذا قال حقيقة الوجود ان يكون فلفظ  
 او متفعلاً فقد اخطا من جهة ان هذين من اقسام الوجود و  
 الوجود اعرف من الفاعل والمفعول وهذا يشبه قول من قال  
 ان الشيء هو الذي يصح عنه الخبر وانما يعرف الصحة والخبر بان  
 يستعمل في بيان كل واحد منهما انه شيء او انه امر او ما او الذي  
 وهن مراد فان اسم الشيء فاذا مثل هذه البيانات بينها  
 مع نساد الماخذ فاما اثبات وجود موضوع هذا العلم اعني  
 الوجود فستتبع عنه فاننا اذا قلنا كذا موجود فانا نغني به امر  
 احدها انه ذو وجود كما تقول الراس مضاف الى الذي ليس  
 وهذا كلام مجازي وبالْحَقِيقَةُ فان الوجود هو الوجود و  
 المضاف هو الاضافة وذلك لان الوجود ليس هو يكون  
 به الشيء في الايمان بل كون الشيء في الايمان او خبره وترقى  
 للايمان ولو كان الشيء يكون في الايمان فيكون في الايمان ليس  
 الى غير يقاينة فما كان يصح كون الاشياء في الايمان فاذا  
 الذي هو الكون في الايمان هو الموجودية والوجود التام

من ظ

بذاته هو موجوديته ثم ليس شي من هذا ان الكون في الايمان  
 هو كون الشيء ولكن البرهان والمساو ووجبا ان بعض الكون في  
 الايمان هو شيء ما وبعضه لا يفترق شيء وذلك لان الكون  
 في الايمان الذي لا سبب له لو كان متعلقا بشي كان ذلك  
 الشيء سبباً ما لذلك الكون وقد فرغنا انه لا سبب له ثم اعلم  
 ان الوجود يحمل على ما تحته حمل التشكيك لاجل النواظير  
 ذلك ان الوجود الذي لا سبب له مستفهم بالطبع على الوجود  
 الذي له سبب وكذلك وجود الخبر مستفهم على وجود الخبر  
 وايض فان بعض الوجود اقوى وبعضه اضعف فبين الوجود  
 ان يوق ان الوجود عام يعرف مثلا للانسان والحمار وكذلك الناس  
 كالمفردة والمجموع ويستعمل ان بعض الاجسام مستفهم على البعض  
 ذلك ان وجود تلك الاجسام مستفهم على وجود غيرها كالهجرية  
 مستفهم على العسبية وكذلك اذا قلنا ان العلة مستفهم على المعلول  
 فعنا ه ان وجودها مستفهم على وجود المعلول وكذلك اذا  
 قلنا ان الاثنين مستفهم على الاربعة وامثالها فانه ان لم يعتبر  
 الوجود لم يكن تقدم ولا تاخر فالمتقدم والناخر وكذلك لا فرق  
 ولا اضعف كالمفهومين للوجودات فقد بان الوجود امر علم  
 يحمل على ما تحته لا بالنواظير بل بالتشكيك فاذا حمل على ما تحته  
 حمل الاثم لاجل المقوم وليس عموميته عمومية الجنس فلها

يحمل مثلا على وجود لانسان في

ان ظ



لم يجب في مد النظر ان يكون الوجود وجوداً متشعباً وحمل اللازم مثل  
 حمل العرض على المقولات التسع والوحدة على اقسامها والتفريق  
 والتاخر على اقسامها والمنفابلات على اقسامها والشيء على الخلق  
 وغير ذلك مما يشاكله واذا كان الوجود امرًا عامًا فيجب ان يكون  
 وجوده في النفس فان الوجود يوجد في النفس بوجود اذ هو كما  
 العاقل المشعور والذي في الابعان منه هو موجود ما وليس تعين  
 كل موجود بموضوعه كنعين للمرة مثلاً وانما يتخصص كل متغير بما  
 يجري الفصل ثم يتغير في الموضوع ويكون وجود الانسان نوعاً  
 ووجود الفلك نوعاً لو كان الوجود المطلق جنساً وكل موجود  
 نوعي او كالنوع او كالتخصص معنى مجرول الاسم محض فصل مثلاً  
 كالنوع من الحيوان او كالتخصص مجرول حمل عليه الوجود المطلق  
 حمل اللازم فالوجودات مت معان مجرولة الاسم شرح اسماها  
 انه موجود كذا والوجود الذي لا سبب له ثم يلزم للجميع في  
 الذهن الوجود العام كما اننا لو لم نعرف الكمية والكيفية وما  
 الاعمراض باسميها ورسومها لكنا نقول الكم مثلاً هو عرض ما  
 موجود ما في موضوع ونسبة الوجود الى اقسامه كنسبة الشيء الى  
 ما تحتها لكن اقسام الشيء معلومة الاسامى والخصائص ولا كذلك  
 اقسام الوجود وهذا كما ان انواع الاعداد معان مجرولة الاسامى  
 فيعرف عنها ببعض لوازمها فيعشرية اى العدد الذي من خواصه

اولوا زمة الانقسام الى عشرة احاد وبين جميع ما قلنا ان الوجود  
 الذي لا سبب له ليس يقوم ذاته من جنس هو الوجود المطلق وكل  
 يتغير به فانه لو كان كذلك لكان الوجود المطلق جنساً لا زماً  
 ولو كان جنساً لكان يحمل على ما تحتها بالخواص والمثالي مع والشيء على  
 اذا ناد وجوداً فانما يبيد حقيقته وحقيقته موجودة فيه وقد  
 لمن قوم ان الوجود يقع على المقولات العشر بالاشراك ولو كان  
 كذلك لكان معنى قولنا ان الجوهر موجود ان الجوهر جوهر وكذلك  
 في سائر المقولات ثم ما معنى قولنا ان الجوهر موجود بذاته  
 موجود بغيره فانه قد اشرك هذين الامرين في شيء وهو لفظ  
 الموجود ثم فرق بعد ذلك بانه بذاته او بغيره فالوجود لا يتخصص  
 معنى الجوهر والعرض فانه ان لم يكن جامعاً لم يقع ان يفارق  
 احدهما الاخران هذا موجود في موضوع وذلك موجود لا في  
 موضوع ولو كان الوجود يحمل على ما تحتها لا بالاشراك بل بال  
 قولنا ان الشيء لا يخرج من احد طرفي التيفيض والوجود ينقسم الى  
 موجود واجب بذاته وموجود واجب بغيره لانه الممكن والموجود  
 الواجب بذاته لانه الذي لا سبب له سببين انه واحد من جميع  
 الجهات والموجود الممكن واجب الاعتبار ان يكون كثيراً او  
 ان ينقسم الى جوهر وكم وكيف ومضاف واين متى ووضع  
 وان يفعل وان يفعل وهذه هي المقولات العشر والامكان ليس

والا فانما الجوهر موجود كان يقسم بطريق الصدق والصدق  
 كما قيلت بركات اذا قلنا الجوهر موجود كان ما هو لا والله  
 كلاماً لا يدخله الصدق والصدق م

بجنسها بل لازم وهذه العقول هي اجناس العالمية ومنها  
انواع وانواع انواع حتى ينتهي الى نوع الانواع والوجود المطلق  
احراض كالوحدة والكثرة والتقدم والتأخر والعلية والعلوق  
والكلية والجزئية وتحتها الجنس والنوع والفضل والمخاصة والقرابة  
وبغير ذلك مما يأتي شرحه ونحن نزيد ان يتكلم في خواص هذه  
العاني وتدل على وجودها في هذا الكتاب

الشيء من المعقولات  
الثانية المسندة الى المعقولات الاولى وحكم الحكم والجزء  
والجنس والنوع فليس في الموجودات موجود هو شيء في الوجود  
لما انسان ولما فلك ثم يلزم معقولية ذلك ان يكون شيئا  
كذلك الوجود بالقياس الى اقسام الذات واعلم ان حقيقته كل  
شيء للمخاصة به غير الوجود الذي يرادف الاثبات فانك اذا  
قلت حقيقته كذا موجودة فله معنى محصل مفهوم واذا قلت  
حقيقته كذا حقيقته كذا او حقيقته كانت غير مفيدة واذا  
قلت حقيقته كذا شيء كان ايضاً غير مفيد اذ هو غير محمول  
فالشيء غير الوجود ولكنه لا يتفك من ان يتقاربه الوجود اما في  
الاعتيان واما في الذهن فان لم يكن كقالم يكن شيئاً والذي يبين  
ان الشيء قد يكون معدوماً على الاطلاق فهو محال العلم لان معنى  
بالمعدوم المعدوم في الاعتيان فهو ان يكون ثابتاً في الذهن

معدوماً في الاشياء الخارجية وان عني غير ذلك كان يبطو ويكثر  
عنه خبر البتة وكان معلوماً الا على انه متعبد في النفس فقط  
واما ان يكون في النفس صورة يشاهد بها الشيء من خارج كلاً  
وكيف يكون عن ذلك خبر والمجرد دائماً يكون عن شيء متحقق في  
الذهن والمعدوم المطلق لا يخبر عنه الا بالاجاب ولا بالسلب  
فان السلب ايضاً يكون حكماً على شيء مشار اليه فالاشارة الى المعدوم  
الذي لا صورة له يوجد من الوجود في الذهن وحده وكيف يوجد  
المعدوم حكم ومعين قولنا ان المعدوم كذا ان وصف كذا حال  
المعدوم اي ان وصف كذا موجود المعدوم فان كان ذلك الوصف  
موجوداً المعدوم فلا يخبر ان يكون في نفسه موجوداً او معدوماً  
فان كان موجوداً فيكون المعدوم صفة موجودة فالموصوف  
بها موجود لا يتحد فالمعدوم موجود وان كانت الصفة معدومة  
فكيف يكون المعدوم في نفسه موجوداً الشيء فان لا يكون  
موجوداً في نفسه يستحيل ان يكون موجوداً الشيء امران لم يكن  
هذه الصفة موجودة للمعدوم كانت منفية عنه وكوّن الصفة  
منفية عنه ايضاً حكم موجود بل اذا قلنا ان الشيء في العدم لغناً  
ان الشيء موجود في العدم وهذا كله بطاً شري فالمعنى اذا تكلم  
في النفس فقط ولم يشر فيه الى خارج كان العلم ما في النفس فقط  
والصدق الواقع بين المصور من حيز العلم لغير المحول

الموضوع هو انه جائز في طباع هذا العلم ان يكون نسبة له  
 معلومة للخارج ولكنه في الوقت الذي هو فيه معدوم  
 له الخارج فلا معلوم غير ما في النفس وانما وقع اولئك فيما  
 وقعوا فيه بسبب جهلهم بان الاخبار انما يكون عن حالها  
 وجود في النفس وان كانت معدومة في الاعميان ويكون معنى  
 الاخبار اعتبارها ان لها نسبة الى الاعميان اما بالسلب واما بالاجاب  
 وعلى هذا بين ان الزمان الماضي متقدم على المستقبل والماضي  
 متقدم على الحاضر فان التقدم والناخر من باب المتضاف ولا  
 يتصايف موجود ومعدوم ومن هذا تعلم ان المعدوم لا  
 يعاد لانه اول شيء خبر عنه بالوجود لانه اذا قيل يعاد فقد  
 اخبر عنه بما هو موجودي واللام يكن بين العاد وبين السنانف  
 خلفه فرق لان العاد هو ما كان في العدم موصوفاً بانه كان  
 موجوداً ثم عدم وهو موصوف بانه يعاد ولا محتمه يكون اليه  
 اشارة والسنانف خلفه هو ما لم يكن له في حال العدم هذه  
 الصفة وانت تعلم ان هذا كله يوجب ان يكون المعدوم موجوداً  
 وقد يصير علينا ان نعرف حال الواجب والممكن والمنتهى  
 سبيل التنبيه وبيان مجرى العمارة فنقول ان الممكن  
 هو غير الضروري وانما فرض موجوداً لم يبرهن منه شيء ثم نعلم

الضروري هو الذي لا يمكن ان يعرض معدوماً او الذي لا  
 فرض بخلاف ما هو عليه كان محالاً ثم نقول الحق هو الضروري  
 العدم او الذي لا يمكن ان يوجد والمنتهى هو الذي لا يمكن ان يكون  
 وهو الذي يجب ان لا يكون والواجب هو المنتهى ان لا يكون  
 او ليس يمكن ان لا يكون والممكن له هو الذي ليس بمنتهى ان يكون  
 وان لا يكون او الذي ليس بواجب ان يكون او لا يكون وهذا  
 كله كما شراه دورط واول ما يتصور من ذلك اولا هو الوجود  
 لان الواجب هو تاكد الوجود والوجود اعرف من العدم  
 لان الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف برجه ما بالوجود  
 واما الحق فيفهم منه الوجود في الاعميان مطلقاً ويفهم منه  
 الوجود الدائم ويفهم منه حال العول والعقد الذي قيل  
 على حال الشيء للخارج اذا كان مطابقاً له فنقول هذا قول  
 حق وهذا اعتقاد حق وهذا المعنى من الحق مطابق للصدق  
 فهو صادق باعتبار رتبته الى الامس وحق باعتبار رتبته لآخر  
 اليه وحق الاقوال ان يكون حقا ما كان صدقه ايما وحق  
 من ذلك ما كان صدقه اولياً وهو القول بانه لا واسطة  
 بين الاجاب والسلب واليه ينتهي كل قول في الخليل ومن  
 لمناصته من موارد الوجود بما هو موجود لعمومه في كل مورد  
 ثم ان انكر ينكر هذا فانه يتعجب بان يتعجب له حل اذا تكلمت بعبارة

بلفظك نحو شئ من الاشياء او لا تفهم فان قال اذا تكلمت  
 لم افرهم شيئا فقد ناقص الحال في نفسه وان قال اذا تكلمت ففرهم  
 باللفظ كل شئ فقد خرج عن الاسترشاد فان قال اذا تكلمت  
 فهمت به شئ بعينه او اشياء كثيرة محدودة فلفظ لاجل قد  
 وقع موقفه المسترشد فان كان تلك الكثرة يفتق في معنى  
 واحد فقد دل ايضا على معنى واحد وان لم يكن كذلك فالاسم  
 ويمكن ان يفر لكل واحد من تلك اللفظة اسم واذا كان لا اسم  
 دليلا على شئ واحد كالانسان فيما هو سائر للانسان كما يدل  
 عليه ذلك الاسم لان لو كان للانسان يدل على الانسان كان  
 الانسان والفتيل شيئا واحدا فيلزم ان يكون كل شئ او لا يكون  
 ولا شئ من الاشياء نفسه وعاد الى ان لا يكون للكلام مفهوم  
 ويعرض ان الكلام ولا خطاب ولا شبهة ولا حجة فمثل  
 هذا دفع في صدر من هذا كلامه واما النعت فينبغي ان يكون  
 شرمع النار اذا النار واللاتار شئ واحد وان لم يفرنا  
 اذا الوجد واللا وجمع واحد  
 ثم اعلم ان الوجود للشيء قد يكون بالذات مثل وجود الانسان  
 انسانا وقد يكون بالعرض مثل وجود زيد ابيض فلفظ الوجود  
 الذي بالذات فقولنا ان الوجود بالذات ينقسم تسعين  
 احدها الموجود في شئ اخر وذلك الشئ الاخر تحصل التزم

والنوع في نفسه لا يوجد جزئ منه من غير ان يصح مفارقة  
 لذلك الشئ وهذا يختص باسم الوجود في موضوع وهو الفرق  
 والثاني الموجود من غير ان يكون شئ من الاشياء بعين الصفة  
 فلا يكون في موضوع البتة وهذا هو المخصوص باسم الجوهر فان  
 كان العرض موجودا في عرض كالسرعة في الحركة ولا شفا منه  
 للفظ والشكل في السطح كان ايضا اجزا لامر مقوم العرضين  
 موضوع هو الجوهر وقد رسم العرض بان الوجود في شئ لا يفر  
 منه ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه وهذا الرسم هو بحسب  
 كتاب قاطيغورياس وعلى الوجه المشهور والتحقيق ما ذكرنا  
 متعدهما نقولنا انه موجود في شئ يقع على اشياء كثيرة بعضها  
 بالذات وبعضها بالتشكيك وبعضها بالاستنباه وليس يقع  
 هذا اللفظ على هذه الاشياء واللا وقوع لفظ مشترك اعني اذا  
 قيس لاجمعها وهذا نوع من البيان كما بين اسم باسم اشهر  
 وماخذ ذلك ان الجوهر يعرفون اشياء تين اتفاقا في شئ  
 فيريد ان بين ان قولنا الموجود في شئ هربنا ليس هو كذا  
 كما ينبغي رسم العرض فان ازالة الشبه بالاشترك الاسم  
 اما بالحد والرسم او بين المعاني الداخلة تحت اشراك  
 بالاسم حتى يدل على الباقي لا من ذاته بل سلب ما ليس هو قوله  
 الموجود في الشئ ففرق بين العرض وبين حال الكلا في الاجزاء

الكلمة في الاجزاء قوله مجازي فان الكلمة لا يجوز ان يقا في  
جملة الاجزاء لانه بنفسه جملة الاجزاء فان للكلمة صورة <sup>قائمة</sup>  
يوجد في اجزائه لا في واحد واحد منها فان العشرة كثيرة ما  
لا يوجد في واحد واحد فانها اذا توافقت الاجزاء واختلفت  
حصلت ح صورته العشرية وقوله لا يجوز منه يفرق بين الك  
وبين وجود الجزء في الكلمة وبين طبيعة الجنس في طبيعة النوع  
الواحد من حيث هما طبيعتان وبين وجود عمومية النوع  
في عمومية الجنس من حيث هما عامان وبين وجود المادة في  
المركب والصورة في المركب وقوله ولا يمكن قوامه من قوله  
يفرق بين العرض في موضوعه وبين كونه الشيء في الزمان يكون  
الشيء في المكان على ان الشيء لا ينفارق الزمان المطلقة والشيء  
المكان لا ينفارق المكان المطلقة وبعض الاجسام لا يوجد في  
الاقا في مكان الذي هو فيه كالمثل في فلكه لكننا نعلم بتواترنا ولا يمكن  
مفارقة لما هو فيه هو انه اى موجود فيه معين احد ترف  
الشيء المعين الذي هو فيه موجود لم ينفارق قوله لذكر المعين  
بالعلة قوامه هي انه فيه لا ان يكون ذلك امر الزمان بعد  
تقومه بالفعل والاعتبار ههنا للوجود في ان وجود العرض في  
ذاته هو وجوده في موضعه ولا كذلك وجود الشيء في فلكه  
والشيء في زمانه ومكانه على ان الشيء انما يكون في الزمان <sup>المطلقة</sup>

بسبب الوهم وكلامنا يجب الوجود وليس في الموجودات  
كما تعلم الا اعيانا موجودة في اعيان كلها شخصية ولوا اعتبرنا  
التوهم لم يعد ان يحل كثيرا من الاعراض مغارقة للموضوع  
في التوهم كالمسح الذي يوجد في الوهم من دون الموضوع واما  
الغرض في فلكه فليس علة وجود طبيعته القرينة من حيث هي <sup>كقوله</sup>  
الغرض كونه في مكانه كما ان علة وجود العرض كونه في موضعه  
والكون في المكان والزمان غير الموجود في الشيء وليس كون  
العرض في الموضوع الوجود فيه ولا كذلك الكون في  
المكان والزمان فان الكون في الزمان والمكان هو عرض  
كاليبا من يعرض له الوجود من خارج فان البياض يوجد  
لموضوعه يوجد يعرض له من خارج وكذلك الكون في المكان  
والزمان يوجد ان لموضوعها يوجد من خارج اذ البياض  
نفس الوجود وقوله لا يجوز منه اى لا يجوز من الشيء الذي  
هو فيه لا لا يجوز من المركب منه ومن موضوعه كاليبا  
من لا ينفرد بوجود الصورة في حالها ليس كوجود العرض في  
الموضوع فان حامل الصورة لخص باسم المحل والمحل هو الذي  
لم يتم نوعيته وقام موجود بل انما يتفهم بالفعل باحاطة  
او يصير نوعا باحاطة فلهذا لم يكن الصورة عرضا مع وجود  
في المحل واما الراجحة التي نظر انفا ينفارق الشاخذة <sup>المطلقة</sup>

لا للواء والحرارة التي يظن انفا ففارقة للنار ويحصل في الماء  
 فليس الامر فيه كما يظن لان شلهذه الاستحالات انما يكون  
 حرارة اخرى في الماء من عند مفيد الحرارة ورايحة اخرى  
 يحدث في الهواء من مفيد الصور والجملة فالى ان يتحقق ذلك  
 فليس يتم انه على سبيل الاشتغال واذا قد بان انه اذا كان الشيء  
 وجود في نفسه غير مغنفر الى موضوع فهو جوهر واذا كان مغنفر  
 الى موضوع فهو عرض فلا يصح ان يكون شيئا جوهر بالقياس الى  
 شيئا وعرضا بالقياس الى شيئا آخر نعم قد يكون الشيء جوهر في  
 الشيء بمعنى الذات وهذا الشيء قد يكون جوهر وعرضا وقد يكون  
 في الشيء بمعنى العرض الذي اذا هو الجوهر لا بمعنى العرض الذي اذا  
 الجوهر وانما يحيط في هذا من حيث جملته بهذا العرض والمعرض  
 الاخر ثم العرض ليس جنس للمقولات التسع فانه لو كان  
 جنسا لكان يوجد في حدودها فما كان يشك مع تصورها بال  
 انفا امر ليس ولكن الامر على هذا فكثر من الامر في كلفية  
 والكمية يظن انفا جواهر الى ان بين عرضته بالبراهين فاذا  
 وجود الشيء في موضوع من لوازم المقولات التسع لا من قوتها  
 وانت تعلم ان حد العرض هو ما يكون وجوده في موضوع هو  
 بنسبة له الى موضوعه من باب الوجود والوجود ليس يدخل  
 في حدود الهيئات وظن قوم انه قد يكون شيئا واحد تحت

اجناس

اجناس كثيرة باهتبارات مختلفه وذلك لجهلهم بان لكل  
 شئ ذاتا واحدة ومجمل ان يكون الذات الواحدة من حيث هي  
 تلك الذات يدخل في مقوله ما وفي مقوله اخرى ليست هي لانها  
 ان تقوم في ذاتها بانها جوهر او منع ان تقوم بانها ليست  
 بجوهر بل يصح ان يدخل في مقولة بالذات وفي اخرى العرض  
 فلم يدخل في الاخرى دخول النوع في الجنس لان الامر الذي  
 بالعرض لا يقوم جوهر الشيء فلا يكون جنسا له وما لا يكون جنسا  
 له لشيء لا يكون مقولة له وهما شئ وهو انه ليس كل شئ بمقولة  
 بل انما يكون المقولة لما له وجود نوعي بانضمام الفصل الى الجنس  
 وتكون الشيء ذاتيا ليس على هذه الصفة فان الياض لا يتم  
 الجسم بالفعل كما كان الناطق يتيم الحيوان

ولغايل ان يقولوا انكم قد قلتم ان الموجود ليس بجنس لو قرعه  
 على ما تحته بتقدم وتأخر فيجب ايضا ان لا يكون الجوهر جنسا للعرض  
 والصورة والجنس فان الحيوان والصورة اقدم في الطبع من  
 الجسم فليس قول الجوهر عليها بالصورة بل بتقدم وتأخر فتقوله  
 ان المتقدم والتاخر في معنى ما اما ان يكون في المفهوم من ذلك

المعنى او في مفهوم آخرهما الا قوله نقل تقدم للجوهر على العرض في  
المعنى المدلول عليه بلقظه الوجود فان الوجود للجوهر قبله  
للعرض والجوهر علة لان كان العرض موجودا حاصله للمعنى  
المفهوم من الوجود واما الثنا في نقل تقدم لاسنان الذي هو لا  
على الانسان الذي هو لا ين الذين هما تحت نوع الانسان معاً  
فان الالب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود وليس الزمان كال  
الوجود داخلين في معنى الانسانية فاما احد لاسنان فهو  
لهما بالسواء وان كان وجود الانسانية لهذا قبل بالزمان  
والآخر بعد في انفا انسانية بل في انفا انسانية موجودة  
وبالجملة فليس شيء جعل زيدا الذي هو ابن عمر واسنانا فانه  
لما هيته انسان ولا علة له في انه انسان لا ابوه ولا غيره ليس  
بمستحيل ان لا يكون موجودا فذلك له علة في انه موجود في  
حق الجنس ان ين على انواعه بالسوية فيشارك في المعنى القوي  
عنه وان اختلفت بالتقدم والناخر في مفهوم اخر غير والمحال  
في نسبة الهيولى والصورة الى الجسم كذلك فان الهيولى في  
الصورة ليسا سببين لكون الجسم جوهرًا فان الجسم لذاته لا بسبب  
جوهره وقوله عليه معنى الجوهر لكنه في وجوده يحتاج الى  
اسباب ولا جوهره شيء في انفا جوهره علة لجوهره شيء  
حتى يصير الجسم لجوهره المادة والصورة جوهرًا استأوله

جوهراً موجوداً فالهيولى والصورة اخلاق الوجودين  
الجسم ولا خلق بان يكون موجوداً الا في موضوع من الجسم ولا  
اشد فيه والشئ يكون في الذات ولا خلقه في الوجود ولو  
في اسم الجوهر الوجود لا في موضوع ليس المعنى بالموجود في حال  
الوجود من حيث هي موجودة لانه لو كان كذلك استحال ان  
يكون الكليات جواهر وذلك لانه لا وجود لها في الاعيان بل  
ما ينسبها واما وجودها في النفس كوجود شئ في موضوع على ما  
تذكر بعد بل المعنى بالوجود لا في موضوع المهية لانه لا ينسبها  
اذا وجدت في الاعيان ان يكون وجودها في موضوع  
لا يرى لك حكم نوع من الجواهر ما يشك في وجوده انه مهية  
اذا كانت موجودة في الاعيان لا في موضوع وتعلم ان هذا مقوم  
لحقيقته ولا تعلم انه حل هو موجود في الاعيان بالفعل ام  
لا فذلك اذا كان شئ مهية هي الوجود وكان منفزها عن  
الموضوع لم يكن في جنس ولا يشارك للجواهر في انفا اشياء وكان  
يلحقها الوجود بل لا يوجد ام مقوم لذلك المنزه عن الموضوع  
البنية والتوعيات للجواهر بالتركة اذا ليس هناك مهية  
يلحقها الوجود والوجود لا في موضوع لا يحمل عليه وعلى الجوهر  
حل الجنس على ما تحته فان الوجود تقع على الاشياء لا بالتركة  
بل بالنسبة اليك ولا في موضوع لا يبيد الوجود التواطى ولا يزل

عنه الشكك فالجوهر هو الشيء الذي هبته ان يكون اذا وجد  
في الاعميان في موضوع فانت تعلم من هذا ان الجوهر ته من لوازم  
ما تحتها كما ان العرضية ايضاً من اللوازم واذا كان كذلك كان  
الانسان يجهل عنه جوهرًا ولا نرا انسان فيلطفه من اللوازم  
من الشخصية والعموم والنظر في الذهن لوازم واعراض لا يظن  
معها جوهرية فيظن ذاته فالاشخاص من الاعميان جوهر  
العقول الكلية جوهره اذ صحيح عليه انه هبته حقها في الوجود  
في الاعميان ان لا يكون في الموضوع ليس لانه معقول الجوهر فان  
معقول الجوهر كما استقر في عين عين الانسان واما هبته  
فهبته الجوهر والمشارك للجوهر هبته جوهره كذلك فان حد  
النوع من حيث هو طبيعته وحد النفس من حيث هو ايقظيقه  
محمول على اشخاص لا شك في انها جواهر فاشراكها في حديها  
فجوهره ولو كانت اناس جواهر لا فها موجودة في الاعميان كما  
جوهرية الامور عارضة لمهيا فها اذ تبين ان الوجود عارض  
ولكانت العوارض جعل باليس في نفسه بجوهر جوهرًا فيكون  
الجوهر ته نقر في اليس في نفسه جوهرًا واذا هذا سيجل كلياً  
الجواهر جواهر في هبها فها لا في كونها كلياً او جزوياً ولو كانت  
جوهرية الانسان لانه زيد لما كان عمره جوهرًا فاذا جوهر  
زيد لانه انسان وهذا يعلم ان الاجناس التي للجواهر جواهر فانه

هو لاذ وهو والفضول شافها هذا الشان وذا لك لان الفصل  
المنطق كالناطق لجل على ما تحتها بانه هو اما الفصل المبسط كما  
لنطق فانه اجزاء الجوهر وما يكون اجزاء الجوهر لرب ان يكون  
ا قدم من الجوهر وما يكون ا قدم من الجوهر فلا يصح ان يكون هبها  
اذ الجوهر كما علمت تقوم العرض وما يقوم شيئاً فهو ا قدم من هبها  
ا قدم من العرض وهذا تعلم انه لا يصح ان يكون هبها سبباً للوجود  
جوهر لان العلة لرب ان يكون ا قدم من العلول ثم الجوهرها  
واما مركب والبسيط اما ان يكون غير داخل في مفهوم المركب بل  
هو متاخر في من المادة واما ان يكون داخل في مفهوم المركب بل  
الداخل في مفهومه اما ان يكون محله منه محل تشكل الباب  
وتسمى الصورة واما ان يكون محله منه محل الحطب في الباب  
ويسمى المادة والمادة هي الا يكون باعتبارها وحده للمركب وعده  
بالفعل بل بالقوة والصورة ما انما يصير المركب هو ما هو بال  
بجسولها ونحو من وراء اثبات كل من هذه الاقسام اعني  
الجسم المركب من الهيولى والصورة واثبات جزئها المذكورين  
واثبات الجوهر البهية من المادة  
واعلم ان الاشخاص هي الجواهر لا ولي هبها  
اولي الجوهرية لا بمعنى انها متقدم على سائر الجواهر فذ علمت  
ان هذا القسم الثاني غير جائز في جعل الاجناس على ما تحتها و



كرفها اوله الجوهر تر هو بالناس لا نفر لامر الذي باعتباره  
كان الجوهر جوهرًا وهو للصلو في الايمان لا في موضوع  
من جهة الكمال والفضيلة وذلك لان العصد في الطبيعة متوجه  
الى وجوده لا اشخاص ولا افعال ولا احوال التي يجب ان يحصل  
فانما يحصل مترها ولها فان لا نعال في صدر عن الاشخاص كما يشهد  
وايضًا بالسبق الى النسبة فلان اول ما عرف انه موجود في  
موضوع الاشخاص الجزئية ولا نواع يسير جواهر ثانية وذلك  
لانها تدل على الجواهر لا ولي دالة اتم من كدالة الجنس لانك  
اذا سئلت ما زيد وعرف قلت انسان كان جوابا اتم من  
قولك حيوان ولا جناس على هذا النياس تسمى جواهر ثالثة  
ومن خواص الجوهر بالنياس الى كثير من المقولات المتماثلة  
الاشد ولا ضعف ولا الزيادة والمقصود في طبيعة النوع  
فلا يكون انسان اولي بان يكون انسانا من الاخر ونوع من الكم  
يشاركه في هذا وكذا لك الملاين ونوع من الكيفيات ولجميع  
المقولات تشترك في هذا على ما استعرفه ومن خواص الجوهر انه  
مقصود اليه بالاشارة فان بالاشارة دالة حسيه او غفلة  
الى شئ لا يشترك فيها غيره ولا عرض اذ التمييز اليها فانما يكثر  
ان تشار اليها اشارة حسيه اذا تميزت وتكثرت وكل ما  
يتميز وتكثر فانما يكون بالمادة التي له كما بينته والملاينة

المشهوره بانها عقلية فانها لا يتناولها الا عرض الشخصية بالنسبة  
الثاني الاول بل بالعقد الثاني على ما ذكرنا في كتاب البرهان  
حيث تكلمنا في العلم بالكسوفات وشمل هذا لا يكون اشارة  
حقيقية فان المشار اليه لا يشترك فيه غيره وهذا العقول  
يصح حمله على كثيرين فلا عزم اولي بان يحمل عليه من غيره و  
اما الجوهر الثاني والثالث فلا اشارة اليه فلا يظن انك  
اذا اشترت الى زيد فقد اشترت الى الانسان فانه لو كان انسانا  
محمولا على زيد فقط لكان كل انسان ديدا بل الكليات لا يدل  
على مشار اليه بل على اي واحد انفق من المشار اليه ثم من  
الكليات ما يعطى المشار اليه معنى ابيته تنفر زيد كالنوع  
ومنها ما لا يعطيه كالجوهر الذي هو جنس الاجناس وهذه  
القسم الثاني اذا فرزت بالذات غير معتبرا لتمام علم  
بغيرها اوليت ولا كان هذا الاقرازا تفصيلا تحت جنس  
وهذا الاقرازا على القسم الاول لا يرب على النوع الا بالعرض  
او قد يستنبه مغرزاخر وهو الفصل ومن خواص الجوهر ان  
منه بعينه قد يكون موضوعا للاضداد باستخالده في نفسه  
في معان غير مضادة الى شئ استخاله اولية اي استخاله غير  
تابعة لاستخاله شئ اخر على سبيل المضاد لا كالظن الذي  
يوصف مرة بان صدق فاذا استحال الشئ الذي يقع عليه

او  
اقرازا بالذات

الظن استحالة الظن فوصف بان كادب فالمشعر او كادب  
والظن انما تغيرت نسبتها الى الامر وتغير النسبة غير تغير  
الشيء فاذن هذا التغير في غير الظن والا وهن الخاتمة لا يد  
فيها الجواهر العقلية لان الجواهر العقلية لا يتغير وما لا يتغير  
لا يقبل الاضداد ولا الجواهر الثواني والثواني من جهة ما هي  
ثوان وثواني وذلك لان الكل مشتمل على كل شخص ولا يصدق  
ان كل شخص ابيض وان كل شخص اسود فان قيل ان العرض الكلي  
يقبل الضدين كاللون ان يكون سوادا وبياضا بطل بان اللون  
الذي هو الاسود ليس يقبل لا ابيض بان يسل السواد عن اللون  
ويقضاء البياض بل انما يقبل ان اللون يقبل الضدين بحجة انه  
بعض وبعض وبان تجرد الطبيعة اللونية في الوهم فيقبل في  
الوهم اى الفصلين ثبت وليس الكلام في هذا بل الكلام في  
القبول الذي في الوجود وفي القبول الذي يكون افعال  
واحد ولو كان الكل يقبلها كان كل لون سوادا وكان  
كل لون بياضا ولو كانت طبيعة اللون يقبل السواد والبياض  
لما كان سوادا وبياضا بل مسودة ومبيضة فلم يكن لون  
ماسوادا ولون بياضا وكان على التعاقب لا معا  
اختر خواص الجوهر ان لا ضد له وهذا انما يصح اذا في التناقض  
ما يتعاقب على موضوع واحد وبينها غايات مختلفة فلما

ان لم يعين بالموضوع موضوع لا عراض ولكن تغيره ما هو  
اعم منه كالحل كان للجوهر ضد فان الصورة النارية مضادة  
للصورة المائية ويشترك في هذا النوع من الكمية اذ لا ضد  
للتلثة ولا الاربعة ويتبع هنه الخاصية خاصة اخرى و  
هي ان الجوهر لا يقبل الاشد ولا الاضعف فالاشد والاشد والاشد  
ينبع مع اشياء التضاد فيما لا يحتمل المصير من بعضها الى بعض  
بالمركبة فليس كل الاضداد يكون الاضغال من بعضها الى بعض  
على هذا السبيل بل ربما كان دفعه وهذا هو التضاد الذي  
يكون في الجوهر وسنين ان كون الجوهر يكون دفعة وان  
الجواهر لا يعرض لها الحركة فان الامر فيه بخلاف ما يكون  
في الاضغال من السواد الى البياض ولا شدة والضعف كما ان  
حيث يكون الحركة فلا يكون جوهر اشد من جوهر ولا اضعف  
من جوهر وليست اعز بهذا انه لا يكون جوهر اولي الجوهرية  
من جوهر فان الجواهر لا اولي الجوهرية وليست اشد  
في الجوهرية فان لا اولي تعلق بوجود الجوهرية ولا شدة تعلق  
بهمية الجوهرية واول اقسام  
الجواهر الجسم واشياء مستغنى عنه لانه يدرك بالحواس ولما  
تحديده والدلالة على نحو وجوده فغير مستغنى عنه وقد  
جرت العادة بان يجد بان طوله عرض عميق وبن فاعة

طول الخط كيف كان وتارة من طول لا عظم المحيطين  
 المحيطين بالسطح مقدارا وبق طول البعد المقروض بين  
 الراس والقدم من الحيوان ولما العرض فوق السطح نفسه  
 وبق لا نقص البعدين مقدارا او بق البعد الواصل بين  
 واليسار ولما العمق بق البعد الواصل بين السطح الاعلى و  
 السطح الاسفل وبق انه ما خوذ ابتداء من فوق حتى ان  
 ابتدئ من اسفل يسمى سميكا وليس يجب ان يكون في كل جسم خط  
 بالفعل فان الكره ليس فيها خط بالفعل ولا تعيين فيها المحور  
 ما لم يتحرك وليس شرط الكره في ان يصير جسما ان يكون  
 متحركا حتى يظهر فيه محورا وخط وايضا فالجسم ليس يجب  
 ان يكون فيه سطح من حيث هو جسم بل من حيث هو جسم  
 منشاء وليس يحتاج في تحفظه جسما الى ان يكون شاملا بل  
 الشاهي عرض لازم له ومن تصور جسما غير منشاء فلم يتصور  
 جسما لا جسما ولا تصور عدم الشاهي الا من تصور جسما غير  
 منشاء والخطاه في هذا انما هو في التصديق اذ يجب ان يفرق  
 بالبرهان شاهي الاجسام فاما النصور فلا يمنع ان يتصور  
 جسم غير منشاء واذ لم يكن الشاهي داخلا في تصور لم يكن  
 مقوما له فهو اذن عرض لازم ثم ان لم يكن للجسم في تصور  
 جسما من ان يكون له سطح فقد يكون جسم محيط برسط

واحد وهو الكره وليس ايض من شرط الجسم في ان يكون  
 جسما ان يكون له ابعاد متفاضلة فان الكعب ايض جسم وليس  
 فيه شيء هو طول و شيء هو عرض و شيء هو عمق فبين ما قلنا  
 ان هذه الابعاد انما هي بالعرض في الاجسام لا بالفعل تحيقه حجم  
 هو انه الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه بعدا كيف شئت فيكون  
 ذلك مستندا وهو الطول وبعده اخر مقاطعا له على قوائم  
 فيكون هذا عرضها وان يفرض بعدا ثانيا لثام مقاطعا لهنين على  
 قوائم تيللا في الثلثة على موضع واحد وتكون الجسم هذه الصفه  
 هو الذي يشاء لاجله الى انه طويل عريض عميق كما ان الجسم  
 هو المنقسم في جميع الابعاد وليس يحضر برانه منقسم بالفعل  
 بل يحضر برانه من شانه ان يفرض فيه هذا القسم والجسم بهذا  
 هو ما هو ثم ساير الابعاد المفروضه فيه من نهاياته واشكاله  
 واوضاعه امور ليست مقومه بل هي تابعة لجوهره وربما  
 لنم بعض الاجسام شيء منها لا يلزم بعضها فلولاك احد  
 شرعه تسكها بشكل افترض فيها ابعاد بالفعل مقدرة محوره  
 فاذا غيرت ذلك الشكل لم يبق فيها شيء بالفعل واحدا بالآخر  
 بل حدث ابعاد اخرى وهذه الابعاد التي ساعد على الجسم  
 هي من باب الكم فالجسمية بالحقيقه صورته لا اتصال الثابت  
 لغرض الابعاد الثلثه فيه وهو غير المفدار وغير الجسميه الخلية

والجسم الذي يتعمل في العالم وهو المعروف بالجسم النقي هو  
 الصورة الجسمية ماخوذة مع مقدار من غير الثقات الى الامة  
 فان الجسم المطلق من حيث الجسمية لا يتخالفا جساما اخرها  
 او اكبر ولا يناسبه بانه مساو لهذا ومعدود به وانما ذلك  
 من ذلك حيث هو مقدر وهذا الاعتبار غير اعتبار الجسم  
 وهذا ما يكون الجسم الواحد يتخلل وتتكاثر بالنبريد والتغير  
 فيختلف مقدار جسميته وجسميته التي ذكرنا لا يختلف ولا يتغير  
 وتكون بعض الاجسام كالفلك على مقدار واحد ليس يوجب ان  
 يكون مقوما له بل قد يكون عارضا لانما كالسواد في الجسم ولا  
 يلزم بعض الاجسام شكل لا يتبدل

ولا هل النظر في نحو وجود الجسم ثلثه  
 مذاهب فمنهم من قال ان الجسم بسيط لا تركيب فيه ومنهم من  
 قال انه مركب من اجزاء لا تتجزى ومنهم من قال انه مركب من مادة  
 وصورة فاما بطلان قول من قال ببساطة الجسم فما قوله  
 وهوانه اما ان يعنى به الاتصال ولو كانت صورة الجسم  
 الاتصال لما امكن فيه فرض البعاد الثلثة واما ان يعنى  
 به الاتصال والاتصال له معان على سبيل الاشتراك فتم  
 صورة الجسم بحيث انه يمكن فيه فرض البعاد الثلثة ومنه

فصل الكم ومنه ما ليس بفصل له والذي هو فصل الكم فهو مقول  
 على المقادير الواحد في نفسه من غير ان يقاس الى مقدار غير  
 وحد انه يمكن ان يفرض له اجزاء لجميع بينها حد مشترك  
 هو نهاية الجزئين باعتبار نهاية لاحدهما اعني لما جعله  
 في الخيل الى الاشارة اقرب منك فكان اول هذا ونهاية  
 الاخرتين لهذا الكمل انه متصل وليس الشرط فيه ان يكون  
 قطع وحد بالفعل بل الشرط اسكان هذا الفهم وازاء هذا  
 الاتصال الاتصال وهو انه لا يمكن ان يفرض له اجزاء لجميع  
 بينها حد مشترك هو نهاية الجزئين ولا يجب في الاتصال هذا  
 بالفعل وذلك لان كل جسمين منفردين فهو هذه الصفة  
 وليس وكلا واحد منها مجرد وكلا الا بالفرض اذ ليس اذا وجد  
 جسمان فقد وجد جزان فلهذا لا يلزم ان من الجسم اذا  
 بطل فيه الوحدة فانا يكون باطل اتصال الاجزاء كما انه  
 اذا جعلت اجسام كثيرة جساما واحدا فانا يكون باطل  
 اتصال الاجزاء واحدا للاتصال فيها وذلك لان الاتصال  
 الذي يبطل عند توحيد الكثير انما هو بالقوة ويجب فرض التاثر  
 على ما ذكرنا متقدما وكذلك الاتصال الذي يبطل عند تكثر الواجبات  
 والخلط في حديث الاتصال كان سبب اخذها بالثبوت كما  
 ما بالفعل اذ كل واحد من الجسمين ليس بجزم من جسم الا على سبيل

٢

العرض لا بالفعل فان قيل فما يقولون في جسم واحد بالطبع  
واحدة ليس كل جسم فيه جزء بالفعل كالنار مثلاً والمافوق  
ان الغلط في هذا هو احد ما بالعرض كان بالذات فان حجة  
الشجرة ليست وحده مقدار يرتزق كونه كل جسم فيه جزء بالفعل  
من جميع المقادير وحدثه على نوع اخر فيكون كل جسم جزءاً في  
وحدثه لا من مقدار واحد وعلى ان الجزء فيه ايضا بالقوة فان القوة  
فيه بالفعل فينبغي من هذا انه ليس باطل الكثرة باطل الانفصال  
بالفعل ولا باطل وحدة الاجسام باطل الاتصال بالفعل والاتصال  
الذي يفصل ذكره في باب الكم فصورته للجسم اما اتصال او  
طبيعته يلزمها الاتصال وعلى جميع الاحوال فقد يوجد الجسم  
متصلاً ثم يفصل اذ كل جسم قابل للانفصال ولا تقسام  
الى ما يماثلة على ما ينسب فيكون لا محالة شئ هو بالقوة كلاهما  
فان قوة القبول غير صورة القبول وغير هيئته وليس ذات  
الاتصال بما هو اتصال قابلاً للانفصال لان قابلية الاتصال  
لا يعدم عند الانفصال والاتصال يعدم عند الانفصال  
فاذن شئ غير الاتصال هو قابل للاتصال وهو قابل للاتصال  
عند الانفصال فينبغي ان ههنا جوهر غير الصورة الطبيعية  
يعرض له الانفصال والاتصال على سبيل التعاقب ويكون  
باتياً في الحالين وهذا الجوهر يجب ان يكون امرأ بالقوة لا وجوداً

بالفعل في ذاته وذلك مثل ان احد شمعة او قطعة طين  
فيكثرها بالقطع وتوحيدها باتصال بعضها ببعض والشمعة  
والطينية باقية في الحالين فاذا ارتفعت الشمعة والطينية  
فذلك المشترك هو الجسول المشترك ههنا لا يصح ان يكون  
مشتركا وليس القابل للشمع والطين فان لو كان كذلك لكان  
مشتركا بغير عام كالحيوانية فان الشمعة والطينية مثلاً لا يربط  
بالفعل لافهما مبدان لا موصوفات وعنها يكونهما بالفعل ان  
دون هذا الاتصال اما ان يكون جسماً تانيا وهو محال وان يكون  
عقلياً وهو ايضا محال لان العقل المصروف لا يقبل الابداع على  
ما يبينه فينبغي ان لا يوجد بالفعل لهذا القابل واعلم انه قد  
ان الياب عدم الحايض والانسان عدم الفرس وهذا عدم  
يكون في الذهن بان حيز الباب والانسان الذهن فيقاييس  
بينهما ويصلب احدهما عن الاخر وهو لا يجاب والسلب و  
العدم الذي لا يكون بحسب الذهن فلا محال نحو الوجود لا محال  
يكون عدسياً وليس عدم المظلم بل عدم شئ من شأنه ان يكون  
له او لجنسه او لفرعه ولكن ليس له بالفعل على ما سلف ذكره  
في قاطب فقدر يابس فان الفعل المظلم لا يكون هو بعينه حيث  
هو بالفعل عدم شئ آخر لا ان يكون فيه تركيب ومخزن لا  
يمنع هذا فان زعم ان يكون حقيقته فيها اشينية ويكون

من جرد بالفعل ومن حرة بالقوة واذا قلنا أبا القوقية فقلنا  
عدم شيء من شأنه ان يكون له تبا او يكون هرب فلا بد من ان يكون  
الالف معنى عدياً كما ذكرنا والجسم من حيث هو جسم الجسم  
الجسمية وهي معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد لقبول اليبا  
والسواد والظلمة او غير ذلك اي استعداداً وشيئت فهو بالقوة  
ولا يكون الجسم من حيث هو بالقوة متحرك هو من حيث هو بالفعل  
متصل بشيئا اخر ولا من تصور الصورة الجسمية تصور لفظاً  
بالقوة كذا ويكون القوة للجسم لا من حيث هو له الفعل فتصور الجسم  
الذي هو بالفعل نقارن شيئاً آخر غير الاله في انه صورة بمعنى انه فعل  
بل يكون هذا المقارن معنى عدياً كما ذكرنا بل نقول ان الجسم  
تقوى على قبوله امور كثيرة فاما ان يكون قوياً على ذلك فنقول ان  
او يكون موجودة في الاتصال او موجودة في امر تقارن الاتصال  
او قايمة بذاتها ولو كان الاتصال نفس كونه الجسم بالقوة قابلاً  
لاشياء كثيرة لكننا اذا فهمنا الاتصال فهنا معه انه استعداد  
لا من كثره فلا تتصل غير ما له الاتصال ونسبة ماله الاتصال  
اليه في استعداد لقبوله نسبتته الى ما يربطه ان يوجد  
فيه وايضاً لو كان الاتصال هو ان بالقوة كذا كانت صور الجسم  
عزها ولو كان الاتصال حاملاً للقوة لكان وجب ان يتوهم  
انفصال لان حامل القوة لا يقع ان يعدم عند وجوده فيما

عليه بالفعل ولو كانت القوة قايمة بذاتها لكان الاتصال  
وستعرف انه عرضة فيقع ان يكون القوة موجودة في امر تقارن  
لهذا الاتصال المحسوس فقد بان من تعاقب المفاهيم المختلفة  
والاشكال المختلفة على الشبهة وجود امر ثابت مع زوال القوا  
ولا اشكال وبيان ايضاً ان ذلك الثابت هو منوع هذه الامور  
وانه هو الجسم بمعنى انه يمكن فرض الابعاد الثلثة في غير  
ان هذا مقوم للجسم وهو صورة الجسمية فاننا اذا رفضنا  
ارتفع الجسمية فلا كذلك الشبهة ونحوها وبيان ان كان  
فرض الابعاد الثلثة في ذلك الامر انه متصل ثريان من ثبات  
الاتصال ولا انفصال على الشبهة وجود امر ثابت مع الاتصال  
فان ومع الاتصال اخرى له وجود بالقوة فكما انه ثبتت  
براسطة تعاقب المفاهيم ولا اشكال على الشبهة الجسمية  
فذلك ثبتت تعاقب الاتصال والاتصال عليها وجود امر  
يعرض له هذا وقد عرضت ان المرخص له لا اتصال والاتصال  
لا توام له ولا وجود بالفعل بالاتصال الذي هو الصورة  
اي الامر الذي يبيبه يمكن للجسم فرض الابعاد الثلثة فاد  
تدبير هذا فنقدح ان الصورة الجسمية جوهراً فانه ليست  
في منوع اذ لو كانت في منوع لكانت المادة امر بالفعل  
فالجسم جوهراً مركب من شيئين له القوة ومن شيء غيره له

الفعل فالذي هو بالفعل هو صورة تتر والذى هو بالقوة هو  
 ذاته وهو الهوى والجسم بمعنى المادة لا يمكن للجسم اذا خالف  
 جسما اخر في ان احدهما حار والاخر باردا وفي ان احدهما  
 انسان والاخر خشبة فليس الاختلاف بين الجسمين كالاختلاف  
 بين مقدارين في ان احدهما حط والاخر سطح فان المقدار لا يفرق  
 له ولا تقام الا بان يكون خطأ او سطحا وليس الفرقان صورة لان  
 او صورة الخشبة بالجسم كافتراق فصل الخط او فصل السطح  
 بالمقدار بل الجسمية معموله انما وجدت بالاسباب الزها  
 ان يوجد بها او فيها وهي جسمية فقط بلا زيادة والمقدار لا يتغير  
 وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار لانه يحتاج الى  
 فصول حتى يوجد شيئا متصلا وتلك الفصول ذاتيات  
 له لا يصير لجسوها غير المقدار المطلق فيخبر ان يكون مقدارها  
 مقدارا في امره بالذات واما صورة الجسم فهي طبيعة واحدة  
 لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية مجردة  
 جسمية يفصل داخلية للجسمية وما يعلق للجسمية انما يعلقها  
 على انما شي خايع عن طبيعتها فلا يجوز ان يكون جسمية محتاجة  
 الى مادة وجسمية غير محتاجة الى المادة والواقع الخارجة  
 لا يفتنهما عن الحاجة الى المادة ان الحاجة الى المادة هي للجينة  
 لا لاجل ذاتها ومن حيث هي جسمية لا من حيث هي جسمية مع

لا حق فعد بان ان جميع الاجسام مؤلفه من مادة وصورة  
 وهذا البيان انما يتم عند تصحيح امكان قولنا الاجسام الانفس  
 الى الملا ففأية فان البيان منبه على الاتصال ولا انفصال وبالم  
 ان في قوة الجسم الاتصال الى الملا ففأية لم يقع هذا فليسط  
 اقاويل الذين يقولون ان الاجسام مؤلفه من اجزاء لا يتجزئ  
 فنقول ان المشاكينها اللذان ليس بين واليهما وثابتهما شي  
 من جنسهما مثل البيوت المشائية وقد يكون مشتقة النوع  
 وقد يكون مختلفة النوع واما الفاس فهو الذي ليس من طرفيه  
 ومن طرف ما قتل انه مما له شيء ذو وضع فالمفاسات  
 مما اللذان طرفها مما معا في المكان بل في الوضع الواقع عليه  
 الاشارة فان الاطراف ليست في مكان البتة ولها وضع ما النوع  
 هو ان يكون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه مانه في جهة محتملة  
 والمفاسات تقع هذه الاشارة لطرفيها معا واذا كان شيان  
 تتعدى واحدهن طرف الاخر حتى يلقى ذات الاخر باس  
 كانت معا خلة فان الداخلة هي ان يدخل كلية ذات في  
 الاخرى وليس ذلك الدخول الا ان يلقى احدهما كرا تيل  
 انه داخل فيه فان ساواه كان لا شيء من هذا الا وهو  
 له وان فصل احدهما داخله ما يساويه منه واذا كان شيء

يبلغ الاخر باس والاخر لا يفضل عليه فما يبلغ الاخر يبلغ الاخر  
 والا سيوجد فيه بالملاقاة شي خاليا عن الاول وقيل ان الاول  
 لا فاه كله ولم يفضل من الثاني عليه سقت فالملاقاة  
 بالاصل شي لا فاه احدها لانه الاخر ولا يجب واحدها  
 عن ماسة الاخر ولا يزد الجسم باجتماع الف منها وهذا  
 هو سبل الف نقطه لو اجتمعت واذا كان شي يلاق شيان  
 يلاقيه شي لا يبلغ الاول فهناك فضل في ذاته عما لا يلاق  
 ذلك الفضل يناله الملاقاة الثاني فارعا عن ملاقاته الاول  
 وهذه الاشياء كلها بينه في العقل واما النشاع فهو حال  
 مما س تال من حيث هو تال واما اللصق فهو التماس اللانم  
 المشي في الاشغال حتى يصعب التفصيل بينها واما المنصل فقد  
 ذكرنا احدا اتسامه وسندكر الاخر  
 واصحاب الجزء على راية  
 فتمهم من قال الاجسام مركبة من اجزاء شناهية غير تجزئية  
 ومنهم من قال ان اجزاء الجسم غير شناهية وكلها موجودة  
 في الفعل فاما راي الذين انفقوا للاجسام اجزاء شناهية  
 منها يتركب ويوجد كل واحد منها غير تجزئ فبطلانها بالبرهان  
 وهو ان كل جزء ماسق جزء فقد شغل بالماسة وكل ما شغل  
 شيئا بالماسة فاما ان لا يبيع فراغا عن شغله بجهة اربيع

فكل جزء ماسق جزءا فاما ان يبيع فراغا من شغله او لا يبيع  
 ان كان يتناق ان يماسه اخر غير ماسق الاول فقد ترك فراغا  
 وقد يتناق ان يماسه اخر غير ماسق الاول وكل ما كان  
 كذلك فمسوطة تجزئ الذات فاذا كل جزء ماسق جزءا  
 الصفة فمسوطة تجزئ الذات فاذا كل ما لا تجزئ لا يماس  
 كل ما لا يماسه وكل ما لا يماسه لا يماسه فلا يتناق  
 ان يتركب منه شي اعظم منه بل لا يتناق ان يتركب منهم  
 فاذا كل اجزاء الغير التجزئية لا يتناق ان يتركب عنها مقدار  
 ولا جسم وايضا فلو فرض من غير تجزئين وضعنا على  
 غير تجزئين وبينهما جزء غير تجزئ فقول ان كل شيين صحيح  
 كل واحد منهما للحركة ولا يمنع احدها الاخر عن الحركة وبس  
 بينهما نناق في القوى يتسا عدان به لم يكن كلا واحدهما  
 مانعا للاخر عن الحركة اليه حتى يتصاد ما وكل ما كان  
 كذلك فليس تج ان تجزئ كما حتى يلتصقان متصادمين والجزان  
 المرفوضان فرضا كذلك فليس اذن تج ان تجزئ كما حتى يلتصقا  
 متصادمين يلتصقان المتصادمين تصاد ما فاما ان يلتصقا  
 على الجزء الاوسط واما ان يلتصقان على احد الطرفين  
 ولا يجوز ان يلتصقا على احد الطرفين لانه ان يلتصقا عند احد  
 الطرفين لم يكن قد تحرك احدها فاذا يلتصقان على الجزء



الاورسطي يجب ان يكون كل واحد منها قد قطع بعضها يكون  
للجزء الاوسط تجزئاً ويلزم ان يكون كل واحد من الجزئين  
المحركين ايضاً تجزئاً ومب ان يمنع عليها الحركة فاي  
في جزئين متلاصقين يوضع على وسطها جزء فان هذا الخ  
ايضاً يلزمه لا محذور وايضاً فانه اذا كان جسم كالشمس وجعل  
جسم يارائه كالأرض ونصب هنالك شئ نصباً فلا تح  
انه اذا زلت الشمس جزوا زال ظل المنسوب اقل من جزء ايضاً  
فانه اذا دارت رحي من جديد والماس فلا شك ان الحركة  
التي يكون للاجزاء التي حول القطب ابطاً من حركة الاجزاء  
التي في الطوق والباء هذا البيان اصحاب الجزء الى ان قالوا  
بالطوق والفتك وان تعلم ان اجزاء الدقيق يكون  
اكثر من اجزاء الرحي وانه جيل ان يزيد مقدار الرحي عند الفتك  
ولسنا نرى هناك زيادة في مقدارها واما على مذهب  
اصحاب الحق فلا يجب شئ من هذا فعندهم انه ليس للرحي  
جزء على القطب الا بالعرض فلا يكون للدائرة التي يفرزها  
القطب وجود بالفعل ولا الدائرة التي يفرزها حول الطوق  
الا بالوهم اذ الجسم واحد والحركة واحدة فان القرب  
والبعد من باب الوضع وحيث لا يكون جزء بالفعل لا يكون  
وضع بالفعل وكذلك لو كان يلتحق بالدائرة التي حول القطب

شئ فانه يتحرك بالعرض حركة الجسم كله لا حركة الدائرة التي  
حول القطب ويلزم على ذلك محالات اخرى موجودة في الكون  
البيسطه واما حجة الفايدين للجزء فقولهم ان كل جسم قابل  
للتفرق فاذا انفردت اجزائه قابلة للتأليف واذا كان كذلك  
فكل جسم فقيه قبل التفرق فايف وان اخلاف الاجسام في  
صعوبة التفكك وسهولته ليس لا جنسها متخالف ولا  
لاخلاف الناعلة ولا لعدم شئ ولا لاقسام يذكرونها فاذا  
هو للتأليف اما قولهم ان كل قابل للتفرق فقيه تأليف فهو  
غير مهل انه ان كان التفرق هو تنميد احد الاجزاء الموجودة  
بالفعل عن الاخر كان مستلماً ان الاجسام فيها تأليف قبل ذكر  
التفرق وقد ذكرنا هذا حيث ذكرنا اتصالها بما فيه كفايته  
بل التفرق هو ايجاد الاجزاء بالفعل بعد ان كانت بالفعل  
واما قولهم ان اخلاف الاجسام في صعوبة التفكك والاقسام  
والاتقسام التي اوردوها فهو غير محصل وانت تعرف في  
كتاب الشفاء بطلافا وانت تلك الاقسام غير صحيحة لم  
لا يكون اخلاف في سهولة التفكك وصعوبته بالسبب  
الذي تخيلت وثاقه التأليف وتلفد مع عدم الاختلاف  
في الاجزاء التي منها تأليف الجسم وقالوا ايضاً انه لو لم يكن  
الجزء لم يخلف جسمان في الصفر والكين والجواب انه ليس

التفكك

يقاس جسم الى جسم بذا ان يقياس بغيرها مناسبتة يكون  
الاجزاء فيه ايض بالعرض وهذا غير ممنوع وقالوا ايض انه لا  
كان يصح ان يقسم الاجسام الى اجزاء غير متناهية لكان في  
الجزء دلة ما يقس عليه وجه السماء ولا عرض فهذا انشيع لا بطلا  
القول فان من يقول ان في الجزء دلة من الاجزاء ما لا يتنا  
يجب ان يظن قوله انه ممنوع ان يكون فيه اجزاء غير متناهية  
لا بانه شنع فان ما يقس عليه وجه السماء ولا عرض اقل من لا يتنا  
ولو انا جعلنا هذا الاعتراض دعوى لكان جازما قلنا ان  
الجزء لا يمكن ان يقسم الى اجزاء يقس عليه وجه السماء ولا عرض  
الكثر من ان ان لم يقسم الى اجزاء تجزئة لزم الخالفة التي  
ذكرنا واصحاب الجزء ايض لا يمكنهم ان يدلوا على قدر ما في الجزء  
دلة من الاجزاء فربما يكون فيها من الاجزاء التي لا يجزئها  
وجه السماء ولا عرض وكانه يلزم من قوله القائل بان كان الجسم  
الجزء دلة الى ما لا نهاية ان يقسم الى اجزاء متناهية وليس في  
هذا استحالة وموتة قياسه في هذا المكان ان كانت الجز  
دلة يقسم الى اجزاء لا نهاية لها فالجزء دلة يقسم الى اجزاء  
متناهية لكن الثاني بطل فانظر الى هذا القياس الغلط  
الواقع فيه فلما غيرنا عن دعوانا في مكان قسمه الاجسام  
الى ما لا نهاية بان الجزء دلة في قسما ان يقسم من اجزائه

ماط

ما يقس عليه وجه السماء ولا عرض لكان جازما على اننا استأقول  
ان الممكن من ذلك قد يخرج الى الفعل وقالوا ايض لو تحرك  
كرة طبيعية على سطح طبع لكان تحركه عليه تماس بعد تماس  
تح يتساقط النقط فيحدث خط من نقط متساوية ففعل  
ان الحركة لا يصح ان يكون على هذا الوجه فاذا تحركت الكرة  
من نقطة الى نقطة يليها ولم يكن هناك انقسام لم يكن حركة  
لان المنقطه الاولى منها للحركة والنقطه الثانية اليها للحركة  
ولم يكن في حال التحرك بينهما فاذا لم يكن جزء لم يكن حركة على  
ان اجزاء الحركة ايض بالعرض كاجزاء المتصل على ما بينه على  
اننا ندري هل يوجد كرة وسط على الصفة التي يلزم جسيما  
ما يلزم او هو امر في الوهم كسائر العالم المتعالمه واستقال  
البراهين المعاليمية في الطبع غير صواب ثم ان وجد فلا  
ندري هل يتدرج عليه ام لا وبعد هذا فان هذه المسئلة  
لا يتحقق مسئلة لان المسلم هو ان الكرة لا يبلغ السطح في ان يتنا  
الاسقطه وليس يلزم من هذا ان يكون للحركة ينقل من نقطه  
النقطه محاورا لها فانه لو كان هذا مسلما لما احتج الى  
ذكر الكرة والسطح بل كان يصح ان هناك نقطتا متواليتيهما  
يتلف الخط فاذا كان المسلم هو ان الكرة تلاقى السطح في ان  
وكان الخلاف في ان الحركات ولازمة غير متكبر من امور

غير متجزئ ومن آتات كالحلاف في السافة وكان انما يلزم كقول  
 النقط لو صح بتجاوز الالات كان استعمال ذلك في اثبات  
 النقط كالمصادق على المط وبيان الشيء بما هو مجرول ايضا  
 فان لا يتم هذا البيان لا بان ان الكرة تلامس السطح في حال  
 الاولى تنقطه وفي الحالة الثانية تنقطه اخرى والحالات  
 متخايزة فالنقط متجايزة اي الالات التي هي تابعة للحركة  
 واما ما نقضه من بقوله بان في الاجسام اجزاء غير متناهية  
 بالفعل فبين حالته منع الحركة اذ من الخ ان تقطع الخرك  
 سافة ذات اجزاء لا وقد تعدى سائر اجزائه فليس  
 متجزئا وسافة مفقولة ان كانت اجزاء المسافة غير متناهية  
 فلها نصف ونصفها نصف وكذلك الى غير النهاية بالنظر  
 وان كانت كذلك فقد قطع الخرك في زمان متناه في الطرفين  
 ايضا فغير متناهية وانصاف غير متناهية لكن التالي صح  
 فالمقدم صح فمن متناه اجزاء المسافة تعلم متناه اجزاء الجسم  
 وهذا الاعتراض غير واجب على من بقوله انه ليس في الجسم  
 جزء بالفعل وايضا فانه لا كثر الا والوحدة فيه موجودة  
 واذا كان كذلك اسكن ان يوجد اجزاء متناهية للجسم  
 الذي اجزائه غير متناهية فتركب تلك الاجزاء فان لم يزيد  
 حجه على الواحد كان الحلال في الاجزاء الغير المتناهية هن

الحلال وان زاد او تحا حدث من الاجزاء المتناهية بال  
 جسم ولم يكن كل جسم مركبا من اجزاء غير متناهية فاذن ليس  
 للجسم المفرد بالفعل جزء فانه يحتمل التجزئ فاما ان ينسج  
 في التجزئ الى ما لا تجزئ بالفعل ولا يكون فيه جزء بالفعل  
 والقسم الاول صح في القسم الثاني والحجاب للجزء قالوا  
 ايضا ان النقطه ان كان لها قوام بذاتها فهي جوهرة وقد  
 ثبت للجزء ان كان وجودها في جسم كان في الجسم مساويا لها  
 ويقول في الجواب ان النقطه عرض على ما بينته والعرض  
 هو ما وجوده في شيء لا كجزء منه وليس شرط العرض  
 ان يساوي من الموضوع شيء والنقطه نهاية والنهاية  
 وان مساواها من المتناهي من لم يكن نهاية ولو كان كل  
 عرض محل الجسم وجب ان يساوي من الجسم شيء والنقطه  
 عرض لانها نهاية لما صح وجود جسم متناه ثم الجسم ليس  
 يقبل المساواة والامساواة بذاته والمقدار ايضا ليس سابق  
 من الجسم شيء وجود النقطه نهاية موجودة في الجسم الجوهرة  
 لا في مقداره

قد علمت ان الجوهرة ليست في موضوع فهي اذن جوهرة بالذات

لأنها ليس تجعلها بالفعل شيئا من الاشياء بل بعدها لان يكون  
بالفعل شيئا بالصورة ومعنى جوهرتها انها امرها ولما انه  
ليس في موضوع فهو سلب وليس يلزم من كونها امر ان  
يكون شيئا معينا بالفعل لان هذا معنى عام والعام يصير بالفعل  
بالفصل وفصله انه مستعد لكل شيء وهن صورتها فان  
ليس هن هنا حقيقة الهيولى يكون بها بالفعل وحقيقته اخرى  
يكون بها بالقوة لحقيقته الهيولى انه قابل وزيادة الاجسام  
لا يوجد بالفعل محصل تام واستعداد لقبول شيء آخر ذلك  
الموجود مركب من مادة وصورة والمادة الاخرى غير كنهية  
من مادة وصورة وايضا فانه يجب اما ان يكون وجودها كليا  
وجودا مشاذا اليرد اوضع وكل ما يكون كذلك فاما ان يكون  
تقطعه ان تقار او المنقطع لا وجود لها بالانفراد اذ هي فاعين  
ولو كان لها وجود بالانفراد لكان المشاهي بها غير مشاهي بها  
بل مشاهي بنقطه اخرى وبها ية اخرى وسنزيد النسيان  
وان كان شارا اليه متغيرا كان جسما وكان منقسما وقدمنا  
انها قابلة للصورة الجسمية واما ان لا يكون المشار اليه  
جسما ولا يكون له وضع فيكون جوهره معقولا اي جوهر  
وجوده مترا عن المادة مجرد عنها فان كانت هذه صورتها  
وكانت حقيقته ان لها ذاتا قائمة بالفعل لا يشيل الاجسام

لا يكون

لا بالقوة ولا بالفعل كان محالا ان تقارفا ما بسببه يقبل  
الانقسام وهو الصورة الجسمية فان ربح ان يدخل عليها ما  
يخرجها عن حقيقتهما انما ان يفسدها فان ما لا يكون بالثقل  
قابلا للانقسام لا يصح ان يقارن ما بسببه يقبل الانقسام  
وبعضا يعلم ان الصورة المفارقة للمادة التي فعلها وحقيقتهما  
انها مفارقة للمادة لا يصح ان يخالط المادة فاما الهيولى  
لحقيقتهما انها مستعدة لان تقبل ما يعرض له الانقسام وبن  
فعلها اعنى صورته كما ذكرنا ولا من المفارقة فعله انه لا يقبل  
الانقسام لا بالقوة ولا بالفعل وايضا فان ان كان الهيولى  
جوهره معقولا غير مشار اليه وقيل مثلا صورة مدرة  
لم يصح ان يوجد لتلك المدرة مكان متغير في كلية الارض  
ولا بد من ان يكون لكل مدرة مكان معين بعينها له محض  
ومقارنة صورة المدرة للمادة لا يجعل مكانا من الارض  
وجزا من جملة مكان جملة الارض اولى بالمدرة من جزئ اخر  
يشاركه فلا يوجد المدرة اذن في مكان لكن الثالث وانما  
انه كيف تخصيص المدرة مكان اذا وجدت فهو بان يكون  
جزء من الماء مستعدا لقبول الصورة الارضية في مكان  
مخصوص وتحويل اي في ذلك المكان فيخص به اوان  
تحويل جزء من الجوهر ايضا فيكون الجازي له ولها من سائر

بلا مسكنه وليس لذلك ان كانت الهيولى امرًا معقولًا اذ  
المعقول لا نسبة له الى جزء من كلية الارض او الى نسبة  
الى جزء اخر من كليتها او الى نسبة الى جزء اخر من كليتها  
ولا يصح ان يقبل الهيولى صورة لا يقبل الا تقسام ولا كما  
تلك الصورة منذ الصورة الجسمية وليست للصورة الجسمية  
صند ولا يصح ان يكون مادة الاجسام تشبا بالفعال ويكون  
الصورة الجسمية من اعراضها اللازمة فانه ان كانت الى  
من دون الصورة الجسمية اشارة كانت الجسمية ذاتية لها  
لا عرضية وخارجة عن ذلك وان لم يكن اليها اشارة  
لزم من المحالات ما ذكرنا ويلزم ايضا ان يكون ما ليس له  
اشارة حاملاً لعرض اليه اشارة ويكون لهذا العرض  
مكان خاص والذي هو قابل لهذا العرض مستغن عن المكان  
فاذن مكان هذا العرض ليس بسبب القابل فاذن يكون  
الجسمية صورة للجسم من دون المادة وقد اطلقنا هذا  
جسمين ايضا ان صورة الجسم محتاجة الى قابل والهيولى هي  
ان يكون بالفعل الا بالصورة لان يوجد ملتزمة لغايتها  
الصورة وبين الامرين فرق وما سن ان الهيولى لا يصح  
ان يبقى بلا صورة وان يوجد متقوم من دون مقادير  
الصورة الجسمية لئلا يكون امرًا معقولًا هو ان لو تصب

بلا صورة لوجب ان يخالف هيولى ليس لها مقدار هيولى  
اخرى ليس لها مقدار خلافاً مقدارنا ووجود هذا النقيض  
لذلك المقدم بما اقرله وهو اننا ان قسمنا جسماً بنصفين  
افردنا هيولى كل جزء بصورة وتوهمنا ذلك الجسم بعينه  
وقدمت الصورة عن هيولاه قبل وقوع القسمة عليه  
فلا يخفى ان هيولى كل جزء من مخالفة هيولى كلية الجسم وان  
تاسلت الا تقسام التي يمكن بها ان يكون هذا الخالف المصحح  
الا الخالف المقداري وبذلك على ذلك ما في الشارح  
فليس الا ان يكون الخلاف بينهما وهو ان احدها جزء  
والاخر كل وهذا البيان بعينه تبين ان الصورة لا يخالف  
المادة ثارة وتوجد من قبلها اخرى لان الكلام في  
تخالف الصورة المقسومة والصورة ولم يقسم هذا الكلام  
فالجهر المادى انما يصير كما بمقدار يحله فليس اذن كم بانه  
فلهذا لا يجب ان يخفى قبوله قطرون وقبوله قد  
دون قدر فبين من هذا انه يمكن ان يصغر المادة بالتكافؤ  
وكبر بالتخليل وهذا محسوس وليتكم الان في اثبات  
الصورة الطبيعية وانها مقومة للمادة بشركة الصورة  
الجسمية وانها اقدم من الصورة الجسمية فنقول ان الاجسام  
مختلفة بتبول المتشكك بسرعة وعسر وايضا فانها تختلف

في طلب الامكنة وهذا الاختلاف لا يصح ان يكون بسبب  
الجسمية او بسبب افتراق الصورة للجسمية بالمادة فاذن  
هو لا يخرجه هذا الامر يجب ان يكون جوهرًا وذلك لان  
الاختلاف في قبول المنفك ليس امر خارج عن الصورة  
الجسمية وكذلك طلب الامكنة لان الجسم يطلب بالتمام  
سكانًا وليس للجسم المطلق مكان فاذن الاختلاف في هذين  
هو بسبب اختلاف في جوهر الجسم واختلاف به الاجسام  
في هذين فافضل يختلف بامر يورث في جوهر الجسم اي بغيره  
فيجب ان يكون جوهرًا واما الاختلاف بقوله هذه الصور  
المختلفة بسبب استعدادات المختلفة التي سببها الحركة <sup>فيها</sup>

اعلم ان الصورة

الجسمية لا يصح وجودها الا في المادة كما استعمله في غيرها  
وبين المادة اذن علاقتها اما علاقتها بالنضاييف او علاقتها  
العالية والمعلومية فاقول انه لا يصح ان يكون بينهما علا

النضاييف لان ذات كل واحد منها غير معقولة بالثاني  
الى الاخرى على ان ذلك امر ذاتي لها لا عارض فاننا نعلم ايها  
ان الصورة للجسمية لها مادة والنضاييفان يعقلان معًا  
نعم يعرض لهما النضاييف من حيث ان احدهما مقبوله  
والاخرى قابلة او من حيث ان احدهما عللة والاخرى <sup>مؤلة</sup>  
فبين من هذا ان العلاقة التي بينهما ليست بعلاقة للنضاييف  
الذاتي بل ان يكونا سكانًا في الوجود بمعنى ان يكون كل واحد  
منهما عللة للاخرى ومعلولًا له وتعرف ذلك بادق يتدر  
وان شئت فان جمع الى الكسب البسيطة ومع ايض ان يكونا  
صادرين عن ثالث فانه يلزم ان يكون وجود كل واحد منها  
عن الثالث بواسطة الاخر لانك قد عرفت ان ذات كل  
واحد منها متعلفه بالاخرى ويلزم هذا اللانتم ان يكون  
كل واحد عللة للاخرى ومعلولًا لها وهذا مع ما تقدم على  
يجب ان يكون احدهما اقرب الى هذا الثالث فيصير هو  
العللة الواسطة والثاني العلول فلا يصح ان يكون المادة  
هي الواسطة لان المادة لها قوة القبول والاستعداد و  
المتعد بما هو مستعد لا يكون سببًا لوجود ما هو مستعد  
له فانه لو كان ذلك جائزًا لوجب ان يوجد عنه ذلك  
ذاتيًا من غير استعداد وايض فانه لو كانت المادة عللة <sup>لصحة</sup>

كان واجب ان يكون لها ذات بالفعل وهذا هو معنى التعلق  
العلم والمعدوم لا يكون علته للموجود والحيولى في حد ذاتها  
معدومة ولهذا لم يقع ان يكون جسم علة لوجود الصورة  
للمسماينة بفعل بواسطة المادة كما استعمله فيكون للمادة  
علة قريبة لوجود الشيء وهذا محال وايضا فان الجسم مؤلف  
من هيولى وصورة وهما اقدم من الجسمية فلولا كان جسم سببا  
لوجود جسم لكان اولا سببا لجزئيه اللذين هما اقدم منه  
وهذا محال وايضا فان المادة لا تختلف فيها وكان واجب  
ان لا يكون الصور الجسمانية متماثلةة وليس لذلك فان  
قيل ان اختلاف الصور يكون لاختلاف احوال المادة  
كانت تلك الاحوال هي الصور الاولى في المادة ويكون  
الكلام فيها كالكلام في الصورة فيكون العلة في وجود الصورة  
الثانية الصورة ويكون للمادة القبول فقط فاذا المكين  
المادة هي الواسطة كانت الواسطة الصورة ويقول اما  
الصورة لانه لا يفارق المادة فيجزان ينظر ايضا وحدها  
علة لوجود المادة واما الصور التي تقدم عن المادة فلا يفرق  
ذلك فيها لان الصور لو كانت وحدها بذاتها علة لوجود  
المادة لكانت المادة معدومة ويكون للصورة المسماينة  
مادة اخرى فكان يلزم ان يكون المادة الثانية حادثة لكل

حادثة

حادثة فانه يسبقه مادة كما استعمله فكانت يحتاج  
الى مادة اخرى وكان يتيسر فوجب ان يكون لها شريك في افعالها  
ووجود المادة فيكون المادة توجد عن ذلك المبداء <sup>سببا</sup>  
صورة غير معيثة اذ الصورة لا يفارق المادة الا بوزن  
صورة اخرى تفعل فعل لا يزل في اقامة المادة وهذا  
الثالث هو واهب الصور الذي ينصف حاله من بعد  
ولولا كان جسما لكان الكلام فيه باقيا فاذا في هذا المقعد  
ليس جسم ولان الواسطة في التقويم يجب ان يكون  
قد تقدم اولا بذاته اولية بالذات ثم يقوم غيره فوجب  
ان يكون الصورة قد بعوت اولا بالفعل من ذاتها اذ  
المبداء تقوم للهيولى بعد ذلك فالصورة اقدم من الهيولى  
والصورة الجسمانية هي فعل وتقوم وجودها في المادة و  
المادة بالقوة انما يصير بالصورة بالفعل فيكون الوجود  
اولا للصورة وثانيا للمادة ووجود الصورة في الهيولى  
كوجود العلة مع العالول ثم لا يكون العالول متبعا  
لتمام العلة ووجودها بل كما ان العلة اذا كانت علة  
بالفعل لم عنها العالول وان يكون معها فكذلك  
الصورة اذا كانت صورة موجودة يلزم عنها غيرها  
مقارناتها وكل ما يفيد وجود شيء اخر منه ما يفيد هو

مباين ومنه ما بينين وهو لاق والعقل لا يتكرر لك  
والبرهان تام على وجود هذين التسميين وهكذا حال الجواهر  
للاعراض فان الجواهر الواسطة في وجود الاعراض يكون  
في ذاتها بالقطر فقد ظهر ان كل صورة حادثة في مادة فبعض  
ما يوجد فيها واما اللز لا يتارق مادتها فكذلك لا يتصور  
انما يتخصص بها من دون غيرها لعلها واعلم انه لا يمنع ان  
يكون الواحد للمعنى العام كالصورة المطلقة في هذا الباب  
يستحفظ عمومها واحدا بالعدد واحد بالعدد كالشريك  
له وهما هو المبدأ لتقسيم امر واحد بالعدد بالقطر  
الواحد هو الصولي بواسطة صورة عامة فان قيل فربما  
الصورة مع عدم الصولي قلنا لا يمنع انه لا يرتفع الصولي  
الا وقد سبعة اضعاف الصورة كما ان الابدان اذا حركت الفناح  
فليس عدم حركة الفناح علة لبطلان حركة البدن لا يمنع  
ان يبطل حركة الفناح الا وقد سبعة بطلان حركة البدن  
وهكذا الحال في جميع العلل والمعلول والصورة والشيء  
والقوى الجسمانية اما ان يكون سادية في الجسم او في حد  
غير منقسم كقطعه او سطحه وان يكون موجودة في حد  
غير منقسم لانه متى وجد فيه من غير ان يكون موجودا  
في الجسم لزم ان يكون لذلك الحد وجود متمرد عن وجود

الجسم فلا يكون للجسم متساويا به وهت وايضا فان  
الجسم المستدين المتحرك لا يفرض فيه نقطة من الحدود  
القطب ما لم يتحرك فلو كان وجود القوة الحركية في تلك  
النقطة لكان وجودها بعد وجود الحركة وهذا محذور  
يكون وجود القوة الجسمانية في امر منقسم وقد علمت ان  
الوضع والمقدار من لوازم الجسم بل تكاد تجري هذه الامور  
فيه تجري المقومات فاذا افان للجسم امر لم يصح ان لا  
يوجد له الوضع والمقدار وتقومات الجسم ولا لم يكون  
في الجسم فيجب ان يمرض القوى الجسمانية هذه الامور  
بالعرض وليست مقارنته القوى ولا عرض والصورة  
للوضع والمقدار وما يجري مجراها من الجسم مقارنتها للصورة  
مثلا والحركة او ما يشاكلها اذ ليس مثل هذه الامور مما  
يرتفع باقناعه للجسم فلماذا لا يرتفع من هذه الامور  
القوى والاعراض الموجودة في الاجسام ومنه التأثيرات  
عدم شيء عدم ما يتقارنه فاذا عدم المقدار والوضع من  
الجسم لم يبق القوم الموجودة او العرض الموجود في الامور  
انه متى عدم نصف جسم عدم معه نصف السواد ولا  
كذلك السواد مع الحركة فليس اذا عدم السواد عدم الحركة  
وليس يظل هذا بتمام الشكل فان الموجود من الشكل في كل



من اجزاء الجسم جزء منه وتامة موجودة وكلية الجسم وكلية  
الجسم غير موجودة في كل من اجزاء الجسم والقوى الجسمانية  
ان كان لها نام ومعنى زائد على النافذ فانها موجودة في  
كلية الجسم واما اجزاؤها ففي اجزاء الجسم  
اعلم ان الصورة المادية ليست يوجد مفارقة للمادة ماد ان  
في باب الهيولى وهو ان ما يكون تقوم وجوده في شئ فلا يصح  
ان يقوم وجوده بما ليس فيه ثم الصورة الجسمانية من حيث حقيقتها  
يلزمها منهية ان يكون مناهية في الوجود على ما ينشأه وان  
يكون لها شكل ما لا يتبع اما ان يوجد لها ذلك فان لم يكن  
حاصل ولو كان يجب لذاتها بلا حامل لتشا بد الجميع فيكون  
يلزم للجزء ما يلزم الكل من الغدار والشكل ولا يصح ان يكون  
هذا الاختلاف عن فاعل ولم يكن حامل ولا كانت الصورة  
قابلة للقطع والوصل بلا حامل فان ذلك لا بد من ان يكون هذه  
الاحوال بتشارك الحامل وهو الهيولى فالهيولى اذن سببان  
يوجد ما لا بد للصورة في وجودها منه كالشكل والغاية  
ستعلم ان هذه الصورة للحادث لا يحدث الا بسبب شخص  
وان ذلك المحض هو المادة فاللادة علما بالعرض او وجوده

الصورة اذ هي غلة الحوادث وعللة النفاذ وعللة ما يجري مجرى  
الشكل وانشأه واعلم ان الصورة الجسمانية لا تنبع عليها الا انفعال  
من مادة الى مادة فانه كما كان وجوب وجودها بالمعنى العام في  
مادة عامة فلذلك اما ان يكون وجوب وجود هذه الصورة  
في هذه المادة الا لا يكون فان لم يكن وجوب وجودها في هذه  
المادة لم يصح وجودها فيها وان كان واجبا وجوب وجودها  
فيها لم يصح ان يكون في غيرها اذ كان تخصصه باحدها تكافؤ  
لا واجبا ولا يصح ان يكون حاجبة الصورة الى شئ هذا الموضوع  
او المحل بسبب من خارج فان المستفيض بذاته عن المادة لا يدخل  
عليه ما يخرج الى المادة الا بالانقلاب عينته وهذا يخرج فان  
انقلاب العين يكون بوجود شئ في شئ وعدم شئ عنه فجب  
ان يكون ما بعدم ههنا الصورة والكلام فيها وما تخصص  
وجودها بمادة دون مادة فواجب ان كل شئ عن شئ  
امرا متعينا فان الشئين او كان شئين اى شئ اشفق مما لا يتأ  
له بالفرق مما ليس بعينه بخلاف الاخر في حكمه لما صح وجود  
ذلك السعير وانما وجب لزوم هذا التالي لذلك التدم  
فان لا يكون محصه شئ اولى من تخصصه شئ اخر لم يصح  
ان تخصص بها دونها فبين مما قلنا انه لا يصح ان يوجد  
صورة جسمانية مخالطة تارة ومفارقة اخرى فان لا يخرج

عليه لا انتقال وإذا كان وجود الصورة الجسمانية في ذاتها  
هو وجودها في المادة نعوذها عن المادة عدمها في ذاتها  
وتأمل في تحقيق ان الصورة الجسمانية لا يصح عليها التفرغ  
المادة تارة ومخالفتها لها اخرى ما قبل في باب المهيولى في  
ان وجدت الصورة عن المادة من غير وقوع تسمية عليها في  
وقد وقعت عليها قسمة فان هناك اختلاف مقادير  
لا تحدد وقد فرض ايضا مجردة عن المادة وعلاقتها هذه الكلام  
في اشتغال انتقال الاعراض من موضوع هذا الكلام بعينه و  
اما ان الاجسام يجب ان يكون متساوية فلا بد ان  
يفرض متساوية وان على صورة ساقى الثلث غير متساوية  
ويجب ان يكون فيما بينها ابعاد متزايدة الى غير هذا في  
على هذا ان يوجد بعد غير متساوية محصورا بين خطين وهذا  
والجسم ينتهي بسطحه اعنى سطحه وهو قطعة والبيسط  
ينتج خطه وهو قطعة والخط ينتهي بالنقطة وهي نقطة  
والجسم يلزمه السطح من حيث هو متساوية لا من حيث هو  
فهي من لوازمه لا من قوامه واما السطح فقد يوجد ولا  
خط سطح الكرة فان الخط في الكرة بالعرض وكذلك الخط  
فقد يوجد ولا نقطه فيه كخط محيط بالديارة والجسم مشتق  
على هذه الحدود بالطبع وبالعلية تبين من جميع ذلك

ان الصور الطبيعية والصور الجسمانية جواهرها الصور  
الجسمية فلا نقض يقوم جسما وليس يكون وجودها في  
موضوع واما الصور الطبيعية فلا نقض يقوم النوع ولا  
وجود للجسم الا ان يكون نوعا فوجودها اذ ليس في نوع  
فقد ثبت في هذا الفصل من جملة انواع الجواهر الجسمانية  
المهيولى والصورة وبقي الكلام في اثبات المفارقات الكلام  
عليه في موضعه  
قد سبق تحديد العرض ونسبه  
الى المقولات التسع وحل نسبتها للجوهر الى ما تحته في  
ان الجوهر لا يتم نسبة العرض اليه ما تحته فانك اذا قلت ان الجوهر  
هو ما اذا وجد كان وجوده لانه موضوع فضلا حدث في حده  
الوجود ولا في موضوع سلب وسواء جعل الجوهر على الجسم  
او سبه فنتيجه ان يكون الجوهرية من لوازم الجسم وغيره  
تحت الجوهر وانت تعلم ان حال العرض في اشتغال من  
موضوع اليه موضوع وان يعرض له اذا احل الجسم ما للجسم  
من الانقسام والوضع وانما كثيره كحال الصور الجسمانية  
تفرد ذلك من حركه وحواك وجوده في موضوع والبيانات التي  
ذكرناها في باب الصور الجسمية بقا ولما العرض اتم من  
الاعراض ما يكفي في تصور موضوعه كالكم والكيف ومنه

ما يحتاج في تصوره الى امرين راجح كالتصوير والمضاف  
 وغير ذلك فالتكلم اولاً لكم انكم انقسمتم قسمين فمنه منقل  
 ومنه منفصل ومن جهة اخرى منه ما لا جزاء له وضع ومنها ما لا  
 لا جزاء له وضع فالمفصل اسم مشتق منه وهو متصل بالمتكلم والكم  
 وقد تنحى مخالفة في باب الجرم ومنه ما هو عرض لغير الاعظام  
 من حيث اعظام والاتصال بالغير الاقول فهو فصل المقادير  
 لا عرض بلصفاً فانه اذا قيل الماء المتجري كان كل جزء من الماء  
 ماء وليس كل جزء منه هو الاخر من حيث هو مقدار وما منه وهو  
 عرض بلصفاً من حيث هي طبيعة كاتصال اليد بالاشياء  
 اذا ليس اليد جزءاً من المقدار بل من الانسان وليس الامر في اليد  
 كالاثر في جزء من الماء اذا ليس اليد هي الانسان ولو فرض ان الماء  
 ما وليس كل جزء هو الاخر من حيث هو مقدار والمتصل  
 اذا لم يكن يغير الفصل بق الفياس ليه غير ولو كان للفصل  
 بالغير المتصل الاول معتبر فيه القياس الى الغير في متصل  
 بحق لما يوجد في طرف ونهاية واحدة هي بينهما طرف مما قبل  
 مثل الخط الذي متصل بخط على زاوية مستقيمة فالتقطه ولاحظ  
 بالفعال في طرف لهما جميعاً ومثل الجرم اذا صار جزأين لم يزد  
 مميزاً فيه كسواد ولباض يختص كل واحد منهما بموضع فيكون  
 ما يختص باللباض مشاهياً وما يختص بالسواد مشاهياً وكذلك

بالفصل

بالفعال وليس هناك نهايتان بل النهاية واحدة ومقدار الاسود  
 والابيض من الجرم مقدار واحد وانما التميز هو بسبب التواد  
 واللباض وتغير بالاتصال بالغير ما يكون المتصل به ملازماً للفصل  
 في حركته والاعتبار ههنا بالحركة والجسم الذي من باب الكمية  
 هو المتصل بالغير الاول وهو الذي يمكن ان يفرض بين الجزأين  
 حده مشترك وهذا الحد ذاته الحد في الجرم فالسطح والجزء  
 السطح الخط وفي الخط النقطه وقد عرفت ان الجرم بمعنى  
 الجواهر ليس فيه اختلاف وذلك لانها اذا انفقت شتمته  
 فتشكلتها باشكل مختلفه لو بطل جسميه مع بطلان المقادير لانه  
 يفرض فيها فاذن المقدار غير الجسميه بمعنى الجرم وايضا فان الجرم  
 بمعنى انه يمكن فرض الاعداد الثلاثة فيه لا يتخالف جسمياً ولكنه قد  
 يتخالف غيرهم في المقدار فالمقدار غير الجسميه واما الجسم القليل  
 فهو الكمية مستوفاه مع الصوره الجسميه مجردة عن المادة وبهذا  
 اعني المقدار يعقل الاحصاء للجوهري الجزئي لان الجزء لا يكون  
 اهلين بوجود التفاوت والتساوي وحيث يكون شيئاً غير غير  
 وهذا ان في الجسم بمعنى الجوهري فان الجزئي الجسم الجوهري بسبب  
 المقدار فان هتلك الجزئية لا يكون الاسباب شيئاً من شأنه  
 قبول الجزئية والفعال والاستعدادات ما يكون في المادة فيكون  
 الاستعداد للجزئية بسبب المادة لاسباب الكمية فليس اب

عن ذلك ان الانقسام يتبعه وجب من احدهما الاقتران و  
الاصطلاح وهذا يلحق الكم لاجل استعداد للمادة والآخر يفتقر  
في طبيعة الشيء بغير ضيق في شيء وهذا يلحق المقدار لذاته  
فالاول لا يذهب من حركة والثاني لا يحتاج الى الحركة وهو امر  
مؤموم وبالجملة فالقطع الذي يعرض للشيء في من حيث هو قطع  
غير متولد الجزية فان الجزية يغير بها ما سببه بعرض الجسم لغير  
والسواء ولا يمنع ان يكون الانقسام الذي يقبل المادة اما  
تقبله سبب وجود الكم له فليس اذا قلنا ان الكمية هي في المادة  
للافتسام الذي يخص المادة وجب ان يكون ذلك الاستعداد  
للتصوره او يبقى الضرورة مع الانقطاع عن الحركة في الية يقرب الجسم  
من المسكون الطبيعي وتتميم ولا يبقى مع ذلك فذلك فعل الكمية  
المحصية واما الكم المنفصل فان كالتبعه اليه لا يمكن ان توجد  
لاخرها لا حد مشترك واما العتبه الاخرى اليه للكمية فهي ان من  
الكمية ماله وضع في اجزائه ومنها ما ليس له وضع والاجزاليه  
لها وضع يجب ان يكون لها وجود قاربا لفضل لكون بعضها عند  
بعض وضع اتصالا لرابض ترتب بوجه ذلك تحت الاشارة  
ان كل واحد منها ابن من صلحها والمبعض بالوضع ههنا هذا  
لا المقولة فالكمية المنفصلة الربعة او ط الخط واهم ما يشتر  
منها بحركة شيء غير منقسم الى اجزائه من الجهات ثم السطح و

مستوعم

ما يتوهم من انها من حركة الخط الى خلق تلك الحركة الاولية  
ثم الجسم وهو الذي توهم من انها من حركة السطح مرتقا او  
مختصا ثم الزمان وهو عدد الحركة بالقدم والناشر والزمان  
ليس من الكميات اليه ط وضع اذ لا يخبره به مقارنا في الوجود للجزء  
الاخر فانه لا يثبت جزان متساويان من الزمان ولكن في اجزائه  
اتصالا وذلك الاتصال هو ان حلا وحلا منه نهاية ما عدم  
وبدائة ما يوجد ولا يخبر به ترتب من جهة التقدم والناشر واما  
الكمية المنفصلة فليس الا بالعدد فان المنفصل قوله من شئ  
والمسرفات من مقدمات والمفردات لحد والاحاد ما يقبل المقياس  
الذي لا ينقسم من حيث لا ينقسم او شئ يعرض فيه هذا ايضا لوجوه  
ولذلك الشئ وجود اخر فالوحدات في الية لا تقا جميع منها  
شيء ذو كم منفصل لذاته يكون عدده مبلغ تلك الوحدات  
واما الامور اليه فيها الوحدات فلا يوجد لها تعدد خارج  
من حيث هي معدودة وهذه الامور متماثلات او حركة ارجم  
وهذا ما لا يفتهم ان يكون القول من الاعداد المنفصله بدائيا  
وارجع الى كتاب الشفا في ابطال هذا الرأي على ان يعرف  
من حد القول ان الكمية المنفصلة غير اشلية في حد ولا يكون  
لهذا النوع من الكمية المنفصلة وضع وليس للاعداد من حيث  
وحداتها ونوعها اسم وانما يعبر عنها ببعض لزمانها كالغشيرة

والخفية وقد يعرض لأمور لا يشار اليه لئلا يباين فضلا  
عن ابن بعضا من بعض ومن ذلك عددا المعقولات وبالجملة لا  
لا يعقبي وصفا بل يعرض له ان يصير ذا وصح بحسب ما يقارنه  
من جسمية او انسان وقد قالوا ان المكان نوع من الكمية وهذا  
غلط فان المكان ثمانية حسب محيط صلابة الجسم المحلوظ في القياس  
الي الجسم الجبري مكان وبالقياس الي الجسم المحيط نهائية وسطح  
في جوهر وذا انه لا يصح ان يكون لكونه حاد وياؤه نهاية مخل  
في نصيره كما ان لو كان كذلك لكان له خصوصية في الاعداد  
وقسمه غير الذي نعنيها السطح باهر سطح وليس له ذلك فانها  
اما نوع من السطح فحده لان من الكم مرتبة السطح واما سطح  
ما هو حاد وذي ثمانية لانها كتابات ويكون ذلك بالعرض  
في بعضها يكون موضعها للكم كما لانسان والفرحون في الانسان طويل  
وانسان قصير وبعضها اعراض لا يوجد الامع وجود الكميات  
كل الحركة فانها لا توجد الا بمقارنة من جسم متحرك المسافة يكون  
فيها الحركة فيقلدها ولو ان هي اوصافه فيقدره فيتحرك  
طويلة اي في مسافة طويلة وفي زمان طويل وبعض هذه حواس  
خاصة للكمية كالطول والعرض الذي بالقياس مثل ما ين في هذا  
الخط طويل والآخر ليس بطويل وان كان كل خط طويل في نفسه  
بمعين له بعدا واحدا وهذا السطح عرضي وذلك الآخر ليس عرضي

باصين

باصين وان كان كل سطح عرضي في نفسه من حيث ان له بعدا  
بعرض طولا وبعدا يفرغ عرضا وكذلك ين هذا العدد  
كثير وذلك ليس بكثير بل قليل وان كان كل عدد كثير من  
حيث عددا واحدا فهو واما لها عرض للكم بمقايسته بعضها  
الي عرض الطول والعرض والعرض من حيث لا يضافه  
فيها هي من الكمية ومن حيث هي مضافة اعراض في الكمية  
والكثير بلا اضافة هو العدد والكثير بلا اضافة  
عرض في العدد ثم مثل هذه الامور قد يتصايف على  
الاطلاق فلا يكون من شرط ما يضاف اليه ان يتحقق اضافة  
اليه ثالث كما يفعل الكثير وقد يتحقق اضافة اليه ثالث  
كما ين الطول واكثر فان كل واحد منهما اضافة اليه شيء له  
اضافة اليه ثالث فان الطول اطول بالقياس اليه شيء  
هو عند شيء ما طويلا الا ان هذا الطول منه واعلم ان  
المساحة تقدر بالمقل والعدد تقدر بالمتصل فيها ما هو  
في النفس وهو العاد والماسح ومنها ما هو في المعدود  
والمسوح فاذا صار المسوح معدودا فالعدد عارض له  
لا يعبرم له من حيث هو مسوح والزمان متصل بالذات  
وبالعرض ايضه ومنصل بالعرض اما ان متصل بالذات  
فلا تدر في نفسه مقدار الحركة على نفسه واما ان متصل

بالعرض فلا يبعد بالمقاييس على مسافة فوق زمان حركة  
فروض فيقد الزمان بالفرض والفرع مقدار خارج عنه  
وقد يكون الشيء في نفسه مقولة ثم يعرض له شيء من  
تلك المقولة كالكيفية يعرض لها الكيفية واما ان منفصل  
بالعرض فذلك لما يعرض له من الافصال الى المساحة  
والايام وعتر ذلك ويعرض ذلك سببا للتقدم والتأخر  
واعلم ان المنفصل والمبصر فضلا لكم فيهما الا ان يفرق  
بها طبيعة الجس ولكن ليس من الفضول التي هي غير انواع  
والعوض للمنطقة كلها على انواع فلا يكون غير  
الانواع في الموضوع ولكن يكون غيرها بالاعتبار والكم  
المتمثل لا يخالف المنفصل الا بذاته ولا المنفصل يخالف  
المتمثل الا بذاته اذ ليس لها فضل بسيط غير الاتصال  
والانفصال كما كان في الانسان النطق والكم  
خاتمان اولت ان احديهما ان الكمية لذاتها تجعل التقدير  
والاخرى انه لا مضار لها وتولد من الخاصية الاولى  
ان يرق له مساو وغير مساو ومن الثاني ان لا يقبل الاستد  
والاصغف فاما الخاصية الاولى فانها هي التي منها يتبع  
لنا الوقوف على معنى الكمية انها لذاتها لا الشيء اخر جعل  
ان يوقع فيها التقدير واما ان لا مضار لها فليس كذلك

فان الجهر

فان الجهر انهم يشاركون الملكية في هذه الخاصية وانت اذا  
استقرت انواع الكمية عرفت ذلك ولا يصح ان يكون المنفصل  
هذا المنفصل فانها فضلا للحقان لكم لانكم انتم انفسه  
والمتمم وان عجب ان يكون تحت جنس واحد وانتم فان  
هوان يعلم الاتصال في ما من شانه في نفسه واحببه ان متصل  
والعدم غير الضد والزوجيه والفرديه وملتجى بها  
في كيفيات جازته للكمية ومع هذا فانقسام العدد الى  
الزوج والفردي انقسام الشيء الى اجاب خاصيه وسلب  
خاصيه وسنئين الشرح في ذلك واما التساوي والتفاوت  
فاضافات في الكميات لا كميات والصغير والكبير انهم اضافة  
فان الكبير لا يكون الا كما لست كميته انه كبير فان الكبيرة ذاتة  
يكون جسا او سطر او لاجله يكون كما يعرض له اضافة ما فيصير صبيها  
كبير او الشيء الواحد قد يكون كبيرا وصغيرا بالقياس الى شئين فلو  
كانا متضادين لكان جسا ان يكون الشيء الواحد تضادا له وهذا  
والصغير والكبير لا يعقل له من هويته الا ان يكون مضافا والمتضا  
ان يكون لكل واحد منها وجود مخصوص كالمتعاد والباقي في  
لها المتضاد من حيثها متضادان على ما بينه ولو كان الكبير شيئا  
محصلا ثم كان طبقه اضافة المتضاد لما استقال الكبير صغيرا  
بالقياس اليه واما الحدود المتعينة في الحلقين للصغير والكبير لئلا

لا يقيس بالقياس فانها حدود طبيعية لكن باب الحكم بل لانها اقل  
 طبيعية مثل ان الاعتقاد للحركات مقادير هي على الاطلاق اكبر  
 مقدارها ومقادير هي على الاطلاق اصغر مقدارها وذلك  
 بالقياس الى طبيعة نوعه لا مقدارها واما التقاد الموجود بين المكان  
 الاسفل والمكان الفوق فليس لاجل انه سطح وكم بل بسبب حال  
 المتكافؤ او سبب الحركة على ما بينه في يابود وقد عرفت انه ليس  
 في طبيعة ضعف واشتداد ولا تنقص ولا ازدياد بمعنى انه  
 لا يكون كميته اشد منه باسما من كميته اخرى كما انه لا يكون اربعة  
 اشده من اربعة ولا خط اشده من خط ولا اربعة من خط وهكذا  
 في جميع الامور على حملها على ملتحها فان حملها على ملتحها يكون  
 بالتشوية وان كان من حيث المعنى الاضغاط ازيد منه اعني الطول  
 الاضغاطي والفرق بين هذا وبين الاول ان هذا لا يزيد بل يكثر  
 اشار فيه الى مثل حاصل وزايد فيه والذي يمنع هو ان يكون  
 ذلك فيه ونقاوت الاشده والاصغف يخصص بين طرفين  
 ونقاوت الازيد والانقص لا يخصص بين الطرفين البته ولو كان  
 الحكم يقبل الاستدلال والنقص وكان طرفا الاستدلال والنقص  
 متضادين كانت الكمية هم طرفا المتضاد ومن خواص الكمية انها  
 بذاتها لا تعتبرها بقا انها مساوية والمساواة هي الحالة التي يكون  
 عندهم ان يطبق عباد المتصل واحاد المتصل بعضها على بعض

ما هو في تريفها فلا يجدا حد المنطيقين يحصل عن واحد لا يحصل  
 بها اخر عن ذلك الحد وغير المساواة ان عجاو راجعها او يعبر  
 فالمطابقة اليه لا يوجد فيها اختلاف الحدود لتسوي مساواة فان  
 اختلاف الحدود لم يكن مساواة واعلم ان كل شيء فانما يقدر باقل  
 ما يمكن ان يفرض فيه واحد كجزء واحد ولهذا جعلت الحركة  
 المتساوية سببها لا لتساوي الحركات لانها اسرع والاسرع في باب  
 الحركة هو الحركة الاقل في الزمان والحركة يقدر بالزمان وسيزيد  
 حتى يصلح في الفصل الذي يليه

لتبين اول ان  
 الواحد عرض فيقول ان الواحد في التشكيك على معان يتفق  
 في انها الاهتمه فيها باللفظ لحد الواحد قد يكون بالذات وقد يكون  
 بالعرض والواحد بالعرض ان يق قسيمي يقارن فيما امرانه هو اخصر  
 وانها واحد ذلك اما من صوع ومحور عرضي كقولنا ان زيد كذا  
 وابن عبدالله واحد والآخر لان في موضع كقولنا ان الطبيب  
 وابن عبدالله واحد فانها محمولان على زيد واهتمام اخر يقرب من كتاب  
 الشفا والواحد بالذات منه واحد بالحسن ومنه واحد بالذات ومنه  
 واحد بالمناسبة كما يقرب ان حال السفيه من الملاح وجال المدنيه  
 من الملاح واحد ومنه واحد بالوضع ومنه واحد بالعدد  
 والواحد بالعدد ايضا على اهتمام بقا من كتاب الشفا والواحد بالفضل

بالفصل هو عينه الواحد بالرفع واما الواحد بالانفصال وهو من  
 جملة الواحد بالعدد فهو الذي يكون واحدا بالفعل من جهة وفيه  
 كثرة بالرفع نحو الواحد بالانفصال اما معتبرا في المقدار فقط واما  
 مع طبيعته اخرى مثلا ان يكون ماء او هواء او لوحدا بالانفصال  
 مع خصيصة ان يكون واحدا في الموضوع كما واحد واعلم ان الماء  
 مثلا والخمر لا يصح ان يكون منهما وحدة بالانفصال الحقيقي بل لا يكون  
 ان يكون وحدة بالمقاس فان الموضوع للتصنيف بالحققة حسب بساط  
 متفق بالظن وفي معتق الواحد والكثير بيان دور وجعل يستعمل  
 فيه يستعمل على سبيل التنبه ونفيه ان يكون اكثر عند اختلاف  
 اعرف والواحد عند عقولنا اعرف وكلاهما ما يتصورم بدنا وانما  
 ذاتا مات حدي الواحد والكثير وجدت فيه دورا ظاهر والواحد  
 غير معتمدا لهية شئ من الاشياء اذ ليس من فهمك الانساق شيئا  
 وفهمك الواحد عجبان يصح لك ان الانسان واحد بين الواحد  
 ليست معقمة للانسان بل من العوائق فيكون الواحد عارضا فالكثير  
 والواحد ما يتعاقبان على المادة كتعاقب المقادير المختلفة والاشكال  
 المختلفة على شعبة واحدة وايضا لو كانت طبيعة الوحدة طبيعة الجوهر  
 لكان لا يوصف بها الا الجوهر وليس عجب ان كان طبيعةها طبيعة  
 العرض لا يوصف بها الجوهر لان الجوهر يوصف بالاعراض واما  
 الاعراض فلا يحل عليها الجواهر فمدان من جعل الوحدة على الاعراض

ومن

ومن انها خبر ذاتية للجوهر ومن انها ما تارة للكثرة في المادة انما  
 عرض فكذلك طبيعة العدد هي تركيب من الوجود عرض  
 المجرى ذات اعداد فاس لا شك فيه اذ كان في المرحلات وحدتا  
 فرق واحد ثم كل واحد من الاعداد فهو نوع بنفسه من جملة العدد  
 وله خواص ومع ان يكون للشئ الذي لا حقيقة له خاصية اولية  
 والتركيب والقيامه والزيادة والناقصه والمزيد والمكثفة  
 والقصم وسائر الاشكال فان لكل واحد من الاعداد حقيقة محضه  
 وصورة يتصور منها في النفس وتلك الحقيقة محدثا اليها هي  
 ما هو وليس العدد كثر لا يتحقق في وحدة واحدة لا واحد لطبيعتها  
 يق انه مجموع اعداد فانه من حيث هو مجموع هو واحد له من الخواص  
 ما ليس لغيره وليس يحجب ان يكونه الشئ واحدا من حيث هو صورة  
 كالعشرية وله كثر فمن حيث العشرية يناله الخواص التي للعشرين  
 والكثير من الخواص ما ليس لغيره العشرية وهكذا الطائفة ورجوع  
 المقدار من جهة الانفصال وكثرة من جهة الاجزاء التي فيه  
 بالرفع ولذلك فان العشر لا يقسم في العشرية الى عشرين بكل  
 واحد منها خواص العشر فاذا عبرا عن العشر بالعشرية فانها عبارة



عنها بما من لازم لها اذ لم يجد لها حيزا وحدتها واذا قلنا اذا العشر  
تسعة وواحد او ثمانية واثنا عشر وسبعة وثلاثة فهو من خواص و  
لوازيمه اذ ليس من كسب العشرية من ثلثه وسبعة او من تركيبها  
من خمسة وخمسة فبعد الاصل هذه المعرفات حدود العشر ولا  
لشيء من الاعداد فان حدا لهما الواحد والحد كما عرفته ولا يكون  
للشيء الواحد حدان اذ لا يكون للشيء الواحد صوران فان الحد  
العشرية بانها عدد من كسب من ثلثه وسبعة فهو رسم وثيقه فان  
الحد من حيث وحدتها ما يصعب على الخيل وعلى العادة فيصار  
اليها الرسم والحال في وحدته العشرية والجزئية كالحال في وحدته  
جسم من حيث الاتصال مع المكان فرض الجزئية واعلم ان المقابلين  
الواحد والكثير يقابلان المصانف لان كل واحد منهما حقيقة حقيقية  
الاضافة بكل واحد منهما له هيتة مغفولة ثم يعرض لها المقابل  
كما ذكرنا في الحظ والصنع والكبر وهذا التصانيف هو من حيث ان  
الوحدان في العولمة للكثرة والعلة والمعلول متضامان لا من حيث  
انها وحدان وكثر بل من حيث انها علة ومعلول ثم ان الاستياء  
يعرض لها سبب الوحدان ان يكون مكايل وكل شيء فيكون له من جنسه  
وفي الاطول طول وفي الهجرات مجسم فبعض الاشياء يكون الواحد  
فيه والطبع مثل جزوه ومنها ما يكون بالعرض مثل درهم ودينار  
وبالمجتمعة فالواحد في كل شيء اصغر مما يمكن ان يكون الثاوت في العول

ما يكون

ما يكون وقد عرفت حال وكذا الحركات فيما تقدم وقد عرفت ان يكون  
الكيمايا بالماكيل بل الحظا في الحظ والامر في الزمان وما يقال به كذلك  
واعلم ان مقابل المساوي من غير المساوي ثم غير المساوي يتم الاكبر  
ولا يصغر الا صغر المظن بل صوم اللوازم اذ ليس هو مقوم لها  
فلا يلزم ان يكون المساوي مقابلا وان اما ان الزوج والفرد ليس  
من الذاتيات لانواع الاعداد فانك تعرفه بالاعتبار الذي وضعنا  
في بيان ان الوحدة ليست بحجره وصوره العدد لا يدخل في حدها  
كما يدخل الحجر في حد الوحدة واما انها ليست بالمتابع العدد فان  
نعلم ان انواعها ما بلغ مثل العشرية والثلثية وليس للزوج  
والفرد ذلك والكثر قد يكون بالعرض وقد يكون بالطبع والكثرة  
بالطبع حيث لا يمكن ان يكون الا في ثانيا والذي يكون بالعرض  
هو الذي يصح ان يجعل الا في ثانيا وثلثية او لا والكثرة بالعرض  
هو بالحقيقة ليس بكثرة ولكنه يمكن ان يفرض فيها كثر وحيث  
لا يكون ترتيب الطبع لا يكون كثره بالفضل لا يكون مع النتائج  
وغير المشابه الا بالعرض بل الكثرة تابعة لاجتماعها والاجتماع  
تابع للمعية والمعية قد يكون بالحقيقة اعيان الزمان وما يشبهه  
لحيث يكون الكثرة تابعة لمعية بالطبع كانت الكثرة بالفضل  
وحيث لا يكون كذلك كانت بالعرض وايضا حيث لا يكون الا في  
من حدها مقابلا لا يكون كثره وذلك كالحركة اذ لا يوجد المتعدي

مع المتأخر واذا لم يكن كثرة لم يقع عليها النتائج وحيث يكون كثرة  
 ما الفعل كانت الوحدة فيه بالوقع ويشبه ان يكون كل اجتماع طبيعي  
 موديا للوحدة بالفعل

قد عرفت الجسم اللاتخلف في معرفة الجوهر  
 واما الجسم الذي هو لكم فهو مقدار الجسم الذي يعنى الصنوع  
 وهذا المقدار قد بان انه مادة وانه تريف ونقص والجوهر  
 الجسماني باق فهو عرض لا جوهر ولكنه من الاعراض التي يتعلق بالمادة  
 لان هذا المقدار لا يفارق المادة ولا الصفة الجسمانية الا انهم  
 لانه مقدار الشيء الذي يقبل ابعاد تلك وهذا لا يمكن ان يكون  
 بلا هذا الشيء اعني الجسم بعينه الجوهر كما ان الزمان لا يكون الا بالمتأخر  
 علي ما بينته وهذا المقدار هو كون الشيء الجسم بحيث يمتد وكذا  
 من وهذا بخلاف كون الشيء بحيث يقبل عرض الابدان المذكورة  
 فان ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم واما انه يمتد كذا وكذا من جهة  
 بخلافه فيه جسم وجسم وهذا هو كونه الجسم ولا يفارق صورة  
 الجسم في الزمان والصنوع الجسمية يمكن ان يفارقا المادة في  
 الزمان واما السطح والخلاف لكل واحد منها اعتبارا انه نهاية وابتداء  
 انه مقدار اما السطح فان يقبل فرض بعدين وان يمتد انه يقدر

ويصح وان يكون اعظم واصغر اما قبوله لغرض بعدين فانما له  
 ذلك لانه نهاية الجسم الذي هو قابل لغرض الابدان المتعددين  
 بهذا الجهة مع ذلك بل بهما الجهة مضافا للسطح فيكونه نهاية الجسم  
 سطح اخر في هذا المعنى واما انه مقدار فان يمتد ان يخالف  
 عينه لكنه من الجهتين عرض فان النهاية عارض للشيء لانه وجه  
 فيه لا يكون مستويا فيكون ووجهه لانه ليس من خط العرض المتعددين  
 في الجسم بل يتايقه من الجسم شيء يتاويه وايضا من حيث هو مقدار  
 عرض يكون السطح بحيث يفرض فيه بعدان له هذه الصفة من الجسم  
 وكونه مقدارا له هذه الصفة من ذاته وحقيقة ذاته  
 والسطح لخصه بطل في الجسم بالانفصال والافتصال وقد  
 يكون سطح الجسم سطحاً في بطل ويجعلت مستويا والسطح  
 الواحد بل حقيقة لا يكون موضعاً للكثرة والسطح في  
 الوجود وذلك لان هوية الخط في الوجود ان يكون طرف  
 السطح وهوية السطح ان يكون طرف الجسم فما لم يعرف  
 الجسم زوال عن هوية لم يعرض للسطح ولا الخط والجسم اذا كان  
 باسماً لم يقبل الصفة وان كان وطبا سببها بان تفرق اتصال  
 الجارية عند النقيطة او عند عند الاستقامة واذا افرق  
 اتصال الخط صار الخط خطوطاً وذلك يكون بعدم الخط  
 الواحد واذا امتد بطل ايضا الخط الاول وذلك لان

الخط الواحد لا يصير اطول والحال في ذلك بخلاف الحال في ان  
 الجسم الواحد يكون موضعاً للاختلاف ابعاداً بالفعل يترادف  
 عليه لان السطح اذا ازيل عن شكله حتى يبطل ابعاده فلا يمكن  
 ذلك الا بقطعة وفي القطع ابطال صورة السطح الواحد  
 الذي بالفعل واذا وصلت سطوح بعضها ببعض بالبقا  
 يبطل الحدود المشتركة كان الكمان سطحاً اخر بالعدد بل لو  
 اعيد اليه تاليه الاول لم يكن السطح الاول بالعدد بل اخر  
 مثله وذلك لان المعدوم لا يعاد وكذلك الحال في الخط فقد  
 تبين ان هذه اعراض واما انه كيف محدد السطح عن الجسم  
 في الوهم فبان بانقت الى السطح ولا يلبقت الى الجسم فلا يلبقت  
 لانه سعه وليس معه لان يلبقت اليه بشرا انه مغاير  
 للجسم وخرق بين ان يظن اليه وحده مع شرا مغايرة ما هو معه  
 محكوماً عليه ان كانا التقت اليه وحده وهو في جهه قائم وحده  
 فهو قائم في ذاته وحده بين ان لا يشترط فيه هذا وكيف يمكن ان  
 يفرض السطح في الوهم مفرد ليس بنهاية لشيء الا ان يتوهم  
 مع وضع خاص ويتوهم له جهه فيلزم ان يكون ما هو جسم  
 سطحاً غير سطح فان السطح هو نفس الخط لا ذو الحد وان توهم  
 السطح نفس النهاية التي يلحقه واحق فقط على ان لا انفصا  
 له من جهة اخرى كان ما هو نهاية متوهماً معه بوجهه ما وكذلك

الحال

الحاله في الخط والنقطة اما وجود المقدار الجسماني في خط واما  
 وجود السطح فالجواب ثبائمه المقدار الجسماني واما وجود  
 الخط فنسب قطع السطوح وان من ارض الحدود له واما الزمان  
 فانه محقق لك عرضيته تغلقه بالحركة ووجوده فيها ولا معدداً  
 خارجاً عن هذه المقادير لان الكم المتصل لا يخرج اما ان يكون  
 قارحاً حاصل الوجود لجميع اجزائها ولا يكون فان لم يكن بل كان  
 متجدداً الوجود شيئاً بعد شئ فهو الزمان وان كان قارحاً فهو  
 المقدار فاما ان يكون المقدار من المقادير وهو الذي يمكن من  
 ابعاد ثلثه فيه اذ ليس يمكن فرض ما فرق ذلك وهذا هو المقادير  
 للجسم واما ان يفرض فيه بعدان واما بعد واحد ولا اقل من هذا  
 وتعلم من هذا ان النقطة التي هي نهاية للخط ليست من المقادير  
 فقد بان ان المقادير ثلثه والكميات المتصلة لذاتها اربعة و  
 اما النقط والخط فاما نتجيب بحركاتها مقادير في الزمان  
 والامسكة والسطوح في انفسها ان يتجزأ جزء بعد ما او يقابل  
 بالمساواة والمقاومة واما القربة التي يعرض للخط والنقط بان  
 يكون نقل نصف نقل فان ذلك بانه يقطع في الزمان نصف  
 المسافة او امر اجري هذا الجري كل مرارة التي يكون ضعف  
 المرارة لاجل انها يعبر في الضعف او لا فانها اصغف الجسم  
 الحار فالكيفية بالجمله هي التي يمكن ان يوجد فيها شيء يعصم ان يكون

منه واحدا ويكون ذلك له لذاته سواء كانت القيمة موجبة  
او فرعية ومن حين الكم المنفصل يتبدى للمصاب ثم يتفرع  
منه الموسيقى واعلم ان الحفظ المستدير مخالف للحفظ المستقيم  
مخالفة نوعية لا شخصية فان اشخاص النوع الواحد يختلف  
بموضع عاتقها او بعارض تغيرها اولية كاجتماع البياض مع  
السطح وليس باولية كالموسيقى والكتابة ومعارفه المستقيم  
للمستدير ليس لاجل كثره الموضوع فان هذه المفارقة قد يظن  
بين مستقيمين وبين مستديرين ولا اية بغيره كيف  
انعقاد المطلقان للحفظ كما اوتيا ومثل هذا اللاهق اما ان يكون  
فضلا او عارضا او يليا فان كانا فصلين فقد نوعا وان كانا  
عرضيين او ليين فاما ان يكونا لازمين او غير ليين ولو كانا  
عرضيين لانهما ليس لكان يستوي فيها اشخاص الحفظ المطلق كما  
يستوي في النطق اشخاص الانسان والتالي مع ولو كانا عرضيين  
عين لارئين بل كانا سابقا قان على خط واحد بالعدد لكانا حيا  
ان يتبقى خط واحد موصوفا للاستدارة والاستقامة وقد اطلت  
هنا في صدر هذا الفصل ونحن اذا اردنا ان نبين ان المراد  
فصل الشيء فانا ينبغي بان تعبر فان ارتفاع مع ذلك الامر  
النوع بالجنس فهو فضل وهما فانا انما نعنى المستقيم او  
المستدير بطل معه لفظ فهما الاضدادان والذي نوان الحفظ

بغير

بغير حركتها خطا فانها غير تخيل لاحتماله فانه ما لم يكن خطا  
وسطح موجدا لم يبع ان يكون للثقطة حركة فاذا ان السطح  
والخط يوجدان قبل النقطة فلا يكون النقطة علة لوجود  
الخط وقد كنا بينا ان هذه الحدود متأخر في الموجود عن  
الجسم هذه المسئلة جرت العاديات  
يرد في علم الطبيعة الا اننا نرى ان ترتب على التعلم فوردنا  
في هذا الباب لانه كما ستعرفه سطح حاله فقولنا انهم من اعم  
المكان في اول الامر لاذاته بلغيا انه نسبة الى الجسم بان يسكن  
فيه وينقل عنه واليه بالهجرة فان الفرض عن وجود الشيء قد  
يكون بعد تحققه ههنا وقد يكون قبل تحققه ههنا اذا كان  
قد وقت على عارض له مثلا قد وقت على ان ههنا شيئا له  
النسبة المذكورة ولم يعلم ما ذلك الشيء وحسب حاج اذا فهمت  
تلك المهمة ان بين وجودها فثم ان لم يكن وجود تلك  
النسبة بينها لاحتياجها ان يبين انها في المهمة التي تخصها  
تلك النسبة كما ذكرناه في البرهان والمكان قد يغير به  
ما يكون محيطا بالجسم وقد يغير به ما يكون سيطرة على الجسم  
والمطلوب في هذا المكان هو الاول وهو حاله المتكسر متعارف له  
صدد الحركة مساو له لان الشرح ان لا يوجد جسمان في مكان  
واحد فالمكان يفارق المتكسر عند الحركة والحركة في النسبة

يقارن الممكن عند الحركة فالمكان ليس بمتحد ولا صورة  
وايضه فان المكان يكون الحركة فيه والهيولي والقوم يكون  
الحركة معها فيبين ان المكان ليس بمتحد ولا صورة و  
المعتقد في المكان مذاهب ضنها ان يقع انها ابعاد  
مقطوعة بين الاجسام والقائلون بها يخطون فرقتين فمنهم من  
قال ان هذا العبد لا يوجد خاليا عن متحرك ومنهم من قال  
انه يوجد خاليا وهو لا هم القائلون بالخللاء ومنهم من قال  
انه الطهيولي والقوم ومنهم من قال انه المشطح من  
الجسم الحادي للصري وقد اطلقنا مذهب من قال ان المكان  
هيولي او صورة وحجة القائلون بالابعاد يقر من كتاب  
الشفاء وسورته في خلال ما متكلم فيه بجملة منها فاقول  
اولا انما فرض خللا في غير هو لا شيا محضا بل هو متدا  
وجوه لان كل خللا في فرض في غير خللا اختلالا  
منه او اكثر وقد يوجد متحركا والمعلوم واللائي لا يوجد  
هكذا فليس الخلل الاثنى وايضا كل ما كان كذلك فهو كم فخللا  
كم وكل كم فاما متصل واما منفصل فخللا ليس منفصلا فان كل  
منفصل فاما ان يكون الاقضا عرضا له او يكون لذاته منفصلا  
وكم ما عرض له الاقضا فهو متصل بالقطع وان كان  
منفصلا لذاته فهو عدم الحد المشترك بين اجزائه وكل ما

كذلك

كذلك فكل واحد من اجزائه لا يتقسم وكل ما كان منفصلا للذات  
كذلك فليس يمكن ان يقبل في ذاته متصل الاجزاء فاذا نزلت  
ليس منفصل الذات الذات وكيف وقد يفرض صطبا للذات  
في مقدار وكل ما كان كذلك فهو مطابق المتصل وكل ما  
طابق المتصل فهو منفصل فخللاء اذن متصل وايضا فخللاء  
ثابت الذات متصل الاجزاء متجانها في جهات وكل ما كان  
كذلك فهو كم دو وضع فخللاء كم دو وضع وايضا يوجد  
خاصية العبد وقوله الانقسام الوهمي في اي جانب واي  
امتداد كان في الجهات كلها وكل ما كان كذلك فهو قابلا لاجزاء  
ثلث فخللاء ذو ابعاد تلك دو وضع ثلث وكان جسم تعلية  
مفارق للمادة والجسم الثقيل مقدار وبعد لا يصح وجوده  
الا في مادة فقدرتها ان المقادير لا يصح ان يكون غير متدا  
وانها اذا كانت متساوية يكون يقطع والقطع يكون بواسطة  
المادة لانه لو لم يكن مادة لكان كل بعد على مقدار واحد فيلزم  
ان يكون جسما ويلزم القائلين بالابعاد الخيالي لا يخرج من متحرك  
ما نقله وهو ان هذا العبد ما ان يكون موجودا مع بعد  
الجسم المتحرك فيه او لا يكون موجودا فان لم يكن موجودا لم  
يكن الممكن في مكان وايضا فانما كان بعدم من يوجد لشي  
حيث يكون تارة بالحق تارة بالفعال كان هذا معنى بالحق ومعنى

بالنعوا الذي يقع هو الهولي والذي ما بقصر هو المصون  
 فيكون هذا العبد حيا وقد فرغ من غير جسم وان بقي من جرمها  
 مع بعد الجسم المتكافئ فاما ان يتحد بها ويكون متمرا عنه  
 صيرانا لوجود كمن معينه قولنا هذا العبد الشخص الذي بين  
 هذين الشئين هو هذا الامر المتصل الذي يقبل بينهما الصير  
 الواحدة المتشابهة وكلها بين الطرفين هو هذا العبد الذي  
 بين هذين الطرفين فهو لا تحت واحد شخصي لكن العبد الذي  
 للجسم موجودا لعبد اخر غير موجود وان يتحد به لم يكن  
 الابعاد الجسم فلا يكون العبد القوم موجودا وايضا فان  
 امتناع الاجسام عن التداخل ليس بسبب الصور والكيفيات  
 فانهم فر من الجسم موجودا وعدم الصور والكيفيات  
 يكون التداخل مستعنا ولا يصح ان يكون السبب في امتناع  
 تداخل الاجسام الحسي اذا بمعنى التداخل هو ان يكون اي شي  
 اخذت من احد الامرين يتحد معه في الوضع متماثلين  
 لا يتقي احدهما عن الاخر في الوضع ومعنى التداخل هو ان  
 يكون ذات احداهما متميزا وليس في الهوي جزوا لا وضع  
 ثم الهولي مستعدة لان ليقاها العبد وليس في طبا عنها في  
 بحيث فاذا لم يتبع الهوي والصور والكيفيات عن تداخل الاجسام  
 فنحن المعلوم ان ذلك لم يكن ههنا مانع لتداخلها وان يكون

التدخل في الجسمين جازي لان كل من لهما من شئين لا يكون هناك  
 امر غيرهما من دون ان يحدث استقالة وانفعال فان الحكم اذا كان  
 جازيا على كل واحد منهما كان جازيا على الجملة لكن جملة الجسم شيع عليه  
 المدخلية فهو ليس ان في اجزائه ما يمنع ذلك وقد بينا انك الهوي  
 والكيفيات والصور فبقين ان يكون طبيعة العبد فلا يصح ان  
 ان يكون العبد مكانا لا يصح التدخل بين الاجسام ثم لا يند  
 اذا ملأ الجسم المتكافئ اضاء من ان يلحق لعبد الذي هو المكان  
 صدم ما دة الجسم وهو لا فانه ان فزدها لا يكون الجسم  
 قد ملا ما لا انا اذ يكون ذلك العبد قائما بحاله ليس ملاقيا  
 لمادة الجسم المتكافئ ولا يصح ان يلحق الجسم ولا يلحق ما دة في التداخل  
 للجسم جود من دون المادة فيكون المادة قد سري فيها بعلمك مشوا  
 متفقا الطبيعة والامر المتقدم في الطبع التي لا يتبع بعضها  
 في جرمها لا يتكثر في ههنا يتكثف ما يتكثف في باب التخصص بل انما يتكثف  
 لتكثف المواد التي جعلها واذا كانت المادة واحدة لم يتكثف فلا يكون  
 بعد ان ادلا يكون لاحدا لعبدين خاصية لا يكون للاخر ونحن لا نجد  
 في مادة المتكافئ الواحد الاخر واحدا من الاضمار وطير ما لو كان  
 فيها بعد واحد فقط كانت الصورة تلك الصورة فاذا كان العبد  
 واحدا وهو العبد الجليانيه بلزم ان لا يكون الجسم كان او بلزم ان  
 يكون الجسم في العبد الذي هو بعد فيكون سكان ذاته وهذا

وذكر اصحاب البعد انا وصلنا الى اثبات البعد بطريق التحليل  
 وذلك لان الامور البسيطة اثنان يودي اليه التحليل متى رفع  
 شئ من اثنائهما المعتبرة معا فالذي يبقى مع رفع غيره في الزم  
 هو البسيط الموجود في نفسه وان كان لا سعة له فقام وبهذا  
 عرفنا الحيولى والصوره ونحن اذا توهمنا الما وغيره من اجسام  
 مرفوقه من الالقاء مثلا لزم من ذلك ان يكون البعد ثابت  
 بين اطرافه موجودا وليس الامر كذلك فان التحليل هو في واحد  
 واحد من اجزاء الشئ الموجود فيه والتحليل دليل الحس الى ان  
 برهن ان هناك صورته لا يتوهم بذاتها وبيان ان هناك مادة فالحس  
 انما يوجبها اثبات الصوره لانهم دفعوا لوقوم رفع الصوره  
 واعدا ما تكلموا في اثبات البعد لا يوجب ابطال المادة لا  
 اثباتها والتحليل في الممكن فيجب ابطال البعد ولا اثباته  
 انه لا يوجب ابطال البعد فلو لم يثبت لا العقل به واما اثباته  
 فلا نفس ابطاله فيمكن وجدان لا يوجب وجود البعد ما لم يثبت  
 فيه حفظ الاصحاب المطبقه به موجوده على احوالها فثبت  
 بذلك مقدار البعد الذي كان في الوهم موجودا لا البعد  
 فانه ان لم يكن الاحكام المطبقه بها لما قام الوهم بحبل بعد اعين  
 مشاهه من دون اعتبار رفع جسم وان كان جسم واحد  
 وتوهم معدوما فليس يجب من توهم عدمه العقل بوجوه  
 هذا

علا

فليكن هذا البعد عند التوهم بعرضه اعدم في الوهم جسم واحدا  
 فما يردنا ان هذا التوهم ليس قاسدا حتى لا يكون تابعه لاجزاء  
 صح ان هذا العرض يمكن حتى يكون ما يتبعه غير صحيح اللهم الا ان  
 هذا القايل ان جميع ما يوجب الوهم واجب وان تعلم ان الامر  
 ليس كذلك بل يتبين ان التحليل يميز اشيا صح وجودها في الجميع  
 ولكنها مختلطة عند العقل فيفضل العقل بعضها عن بعض او يكون  
 بعضها يدل على وجود الاخر فاذا تامل حال بعضها اشقل منه الى الاخر  
 ويكون الرفع محتملا لزم له ولا سعة له الا لا يوجب اعدام  
 واديه فانه قد عرفت في اول ما تصور من الخلاء ان الخواطر لا ينجس  
 فيها خصاصا لكم او ذي الكم فان كان الخلاء يتبدلها بالعرض فهو  
 ذوكم اما عرض ذوكم او جسم ذوكم والعرض لا يكون ذاكم الا لوجوده  
 في جسم ذيكم فيلزم ان يكون الخلاء ذاتا مقارنه لجسم وكم مستقل  
 فان كان الجسم وكم ذا تخليق في تعريفه فهو جسم وان كانا مقارنين  
 له من خارج فقل لحواله ان يكون عرضا في جسم لا يدخل جسمه وان كان  
 كما بالذات وله الابدان لثلاث فان شطيع به المادة كما في الحس  
 تتكلم انه لا يصح في مثل هذه الابدان بوجودها ومقارنه عن الما  
 وتارة مخالطتها فاذا كان كذلك كان الخلاء جساما طيف فان الخلاء  
 لا يصح ان يكون فيه حركة لاشيئيه ولا مستديرا اما انه لا يكون  
 فيه حركة مستديرا فلان الخلاء يجب ان يكون غير مشاهه اليه الا في

من شأنه ان يقف او يعوق لو كان يصح وجود حركة مستديرة  
في حلاء غير مشاء لصح تقاطع خطين غير متناهين احدهما يخرج  
من مركز الجسم المستدير والاخر يفرض في الحلاء الخارج عن  
الجسم المستدير موازاً للخط الخارج من المركز ولو صح تقاطع  
مثل هذين الخطين مع حركة الجسم المستدير لكانا سقاطان وهو  
ولو صح ان سقاطا على نقطة هي اول نقطة يصح بها التقاطع في  
الخط المفروض في الحلاء ولو صح ان يوجد في الخط المفروض في  
الحلاء اول نقطة يقع بها التقاطع في ذلك الخط لصح ان يوجد  
فيه اول نقطة يخرج منها خط الى المركز لكن التوابع ادل يصح  
ان يكون في الخط الخارج المفروض في المفروض في الحلاء نقطة  
هي اول نقطة يخرج منها خط الى المركز اذ لا نقطة الا قبلها نقطة  
يمكن ان يخرج منها خط الى المركز وكذلك الى ما لا يتناهى واذا كان  
كذلك لم يقع التقاطع واذا لم يكن التقاطع لم يكن الحركة فالحذاء  
وهو وجود الحركة المستديرة في الحلاء بطور هذه الصورة ذلك  
الخط المفروض في الحلاء وهذا البيان  
يتناول ايضا امتناع وجود حركة مستديرة في مسلام غير مشاء  
واما الحركة المستقيمة فاما ان يكون طبيعياً وشبهه كما بينه في  
الطبيعية هي ما يصد عن الجسم اذا خيل وطبعه والقسم في ان  
يترك الجسم في خلاف ما تقتضيه طبيعته يمكن بحركته الى فوق وتحت

جميع هذه الامتيازات فيما بعد ولتفاد ليس فيه لتختلف اجزاء حتى يكون  
فيه لتختلف امكنه حتى يصح ان يتحرك فيه جسم من مشاء الى  
مشاء ليس حيزاً ويلم بان يكون مشاء من ان يكون مشاء ولا يكون  
ايضاً وحدها العالم حيث هو موجود اويله من ان يكون وجوده  
في حلاء من الحلاء اذ ليس في الحلاء اختلاف الا ان هذا  
الوجود وجود انقائى والوجود الانقائى لا يسهه هذا الاستمرار  
ويستحق فيما بعد ان وجود العالم حيث هو ليس هو على سبيل الاتفاق  
على ان الاتفاق كما يستعمله طاري على امر طبيعي وعلى امر ارضي ليس  
بمريم من لا يقول بالحلاء هذا المتوالد ليس من مذهبه وجود  
العالم في مكان وهما مقدمات سبق فيما بعد وانما استعملنا هاهنا  
ليلا يحتمل الكلام في الحلاء ولا نقا ايضاً فربيه من الاوليات وانت  
تعلم ان المتحرك كلما كان المتحرك فيه ارق كاقف الحركة فيه اسرع  
كان حركة الخيز في الهواء اسرع من حركة في الماء وهذا المقدمه ينبغي  
بالمشاهدة ثم كل حركة يكون في زمان على ما سبقه فان تحركت في  
الحلاء كان يجب ان يكون حركته زمان محدود او يكون تلك الحركة  
لا في زمان فان كان له زمان محدود وقت ما ان المتحرك في المسلام  
ايضاً زمان محدود فان هتسار زمان الحركتين الى الزمانين كان  
يجب ان يكون الزمان المتحرك في الحلاء الذي ليس له مقام ومقام  
نسبة له ما له مقامه وهذا محذوف ليس بالمسالمه مقامه ومقامه  
نسبة له



إليه ما له مقاومة وكذلك لا يكون سبب الغافق مناسب وان لم يكن  
 تلك الحركة في زمان وكانت كل حركة في زمان كانت الحركة التي في  
 الخلاء ليست بحركة سبب هذا بالشكل الثاني وهف فاذا في الحركة  
 في الخلاء طبيعة او اذ ليس في الحركة طبيعة فليس فيها حركة  
 حرة وهما بيان اخر في ان الحركة حرة في الخلاء مبنية على  
 مقدمات طبيعية تركها ذكرها ههنا الكفاء باقلنا واقتصارا على  
 ما قيل في كتاب الشفاء والمخ الذي يلزم المتحرك بالطبع في الخلاء  
 يلزم ايضا المتحرك بالفسر في البيان المبني على المقام واللائق  
 ويلزمه ايضا لا يبطل تلك الحركة في التفسير ايضا  
 لانك ستعلم ان السبب في مثل هذه الحركة مثل عزب من جهة الفاء  
 في المتحرك وذلك المثل لا يبطل لذات فان ما يستحق عدم اللزوم  
 لا يبطل ما ناه لا يبطل الفرض الطبيعي في المتحرك فانه  
 لو كانت تلك الفرض مخالفة في عدم هذا المثل الغريب لما وجد  
 اول الامر فهو ان امر خارج مبطله اما بملافة او بعين ملافة  
 ولو كان ذلك الامر مبطل المثل بعين الملافة لكان مبطل في اول  
 الامر فيبقى ان يكون ابطله بملافة وللخلاء ليس فيه مفا ومبطل  
 بواسطة المثل الغريب عن المتحرك بالفسر فاذا لم يكن يصف ان يبطل  
 الحركة التفسيرية من المخرج اذ اكانت حركته في الخلاء والتالي  
 مع وكذلك لا يكون سكوت في الخلاء وذلك انه كان الذي

ليس هو

ليسكن هو عادم الحركة ومن شأنه ان يتحرك على ما يقينه  
 كذلك الذي ليسكن في الخلاء هو الذي يعدم منه الحركة  
 ومن شأنه ان يتحرك وليس من شأن الخلاء ان يتحرك فيه  
 وههنا امر اخر يدل بالمشاهد على عدم الخلاء وان كان  
 القايلون بالخلاء يحفلون بها ادلة على وجود الخلاء وقد  
 اسطالت في كتاب الشفاء فضاءها سراقا الماء ومنها جديا  
 ومنها المحاجم التي تحذب الجلد وذلك لوجوب تلازم صفها  
 الاحسام ومنها الفرح الصغير الذي يستعمل على شئ نقل  
 فيساليه واشياء اخر من الخيل العجيب التي يتم باسراع وجود  
 الخلاء ولو كان الخلاء حيا للماء في السراقه لكان اذا حيل  
 عن الالة لم ينس الماء فارقا نضح لك ان المكان ليس هو  
 هو في الشئ ولا صورته ولا خلاء ولا بعد ولا بل من ان  
 يكون شيئا من الجسم فاما ان يكون على سبيل الداخل واما ان يكون  
 على سبيل الاحاطة وقد بان لك اشعاع الداخل فاذا كان يكون  
 على سبيل الاحاطة فاذا اقتبل ان المكان مساو للممكن فليس يعنى  
 بحسب الممكن بل يعنى به سطح الممكن ومساوي السطح سطح  
 فالمكان هو السطح المتساوي السطح الممكن وهو نهاية الحواجز  
 الهامة لنهاية الحيز فتدعفت من هذا ان المكان سطح لا يقد  
 اسر والخط والسطح والنقطة لما كان اساطها بالعرض مع الجسم

لم يكن في مكان بالذات وانما المكان لما يتحرك بالذات والحكا  
 وان كان لا يتغير عند الحركة فليست علة فاعلية للحركة  
 فان العلة الفاعلية للحركة العسرية معلومة وكذلك علم الحركة  
 الارادية وبما غير المكان وليس كذلك ما لا يتغير عند علة  
 فاعلية فان العلة لا يتغير لا بد لها من المعلول وليس المعلول  
 بعللة للعللة بل العلة هي التي لا بد منها وهي لذاتها لا يتغيرها  
 اقدم من المعلول وليس المعلول بعللة للعللة بل العلة هي التي  
 لا بد منها وهي لذاتها لا يتغيرها اقدم المعلول في الوجود  
 وسبب لوجود المعلول على ما ينبغي والمكان ليس اقدم من  
 الحركة باعلية بل عاها ان يكون اقدم منه بالطبع  
 حتى ان كانت نقله كان مكانا وليس كذلك ان كان كان نقله  
 وبين المتقدمين فرق ومن شرط العلة ان يكون متيقن الوجه  
 المعلول وليس من شرط المتقدم بالطبع هذا فان كان امر لا  
 لموضع الحركة فان موضع الحركة من حيث جاز عليه التحرك  
 هو في مكان لا تحت واليسيط في ابطال مقدمات احتجاب  
 البعد والحذر ومن يقول بان الغير في المكان او الصور  
 موكولة تاسله الى كتاب الشفاء فان قيل ليس الجو الذي يفيضه  
 المائي كان في مكان حتى حصل المائي مكانا في الجواب ان العلة  
 في هذا الحد ما بالوق مكانا ما بالفضل لان الجو المدفوع

لكن

ليركن متميزا عن كل شيء بله بالفضل حتى كان خاصا والمشيئا ما يوجد  
 حدود بالفضل محطته بل يمكن محيطه بالهواء المدفوع وهذه الحركة  
 مكان المشيئ  
 له كيفية وبق كيفية لنفس الكيفية وهي كهيته فان لا يوجب  
 تصورهما تصور شيئا اخر خارج عنها ولا حائلها ولا نسبة او نسبة  
 في اجزاء حائلها فهذه هي الكيفية والطلب عن سوا كيف الشيء  
 فيفارق المضاف والمازى ويمتد والمالك بانها لا توجب نسبة الى  
 شيء خارج ويفارق الوضع بانها لا يوجب نسبة واقعة في اجزاء  
 الجسم ويفارق الكم بان لا يصير بها نسبة او نسبة في اجزاء حائلها  
 ويفارق ان يفعل وان يفعل بانها في قارة فكان الكيف يحصل لنا  
 تصور معان مختلفة ثم اذا فصلنا تلك الالتمت ان يكون المعنويات مقسما  
 ما جعلنا مخالفا للكيف شيئا لنا المنص في مقوله الكيف وهو يتحا  
 به عن سوا له كيف ما ليس تلك الاخرى وهما وجه اخر وهو ان يجعل  
 حقيقة البحث عن الشيء انه كيف هو في نفسه ما يقتصر على نفسه وطا  
 فاذا كان الوصف مما يخرج الى اعتبار امر فيه غير نفسه وغير حاله  
 يتبين ان انه كيف هو فكانه عدل عن الواجب وانزلها اربعة فاولها  
 هو الحال والذات والذات في الواقع واللاق والتا لث هو انفعالها  
 والانعالات والرابع هو ما يختص بالكميات كالشكل والذاتية  
 والزوجية فالاول يقع بعينه والنفس وذلك انه اما ان يكون

في تصرفه ذي مقتضى كان من هذا سابع الزوال مثل الظن الضيف  
وغضب الحليم فانه ليس بحالاً وما كان من هذا بطي الزوال مثل الاستعداد  
التام للتفكير في قول المعتولات والتصرف فيها يستعمل كذا  
اذا قلنا ان العلم ملكات فانه يستأثر به في الاستعداد التام الذي  
يحصل للعلم لا يستأثر العلم بغير علم ومثل حقد الحق والاختلاف  
المتكثرة والعادات والامراض المرسنة والانفصال بين الخال  
والملكه بفضل باعص لا يفصله ذلك في طبيعة الشيء بل في  
بينها كالحال بين الشيء والتعلو والنوع الثاني هو حصول الحاله  
وقوله انهما كانا نفساً سهلًا يجمعونها طبيعيًا وكانا نفساً بطي  
مخالفًا ومهبطًا لانفصالهما في طبيعته مثل النوع المحسوس  
ومثالها الرمن المصلية والنوع الثالث هو الكميات المحسوسة  
في ظاهر اجسام بدائنها مثل الاولوان والطعوم والروائح والاشبه  
ذلك فمنها ما هي في طبيعة ونسبها في ذاتها مثل حلاوة العسل  
الورد وما يصيب انفعالها لسنين اما الذي يجمعها فلان الحلاوة  
تفعل عن جميعها واما الذي يجمعها فلانها حادة عن انفعالها  
في اصل الحلاوة كحلاوة العسل وصفته المصفر وقد يكون لاختلاف  
كل واحد منها العروص من برسم من ليج في الكبر ومنها سريته  
الزوال كحلاوة الحبل وصفته الوجع وسببها لانها لا يلبث انفعالها  
في نفسها بالتحقيقه لكن على سبيل الاستعداد والمجان لكثرة الانفعال

الذي

الذي يعمد لحاملها وسرعة وجودها وعدمها واعلم ان النقل  
والنقل من هذا الباب فان الجسم يمتد في غير وجهه فينقل  
وهو واحد بعينه وقد يجمع اشياء متباينه ككرونها وزن سا  
فاذا اجتمعت حدث لها وزن اقل او اكثر وذلك اذا انفصل  
بعضها من بعض والنوع الرابع كمييات يتغير بالكميات مثل  
الانحناء والاستقامة للحظ والاشكال والمواد التي تنطبع والحجم  
والزويجه والقدرة للعدد واعلم ان الاجسام محدوده وشاذا  
حدوده له هي سبب الحدود وذلك الخبير هو الشكل واما الحدود  
فليس اشكالاً بل هي اطراف ولا يصح ان يكون انما في ظاهر الحدود  
خبر نوع مثلاً ان السطح في ظاهر الجسم او الخط في ظاهر السطح  
فان السطح هو نفس ظاهر الجسم والخط نفس ظاهر السطح والشكل  
المجتمعات ليست بكميات توجد في الحدود بل توجد في جملة  
الحدود بالحدود في الحدود وحدها بذاتها بالاشكال فلو كانت  
الكرية في السطح كانت تقيد بالاشكال وتغير اشكالها لو كانت الدائره  
في نفس الخط كانت استدارة ونحو ذلك وان اشكال الدائره في  
السطح كذلك اشكال الكره موصوفها الجسم وان كان شكل الدائره  
لا يتم الا بالاشكال وكان شكل الكره لا يتم الا بتقيد  
السطح وانه اشكال وان كانت الحدود صلالها فليس  
صلالها في نفسها بل في شيء اخر يتقيد بها وهو الجسم والاشكال

لاقبل الاشد والاضعف وكيفيات العود ايضا لا يقبل  
الاستداد والاستفاض ولا لها الصداد لانها مشتقة من الحد  
واما الانواع الاخرى فقد يقع فيها الاستداد والاستفاض  
ولا يجب ان يتكرر عليك ان استواء تعددها من المضاف في  
معقوله الكيف مثل العلم فان العلم علم بالمعلوم ومثل  
الملكة والمخلوق فانه خلق على شق ولا ايضا ان نطق بالظن  
فموصوفا بالظن ان شيئا واحدا يكون في معقولتين  
بالذات بل يجب ان يعلم ان العلم والمخلوق وما اشبهها ليس  
من المضاف الحقيقي بل كيفية يلزمها الاضافة والافاروقها  
التي هي من المضاف بالوجه الاقوال التي تذكر وذلك  
الوجه ليس بمقولة ونحن نبين ان المضاف قد يعبر به المقوله  
ويجوز انه المعنى الذي اذا عقل كانت هيبته معقولة بالقياس  
الي عين كالابن والبنون وقد يعبر به ما يعرض له من المقولة  
كالعلم الذي هو هيبته في النفس ويعرض له الاضافة من  
خارج وللعلم وجود بذاته من جهة ما هو هيبته للنفس  
وكذلك اللغز وتلك علة ذلك حال انواع العلم مثل المعنى  
وانواع الخلق مثل النجامة فانها ترق بانفسها لا بالاضافة  
الا ان جعل المعنى على فيق هو علم كذا فيكون مضافا كونه  
على طبيعة حسب المعنى ليس لان نحو يعرض له الاضافة بل لا

علم والشجاعة ايضا تعرض لها الاضافة لانها خلق ولو كان  
العلم والمخلوق من حيث هما من المضاف لكان النوع لا يعقل  
بذاتها الا مضافه هكذا ينبغي ان يفهم هذا الفصل  
معلوم ان هذه الاجسام متصلة فان الاسود منها اسود  
كيف ما كان شكله ووضعه وان اختلفا في الترتيب والوقع  
لا يختلف بسببهما هذه الالوان فانه لو اخصيه لكل واحد  
من الاجسام المختلف لا يستحال ان يتجمل منه الخراسخانات  
مختلفة واما ما ذهب من قال ان هذه الكيفيات اتكالا  
لا غير فانه سطر باه لو كان المحسوس هو الشكل لكان محمدا  
المسنا الشكل بالحدثة ان ينص لونه فان الشيء الواحد من جهة  
واحد يدرك شيئا واحدا فان ادرك من جهة ليدرك  
من جهة فالذي ليدرك غير المدرك فيكون اللون غير الشكل  
تؤمن الظان اللون فيمضاه وكذلك الطعم وكذلك  
اسيا اخرى ولا شيء من الاشكال متضاد ومن العجائب  
غفلة هو لاه عن ان الاشكال لا يدرك الا بواسطة الالوان  
والطعوم والرياح وكيفيات اخرى ولا يحسن الشكل البتة  
مجردا فان كان لان الشكل المجرى اذا صار محسوسا حدثت  
في الحس اثر من هذه الالوان غير الشكل فقد صح وجوده اذ انما

وله لم يكن هذا الا ان النفس الشكل وجيب ان يحسن شكله  
 من غير ان يحسن معه شيء اخر وليس الامر كذلك واما انما  
 اعراضها ان تعلم ان هذه الكيفيات وجودها في اجسامها  
 والاجسام موجودة بالفعل من دونها ولو كانت جواهرها  
 ان يعدم الاجسام بغيرها باها كما يعدم الجسم مع مفارقة  
 الصفة الجسمانية وايضا فانها ان كانت جواهرها ان يكون  
 جواهرها نية وجواهر غير جسمانية فان كانت غير جسمانية  
 فاما ان يجتمع من تركيبها اجساما ولا يجتمع من تركيبها  
 اجساما وان كان يجتمع من تركيبها اجساما فهي جسمانية كما عرفت  
 وان لم يجتمع من تركيبها اجساما وهي سارية في الاجسام فاما  
 ان يصح عليها المفارقة او لا يصح فان كان عليها المفارقة فاما  
 ان يتبع بعد المفارقة محسوسه معدلة واما ان يتبع عين  
 محسوسه ولا معدلة فان بقيت بعد المفارقة محسوسه معدلة  
 فاما ان يكون مقدارها بذاتها او مقدارها واراد اعلمها من خارج  
 فان كانت مقاديرها بذاتها لزم اولها وجوبها في جديده  
 تلك المقادير ولزم انها اذا مرت في جسم ان يظل وجوده في  
 بعد وايضا وجوده بعد او مقدار لا مادة وكل هذا مع وايضا  
 فان المفهوم من الحوادث مثلا غير هوية الطول والعرض العين  
 وضعه في المقدار فيكون الحوادث مقارنه للهوية التي هي المقدار

عنده

عنه له وهذا يعني قولنا الصفة في الموصوف ويكون مع ذلك  
 لا يها رقه وليست جزءا من الشيء الذي هو المقدار فيكون الحوادث  
 عرضا وان كان مقاديرها عن خارج كان جديدا كنية فيكون  
 اعراضها ان كانت غير جسمانية ولا وجودها الا في الاجسام  
 وفي اعراضها لاجسامها وان كان لها وجود بذاتها اذا عرفت الاجسام  
 فهي ما ان تقوم بذاتها في تلك الكيفية واما ان يستعمل امر  
 معقول فان قامت بذاتها في تلك الكيفية غير معدلة ولا  
 محسوسه وكل كنية انفعالية وانفعالات هف وان قام امر  
 معقول لا غير محسوس لزم ان يكون شيء واحد من شأنه ان يها  
 المادة تارة وان مخالطها اخرى وقد عرفت استحالة ذلك في  
 فان الحوادث مثلا ان كان يصح عليها مفارقة موضوعها فاما  
 ان يتبع معدلة واما ان يتبع محسوسه فان بقيت محسوسه  
 فالمحسوس لا يله من مقدار ووضع والمقدار والوضع غير  
 الحوادث وجب ان يكون جسما حادا والمعقول لا يصح عليها المظالطة  
 والمفارقة ولم يصح على الحوادث المفارقة فهي عرض واما ان الامر  
 لا يصح عليها الاستغناء فقد عرفت من تكلنا في الصفة الجسمانية  
 واما عرضية نوع القوم والملافة فامر واضح وما يتعلق بالنفس  
 فتذكر حين يتكلم في علم النفس  
 واما ان العلم عرضي الامر

في المعلومات من الاعراض فاقص لان وجوده في النفس لا يخرج  
منها وما المجرى فقد توهم ان معقولته منه ايضا جوهر فان الشيء  
لا يكون جوهر في حال وعرض في حال وانت اذا تذكرت ما ذكرنا  
في باب الجواهر الثمانية والثالثة كقولنا لثلاثة اقسام هي  
الجوهر جوهر يعني انه الموجود في الاعيان لا في موضوع  
والمعلوم من الجواهر هو مهية معقولة عن امر اذا وجد في الاعيان  
كان وجوده لا في موضوع واما وجوده في العقل فهذه  
الصفة فليس يدخل في احد انه لا في موضوع بل ان يدخل  
في حيز كونه لا في موضوع اذا كان موجودا في الاعيان والجوهر  
اذا كان موجودا في النفس في الاعيان كان حكمه واحدا  
فان كليهما مهية اذا وجدت في الاعيان كان وجودها  
لا في موضوع وهذا كقولنا لثلاثة اقسام طيب حجب  
الحديد فاذا وجد مقارنا لغيره انسان فتم حجب الحديد كان  
ايضا حكمه هذا وهو انه حجب من شأنه ان يحجب الحديد واذا كان  
في الكف كان ايضا بهذه الصفة وليس اذا كان في العقل  
في موضوع عبط ان لا يكون في العقل مهية ما في الاعيان ليس  
في موضوع ونقول ان هذه المعلومات اعتر المعقولات سنيين  
من امرها وقد يتبين ان ما كان من العقول الطبيعية فليس يحجب  
ان يقوم مقارنا مقارنا بل يجب ان يكون في عقل او نفس

ومستحق

وستعلم من الكتب المفصلة ان الامر المعقولة بدأتها اعتر  
المقارنات ليس وجودها في ذاتها علميا بل يجب ان يتاثر عنها  
فيكون ما يتاثر عنها علميا بها وكذلك ان كان صور مفارقة علميا  
مفارقة علميا ذهب افلاطون فانما يكون علميا بها ما يحصل  
لذاتها اذ لا يصح على تلك الامور ان يتقبل التناقضين  
هذا في مواضع بل الموجود لذاتها هي الاثار التي هي لها  
وهذه المعقولات يصح حيث يتكلم في الادرذكات استحالة  
حصرها في ابدانها في ان يحصل في نفسنا في عرض في  
النفس ولما بين ان الحقيقت التي في الكليات اعراضها  
تعلم من وجود جسم كقطعة شمع تقبل اشكال مختلفة فان كان  
هنا جسم لا تقبل الاشكال المختلفة كالتمام فان الشكل  
من لوانه واما اثبات الاشكال فانه بواسطة الالوان كما  
عرفت في كتاب اقليدس ولما اثبات الالوان فانه لغير  
بها ما تقبل لوهوان الاجسام الموجودة هي اما ان يكون  
مركبة او بسيطة ولا بد من وجود الاجسام البسيطة او لا  
ثم المركبة ومعلوم ان تلك الاجسام البسيطة اذ اخلت  
وطبعا عنها لم يكن بد من ان يكون على شكل فانه لو بقيت بلا  
شكل كانت تلك الاجسام غير متناهية واذ لا بد من وجود  
الشكل للاجسام البسيطة فيجب ان يكون مستديرا اذ كان

المادة منها ولاحظه والصوره واحده ولا يصح ان يحصل  
عن طبيعه واحده في مادة واحده فعل مختلف حتى يصدر  
عنه في بعضها زاوية وفي بعضها خط فبذلك يكون شكل الجسم  
البيسط مستديرا وعند قطعه يظهر دائرة فيثبت بهذا الشكل  
وجود الدائره واذا اثبتت الدائره ثبتت سائر الاشكال والاشكال  
فانها ثبتت بوجودها في الواقع اعلم ان حد المضاف  
الذي هو المقوله هو الذي وجوده هو انه مضاف ولا يظن  
ان المضاف للمخبر في حد هو عينه المحذوره فان من الاشياء  
ما يكون حقيقيا او موهوما كالجسم اشهر عند الجمهور ثم ان المخصص  
يكون بمعنى نوعي تحتية او كالنوع فيقولون اسم الجنس اليه  
ملائمة لوجبه كما ذكرنا في باب الممكن وما كان اسم المضاف  
معقولا يوجب مابقه بالقياس اليه عين من غير اعتبار ان له وجودا  
اخر وليس له وجود اخر حتى كان المضاف اذا كان من الجواهر فيكون  
نسبة قاعته من جهة بسببه فكان هو من حيث هو كذلك مقوله  
المهية بالقياس اليه عين فلم يكن له وجود اخر كان ايضا من الاشياء  
فكان المضاف يقع على المعنيين جميعا وقومك لكونه وان لم يكن  
لهما جميعا جنسا وتغير المضاف للمخبر في الحد هو هذا المعنى  
العام والمحدود هو المعنى الخاص فالمضاف الحقيقي الذي يجب  
هو الذي هو مهية ووجوده انه مضاف وليس له وجود عين وكان

هذا من جملة المخصصات التي تخصص بالحق شرط التجريد  
بطبيعته عامها فان طبيعة الجنس اذا كانت صلحة لان يكون  
بها معنى وان لا يكون وليس يجب لها حدا فانها اذا التحق بها  
ثم عدم سائر ما يمكن ان يلحقه تخصص وليس المعنى بالجنس  
هنا وبالنوع الحقيقيين منها بالخاص والعلم والفرق بين المضاف  
الذي هو المقوله وبين المضاف الذي ليس مقوله بل شيء يلحقه  
الاضافة ان الذي هو المقوله شيء يتحقق بشيئه باذنه معقول  
المهية بالقياس اليه عين وانه تخصص من قبل ذلك ولا يتخصص  
بعين ولا اخر ان شئنا يتقدم بوجوده ص ثم يلحقه الاضافة  
ولا يكون هذا من قبل الاضافة لئلا هي المقوله فاذا كان المضاف  
لا وجود له الا انه مضاف فيلزم ان يكون اذا حصل الحد فيه  
مخصصا كان الاخر مخصصا بسببه حتى اذا قلت ضعف مطلقا  
من غير تخصيص بمثل ذلك بازاية نصف من غير تخصيص واذا قلت  
ضعف هو اربعة بمثل ذلك بازاية نصف هو اثنان ويعرف لان  
حصول المضاف يفهم منه معان فلتقدم لهذا مقدمه فيقول  
ان المضاف ليس له وجود مستهزل وجوده ان يكون امره لخاصة  
للاشياء وتخصصه بتخصص هذا الفرق لا يتخصص بالمعنى  
وهذا التخصص بهذا الفرق يفهم على وجهين احدهما ان يكون  
المعنى والاضافة معا كاضافة هذا المعنى اليه هذا المعنى

وهذا ليس المقولة والثقل ان لم يجد الاضافة مقرونا بها امر  
خاص عتيد كما ترى ان الفضل بالجس ووجدان جميعها كذا  
واحد للفرق وهذا هو تحصيل الاضافة متزعة و الاضافة  
في شرعها بخلاف اللون اذا لوان في اقتران فصل السواء  
لا يحتاج الى الاثبات نحو الموضوع اذ هو مجرد متقرر واما  
المضائق فلا بد له من الاثبات نحو الموضوع سواء كان المخصص  
مخصصا منوعا مخصصا على لوجه المقدم فان المشابهة  
موافقة ما في الكيفية والموافق في الكيفية غير الكيف  
الموافق فان الموافقة في الكيفية صارت للكيفية كالفصل  
وليس كذلك الكيف الموافق والكيف الموافق ليس هو اضافة  
بشيء واصافه واما الموافقة في الكيفية فهي نوع من المضائق  
والموافقة في الكيفية التي هي المساواة فهي نوع من المضائق واما  
الكم المساوي فهو شيء واصافه ضمن من ذلك انه اذ اختلف  
الشيء الذي هو الضيف جعل له جهة الله هذا صفة اذ ليس  
يجوز ان يكون كل شيء صغفا لكل شيء من حيث هو صغف يحصل  
فان المضائق عرف بالتحصيل عرف الاضافة فان كان التحصيل  
لم يطرأ عليه من حيث تحصيلها الاضافة بل من حيث يحصل  
بها الموضوع وتتركب الاضافة مجالها فان المضائق المتقابل  
لا يحصل وذلك لان طبيعة الاضافة لم يحصل بل هو صغفا

وليس اذ كانت الاضافة لا يحصل الا بتحصل موضوعها يجب  
ان يكون كلها لحصول موضوعها تحصيلت الاضافة كوجودها  
من حيث هي عدد لا من حيث هي صنف واما اذا كان المضائق نفس  
الاضافة فلا يتحصل احد الطرفين الا بتحصل الاخر لانه لا يوجد  
لاحد الطرفين غير انه مضائق نفس من موضوع الاضافة ما مع  
ومنه ما يصنفها كما بق الرجل لاعد له ومنه ما يتصنف كالجوار زيد  
لعرو والدي يفرق بين المنوع والمصنف في المثال الذي اردنا  
انك لو قد قسمت في المثال والابدل الكيفية فيها كنيته لم يكن للمساواة  
وجود ولم يبق للاضافة بعينها وجود لانه مع عدم الفصل  
عدم الحسب ولو قسمت الجوز غير عادل لم يزل كذلك لا يبق  
ومن علمك هذا عتق لك ان الاضافة لا يدخل في باب التخصيص  
اذ لا يتخصص بذاتها ولانها قد يكون للشيء اثنان واعلم انه لا يكون  
للتجاوزين بعينه فصل بينهما الاضافة بالعدد بل يجب ان يكون  
لكل واحد من المتجاوزين مجاوز غير مجاوز الاخر بالعدد وان  
يكون النوع واحدا كالميت والمجانين ويختلفان بالعدد وبما كانا  
متجاوزين بالنوع كالابوع والبنوع فبنيته الجوار الذي لا احد  
المتجاوزين اليه مران فيه بالقياس الاخر انه له ومعنى قولنا كون  
الشيء معقول لا بالقياس اليه غير مران يكون الشيء اذ قصد  
تقسيم معناه تقسيمه مع احوح تصوره الى تصوره في الخارج



ولا كيف اتفق فان التقصير اذا تقصرت معناه بقدر معه  
الحايض الذي يقوله ولم يت همتا التقصير معقولته بالقياس  
الي الحايض ولكن يجب ان يكون ذلك المعنى المعقول الذي يقوله  
الذي يخرج ان يعقل معناه من انا هو له من لفظ وجود ذلك  
الغير بازيته فذلك المعنى الذي للشي لا يلحق بالحايض  
طاماضا لاخر معهما اضافة مثلا الاصح وهو الحال لانه  
سبب ذلك وهو كونه اثنى في هذا الاول فان الاخر هو نفس  
اعتبار من حيث له اثر بهما الصفة فهذا هو كون المهمة  
معقولة بالقياس الي اكثر وليس كل نسبة اضافة فان احدث  
النسبة اضافة مكررة في المعنى صارت اضافة بمعنى قولنا  
مكررة ان يكون النظر لانه النسبة فخطبه بزيادة اعتبار النظر  
ليان التقصير من حيث له نسبة ولي المضروب اليه كذلك فان  
التقصير له نسبة الي الحايض فاذا نظرت الي التقصير من حيث  
النسبة التي له فكان مستقرا على الحايض صارا مضافا الي الحايض  
لا من حيث هو حايض بل من حيث هو مستقر عليه فحلافة التقصير  
للحايض من حيث الحايض حايض نسبة ومن حيث اخذ الحايض ينسب  
اليه بالاستقرار عليه والتقصير اليه منسوبا فهو اضافة وهذا  
محمية بقولنا النسبة يكون لفظ واحد والاضافة يكون لفظ  
وذلك لاننا اذا احدثنا التقصير مستقرا على الحايض وجدنا النسبة

مختص

من جهة التقصير المستقر واما من جانب الحايض فلا نسبة فيه  
اي في من حيث هو حايض واما ان احدث النسبة من حيث  
التقصير مستقرا على مستقر عليه صلح ان يكون اضافة وهكذا  
الحال في المتولد والموضوع من حيث هو حامل صلح لان  
يكون اضافة فذوات الامور قد يكون منسوبة فان احدثت  
مع النسبة من حيث هي نسبة صارت مضافة فمن المضاف  
ما هو مثل الاكبر والاصغر وههنا يكون الاضافة بالغير  
لان الثاوت بين الاكبر والاصغر زيادة اجزا الاكبر  
وحيث لا يكون جزء بالفعل لا يجوز ان يكون اكر واصغر بالفعل  
ومثلا للضعف والضعف وانه مثل هذا قد يكون بالفعل وقد يكون  
بالفرض والفعل يكون في الامور اليها اعداد طبيعية ومن  
المضاف مثل القوم والقدرة فان القوم يكون على شئ لانه واما  
اخر مخصوصة في كتاب الشفاء ومن جملة المضاف الذي بالفرض  
المقدم والمتاخر في الزمان اذ ليس في الزمان تقدم ولا تاخر  
في الوجود اذ الزمان مما يوجد بالوجود ولا يبقى المقدم مع  
المتاخر فيكون اذن بحسب الدهر ان يحضر الدهر زمانين  
معا وقاسير بينهما ويقول من الراس ان المضاف هو الذي هيته  
اتما بقولنا القياس الي غير وفي الاعيان اشياء كثيرة بهذا الضم  
فالمضاف في الاعيان مجرد والمضاف الذي هو الحقيقة

الاضافة كالاتي لا التوحد والاضافة من مضاف لذاته  
 لا باضافة اخرى حتى يلزم ان لا يتباين الاضافات واما اضافة  
 الى موضوعه كاضافة الابدان الى زينة ليست اضافته اليه ايضا  
 ايضا فان الكون محمول مضاف لذاته والكون اتم مضاف  
 لذاته والكون حاصل مضاف لذاته لا كاضافة التوحد الى  
 الجسم باقناع نسبه بينهما ويكون احداهما ملاما والاخر  
 محمول بل يعقل ان الاضافة لا يكون بها الشيء مضافا بل هي مضاف  
 الشيء كاذكرنا من امر الوجود وانه سرديته الشيء لهذا يتعمل  
 المضاف مكان الاضافة وهكذا الحال في الكون في المكان والوقت  
 وحيث ان الاضافة ليست امر يعرض له المعية بل هي معية  
 ما واذ تعرفت ان المضاف في الوجود بمعنى انه له هذا  
 الحد وهذا الحد لا يوجب ان يكون المضاف في الوجود الاخر  
 اذا اعتقل كان بالقياس له غير فالاضافة عرضة والاضافة  
 الموجودة هي الكون بحيث اذا اعتقل كان معقولا للمهنية  
 بالقياس الى غيره وهذا الكون ليس له اسم الا من حيث ان يعقله  
 كاذكرنا من امر المشرية والموجود اما كونه في العقل فهو انه  
 معقول المهية بالقياس الى غيره لانه اذا اعتقل كان معقولا  
 بالقياس الى غيره وقد عرفت انه لا يصلح ان يكون امر قائم الذات  
 واحد واصل بين شيئين حتى عرفت ان كل واحد من المتجاوزين

عقوله

معقوله بتضاف الى الاخر فالاضافة الوجودية هي معقولا اذا اعتقل  
 كان معقولا المهية بالقياس الى غيره وان تعلم انه ليس حقيقة  
 المضاف في هذا بل حقيقة بل من ان اذا اعتقلت انها يعقل بالقياس  
 الى غيره الا ان يكون اذا اعتقل كان معقولا بالقياس الى غيره  
 واما ان قلنا كون الشيء في  
 المكان واذ ذكرنا في المنطق حيث تكلمنا في تطهيرها بان  
 هذا الكون بخلاف الكون في الاعيان وكون الشيء في المكان  
 يعرض له الاضافة من حيث ان احدها محمول والاخر محمول كما  
 يعرض لكونه العرضة الموضوع من حيث ان احدها محمول  
 والاخر محمول وتختلف انواع فان الكون في المكان والكون تحت  
 ابن وسن الاين ما هو اول وحقيقته كون الشيء في مكانه  
 الخاص والابن الغير الحقيقي هو كون الشيء في البيت وفي  
 الشوق والابن منه حسيه كون الشيء في المكان ومنه نوعي  
 كالكون في الهوا ومنه شخصي كالكون في هذا المكان وتفرقه  
 ان الاين فيه مصاده فان الكون في الفرق المطلق ايقن عند  
 المحيط هو مصاد للكون عند المكثر وهما معيان وقد يوجد  
 لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه وبينها غاية الخلق وهذا  
 من حدها الصند وايضا فان الاين يعقل الاشد والاضافة  
 فانه قد يكون اثنان وكل واحد منهما فان واحدهما اشرف فيه

فصل في الجملية يمكن ان يقع فيه الاشتداد والاضعف واما الكون  
فمن مطلق او تحت مطلق او الكون في اي حدسيت مطلقا  
والكون في المكان مطلقا فلا يقبل الاشتداد والاضعف وهكذا  
الحال في الكيفية فان المتواد لا يقبل الاشتداد والاضعف  
بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند في وهو باض والقياس  
الي اسر وكل جزء من السواد يفرضا فلا يقبل الاشتداد والاضعف  
في حق نفسه فان كل سواد يشترطه انه نوع على حده اذ كل  
سواد يتغير فاما ان يتغير لانه سوادية فيكون يعارض  
والكلام في غير هذا واما ان يتغير في سوادية فيكون يعضل  
فان كل سواد بكل كفية مثل يتغير في ذاته فانه يتغير  
بامر فضيل ويكون مباديه لغين مباديه نوعيه وفي الجملية  
فهيما اشتد واضعف واقل واكثر واقراب وبعيد وكذلك  
بالقياس والاضافة فاذا عرضت هذه الاضافة في الكم كانت  
قلة وكثيرا واذ عرضت في الكيفية كانت شدة وضعف واذ عرضت  
في الزمان والوضع كان قرابا وبعيدا فان لم يتغير الاضافة لم يكن  
قلة ولا كثرة في الكم ولا اشتدة ولا ضعف في الكيف ولا قراب  
ولا بعدة في الزمان والوضع واما في كون الشيء في الزمان  
او في المكان فان كثيرا من الاشياء يقع في ان كالماسه ومثلها  
خط الخط على ما يبينه في مكانه ويستعمل ان الامور الثمانية

اليه

اليه بوصف انها في زمان فهي امور واقعة تحت التغيير وان  
الامور الثمانية لا يصبغ ان في انها موجودة في زمان بلها كون  
اشترطه في مكانه والوضع هو كون الشيء ذاتية لبعضه  
الي بعض في الجهات المختلفة وانت تعلم انه لو اجسم من خارج  
لما كان فرض في الجسم ذي الوضع اجزاء حتى كان يمكن ان في  
ان هذا الجزء ما من هو من الاجز فيكون لبعضه الي بعض نسبة  
في الاخرق والموازاة والوضع الذي ذكره في باب الكم ايضا  
يقربها في مشبه وهذا الكون الذي هو الوضع كون الشيء  
بجهد يقع بين اجزاء محوير وحاويه نسبة وهذا الكون غير  
الهيئة اليه بينهما فان النسبة من باب الاضافة وكونه يفرق  
الصغر ليس من باب الاضافة والفقار من جملة ما وضعه بالقياس  
الي الامور المحورية واعلم ان في الوضع ايضا تضادا وذلك لان  
اذا غيرت جهة الاستلقاء والانطباع او كفتح قايمة على  
ساقها لم تكسب كان الاختلافان لهما بالبعد بل بالمعنى والبطء  
والجسم يكون في ان واحد على صفة لاجتاز به شيء لكان مقابلا  
له جسم بصير في ذلك الا ان يلاحظه لاجتاز به ذلك المجتاز  
لم يكن مقابلا له فتلك الصفا المتبدل على الجسم هو الوضع و  
الوضع قد يكون باللقن مثلا في ان الدارين الي تحوّل قطب  
الشمس من طرفها وذلك لان الدارين الي تحوّل القطب

غير موجودة حتى يكون قريباً من القطب او بعيداً منه وقد  
يكون بالفعل كحال السرخس البيت من البيت وهذا قد  
يكون بالطبع والحقيقة كوضع الشاه من الارض وقد يكون  
بالفرض كوضع الجا لمرز البيت من البيت ثم الوضع بعينه  
له الاضافة مثل المحاذاة والمقابلة واما مقوله الحدة  
فقد اشتهر من ان يعيد في جملة المقولات وهذا المقوله  
كالسليخ والسنون والسليخ لثمنه ذليط طبيعي كحال  
الهرم عند لها بها ومنه عرضي كحال الانسان عند قيصر  
ومقوله كحال تعبر عنها بانها مقوله له ومقوله الملك  
وقد يكون ذاتياً وعرضياً ومثلاً للذاتي والطبيعي كما يق  
ان القوم الباقية في حادمة الخيال والوهم وان القوم  
الرومية هي رديئة القوي والذليتها جنتها فرس لها وكذلك  
حال جميع القوي البدنية بالقياس الى النفس بانها لها اتصال  
بها اتصال هذه المقولة لا اتصال بصميم حجم ومبايناً وحقيقة  
ذلك في علم النفس واما بان يكون بالعرض كما يق هذه الدار  
لفلان الكلام في معنى ان يفعل وان يفعل

واحكام المقولة ان يفعل وان يفعل والمقولة  
ليتي تقع فيها الحركة وفي بيان امر المسكون فاما مقوله ان يفعل  
وان يفعل فهو كالسرخس مادام الخبز ليسود والخبز يتبيض

مادام

مادام يبيض فالخبز الذي فيه هذه الهيئة هو منفعل وينفعل  
وحاله هي ان يفعل والتي الذي منه هذه الهيئة على انصاف  
فهو من حيث هو مستوي اليها هو ان يفعل ولا يصح ان يق  
انفعالاً وفعل لانها قد يق لان انفعال الحاصل الذي اشتهر  
الحركة اليه كما يق في هذا الثرب لحرارة اذا كان قد حصل  
واستقر واما لفظه ان يفعل وان يفعل فخصر صفة كحال  
اليه فيها الترجيح اليه الغاية والقيام الذي هو الهوص  
اي بمعنى ان يقوم فهو يفتقر للمقولة واما هيبه القيام  
المستقر فمن الوضع وهذه المقولة تقبل الضاد وذلك  
كما يبيض الاسود واسود الابيض وقد يقبل الاشد  
والاضعف بالقياس الى الاسود او لا بالقياس الى الاسود  
فان الاسود يعقل على انه غاية حركة واما السواد فليس  
يحتاج اليه ان يعقل حركة اليه فيكون سواداً من سواد  
اذا كان اقرب من الاسود الذي هو الطرف وقد يكون  
هذا من جهة السرعة فاقصر الاسود او من زمانا هو الاشد  
دون غيره فليتين لان امر الحركة وتوابعها اذ هي عنها  
مقولة ان يفعل او من مقوله ان يفعل على ما تبينه وليذكر  
او لاخذ الحركة ودوسها منقولة ان يخرج من القوم  
اليه الفعل فاما ان يخرج دفعة واما ان يخرج لادفعة ويخرج

العادة بان يستخرج من النوع الى الفعل لا دفعة  
 حركة ونحن نمتنع في تحديد هاتين انما خلف فيه امر <sup>شأن</sup>  
 اذا الزمان كما استعمل في تحدد بالحركة فاذا حددنا هاتين  
 زمانية كان البياض دورا بل نقول ان الموجود من الحركة  
 هو كون بين المبدأ الذي منه الحركة والمشهي الذي اليه  
 الحركة بحيث اي حيز فرض فيه اي في الوسط لا يوجد  
 المتحرك قبله ولا بعده وهذا القسط هو صورة الحركة  
 وهو صفة واحدة بلزم المتحرك من دون ان يتغير فتم وقد  
 يتغير حدودا لتوسطها لفرض ليس كون المتحرك متوسطا  
 لانه في حدوده حد بل لان على الصفة المذكورة وهو انه  
 بحيث اي حد لا يكون قبله ولا بعده فيه وهذا الكون في  
 الوسط يقبل الانقسام بالفرض في غير نهاية اذ هو اتصال  
 اذ هو اتصال ايضا اتصال من افاه الحدود لانه ان لم يقبل  
 الانقسام كان دفعة ولم يكن هرا اتصالا وذا اتصال وهذا  
 يكون حركة كما ان المسافة التي بين المبدأ والمشهي ايضا يقبل  
 الانقسام بالفرض والوجه والفرق بين هذين هو ان المسافة ان  
 المسافة تتحدد فيمكن فرض الاجزاء فيها او لفظ وهذا انما يوجد  
 فيه كون في حقيقته منقسم بعدا ولا تحت وجود من افاه  
 هذا الحدود بما يفرض والفرق بينهما انه لا يتميز من افاه حد بل عليه

بالفعل

بالفعل وهذا الصور فيجوز في المتحرك وهو في ان لا يقع  
 ان يكون له في كل ان يفرض له انه في حد او وسط لم يكن قبله فيه  
 ولا يكون بعده وذلك الحد لا يكون الا بالفرض والكون في  
 الوسط هرا من الحد وانما يعين حدودا بعين بعين بالفرق  
 وكل كون مشا ولبه فانه توجد ان وكل كون بهذين الصفة  
 فهو مطابق لنقطة في المساواة فكما ان النقطة في المسافة  
 لا يكون الا بالفرق كذلك كون كل من هذين الا كون لا يكون  
 الا بالفرق بمعنى انه لا يكون كون متميز عن كون عليه بالفعل  
 فكما امتداد في الهم يوجد منه في الاحيان حدودا بالافعال  
 والاكثات الموجود منه سكنوا وكان الحدود ليست بالفعل  
 فكذلك كون فيها ليس بالفعل والحركة في هذا الفرع تبعا  
 وجود الحركة في غير القطع الذي تذكره وليس للحركة بمعنى  
 القطع وجود الا في النفس واذا قد عرفت هذا فقد صح عندك  
 بطلان قول من بطل بالحركة بان يقول انها امر سائر ليس  
 تكون مقصدا ولا حقا فلا لفظه له وحده لا اللاحق وان  
 ايضا انها ليست من الامور التي يحصل بها لفظ حصولا فانما هي  
 بل هي كون في الوسط بين المبدأ والمشهي بحيث لم يكن قبله ولا يكون  
 بعده فيه ويعرض لهذا الكون المكان فرض حدود في المسافة  
 بالفرق واما في الكيف فيتم جلالا في ان بالنهاية بالفرق بين الطرفين

ومن علمك بما ذكرته يتحقق لك ان الكون في الوسط ليس  
يراد به امر حسي بل امر شخصي ان هذا الكون في المكان يكون  
واحدا متصلا لا يجره له الا بالافتراض كما ان المسافة التي لها  
اتصال واحد مسافة واحدة فكذلك هذا الكون الذي بين  
المبدأ والمنتهى وان كان هذا الكون حدود بالقرن فانه  
لا يخرج عن ان يكون كرنا واحدا فذلك رسم الحركة  
بانهما فعل وكلا لاول الشيء الذي بالقرن من جهة المعنى الذي له  
بالقرن فان الجسم الذي هو في مكان ما بالقرن وفي مكان اخر  
بالقرن فلانه مادام في المكان الاول ساكنا فهو بالقرن  
مشارك بالقرن واصل الى مكان تصوره فاذا اختلف حصل  
فيه كمالا وفعل اول وبتبوعه كمالا وفعل ثان هو الوصل  
الى الغاية لكنه مادام له هذا الكمال فهو بعد بالقرن في المعنى  
الذي هو العرض في الحركة وهو الوصل الى الغاية فالحركة  
كمال المتيقن من حيث هو بالقرن في مكان يقصده لان حيث هو  
بالقرن انسان او خاسر فانه كمالا كمال الذي له بالقرن او  
الكمال الذي يوصل الى الكمال الذي له بالقرن فيجب ان يكون  
الكمال الاول سبب من الكمال الثاني ومتعلقا به فاذا كان كذلك  
فالحركة وجود بين القرين المختصة والفعل الحضر واما الابر  
المتصل للعقل المتحرك بين المبدأ والمنتهى فذلك البنية لا يحصل

للحركة بالقرن بالقرن ام يحصل في العقل واما ما من من ان  
كل حركة في زمان فاما ان يعنى بها المعنى الاول من الحركة  
فيكون كونه في زمان لا يعنى به بالقرن مطابقتها الزمان  
بل عيانا لا يخرج من حصوله قطع ذلك القطع مطابق للزمان  
فلا يخرج من حدوث زمان ويعنى بالحركة يعنى القطع اليه ذكره  
انها لا يحصل الا في الدهر فيكون دائما مطابقا للزمان ثم  
يجب ان يكون شيئا ثابتا يعرض له الحركة فاما ان يكون  
هذا الثابت امرا بالقرن او اصليا لفعل ومح ان يكون بالقرن  
فيقر اما ان يكون بالقرن وذلك الفعل اما ان يكون مفارقا  
لاعلائه بنبه وبين المادة من كل وجهها ويكون بنبه وبين  
المادة علاقة فان لم يكن بنبه وبين المادة علاقة كان فعلا  
مطلقا ليس فيه يعنى القرين مثلا وقد حصل له جميع ما يجب  
ان يكون له على ما نبهنا وما ليس فيه يعنى بالقرن لم يتحرك  
اخص اذ كرتا للحركة يطلب شيئا لم يحصل له بعد فلا يصح  
ان يكون الجرد عن المادة يطلب بالحركة امرا وبه فان  
الحركة امطارا على الشيء ويجبان يكون في الشيء الذي يعنى  
له الحركة يعنى ما بالقرن بل كل ما يطر اعلمه امر فلا بد من ان  
يكون فيه يعنى بالقرن على ما نبهنا من جود في شيء مركب بالقرن  
وما بالقرن وهذا هو الجسم ثم لا يصح ان يكون الحركة صوتا

لنوع من الاحتمال لان الحركة عرض والمعرض لا يقم الجسم  
 ولان الحركة تعرض للجسم بالفعل كما عرفت ولا يصحك بوجوب  
 عام بل المرجح وجوبه فيحصل نوعا وايضا فان الحركة لا يوجد  
 انواعها بالفعل وما لا يوجد بالفعل لا يقع امرها بالفعل  
 ثم لو كانت الحركة مقومة لنوع لعدم بالسكرن وبعدم لجزأ  
 الحركة فيكون النوع بالقرن ويحتاج الى ثابت بالفعل  
 فاذن الحركة بعرض الجسم بعدي بقرنه نوعا وقد ظهر في  
 ان الحركة هي الطبيعة التي جهر الشيء المتحرك ولكن للحركة  
 حالة طارئة في حال التقصير وعنده عن الجوهر والطبيعة  
 بخلاف هذا كما سترهه فالطبيعة غير الحركة ثم الحركة تنطق  
 بامور ستة وهي المتحرك والمتحرك وما فيه الحركة وما منه  
 وما اليه الزمان اما تعلقها بالمتحرك فقد بناها ما تعلقها  
 بالمتحرك فسنينته واما تعلقها بما فيه وما اليه فينبط من حد  
 لانها كالاول يحصل لشيء يكون له كالثان ينهي اليه ولها  
 النوع اليه قبل الثالين وهي ترك الحلال الاول والنوع اليه  
 الثالين والثاني وربما كان مامنه وما اليه ضد من وربما كانت  
 امورا متقابلة بوجه فلا تتجهان معا كالأحوال التي للفلك وما  
 كان مامنه وما اليه مما ثبت الحصولان فيهما زمانا حتى يكون  
 عند الطرفين وربما لم يكن كالحال ايضا في الفلك فان المبدأ

المعنى

المتعين لا يكون فيما انفصال والمبدأ فيه عمل المستحي فيكون تعين  
 تلك النقطة بقوم ترميه من الفعل والنقطة اليه اليها الحركة في  
 الفلك ليست الاثمة للحركة فان الذي له الحركة بجبان سيقن  
 بوجه ما اما بالفعل وما بالقرن القرينة من الفعل ولا يتعين  
 حدة الفلك الا لسبب موازاة او مخالفة او ما يجري هذا الجري  
 واعلم ان المتحرك وكون الحركة حال المتحرك منسوبة اليه المتحرك  
 بانها فيه حال المتحرك وكذلك المتحرك حال المتحرك وكون  
 الحركة منسوبة اليه المتحرك حال المتحرك لا للمحرك كان الكون في  
 المكان حاله الممكن لا للمكان فكان المتحرك والحركة والحركة  
 ذات واحق وذلك لان الحركة هي الكون في الوسط كما  
 يكون به الشيء في الوسط كما ذكرنا من امر الوجود وما فيه  
 واما تعلق الحركة بما فيه الحركة فسنينته واعلم ان الشيء  
 ليس سوادا اشتد او اشتدادا لوضع في سواديه وذلك  
 لانه لا يخلف اذا فرضنا سوادا اشتد اما ان يكون ذلك السواد  
 بفضيه موجدا او قد عرضت له عند اشتداد زيادة او لا  
 يكون من وجوده ان لم يكن موجودا فتح ان يقع ان ما قد عدم  
 هوذا اشتد لان المتحرك بجبان يكون ثابت الذات وان  
 كان السواد ثابت الذات فليس السواد من انها كفيه سياله  
 بل هي ثابت على الدول بعرض عليه زيادة لا تثبت معها بل يكون

في كل ان ساطع فيكون هذه الزيادة المتصلة بالحركة لا التدرج  
 ويظهر من هذا كما ذكرنا فيما تقدم ان اشتداد السواد يخرج  
 عن نوعه الا ولا يستحيل ان يثبت له موجود متوزع زيادة  
 عليه مضافه اليه بل كما ما يبلغه من الحدود فكيفيته واحداً  
 بسيطة وقد فرغنا من شرح هذا فيما تقدم وهذا العلم ان النفس  
 ليس يترشح فان المزاج امر ساطع فيهما بين كل طرفين انواع  
 غير متشابهة بالقوى ومختلفة في القوايا كل نوع فانه غير  
 متميز عليه بالفعل كما ان المقطعة والاشتراف في المسافة تعتبر  
 متميز بالفعل وكل انسان يشعر من ذاته امر واحداً بالتحض  
 غير متغير وان كان الاتصال والحركة اليه انقضاء العمر ثم  
 قد عرفت انه يحتاج اليه حتى يتحرك في المزاج وذلك هو الجسم  
 والجسم ما هو جسم كما استعمله لا يكون ميسر الحركة فاذن يجب  
 ان يتحرك الجسم في مناجه من اول الامر الى اخره بسبب اثر  
 وذلك ثابت مع ثبات الجسم وذلك اولى بان يكون نفساً  
 من المزاج واعلم ان الجوهر لا يقبل التزايد والتقصير فلا شيء  
 من الحركات في الجوهر فكون الجوهر وفساده ليس بحركة بل هو  
 امر يكون دفعة وما يكون دفعة فلا يكون بين قوتها الفتر  
 ووعلمها الصرف كمال متوسط وذلك لان الجوهر ان كان يقبل  
 الاستعداد والتقصير فاما ان يتغير في وسط الاستعداد

والشخص

والتقصير لا يبقى وان كان يتغير بغيره فما تغيرت صورته  
 الجوهرية في ذاتها بل انها تغيرت في عارض فيكون استقالة  
 لا كوناً وان كان الجوهر لا يتغير مع الاستعداد فكان الاستعداد  
 قد جلب جوهر اخر وكذلك في كل ان يفرض في الاستعداد في  
 جوهر اخر ويكون بين جوهر وجوهر امكان انواع جواهر غير متشابهة  
 بالفعل وهذا مح في الجوهر والاشتراف مثلاً في السواد والاشتراف  
 انواع غير شابهة بالفعل حيث كان امر موجوداً بالفعل في  
 الجسم واما الجوهر الجسدي فلا يصح فيه هذا اذ لا يكون هناك  
 امر بالفعل في فرض في الجوهر حركة واما الكيفية فلا يقبل  
 التزايد والتقصير فخلق ان يكون في الحركة الفتر والذبول  
 والحركة والكيفيات يوجد فيها تقبلاً للتقصير والاستعداد منها كما  
 والقبض واما المضاف فانه ان كان عارضاً لمفعوله تقبلاً للتزيد  
 والاستعداد واصناف الميسرة فاذ لا لتلك الملقاة بالحقيقة  
 واما الاين في وجود الحركة فيه طو اما متى فان وجود الجسم  
 متوسط الحركة فكيف يكون فيه الحركة فان كل حركة كائنتين  
 يكون في وقت ولو كان فيه حركة كحركة الجسم المستدين على نفسه  
 فانه لو توهم المكان المحيط به معدوماً لما اشع كونه متحركاً  
 فظ ان الجسم المستدين يتحرك في الوضع والجسم في هذا الحكم  
 الجسم الاصح الذي لا يحسف به خلا ولا يملأه وايضاً للجسم



المحرك بالاستدارة على نفسه اذ افرض في مكان فلما انما بين  
كلاهما المكان ويلزم كليتة كليتة المكان وتبين الجزاء الجزاء  
المكان لكن كل جسم بين الجزاء مكانه ولم يابن كليتة  
كليتة مكانه فقد اختلف نسب الجزاء ليه الجزاء مكانه وكل  
ما اختلف نسب الجزاء ليه الجزاء مكانه ولم يابن كليتة كليتة  
مكانه فقد تبدل وضعه في مكانه فهذا الجسم تبدل وضعه  
بحركته المستديرة والوضع يقبل التقص والتزيد والاشدال  
واما الجان فان تبدل الحال فيها او لا انما هي في الاثر والحركة  
فيها بالعرض لا بالذات واما معرفة ان مفعولان ينفعان فليس  
فيها حركة وطول كخرج عن هنية وهي عن هنية فان لانه لو كان  
عن هنية غير فان للمكان خروج عنها وتركها بل المعاني في  
تلك الهية مثلا ان كانت الحركة في السنين ليه التردد وكان  
الجسم في حال تقصه بترد فانه لم يخرج عن التقص حتى يكون  
قد تحرك في معرفة ان مفعولان كان قد ترك التقص والحركة  
في غير معرفة ان ينفعان ان الحركة بالحقيقة وبالذات  
لا يكون الا في الكم والكيف والابن والوضع والسكون اما ان  
يكون ضد الحركة او عدم الحركة ونحن اذا اردنا ان نعرف الاشياء  
ضد الشيء فانا نقيضها ضد من هو ضد له است افرك ان تبدل  
الضدان يقضيه من حد من بل يعين بهذا ان يقابل من جعل الضد

بجزء

حادثه وكرهته حادثه اللهم الا ان يقولوا ان ارادة الله وكرهه  
من الامراض التي لا يكون في موضع وهذا كما تراه يخيف وان قالوا  
ان ارادته تحدث فيلزم حدوث ارادة في حالات منها ان يكون  
لها سبب غير ذات الباري ومنها وجوب التغيرات الاقوال ومنها  
كل حادث فانه سبقه حادث لئلا ما لانها ولو لم يكن من مسبباته فمن  
ان يعلم ان كل حادث يحتاج ليدعوت ويطلب ان العلم ان الاسباب التي  
ان يوجد غير متناهية اللهم الا ان يقولوا ان كل حادث يمكن فتح  
يكون البيان فيلزم وجوب الاول غير ما سلكوا بل يرجع اليه ما ذكر  
فيستخرج من هو منهم وذلك انه ثبت للصادق هيات ثم يتبين ان كل  
ذي هية معلول ثم يتبين وجوب الرجوع بدانه ونقول ان كل  
المستدبر من اقدم الحركات بالطبع وذلك لان الحركة التي في الكم  
لا يخرج عن حركة مكانية ولا يخرج عن واردة على التلويح صفة اليه وفيه  
والكائنه والوضعية في صفتها والخطية والتكاثرة لا يخرج عن الارتفاع  
والاستفالة لا توجد الا بعد حركة مكانية او وضعية اذا استحال  
الارتفاع لا توجد انما بلحادثه فيكون لا يجب عن طاعة حادثه وقد  
عرفت ان العلة لها مدته مادية والعلة الهيولى مثل ان يحمل ماء  
بان يترجمه بعد ان لم يكن قهنيه فيبين ان الحركة الكائنية  
لقد من الحركة في الكم وكيف لكن الحركات الكائنية مستقيمة  
والحركات للمستقيمة لا يكون متصلة ببعضها بل على ما سبقته

والحركة المستديرة كما عرفتها مقوله سهلية فوجب ان يتقدم جميع  
 الحركات المذكورة حتى يصح وجودها حركة مقوله وهي التي  
 عينه فالذرية عن سائر الحركات وسائر الحركات لا ينفخ عن الحركة  
 الدورية فهي اذن اقدم الحركات بالطبع ويخصر المستديرة انما تامة  
 لا يقبل الزيادة ولا الاشداد والضعف كما هو في الحركات الطبيعية  
 من ان يتبدل احزان في السرعة كما ان اذ قربت من المركز والسرعة  
 من ان تضعف لئلا ياتوا التماسك من التماسك فالذرية اشرف  
 من سائر الحركات ويجب من هذا ان يكون الجسم المستديرة الذي  
 يتحرك على الاستدارة بالطبع اقدم الاجرام وبه يتحدد جهات الحركة  
 الطبيعية المسماة وسائر هذه لانه لا ياتي من اعلا وقد  
 ثبت لنا وجود الزمان بما تشاهد من الاختلاف الذي يقع في قطع  
 مسافة واحدة مع كون الحركتين واحداً بحركة معينة لسرعة ونظير  
 فان قطع تلك المسافة وتارة لا يقطعها فعملنا انه لا اختلاف  
 في الحركة وليست السرعة فان المتحرك اذا قطع مسافة بجزء سرعة  
 فانه يقطعها ايضا بحركة بطيئة فلا يختلف قطع تلك المسافة  
 بسبب السرعة والبطء والجلولة لا يختلف قطع المسافة بهما مع  
 عدم الحركة ولكن الحركة التي يقطع بها نصف المسافة لا يمكن ان يقطع  
 بها جميعا ولا يقطع به تلك المسافة يمكن ان يقطع بها نصفها  
 فاذن هذا الاختلاف يبين في الحركة بواسطة الاختلاف في الزمان

وكل اختلاف

وكل اختلاف يبين بواسطة المقادير فانه مطابق المقادير وكلما  
 يطابق المقادير فهو مقدار او ذو مقدار وهذا الاختلاف  
 في الحركة الذي يسببه مختلف قطع المسافات هو اختلاف  
 في مقادير الحركات لانه لو كان اختلافاً في مقدار ثابت بالاختلاف  
 به قطع المسافة فقد ثبتت الحركة مقداراً وليس للمقدار بينه  
 الحركة اذ هي الحركة هي الكون في الوسط والمقدار عارض لها  
 والموجود في الزمان دائماً مطابقاً لما وضعنا من الوجود من  
 الحركة فكان الحركة التي بمعنى الكون في الوسط يكون دائماً  
 بين ما قامت ولا يخفى كذلك ما يطابق هذه الحركة من الزمان  
 يكون بين ماضٍ ومستقبل وهذا التيمم الان ولا وجودها بالفضل  
 بعينها لا وجود لان متميز عن ان يلبس بالفضل بل بالعرض  
 كما قلنا في باب الحركة وسبب هذا ان يبين المقدم واللاحق  
 وسبب المقدم واللاحق صارا الزمان معلوماً على ما يدب  
 وكان الحركة بذلك المتغير عرضياً كما كان فرضه وانما حوز  
 في المسافة بعين نهاية فذلك يكون هذا الان بالعرض لان  
 بهذا المعنى يتبعه وجود زمان كما كان يتبع الحركة بالمعنى  
 المذكور للحركة بمعنى القطع ولو لا ان بهذا المعنى لما كانت  
 تبين للزمان ماضٍ ومستقبل فاذن القليلة والبعيدة يكون  
 لاجل هذا الان وبالقياس اليه ولما كان هذا القول القدر

والتأخر بسبب المقدار فيجوز ان يكون المتقدم من الحركة والمتأخر  
عنها لاجل المقدار وهكذا الحال في الاجسام فانه لو لا ان  
فرض الاجزاء فيها المكان امكن ان يوازيها منها متقدم  
وتأخر منها متأخر فالمقدم من الحركة ما يكون منها في المقدار  
من المسافة والمتأخر عنها ما يكون في المتأخر من المسافة  
والمقدم في المسافة والمتأخر فيها انما يتبين بان كان فرض  
حد فيها ليقين الجزء المتقدم منها عن الجزء المتأخر وهذا الحد  
متميز بموافاة المتحرك اياه ويبين من هذا ان المتقدم  
والتأخر في الحركة والزمان انما يكونان بالضرورة لكن  
المقدم في الحركة لا يوجد مع المتأخر منها كما يوجد المتقد  
والتأخر في المسافة معاً فاذن للمقدم والمتأخر في الحركة  
خاصية ليست من جهة المسافة ولما كان لها تقدم وتأخر  
خاص كان لها مقدار خاص حتى يصح ان يكون جزء منها متقدماً  
وجزء منها متأخراً وهذا المقدار هو الزمان فالزمان عدد  
الحركة اذا اتصلت له مقدمة وتتأخر بالزمان بل في  
المسافة والاكان البياض دوراً وهو لذاته يكون شيئاً متقدماً  
شيئاً و شيئاً منه متقدماً و شيئاً وسائر الاشياء لاجله يصير بعضها قبل  
وبعضها بعد ولو لا التقدم والتأخر لما امكن فرض الشهر واليوم  
والساعات ولان الزمان حادث وقاسد فوجوده مستغرق بالمبدأ

موجود

وهو موجود في المادة فيوسط الحركة فان لم يكن غير ذلك لكان زمان  
ولا يكون قبل ولا بعد وكيف يكون قبل وبعد اذا لم يحدث  
اصلاً فافان لا يبطل الشيء الذي هو قبل من حيث هو وقبل  
الايان يحدث الشيء الذي هو بعد من حيث هو بعد وكل  
هذا تابع للتغير والزمان يوجد دائماً مع تحدد حال مستمر  
والا لكان زماناً لانه اذا كان امر دفعه ضم لم يكن شيئاً البتة  
حتى يكون شيئاً آخر دفعه لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تحدد  
امورا ولا يكون فاذا كان بينهما امكان تحدد امورا فيكون  
فيها بينهما قبل وبعد وان لم يكن بينها هذا الامكان وفيها  
ملتصقان فاذا كان الاتصال مستمر الزمان تتالي الالات  
ويلزمن تتالي الالات حركات على مسافات غير متغيرة وكل  
هذا صحيح وان كان منقطعاً عاداً للكلام من الراس فقد يتبين  
ان ان لم يكن حركة زمان والقبليّة ليست هي عدم شيء فقط  
اذا لعدم قديمه معه التأخر كما يفهم معه التقدم  
واعلم ان الامر الموجود لا تحت يرد عليها امر غير متفانما ان  
يكون ذلك الوارد هما يصح وجوده في ان وهو الشيء الذي يتبين  
حاله في ايان احداث في زمان وسجده ولا يتخرج في ان يكون  
ليه ان يطابق مدة كالماسة وكالمقطع خطين او لا يصح وجود  
ذلك الوارد الا في زمان كاشياء ذوات الحركة او كالحركة

بعينها وذلك مثل المفارقة وترك المسألة فالقول يوجد  
 شأن والثاني يوجد في زمان واحد الحقيق هو اول معط  
 المشق معناه الوجود ومعط المشق الكثير ما لتكرير وان لا  
 وصفناه بعد الزمان لانه يجعل الزمان واحد كما يعينه  
 من المقدم والتأخر ونسبته الى الزمان نسبة الوجود الى الوجود  
 والحركة توجد عدد الزمان وهو المقدم والتأخر والزمان بعد  
 الحركة بان عدد تلك في نفسه مثال هذا وجود الناس  
 اسباب وجود عدمهم كوجود عشرتهم والعشرتهم حصلت الناس  
 لا موجودين بلا شياء معدودين اي ذوي عدودا والمفضل في  
 عدت الناس لم يكن المعدود طبيعة الانسان بل العشرية التي  
 حصلها افتراق طبيعة الانسان فالفسر بعد الانسان العشرة  
 والحركة تعدد الزمان ولو لا الحركة مما فعلت المشا  
 من حدود المقدم والتأخر الزمان لما وجد بالزمان عدد فالرثا  
 تعدد الحركة بان يجعلها ذات قدر وان بدل على كمية  
 قدرها والحركة تعدد الزمان على انها بدل على قدر مما يوجد  
 فيه من المقدم والتأخر فان الدلالة على العددين ان يكون  
 كما يدل المكيال على المكيال وتارة كما يدل المكيال على المكيال وكذلك  
 تارة يدل المسافة على قدر الحركة وتارة الحركة على قدر المسافة  
 فيكون تارة مسمى في حين وتارة مسافة ومية لكن الذي يعطى

المقدار

المقدار للاخر هو الذي لزيادة مقدار الزمان بسبب الله متصل  
 في جوهره يعجز ان يكون انه طويل وقصير بسبب انه منقسم  
 الى متقدم ومتأخر صلح ان يكون قليلا وكثيرا فالعلة العربية لاقبال  
 الزمان اتصال بالحركة فالمسافة لا اتصال المسافة وحدها  
 واتصال بالحركة بالمسافة ليس علة لصيرورة الزمان متصلا  
 بل لايجاد الزمان اذ لا علة لكن ذات الزمان متصلة اي مقدار  
 او رقم قالوا ان الزمان لا يكون الا بالثبوت ولا يعلم ان  
 الثبوت هو يقين بوجود شي مع وجود شي اخر والمعينة  
 يفهم منها ههنا ما لا يفهم من كونه المعينة من هذه المعينة  
 مقابلة المعينان لو تقدم احدهما وتأخر وهذا الشيء الذي  
 فيه المعينة هو الوقت الذي يجمع الامرين فكل واحد من المعينتين  
 لكن ان يجعل ذلك اعلى والمقترنان لو يقامان وجب ان يكون  
 مدة المقامتين اوها وقتا واحدا بعينه ونحن نعلم ان الوقت  
 الموقت هو حد بين متقدم ومتأخر فان المقدم والمتأخر  
 بخاصة متقدم ومتأخر لا يختلفان وبما هو حركة وسكون او غير  
 ذلك تختلف وليس كونه عتقا مثلا كونه حركة وسكونا هو  
 كونه متوقفا ومتأخرا او متقا باحتمال التقدم والتأخر والمعينة  
 امر اخر وهو حال الزمان فان قيل ان وجود الشيء في الزمان  
 يكون موجودا معه ثم لا يكون تلك المعينة الزمان فيقول

ان المعية التي يكون بها الشيء الموجود في الزمان هي الزمان  
هو المعية التي هي المتماثل للمعية بين المراد من حيث هو  
محول والجسم من حيث هو حامل وهذه معية بالطبع فانها معية  
المضائق لانه سببها الكون في الزمان وللمتسايفان من حيث  
هما متسايفان يوجدان معا وهذه الاضافة بعرض الشيء كالتقسيم  
للاثر وهذا الحكم لا يستمر في حيث التوقيت اذ ليس هناك  
معية بالطبع وانت قد ثبت لك مقدار حركة مستغنى عن  
هذه المقارضة والحل ولا بد من انواع الشيء والجزاؤه ونهايات  
انها في الشيء فالمستقدم والمتأخر والآن ايضا والساعات والسنين  
نق انها في الزمان والآن في الزمان كالوجود في العدد فانه  
يحدث في الزمان حدودا يحدث حدودها في الزمان وتلحق  
بسيما بصير الزمان معدوما كما ان الوجود هو الوجود  
في الاستياء انه يمكن بان بعد تلك الاستياء فالآن هو الذي  
يجعل الزمان معدوما وبان في غير الزمان الوجود  
بالكرر يعطى الكثير والمتقدم والمتأخر بعد الزمان لان  
يعطى الزمان العدد بل ان يكون نفس العدد ويكون من لوان  
العدد كالزوج والفرق والساعات والايام كالاثنين والثلاث  
والاربع في العدد والحركة في الزمان كالعشيم الاثر  
في العشرية والمخبر كصنع الفخ العشرية في العشرية

وهي

وهي ان يغير آخر وهذا يفرض في حدود الزمان كونه مقدورا  
كما يفرض من النقطة في المقادير الاخر وليس هو مجرد البتة البطل  
والقطع اتصال الزمان وصح ان تقطع اتصال الزمان لانه  
ان كان القطع في ابتداءه وجب ان يكون الزمان لا يقبل له  
تغيير ان يكون معدوما ثم ينفذ كل شيء يكون معدوما  
يكون له وجود فان وجوده بعد عدمه فيكون عدمه قبل وجوده  
فيكون له قبله ويكون القبل معية غير العدم المطلق فيكون  
الشيء الذي يقبله هذا النوع من القبلية حاصلا ولا يكون  
هذا الزمان فيكون هذا الزمان قبله زمان يكون متصلا به و  
القبلية لا يكون في ان موجودا فهو شيء مضمي وكل ما كان  
مضميه لانه فهو الزمان وان فرض هذا لان على انه مشي  
اما ان يكون بعد امكن وجود شيء او لا يكون فان لم يكن اذ  
بعد شيء حتى واجب الوجود بديانه كان محال اذا واجب الوجود  
المطلق لا يرتفعان فاذا له بعد فهو قبل فاذا ان لا يمكن  
ان يكون الا بالقرض وقد كتبا فيما ان الحركات غير محوت  
يقتل لتكون مقدارها غير محدوت وابتداء ايضا ان مقدارها  
مقدومه الحركات التي يفرض قبلها بداية الاولى بالزمان  
ليس محدثا بل بما استغرق بلا بداع فيغير ان مقدار حركة الاولى  
طوال القطع ولا انفصال له هذه صورته الحركة المستدبت

وبها سقد مقدار سائر الحركات وكان المقدار الموجود  
 في جسم العنبر ونقد ما يجاديه وبما فيه كمقدار مسطح  
 كذلك مقدار الحركة اللدوية بقدر سائر الحركات  
 وليس يجب ان ذلك المقطار المسطح متعلقا بالمقدار  
 كذلك هذا المقدار يكفي ان يوجد في جسم بقدر سائر الحركات  
 فان قيل ان الحركة مستقلة بالمسافة فقط لان مستحقا  
 واحدا اذا اتت الحركة من مبدأ مسافة وليست متبناها لمستقل  
 حركته الا بالمسافة اجيب بانها ان ابتداء من تحريك الحركة  
 لم يخالف المربع المقادير الا بالزمن اذا المتحرك والمسافة  
 واحد والحركة الواحد لا يوجد في مسافة واحد من اثنين  
 لم يكن هناك امر ثالث ومعلوم ان الزمان ليس وجوده في زمان  
 حتى يكون علامه في زمان اخر وان الزمان من الامور المضعفة  
 الوجود كالحركة والهيولى وما الامور الزمانية  
 فيها ليزنها تقدم وتاخر وماض ومستقبل وابتدا وواقتها وذلك  
 هو الحركة او في الحركة واما ما هو خارج عن هذه فانه  
 يوجد مع الزمان المعية اليه ذكرناها في المضاف اليه الاضاف  
 العارضة حتى يجب ان يكون له اقتران طبيعي بالزمان حتى  
 يوجد بينهما تضاد بالفعل لا بالقرص وذلك بان يكون احد  
 تلك الاشياء مأملا للزمان والاخر في كل ضرب من المتعلق

حتى يفرغ هذه المعية وهذه المعية ان كانت بقياس ثبات اليه  
 غير ثبات فهو للامر وهو محيط بالزمان وان كانت بنسبه  
 الثابت اليه الثاني تطلق ما يتبع به السهم بدل هذا كونهما  
 كون الثابت مع غير الثابت ثانياً مع الثابت بازاء كون  
 الزمانيات في الزمان فتلك المعية كما هي في الامر الثانية  
 وكون الامر في الزمان متاعا وليس للامر ولا للسهم مبدأ  
 لانه وهم ولا في الاعيان والا كان مقدار الحركة واعلم ان  
 التقديم زمان مستقلا ما ينفى وبين الاو بالحقيقة هو  
 الذي ليس لزمان وجوده اول ولا ان لا يكون لوجوده اول اذ  
 الوجود لا اول له ولا اخر فان كل ما يكون له اول واخر فينبها  
 اختلاف معنوي كالجسود بالزمن او مقداري او عددي وليس  
 للوجود في من ذلك بذاته وكذلك الحوادث ما يكون لزمان  
 وجوده ابتداء فاذا كان كذلك لم يكن بالامر اليه لا يدخل  
 في الزمان كالا له والزمان نفسه قديمة ولا محدثة بل هي  
 الحوادث الزمانية لم يكن فخر كان ويخبر هذا وان كان حاله  
 فيه لعدم ذلك الحوادث قد مضى فانه ان لم يعين بما ذكرنا  
 بالغير به الوجود المطلق لم يصح منه معنى الحوادث فان القدر  
 ايضاً غير موجود في اللا وجود المطلق  
 اعلم ان جميع اصناف

القدر مجتمع على السبيل التشكيك في شيء وهو ان يكون المتقدم  
 من حيث هو متقدم شيء ليس المتأخر ولا شيء للمتأخر الا وهو من جنس  
 للمقدم والمقدم اما ان يكون بالمرتبة واما بالطبع واما بالترتيب  
 واما بالزمان واما بالذات والعلية والمقدم والتأخر والمعنية  
 هي بحسب الجبر كما ذكرت فاما المتقدم بالمرتبة فكما كان  
 اقرب من المبدأ الموجود بالاعتقاد والمفروض فرضا كما يقال ان بغداد  
 قبل الكوفة اذا كان المبدأ ما بينا وكما كان يكون الجسم قبل الحيوان  
 والحيوان قبل الانسان ويصح في المتقدم بالمرتبة ان يجعل المتقدم  
 متأخر والمتأخر متقدما مثال ذلك ان جعلت الانسان اقدم  
 فكما كان اقرب اليه كان اقدم ففكرنا يكون الانسان في هذا المثال  
 اقدم من الجسم والمتقدم بالحكم من هذا الباب فان كان اقرب  
 اليه الصف الذي يليه القبل يكون اقدم وهذا يكون بالقرص من باب  
 يكون بالطبع ايضا واما المتقدم بالطبع فكالمقدم الواحد على الاثنين  
 والمخطوط على المثلث فانه مع دفع الخطوط ترتفع بالمثلث وترتفع  
 الخطوط مع رفع المثلث والاعتبار في هذا المقدم هو في المهمة  
 دون الوجود واما المتقدم بالشرف والفصل فكما يقال ان ابا بكر  
 متقدم على عمرو والمتقدم بالزمان معروف ويجب ان يتحقق ان  
 جميع اصناف هذه المقدمات خلاف ما يختص بالطبع والعلية  
 فانها ليس بتقديم حقيقي اذا تقدم في الزمان امر في الوجود والقبول

كاعرفه

كاعرفه واما التقديم الحقيقي فهو ما يكون بالطبع او بالذات  
 واعتبه بالذات ما اقر له وهو ما لا يكون وجوده متعلقا بشئ اخر  
 ويكون تغلق وجوده بشئ اخر غير الثاني ويكون وجود ذلك الشيء  
 الثاني مستقدا من الاول حتى ان من رفع وجود الثاني لم  
 يجبان برفع وجود الاول ويمتنع رفع وجود الاول بغيره  
 رفع وجود الثاني كما نقول لما حرك زيد يدك تحركك المتماثل  
 ولا نقول للمتحرك المتماثل حرك زيد يدك فانك تقول يجب  
 اول ان يحرك زيد يدك حرك المتماثل ولا نقول يجب  
 ان يحرك المتماثل او لا يحرك زيد يدك وهذا المقدم  
 ليس هو زمانيا بل هو تقدم وجودي ذاتي وكذلك يجب ولا  
 ان يكون واحدا حتى يكون انسان ولا زيدا بهذا تقدما زمانيا  
 فانك لا تتبين بهذا انه يجب ان يكون واحدا فيكون في الزمان  
 الثاني انك بل يجب ان يكونا مكانا في الزمان ومكانا واحدا على  
 ان العلة يجب ان يكون مع المعلول من حيث هما متضايفان والسبب  
 اذا كانا من حيث هما متضايفان موجودين معا يجب ان يكون  
 وجودها معا اذا اصابته لانهما متضايفان والمعلول من حيث  
 معاكلة ومعاملتها من جهة لانها متضايفان ومن جهة ذاتها متضايفان  
 العلة على المعلول وتقدم العلة بهذا المقدم واما معا فاقسامه  
 انهم اقسام المتقدم والمتأخر فيكون معالي الزمان ومعا والطبع



واما معالجة الطبع فقد يكونان متلازمين في كفا في الوجود  
 كالاشخ والاشخ وقد يكونان متناولين في كفا في الوجود  
 تحت حبس واحد لانها معاملة الطبع اذ لا تقدم ولا تاخر  
 في طباعها فان حمل الحبس عليها حلا واحدا ومقابلة المنة  
 اي في اشتراكها في التمسك بالبطبع عن طبيعة الحبس وهي  
 غير متلازمة في كفا في الوجود وقد معا يكون بالفعل  
 وقد يكون بالفرض واعلم ان علة الشيء لا يصلح ان يوجد  
 الا ان يكون معه المعلول فان كان شرط كونه علة اذ ان  
 دام ذاته موجودة يكون علة للثاني وان لم يكن الشرط  
 ذاته فقط فعليه مكنه وما دام تلك الذات يتلك الجملة  
 لم يجبان بصيد عنها معلول والعقل الصحيح يجب اذا  
 صدد عنها في ان يكون قد بين تلك الذات بصفتها لم يكن  
 لها قبل ذلك الصفة يميز سببها والمعلول عنها من الوجود  
 فيكون تلك الذات مع الصفة المعترضة بها مجموع في العلة  
 وكانت تلك الذات من صوره للعلة والشيء الذي يصح ان  
 يصير علة با يضاف شي اخر اليه سواء كان ذلك الشيء ارادة  
 او شهوة او امر خارجا مستظرا فانه اذا اضاف اليه ذلك الشيء  
 وصار بحيث يصلح صدور المعلول عنه من غير نقصان شرط  
 وجب وجود المعلول فانه ان لم يجب وجود المعلول عنه كان

وجود المعلول

وجود المعلول عنه ممكنان في وجود كونه معلول واجب مع وجود  
 علته ووجود علته واجب عنه وجود المعلول وهما معاملة الزمان  
 او الالهي لا في حصول الوجود ويجب من هذا ان يكون رفع  
 العلة بوجوب رفع المعلول واذا رفع المعلول لا يجب رفع العلة  
 بل يكون العلة قد ارتفعت جبر ارتفع المعلول فرفع العلة والبقاء  
 سبب رفع المعلول وانبأته صرفع المعلول وانبأته بل برفع  
 العلة وانبأتها فالمعلول وجوده مع العلة وبالعلة واما العلة  
 فن وجودها مع المعلول ولكن ليس بالمعلول

بقوم لمبدأ التغيير من لشيء في لشيء من حيث ان لشيء كالطبيعي لذا  
 د اوي بدنه صيدا ما التغيير امل في المنقول وهي القوم الافعال الية  
 واما في الفاعل وهي القوم الفعلية وبقومها يجوز ان يصدر من  
 الشيء فعلا او يصدر عنها ففعال واما به بصير الشيء متقاربا للآخر

ولما به نصير الشيء غير متاثر فان النفس محلوب المتفق وقوع المنقول  
قد يكون مهيأة نحو شئ واحد كقولك لواء على قول الشكل بان فيه  
قول قول الشكل وليس فيه من حافظة وفي السمع قولها  
جميعا في الحيوان الاولي الجوع ولكن تعري بنو ساطية  
على قول شئ بدون شئ كما يقبل الطين في النفس بنو ساطية  
ولا يقبلها ان لو كان من اج وقد يكون في الشيء في انفعال  
لحسب الغدس كان في السمع قول ان يتخفى وان يبرز وقولها  
قد يكون محددة نحو شئ واحد كقول النار على الارض في خط  
وقد يكون على اشياء كثيرة كقول الاختيار على ملتياروق  
يكون على شئ محض منتشر يخصها شخص دون شخص مثله  
من نوعه اسباب فاذا وجد ذلك الشخص بالفعل مطلبت  
القول عليه من حيث ذلك الشخص ولا يطل القول من عملها  
على شخص مثله بل القول على الشخص المنتشر بنو مع عدم الفعل  
فاما على هذا الشخص فانها تقدم مع عدم الفعل والقول الفعلية  
المحدودة اذا اوتت القول المنفصلة تحصل منها الفعاض وليس  
لذلك في غيرها ما سوي فيها الاضداد على ما ياله شرحه لغير  
مثل القول الاختيارية طالع الفعلية قد تسمى قد تسمى وقد تسمى  
انها لا يكون موجودة الا ما من شأنه ان يفعل ومن شأنه  
ان لا يفعل وان كان من شأنه ان يفعل فقط فلا يسمي بالمتحرك

وهذا

وهذا غير واجب فانه ان كان هذا الشيء الذي يفعل فقط بعين  
مشية فليس له قد تم بهذا المعنى وان كان يفعل بارادة الا ان  
ارادته لا يتغير اتفاقا ويستحيل تغيرها استقامة ذاتية فانه  
يفعل بغيره فانه اذا صح انما شاء فعل صح انما فعله قد  
شاء فصح انه اذا لم يشاء وليس يلزم انه لا يشاء وقتا ما ولا يتغير  
الحكم في ان الشيء قادر او العدم يتعلق بالمشية سواء كانت المشية  
بصح ان يتغير والقوي للشيء مبادي الحركات والانفعال  
بعضها يقارن بالطلق والتخيير وبعضها لا يقارن بها وهذه القوة  
التي تقارن بالطلق فانها لا يكون من قبيل الشيء وصحة فلا يكون بالتحديد  
قوة تامة بل انما يصير قوة تامة اذا اقترن بها ارادة جازمة حجية  
لغيرها كالاغراض مع كون قولها بالاجوب فالقوي المقارن  
للتعلق لا يصدر عنها بافرادها مع حصول منفعتها فعل لانها تقوى  
على الشيء وصحة فلو كان يصدر عنها فعل لكان يصدر عنها فعلان  
متضادان معا وهذا محموض شرح هذا الباب في موضع فصل  
شرح وينبغي ان الافعال الانسانية صادرة عنها على سبيل الخير  
واما القوي اليه لا يقارن بالطلق فانه اذا اوتت القول المنفصلة  
التامة الانفصال ولكن مانع من خارج وجب هذا كصدور  
الفعل عنها واعلم ان كل جسم متحرك فله محرك فله لانه لا يمكن  
يتحرك فانه لا يجزم لكان كل جسم متحرك حركة متساوية لشيئا

الاجسام في الطبيعية فاذا سبب الحركة امر غير الطبيعية وان  
فانه لو كان الجسم يحرك ذاته لكان فاعلا وقائلا لذلك الفعل  
ولكان من حيث هو مستكرا كاملا وشرح ذلك انه ان كان الجسم  
يحرك لا بان يحرك فصح ان يكون المحرك هو المتحرك بل يكون  
غيره وان كان يحرك بان يحرك وبلحكمة التي فيه بالفعل  
تحركه ومعنى تحرك انه يوجد في الشيء يحركه بالفعل فيكون انما  
يخرج شيئا من النوع الى الفعل فيكون بالفعل وهو الحركة ويحرك  
يكون ذلك الشيء في الفعل وهو بعينه فيه بالفعل فيحتاج ان  
يكتسب استلا ان كان حارا فكيف يستغن بنفسه بجارته وان كان  
حارا بالفعل فكيف يكون حارا بالنوع فيكون الحرارة بالفعل وقومها  
فيه وهذا هو الجمله ان كان الجسم بالنوع متحركا فانه يحتاج الى  
ما يخرج به الى الفعل ولكن التالى لا يخرج من ان يكون الجسم فيها  
بالنوع ويطلب عبارة اخرى مفهوم ان يكون الشيء متحركا غير مفهوم  
ان يكون الشيء متحركا فصح ان يكون المتحرك من حيث هو متحرك  
غير من حيث هو متحرك والمتحرك عن الجسم فالمتحرك غير والحركة  
امر وجودي على سبيل التعداد والتحقق فصح ان يكون علمه على  
غير قارة فانه لو كانت علمها قارة وكلية قارة فقامت موجبة  
لم يصح ان لعدم معلومها كما مستعمله ويجب ان لا تقدم لشيء الحركة  
ولما كان وجوبه مبكرا لكن ان لم تقدم لشيء الحركة لم يكن الحركة

حركة بل كان شيئا وكذلك ان كانت علة الحركة عتلا بالفعل  
مطلقا ليس من شأنه ان يتبدل وقد ثبت ان كل متحرك متحركا  
غير المتحرك وهذه العلة للحركة اما ان يكون من حدة في  
الجسم فيسمى متحركا من تلقاء ذاته واما ان يكون خارجا عن  
الجسم فيسمى متحركا لا من تلقاء ذاته والمتحرك بذاته اما ان  
يكون العلة الموجودة فيه متحركا من نفس الحركة وتحركه  
منها اخر منها فيسمى متحركا بالاختيار واما ان يكون على خلاف  
هذا فيسمى متحركا بالطبع والمتحرك بالطبع اما ان لا يكون معه  
ارادة ونسبة متحركا بالطبع كحركة الحجر الى اسفل واما ان  
يكون بارادة ومضد فيسمى متحركا بالنفس الملكية كحركة الفلك  
واما ما لا يكون متحركا بذاته فاما ان يتحرك كما يتحرك الحجر الى فوق  
في مكان خاص وبسبب حركة تسريته واما ان يتحرك كحركة  
راكبا لذاته او السيف في مكان غير خاص وبسبب حركته بالعرض  
ولكل من هذه الاصناف احوال تذكرها فيما بعد والحركة بالذات  
منه ما يتحرك بواسطة الخار بواسطة التقدم ومنه ما يتحرك  
على سبيل المباشر ومن المتحرك ما يتحرك ومنه ما يتحرك لا بان يتحرك  
ولا استقامة وجود اجسام بلانهاية يستحيل ان يكون متحركا مع  
بلانهاية ويستحيل ان يكون متحركا كل متحرك متحركا فيقولون  
الى متحرك ليس يتحرك وشرح ذلك ان العلة يجب ان يتناهي

ذلك انه ان كان متحركا غير متحرك متحركا ايضا متحرك  
فصح ان يتحرك الابدان متحرك متحرك لكونه كان متحرك  
الواسطة وحده او غير متناهية فانه لا يصح وجود الحركة  
ما دام حكمها حكم الواسطة فوجب ان ينتهي لامتح اليه الحركة  
لا يكون حكمه الواسطة وهكذا يخرج الامر من القول الى الفعل  
والمرجح للاسرها الممكنة ينتهي الى امرها بالفعل وهو موجود بقائه  
والمتحرك الذي لا يتحرك اما ان يتحرك بان يعطى الجسم المبدأ القريب  
الذي به يتحرك او يتحرك على انه منكم به ومعشوق وبين ان كل  
قوة في جسم متحرك فانها تتحرك ايضا بالعرض وان المتحرك الذي  
لا يتحرك لا يصح ان يكون قوة حياوية ثم كل جسم يصدر عنه فعل  
ليس بالعرض فلا يفسر فانه يفعل بقرع فيه اما الذي بالارادة  
والاختيار فقط واما الذي ليس بالارادة والاختيار فلان ذلك  
الفعل اما ان يصدر ذاته من حيث هو جسم او من حيث له قوه متناهية  
للمحركة او يصدر عن شيء مابين له جسمانية او عن مابين غير جسمانية  
فان صدر عن ذاته من حيث هو جسم وجسمان يشترك جميع الالهام  
في صدور ذلك الفعل عنه فصدور اذن عن غير ما يدعى  
الجسمية وان كان ذلك عن جسم اخر كانت تلك الحركة بالعرض  
او بالعرض وقد ذكرنا انها ليس بالعرض ولا بالعرض وان كانت  
امر مفارق حينها لطلب اللصاح فوجب ان يكون المفارق يطلب

بالحركة

بالحركة امر لسببه وقد بطلنا هذا اذ ان كان هناك  
مفارق مشاركا في التحريك فانه يتحرك على سبيل المتحرك المرفوع  
به او المعشوق كالحال في الحركات الفلكية ولا بد على الامور  
من قوة في جسم مبانة الحركة كما ذكرنا ويطلب امر بالحركة  
لسببها بالفعل وايضا فانه لا يصح اما ان يكون خصا ص هذا  
الجسم بقوله هذا الثاني من المفارق لا يصح او لقوة فيه  
او لقوة في المفارق فان كان لا يصح لكان كل جسم يشترك  
فيه وليس الامر كذلك وان كان لقوة فيه فهو مبدأ صدور  
الفعل عنه وهذا هو المطلب وان كان لقوة في المتحرك فاما ان يكون  
نفس تلك القوة فوجب ذلك فيكون الكلام فيها كالكلام في النار  
وان كان على سبيل ارادة فلا يصح اما ان يكون الارادة غير متناهية  
الجسم خاصية حية وجزا فافا كان جزا فاكيف انفق لم يتجه الى الظاهر  
الابدي او الاكثري فان الامر بالاتفاقية كما ستعلمه في التي ليست  
بدائمة ولا اكثرية لكن الامور الطبيعية دائمة واكثرية ليس  
فيها شيء بالاتفاقية والخلافية كما ستعلمه فليت اذن بالاتفاقية  
فيبقى ان يكون بخاصة فيه ويكون تلاك الخاصية بدائمية حية  
للمحركة وهي القوة الطبيعية التي يسببها يطلب الجسم بحركته اما كانه  
الطبيعية والتشكلات الطبيعية فاما كون هذه القوة مبدأ للحركة  
في الكون كما يوجب تحطلا وابسا ما في الحرك في النار او كما كانت

او انقباضية كما في الارض وما كونه مبدأ الحركة في الكيف  
 فمتشابهة لطبيعة الماء اذا عرض له حرارة فاذا زال العائق دفع  
 طبيعة البرودة الطبيعية وحفظه عليها والادان اذ كسا  
 امرتها وقوت طبيعتها ردقا ليل المزيج الموافق وشر هذا  
 تعلم ايضا ان النفس ليس بمزاج فان المزيج لعدم لا يعيد  
 ذاته ليل الملاحظة الاصلية وقد ظن قوم ان الطبيعة المركبة  
 هو المزاج هو المزاج كما سئله كنهه فحصل من قائله كيفيات  
 متضادة في الحيلوم متجاورة ولا يظن ان الكيفيات المزاجية  
 هي الكيفيات الاولي وقد تغيرت فقد صرقت الحال في ذلك  
 بل هي كقوتها تدور وهذا المبدأ اذا وجد في الجسم فليس  
 الحركة لا تدور كذلك لكان له فاعل من دون الجسم بل يبيع  
 وجوده وجود الحركة والجسم من عند غيرنا لصور كما يتبع  
 وجوده وجود الاشكال والالوان والكيفيات الملموسة  
 وقد وجد متلا تبع وجوده وجودي وجود قوي يصدر  
 عنها افعال وهو النفس فتبعها القوي اليه ولو كان للشكل  
 واللون فعل لكان يتبعه ايضا ذلك الشكل واللون اليه المبدأ  
 بانها له كما في ان هذه القوت للفتن فالمادة انما يستعمل وجوده  
 هذه الاشياء كلها فعل لكن بعضها قويا بعضه فليها بالطبع فالتقدم  
 على جميع هذه الصفات يتبع طبيعة المتقدم على القوي يتبع

نفس

نفسا وظهر ان النفس تفطر حركة الاستفالة من وسط الطبيعة  
 ولا اذ ان الطبيعة تتقبل بحركة للاضواء مطلق ما يوجب  
 ذاتها طاعة للنفس ولواستقامت الطبيعة لذلك للمحدث انما  
 عند تكليف النفس باها غير معتضاها اذا الاعياء انما يكون بسبب  
 حركة طارئة على الجسم تعلق ما يقتضيه ولما تجادب مقتضى النفس  
 ومقتضى الطبيعة عند الرغشة وتبين من هذا وجود قوت اللانسان  
 هي مبدأ الحركة غير ما يقتضيه المزاج بسببها يقع التجاذب في  
 حركة الرغشة والاشياء فان تلك القوت غير المزاج وكيف يكون  
 النفس الانسانية المزاج والمسلاتيم الا باسئلة المزاج وعند  
 وحدت مزاج اخر والمعدوم كيف يدرك واما القوت الاصلية  
 فقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا فالقوية متلوقه البصر على الاشياء  
 وجلا والبصيرة لينة مثلا الخيرة وقد قال بعض الاولاد وخلق من  
 المراد من بعدهم ان القوت يكون مع الفتل ولا يتقدموا القوت  
 بهذا القوت لا تحت السنين في حبلية ان يرى في اليوم مرارا فيكون  
 بالحقيقة اعني لكل ما ليس موجود ولا يبقية قوت الوجود فهو متقبل  
 الوجود كل كان بعد ما لم يكن بعد به بالزمان فانها ليست به مادة  
 وذلك انه قبل كونه يمكن الوجود فانه ان لم يبقه لكان وجوده  
 كان مستعاضا كونه محكما الوجود غير كونه الفاعل قادر على فعله  
 بل الفاعل لا يقدر عليه اذا لم يكن هن في نفسه سمكنا الا ان القوت

يجوز ان يقع لا بد منه عليه وان الممكن معذور عليه ولا يجوز  
 ان يقع انما ليس عليه فانه لا يقدرة عليه وان ما عليه وقد رتب  
 فانه فان اشكل علينا ان معذور عليه او غير معذور عليه  
 لم يمكننا ان نعرف ذلك اليقينة لاننا ان عرفنا ذلك من جهة ان  
 الشيء محال او ممكن وكان معينه المصاحبه غير معذور عليه ومعيه  
 الممكن انه معذور عليه كما عرفنا المجهول بالمجهول ولكن كون  
 الشيء معذور عليه لاننا لو كنا يمكننا ان نعرفه فالتاليه باعتبار  
 والاول بالقياس اليه موجوده فاذا كان الممكن الوجود حقيقه  
 سبق وجودها وجود الممكن وان كان الوجود عرض لانه انما  
 هو ما هو بالاضافه اليه ما هو ممكن وجوده فيكون الاضافه  
 معقومه له ولو كان جوهر المكان له وجود خاص لا يفرقه  
 الاضافه ولو كان كذلك لكان واجب الوجود بذاته اذ  
 لا مكانه فليس لا مكان الوجود مطلقا وجوده ثم يعرض للاضافه  
 من خارج بل المنحصر من الممكن الوجود هو ممكن وجوده كذا  
 والاضافه عرضيه معقومه لا مكان وجوده كذا والجوهر لا يتغير  
 العرض وهو عرض فحجب ان يكون موجودا في موضع فليس الممكن  
 الوجود في الوجود ولنسم حامله موضوحا وهو في مادة  
 باعتبار ان مختلفه واعلم ان الامكان معينه عام عموم التشكيل  
 مثلا الوجود المطلقة تدخل تحتها معانيها كذا ان جوهرا الاشياء

بغير

بغيرها بامكان وجوده كذا وكذا فاذا كانت كذا حدث فقد تدومته  
 المادة والمادة هي مادة الخلق وحيث يكون حدوثه وكونه  
 يجب ان يكون المهيول للكان الحادث والمفاسد والحادث والامكان  
 يلزم حدوثه المهيول وهذا مع فقد عرفته في موضع ثم المهيول  
 انما تدوم على ان يصيرها بفعل شيئا لا يعلم ان يوجد وان كان الصواب  
 هو ان يوجد لا يعلم ان يصيرها بفعل شيئا والعقل الفاعل ان كانها  
 وفوقها انما هو على الوجود لا يعلم ان يصيرها بفعل شيئا فانها شيء  
 وفوقه وهذا العقل لا يخلو له ما مع المادة وما لا يخلو له  
 مع المادة ولا يصح ان يسبقها مكان الوجود فحجب ان يكون وجود  
 العقل الفاعل دائما ونقول ان امكان وجوده الصواب صدق  
 في المهيول اذا عقلت تلك الصفة عقلها انما كان وجوده الصواب  
 وهذا كصحة بيت فانه صفة للبيت فاذا احضر البيت وانحصر  
 ولذا ما يسبق من الرجال كان امكان وجوده فهذا العقل يشبهه من غير  
 ان المنجود يكون مضافا اليه المعلوم فان المضاف هو ما اذا عقل  
 عقل معه المضاف اليه او امكن ان يتعل به المضاف اليه وان  
 قيل ان الصواب معينه وجودي فالقول معينه عددي كان الجواب  
 ان الصواب بالقياس اليه ما يسبق من الرجال لا اليه الوجود هو  
 معينه عددي هو ما يمكن بالقياس اليه الوجود وليس يلزم ان يكون  
 كل مستفاد من موجودات الاعيان بل يجب ان يكونا موجودين

في الفعل فبعض الاشياء يكون امكان وجوده بان يكون موجودا  
في المادة وبعض الاشياء يكون امكان وجوده بان يكون مع المادة  
لا فيها فالاول كالصق الجحاشية والتلبيذ كالنفس الانسانية  
وليس يتبين من هذا الذي قلنا ان النفس الانسانية ليس  
وجودها في المادة مع المادة بل انما يتبين ذلك بالبراهين التي  
تذكرها في كتاب النفس فليعلم ان النفس الحادثة لا بد لها  
من مكان مقدما مادة وانها غير موجودة في المادة فتعلم ان  
اشياء امكان الوجود منها ما يكون على الوجه الاول ومنها ما  
يكون على الوجه الثاني والمادة هي المحجة لوجود النفس على الوجه  
اذكل واحد يمكن الوجود فان قوة الوجود والعدم سواء  
فوجب ان يكون هنا كسبب صحيح لان يكون ما يتلوا لحد  
الطرفين لان المادة علة لوجود النفس على هذا الوجه لا يصح  
وبالمجزة علة لحدوثها اذ المادة تحتاج اليها لا من احدتهما  
لان سقم بها المراد وجودها وهذا ليس للنفس على ما سبقين والثاني  
لان مرجح وجود الشيء على عدمه والحجاج اليه من المادة في النفس  
هو هذا فالقوة بلخصته في الحدوث لان يحمل امكان الوجود  
ولتنجح وجوده يمكن الوجود على الوجود ثم هذا الامر المكمل هو  
صحة فبان في بعض النسخ بالبراهين انها تنجذ في المادة بان  
في بعضها انها لا توجد فيها وهذا الفصل ثم ان القول على الاطلاق

قبل الفعل لا بالزمان وحده ونقول في هذا فكل كسب في الشفاء  
هذا مبهم فنقول ان الامر في الاشياء الخيرية الكافية الفاسدة  
كالخالد في المتى والاشنان كذلك فان القول قبل الفعل وتلبية  
بالزمان وقد ذكرنا ان القبلية في الزمان غير مقيدة بما في الوجود  
فما للقول متأخرة عن الفعل فانها لا تقوم بداتها بل يحتاج الى جوهر  
تقوم فيه وذلك الجوهر يجب ان يكون بالفعل فانه ما لم ينص  
بالفعل لم يكن مستقرا الشيء فان ما ليس مطلقا ليس مكانا ان يعجز  
شيئا ومنها اشياء بالفعل لا يكون بالقول كالاول والعقول المتفائلة  
والقول يحتاج الى فعل يحضرها الى الفعل وذلك الفعل مملوحيث  
فانه يحتاج الى مخرج اخر وتأتي الى مجرد بالفعل ليس بمحيث  
كائنين في شايه العطل وايضا فان الفعل مقيد بمبدأه والقول  
مقيد بوجهه ما باللفظ على ما ذكرنا في باب المرجية والسالبة  
وايضا فان الفعل قبل القول بالكال فان القول نقصان والفعل كمال  
والجذب كرسى ان يخلص مع الكون بالفعل وحيث الشرف فبما  
بالقول والشئ لا يكون من كل وجه شرف والامكان معدوما وكذا  
من حيث انه موجود ليس بشرفا فلهذا من حيث فيه عدم كماله  
الجهل او لانه من حيث في عينه عدم كماله فقد بان الفعل بالحيثية  
اقدام من القول قد ما بالعلية والطبع والشرف والقول المتفائلة  
التي هي محجة لامكان على الاطلاق لا سبب لها فانه لو كان لها سبب

لكان يسبقها امکان استزاولها لانها تبتدئ ولكن بالقرع على وجود امر  
 ما معين فلها اسباب معينة لا تحت فانها حادثه وما ذلك لصل  
 ذلك الامر بالقرع بطالت القرع عليها والقرع على امر متغير مثل  
 ذلك الامر فلا علة طاروا لا يطول ولا يسقط عن القرع عن القرع  
 مع وجود ذلك الامر والامر كان قد يعين في الشيء من حيث  
 هو على حدته وقد يعين فيه ما هو على حدته

المعتمد في الآيات

محكوم عليه بالحكم بوجوده فيجب ان يكون له وجود ما فاذ ليس  
 في الاعيان منزهة النفس والحكم عليه بالتحقيق هو في العرض  
 الامر الموجود من خارج ولو كان للمعلوم معلوما لانه موجود  
 في ذاته لكان كل موجود في ذاته معلوما لكل واحد وما كان  
 المعدوم في الاعيان معلوما ويتبدل بهذا ان المس يكون مع كيف  
 المدركه الا له بالكييفية المدركه فالامر اما ان يكون مجردة  
 عما سواها كالبياض وكالمادة وكله فانه ليس بطريقه يتغير الجرد  
 عما سواها امر ثابت عن ذاتها وما يكون مقارنه لغيرها مقارنه في  
 بعضها في بعض كقارنه الجسم للوضع والمقدار فانه لو تصور المقدر  
 والوضع مرتين عن الجسم لعدم الجسم واما ان يكون مقارنه  
 لغيرها مقارنه في مرتين كقارنه المشد للركه فانه ليس به  
 احدهما مع رفع الآخر فلا موانع لغيرها من غير عن ذاتها

فانها

فانها بطريقها سبب قابل وهو المادة لانه لو لم يكن لانها هي كالمعلوم  
 كالماتر كانه في النوع او في النفس وكلها يقارن للمادة لا  
 يخرج من وضعه وكل ما لا يخرج من وضعه من شأنه وكل ما هو مثل  
 اليه فانه غير مشتق في حقيقته وهو غير مجرد عما سواها واذ  
 كان كذلك فاقسامه المطلقات ايضا هذه والمعلوم الجرد عما سواها  
 وما يقارن في مقارنه غير مؤثرة بسببه معقول لا ويجزى كجماله  
 على جميع اشخاصه كالبياض فانه يمكن جملة كل ابيض والبيض  
 ما لا يمكن جملة على غيره والمعلوم ما هو محال للغير ليس في حقيقته  
 وهو ما ان يكون مبدعا او ملوذا او مشوبا او مدوقا او مستورا  
 او مستغلا او متوقفا والمعمول لو ادرك الجسم او امر جسماني  
 لكان يوجد فيه لا تحت وكان اقترانه به اقترانا متوقفا فيه  
 وكان مشارا اليه غير مشتق في حقيقته وكان يحصل له وضع ومقدار  
 فكان يخرج عن ان يكون معقولا للمادة او البياض او المقدر  
 او الوضع مثلا لو عقلت في جسم لكان يحصل للمادة وضع هو غير  
 واليباض وضع ومقدار هو غيرهما والمقدار يقين اطراف وضع  
 هو غيرين والوضع مقدار هو غيرين فان قيل ان الوضع اذا قارن  
 الجسم صار به مشارا اليه فلماذا قارن المدرك له بغيره مشارا  
 اليه فقوله ان الوضع اذا قارن الجسم ارفيه كما ذكرنا واذا قارن  
 المدرك لم هو في حقيقته لانه لو كان متوقفا لكان يعدم المدرك



دفعه عنه ولا يرايه من ان يحصل للمعقول اذا قارن جعماً  
مقدار معين والقسام بالقرن فاما ان يكون كليز هو الكل  
او كليز هو غير الكل فان كان كليز غير الكل وجب ان يكون  
للعقول في ذاته اختلاف اجزاء وليس كل معقول بهذه الصفة  
بل لكل معقول واحد بها هو ما هو وليس فيه شيء غير شيء  
يكون له جزء غير الكل او غير جزء اخر ونحن نقول على هذا  
الوجه وهو ان موجود في النفس على هذا الوجه ولا يمكن ان  
يق ان الوجود يحصل في امر منقسم واما ان كليز هو الكل  
فالاختلاف فيه ظهري وبالجملة فلو كان المميز معقولاً لاشع كونية  
مادة لكان معقولاً في المحسوس وكان المعقول في ذاته من  
حيث هو معقول محسوساً وليس الامر كذلك ويشهد بهذا ان  
البصر فعله الاول ادراك اللون يتم بدرك بواسطة اللون  
المقدر والاشكال وهو مع ذلك لا يدرك اللون مجرداً عما  
سواه فلا يمكن ان يقع الوجود الباصم للبر من شأنه ادراك الاشكال  
فاذن هو امر خارج عن الوجود عندها وكل امر عندها يلحق شياً  
فانما يلحقه بواسطة المادة فاذن ليس المانع من ان يدرك البصر  
اللون مجرداً عن الوجود والاشكال بل الامر هو مقارنة الوجود  
للمادة وكذلك الحال في سائر المحسوسات وتبين انه لا يصح ان يكون  
بدرك المضرات حاصله في حد ذاته منقسم من الجسم كلفظ او طح

اما اولاً فلان الحد ايضاً وضع وحكمة هذا الحكم للجسم ولما تانيا  
فلان الحد وادلا وجودها بل ذاتها مفترقة عن الحساب ولا يصح ان  
يوجد لها صفة لميت للجسم كما بين في الفصل المتقدم ونحن نعلم  
من هذا ان الامور المتقارنة لما سواها لا يصح ان يدرك الوجود  
جمانية لان تلك الامور انما شخصت باعراض غريبة لا ذاتية  
كالوضع والشكل والمقدار المعين فالواجب من مقارنة امور غريبة  
عن ذاتها ان تلك الامور يلحقها بواسطة المادة لا تحت كما كانت  
الحال في الاشياء فان انما يدركها في حسابية ويشهد بهذا ان  
مدرك مثل هذه الامور الحواس الظهري وليس الامر في العقول كما ليس  
في الحواس مثلاً فان المتخيل لا يخرج من قران عوارض غريبة مرتبة  
فيها غير لغت تلك العوارض لم يكن يتخيلاً والمعقول ليس كذلك  
فان العقل قد يدرك شيئاً مجرداً عن العوارض الغريبة وقد يقرنها  
به فلا يخرج الشيء في الحواس من ان يكون معقولاً واعلم ان حصول  
المحسوس في التخيل في الالة يكون بانفعال الالة عنه والاشكال  
حصولاً فيها بالمجازة وهذا لا يدرك حواس المحسوسات كغيره الالة  
فلا يتم اذن مثل هذه الادراكات الالهة انفعال الالة عن المدرك  
وما عتق للثبات المصغر لا يدرك باله حسابية انك تتكلم بان  
المتضادين لا يوجدان في جسم مقامات الظلمة والنور لا يوجدان  
مقاماً وكذلك تتكلم على متقابلات كثيرين بهذا الحكم ولا تحت يكون حقا

الامور موجودة في العقل على الفرض الذي يمنع وجوده في الوجود  
 كان اليباض مثلا بمجرد ما سواه موجودا في النفس حتى يمكن  
 ان يحكم عليه بانه لا يوجد له على هذا الفرض في الوجود وكذلك  
 ساير المخلوقات وما كان وجوده المحصور في العقل في ذاته  
 وجوده للملكه وكان وجوده للملكه نفس معقولة ومحسوسة  
 كما ستعلم لم يصح ان يكون ما وجوده لعين مدرك لذاته و  
 مدرك ذاته بحيث ان يكون نفس وجوده ادراكه لذاته وكل  
 ما وجوده لذاته فهو مدرك لذاته اذ ليس وجوده الا كونه  
 مدركا فالامور التي يدرك زوايقها لا تصح ان يكون مقادير  
 المادة والاكوان وجوده لغيرها واما الامور المنجزة عن المواد  
 فانها يجب ان يدرك زوايقها والاكوان وجودها لغيرها فكل  
 ما هو محجوب عن ذاته فلتاثره الماتة ويستند بهذا ان الفرضي  
 المدركة الشهائية كالصبر والمس والذوق لا يدرك زوايقها  
 فان قيل ان الجسم اذا ادرك ذاته فانه يدركها بان يحصل  
 فيه صفة من اخرى كان الجواب اما لا ان تلك الصفة  
 الثابتة لا يكون الا بولي بعينها بالعدد فلا يكون المدركة هو  
 المدركة الا ان يقال ان المدركة اذا ادركت الصفة الثابتة  
 علم انها هو ولكن يلزم من هذا ان يكون قد ادركت قبلا هذا العلم  
 ذاته فان كان بصوت اخرى مكررة تسم لغير النهاية وما

ثانيا

ثانيا فان صدمه واحد في مادة واحد وقد اكتفى اعراف واحد  
 لا يوجد مرتين وقد مر هذا في فصل حيث تكلمنا في الاعداد وطفا  
 لا يفعل الشيء عن مثله والا كان يوجد معنى واحد على صفة  
 واحد مرتين معناه في شيء واحد وهذا مح وبالجمله فرق بين ان  
 يتصور شيئا وبين ان يتصور ان المتصور له وجوده في الوجود  
 او ليس له وجوده في الوجود وان هذا المتصور هذا الشيء لا  
 عين واعلم ان الامور الشخصية قد يدرك نوع كل واحد ذلك انما  
 لم يكن ذلك الشخص مستندا لشيء مشار اليه فاذا كان مستندا  
 لشيء مشار اليه كما تقول سطرطه هو الذي في مدنيه كذا وكفى  
 الشمس يكون من الا ان الذي نحن فيه ليس هو فكم يمكن ان يكون  
 ولم يكن معقولا بل شاهد ابرانا يمكن ان يدرك الشخص نوع  
 ككل اذ لم يكن مستندا اليه او مشار اليه بوجه من الوجود وهذا  
 العلم يكون بمراسطة الابرار فكل ما يعلم باسبابه لم يتغير العلم  
 به سواء كان موجودا او معدوما فانك اذا علمت مقدار ما  
 بيني كسوف في باب الاسباب لم يتغير العلم به سواء كان الكسوف  
 موجودا او معدوما ولكن اذا علمت انك تفكر بالقياس الى ان  
 يكون بين الحكم فيه اذا نظر الى وجهه ان اخر وذلك لان  
 العلم بالزمان الذي يريد ان يكون فيه الكسوف مستندا اليه  
 هذا الا ان المشاهد وهذا كما ترى وجود شيء بين يدك فيعلم

بين يديك فاذا لم يكن ذلك الشيء بطال العلم بخصوص ولو عرفه فخص  
 ذلك الشيء بالاسباب بين يديك لا من كون من يديك المشاهدة  
 المشاهدة والاشارة للمشاهدة ما كان بطال العلم بعبارة العلم بالخص  
 على الوجه الاوّل لا يفتا ولا شخص من دون شخص آخر مثله في ذلك  
 العلم بهما متارة اليه وهو متوقف عليه فتعلم ان علم سبب الاستبا  
 وجميع الموجبات اعني ولجبا الوجود ببداهة بالامر بالخص  
 على هذا الوجه ثم لا يخفى عليه متقال فذات من الموجبات عن  
 ان يتغير علمه فان قيل فعمل العلم الان ان فرعون معدوم  
 قلنا انه يعلم عدم فرعون كما يعلم الان وبالوجه الذي يعلم  
 متضمنة الان من جهة الاسباب واذا كان كذلك لم يلحق علمه  
 تغير العلم بالشيء قد استغناء عن خارج كمن يعلم وجود السم  
 بعد ان ادراكها بالبحر وقد يكون العلم علمه وسبب الوجود للشيء  
 كمن يتصور صورته دار عينه بوجوه فيبني الدار بحجبتها وقوم  
 قالوا ان العلم غير معلوم قلنا فكيف عرفناه بهذا الضميمة  
 والاشارة للشعور بالشيء هو نفس حصول اثر المشعور به في ذات  
 الشاعر فانه لا يخفى اما ان يكون المشعور به نفس حصوله في ذلك  
 الاسم واشياء يتبعه فان كان لغرض حصوله الاثر فهو المطران  
 كان شيئا يتبعه فاما ان يكون ذلك الشيء ما يحاه ذلك الاثر وما  
 الاشارة عن المدرك فيكون حال المدرك كما كان قبل الادراك

واما الذي يكون

واما ان يكون ذلك الشيء حصول هيبته المشعور به او حصول  
 هيبته الخري غير المشعور به فان كان حصول هيبته غير المشعور  
 به كان المشعور بالشيء غير حصول ماهيته ومعناه هذا يحصل وان  
 كان هو هو كان المطول ليس الملائمة للشيء بوجوده اليه  
 النفس تليها بل نفس انتقاسه في النفس من واحد فقط ولا يتم  
 ما يكون به العلم فانه ان لم يكن كذلك كان ادراك النفس له  
 اما الوجود او لعدمه او لوجود صفة معه في النفس او عدمه  
 صفة عن النفس مع وجوده فيها وتطويع جميع الاسماء فليس الادراك  
 الا حصول المدرك في النفس وفي بعض فواها وادراك  
 النفس البشرية يكون بانفعال الالات واستكمال النوع المدرك  
 والاستكمال هو ان لا يتغير المستكلم في جوهره بل يكون كماله  
 اللوح من الكتاب فانه لو لم يكن كذلك وكان بانفعال النوع  
 والانتقال تغير في جوهرها وجب لا يتغير النوع عند الادراك  
 واما الاذلاله فادراكها بحسب ادراكها ونفسها على سبيل المثال  
 فانها كما عرفت لا يتغير ولا يتغير

المعنى الكلي بها وطبيعة كالانسان بها  
 انسان شيء وبها هو خاص او علم او واحد وكثير وذلك له بالقرن  
 او بالانفعال شيء اخر وبها هو خاص انسان انسان فقط بالانفعال  
 ثم العصور شرطها يدعي انه انسان والخصوص كذلك وانته

واحد كذلك وانه كثير كذا ذلك فالانسانية بعلمها انشا  
 لاسمها ولا خاصة ولا بالحق احدهما ولا بالافعال بل بالانواع  
 ذلك وليس اذا كان الانسان لا يوجد الا واحد او كثير  
 وجب ان يكون الانسان بعلمه انسانيه طاوله واما كثيره  
 ففرق بين قولنا ان هذا لا يوجد الا واحد له احدي الحالتين وبين  
 قولنا ان احدي الحالتين له بها هو انسانيه وليس بل من قولنا  
 ان الانسانيه ليست بعلمه انسانيه بل ان الانسانيه ليست  
 انسانيه كثيره وكذلك لو فرضنا بدلا للوحد والكثر الوجود  
 الذي هو من جهة اعم من الواحد والكثير فيقول الانسان  
 من حيث هي انسانيه موجوده او ليست بموجود بل الحيوانيه بها  
 حيوانيه خاصه لا يصح حملها على ملحقه فانه لو كانت الحيوانيه بها  
 حيوانيه انشائا وليس يقتض قولنا ان الانسانيه بعلمه انسانيه  
 واحد واذا كان كذلك جاز ان يوجد الانسانيه كثيره  
 او واحد فان قيل فطر الانسانيه واحد فاجيب بل لا يحتمل ان يكون  
 كثير فان هذا هو سلب الاطلاق ومعناه سلب الطرفين جميعا  
 واذا عرفت هذا فترى في كل للانسانية بالاضطراد في كل للانسانية  
 بشرط انها مقوله بوجه ما من الوجود المعلوم على كثير من الكمال  
 بالاعتبار الا ان يوجد بالاعتبار في الاستيلاء وهو المحل لعل  
 كل واحد واحد لا يخلو انه واحد بالذات ولا يخلو انه كثير فان ذلك

كان كل حيوان انسانا

كثيرا

ليس بها هو انسانيه واما بالاعتبار الثاني وهو ان يكون شقوه  
 واحد بعينه معينا في الوجود محمولا على كل واحد وقتا ما فهذا  
 عين وجود المعجز الكلي قد يتبادر من خارج كما يستفاد من  
 الانسانيه من ريد وعمر و... بشر لعرضه في افادة الصريح  
 الانسانيه عن ريد وقد يتبع هذا المنطق ما بعد اكثر  
 اي هذا المعجز العام استفيد من كثرات محتلفه وقد لا يتبادر  
 من خارج كعلم الله والملائكة فيسبب ما قبل اكثر اذهوله  
 اكثر على ما نبينه في ظاهر ان الانسان الذي كفيه  
 الاعراض المخصصه لتخصه لم يكن اعراض تخصه اخرى يكون  
 ذلك بعينه في شخص ريد وشخص غيره ويكون بعينه ممكنا  
 باعراض متضاده ولا تاتى للتصور من الانسانيه التي في ريد  
 في افادة النفس صحتها عقليا واول من اليه في عمره بل من الجايز  
 يكون الانسانيه التي في عمره سبقت اليه الفعل فاذا كانت العقل  
 العقل سر الانسانيه كالانسانيه التي في ريد افادتها فانها  
 سبق فان هذا الاثر لرويش الاخر بعد شيئا واذ هذه الصريح  
 المعقوله جاز من حالها ان يرسم في النفس عزاي ذلك سبق  
 اليها فالسر فبها ليل واحد من تلك اولى بالقياس الى الاجزاليه  
 مطابقيه للجمع فلا يخلو علم في الوجود الكلي العام بالفعل انما  
 هو في العقل وفي الصريح المعقوله التي يسبقها بالفعل والافعال

لبكل واحد واحد واحد فالاشانتيق في العقل ليس لانها  
اشانتيه واما انها في العقل فيما يحوت العقل فيها من نسبتها الى  
كثرة في الجمل فالاشانتيه بقدر المانع لا يحبس ولا يمنع ولا  
شخص ولا واحد ولا كثير وليس يمنع كون الموجود في  
الشخص حيوانا ما ان يكون الحيوان بيا هو حيوان لا باعتبار  
انه حيوان بصفة موجودة في كاليابيض فانه وان كان كثير  
مقارن للمادة فهو بيا صفة موجودة في المادة على ان تسمى  
اخر بغيره بداته وان كان عرض لتلك الحقيقة ان يتأخر  
في الوجود من الآخر واما غيره وجود الكلمات فهو انما في  
الفلسف لا هي فانه لو كانت الاشانتيه الموجودة في زيد في  
بعينه الموجودة في عمرو وعمره وجاهل وزيد عالم لكان لزيد وعمر  
جاهلين وعالمين معا وهذا محال ولهذا لا يصح ان يكون نفس  
واحدة موجودة في زيد وعمرو وايضا فانه لو كان انسان على  
واحد من صونك للسواد والابيض لكان اسودا وابيض معا  
وايض لو كان حيوانية واحدة موجودة لجميع الحيوانات  
لكان حيوان واحد بعينه طيرا ورجلا وذا رجلين وذا  
اربع قوائم

كل معبر كلي فانه لا يصح ان يتكثر لان ان يكون لكل واحد من

شبهات

شبهات وصف خاص مثلا لا يصح ان يكون سوادا ان السبب  
جسمين كثيرا بها او بسبب حالتين خاصتين فانه ان لو كان  
كذلك لم يصح ان يوجد سواد واحد بل يقسم كل واحد  
لله كثير فانه ان كان سوادا لانه سواد ليقض ان يكون  
كثيرا كان كل واحد منها يقضي ما يقضيه طبيعة السواد  
وايضه ان كان كل واحد من السوادين سوادا مثل الآخر  
لخالفته في معنى كان هو بعينه ثم ان كان كونه سوادا و  
كونه هذا السواد بعينه شيئا واحد الجبر ان السوادية  
يقضي ان يكون هذا السواد وكان من شرطه ان يكون  
اياه وجب ان لا يكون سواد غير هذا فاذا كثرة السواد  
وساير ما يتكثر اشخاصه يكون بسبب فالوجود الذي  
لا سبب له لا يصح ان يتكثر لانه لو كان كثيرا لكان لوجود  
تلك الكثرة سبب لان مثل هذه الكثرة يكون بالقطع  
والقطع بعرض سبب القابل والمقابل بل هو المادة فالقطع  
لا عرضا لا للعدم فعله الكثير هي الحيوانية وعرفت  
بما تقدم ان سبب كل حادث هو الحركة فان القطع  
التي تعرض للحيوان يكون بسبب كثره القاطعين وكثرة  
القاطعين يكون بسبب الحركة اذ اكان وليجا ان يدهي  
التكثير ليس شيئا يتكثر بذاته وهو الحركة فان لا الحركة

لما كان تكثر من هذا الوجه واما تكثر الحركة فسيبها فانها  
فان الحركة معضاهها ونحو وجودها ان يكون فاستا ولا  
واعلم ان كل معين عام فاما ان يختص بالفضل او بالعرض  
والفضل والعرض لا يفيدان مهية الجنس ولكنهما  
يفيدان وجود الجنس امر بالفضل ومثال هذا ان الحيوان  
التي تقع على الانسان والفرس وكلاهما في الحيوانية واحد  
فليس من شرط فصلها ان يكونا شرا في كون الحيوانية  
التي فيها حيوانية بل لكل واحد منهما حيوانية تامة فانه  
لو لم يكن لواحد منهما الحيوانية بالتمام لما كان له حيوانية  
اص فاذا انفصل من معين الحيوانية شيء لم يكن للحيوانية  
حيوانية وانما يحتاج اليه الفصل مثلا لناطق وما شابه  
في ان يكون الحيوان قابلا موجودا بالفعل حيوانا متساوا  
اليه اذ لا يوجد الحيوان الا ان يكون انسانا او فرسا  
او غيرهما من الانواع واذ كان حال الفصل كذا فاحال  
العرض يكون اولى وقد عرفت ان الفضل يفيد الوجود  
وحيث يكون مهية الجنس الوجود وفرض دخول فضل  
عليه لانه ان يكون الفضل يفيد مهية الجنس وايضا فان  
الموجود الذي لا سبب له ان فرض له جنس والفضل يفيد  
وجود الجنس لانه ان يكون ماعلة له معلول لا يفيد من هذا

ان الموجود الذي لا سبب له والموجود الذي مهية انيته  
لا يتكثر بالفضل والاعراض واذ قلنا ان الطبيعة الكلية  
موجودة في الاعيان فاننا نعني ان الطبيعة التي تعرض لها  
الكلية موجودة في الاعيان والفرق بين الكل والكل  
ان الكل موجود في الاستياء والكل لا يوجد الا في التصرف  
والكل بعد باجزائه ويكون كل جزء دخلا في قوامه ولما  
الكل فلا يكون معدودا باجزائه والكل سيقم باجزائه  
والكلية باجزائه اذ الانواع سيقم من كلتيهما ايضا للجنس  
والفضل وايضا فان الكل لا يكون كلا كل جزء وسنكون نفرد  
والكل يكون محولا لكل جزئي وايضا فان اجزا الكلا مشاهبة  
وخرجات الكل غير مشاهبة وايضا فان الكل يحتاج الى  
اجزائه معا والكل لا يحتاج الى اجزائه معا واعلم ان  
الشخص ممتنع نفسا مقصور ان يكون حين هو فيجب ان يقع  
في التصور منه شيئا لكنه ذات الشيء ومقوماته لا يمنعان  
حين وقوع الشركة فيجب ان يكون لعرضه العرض اللازم  
مشتركا فيه فيجب ان يكون لغيره لاجل لا يتبدل لان  
العلة المعنية لا يرفع ويبقى المطول على ما يستعمله فيجب  
ان يكون لان ما لاحقا واللاحق يلحق بالمتبدير الملاءمة  
فكل نوع يتكثر اشخاصه يجب ان يكون ماديا وايضا فان الكلا

بلحق لا يحدث عن ابتداء زمان فكل ما له ابتداء زمانه فهو حادث  
 وكل حادث فانه سببه مادة فان اللاحق بلحق بواسطة  
 المادة واللاحق اذ الحق في زمانين مختلفين لم يمنع الشبهة  
 فوجب ان يكون وحدة الزمان شرطاً في التخصيص واذا تأملت  
 المفردات المتسع لم يتخصص شيء منها بذاته حتى يمنع التكرار  
 الا الوضع فان الاين منها لا يتخصص بذاته ما لم يتخصص  
 بوضع ما فانك المتخصص هو الوضع مع وحدة الزمان بكل  
 شيء لا بوضع له ولا زمان فبهيته غير متفرقة اشخاصاً  
 في الوجود بوجهه ويعلم من هذا ان الحركة هي على كثر اشخاص  
 النوع واما وقت وضع مثل الانسان من اول الوجود  
 والى اخره فكل وحدة الزمان ووحدة اتصال الاوضاع الكثير  
 بالقوم من الاشياء يكون تخصصه بذاته كالحال في اول الجذب  
 بذاته ومنه ما يكون تخصصه بلوازم ذاته كالشمس مثلاً  
 فان الوضع هنا ومن لوازمها او المعقول الفعالي على ما  
 بديهيه ومنه ما يكون لعارض لاحق في اول الوجود وقد  
 بينا انه من باب الخبر فالزمان لا يضر واما تخصص النفس  
 فبالعلاقة التي بينها وبين قراها البدنية وتخصص القرني  
 البدنية بالبدن التي تلك القرني فيه ولهذا لا يصح ان يكون  
 كل نفس متخصصاً بما يبدون كان بل يمدك يكون فيها القرني التي

لها بالحق لا بالعرض والا لم يصح تكثير التخصيص والتخصيص يكون  
 بالتشريع على معنيين احدهما مخصص باسمه الخاص النوع الذي  
 ينسب اليه غير معين كرجل غير معين كيف كان واي يتخصص  
 كان كانه واحد مما يدل عليه قولنا حيوان ناطق ماتت لا يتق  
 على كثره فيكون حداً الشخصيه مضافاً الى حداً الطبيعة النوعية  
 والتخصص بهذا المعنى يصلح عندنا لذهن في الوجود وان يكون  
 اي شخص كان من ذلك النوع وكذلك في ذات الامر والاشياء  
 متخص فيظهر من بعد ذلك يتبين ان يعلم انه حيوان وانسان  
 والشخص بهذا المعنى لا يصلح في ذاته ان يكون غير والا ان  
 يصلح عندنا لذهن صلوح الشك والتجزئة ان يتقن بجوانبه  
 دون حارتيه واما حكمه في نفسه فانه لا يجوز ان يكون  
 صالحاً للاثنين لانه قد تم احدهما في ذاته

يقول ان الجسم مثلاً قد يكون انه جنس للانسان  
 وقد يكون انه مادة للانسان وانت تعلم ان المادة تجز ومن  
 وجوده وسيقتل حمله عليه والفرق بين الجسم وقد اعتبر جنساً  
 وبديهيه وقد اعتبر مادة انه اذا اخذ الجسم جوهراً داخل في  
 وعمق بشرط انه ليس يدخل فيه معنى غير هذا مثل حصر وقد  
 في نفس مادة وان اخذ لا بشرط شيء اخر بل يجوز ان يكون له مع هذا

المختص حس وتعدان لا يكون فمن جنس فلهذا يصح ان يحل  
الحجم بالمعنى الثاني ولا يصح ان يحل بالمعنى الاول وكذلك  
الحساس فانه ان اختلفت اياه حس بشرط ان لا يكون زيا دلت  
لو يكن فضلا بل كان جزءا من الانسان وان اختلف الحساس  
مثاله حس من غير بشرط اخر بل يحذف ان يضم اليه معان  
اخر كان فضلا وكل معنى فيشكل الحال في مادته وخصيته  
فاعتبر فان كان بحيث يحوز انضمام الفضول اليه فيقع اتفاقا  
فيه ومنه كان حسنا وان كان بحيث لو دخل فيه شيء اخر  
لو يكن من تلك الجملة بل كان مصفا من خارج لو يكن  
حسنا بل مادة فان اضيف اليه تمام المعنى حتى يدخل فيه  
ما يمكن ان يدخل صار نوعا فاذا اشتراط ان لا يكون  
زيادة يكون مادة ويا شرط ان يكون زيادة يكون نوعا  
وان لا يعرض لذلك بل يحذف ان يكون كل واحد من الزيادة  
فيه على ان يكون داخل في محله معناه يكون حسنا وهذا  
في الامور المركبة واما في اذات بسيطة فالعقل يقرض  
فيه هذه الاعتبارات واما في الوجود فلا يكون معنى منه  
متين حسنا والمعنى العام اذ افضت اليه طبيعة يجب  
ان يكون انضمامها اليه على سبيل العسة حتى يرد اليه  
النوعية وان يكون العسة مستحيلة ان يتغير وذلك

المشاور اليه

المشاور اليه ما في الجوهر حتى يصير مثلا المتحرك منهما عيس  
متحرك وهو واحد بالمتحرك وهذا هو الشيء المسبح بالفضل  
فان الفصل اذا رفع ارفع الجسم ايضا فكيف النوع لانه  
لا يتقبل الجسم من نوع الرفع وبعد ذلك يجب ان يكون  
الموجوب من التسمين ليسا عرضين له بسبب شيء قبلهما  
مثلا ان تقسم قاسم الجهر اليه قابل الحركة وغيره باكون من  
الحق ان يقسمه او لا اليه جسم وغير جسم واذا عرض لطبيعة  
الجسم عوارض يفصل بها ليحل اما ان يكون الاستعداد  
للافضال انها هو لطبيعة الحس والطبيعة اعم منها فان  
كان لطبيعة اعم منها مثلا ان الحيوان منه اسود وابيض والاشياء  
منه ذكر وانثى فليس ذلك من فضله على انه قد يكون اشياء  
خاصة بالجسم نفسه كالذكر والانثى في الحيوان ولا يكون  
فضلا بوجه من الوجوه وذلك لانها انما كانت يكون  
فضولا لو كانت عارضة للحيوان من جهة صفة والذكور  
والانثى انما تعرضان للحيوان بسبب اختلاف في المادة  
وهذا الاختلاف لا ينعى من حيث نفسه ان يغير اي فصل  
يعرض للحيوان من جنس ذكر حتى لو لم يسمه الا ذكرا والانثى  
لقام نهما وما كان يمنع الذكورة والانثى في النوع اذ لا يلتصق  
اليها كما لا يفيد النوع الا لثقات ايها بل عاين للعوازم



لأن الحيوان الذي هو جسم معدوم مشترك بالارادة لا يعقل  
 فيه الذكورة والانثى، ويعقل حيوانا من دونها وليس  
 كذلك اذا اتق همتها لا ناطقا ولا يعقل او نوع اللون لا  
 اسود ولا ابصر وهذا الفصل له شرح طويل مذكور في  
 الشفاء والعقد في امر الفصل ما ذكرناه قبل وروجا لزم  
 نوعا واحدا ما ليس بمفصل ولا مفردا وذلك اذا كان من  
 لوازم الفصل وقد كنا اثباتا في المنطق الى اتحاد الجنس  
 والفصل وانه على سبيل المقصود واتحاد شيئين في قول هذا  
 الشيئين منها ان يكون ذلك الشيء لا ان يتضم فان الذهن قد  
 يعقل معنى يحرز ان يكون ذلك المعنى بنفسه اشياء كثيرة  
 كل واحد منها ذلك في الوجود فيضم اليه معنى اخر بعين  
 وجوده فيكون اخر حيث التعيين مثل المقدار فانه  
 معنى يحرز ان يكون للخط والسطح والعين لا بمقارنة  
 شيئا يكون مجرعا مع مجموع المقدار الخط مثلا بل ان يكون  
 نفس الخط ذلك المقدار وذلك لان معنى المقدار هو شئ  
 يحتمل المساواة غير مشروط فيه ان يكون هذا المعنى حفظا فانه  
 لو ان شرطه شرط لم يكن جنسا لان كل علم مخصوص بعمومه  
 فانه يخرج ان يكون عامتا بل بلا شرط حتى يصح ان يعقل على  
 الخط والسطح والعين فلا يكون المقدار الا لحد هذه لكن

يعقل له من هذا حيث يعقل وجودا مفردا ثم اذا اضاف اليه  
 زيادة لم يعصها على اتقا معنى همتا راجع المقدار بل يكون  
 ذلك على سبيل التخصيص وليس في الوجود طبيعة جنسية  
 بل اتقا في الذهن كما عرفت وكان النقل من لوازم الجنس  
 المنطقي واعلم ان الكثرة يكون من لوازم الواحد في الذهن  
 على وجود قسمها ما يلزم خطأ واحدا من كثر الاجزاء بالحق  
 ومنها لرقم الكثرة للعشرون وسائر الاعداد ومنها لرقم الاربعة  
 والعين للعقول من الحيوان وسائر الاحياء ومنها مثل  
 متعينات كثيرة للعقول من حيوان منهم جنس ومنها مثل  
 لرقم والفصل وربعها ومنها مثل لرقم المقدمات للتساوي  
 وجزء الحد والمحدود

الجنس والفصل في الحد من حيث كل واحد منهما جزء للآخر فانه  
 لا يعمل على الحد ولا الحد يعمل عليه بل يعقل الحد بالتحقيقه  
 بعينه معنى طبيقه واحق مثلا اكل اذا اناقت الحيوان الناطق  
 معاه الحيوان الذي هو بعينه الناطق فاذا انقرت لير ذلك  
 التخصيص للحد كما لا يستان لم يكن كثره في الذهن ولذا انقر  
 لير الحد من حيث هو وحده من جنس وفصل كان هنا كثره

واذا عدت بالحد المميز الاول كان الحد بعينه هو الحد  
في العقل فان عدت به المميز الثاني لم يكن الحد بعينه  
معناه هو معنى المحدود بل كان شيئا موديا اليه واعلم ان  
الحواثا يتناول الجوهريا ولا حقيقيا واو لا ولما  
العرض فليس له حويطايق ذاته لانه لا يد في حدود  
العرض مع اخذ الموضوع فيه فيكون في الحد زيادة على  
معنى ذاته وكذلك الحال في تحديد الصور الطبيعية  
واما المركب فانه يتكرفيه حد الجهر مرتين ولا بد  
من ادخال الجهر في الحد وحذ الجهر ثانيا في حد فيكون  
في الحد ايضا زيادة على المحدود وامثال هذا واما ان لا  
يكون حدا او ما ان يكون حدا على جهة الحزي وكل بسيط  
فان مهميته ذاته لانه ليس هناك شيء قابل لمهميته وايضا  
فكل بسيط فان صورته ذاته واما المركبات فلا صورها  
ذاتها ولا مهمياتها اما الصور فخطا انها جز منها واما المهمية  
بهي ما بها الشيء هو ما هو وانما هو ما هو يكون الصور مفاد  
للمادة والمركب هو مجموع الصور والمادة والذات  
لازم من لوازم المركب كالشيء والجنسية واعلم انه لا حد  
للمفرد كزيد بوجه من الوجود بل انها يقين بالاشارة  
والامشاد اليه غير محدود من حيث هو مشار اليه لان الحد

مؤلف

مؤلف من اشياء ناصته بحقل الوقوع على عن وليس فيها اشارة  
اليه شيء معين فانه لو وصحت الاشارة لكان سميته ولو يكن  
فيه تعريف المجهول بالفت وان اجتب ان تعرف هل الذاتي  
حبس او نوع فاما هل فان كان المعنى المعقول عند الذهن  
تاما حتى لا يحتاج في تصور الاله الى معنى عرضي فذلك البتة  
نوع مثل الخمسة والسته واذا لم يمكن ان يتصور العدد  
من جود الا بعد ان يبحث عن ذاتية فذلك الشيء حبس  
مثل العدد فانه لا يمكن ان يتصور العدد من جود الا  
بعد ان يطالب اي عدد واعلم انه لا يحتاج كل شيء في ان  
يفصل عن غيره في فصل بل يحتاج اليه الفصل ما يكون مشار  
للحز في الجنس فاما ان كانت المشاركة في امر لازم كالوجود  
لم يحتاج اليه الفصل وذلك كالفصل اللز عن الوجود فان مثل  
هذا انفصل له ذاته والجنس يحمل على النوع على انه جزء من  
مهميته ويحمل على الفصل على انه لازم له والفصل لما كان غير  
مشارك للجنس في حبس اخر كان انفصاله عنه لا يفصل بل يثبت  
وانفصاله عن النوع بطبيعة الجنس اليه في مهميته النوع و  
في مهميته الفصل واما انفصال الفصل عن فصل اخر فانه يكون  
بفصل ان كانا واقعين تحت حبس واحد ولا انفصل عنه  
ذاتا فان كان تحت امر عام لازم كالوجود وليس يحبان يكون

كل فضل مشترك كالفضل الخزي في جنس بل يذهب اثر الامس في المشاركة  
 في امر عام لان مر ولا يجب ان يكون لكل فضل وفضل الجوهر  
 يلزم ان يكون جوهرها في ان يوجد الجوهرية في حدها  
 وفضل الكيف يلزم ان يكون كيقالا ان يوجد الكيفية  
 في حدها ثم ليس يجب اذا كان الفضل المنطقي مجردا فيكون  
 الفضل الذي بالاستعاق موجودا لان لا يكون في اثنى  
 الاعراض فصول مشتقة ولا ايضا في جميع الانواع الجوهرية  
 اما كان منها مركبا فالفضل المنطقي يعينه به شي بصفته  
 كما مطلقا ثم بعد النظر يعلم انه يجب ان يكون كيقا  
 او جوهر فليس كونه شيا له نطق هو انه جوهر بل انها تعرف  
 جوهرية من خارج وجزءا محدود يجب ان يكون اقدم  
 من المحدود وانت اذا حددت اصبع الانسان بالانسان  
 او قطعة الدايخ بالدايخ او الرواية بالحافة بالقامة فليس  
 شيء من ذلك اجزا للشيء من جهة صورته وليس ايضا من  
 شرط الدايخ ان يكون فيها قطعة بالفعل حقيقيا لئلا يفتقر  
 الدايخ ولا من شرط الانسان ان يكون انسانا وحي يصعب  
 له ولا من شرط القامة ان يكون هناك حادة هي جزء منها  
 وانما تفرض للقامة ان يكون منها حادة وللدايخ ان يكون  
 فيها قطعة بالفعل بغير شرط انها كانت من الاجزاء البنية

فليس

فليس اجزاء للحد لكنها اجزاء للمادة  
 كل وجود يكون معلوما من وجوده لوجود ذلك  
 لا يكون معلوما من وجود الاقل فان الاقل سمية  
 علة والفالي معلومها وكل ما كان جزا لشيء ولم يكن وجود  
 ذلك الجزء سبب ذلك الشيء ولا يكون وجود الشيء  
 في وجود ذلك الجزء وذلك الشيء وجوده بعد وجود  
 الجزء فالجزء علة لوجود ذلك الشيء وقد سمت ان العلة  
 صدم وعضو فاعل وغاية وان المعجز بالصورة العلة  
 لشيء من قوام الشيء يكون به هو ما هو بالفعل وبالعضو العلة  
 لشيء يكون بها الشيء هو مله بالفرق وبالفاعل العلة البعيدة  
 لشيء بعد وجودها ما نيا لذاتها اي لا يكون ذاتها بالقصد  
 الاقل محلا لما يستفيد منها لوجودها كالطبيب اذا اعلى نفسه  
 والاطبيب يعنون بالفاعل مبدأ الوجود ومفرد ومثل ذلك  
 للعلم والطبيعيون يعنون بالفاعل مما لا ينفرد وجوده اذ  
 ومثل هذه العلة يكون معدة واما العلة الغائية فهي المتحصل  
 لاجلها وجود الشيء والاعلة الخارجية من هذه العلة الاربع  
 فان السبب اما ان يكون دخلا في قلم الشيء وجزا من وجوده

او لا يكون فان كان جزاس وجوده فاما ان يكون الجزاء الذي  
يكون به بالحق فقط كالخشب للسرير او يكون الذي يصير به  
بالفعل وهو القدر كصوت السرير للسرير وان لم يكن جزاء  
من وجوده منه بان لا يكون فيه وهو الفاعل او وجوده  
منه بان يكون فيه وهو ايضا عنصر او موضوعه فان اتخذ  
العصر الذي هو قابل وليس جزاس الشيء وهو المخصوص بل هو  
الموضوع صير العنصر الذي هو جزء كانت خمسة وان اتخذ  
كلها شيئا واحدا لا شتر كما في معنى القبول كانت اربعة  
وجب ان لا يتخذ العنصر بعينه المبدأ للصوت بل للركب  
والموضوع يكون مبدأ للعرض لان العنصر تمامه يقوم او لا  
بالصوت بالفعل وذاته باعتبار ذاته فقط يكون بالحق  
والشيء الذي هو بالحق من جهة ما هو بالحق لا يكون مبدأ  
لوجوده لثبته والآن ان يكون العدم علة الوجود فلهذا  
لا يصح ان يكون جسم علة لوجوده ما لان الجسم موقوف على  
هويته وصورة ولا فعل للصوت من دون الطبع كما في قولهم  
انما الوجود لها من دونها بل الصوت ففعل بواسطة المادة  
فيكون المادة العلة القوية فلو كان جسم علة لوجوده لكان  
العدم علة الوجود ولكانت المادة اقدم من الصوت الى بعد  
لكن الصوت اقدم وبالحكمة فالجسم مركب من هويته وصوت

موجوده

من جودة فوجوده بعدهما فان كان جسم سببا لجسم فبيان  
يكون ولا سببا للمادة والصوت وهذا محال تحت محال الوجود  
المحصوله على هويته الكثرة التاسعة على سائر الهويات محلا  
بالقوى فان الجسم محمل على جميع الكثر التاسعة محمل على جميع  
الاحساب وهويته الكثر التاسعة متقدمة على جميعها فاطبق  
المحصوله على هويته لاما متقدمة على جميعها فبغيره الكثر الثمانية  
ايضا متقدمة على جميعها الكثر التاسعة فلا يصح ان يكون  
الكثر التاسعة مثلا سيئا طويلا الكثر الثمانية وعليه هذا  
فتمس الامر في الجوهر والعرض والمفارقة والجسم ويجوز ان  
يكون تعلق وجوده بذاته لانه لا تحت يكون الجسمية شرطا  
في وجوده المفارقة وان سالت الحق فلا يصح ان يكون علة الوجود  
الاما هو بري من كل وجه من معنى بالحق وهذا هو صفة الأول  
لا غير اذ لو كان مبدأ الوجود ما فيه معنى ما بالحق سواء كان  
عقلا او جسما كان للعدم شريك في افادة الوجود وكان لما  
بالحق مشترك في اخراج الشيء من الحق الى العقل وتعود  
الي حيث ما فارقناه فتفعل ان الموضوع هو ما يكون وتخصيل  
بالفعل من وجوده ان يفتقر ان الصوت للمادة ثم صار سببا لقوام  
الاعراض فيه سواء كان العرض لازما فيكون تقدم الموضوع  
عليه بالذات او كان زائلا فيكون تقدم الموضوع عليه بالذات

فال موضوع علة للعرض على ان يصير سببا لقوامه و علة للمركب  
 منه ومن العرض على ان يكون جزءا من الصورة كما ان علة فاعلة  
 للمادة لو كان للصورة وجودا لعل من دون المادة بل هي صورة  
 العلة الفاعلية لحد مثل محركي السفينة وقد كنا نلج في باب  
 الصورة انها تحتاجه لوجهها الى المادة وايضا شريك اخر في  
 والصورة علة صورة للمركب منها ومن المادة وهي صورة  
 للمادة وليست علة صورة للمادة واطم ان الفاعل والفاعل  
 قد سبقا ان المعلوم بالزمان واما الصور فلا تسبق  
 بالزمان الية و العلة قد يكون علة للشيء بالذات مثل الطبيب  
 للعلاج وقد يكون علة بالعرض اما لا يميز غير الذي وضع  
 صار علة كما يقا ان الكاتب يعالج فانه انما يعالج من حيث هو  
 طبيب واما لا نربا بالذات فيعمل فعلا لكن يتبع فعلا فيعمل  
 مثلا التموينا فانه بالعرض مجرد لا نربا بالذات يستفاد الصلابة  
 ويتبعه فقمان الحرارة وشتا من بل الدعامة من الحاديط فانه  
 علة لسقوط الحاديط بالعرض وذلك لان الفاعل منها لم يفعل  
 شيئا بل انزال الكفا يتبعه فعل طبي وهو ان يحجان الثقل بالطلع  
 والارض في حالة النار الما يحا وون تخيضا او احراقا وطرح البذر  
 في الارض والكون في المسائل بالقياس الى النقص وسائر ما يشبه  
 هذه الاشياء كذلك وقد عرفت العلة في ذلك وستزيد شيئا

فبا بعد و العلة قد يكون قربة كما لعقنة المبر وقد يكون بعيدا  
 مثل الاحتقان مع الامتلاء وقد يكون جزئيا مثل قولك ان هذا  
 البناء علة لهذا البيت وقد يكون كليته كقولنا البناء علة للبناء  
 وقد يكون خاصة كقولنا البناء علة البيت وقد يكون علمه كقولنا  
 ان الصانع علة البيت و اعلم ان العمل القربة للصم هي الطويل  
 والصورة ولكن الطويل في بواسطة الصورة في الاعراض الموضع  
 ولما له من اختلاف ما كان في الطويل والصورة اذا كان الطويل  
 هناك علة بعيدة للصم بالقياس الى الصورة ومنها العرض طرية  
 بعيدة للمركب منه ومن الموضوع والموضوع علة قربة واما  
 الفاعل فانه اما علة للصورة وحدها او الصورة والمادة ولكن  
 المادة بواسطة الصورة والمركب بقسطها

واعلم ان اذا كان شيئا  
 من الاشياء معدوما ثم اذ هو مجرد بعدا لعدم سبب شيئا  
 ما فاننا نقول له معقول فان زنا على هذا العند شيئا وهو انه  
 موجود بعدا لعدم بعد شيئا بالزمان وان العمل بفعل بحركة او بغير

حركة او اياه او ارادة فهو مرزا بل على ما ذكرنا وان كان شئ  
من ذلك لان كلاهما وكلها كان خارجا عن المفهوم  
مثل لزوم المعلولية للعدم فهنا جرح و عدم وهمنا كون هذا  
الوجود بعد ذلك العدم وهو صفة لهذا الوجود محمول عليه  
ولما سبق لعدم فليس يتعلق فاعلم ان وجود المفعول بهذا  
لا يكون هذا الوجود موصوفا بانه هذا العدم لفاعل  
ذلك انه لا يخرج ما ان يمكن في هذا الوجود الذي يسبقه  
العدم ان لا يكون هذا العدم نصيحا ان يكون دانيا و وجود  
ليس من ذاته بل من عينه ولا يكون من شرط وجوده من عين  
ان يكون بعد عدم فيكون تعلقه بعينه انه في ذاته جازم  
الوجود غير وحببه فيكون تعلقه به دانيا ما دام موجودا  
هذا الوجود وان كان هذا صحيحا فهو ملط واما ان يكون متمسكا  
فيه وجوده الا بعدا لعدم وما كان متمسكا فليس للفاعل فيه  
صنع يكون الصنع للفاعل الاجاد فاما انه قد سبق عدمه  
فليس من جهة الفاعل نعم قد يصح ان يكون عدم الشئ علة  
علة الوجود فاما كون هذا الوجود مسبوقا لعدم من حيث هو  
مسبوقا لعدم فلا تثير للفاعل فيه فاذن التعلق للوجود بالعلة  
من حيث هو وجود غير واجب لان من حيث هو وجود مسبوقا لعدم  
اخر من حيث هو حادث واذ كان كذلك وكان العلة محتاجا اليها

الوجود

للوجود فان ذلك النوع من الوجود ما هو ذلك النوع  
مستحق لان يكون له علة وان استمر به في شكل وجوده مع  
محتاج في ذاته لانه هو الى علة فليس يصح ان يبقى بعد علة  
العلة فيكون حاجبة لئلا العلة مقومة لذلك والحض  
من الوجود ولو كانت الحوادث تامة النوع على قول الوجود  
في ذاتها وجوهها دانيا لكان موجودا دانيا لكنه انما  
يتم استعدادها للوجود بتغيريات معرضها للتبدل فيتم  
بها تعلقها للوجود واذ اتمت فواتها على الوجود وجدت  
فمن من هذا ان الفاعل ليس هو سبب الحدوث كما ظنه  
قوله انما هو سبب وجوده صفة له ذلية اخرى سبق  
العدم والذلية لا سبب له ولا يفارق ما هو ذلية له وصند  
القائل بان الفاعل سبب الحدوث ان الحدوث ليس حادثا  
ولا قد يبر ولا موجود ولا معدوم لان من الاحوال وبلية  
في ذلك بغير بيان نفع منه راحة الندوة الذي ينطق ان الآ  
يبقى بعد الاب والبناء يبقى البلدة والسقنة يبقى بعد النار  
فان السبب فيه ان هذه ليست عللا بالتحقيقه بعدا ما البناء  
فحركة علة محركة لبن ما ثم سكنه علة لسكون ذلك  
البن وانتفاء تلك الحركة علة لاجتماعها وذلك الاجتماع علة  
تشكلها ثم احتفاظ ذلك الشكل فلا يتغيره طبيعة البن

من الثبات على نحو من الاجتماع وكذلك النار على لستحق <sup>عقده</sup>  
لان تعيد السخونة بل ان يظن البرودة التي كانت اقله  
من حصول السخونة في الماء من جهة واحد الصور ثم حشد  
السخونة واستقالة الماء الى النار فبالعلل التي يكسرها الفناء  
صورة ما قد عرفت انها لا تصح ان يكون جسيما وما العلة  
السابقة فهي معلات ومعينات وبالجملة علة بالعرضية  
وقد عرفت ان العلة يجب ان يكون متقدمة على المعول  
بالطبع والعلية لا بالزمان فكيف يكون نارفة لوجود نار  
ولا الحق بان يكون متقدمة بالعلية من نار لشيء وايضا  
فان النار وما يشبهها من الطوائف والاحسام والاعراض الحسية  
ستعلم انها ليست بوجبة الوجود بذاتها ولها علة لا تحت اذا  
كانت العلة من جهة اخرى سبب الاسباب والموجودات  
بذاته استغنى عن غيره في وجوده وما هو مستغنى عنه فليس  
علية وبالجملة فاذا كان النزع غير واجب بذاته لم يكن  
دفعه وجوده علة خارجية عن النزع وبهذا عرفنا ان الممكن  
يجب ان يكون له علة وايضا فان النار الحادثة تبقى بعد  
النار السابقة ولو كان السابقة علة لوجود الحادثة لعد  
مع عدم السابقة فان الخراج وقال ان الفعل لا يصح الا  
عدم المعقول قد سمع ان سبق عدم المعقول ليس من الفاعل

بلا الوجود

بلا الوجود الوجود الذي منه في ان ما فليكن ذلك الا ان تصلا  
ليضربها نذ فان اذاعه عن هذا قوله ان الموجود لا يوجد  
موجد لم يعلم ان المقاطعة قد وقعت في لفظه يوجد  
بينما ان الموجود لا يستبان له وجوده بما لو يكن فهذا  
صحيح وان يتبين ان الموجود لا يكون السته بحيث خاتمه وبه  
لا يقتضي لوجوده ما هو بل شيء اخر هو الذي منه الوجود  
فاما ما بين ما فيه من الخطاء ونقول ان المعقول الذي يقرب  
ان يتجربا لوجوده لا يخرج اما ان يوصف بانه موجد له ومفيد  
لوجوده في حال العدم او في حال الوجود او في حالين  
ومعلوم انه ليس موجدا في حال العدم ومجدا في حال الوجود  
لا يكون له موجد في الحالين جميعا فيقرب ان يكون موجدا  
له اذ هو موجود فيكون الموجد انما هو موجد للموجود  
والموجود الذي يوصف بانه موجد عسي لا يوصف بانه  
موجد عسي لا يوصف بانه يوجد لان يوجد لهم وجودا  
مستقبلا ليس في الحال فان اذ يراهذا الابهام صح ان يقال  
ان الموجد يوجد اي يوصف بانه موجد في حال الوجود  
ما هو موجد يوصف بانه يوجد ولفظه يوصف لا يغير بانه  
في الاستعمال يوصف كذلك الحال في لفظه يوجد فلما  
نقول ان الموجد يحتاج الى موجد بل نقول ان الموجد

يحتاج اليه مستيق ومستفظ واصلم ان الفعل الصادر عن العلم  
ان كان يصدر عن مهية الاصليته ولا يلاحظ لشخصه كان  
محاذاً وذلك لانه لا يوجد للمصمم الا بعد ان يكون شخصاً  
وانما يصدر عن الشيء الموجود اذا كان موجوداً انحصاراً  
يصدر عن الجسم بتوسط شخصه وذلك بوضع فلا يصح  
ان يكون جسم او صورة جسمية او عرضة لوجود نفس  
او عقل او جسم او صورة جسمية او مادة جسمية وذلك  
لانه لا يشبهه وصغية له هذه الامور ثم اعلم ان الشيء لا يوجد  
الاختصاصاً فاما ان يكفي في شخصه ذاته وهو الذي يجب  
وجوده لذاته ومنها ما يتم وجوده بلوازمه ومثلهذا يكون  
النوع موجوداً في شخص واحد فهذا يستحيل ان يقع في  
هذين شركة ومنه ما لا يتم شخصاً لاي عارض عربي عن النوع  
وهذا كما لا يشك ان الذي تشكك في اختصاص نوعه بعروض  
عربية واعلم انه لا يصح ان يتساوى وجود المعلول ووجود  
العلة وذلك لان وجود العلة بنفسها ووجود المعلول من  
العلة ثم الوجود بها هو وجود لا يختلف في الشئ والضعف  
والاقتبال الاكمل والاقص والاقل وانما يختلف في ذاته اشياء  
وهي التقدم والتأخر والاستغناء والحاجة والموجب والتأخر  
اما في التقدم والتأخر فلان العلة لها الوجود اولاً والمعلول

ثانياً

ثانياً واما في الاستغناء والحاجة فلان العلة لا تقع في  
الوجود اليه المعلول بل يكون موجوداً بذاته او بعلة اخرى  
والمعلول مقتدر اليه العلة وهذا بالتحقق الرجوع اليه التسم  
الاول واما في الوجوب والامكان فلان المعلول في ذاته  
لا يجب له وجوده والا لوجب من دون علة بذاته فذاته  
بلاشروط كون علة له ولا كون علة ممكن الوجود والتأخر  
بالعلة ثم العلة كما قد بين لا يجوز ان يجب به بل يكون  
اما واجبه بذاته واما واجبه من شئ غيرها فان كانت واجبه  
بذاته في وجودها احق من وجود الممكن وان كانت ممكنة  
وليس يجب بالمعلول والمعلول يجب بها ويهدو جوبها  
فيكون اليه وجوب ذات العلة فظن لا يتناول ذات المعلول  
اذا انظر اليها بوجودها فانها بالخطا معتد اليه العلة فيكون  
للعلة اختصاص وجوب باعتبار ذاته ومن حيث لرصيف  
اليه المعلول والمعلول ليس يجب وجوداً الا اذا كان مقصداً  
اليه العلة فيصير العلة بهذه المعايير الثلاثة اولى بالوجود  
من المعلول فالعلة احق من المعلول واذا بان ان في  
الموجودات موجوداً حقيقتها لوجود صح انه الحق المطلق  
وانه الحق بذاته ووصح ان العلم بالحق مطلقاً بين محتمر  
ان الاعراض لا يصح ان يكون علة لوجود الجوهري لتأخرها



في الوجود عن الجوهر وتفكير الجوهر عليها ولا المركبات علة  
 للبايط فانها ان وجد بسيط ومركب كان البسيط اقدم  
 في جميع الوجوه فلا يكون جسم علة لعقل او نفس ولا محسوس  
 علة لمعقول ولا الاقسام علة لما هو مستغنى لوجوده عن  
 المادة ايضا المقارقات لان العلة يجب ان يكون اكثر الاثر  
 من المعلول واعلم ان كل ذي هيئة معلول وذلك لان  
 الوجود كما عرفت خارج عن الماهيات والماهية في حد  
 ذاتها غير ملحوظ فيها الوجود الخارج معلوم فلو كان  
 المرصود يلزمها من ذاتها كانت وهوية غير العلم علة  
 للوجود فاذا ان الوجود طار عن الماهيات فكذلك هي مهية  
 معلول واعلم ان الشيء البسيط الذي لا تركيب فيه صلا  
 لا يكون علة لشيئين معا معيه بالطبع فانه لا يصدر عنه  
 شيء الا بعد ان يجب صدور عنه فان صدر عن احد من  
 حيث يجب صدور عنه لفيكون حيا واجبا صدور عنه  
 كان من حيث يجب صدور عنه يصدر عنه ما ليس  
 فلا يكون صدور عنه وليجا فاذن بسيط فان ما يصدر  
 عنه او لا يكون احدي الذات والاولادة الكلية والرأي  
 الكل لا يصدر عنها فعل متعين لان الرأي الكل لا يتناول  
 امر دون امر اخر مثله كما ان طبيعة الانسان ليس فوقها

بطلان

بطلانها ولي من وقع عنها على صمد وانما لم يكن شيء اولى  
 بان ينسب اليه مبداء عن امر مثله كانت نسبتها اليه مبدئية  
 ولا نسبتها لاحده ومثل هذا يكون بعد عن مبدئية باجماع  
 ولم يتخرج وحده عنه من لا وجوده فكل ما يجب عن علته  
 لم يوجد بل يصح في المعلول الذي لا مثله من نوعه  
 كالشمس والعقل العاقل ان يوجد عن رأي كماله وتعلم  
 من جميع ما امرنا العلة اذا صارت علة بالفعل وحب  
 ان يكون معها المعلول والذكريات العنصر ونقل لان  
 العنصر هو الذي فيه قو وجود الشيء وهذا العنصر اما ان يكون  
 حاصلا للمعروف بوحدة اية او بشرية غيره ومعين ان العنصر  
 قد يكون بسيطا وقد يكون مركبا فان كان يوجد بوحدة اية  
 فاما ان يحتاج فيما يكون فيه او منه الا الى الترتيب اليه  
 الفعل في ذلك فقط وذلك هو المختص باسم الموضوع وحب  
 ان يكون بشرا هذا بنفسه فواما بالفعل وذلك كل جم للاعتراف  
 واما ان يحتاج اليه زيادة شيء وتلك الزيادة اما كثر في الوجود  
 او في الكيف او في الكم او في الوضع او في الجوهر على سبيل  
 التساهل وان كان بمثابة غيره فيكون لا محاله فيه اجتماع  
 وتركيب فاما ان يكون من تركيب واجتماع فقط واما ان يكون  
 مع هذا الاجتماع استعماله الكيف كالحال في الادوية اليه

تركيب منها التوافق ولا بد في مثل هذا العناصر من ان يتحد  
 ضربا من الاتحاد حتى يصح ان يصير بعد ذلك عضوا لا محذور  
 كما يتحد العناصر الاربعية ضربا من الاتحاد بالفعل فيصير  
 بعد ذلك عضوا للحيوان والنبات وكل ما فيه تغير فاما  
 ان يتغير بتغير واحد الى الغاية او بتغيرات كثيرة والموضوع  
 قد يكون مشترك كالكل كالمسألة الاولى وقد يكون مشترك  
 لعينه امر مثل العنصر الحار والحر والرب ومن خاصية  
 العنصر انه له العنصر فقط واما حصول الصورة فلا يتغير  
 واما غير الصورة قد يعين بها كل معنى بالفعل وعلى هذا يكون  
 العقل العفاله صوتا وقد يقال صورة لكل مبهمة وفعلية  
 الحركات والاعراض فقد يقال صورة لما يعبر به المادة <sup>بالفعل</sup>  
 وقد يقال صورة لكل مبهمة وفعلية الحركات والاعراض  
 فقد يقال صورة لما يعبر به المادة بالفعل وقد يقال صورة لما  
 يقال به المادة وان لم يكن متقومة بها بالفعل مثلا الصحة  
 وتقال صورة لما يحدث في المواد الصناعية من الاشكال وغيرها  
 ويقال صورة لنوع الشيء او بحسبه او لفصله والصورة قد  
 يكون بسيطة كصورة العناصر وقد يكون مركبة كصورة فرسها  
 لا بد في المركبة من ان يتحد باجتماع ضربا من الاتحاد ثم يقرر  
 بعد ذلك المادة والفاعل الناقص يحتاج الى حركة وامر حتى يصير

ملء نفسه محصلا في المادة والفاعل الكمال هو الذي يتبع  
 الصورة الموجودة في ذاته وجود الصوت في مادتها وهكذا  
 الحال في صدور الامر عن واجب الوجود بذاته  
 في الغاية والاتفاق والغيث والحرف  
 واما الغاية فهي ما لا حله يكون الشيء وقد يكون الغاية في  
 بعض نفس الفاعل فقط كالفرح والغلبة وقد يكون الغاية  
 في بعض الاسماء غير الفاعل وذلك تارة في الموضوع مثل  
 الحركات الذي يصدر عن رويه او طبيعة وتارة في شيء ثالث  
 كمن يفعل شيئا ليرضى به فلان فيكون رضا فلان غاية حارة  
 من الفاعل والفاعل وان كان الفرح بذلك الرضى غاية ومن  
 الغاية التشبيه بشيء اخر والتشبيه من حيث هو مشتاق  
 اليه غاية وطلب التشبيه به هو ايضا غاية وقد علمت  
 ان الامور منها ما يعبر عنها بما يكون في الاكثر الامور مثل  
 الناس فانها في اكثر الامور جوارق الخطايا الا في بعض الحاج  
 من دينه اليه يستانه في اكثر الامور يصل اليه والفرق بين الدينين  
 والاكثر في قديما راضه بعارضه وينبع هذا ان الاكثر في  
 يتم بشرط وقوع الموانع وهذه في الامور الطبيعية ظاهرا واما  
 في الامور الارادية فان الارادة اذا صاحبت رقت ووانت  
 الاضغاضا بالحركة ولم يقع سبب مانع او ناقص للعلمة وكان

المقصود من شأنه ان يوصل اليه فبين انه مستحيل ان لا  
يوصل اليه ومن الامور ما يكون بالتساوي كقول زيد  
وقامه ومنها ما يكون على الاقل كقول جرد ستة اصابع <sup>شبان</sup> للا  
وانت تعلم ان ما يكون او اكثر مما قد لا يكون عند وجودها  
انه اتفاق اتفاقا فان الاتفاق يوجد فلهما بالتساوي والاعراض  
والذي بالتساوي والاقلة قد يكونان باعتبار ما يلحقا وكذلك  
لانك اذا اشتبهت في كون الحين ان المادة فصلت عن المتصل  
فيها لئلا يصح للحسن والفن المخلوق صادق استعداده فاما  
في مادة طبيعية فيجوز ان يخلق اصبع نايه فلو ان انسانا  
احاط بالكل حتى لا يشد عن علة شئ ولم يكن شئ موجودا <sup>فان</sup>  
بل كان كلها واحدا فان الامور الموجدة بالاتفاق انها  
يكون موجدة بالاتفاق اذا المحدث بالقياس اليه من لا يعلم  
اسبابها واما اذا هتما سبب الاسباب والاسباب الكيفية  
لم يكن شئ من الموجدات اتفاقا ومثل هذا في الاصبع <sup>التي</sup>  
فانها وان كانت بالقياس الى الجاهل باسبابها وبالقياس الى هذا  
النقص اتفاقا فهي بالقياس الى الكل والله اعلم والاسباب  
الكيفية ليس بالاتفاق وكذلك اذا عثر انسان في مستتبه  
على كثر فانه بالقياس الى العاثر ولي الجاهل بالاسباب التي  
ساق العاثر لئلا الكثر بالاتفاق فاما بالقياس الى علم الله

جمله

جمله له والاسباب الكيفية ليس بالاتفاق بل بالوجوب  
وبالمجمل اذا كان الامر كما بين في نفسه غير متوقع اذ ليس  
دائما ولا كثيرا فصالح ان يقال للسبب الموجد اليه اتفاقا  
او محتم وذلك ان كان من شأنه ان يودي اليه ولكن لا يقد  
ولا كثيرا وادراكه ان يكون موديا اليه لم نقل فيه انه ان لم يقد  
فقد زيد عند كسوف القمر فانه لا يقال عند ان يعقد زيد  
اتفاق ان كان سببا لكسوف القمر بل الاتفاق انما يكون  
فيما من شأنه ان يودي اليه حتى لو فطن المفاعل بغيره حتى يظنه  
حركات الكل ويصع ان يري ويختار لصع ان يجعله غايه كما  
لو فطن لتخرج لئلا التوق لان يلحق العربي في الطريق اذ  
خروج غيره لعارف من حيث هو غير العارف فظن بالغير  
اتفاق فبين من هذا ان الاسباب الاتفاقية يكون حيث  
يكون من اجل شئ الا انها اسباب فاعلية بالعرض فالغايات  
غايات بالعرض فالاتفاق بسبب من الامور الطبيعية <sup>التي</sup>  
بالعرض ليس بدائم الاحجاب ولا اكثر من الاحجاب وهو فيما  
يكون من اجل شئ له سبب او حبه بالذات والاتفاق قد يكون  
سائيا لئلا غايته الذاتية وقد يجزئ ان لا ينادي مثل الحجاب  
بطا اذ يتبع فزها وقت وربما يصل الى مبسطه فان فصل  
الى غايته الطبيعية ويكون بالقياس لها سببا ذاتيا بالقياس

الى الغاية العريضة سببا اتفاقيا واما اذا لم يصل اليها كان  
 العنايه الغاية الذاتية باطلا والاتفاق اعم من البحث  
 وقد يكون للسبب الواحد الاتفاق غايات او ارادية اتفاقا  
 غير محدودة والاتفاق قد يرسم بانها غاية عرضية لا  
 طبع او ارادي او فسيوي والعشوي بشي الى طبيعه و ارادة  
 فيكون الطبيعة و الارادة اقدم من الاتفاق لذاتها ما لو يكن  
 امور طبيعية او ارادية لم ينع الاتفاق واذ قد عرفنا ان الاتفا  
 الارادية والطبيعية يتقدم على الاتفاق الامور الطبيعية  
 والارادية انما يتوجه لغير غايات بالذات لا بالعرض وان الاتفا  
 طاري عليها وان الغايات الاتفاقية غايات بالعرض فيبين ان  
 وجودها لم يسبق على سبيل الاتفاق وان كان للاتفاق فيه منزل  
 وذلك بالقياس الى افرادها وحت لا تعين الاسباب المرجبة  
 المشتقة والاتفاير الى الكل وسيل ذلك انما انما اعرفت وليج  
 الوجود بذاته والغايات والغايات وغاية الغايات وان ما  
 اسد فليس كله بط وقد ذكر في كتاب الشفاء ابطال مذهبه  
 مسان سده على الشاهدات ودلائل واضحة ومن جملة تلك  
 الدلائل ان المعقولة الواحدة اذا سقط فيها روحه سعر  
 مست التبررو والشعير سغير الله ومنها ان الغايات  
 الصادرة عن الطبيعة لا حال ما يكون الطبيعة غير معرفة

كلها

كلها كما حالات ذاتها واذ اتارت الى غاية صادرة كان  
 في الاقوال هذا ما يقال بان اصاب التسليح روي  
 نهر لا ينسب البر شعيرم ولو لا سقو لدخيم مركب من بين  
 وزيترن ولو سبق الانواع مخضطة على الاكثر وايض  
 فانا اذ حسنا بصور من الطبيعة اعناها بالصناعة كما  
 يفعلها الطبيب بعقدانه اذ ازال العارض واسدت  
 الفع توجهت الطبيعة الى العفة وليست اذا عدت الطبيعة  
 الردية ويجب ان لا يكون لفعالها غاية فان الردية  
 لا تجعل الفعل ذاتا بل يعين الفعل الذي يختار من بين  
 انها لخير اختيارها ولكل واحد منها غاية تخصه فان كل  
 فعل يلزمه غاية بالضم لا بفعل فاعل ولو كانت النفس مسجلة  
 عن المفارضا المعينه لكان يصدر عنها فعل بسا على نفع  
 واحد من غير ردية وحال الفلك كذلك فانها سلمية  
 من العوارض والذات على المختلفة فلماذا يصدر عنه الفعل  
 على نفع واحد وانظر الى الكاتب الماهر لروي في كتب  
 حرف حرف لكان سله وكذلك الصارب بالورد وكذلك  
 اعتظام الرائي بما يعينه ومبادرة اليد الى حرك الفص  
 من غير فكر ولا روي ما ميل في هذا الباب ويرجع الى كتاب  
 الشفاء لتبين ان كون الفعل ذاتا ليس بواجب ان يصدر

من دونه بل يصح ان يصدر عن كثرية فيكون ذاتا غاية واعلم  
ان نظام الذبول ايضا متعادلية غاية وذلك لان لنظام  
الذبول سببا بالذات وهو الحرارة وسببا بالعرض وهو الطبيعة  
ولكل واحد منها غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة في  
المادة على النظام وذلك الحرارة بالذات والطبيعة التي في  
البدن غايتها حفظ البدن ما لم يكن باسواد بعد الذبول لكن  
كل صدد بان يكون الاستمرار منه به بالادوية في مكانه  
فيكون نقصان الامد سببا لنظام الذبول بالعرض وتحليل  
الحرارة سببا بالذات للذبول وفعل كل واحد منها يتوجه  
الى غاية والموت وان لم يكن غاية فافعة بالقياس الى ذلك  
زيد فهو غاية واجبة في نظام الكل وسببه ان يتم النفس  
على غاية في المرت واجبة لما اعد لها من الحياة السعيدة  
وغايات في تناسب دخول الضعف والحاجة لما يتبعها من  
ضعف القوى البدنية التي سبب ضعفها استعداد النفس  
في الاخرت واما العيب والحزن فيجيبك يعرف ان كل حركة  
ارادية فلها سبب اقرب ومبدأ بعيد فالمبدأ القريب  
هو القوة المحركة التي في عضله العصب كالتبني في كتاب  
النفس والذي عليه هو الاجماع والذي يلي الاجماع هو  
الشوق والابعد منه هو الفكر والتحليل فاذا ارستمت في الغاية

انها العقل

او في العقل صورة ما موافقة لها حركة الشوق من غير ان  
نشق هذا الشوق ارادة اخرى بل نفس الصور بحرك الشوق  
والاخرى في صدور الموجودات عن الاول هو هكذا وهو ان  
نفس تصور الموجودات على لوجودها من غير حاجة الى الشوق  
ولا استعمال له ثم اذا تحرك الشوق اليه فانه لا يتم الحركة  
ايضا فاذا الحركات الارادية يتم بالاسباب التي ذكرناها ومنها  
كانت الصور المرهسته في الخيال بين نفس الغاية كاتسان  
يعرض بالمقام في موضع ما فينشاق الى المقام في موضع  
اخر فالغاية في هذا المكان هي نفس المكان وربما يكون غير  
ذلك ومثاله ان تشاق الانسان الى مكان للبعث به صديقا  
ولا يكون ههنا نفس ما يتبعها الى الحركة نفس المنشوق  
وفي الاول كان نفس ما انتهت اليه الحركة الغاية وربما  
يكون نفس الحركة غاية المتحرك وكل من هذا القوي غاية  
ليست للاخرى وكل غاية يتبعها الى الحركة كالوصول الى الشوق  
او يحصل بعونها في الحركة كالقاء العري ويكون الشوق  
والتحليل والفكر تدبنا بقا عليه فبين ان تلك الغاية ليست  
بعين واذا طابقت ما يتبعها الى الحركة الساق الخيال والخطا  
الشوق الفكري نفس العت ثم كغايت ليست هي نهاية الحركة  
وصدورها نشوق تحيل غير فكري فاما ان يكون الخيال وحده

هو مبدأ الشوق او التحيل مع طبيعة او مزاج مثل النفس  
والحر كذا المريض او التحيل مع خلق ومصلحة نفسانية راعية  
الي تلك العادة بلا روية كاللعب باللعبة ولكن العبت  
باللعبة عادة اسباب كثيرة فان كان التحيل وحده سبب ذلك  
الفعل حرقا وكان العبت مع مطابق الشوق التحيل وما  
يتصور اليه الحركة معا وان كان يحصل مع طبيعة كالشوق  
سبب ذلك الفعل ضد اضرويا او طبيعيا وان كان تحيل  
مع خلق ومصلحة نفسانية سبب ذلك الفعل عادة وسبب تعلم  
ان الحلق يتقرر باستعمال الافعال فما يصدر عن ذلك  
الخلق سبب عادة وان وجدت الغاية اليه هي المتوق الحرك  
وهي نهاية الحركة كالوصول اليه الشوق ولو عجز الفاعل  
الاشري التي بعدها كمن افادته العجز سبب ذلك الفعل بالاعمال  
بالقياس اليه العزم الفكري دون العزم المحركة اليه في  
الفعل وقد علمت ان العبت غاية العزم الحيا اليه على التفاصيل  
والترابط المسه واللعب باللعبة ايضا من جملة العبت  
ذلك بحسب المبدأ والتحليل ولا يظن ان هذا يصدر من  
تحيل اليه فان كل فعل نفساني كان بعد ما لو كان فيها ك  
شوق الاحالة وبذلك مع تحيل الا ان ذلك التحيل مع الجلال  
او كان ساو لم يشعر به فليس كل من تحيل شيئا فقد شعر به

تحيل

بتحيز والاكاذيب مذهب الشعراء في غير نظرية بالفعل والاشياء  
هذا الشوق علم امتدادة وخبر عن هيبته واما ارادة اشكال  
اليه هيبته واسباب ذلك غير محصور في الفرق بين ما  
يحصل بالعادة وبين ما يحصل بالصناعة ان ما يحصل  
بالصناعة يكون باختيار الصانع وان ما يحصل بالعادة  
لا يكون بقصد الصانع واما الادعية والنامات والخطا  
فانها ايضا من الامور المرادة ولكن هذه الامور تفعلها  
الاول بعد بان يفعله صاحبها فيكون صاحبها لعل الاشياء  
في ذلك المقبول فقد عرفت ان المعصيات عند الاول  
من جهة اسبابها وعلتها السبب في الموجودات نفس  
تصوراتها عند فاذا كانت هذه المعايير يحصل مقن له للاد  
ولم يكن يتاقيه العجز المحض غير نظام العا لم يحدث بطما  
يؤذي الداعي ويحيط بنا له او تراه في المنام ولكن خطوطها  
سار صاحبها بوجه ما لوجودها واذا كانت متاقيه  
للتظام لم يوجد وهكذا اذا احتل بالاشيان ان سافر  
او يطيب ولا تبا وغير ذلك فان صلح ذلك الخط  
سبب لان يعقل الاول بوجه ما تراه ان كان ذلك الخط  
ما يلبق بنظام لكل ثم ما يطلبه وان لو كان لافا ليريم  
في الضروري وفي الحر

وإن الوجود في ان وجود اشخاص الكائنات لغايات  
وإن ان الغاية هي سبب في وجود سارا لعقل عللا بالفعال  
ومن هنا نرى ان الضروري الذي هو احد في القابا  
بالعرض وذلك على ثلثة اقسام اما امر لا بد من وجوده  
حتى يوجد الغاية على انها على لها مثل صلابة الحديد حتى  
يتم القطع واما امر لا بد من وجوده حتى يوجد الغاية على انها  
لازمة لعملة مثل ان لا بد ان يكون الجسم المقاطع اذ ان  
لان الدكنة لازمة للحديد الذي لا بد منه واما امر لا بد  
من وجوده على انه لازم الغاية فمثل ان الغاية في الروح  
السلطانة يتبعها لو لدفعه غايات بالعرض الضروري  
وهكذا الحال في الحركة الفلكية فان الغاية هنا كطالب  
الشيء بالكمال المطلق ويتبعه هذه الموجودات على ما يقوله  
ووجود الشيء في العالم سبب هذا القسم اعني الضروري فانه  
مثلا لما وجبت في الغايات الطبيعية التي هو الوجود ان يوجد  
كل ما يمكن وكان منها وجود المركبات من العناصر ولو كان  
الا ان يكون النار تحت مودي المظلم بسببها الى القابا  
المعصرة الا ان يكون محرقه لزم من ذلك ان يحرق نوب  
غير ظاهريه حركات الفلك التي هي صادرة عن النجوم  
الا كبري والتنظيم الواجب وانضم لما لو يكن بد من الحراة

الغريبة

الغريبة ان يتم وجود الانسان لزمها الخلق الذي ذكرنا  
فالضروري بالقياس الى افراد الشيء وبالقياس الى الكل كما  
كاذكرنا في باب الاتفاق وبالجملة فالسبب في الشيء ان كان  
الوجود ويشرح هذا في مكانه بالتحقيق واعلم ان اشخاص  
الكائنات الغير المشابهة ليست بغايات ذاتيات في الطبيعة  
الكلية ولكن الغاية الذاتية هو ان يوجد الانسان مثلا  
وكان ذلك مستعلا في الشخص الواحد المشا لاله وكما ان  
في الشمس ان كل كائن هي لانه فاسد كما سئل فاستيق  
المنوع شخص منتشر عن معين وهذا الاستيفاء هو العمل في  
اختيار الغاية لعقل الطبيعة الكلية وهو واحد لكن هذا هو  
لا بد له من حصوله باقيا من وجود اشخاص بلانها فيكون  
لا يتاخر في الاشخاص بالحد عرضا بعينه الضروري هو القسم  
الاول على انه وان كانت الغاية لا تتاخر في الاشخاص كان  
لا تتاخر في الاشخاص بعينه من غير كل شخص وغير المشاهي هو  
مفوض بعد شخص لا انما بعد لانه فاذا ان الغاية المطلوبة  
هنا من وجوده ويوجد شيء مشتبه ولا تتاخر في الاشخاص  
فما الشخص الذي يودي الى شخص نالي في الثالث الذي يعبر  
هو بعينه غاية للطبيعة الكلية بل غاية للطبيعة الجزئية  
ولكل طبيعة جزئية غاية في وجود شخص جزئي مستعمل

بعض الطبيعية الكلية ولجزئيه فيها بعد واما الحركة الفلكية  
 فالغاية فيها دوام الحركة وليس هناك حركات غير مشاهية  
 فانها واحدة بالانصال كما عرفت فيما تقدم وان كان متعلق  
 على سبيل الغرض بحركات غير مشاهية واعلم ان الغاية بالحق  
 هي السبب الاول في وجود سائر العلل وذلك لانها الم  
 يحصل الغاية متوفرة في نفس الفاعل لو صح ان يكون  
 الفاعل فاعلا ولكن وجود سائر العلل في الاعيان علة في  
 الغاية في الغاية الاصلان كوجود الاستكثار بعد وجود  
 البيت هذا اذا كانت الغاية في الكون واما اذا كانت  
 العلة الغائية ليلى من الكون كما استفتح في موضعه فلا يكون  
 متفرقا من العلة الاخرى علة لها فاذ كانت العلة الغائية لكونها  
 علة غائية متقدمة على سائر العلل ولكنها متاخر في الوجود  
 لانها ذات كون فالشرا انما يعرض لها من جهة ان معناها  
 قد يكون وتعالى الكون وايضا فان سائر العلل انما يصير  
 علاها بفعل الاجل الغاية وليس بها لغاية لاجل شيء اخر والغا  
 اما ان يكون موجودة في القابل كوجود صوت الدار في  
 الطير واللبس واما ان يكون موجود في نفس الفاعل كالمحرك  
 وغاية الفاعل القريب للملاصق كالحزب في المادة صوت في  
 المادة وما ليس غايته صوت في المادة فليس مبدأ قريبا

الحركة

المحركة فالوجود لا كذلك كان سببها بالعرض مثل ان يتي  
 الانسان بتسايسين فيه فانه من جهة ما هو طالب الكون  
 راع الى البناء وعلة اولى للبناء ومن جهة ما هو بناء معلول له  
 من جهة ما هو مستمكن فيكون الغاية له من جهة هو مستمكن  
 غير ما من حيث هو بان والعشم الاول اذا قيل الى الفاعل  
 كان غايته واذا قيل الى المحركة كان نهاية لا غاية لان الغاية  
 ليس كما انتهى فالاصح ان سببها مع وجودها المتفرقة يستعمل  
 والحركة تتصل مع اشياءها واذا قيل الى الفاعل المستعمل به  
 وكان قيل فيه بالبقع فهو خير لان الشر هو عدم الخير  
 هو الحصول والوجود بالفعل وبالقياس الى القابل وهو بالفعل  
 صوت اما القسم الثاني فاذا هو صوت او عرض في الفاعل  
 كان لا محالة قد يخرج بها الفاعل من الذي هو المقرب الى الذي  
 هو بالفعل والذي هو بالبقع من والذي هو بالفعل خير ويكون  
 في هذا القسم الغاية خير لا محالة بالقياس الى ذات الفاعل  
 فاذا نسب الى الفاعل من جهة ما هو مبدأ حركات كانت غايته  
 واذا نسب اليه من حيث هو مستعمل به كان خيرا والاستكثار  
 غايته للباقي من حيث هو محرك ومن حيث هو مستعمل به كان خيرا  
 اذ كان ذلك الخرج من القرب الى الفعل في المعنى نافع في الوجود  
 وانما الوجود هذا اذا كانت الحركة طبيعية او اختيارية

حركة



عقله فاما ان كانت تخيلية كان خيرا مطورا لخير مطلقا  
فاذا كانت كلية فهو باعتبار غاية وباعتبار لخير مطلقا  
او مطلقون ثم ان شيئا وحده لا يقياس له القابل المستكمله و  
قياس له الفاعل الذي يصدر عنه اما القياس له الفاعل ان  
كان بحيث لا يجب ان يكون الفاعل متفعله او شئ يتبعه  
كان جودا واوله الفاعل كان خيرا والخير بالمعنى ما يطلبه  
كل شئ وهو لوجود او كمال الوجود واما الحق للوجود فاما  
المفيد ليس فاقه لا يتفرض منها بل لا سواء كان ذلك البدل  
شكرا او ثناء او حسنا او فرحا بل المحمود افاذا الغير كما لا يخفى  
ان في لخر له من غير ان يكون بازاء عرض او بوجبه صرح  
فكل فاعل لغيره يودي اليه شبه عرض فليس محمدا وكل  
معنى للفاعل صورة او عرض صوره غاية لخرى يحصل لذلك المفيد  
ما افاد الغير فليس محمدا بل يعرف ان العرض والراد في المقصود  
لا يقع الا الشئ الناقص الذات فانه ان كان محسب ذاته ويصلح  
ذاته كانت ذاته ناقصة في وجودها وان كان محسب شئ  
اخر فاما ان يكون صدور ذلك الشئ عنه الى غيره ولا يصدر  
عنه بمنزلة فيكون لا داعي له بل ذلك ولا يرجح لان يصدر  
عنه ذلك للغير الى غيره فلا يصح ان يصدر عنه ذلك الفعل  
لغيره لانها ان كان العرض غير مرجح كان بعد صدور الفعل

عنه

عنه وانت تعلم انه من الامر يرجع الى عرض يحصل زيادة  
فان ذاته تعالى كما لا يخفى بذلك فان سوال الم لا يزال  
تكرر حتى يبلغ ذات الفاعل كما يقال لم فعلت كذا فقيل انما  
فلان فان قال ولم يطلب فرج فلان تعالى لان الاحسان  
حسن لو يقف السؤال بل يقال ولم يطلب ما هو حسن فاذا  
اجابه بحسب يعود اليه او شره يفي عنه ووقف السؤال اذ حصل  
الخير لكل شئ وازوال الشره عن الملم بذاته مطلقا لان  
الازالة لمن سوس ذاته في ذلك شئ لشرفه اذ في ذاته في  
ان كل طيب لغيره ناقص وبالجملة فطالبا العرض يطلب شيئا  
ليس له واما الشفقة والرحمة فانها انفعال بغيره من النفس  
يؤدي الى فعل بها فاذا الحسن الى غيره لا يجلها كان العرض  
فيه ازالة ذلك الا من النفس والنظر في العلل العائنه ليس  
هو بالحقيقة الحكمة بل افضل الجزاء الحكمة اعني ان يجعل العلل العائنه  
او ساطة لبراهين

فلما حق الحق حله هوية وذلك اما ان يكون بالذات ثانيا  
ان يكون بالعرض الذي بالعرض منه ما يكون في الكدب  
وقال هو سببه وما كان في الكرم فيقال له مسا وما كان في  
الاصافه فيقال له تناسب ومنه ما يكون في الاطراف يقال له

مشاكل والذي يكون بالذات لا محالة يكون في المقترحات  
فما كان هو من الجنس قبل مجازة في النوع قبل ما تل  
و في الحواض مشاكل ونقا بل هو ليس ضمنه غير في الجنس  
او في النوع وهو بعينه العين في الفصل والاشياء المتقاربة  
بل الجنس لا يجلي اذا كانت ما حلل المراد فتفسر تغيرها بالجنس  
الا يجلي لا يجيب ان لا يجمع في مادة كالحجارة والحل والوقود  
تختلف بالانواع تحت الاجناس العربية فيستحيل ان يجمع  
النية في موضع واحد كالسواد والبياض وما لا يجمع  
في موضع واحد من جهة واحد في زمان واحد فاقا سيق  
متقاربات والمقابل عميل عليهما حمل الازم لا العزم  
في اربعة المقامات والتضاد والملكه والاحتجاب  
والسلب فالمضاد ان لكل واحد منهما لعدم الاخر والسلب  
الحال في ذلك كالحال في عدم الملكة اذا عدم الاذن له  
وجودي وقد بينا ان السلب في تقابلها فتاها في حد  
نفسها وحد وضو لها عن الاجتماع واذ ليس شيء من الاحتجاب  
تماما فيجب ان يكون واقعه تحت خيس وان يكون جنبها  
واحد فاذا في الاضداد تقابل بالضمون فيكون الاضداد  
من جهة العين في الصيغ مثلا البياض والسواد وتحت الملوك  
ومن شرط التضاد ان يكون موضعها واحد والمضاد ان

ما يكون

ما يكون موضعها واحد وجسما واحدا فان بذاتهما  
عن الاجتماع في ذلك الموضوع بل يتقاربان عليه ويكون بينهما  
فاية الخلاف ويكون عرضها للموضوع او لا كما عرضها  
والفرسية للمادة بل كعرض المزاج الحار والمحل ليج البارد  
المتضادين ما يكون بينهما وساطة ومنه ما لا يكون بينهما وساطة  
ويجب ان يكون ضد الواحد وحدا فانه ان فرض الخالفين  
الواحد وبين شين فاما ان يكون في معنى واحد من جهة واحدة  
فيكون الخالفان من جهة واحدة متقاربتين في جهة صورة  
الخلاف فيكون في واحد الاقربين واما ان يكون في جهة  
فيكون ذلك وجها من التضاد لا وجهها فلا يكون ذلك سبب  
الفصل الذي اذ الحق للجنس فصل النوع من غير انتظار شيء  
فان فصل النوع واحد كما عرفته بل يكون من جهة لوازم  
النوع مثلا تضاد جسيم جسيما من حيث الحرارة والبرودة  
ومضادة اخر من حيث السواد والبياض وكلامنا في الضاد  
الذي بالذات من جهة واحدة وقد بان ان ضد الواحد  
واحد والتوسط قد يكون متوسطا حقيقيا كما لفتا وقد  
يكون غير حقيقي كقولنا لا خفيف ولا ثقيل فانه متوسط  
في اللفظ لا غير وهو من الضاد بالمعنى والتضاد ان يفرق  
لها المتضاد والاشياء المتضادة وهي الموضوع عن التضاد

ونفس الضاد موضع للمضاد فالمضاد من لوازم التضاد  
 والعدم يقال عجز وجوده فبقا للما من شأنه ان يكون موجود  
 ما وليس يشق لخر لا تليس من شأنه ان يكون له كاليس من  
 شأن الحاط ان يكون له نصرو بقا للما من شأنه ان يكون  
 للشق وليس له في وقته لان وقته لا يجي كالمراد اول وقته  
 قد فات كاللدر والضرب الاول مطابقة السالبة مطابقتها  
 شديده في الثاني تطابقا لا مكان والفق في العدم  
 والملكية لا يكون للملكة المرزوع مسوق لانهما المتك  
 والسالبة بعينها محضته بجنس وموضوع وايضا وقت  
 وحال فنسبة العدم والملكية الى ذلك المتخصص المحض  
 نسبة التقيض الى الواحد كانه فاذ لا واسطة بين التقيض  
 فلكل لا واسطة بين العدم والملكية وقد ذكر في فاء  
 طيفر باش من الشفا وشا رككت ومباينات بين هذه  
 الاربع لا يليق بهذا الكتاب والمخالف بين الضد والعدم  
 ان كل واحد من الضدين له سلب وجودي وليس العدم  
 الاسدب الوجود في نتائجها  
 والاعداد والعلل والمعلولات ان كل جسم وكل عدله يتبين  
 طبيعي واخره موجودة معا فهما مشاهيان وبرهان ذلك  
 ان كل عدد ومقدار يمثل الصفة فاما ان يكون ذواتا يلب

ما نظارة

ونفس الضاد موضع للمضاد فالمضاد من لوازم التضاد  
 والعدم يقال عجز وجوده فبقا للما من شأنه ان يكون موجود  
 ما وليس يشق لخر لا تليس من شأنه ان يكون له كاليس من  
 شأن الحاط ان يكون له نصرو بقا للما من شأنه ان يكون  
 للشق وليس له في وقته لان وقته لا يجي كالمراد اول وقته  
 قد فات كاللدر والضرب الاول مطابقة السالبة مطابقتها  
 شديده في الثاني تطابقا لا مكان والفق في العدم  
 والملكية لا يكون للملكة المرزوع مسوق لانهما المتك  
 والسالبة بعينها محضته بجنس وموضوع وايضا وقت  
 وحال فنسبة العدم والملكية الى ذلك المتخصص المحض  
 نسبة التقيض الى الواحد كانه فاذ لا واسطة بين التقيض  
 فلكل لا واسطة بين العدم والملكية وقد ذكر في فاء  
 طيفر باش من الشفا وشا رككت ومباينات بين هذه  
 الاربع لا يليق بهذا الكتاب والمخالف بين الضد والعدم  
 ان كل واحد من الضدين له سلب وجودي وليس العدم  
 الاسدب الوجود في نتائجها  
 والاعداد والعلل والمعلولات ان كل جسم وكل عدله يتبين  
 طبيعي واخره موجودة معا فهما مشاهيان وبرهان ذلك  
 ان كل عدد ومقدار يمثل الصفة فاما ان يكون ذواتا يلب



ولا هو كقولهم لذة بحسبها والحسبها فالقول القضيبة التي تدبها  
 في كتاب النفس العلية والشهوات وما يلازمها والمخيا للتحفة  
 والنسب المس ما نوافقه وكذلك الشم والبصر والعقل ما يلا  
 ويدل عليه وتفاوت ادراك اللذة على ثلاثة اقسام احدها  
 بحسب الشرف والقوة وحسبها والثاني يكون بحسب مقدار  
 الادراك فكل قوة ادراكها اتم كان لذاتها اتم والمها يكون  
 اقرب والثالث بحسب الدرك فان كلما كان اكمل ويلي  
 الكمال المطلق اقرب كان اللذة به اقرب واذا كان كذلك  
 فكيف تقاس الا لتمام الحسب شي طويلا يحصل الذوق  
 مع حسنة الدرك وقصوره عن الكمال المطلق الى ما يناله  
 العقل من اللذة عند ادراكه الدارج الموجود لذاته الذي  
 هو الكمال المطلق لا يشوبه نقصان هذا بالقياس الى حسنة  
 المدرك وشرفه ولما بالقياس الى القوتين المدركين  
 فانك ستعلم ان القوة البدنية اذا ادراكها الشيء ضعفت  
 او بطلت وتامستك بمعرفة ذلك ان البصيرة الادرك  
 استمرنا كما كان قد يضعف بل يبطل واعتبر في الحسب  
 فانك تجد الامر على هذا النهج فاما القوة العقلية فانها تزداد  
 مادراكها للمعقولات العقلية قوة وايضا فان القوة العقلية  
 موجودة لا في جسم فيحي اذن بعيد عن القبح وهي اقدم

المبجودات

الموجودات نسبة الى واجب الرحمة ببداهة وايضا فان القوة  
 العقلية يدرك المعاني مره وعما سواها بديا والقوة الحسية  
 يدرك كل معين مشورا بعين فليس من شأنها ادراك شيئا  
 الا شيئا وايضا فانها يدرك النظر لغير بصيرتها  
 ومن شأن العقل ان يدرك كالمطلق والحواس العوسية  
 وليس الحسب شي من هذا ولكن كثيرا ما يتفق ان يكون بعض  
 القوى عاقلها عامه معرله من اللذة كمن لم يسمع الا الحان  
 المشغلة لشرفه فيتعلم عنها او يكون مولفة لمن يتلذذ  
 اكل الطين او المريض اذا اذاه اكل العسل وبسبب العادة  
 والالف كمن الفطما ما غير لذته او لصنف القوة كالبحر  
 الضعيف اذا لم يتحمل تامل الصرا وهذه الاسباب يعنى  
 نفسا مادامت العلاقة بينهما وبين البدن موجودة عن كمالها  
 المعقد لها في الاخرة ومنها سبب اخر ما نعاينها عا ذكرا ومن  
 حال كمال الحدوث والنفس الانسانية اتباعها الشهوات الحسية  
 اقرب كما ان اتباعها الموجبات الحواس اقرب من موجبات  
 العقل وسحقته في كتاب النفس التام هو الذي من شأنه من  
 ان يكون له صفة يستكملها وهي حاصله طامع شرط الحزب  
 ان يكون وجوده بنفسه على اكل ما يحكر ان يكون له وليس  
 يصدر عنه الامالة ولا يفصل عن ذاته ولا يسبب غير شي

وهذه صفة العقول الفعالة وفوق التام ما لها لوجود الكثرة  
 ينبغي لمو بفصل عنه وجودها من الاستياء وذلك من ذاته  
 وهو صفة واجب الوجود بذاته والمكتف به الذي اعطى  
 ما به يحصل كمال بنفس بذاته وهذه صفة النفس  
 الفلكية والناقص هو الذي يحتاج اليه الاخر حتى يمتد كمال  
 بعد الكمال وهذا هو صفة الامر اليه في الكون والفساد فان  
 الامر لا يحتاج اليه اسباب من خارج يستعد بها لان مقتضى  
 عليها الكمال والنفس الفلكية ضيقا عن المعولات وانت اذا  
 ناسلت وجدت الكمال المطلق لواجب الوجود بذاته فقط  
 واعلم ان الموجود عن المادة سواء كانت بينهما علاقة  
 كالنفس الانسانية او لم يكن بينهما علاقة اصلا كالعقول  
 الفعالة فانه لا يفسد وذلك لان كل ما من شأنه ان يفسد  
 بسبب ما في فيه فانه ان يفسد ما قبل الفساد قبل البقاء والقول  
 كما تعلمه غير الفعل فاذن كما يكون هناك امران مختلفان احدهما  
 حامل للقوة والاخرها به الفعل فيلزم من هذا ان يكون مركبا  
 وقد فرض غير مركب وهذا هو جميع المقالات واقول ان  
 الشيء الذي في وقتان يفسد فقد كان في وقتان ان سمي لا محالة  
 لان بقاء ليس بواجب ضروري وادراكه ليس واجبا كما يمكن  
 والامكان هو اللقمة فاذن في جوهره قول ان يتغير ولا محالة ان يكون

الفق

الفق غير الفعول فيكون اذن هذا الفعل بعرض لما يصير به  
 الفعل ويصح به وجوده كما دة ويكون لا محالة حاملا للفق  
 فيكون مركبا فاذن كل ما هو بسيط فليس فيه قوة ان يفسد  
 فمما تقرر ان يفسد يكون مركبا لا محالة وههنا بيان اخر  
 في ان الواجب الوجود بذاته لا يفسد وهو انه لو كان  
 معدوم لكان يلزم ان يكون سبب بقائه على عدم العلم  
 في لا يكون واجبا بذاته فان قيل العقول العقل في ذواتها  
 ممكنة لا محالة ولم تكن ان يكون ممكن ان لا يكون فيلزم  
 ان يكون في وقتها ان يعد من الجواب ان كانا غيرا بالقياس  
 اليه الوجود يتغير اذ عدت اسبابا عدت هي وهذا غير ما  
 نحن فيه هو ان يمكن ان يعد في ذاته مع قيام عليه  
 يجب ان يكون عدمه بفساد بعرض في جوهره او لا قبل  
 الفساد كان له لا محالة فغير وجوده في سطر عند الفساد  
 عنه ذلك الفعل فلا محالة يكون هناك قوة ان يفسد وفعل  
 ان يبقى ولا محتايق المفارقة فكونها ما بفعل هو ان يبقى  
 مع العلة ويعدم مع عدمها لا بفساد بعرض في ذاتها وكان  
 الفساد عدم الاجتماع والعدم هو عدم الاجتماع في نفسه  
 اخري فالجواب ان الممكن يقال على معنيين مختصين بهذا  
 المكان احدهما ان الشيء لا يقتضي بذاته وجوده والاخره

المجتمع

والثاني بمحض انه يتصور الشئ لا يتصور موجودا معاد  
 له يمكن محالاً للممكن بالمعنى الاول لا يتصور ان يكون فيه  
 تركيب وذلك لان الممكن بالمعنى الثاني يقتضي ان يكون  
 هذا الشئ باليقين وشئ باليقين وشئ باليقين وشئ باليقين وكل  
 كائناً كما مستعمله فاسد ومساوقه البرهان في هذا المكان هو  
 سبب الامكان بالمعنى الثاني عن النفس وسائر الباطن  
 الممكنة لاننا نقول ان قبل النفوس لما كانت معدومة فاق  
 اذا وجدت اما ان فرض عدمها كان الجواب ان هذا الثاني  
 لا يلزم ذلك المقدم فان ما يمكن فرض عدمه يجب ان يكون  
 فيه تركيب بما ذكرنا من البرهان المتقدم واذ ليس في الشئ  
 تركيب فليس يصح ان يفرض معدومه فيمن ان فرض امكان  
 عدم الحوادث الزماني هو التركيب لانه يلزم الامكان بالمعنى  
 الاول ومن هذا يعلم ان الهويولي الموضوعه للانصبام الشئ  
 الفاسد لانها بسيطة وايضا لان اتصال الحوادث واجب  
 فيهي فرض عدم الهويولي واجب ان يكون للهويولي الحادثة  
 هويولي اخر سيقدمها اذ وعرفت ان كل كائناً حادث فانه  
 لسعه مادة ثمران الهويولي والعقول الفعالة لم يسبقها  
 علم حتى ان فرضت معلومة له حتى منه مع فان قيل انه كما  
 ان امكان وجود النفس في المادة فلكذلك امكان هياتها في

نحو

فيجب ان يكون له بها تعلق بمقتضى ان معلوم بعدمها وشئ هذا  
 يجب ان يكون موجوداً في المادة او يكون المادة شيئاً للوجود  
 فاعلياً والنفس ليس كذلك  
 متمم  
 بسبب  
 في الاشارة الى احوال الموجودات  
 قد عرفت باب الكيفية والجزئي ان واجب الوجود بذاته لا يصح  
 ان يكون فيه كثرة ولو زودها هو على وجه محض بهوانه ان كان  
 واجب الوجود يقتضي لذاته ولانته واجب الوجود بذاته  
 وكان شرطاً فيه ان يكون مثلاً الوجود ان يكون غيراً فلا يكون  
 واجب الوجود بذاته الا وان كان بسبب ما صار كان وجود  
 الوجود بعينه وهى والوحدة في هذا المكان ليس بعينه بها  
 معنى وجودها كما بعينه بها مثلاً في متصل واحد بل بعينه بها انه  
 لا يقع الشركة في ذاته فالوحد هنا من لوازمه في اكثر  
 من لوازمه والوحد ومعلوم ان المعية يكونه واحداً هو كونه  
 واجب الوجود لا غير وتبين من الاصول التي سلفها ان  
 التغيير والامكان لتغير سبب يلزم ايضا ان يكون في ذاته

يكرم

معني ما بالقوم وقد عرفت انه لا مية ملاهو ولجب الوجود  
لذاته فيلزم من هذا ان لا يكون جسما ولا يصح ان يقال ان يكون  
ذاته مركبة من وجود ووجوب فيكون حقيقة ما لا  
اسم ويشرح اسمه هو انه يجب وجوده لا ما يجب وجوده بل هو  
معني محمول الاسم اذا عقل لزمه في العقل انه يجب وجوده  
فيكون تخصيص الوجود العام فيه بانه لا محالة كما ان الوجود  
المطلوب له كانت يتخصص بموضوعاتها او تعللها الحقيقية اذن  
اي من الوجود ولحق ما يمكن ان يعبر عنه وهو وجوب  
الوجود وتاكد الوجود ولو كانت له مهية كانت عقله  
بها وكانت سببا لوجوده وايضا لو كان وجوده الوجود  
لذاته من لوازم مهية لكان معلوما لها وحرف وقد عرفت  
في باب الجوهر معني قولنا في محذيره انه الموجود لا في موضع  
واذا رايت ذلك المعلوم يمكن واجب الوجود بذاته جوهر  
فان كل جوهر له مهية غير الوجود اللهم الا ان يعبر بالجوهر ما لا  
يكون قوله في موضع نوح يمكن ان يكون لفظنا الجوهر على  
واجب الوجود بذاته وجهه وصفات الامور اما ان يكون  
فان فيها الوجود الباطني في الجسم ولا يكون لها استقرار فيها  
كالاصافات لكون الشيء متبائنا او السلوب وانت تعلم انه  
لا يصح ان يكون صفات واجب الوجود بذاته كالباطن والظاهر

من الذاتيات

من الذاتيات فيقران يكون صفاته على سبيل الاضافة  
كما يقال طلة ومبدأ او على سبيل السلب كما يقال ولحد في الكلام  
مسلوب عنه لكثرة او عقل اي وجود مسلوب عنه بحالطة  
المادة وان يكون من صفاته ما هو مركب من سلب واصفا  
كما يقال يريد معنى انه يفعل ذاته اي مسلوب عنه المادة  
سبب النظام الحيزي كله وهو يفعل ذلك واذا قيل جرد فمعناه  
ما ذكرناه مع سلب اخر وهو انه لا يفر عنهما واذا اتصلت  
صفات واجب الوجود بذاته على هذا الوجه لم يحدث  
في ذاته سبب هذه الصفات كثره ثم من السلوب يكون  
بازدائه اسم يحصل في فهم انه صفته وجودية كما يقال يقال  
بان اي مسلوب عنه الفيز وهذا هو سلب الفيز لا غير واذا  
وحدث لوجب الوجود بذاته صفته لزم انها وجودية  
كانت هذه سببها وقد عرفت من وجوب تباين العلل وانها  
لا علاقة في واجب الوجود بذاته وجودا بذاته واجب الوجود  
بذاته ان جميع ما سواه من الموجودات في ذاته ممكن  
واجب وان جميع الموجودات يرتفع في الوجود اليه وقد عرفت  
ان السبب هو لفت من غير يولي وصوره ووجوده متعلق بوجوب  
ووجوده كل واحد منها متعلق بشيء واما الضرورة في تقديرها  
من وجه ما لمادة والمادة بالضرورة فلا يصح اذ ان يكون



ولجب الوجود حتما وقد عرفت ان الاحكام والامراض  
بالجملة العالم المحسوس منها يتغير ثبوتها والاعراض كلها  
تحتاج في وجودها الى موضوعاتها فوضعت من هذا انها ممكنة  
الوجود والاحكام مولفة من هيولى وتصور وفيه اذن  
ممكنة فكل ممكن الوجود فانه يجب بعبارة ويرتق احير اليه  
ما اعلم له وهو واجب الوجود بذاته فالامور كلها  
بالقياس اليه محدثة بتعيين وجوداتها مستفادة منه  
الا حدث الرضاية الذي لا يدخل في العلية والمعلق  
كما عرفت فيما تقدم ونسبة الجمع اليه نسبة ضوء الشمس  
اليه ما سوله الذي نسبة ضوء كل شئ وهو مستغن عن غيره  
لو كان الضوء قائما بذاته ولكنه بقاير الاول بان الضوء  
يحتاج الى موضوع والوجود الاول ليس له موضوع وقد  
عرفت ان الوجود المجرد عن المادة هو عين محتمل من ذاته  
فمنس وجوده اذن معقولة لذاته موجودة اذ عقل  
وعاقل ومعقول وبان ذلك انك قد عرفت ان المعنى  
المعقول هو المجرد عن المادة وعلاقتها ليس يعكس كون  
الكلمة موجبة كلية حتمية يكون مجردا عن المادة عن فهو  
معقول لكن المجرد عن المادة اما ان يكون يصح ان يعقل  
او لا يصح ان يعقل ويصح ان لا يصح ان يعقل فان كل ممكن

يحيى

يمكن ان يعقل اما بان لا يعبر فيه بشئ حتى يصير معقولا بالفعل  
او بان يعبر فيه بشئ حتى يصير معقولا كالحال في المعقول  
بالقول التي تحتاج اليه مجرد تجرعا عن المادة حتى يصير معقولا  
لكن هذا الحكم لا يصح في المجرد بالفعل اذ المجرد بالفعل  
لا يحتاج اليه ان يعبر فيه بشئ حتى يصير معقولا فهو  
اذن معقول بالفعل وهو اقل لذاته فاما ان لم يكن  
عاقلا لذاته كان معقولا كما يتصور وقد فرضناه معقولا بالفعل  
هنا واذ كان يعقل ذاته فيعقل ايضا لوازم ذاته واللوازم  
اليه هي معقولة لانه وان كانت اعراضا موجودة فيه فليس  
بها تصريف بها وينفعل عنها فان كونه واجب الوجود بذاته  
فهو عينه كونه مبدأ للوازم اي معقولة بل ما يصدر  
عنه انها يصير عنه ويجعل وجوده وجودا تاما وانما يتبع  
ان يكون ذاته محلا للاعراض فيعقل عنها او يستكمل بهام  
او يتصرف بها بل كماله في انه بحيث يصدر عنه اللوازم  
لان ان واجب له فاذا وصف بانه يعقل هذه الامور فانه  
يوصف به لا يصدر عنه هذه الامور محلا ولوازمها في صدر  
معقولة لانه لا يمكن ان تلك الصور يصدر عنه فتعقلها بالانفس  
تلك الصور كونها مجردة عن المادة بقصر عنه وهي معقولة  
ومنس وجودها عنه نفس معقولة لها فانك فعلية لا تتصل

واما نحن فلا نعلم ما له حقيقة في عقولنا الصور  
المعقولة فيكون معقولية عقولنا مع تلك الصور  
بانها عاقلة ولهذا لا يلزم ان يقال لها عقلها فوجدت او  
وجدت فعلا حتى يجب ان يقال انها عقلها لان عقولنا  
ولو كان للاوليات وجود في الاعيان لا في العقول  
مع ان مجردة عن المادة كانت نسبتها الى لوازمها كشيء  
الاول الى معقولة فان يكون لوازمها موجودة عنه  
هو نفسه كونها معقولة له وانت تعلم ان علمنا بهذا  
المعقولات هو عينها صورها عنه كان علمنا بهما بذاته  
هو نفس وجوده وهكذا الحال في علمنا بعلمنا بان علمنا  
هو وجوده في اذهاننا ولا يصح ان يقال ان وجوده في اذهاننا  
لوجوده من غيري حتى يكون علمنا بعلمنا به هذا الوجه  
الثاني بل وجوده من غيري هو علمنا به وعلمنا بعلمنا به  
كان كذلك يكون نسبة المعلومات اليه نسبة صور  
ببب بصورة انت فبقى الميت بحسبه الا انك تحتاج الى  
استعمال الالات حتى يتوصل اليه اليه الميت وهناك  
يكون الصور في صدور العقول عنه لانه لا يكون ارادته  
موقوفة على اجماع او حصول له وليس هناك اضطرار  
بل يجب ان يقع ايضا ارادته المراد كما هو مراد ونسأل الله

انك تصور وجهها فلا اليه فببقه حركة بعض الاضداد او  
مصورها هو الحقيقة بغير وجهك غير استعمال الة او تصور  
امر اثنين منك الشهوة والشوق وليس سببا تارة  
الشوق الا للتصور وليس محذ لان له تلك المعلومات  
بل محذ بانه بحيث يصدر عنه تلك المعلومات وليس  
هو ما له لان له تلك الصور وصور تلك المعلومات  
مع كثرته عنده على وجه بسيط وسين ذلك الحقيقة  
حقيقته يصدر عنها بعض المعلومات كما ان المعقول  
البسيط عندنا علم للمعقولات المفصلة ولكن المعقول  
البسيط عند موجود في عقولنا وهذا كالفكر وجوده  
ومعقولة المعقول البسيط هو انه كما يكون بغيره وبيننا  
مناظرة فاذا تكلم بكلام كثير يحظر بالكل جوابه جملة ثم  
يفصله شيئا بعد شيئا وربما بسيط الى ما ملأ اذنت  
كاعتد بل ما عدت استدرجيدا واما انه كيف يدرك الامور  
الممكنة فانك تعلم ان الشيء الممكن فامكانه ووجب وانذا  
صرف الاسباب اليه بها يجب فقد عرف وجوبها وكل  
شيء نسبة مع الاول واليه يرتقي في الوجود فهو اذ  
وجوب امكانها في ذاتها ووجوب وجودها باسبابها  
فلا يكون علمه بالامور الممكنة طنا وقد عرفت كيفية العلم

بالجزئيات بحيث فعله بجميع الجزويات على ذلك الوجه  
 واذا قدرنا ان كل شئ به يجب فلا يخفى عليه متفالا  
 ذرة يعلم غير متغير وكنت عرفت ان اللذذي هو الكمال  
 وذلك بحسب الملائكة فان كان بحسب الخيال وهو الكمال  
 الذي له او بحسب العقل وهو الكمال الذي له هو مبدأ جميع  
 ذلك الادراك وولجيا لوجود بذاته هو الكمال المطلق  
 والمحال المحض اذ هو يري عن العالوق المادية وعن ما بالحق  
 وكل حاله وكما له فانه اريد ملايم ووجب الوجود بذاته  
 غير محتج عن ذاته اصلا كما عرفته اذ هو مجرد اذ هو مجرد  
 بل فرقا التجريد لا يدخل في ذاته معنى ما بالحق ولان الجز  
 هو ما يتشوقه الكل وما يتشوقه هو الوجود او كمال الوجود  
 اذ العدم من حيث هو عدم لا يتشوق ووجب الوجود  
 هو الجز المحض لانه لا يتشوقه شر واذا كان له الجاهل المحض  
 والهاء المحض فهو الحيز المطلق ويعلم ذاته بانها لعقل  
 واسمها وكل كمال معشوق فهو اذن يعشق ذاته لا يعشق  
 بل نفس وجوده هو عشق الملائكة عشقا قلبيا لا انفعاليا  
 بل لذاته بذاته التداد اضليا وكونه معشوقا وعاشقا فهو  
 وجوده فهو معقول عقلا ولم يعقل معشوق عشق اولم  
 يعشق واذا كان معلوما من متشوق ذاته غير متاخر لذاته

صواعق

فهو ايضا مرادة ارادته فعلية بمعنى ان نفس صدور خطه  
 هو بعينه نفس معشوقتها لانه لا كرادتا بل نفس تصور  
 لما في ارادته طارحنا انها يتبع تصورنا للامر الملايم شرق  
 اليه وسوق اليه بحسبته وليس هناك هذان الشوقان فاذا  
 ارادته لا تعرض بل هي مرادة بالقصد الثاني لانها بالتحقيق  
 مرادة بل لا بل صدورها عن ارادة وكونها غير متاخره لذاته المتشوق  
 يكون ذاتها في الغاية وايضا يشبه ان يكون كل فاعل فانه هو  
 الغاية ايضا لان عرضه الذي يومه ملايم لذاته ولو كانت  
 الغاية قايمة لذاتها وكان يصدر عنها امر كانت فاعلا  
 وغاية والافان الغاية ذلك فان الغاية هي التي تحصلها الفاعل  
 بالفعال فاعلا وكانها في الغاية والفاعل سميها والارادة  
 الاختيارية بالتحقيق هي حيث لا يكون عرض وهو الوجود المحض  
 كما عرفته وكل مراد فان يعشق ذاته ويخترها ايضا بزبد لانا  
 يعشق ذاتنا وصدور الامر عنه لما كان من متشوق  
 ذاته اليه كمال المطلق كان وجود الموجودات الصادرة  
 عنه على اتم نظام واحسن ترتيب وانت اذ اشرت بالحكام امر  
 طلبت النظام في الحياتي فانه يتصوره ولا نظاما فتشوق  
 اليه الامر فيكون بالتحقيق مصدر تلك الامر النظام  
 المستصور فاذا كان الفاعل هو النظام المطلق والكمال المحض

وهو بعينه الغاية فالجري بان يكون الامور الموجدة بحيث  
 لا من يد عليها في الاحكام والنظام فلهذا يصح صدور  
 هذه الامور عنه عن نظام وترتيب اخر فان جميع الظاهر  
 يكون دونه وح لا يكون الغاية هي بعينه اعني الفاعل  
 فيكون له فرض وهو المحرر وصدور هذه الموجودات  
 هو الغاية بل يكون ذاته الغاية لجميع الموجودات  
 مع علمه هو الغاية وكنت عرفت ايضا ان الفاعل هو صادر  
 الامر عن الشيء بمشيئته وبان لك مما سجد ان صدر الامر  
 صادرة بعلمه علمه هو بعينه الارادة فالقدرة هي بعينها  
 الارادة فان لم يعن بالقدرة هذا بل يتعفن الاحكام لم  
 يصح له وكذلك المحرك اليه اذ المحرك هو الادراك الفاعل  
 وهذا ان الوصفان له بذاته وموجبه قويه بذاته ان وجب  
 حيوية فان وجوده هو كونه بحيث يصدر عنه افعال  
 المحيوة وشرح ذلك ان الحي هو ان يكون الشيء بحيث  
 يصدر عنه الفعل والادراك وذلك على وجهين فاحد  
 الوجهين ان يكون وجوده هو حيوية والثاني ان يكون  
 الشيء معية لا يدعي وجوده كحيوة الانسان فانه ما ينضم  
 الى الجسم النفس لم يوصف ذلك الجسم بانه حي لانه لو كان  
 وجوده الجسمية هو حيون لكان كل جسم حيا وقد عرفت ان

حيوته فان اي شيء هو كونه بحيث يصدر عنه افعال المحيوة  
 وقد عرفت معنى الحق وان حقيقته الشيء هي خصوصية وجوده  
 فلا الحق اذن من ذات ولجبا لوجوده بذاته ونفاه الحق  
 ايضا لما يكون الاحتفاء فيه صادقا به ومع صدقه دال على  
 دوامه لاذنه واكثر اذ كان كذلك فكما شئ بالفتاى الى ذاته  
 بطور مدح وهو الحق ما ان يكون حقا فلا ذلك كل شئ هالك  
 الا وجهه فحقن كلها صفات واجيب الوجود بذاته وتبين  
 من هذا انك لم يعرف كنه الحق الا قول بل عرفته بل انتم  
 وهما انه بحيث وجوده بذاته وعرفت من صفاته ما يلزم هنا  
 اللازم وهما انه يجب وجوده بذاته ولو انك عرفت كنه  
 الحقيقي للشيء علمك شئ وعرفت كل شئ بكنهه وحقيقته  
 كما يعرفه هو وقد عرفت ان الشيء الاحدي الذات حقيقة  
 صفة شئ احدي الذات ولا يصدر عنه امور كثيرة معانية  
 الطبع فالذي يصدر عنه الاول امر بسيط وسنذكر شرح  
 ذلك فيما بعد وما انه كيف يكون له علم غير مشاه وفولاه  
 ان وحد الفئتي لكان بين تلك الاشياء من المتناسبات  
 والتركيبات ما يبلغ الاعتبار المتناهي فاذا فرضنا وجود تلك  
 الامور بعينها معقولة متناهي كانت تلك المتناسبات الغير المتناهي  
 ايضا معقولة وضرا المتناهي في مثل ذلك يكون بالفرض

وامكان الوجود لو كان وجودا قايما من دون موضوع كما  
حكم حكم واجب الوجود بذاته فاذن يجب ان لا يكون  
وجوده في موضوع ولو كان يخرج العقل من القول على الفعل  
جنباً وكل جسم فانه بالحق معقول ويحتاج في استخراج  
العقل في المعقول منه من القول على الفعل الى ما يخرج  
فيه من القول على الفعل لوجب لا يتأخر الجسم وذلك مع  
ان يتأخر الى امره بالحق معقول ثم لا جسم اذ لا يكون  
يخرج العقل في المعقول منه من القول على العقل من جسم  
اذ كل جسم متساو في كونه بالحق معقول اذ قد بان هذا  
المعنى فاستقل الان الى الكلام في الامور الممكنة الوجودية  
ونعم ما قاله ارسطاطلس ان من رام هذا العلم فليصدق  
انه سياتى نفسه مطلقا اخر فيجب ان لا يتبع المحسوسات  
والامور المعتادة  
من الكتاب الثالث  
التي يحتاج اليها الامور الطبيعية وفيه معلية كتاب سماه  
الطبيعي الامور الممكنة اذا وجدت فاما  
ان يكون وجودها في موضوع او لا يكون في موضوع ولكن  
في موضوع هو الجسم فاما ان يكون جنباً وايقانه مستغنى عنه  
واما ان يكون هير في اوصد وقد اتيناها او مفارقة وقد

اثبتناه

اثبتناه بالقول القوي من العقل في اخر الالهيات وهذا قد  
يكون بينه وبين المادة علاقة لا يسهل الانطباع وتبعه  
فهما وقد يكون بينه وبين المادة علاقة اصلاً فليس يتقلا  
وانت تعلم انها هير في الاول لا يتبع المعتمد في الوجود بصفة  
من صفاته وهي انه ووجب الوجود بذاته وتاخره  
من جهة هذه الصفة فلما ناعرف حقيقةه لكننا تعلم بالحق  
ان يلزم عنه من العقل انه من الاصحاب العقلية وتبعاً  
تكون الاصحاب الطبيعية وعدتها ثم الامور والاشياء  
المتحركة التي يوجبها الحركة الفكرية فكنا نعرف ما  
يلزم عن تلك الاحوال الحركات من الانواع واذا التفت  
عن ذلك فليعدل الى طريق اخرى في معرفة هذه الامور  
وهي ان يقتض بعض الامور بالبصر وبعضها من احوال  
العقل فليخلط بعضها ببعض وتستخرج منها مطالبنا وهكذا  
فعل صاحب علم الطبيعة مثلاً فانه حصل بعض مقدماته  
من الرصد وبعضها من الهندسة مثلاً التي هي مستفادة  
من احوال العقلية فاستخرج منها مجموعاً وقد تباينت  
السماح الطبيعي الكلام في الحركة والسكون والمكان  
والزمان والتجزء الذي لا يتجزئ وعن من وراء ايراد الحق  
الاخر في احصاء انواع الجواهر والحركات

في الحركات الطبيعية والفسرية وفي ان الحركة المستديرة  
يجب ان يكون ارا حدية وفي اثبات الميل وبيان ان  
المسحوق والمسحوق انما يتحرك بميل عريض والرد على من  
قال بخلاف هذا وفي ان الحركة الطبيعية يجب  
ان يكون مستقيمة ولشكلم الان في حال الجسم فنقول  
ان لكل جسم طبيعته ومادة وصورة واعراضا كما عرفتم  
فيها تقدم وطبيعته في الفوق اليه يصدر عنها تغير  
او سكونه الذي يكون عن ذواته وصورتها في ماهيته  
اليه بها هو ما هو ومادية في المعنى الحاصل للصورة  
والاعراض في اليه اذا تصورت مادته بتصورها وممت  
لفصته لزمته او عرضت له من خارج وربما كان  
طبيعته الشيء بعينه صورية وذلك في السبايط فان  
طبيعته المائية بعينها المائية اليه بها الماء هو ما هو لكنه  
طبيعته بالقياس اليه ما يصدر عنها وصورة بالقياس اليه  
تقوم على نوع الماء وعظيمة الاثار المحسوسة من البرودة  
والسقل الذي لا يكون للجسم بالفعال وهو في حيزا لطبع  
فيكون فعلا الطبيعة في جوهر الماء بالقياس لا الماش  
عنه البرودة والقياس هو في الشكل والقياس اليه مكانه  
القريب للتحريك والقياس اليه مكانه المناسب للسكن وهو

اعرف

اعراض بله هذه الطبيعة اذا لم يكن عادوا ما في المركبات  
فالطبيعة كجزء من الطبيعة الصرفة ولا يكون كنه الصفة  
كالاشارة اليه يتبين في الطبيعة وقرى النفس  
والحيوانية والنطق ومن هذه الاعراض ما يتبع المادة  
كسواد الزنج واثار الفرج ومنها ما يتبع الصورة كاللذات  
والفرج فان هذه منبغثة من الصورة كلما شرحة  
والاحكام بالجملة اما بسيطة وهي اليه طابع ولحد  
واما مركبة من احكام طابعها مختلفة ويكون في التركيب  
فاية ليست في السبايط كما يوجد في الحيز عند التركيب  
من الزلج والعقص والسبايط اما ان يكون بحيث  
اذا وجد فيها تركيب حصل منه شيء لم يكن في السبايط  
بسيط لا يمكن ان يتركب منه شيء لكنه قد نال الكمال  
الحق في وجود سباطه والاحكام اليه يقبل التركيب  
لاحالة تقبل الحركة الفسرية المستقيمة والا لا يقبل  
التركيب وحيث يكون مثل هذه الحركة لا يكون  
بل من وجود جهات يكون منها الحركة اذ حقيقة الحركة  
مفارقة وصدق ونقول ان كلما اقتضاه طبيعة الشيء  
لذاته فليس يمكن ان يفارقه اليه الا والطبيعة قد  
ضدت وكثير من الحركة يفرض الحركة بانقسام

زرعين او مسافة على ما تبين فانه معدوم والطبيعة لم يظلم  
 فليس شيء من الحركات متقيض لطبيعة الشيء المتحرك فاذ  
 ان وجدت الطبيعة متقيضة للحركة فانها تقيضها  
 لانها ليست عليها لتنا الطبيعة وانما يتحرك ليعود  
 الى الحالة الطبيعية فاذا بلغها ارتفع الموجع للحركة  
 فامتنع ان يتحرك والجسم الذي يتحرك على الاستقامة  
 الى مكانه الطبيعي فانه لا يكون طبيعته مادام متحركا  
 على حاله واحق بل بما يعرض للجسم من التفاوت في المسافة  
 بنيه وبين مكانه الطبيعي يتغير طبيعة وذلك لان خروج  
 عن مكانه الطبيعي هو معتصم وانما يختص بتقدير  
 الابعاد وكل حركة بالطبيعة فهو هرب بالطبع عن حاله  
 وكل ما كان كذلك فهو عن حاله غير ملائمة وهذه  
 الحركة ينبغي ان يكون مستقيمة كانت في مكان لان  
 الحركة طلب طبيعي من الجسم لمكانه الخاص والحالة  
 نطلب على قرب المسافة والاهالة يكون على خط مستقيم  
 لانه ان كان الجسم في مكانه الطبيعي عاد لا  
 عنه فلا يكون القصد اليه اذن وكل حركة ليست بمسقيمة  
 فليست بطبيعية وكل حركة مستقيمة فانها يقبل  
 الاستعداد والتشقق لانها عن صدق لصد ويجعل ان يكون

في الجسم

في الجسم في حال ما يتحرك مجتهدا يزداد على الطبيعة وذلك لان  
 الجسم في مكانه الطبيعي هو طبيعته ولكن لا يكون ذلك الحركة  
 وهذا المتغير الزايد لا يستقيم ميلا وهو الذي نشاهد في حال  
 ما يتحرك الى مكانه الطبيعي من الذراع القوي لمقاومة قوة  
 الميل الى الطبيعة في حال ما يتحرك نسبة الحرارة الى طبيعة  
 النار في الحراق ولكن الميل يقبل الشدة والتشقق لانها  
 جوهر الميل ليس بالطبيعة والحركة الرضية وبالحالة الحرة  
 المستديرة التي لا يكون عن شدة فليست عن الطبيعة اذ قد  
 ثبت ان كل حركة بالطبيعة فانها هرب الطبيعة عن حاله  
 غير طبيعة والطبيعة لا تقبل الاختيار بل انما يفعلها الضعيف  
 فلهذا لا تقبل حركتها وانما عليها فلا تقبل اللون  
 في وضع والهرب عنه عنها معا فان فرضنا الحركة الرضية  
 بالطبيعة لكان بعليه الهرب عن الوضع لغير الطبيعي  
 المهروب عنه غير مطلق فانه لو كان مطلقا لمكان هربا  
 عنه لكن الحركة المستديرة حركة لحيث كان منه الهرب  
 فاذا كانت بطبيعية فيبين ان حركة المستديرة عن اختيار  
 وارادة والفعال الصادر عن الارادة اذا لم يختلف الذراع  
 فانها لا يختلف فان قيل الحركة المستقيمة فيها ايضا هذه  
 الصفة لان الجسم في المسافة التي يتحرك فيها تصاحبها

فمنه يرب عنه لياجزها والجواب عن ذلك ان الجسم الذي  
يتحرك بالاستقامة يتغير موهله اما ليل التمدد في الحركة  
الطبيعية اولا الصنف في حال العترة على الاتصال  
كما يتحرك مثلا في الحان والبرودة فيكون مقتضى كل منها  
غير مقتضى الاخر وقد عرفت ان حال اشتهاه الطبايع  
تختلف بتقدير المسافات وليس كذلك حال الحركة المستقيمة  
حيث يكون شديدا في الميل بحيث ان يكون للحركة غاية  
يقع المتكون فيها والوضع اما ان يكون وضعا مستعينا  
بالفعل او بالقرن والذي يقع لا يحدث عنه تاثيرا بالفعل  
فيبقى ان يكون بالفعل وذلك الفعل اما بحسب التوجه واما  
بحسب الوجود ولو كان بحسب الوجود لوجد بالفعل  
تعيينات لانهاية لها لانه ليس بعضها اولى بان يخرج الى  
الفعل من بعض فخر لو كانت تلك الاوضاع موجودة بالفعل  
لما كانت مطلوبة فيبقى ان يكون بالتوجه وذلك لتوجه  
اما موثرا وغير موثرا فان لم يكن موثرا فهو كانه او  
لم يكن بل يكون مسيلا مسيلا لهما زيات المختلفة لانه لا يجب  
لاجلها ان يصير شيئا منقسمها بل لتوجه اصغف من ذلك  
فيبقى ان يكون ترهما موثرا في الحركة فها اذن توهم المتحرك  
وهو المثل فلهذا لا يصح فرضا لذلك ان يوجد حركة دورية

اذ لا وضع

اذ لا وضع او يوضع من وضع الا ان يكون هناك سبب يرجح  
لوجود احد الاوضاع من دون الاخر مثله وليس الا التوجه  
او تصور وقد عرفت فيما تقدم ان مقصود الحركة المستقيمة  
هو بعينه النقطة التي منها المقارفة وقد كتابنا الفرق  
بين الحركة العترة وبين الحركة التي بالعرض والحركة  
الطبيعية والارادية ليشتركان في انها من تلقاء المتحرك  
فهي الحركة الطبيعية والعترية قد يكون في غير المكانة  
والوضع بل في الكيفية والكمية كسر الماء الحار والبارد  
الماء وكسر الصبر وكسر الذي يستعاب بالارادية المسنة  
وتنح بالقرن الطبيعية كل من ذات الشيء يتحرك الا بالارادة  
سواء كان مثل حركة الارض او فعل النفس النباتية فان  
التاثير ليس يتحرك بالارادة ولكنه مختلف في جهة والحركة الطبيعية  
هي التي يكون عن قوة جسم يتوجه الى الغايات في الطبيعة  
ذلك الجسم وعلى الوجه الذي يقتضى طبيعة ذلك الجسم  
وعلى الوجه الذي يقتضى طبيعة ذلك الجسم اذا لم يكن عائقا  
والحركة التي بالقرن هي التي يحركها خارجة عن المتحرك  
وليس مقتضى طبيعة ذلك قد يكون للجواب وقد يكون التوجه  
وقد يكون مع مفارقة المتحرك للجهة مثل الرمي والمزجج  
وقد يظن في هذا ظنون فمنها من قال ان السبب فيه يرجع



الهواء المدفوع فيه الى حلق المرعي والتمامه واليهما اللقيا  
 ما يقع بصفتها كراما امامه ومنهم من قال ان الالافع  
 يدفع الهواء والمرعي لكن الهواء اقل للدفع فيدفع انشراح  
 فيجذب معه الموضوع فيه ومنهم من يرى ان السبب  
 في ذلك قوة يستفيد بها المتحرك من الحركة ثبت فيه من  
 ليد ان يبطلها مصاكات تبطلها فيما يابسه ويخترق به  
 فكيف اصغف ذلك في الميل الطبيعي وابطال الميل الغريب  
 فمضى المرعي نحو جهة ميله الطبيعي وهذا الميل الغريب  
 كالكيفيات الغريبة المعارضة في الجسم مثل صفوة الماء والسبب  
 في قول الاحكام الكيفيات الغريبة كون الطسولي مستقر  
 لبقول كل شيء وقال في موضع ما بتردد فالوان من طبع الحركة  
 ان يتولد بعد الحركة ومن طبع الاعتماد وهو الميل ان يتولد  
 بعد اعتقاد لم يتبعها ان الحركة تقدم ثم يتبعها سكون  
 ثم يتولد عن الاعتماد بعد ذلك الحركة وهذا الشئ ما يقال  
 فان المتولد لا يحال شئ حادث وكل حادث فاعلة وذلك  
 العلة ان كانت علمت كونها موجودة وجبان يكون الحركة  
 الاولى بتجمع نفاذ الاعتماد فكيف يكون سكون ومبدأ  
 الحركة من وجودها الفعل وليس هناك مانع عن الحركة  
 لانه المتحرك ولا في المسافة وان قيل لان الاعتماد بعد ذلك كان

الكلام

الكلام كالكلام الحركة ومذهب سبيري ان الهواء المدفوع  
 فيدفع المرعي مذهب غير سديد وذلك لان الكلام في  
 الهواء وتبطل الحركة غير طبيعية كالكلام في المرعي ولو  
 كان الهواء اسرع حركة كان يجبان فيدفعه الحائط  
 قبل نفوذ السهم فيه اذ الهواء هو الذي ينفذ السهم فان  
 قيل ان الذي يلدصل السهم من الهواء جيبس والذي يليه  
 قوة من الحقن ان يكون بعد ذلك فيدفع السهم في الحقن  
 وجب ان يكون السهم اسبق من الهواء وان كان من جهة  
 السهم ملتحقة من الهواء اخذ باعوده دفقا كما فيه  
 كان المحذوب اشد اخذ با من الجانب وهذه القوة هي  
 الميل الذي ذكرناه فطره برسبب ما يكون موافقا للسهم  
 الطوار او لا يحال الهواء والرياح التي تهشم الاصمان لو لا  
 يتحلل سهما لو وضع فيها فاخذ المتحرك السهم لا الهواء ويحل  
 جميع الاحوال فلم يشك هذه الحركات يكون مثل كسب  
 من المراعي والرياح وهل المظروف فرع هذا الكلام يرجع الى  
 كتاب الشفاء  
 وغيره لنتاه بحسب هذا النظر ان فرض حجم لانه متحرك  
 فاما ان يكون حركة حركة وضعية او حركة فيها استبدال الحركان  
 وكلهما يستحيل فيه اللانانية اما القسم الثاني فلا يتان كما

الجسم غير متناه من جميع الجهات لم يكن مكان يتحرك اليه الجسم  
 وان كان متاهيا من جهة فانه اذا انتقل الى الحالية من  
 الجهة المقابلة لم يخط منها شيئا فلهذا ليس المتناهية  
 متناهية وايضا لا يكون مثل هذا الجسم حركة طبيعية فان  
 الطبيعي هو الذي يطلب اساطيعيا وكل امر وهو حركا  
 عرفت في باب المكان المحدود لا يتغير اليه ما لا حد له  
 القسري فانه يكون ابن خلاف الابن الطبيعي ولذا لم يكن  
 ابن طبيعي لم يكن ابن قسري ثم كيف يكون جسم متاهيا  
 من جهة وغير متناه من جهة ومقتضى طبيعته شيء واحد  
 هو بسيط ولا يجوز ان يكون لتاثير طبيعته في مادته اختلا  
 حتى يتحد منه جانب ولا يقيد منه اخر فان قطع قاطع  
 لم يكن نهائية الا الى مقطوع من جسده فلا يكون له ايضا  
 مكان يتحرك اليه واما الجسم المركب فممكن حاله فان كان  
 متاهيا من جهة وغير متناه من جهة وتوهمنا كل واحد من  
 اجزائه قد يتحرك الى جهة الشايه وجب الخ الذي ذكرنا  
 واما القسم الاول وهو ان يكون الحركة مستديرة فانه يتر  
 ما ذكر في باب الخلاء ثم لا يصح ان يفرض تلك الحركة لان  
 دورة وذلك لانه يلزم ان يتحرك في سا ولا يكون للمكان  
 قوما اخر والمحرك والمسافة والاحوال كلها متناهية

دمج

ومستحيل ان يكون امران متفقا لغير واحد احدهما  
 جازين والاخر مستحيل ولا يصح ان يكون اجسام محدودة لثبات  
 غير محدودة العدد فانه ان كانت متناهية متناهية فثابت  
 صار حجم حاليها من جميع الجهات اصغر واقرب الى الوسط  
 فيكون متناهية وقاص من حجم الاول فيكون الاول ايضا  
 متناهيا فيكون عدد الموجود منها في حجم متناه متناهيا  
 لان الاختلاف المرجوع بالفضل في كل محدود متناهية وان كانت  
 متناهية فالصلت لزم ما لزم في المثبتات ومن جميعها  
 يعلم انه لا يكون حركة ذاتية في الاستقامة الى غير النهاية  
 اذ قد علمت شايه لا يعاد فيجوز ان يكون حركة الى اسفل  
 والسفل غير محدود وكذلك حال العلو لا محالة محدود ولا  
 لم يكن موجودا فلو كان مقابلا لوجب شايه المسافة  
 واذا كان احدهما محدودا فقابله فلم يكن السفل متناهيا  
 فلم يكن السفل سفا لان السفل بالقياس الى العلو فاما  
 وجود اللانهاية فهو انه قد تقابل لا يتناهى ويغير بذلك  
 انه بحيث ايقن منها احدث وحدت منه موجود من  
 خارج من غير تكرير كالعدد ويقال ذلك ويغير بها انها لم  
 يعزل عند عليه فبين عن فاذ يغير غير  
 متناهية بعداي غير واصله الى نهائية الموقف فصحيح

بالانتهائية بالوجه الاول  
 بل كل واحد منها كالحركة فالكل عامر كل غير موجود  
 لا باللقن ولا بالفعل وما كل واحد منها فصيح ان قال  
 باللقن واما الميخنة الثانية فانه محذور  
 بالفعل وايضا فان الانقسام دائما يحسن بالفعل بانيه  
 للحد لا حد وبالجملة فالذي بالفعل غير  
 عن طبيعة ما باللقن فان ميخنة ذلك انه له  
 طبيعة باللقن بطبيعة اللقن محقق في  
 دايما اذا فتلون للانتهائية بجزء ما باللقن فهو متعلق  
 بطبيعة المانة فيمن من هذا ان ما لانتهائية له طبيعة  
 عوسية فالعدد يعرض له ذلك في التضعيف ويتبين  
 من لقاء الوحدة والمقدار يعرض له ذلك في التضعيف  
 والمقتضا ويتبين من قبل التضعيف اذا القابل للانقسام  
 هو جسم متناه والحركة يعرض له الانقسام الغير المتناه  
 لسبب المسافة واما الزمان فاستعداد الموهوم من  
 القسمة فيه له لذاته لان الزمان بذاته مقدار ولا كذلك  
 الحركة واما المعين بالفعل من الزمان فيعرض له سبب الحركة  
 ففرق بين الراقع بالفعل وبين الموهوم والاستعداد  
 فان المقادير موضوعة بذاتها لان يعرض له القسمة <sup>المتناهية</sup>

اليغيرالانتهائية

اليغيرالانتهائية ومستعدة له واما وجود القسمة فيها بالفعل  
 فيسبب اخروهر قطع قاطع بالحركة يوجد الزمان على نحو  
 بل منه الاستعداد لذاته لقبول الانقسام كما يقال ان  
 العاذا اذا وجد عشره فليس هو الذي يجعلها زوجا  
 بل يوجدها ويلزم وجودها ان يكون زوجا والحركة كما  
 يعرض لها ان لا يتبين في التضعيف وهذا الكمية ليست  
 للحركة اذا الحركة الكمية طارة ذاتها ولا سبب كميته كمية  
 المسافة اذ المسافة شاهية فاذا اليقينا سبب الكمية الخري  
 الخري الزمان كما ان الحجم لا مقداره في ذاته وانما يقبل  
 الانقسام بسبب المقدار الذي يحمله بالحركة علة لوجود  
 الزمان والزمان علة لكون الحركة غير شاهية المقدار  
 والمحرك علة لوجود الحركة فهو علة اولى لوجود الزمان وعلة  
 لثبات الحركة فتنتج ثباتها ازدياد امتداد كميته الخري  
 الزمان وليست علة لكون الزمان مستعدا لان متبدل في ثباتها  
 فان ذلك للزمان لذاته كما كان في الانقسام لكن وجودها  
 الميخنة الامتداد اذ لانتهائية بالفعل للزمان فهو بسبب  
 الحركة وبواسطة الحركة كما كان وجود الانقسام له بالفعل  
 بسبب خارج قاسم بالحركة سبب لوجود هذا العارض للزمان  
 والزمان سبب لوجود هذا العارض للزمان بل حقيقة ما <sup>المتناهية</sup>

لا يقطع الحركة بل يصلها وما الزمان فهو علمه لكونه الحركة  
ذات مقدار غير متناه وكثير من الاشياء يوجد اسرها  
ولذلك الاصر صفة اولية تفرق يكون له من جهة ذلك  
الصفة بالعضل الثاني والذي غلط الناس في ان كل شئ  
فانه يتناهي الى شئ اخر هو ما شاهدوه بالبحر فان من المتناهي  
ما يكون مع تناهيه ملاوقا لشئ اخر ومن حيث هو شئ  
فله نهاية فقط والمحدث هو ملاوق فنهاية عند شئ آخر  
وهذا المرعى التلويح وهو شئ يقضي به الملاوقات وليس  
لغيره شاهية فهو معتبر اخر ازيد من معتبره انه متناه وتقول  
انه لا يجوز ان يكون جسم فاعلان جسم او منفصل عن جسم  
فعلا او نفعالا لان متناهي وهو غير متناه فاما انه لا يجوز  
ان يكون فعلا في جسم كذلك فلان ذلك المنفصل لا يحل اما  
ان يكون متناهي او غير متناه فان كان متناهي فمتن متناهي  
جزء من المنفصل ان يقع عن جزء من الفاعل الاخر فاذا فعل  
جزء من غير المتناهي في المتناهي او في جزء منه كان نسبة  
ذلك الزمان كنسبة ذلك الزمان الى الزمان الذي يقع  
فيه غير المتناهي بل في غير المتناهي اذ الاجسام كلها كانت  
اعظم صارت قوتها اسدرو زمان فعلها اخصر فيجب  
من ذلك ان يكون فعل الغير المتناهي لاني زمان وقد فرض

الزمان

في زمان وان كان ذلك المنفصل غير متناه فان نسبة  
جزء منه الى الفعل الكل عنه كنسبة الزمانين فيجب  
ان يقع الفعل كل جزء منه لانه زمان ويكون الفعل الجزئي  
والاصغر من ذلك اسرع من اتقعا للجزء الاكبر اذا كان  
الاصغر مقتضيا للسرعة ويكون اسرع من الكاين لا  
في زمان واذا قد عرفت هذا من جهة الفعول فلو ان  
يعرف مقابلة من جهة الافعال فمعلوم من هذا ان المتناهي  
من اليع يفعل بعضها في بعض فعلا زمانيا كانت كلما عظمت  
ازدادت قوتها والسرور ان كانت لا يشتد في جرمها فافا  
تشتد في تأثيرها وان لم يجز ان يكون الصورة ليع في هذه  
النار تشتد ويضعف فانها في ضعف النار يكون قوي  
وليس هذا الزيادة في الاستق في الجرم بل زيادة الاز  
وزيادة المعدل بل ان الصغر يغير باعراض تشتد ويضعف  
يتبع زيادة مقدار الحاصل للصورة ونقصانه وبهذا يعلم  
ان لا يكون في جسم من الاجسام قوت على التحريك القسري  
او الطبيعي غير متناهية الشدة فان ذلك يوجب وقوع  
فعله لانه زمان ويسبب ان يكون حركة لا في زمان وانما  
يجب ان يقع لانه زمان لانه كلما اشتدت القوت قصرت المدة  
في ان كل قوت مجبانية فعلها متناه وتقول

ان القوم يقع بينهما من قول اخري فتاوت في امر منها  
 سرعة الفعل ويطرح ومنها طر لمد استيفاء الفعل  
 وقصرها ومنها كثرة علة العقل وقلتها لثالث الاول  
 ان اشتد الراسين قوم اسرعه في الرمي لمسافة  
 معينة قطعاً ومثالا الثاني ان اشتد الراسين هو  
 اطولها زمان نفوقا لرمي في البحر ومثالا الثالث ان  
 اشتد الراسين هو اكثرها قوة يجرى بعد رمي  
 وذلك لان القوم في نفسها لا كمية لها وانما كميها  
 اما بالقياس الى ما فيه القوم واما بالقياس الى ما عليه  
 وما فيه القوم يكون اذ متناهيا اذ الاجسام متناهية  
 فيبقى القسم الاخير فاذا كان بالقياس الى ما عليه  
 القوم فليشطر هل يجوز ان يوجد في جسم متناه فعلها  
 غير متناه بالقياس الى الشدة والمدى والبعيد فتقول  
 ان كان يصح ان يوجد قوة فعلها غير متناه بالقياس  
 الى السرعة اعني الشدة كان فعلها واقعا في زمان  
 وكل سرعة في زمان لان كل سرعة هي في قطع مسافة  
 او ما يجري مجري المسافة وكل ذلك في زمان فلو كانت  
 حركة لا نهاية لها في السرعة لكان زمان لانها  
 له في القصر فكانت الحركة لا في زمان والمجمل فاعتبار

السرعة

السرعة انما هو في الامور التي لها وجود في زمان فلو ان كان  
 تلك الحركة نهاية في الشدة حتى لا يكون وراءها شدة  
 وكل زمان في نفس متناه فيكون تلك الحركة متناهية وان  
 لم يكن نهاية في الشدة كان وراءها شدة فلا يكون  
 غير متناهية الشدة ونقول انه لا يجوز ان يكون قوة  
 في جسم يعقري على غير متناهية العدة والمدى بعد ان يتبين  
 فيها ترتيبا محدد الاكثر ولا ترتب لها كما عرفت وذلك  
 لان القوم مقيس بانقسام الجسم كما عرفت فلابح ان يعقري  
 الجزوي على ما يعقري عليه الكل في العدة والمدى من العتين  
 وانما وجب تعيين الان لبتين الترتيب فيكون الفصل  
 لكل على الجزوي في المقعري عليه وهذا هو اما ان لا يعقري  
 عليه في اما ان يعقري الجزوي على ما يعقري عليه الكل او  
 لا يعقري على شئ منه والقسم الثاني هو فان القوم كما علمت  
 سارية في الجسم ذي القوم فيكون للجزء قوة من جنس قوة الكل  
 فيبقى ان يكون ما يعقري عليه الجزوي ناقص ولكن هذا المقصود  
 لا يكون في اتصاله من الان المعين بل من الطرفين لا يزداد  
 انقص من غير المشايخ في جهة كونه غير متناه زاد غير المتناه  
 عليه في تلك الجهة فيكون الجزوي المقصود متناهية القوم  
 بالقياس الى مد العلة لكن جملة الجسم المتناهي يناسب الجزوي

المفروض مناسبة محددة ففعل الجزو يناسب فعل الكل  
فعل الجزو متناه فعل الكل ايت متناه فقد بان الكل في  
حياتية فعلها متناه وان الحركة السهمية الدوت  
لا يصح ان يكون علما اصل جسمانيا بل امرافا للحياتية  
لا يعقل العزوي وان كان ذلك المفارق يحرك بواسطة  
قوة حسابانية فانما يحرك بان يفعل عنه القوة الجسمانية  
انفعال بعد انفعال غير متناه يتبع تلك الانفعالات  
حركات يشبه الحركات التي يرضع للسان عند الغضب  
والخجل وشمسح هذا في بايه والعرض فقلنا ان يعلم  
انه لم يتبين ههنا ان القوي الجسمانية لا يفعل  
انفعالات غير مشاهية وانما يتبين انها لا يفعل افعالا  
غير متناهية اوليس اظهر لي بقوي على قول صور غير  
متناهية في اثبات الجهات  
الطبيعية للحركات المستقيمة والوضع للحركة المستقيمة  
قد عرفت فيما تقدم ان الجسم المستدير هو المتقدم على  
جميع الاجسام بتوسط الحركة المستديرة وانها  
متقدمة على سائر الحركات ومعلوم من هذا ان ذلك  
مبدع والمبدع لا يكون مركبا من اجسام اخر وههنا يتبين  
هذا بعينه بالوسط الذي توجد بعد ان جسا واحدا يسا

لاصح

لا يصح ان يكون جانب منه يلي ملا وجانب منه يلي لاخر ولا  
ملا فان مقتضى التسطح الواحد والآخر ومنه ان  
يلى الملا او يلى جز وجز واذ كان كذلك لم يصح ان يكون  
جز ومنه يلى الملا وجز ومنه يلى لاخر ولا ملا فقول  
انه قد سلف حيث تكلمنا في الشاي وغير الشاي ان  
الجسم متحد وانما اذا تحددت السفل تحددت العلو فكما  
وحدت وحدت حركة مستقيمة تعين ترك وضد  
وحيث تعين ترك وضد تعين مبداء ومنتهى ونحن  
سيتي ذلك جهة ولا يصح ان يترك من جهة لجهة  
كثير والاولى ان الحركة طبيعية فحين ان يكون الجهة  
اشين فاحد بهما ستي فرق والاخرى ستي اسفل ثم  
لا تصح ان يكون المبدأ والمنتهى امرين معقولين ملاستقي  
من بعد فبقي ان يكونا امرين مشارا اليهما ذوي وضع  
وحيث تعين احدهما تعين الاخر فلهذا يجب ان يكون  
المبدع من شرط تحدد الجهة ويجبان يكون كل واحد  
منهما من الاخر في نهاية البعد فحين من هذا ان يكون  
الجهة ذات وضع غير منقسمة وذلك اما ان يكون في  
خلاه وملا والخلاه مع انها غير موجودة لا يتخلف في  
يكون فيها فرق واسفل فحين ان يكون الجهة في ملا ولا يحد

اما ان يكون متحد الوجهة بجسم واحد واكثر من جسم واحد  
واكثر وان كان من جسم واحد فاما ان يكون بجسمين  
او باكثر منها فان كان بجسم واحد فاما ان يكون مستديرا  
او غير مستديرا فان كان مستديرا فاما ان يكون  
على سبيل الاطاطة او على سبيل المركز فان كان على  
سبيل المركز متحد احدي الجهتين ولم يتحد الاخرى  
فبقي ان يكون على سبيل الاطاطة وذلك اما ان يكون  
باقتراض حدين في سطح الخارج او في سطحه الداخلي  
ولو كانت يتحد الوجهتان باقتراض حدين في سطح كان  
اختلفا الجهتين لاختلفا من بين متفقين في النوع  
مختلفين في العدد والتاليه مع فاذن انما يصح ان يتحد  
الجسم المستديرا الموجود على سبيل الاطاطة الجهتين  
بان يتحد احدي الجهتين به والاخرى بجوهر وهذا  
هو المركز وبما هو في حكم المركز لا يصح ان  
يكون جسم غير مستدير يتحد الوجهة لانه لا يكون غير  
طبيعي اذ شكل الجسم الطبيعي مستدير ولا منى من الاجسام  
التي غير طبيعية متحد الوجهة ولا يجوز ان يكون جسمان  
متحدان الوجهة الا على سبيل الاطاطة والمركز وذلك  
لان اذا افترض لاحدهما وضع وفرض الاخر بجانبه

يكون

له يمكن اختصاصه بذلك الجانب بعينه من غير ما  
ما يشابهه في النوع او بطيب اي جانب يشابهه فان  
كان لطبيعة بطيب ذلك الجانب من دون سائر ما  
يشابهه كان ذلك الجانب مائنا لسائر الجوانب  
فكان له اختصاص فكان لا محالة ذلك الاختصاص  
سبب جسم فكان المتحد بالجسم الاول لا بالجسم الثاني  
فيكون الكلام في ذلك الجسم كالكلام في هذا الجسم  
وان كان طبع ذلك الجسم ممكنا فيه ان يطيب اي تجا  
التي بعدها من الجسم الاول بعد واحد كان وجوده  
حيث يوجد بسبب من خارج فاسم ويكون بحيث يصح  
ان يشارق حيث وجد فيكون تلك الوجهة متميزا  
وجود هذا الجسم فيها ويكون قد حددت بجسم محيط  
ما لا اول فانه يكون المتحد حيث يوجد حيث يوجد يكون  
جسم اذ لا يكون المتحد بالخلع فيكون انما على سبيل  
الاطاطة والمركز لا يصح ان يكون المحيط مشط  
من اجسام كثيرة فانه اما ان يكون تلك الاجسام  
مختلفة بالنوع او متفقها بالنوع مختلف بالعدد فان  
كانت مختلفة بالنوع وكان كل واحد من تلك الاجسام  
لغرض لطبعه ان يكون حيث هو حيا ولا ان يكون

قد تعين الحدت بجسم وثانها ان يكون ما هو متفوقه  
 البعد عن متي و يقضى بعضه لذاته ان يكون فيه جسم وبعض  
 ان يكون فيه جسم لترى مخالفته بالنتج وهذا مح و ثا لثا  
 ان يكون عدد الجهات على جهة عدد الاجسام المختلفه بالنتج  
 فان لم يقض كل واحد من تلك الانواع ان يكون حيث  
 هو وضع عليه المفارقة لزم ما ذكرنا من قبل فان الجسم  
 الذي يصح عليه مفارقة مكانه لا يكون محدد للجهة  
 فان مفارقة المكان يكون بعد تعدد الجهة فان مفارقة  
 المكان يكون بعد تعدد الجهة وان كان الاختلاف  
 في العدد وجب ان يكون اختصاص كل جزء بجانب من  
 قاسر كما ان اختصاص ملزم بجانب من جملة كليته  
 الارض لقاسير والمفسورة لا يكون محدود للجهة  
 و يلزم ايضا المحال فان المحدد هو جسم واحد محدود  
 الجهتين المتقدم على سبيل الاحاطة فقد تعينت  
 الاحاطة واذ تعينت الاحاطة تعين الاجزاء المتك  
 فقد بان ان الجهات محددة على سبيل الاحاطة واذ تعينت  
 الاحاطة تعين المركز والجهة الاخرى واسفل وتحت  
 هذا الكلام فنقول ان المحدد ا ما ان يكون بجسم متي  
 واحصام مستديرا لان المحدد يجب ان يكون جسما

طبيعيا ولو كان المحدد جسما واكثر لزم ان يكون قد  
 حددت الجهة من قبل الجهرين والاحصام وان يكون  
 ملك الاحصام يصح عليها مفارقة امكانها وتحديد الجهات  
 يصح عليه مفارقة مكانه ولو كان المحدد جسما واحدا  
 مستديرا وتحدد منه سطح القرب و سطح البعد لزم ان يكون  
 الشيء الواحد ومطلوبا مهورا بعينه فيجب ان يكون  
 المستديرا المحدود على سبيل الاحاطة والمركز فيجب  
 ان يكون هذا الجسم متقدما على سائر الاجسام التي تحركه  
 على سبيل الاستقامة حتى يصح وجود الحركة المستقيمة  
 واما سائر الجهات الاخرى فلام وظرف ويمين ويسار فلام  
 بجاه حيوانات وهذا الجسم لا يصح عليه الانتقال بالحركة  
 المستقيمة لانه لا يخ ا ما ان يقض طباعه الكون في تلك  
 الجهة او لا يقض فان لم يقض فليست محددة بالجهة و  
 جائز ان لا يكون هناك وان اقض طباعه الكون في تلك  
 الجهة وكان مع ذلك جائزا ان يعرض له ان لا يكون في تلك  
 الجهة وهو لا يطع بطايعها وجب ان يكون تلك الجهة  
 حاصلة حتى يطايعها هذا الجسم بكليته والجزئية فلا يكون  
 الجهة محددة الذات بهذا الجسم بل الشيء الاخر وقد فرض  
 محددة بهذا الجسم وهذا الجسم يجب ان يكون متديرا



ان الجسم المتحرك لا يكون متحركاً الا عند اختلاف حاله فانه  
 ثابتاً له مقابل الحركة وما لم يكن في حاله لم يكن فيها ثابتات  
 والحركة بحيث يكون يتحرك على الاستدارة فيجب ان يكون  
 هناك جسم اخر غير متحرك يختلف مع الحركة بسبب تجزئه  
 اليه متحركاً جازان يختلف بسبب اجزاء الجسم الثاني  
 الى الجسم الاول مع سكون من الاول فليس يكون له  
 اختصاص باختلاف النسب من دون الاخر فالايكون  
 هناك حركتان خاصة لجسد الجسمين فلا يصح وجود الحركة  
 في الوضع واما الساكن فلا يختلف النسبة فيه الا الى  
 المتحرك فاذن لا بد من وجود جسم ثابت مع وجود الحركة  
 الرضية وذلك لان ما لم يكن وضع لم يكن حركة وضعية  
 كما انه اذا لم يكن اين لم يكن حركة في الاين ولا سكون  
 فيه وما لم يكن جسم ثابت لم يكن وضع يختلف معه  
 نسب الحركات فكما انه لا بد من وجود جسم مستدير حتى يوجد  
 الحركة المستقيمة فلذلك لا بد من وجود جسم ثابت حتى  
 يوجد الحركة المستديرة الرضية

في كنفية كون الحيز طبيعياً وكذلك كون الاشياء  
 الاخر طبيعياً له عجب ان يعلم ان حركة طبيعة ليس  
 يعين بها ان الحركة تصدر عن الطبيعة والطبيعة بحالها

المتحلاً فان الطبيعة ذات ثابتة تارة وما يصدر عن العالم  
 الثابت ايضاً فانها موجودة مع وجود الطبيعة  
 والحركة التي تحتقنها لا محالة يعنى ترك شي  
 والطبيعة اذا اقتضت لادائها ترك شي فيقتضي لا  
 محالة ترك شي خارج عن الطبيعة فلذا كان كذلك  
 فيما لم ير من له امر خارج عن الطبيعة لم يقض الطبيعة  
 تركه فاذن الحركة الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة  
 الا وقد عرضت حال غير طبيعية الا وبارزاً بحالها  
 طبيعية اذا كانت هذه غير تلك وتلك طبيعية فيكون  
 غيرا الطبيعية يترك تركها الى الطبيعة فكل حركة  
 طبيعية اذا لم يعق طوق في غير غايه طبيعية  
 ويستعمل اذا حصلت تلك الغاية ان يترك المتحرك  
 الحركة الطبيعية ليست بمتروكة ولا من رجب عنها  
 بالطبع فكل حركة طبيعية اذن فهو لا جمل طلب سكون  
 امانه اين او كم وكيف او وضع فكل حركة لا تسكن فليست  
 طبيعة والحركة المستديرة المتصلة اذن لا يكون طبيعياً  
 وبعد ذلك فنقول ان كل جسم سبين اذ يعنى خيراً  
 طبيعة محضة اما مكان واما وضع وترتيب وقدرت  
 ان المتقضى لذلك صرته اليه بها يتجهم وقد يعنى

كما وكيفا ووضعا وغير ذلك فان كان خيره موقوفا عليه  
بحيث لا يفارقه لم يكن له حركة طبيعية ناقلة اليه الخيزر  
وكذلك ان كانت كيفيته او كمية بهن الصفته فان كان  
يمكن ان يفارقه بالقسر فانه يكون له عود بالطبع اليه  
وان كانت كيفيته مما يجوز ان يسلسل النفس فكيفيته اماء  
اي غير بروة فانه اذا زال القاسر استقال الماء المسخن  
باردا وان كانت كميته يجوز ان يسلب نفس كما تختل الماء  
ونفس عند المسخن حتى يصير يعظم او يعطط بالقسر  
عند التبريد حتى يصير اصغر فانه اذا زال القاسر جازله  
جمه الاول واعلم ان الحركة الطبيعية بطلب الخيزر  
الطبيعي ويهرب عن غير الطبيعي لا مطلقا ولكن مع  
من اجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص من الجسم الفاعل  
للمحركات وانما صارت الحركة مقصودة لاجل كون هذا  
المخوف بها والكلية التي لكل بسيط ليست مقصودة عن  
الحركة الطبيعية التي لا جزا لها بداتها الكلية موضوعة  
حيث المقصود اخص الخيزر فالطلب متوجه اليه من الفاعل  
المذكور ولو كان المتحرشا الطبيعي بطلبها لمكانه فاعلم  
كما قد عرفت هو سطح الجسم الذي تحويه كان الماء تعف في  
الهواء حيث كان لانه في سطح الجسم الذي تحويه وكانت

الشار

الشار بطلب ان يشتمل عليها سطح الفلك وهذا الطلب صحيح  
لان سطح الفلك لا يمكن ان يماسه جميع النار ولو كان  
بطلب الجسم في حركته الطبيعية كلية كما المدرة اذا طلبت  
الارض كان الخيزر المرسل من راس البرق يلقى سفيرا  
لان الاتصال بالكل هنا كاقرب مسافة ولو كان الخيزر بعيدا  
لوقف هنا ان كلية الارض زالت عن موضعها فكان ح لا يختر  
اما ان يكون بالطلب في جهة دون جهة وهذا مح واما  
ان يفعل عن الكلية فيكون الحركة قسرية لا طبيعية وعلم  
انه يستحيل ان يفعل الشيء في سببه فعلا ولو كان يلزم  
ايضا ان يكون المدرة الصغرى اسرع اجتوايا من الكبيرتين  
ولو كان الطلب الطبيعي الا الهرب لما تعين جهة اليها  
الهرب دون الطلب والماء لو لانه يجذب طبيقة مشددا  
في جوهه لما كان يحدث منه الميل فيها بلا قية كما انه لو لم يشتمل  
ذاته لما سقى عين والميل بالقياس الى الطبيعة من حيث هي  
مبداء الحركة كالقسه والملكة وقدرت ان كل معنى  
للجسم لا بد لذلك الجسم من ان يكون له فان له منه شيئا طبيعا  
واول ذلك الخيزر اذ لا بد من ان يكون للجسم كان طبيعي و  
كذلك الشكل بسبب شأه الجسم وكذا الكيفيات  
فان كل جسم اما ان يسهل قيو له للتأثير او يصير كل وكذا هذا

غير الجسمية وانت تعلم انه اذا قهر زوال القاسم يكون الجسم  
بل من ان يكون له اين وشكل وزوال القاسم يمكن بل زوال  
فان القسمة طاري على الامرا لطبيعي فاذا كان جسمه ظهر حين  
طبيعي فان كان مكانيا كان حينه مكان واعلم ان مقتضى  
الارض ان يكون له شكل مستديرا ومن طبيعته اليبس  
واللبس اما مقتضى عنها ليحفظ الشكل الطبيعي حفظا  
ياحدا فيلزم من ذلك ان يحفظ كل جزء منها ما يوجب طبيعته  
اجبايا اوليا فاذا انشلم شيء منها ومن شكلها يتسر  
قاسم لم يكن للثاني منها شعور بما حدث بل الباتية منها  
تستفظ طبيعته حفظا شكله فليس وهو البوسنة فلون  
الباتية انبسط لو يكن مقتضى طبيعته حفظ شكله فليس  
اذن بقا الارض متلوثة من مقتضى امرين متقادين صلتين  
عن قوه واحده ونقول انه لا يجوز ان يكون الجسم واحد  
مكانا طبيعيا ان الاجزاء جهة ان في جهة مكان الكل احيازا  
ما لقوه اعجز ومن تلك الجهة وقع فيها بسبب تخصص  
كان طبيعيا له كالمدة فان اقرب حين من احيازا الارض  
بل الجانب يكون فيه المدة مثلا لطبيعيها واما مكانا  
متباينان فليس يمكن لان مقتضى الواحد بالانحصار امر  
بالانحصار مقتضى الكل المشابهة الاجزاء جهة مقتضى جميع اجزاء

والاجزاء

والاجزاء المتشابهة الطبائع لا يستحيل عليها الاتصال  
لطبيعتها بل ان كان يستحيل فلغيره عرضا ولا يستحيل  
اتصافها فلا يستحيل تماسها واذا اتصلت وتماثلت لم يعرض  
شيء مستحيل والاحكام المتشابهة الطبائع فان احيازا  
كانها اجزاء حين واحد ويكون الجسم معين جزء معين تلك  
الجزء حين يتعين له الله اما ليجرد فيه او لا عند حدوثه  
او لاختصاصه بالغير عنه فان النار انما يتحرك الى فرق  
الجزء من حين كليتها النار معين يكون اقرب الى تلك النار  
المحركة فهذه حال الاحكام البسيطة واما الاحكام المركبة  
ان كانت مركبة من اثنين متساويين لم يحصل الجسم مكانا  
واحد منها والا فغالب بل ان كان ولا يتدفان يحصل  
بالوسط بين مكانيهما القادبان العقبين وهو ايضا اعجز  
الجوز واحد وان كانا اثنين متساويين فغالبه يكون في  
مكان الاغلب وهو اية واحد  
في ان كل جسم طبيعي مبدا مركبة وضعية او مكانية وفي انه  
كيف يحصل الحركات وكيف لا يتصل فقول ان كل جسم لا ميل  
له في طبيعته فانه لا يقبل الحركة السريعة وذلك لانه اذا كان  
في الجسم ميلا الى جهة وحركة الى خلافها وكما كان الميل الكلي  
للجسم في ذاته اقربى كان فبقوله الحركة السريعة البطيء وكما

ما كان الميل الى حين اضعف كان قبول التحريك الى الجهة  
 الخارجة اسرع ويكون نسبة السرعة الى البطء كمناسبة  
 الميل الى الميل فاذا لم يكن ميلا البتة وتحرك الجسم حركة  
 بالعرض لم يكن بد من ان يتحرك في زمان ويكون لذلك  
 الى زمان المتحرك وقد فرض له ميلا مناسبة لان لكل زمان  
 الى كل زمان نسبة فاذا فرضنا ان التوهم ميلا مناسبة الى  
 الميل المتروض او لا وقع تحريك ذي الميل والذو الذي لا ميل  
 له في زمان واحد فيكون الذي فيه عايق مقام المتحرك  
 العتري كالذي لا عايق فيه ولو فرض ميل اضعف من المتروض  
 ثانيا كان حركته اسرع من الذي لا ميل له وهذا محتمل  
 تبين ذلك ايضا ان المستور على الحركة المستقيمة والمستديرة  
 تختلف عليه تاثير الاتري والاضعف واذا اختلفت كذلك  
 كان الاتري مطاوعا والضعيف معاوقا وليست المعاوقة  
 للجسم بياض جسم بل يعجز طالبه البقاء على حاله من المتحرك  
 الطبيعي والوضع وهذا هو المبدأ الذي سخن في بيانه  
 فقد بان ان كل جسم يقبل العتري في مبداءه مثل ما هو الجملة  
 فالجسم اما ان يكون ساكنا او متحركا فان كان ساكنا فن  
 شأنه ان يتحرك للحالة والالم يكن له ساكون والجسم المستديرة  
 الذي لا يقبل التحريك العتري ايضا فيه مبداء حركة وذلك

لان اختصاص جزوه منه عجيزا ما للطبيعة وحدها او الطبيعة  
 وعارض مخصوص كما ذكرنا من حال الجزء من الارض والقسم الاول  
 بط لانه لو كان طبيعية وحدها لرخص جزءه من المكان  
 الذي لكل اكل جزءه مشترك له فلا يقضي جزوه منه وصفا  
 من حركه الاخر والقسم الثاني كتناقذ بان ان هذا الجسم  
 متقدمه على الاجسام الكائنه الفاسدة وانه لا يفارق  
 مكانه الطبيعي حتى يعود اليه ويحتمل ان يتبعه كان من شأنه  
 من هذا الجسم ان يكون على وضع مخصوص لعلة عارضة  
 فانه يحصله طلق بنا فان مطلوبنا ههنا وانه لا يحجز  
 ان يكون هذا الجزء على هذا الوضع ولا ايضا يتبع فيه  
 وهو امر ممكن والممكن اذا فرض موجود لم يلزم منه  
 المحتمل فليس من المحتمل ان يكون على غير هذا الوضع او الاين  
 بالعرض واذا لم يكن واجبا ان يكون جزءه ومن ذلك الجسم  
 على وضع مخصوص كان طائرا ان لا يكون على ذلك في  
 طبعه ان سقلا فلا في الوضع وكلما قبله فقيه مبتدأ  
 حركة وميل طبيعي فقد ثبت ايضا ان هذا الجسم مبتدأ  
 حركة فقولنا انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد مبتدأ  
 حركة مستقيمة ومبداء حركة مستديرة لانه عندما يتحرك  
 اليه كان بعينه بالاسقامة لا يخارج اما ان يكون فيه مبداء

اليحركة مستديرة او لا يكون فان لم يكن في تلك الحالة بلحظه  
 حصوله في مكانه الطبيعي لو كان فيه مبداء حركة مستديرة  
 وان حدث فيه عند موافاقته المكان الطبيعي لزم ان يكون  
 مضبوطة في مكانه الطبيعي للحركة المستديرة كما ميله  
 اليه وهرابته اليه وهذا محال واذ كان في الجسم مبداء الحركة  
 مستقيمة ومبداء حركة مستديرة فكان جائزا في ذلك الجسم  
 مفارقة مكانه الطبيعي فيكون فيه ميلان مبداء الحركة  
 ومثله على الاستقامة فيكون في جسم امر متقابلة <sup>منها</sup>  
 معا ولا يصح ان يقال ان الجسم اذا لم يكن في مكانه الطبيعي  
 الحركة المستقيمة فاذا حصل في مكانه الطبيعي افضت الحركة  
 المستديرة كان الطبيعة تفيض عند خروج الجسم عن مكانه  
 الطبيعي الحركة فاذا حصل في مكانه الطبيعي افضت لتكون  
 لان الحركة المستقيمة ليست طبيعية على الاطلاق بل  
 الطبيعي هو الابن الذي يفيضه طبيعة الشيء اذا لم يكن  
 فان فاذا فارق افضت هذه الطبيعة الرجاء اليه والي موضع  
 معين منه ويكون المبدأ فيها واحدا واما الحركة المستديرة  
 فان الميل الذي يوجهها بالطبع توجهها دائما سواء كان  
 الجسم في مكانه الطبيعي او خارجا عن مكانه فيعلم ان الميل  
 فيه دائما مبداء الميل الى الشيء ومبدأ ميله فان قيل

ان تلك الحركة ايضا لا يكون طبيعية مطلقا كما استقيمت  
 اليه بتقيدها الطبيعية عند عارض اخر يخرج الجسم من مكانه  
 الطبيعي فالجواب انه اذا كان كذلك وجب ان يكون في  
 تلك الحركة المستديرة عند وجوده ان الوضع الطبيعي و  
 كان يجب ان يقف عند موافاقته ذلك الوضع وهذا الجواب  
 باطل لان الجسم المستديري كما ذكرنا لا وضع في موضع واحد  
 بل وضع فكيف يكون هناك سكون وهذا هو السبب في  
 ان الحركة المستديرة دائرية فيظهر من جميع ما قلنا ان  
 الجسم المحدود للجهات فيه مبداء حركة مستديرة وليس فيه  
 مبداء حركة مستقيمة ولا ذلك الجسم يدان من امره انه  
 لا يصح على كليته ولا على اجزائه مفارقة موضعه الطبيعي  
 بل من ان لا يكون محدودا للجهات واما الاجسام الموضوعة  
 فيه فيجب ان يكون حركات مستقيمة عنه واليه فالحركات اذن  
 ثلث اصناف احدها حول الوسط الاخرى من الوسط  
 والثانية الى الوسط فالذي عن الوسط اسفل وذي  
 الى الوسط اسفل وقلنا وقد ثبت ان هذه الحركة مبداء ليس  
 لها ابتداء زمانية وان يكون متباينة بالتمتع لان ثباتها انما  
 يتعاقب الاحاد لم يتبع ان لا يلقى متصرا بها بتحدد وان  
 الجسم الذي يترك هذه الحركة لا يقبل الكون والنسب

ويشع ان تقطع مثل هذه الحركة فاذن تلك الحركة واحدة  
بالعدد حيث تكلفنا في وجه الحركة وكل حركة متصلة فانها  
لا يكون مستقيمة وذلك لان كل حركة وهي مصدر عن ميل  
كما عرفته وهذا الميل في نفسه معجز من العلية به يوصل  
الي حدود الحركات وضح ان يكون الواصل الي الحد ملواصله  
بلا علة من جهة متصلة وعرفنا ان يكون هذه العلة غير لينة  
ذات عن المستقر الاول وهذه العلة يكون طاقا قاسرا الي ما يلي  
واسمي ميلا ومن حيث هو ووصل لاسمي ميلا والميل ما لم  
يستقر ولم ينعكس اوله يعني فان الحركة التي يتبعها يكون  
موجودة واذا فسد الميل لم يكن بقسا هو نفس وجوه ميل  
الخر واذا حدثت حركتان فخر ميلين واذا وجد مثل الخليل  
جهة اخرى فليس يكون هذا الموصول بعينه والالزم ان يكون  
شئ واحد بعينه علة التفصيل والمفارقة مقابل يحدث  
لا محالة ميل اخر والميل من الامور التي يحدث كالمساة والفتاة  
ليس ما يصار اليه فيحدث بعد زمان مثل المفارقة فاذا كان  
يحدث في ان لا يكون فيه الميل الاخر الموصول من وجه 5  
ويجب كل اثنين زمان واحد والزم ان يتشأن في الالتمات  
في تشأن في الاجزاء اليه لا يتغير في المسافة وان كان يحدث  
الميل الثاني في زمان والي لا يحدث لا يكون سببا للتحريك

فلا يكون حركة فاذن يجب ان يتغير الحركات المستقيمة بالمنطقة  
الي ساكن وكذلك كل حركة في مسافة ذات نهاية معينة  
اذ اختلفت ان اتحاد الحركات فتشبه اتحاد المسافة وكذلك  
لا يتصل حركتان على النزوية فالحركة المبدعة هما المستديرتان  
ويجب واحد بالعدد واحد بالانصال فاذن هذا الجسم يبعث  
غير كائنا ولا فاسد من الاجسام اجسام مبدعة ومنها  
اجسام يقبل الكون والفساد والساكن بقدر الزمان اي  
عقد الزمان ولكن بالعرض لانه يتبعه وجود شئ آخر كما مع شئ  
فوساكن احدهما متى تغيرت بالتحرك فنشرك مع ما يتبع  
حركته ولا تقطع افترض ساكنه نسبة اليه من حركة  
المتحرك المرافق له وتلك الحركة مستديرتان بل زمان فيكون  
رقيقا اذ يتغير بالزمان بالعرض وكل ما لا يصح عليه الحركة  
فلا يصح عليه السكون لانه لا يصح عليه الفرض المذكور  
في انه لا يتصور جسم بسيط يصح  
طبيعتين وكيفية حركة الماء والارض مثلاً والنار والحل  
وغيره ان ما يصدر عن طبيعتين متضادتين من الآثار فوجب  
ان يكون متضادتين في ان كل كائنا فاسد وكل فاسد كائنا  
وغيره ان التصور للجسمانية كيف يكون عن صدها في ان الجسم  
الذي فيه مبداء حركة مستقيمة لا يقبل الانحراق وان كل

حجم يقبل الكون والمنفرد فيه مبدأ حركة مستقيمة يقبل  
انه لا يتصور ان يتقدم جسم بسيط بصورتين الا ان يتقدم  
منها صورة واحدة فانه لا محالة يكون اجدهما لا يتقدم  
الا بالمادة اذ قد فرضنا انها لا يوجد الا فيها وفي وحدتها  
لا يتقدم المادة اقدم منها لكنها اقدم من المجموع منها ومن  
شريكها فان جزوا الشيء اقدم من كنهه لكن المجموع منها ومن شريكها  
هو المقدم للمادة بالقطر ويكون هذا الواحد اقدم من مستقيم  
المادة وقد كانت المادة اقدم منه هفتا ليصح ان يكون جسم  
واحد بسيط يصعد عنه من جهة صورة قوة فعلية ومن جهة  
مادة الفعل كما ملأه فانه يصعد عنه من جهة مادية فقولنا المتحرك  
ومن جهة صورته البرد المحسوس وبواسطة البرد قوه حيله  
فان الفعل الذي هو المهيول اليه الوسط تابع للبرد والحقيقة  
التي هي المهيول اليه قوت تابع للحرارة ويقول ان المهيول الذي يصعد  
عن الصورة انها يصعد عنها مع عارض وهو مفارقة الجسم  
مكانه الطبيعي وانما تعلم ان الجسم في مكانه الطبيعي لا يكون  
سبب حركته اعني المهيول من جودها بالفعل بل الموجود صورته  
وطبيعته فقط وانما يوجد له صورته الكثرة للحركة اذا قاد  
مكانه الطبيعي فلا يكون بل حقيقته شيء واحد سبب الحركة  
اليه المكان الطبيعي وسبب السكون ويجب ان يعلم انه اذا كان

المادة

المادة واحدة والسبب الفاعل واحد او لقوم واحدة فالفعل  
الذي يصعد عنه واحدوا ما حركه الماء والارض الخاسل  
فان وحدتها بالجنس لا بالذات وان ان الجسم الذي ليس فيه  
مبدأ حركة مستقيمة بالطبع فانه لا يقبل الخلق لان الخلق  
لا يمكن ان يكون الا بحركة من الاجزاء على الاستقامة فكيف  
قول الحركة المستقيمة شئاً فقيهه مبدأ حركة مستقيمة طبعا كما عرفته  
واذا كانت الاجزاء التي ليست من منزلها مانع للغير ما يليه اليه  
الا لتيام عن الخلق فيكون فيها مبدأ ميل اليه التمام وذلك على  
الاستقامة فكيف جسم متحرك فيه مبدأ ميل مستقيم فما ليس فيه  
مبدأ ميل مستقيم فليس قابلا للخلق فالجسم المحرود للجهات  
الذي ليس فيه مبدأ مستقيم فليس قابلا للخلق ويتبع هذا  
انه ليس برطب ولا يابس فان الرطب هو الذي يتشكل وتثقب  
لبرهته واليابس هو الذي يقبل ذلك بجلى وكجسم قابل للكون  
والفساد فقيهه مبدأ حركة مستقيمة وذلك لانه اذا يكون  
لم يتخل اما ان يكون تكثره في جنس الطبيعي فاما ان يكون فيه  
وهو حاله وهذا التالى مح او يتكون فيه مع وجود جسم اخر  
هناك فيدفعه عنه ويخرج به ثم يمتد اليه مكانه وذلك الجسم  
المتخرج عن ذلك الخلق اما ان يكون من جنسه فيكون قابلا للحركة  
المستقيمة او يكون من جنس الجسم المحرود للجهات وهذا محو الجسم

الجواهر لا يمكن ان يخرج من حيز ولا يمكن ان يقال ان ذلك الجهر  
 تكون لصق الجسيم الذي من حبه فانه لاصاله تكون مشران  
 ذلك الجسيم ان يفارق مكانه فيجب ان يخرج الى الحركة  
 مستيقن كحركة باللكون والفساد فيه مبدأ الحركة مستيقنه  
 فكل جسم ليس فيه مبدأ الحركة مستيقن ما بطبع فليس يتكون  
 من جسم اخر بل هو صمدع وهو محدود الجبهات فلا يزداد  
 حيزه بل كان محدودا لذات الجبهة فاقول ان ما يصدر عن  
 طبيعتين متضادتين من الاثار يكونان متضادتين فانه  
 ان لم يكونا متضادتين لكان متوافقين فكان يلزم ان  
 اما ليس لرفعه عن احدهما من حيث هو ضد متعلقا بصحة  
 الضد لكان لا يلزم الضد الاخر فيبقى ان يكون اللا زمان  
 متقابلا بل هو محان تقابلا كما للمضامين اذ عارض الضد الاخر  
 في وجوده ان يكون معقولا بالقياس الى العارض عن الضد  
 الاخر ومحان يكون للتقابل لعدم الملكة فانه يلزم ان  
 يكون احدا للضدين قوه في جسم قد يفهم بها فلا يكون لذلك الجسيم  
 مبدأ الحركة وهذا الثاني مح وانما يلزم هذا لاننا فرضنا ان  
 احدا الاخرين هو عدم اثر الاخر وليكن احدا الاخرين حركة والآخر  
 سكونا او يكون مبدأ الحركة قوه غير تلك القوه المتضادة لقوه  
 الجسيم الاخر فيلزم محال ان احدهما ان يكون في جسم واحد مبدأ

السكون

للسكون والحركة في حادثة معا والثاني ان يكون الجسيم البسيط  
 يتقوم بصورتين فاذا يجب ان يكونا متضادين وبالمجتمعة فان  
 المفروض حول العزتين متضادتين فكيف يكونا متساويين  
 نقابل العدم والملكه واقول ان كل ما يتكون جماليه فاسد وكل  
 فاسد كائين وذلك لانه متى فرضت ان تلك الصورة كائنه  
 فهدمك ان المادة قبل وجود الصورة لها كانت خالية  
 عنها وان لم يكن للمادة قوه على عدم تلك الصورة عنها لما صح  
 ان يخرج عنها وقد ثبت من كون الصورة حادثه قوه المادة على  
 ان يخرج عن الصورة لقول ان يمكن ان يوجد لها هذه المادة  
 صوره دايتها وكان يمكن ان لا يوجد لها وكما هو ممكن فان  
 فرضه من وجوده عن مح بل صواب ان يكون كذا ومتى فرضنا  
 كذلك لزم في القياس مح فاذا كان سبب المقدمه الاخر  
 وهي هنا ان صوره يوجد لها دايتها وفرض عدم الصورة  
 عن تلك المادة ومتى فرض كذلك او جسد ان يكون القوه  
 الكائيه من حده وغير من حده معاني زمان غير شاه وهذا  
 مح ثم لا يصح ان يكون قوه المادة على عدم الصورة عنها  
 محدوده حتى يمنع سببه قوه المادة على خلوها عن الصورة  
 لانها يتقلب عن المادة وهذا مح وبالمجتمعه فيخرج عن الصنع  
 ونقول ان الجهر الجسيماني يكون عن صدق يجيز ان الصورة



الجوهريه بطل عن غير اهاضدها ويحدث بعدها صدها  
 فلا كل جسم من جنس بل جواهر الاجسام البسيطة لا لا يتغير  
 هناك الامادة وصورة لسيطتين فان الامادة قبل تكون  
 الجسم البسيط منها اما ان يكون لا صوت فيها وهذا صواب  
 يكون لها صوت لم يبطل فيكون الجسم الثاني ليس بسيط بل  
 من صوتين او يلزم ان يكون ذلك الجسم يتقوم بصوتين  
 فاما ان كانت صورتهم فبطلت لوجود الثانية فذلك الصوت  
 في صنفها فليس الضد كما ليس الشيء فقد يجمع مع الشيء في  
 مادة ما ليس هو كالطعم مع اللون ولا كما لا يجمع فان كثيرا  
 مما لا يجمع ليس متفاداة بل ان يكون في الامادة قبولها  
 ولا كل ما ليس هو ولا يجمع في الامادة فبطلت ان الصور الاشارة  
 والفرسية بهذا الصفة وليسها متضادين لان الامادة وان كانت  
 قابلة لهما فليس بين الا او ليا يتوقع للقبول مشتركة او فرتين  
 متقابلتين معا بل كل واحد منهما مما يحتاج اليه الامادة في ان يتم  
 استعدادها له لئلا يجرى وجودها من باب المثل فبالصواب  
 استعدادها يبطل استعداد الاخر بل يجب ان يكون الاستعداد  
 لهما معا استعدادا وليا حتى يكون ضد او يكون لغيره وحين  
 مشتركة لان المتضاد الواحد كما عرفت وبعد هذا كما عرفت  
 شرط المتضادين ان يكون خلقا بعد من خلافها فهذا الاخر

سماع الطبع وهو الكلام في كلمات الامور الطبيعية فليس يكلم  
 في الجسم الا اول واوقات نفسه واعراضها الذاتية  
 في الكلام على التمام  
 في ان الجسم المحدود  
 للجيات من التمام وفي ان ساير الاجسام يتحرك عنه واليه وفي  
 الصفات الجسم الا اول وفي انه لا يصح ان يكون جسم فلكي على  
 لوجوه جسم اخر تحته فثبتين ان اسفاسا من الحركات الطبيعية  
 ثلثه المتحرك من الوسط والمتحرك الى الوسط والمتحرك حول  
 الوسط وليس هو الذي لا يتغير لا يتغير لا يتغير الى عين الوسط  
 ولا المتحرك على الوسط فما يكون الوسط مركزا له فانه وان لم يكن  
 مركزا او كان في حقه فهو متحرك على الوسط اذ يتحرك حوله  
 بوجهه فالمتحرك بالطلع الى الوسط الذي يسبق تقبلا والنقل  
 المطلق ما يكون راسيا تحت الاجسام كلها والمتحرك عن الوسط  
 هو الذي يسبق خفيفا والمطلق منه هو ما يكون طاقيا على جميع  
 الاجسام الطبيعية كلها ما لا ينقل على الاضافة فهو بالمتحرك  
 في اكثر المسافة الممتدة بين حدي الحركة المستقيمة الى  
 الوسط لكنه لا يمتد وقد يرض له ان يتحرك عن الوسط كما  
 فانه يتحرك من حين لآخر الى الوسط ولكن لا يبلغ فيه الوسط  
 فاذا حصل في غير الارض يتحرك عنه بالطلع ليطبق عليه وكذلك  
 الامور في الخفيف الذي بالاضافة واذا كان كذلك فكل ما ينقل

اذا كان في غير الحيز الطبيعي ان يتحرك بميل فيه طبيعي الي  
 احدي الجهتين فهو خفيف او ثقيل واما ان يحرك ان يكون  
 الميل للجسم الطبيعي بالفعل لم يكن الاجسام في موضعها الطبيعي  
 شقيلة ولا خفيفة بالفعل واما الجسم المتحرك بالطلع على الاستد  
 فليس بخفيف ولا ثقيل لا يتغير انه مسلوب عنه الطرفان حتى  
 له الواسطة بل يعينه به سلب الاطلاق وما كان لا يمكن ان  
 يكون حركة مستقيمة الا ويوجد الجهة التي لا يوجد الا ان  
 يكون محيط الطبع ولا يكون محيط بالطبع الا ان توجد المستديرة  
 المتحركة بالارادة والمستقيمة الطبيعية موجودة بالمستديرة  
 موجودة فالاجسام التي في طباعها ميل مستديرات كثيرة او حرك  
 فانها جنس بخالف الاجسام المستقيمة الحركة بالطلع خلافا  
 طبيعيا ولكن يصح ان يكون انواعها كثيرة والان فليس  
 يخفى عليك فيما شاهد ان الحركة الصاعدة بالطبع مستقيمة  
 نحو السماء ولا تنحيط بالطبع تنحيط نحو الارض وانه لو كانت  
 الارض بمنزلة المحيط لكان ذلك ان يقع تنطيرك او تارا  
 على صهي من الارض يعملوا السماء ولا ياتوا طامحا ان يفعلوا  
 بالتماء وما كان للارض ميلا مستقيمة وما كان ثقيل  
 الحركة العسرية والتقليل لتسيت فالمقدم باط واذ لم يكن  
 ان يكون احدها بمنزلة المحيط فالتماء هو الجسم الذي بمنزلة

الطبع

الاستقامة

المحيط المتحرك على الاستقامة فهو الجسم البسيط المقدم  
 على ساير الاجسام وليس في طباعها ان يتحرك على الاستقامة  
 واما الحركة المستديرة للثقل فتخرج حركة بالعرض وما كان  
 السماء جيبا بسيطا مشاهيا وجبا ان يكون شكلها الطبع  
 كرويا وبالوجبان يكون شكله الطبيعي موجودا او لا يوجد  
 لها غير الطبيعي كان وجود الشكل الغير الطبيعي بان يثقل  
 جريها الا انه عن الشكل الطبيعي بالهديد والتحرك  
 على الاستقامة وكل ما يمكن ان يتحرك بالعرض فله ان  
 يتحرك بالاستقامة ولو كان كذلك لكان في طبيعته  
 الفلك حركة مستقيمة فوجب ان يكون الشكل الموجوب  
 للفلك مستديرا يحيط به سطح مستديرة ثم ان الجسم  
 الذي يتحرك بالطبع عنه واليه يجبان يكون يتحرك بميل  
 متشابه ومع ذلك هو بسيط ونقيض شكله مستديرا  
 او مجردا مكانا مستديرا فوجب ان يكون هذا الجسم ايضا  
 مستديرا وبالجملة فهذه الاجسام كرات بعضها في بعض  
 او في حكام كرات وحيلها كره ولحق وكيف لا والميل  
 الي المحيط متشابهوا لتوسط المتشابه يوجب شكلا  
 مستديرا كما للقاء المتشابه المستديرة يوجب طبيعة شكلا  
 مستديرا وبالجملة فالاجسام الطبيعية البسيطة تحيل يكون

كرويا

اشكالها بسيط وهي المستديرة وانت قد عرفت ان الجسم  
المحدد للجهاز الذي ليس فيه مبدأ حركة مستقيمة بالطبع  
فليس من شأنه ان يتحرك وقد عرفت ايضا ان الجسم الذي  
ليس فيه مبدأ حركة مستقيمة ليس كجائز وان ما ليس  
بفاسد وان الجسم الذي لا صد له ليس يتكون والى  
الحركة المستديرة ضد فليست الطبيعة التي يصدر عنها  
هذه الحركة ضد فليس يتكون بل يتحرك على سبيل  
التشويق كما تحرك المستوق العاشق ففيلان مادة  
الصورة الملكية موقوفة على تلك الصورة ولا يصح ان  
يكون المادة الفكرية مشتركة بين صورتين وصورة  
اخرى فليس في قوة صور صورة اخرى والا كان ممكنا  
فيما وجد صورت اخرى لها وكان لا يصح ان يوجد من صور  
الفلك تلك الصور فكان يصح ان يرفع السبب الذي  
لاجله قبلت المادة صور الفلك فكان هذا الجسم بلا  
لكون والفساد وهذا التليح صح لانه لو كانت يقبل الكون  
والفساد لكان قابلا للحركة المستقيمة لمصلحة ان يكون  
محدد للجهاز او فاعلا للحركة السردية وحافظا لها  
واذ قلنا ان انه لا يقبل الكون والفساد فانه لا يقبل التفرق  
فان قابل التفرق بل في طبيعته الكون وبين من هذا انه

بجان ليس

غير قابل

غير قابل للاستحالة المردية الى تغير طبيعته كما من شأن المادة  
ان يقبل الضربة المردية الى فقد الصورة الماتمة ولا يصح  
ان يكون جسم فلكي على الجسم اخر فلكي الماء لانه لو لم  
من هو يله صورة وقد عرفت ان كل جسم له سبب ليس بجسم  
واما ما نينا فلان صورة الجسم كما عرفت يفعل بوضع وبإسقاط  
المادة فيلزم ان يكون المادة بالحقيقة علة لوجود صورة  
الجسم الاخر وهذا صح ايضا فان الجسم يصدر ما يصدر عنه  
بعد تشخيصه اذ لا يصح وجود جسم علم وتشخص الجسم كما عرفت  
بوصفه ويكون الرضع مشاركا في افادة الجسم كما ان الجسم  
الفلكي لو كان موصوفا من جسم اخر لسبقه جسم لكن الاجسام  
الفلكية هي الاجسام الاوّل وهي غير كائنية كما عرفت وايضا  
فانه لو كان جسم فلكي على جسم اخر فلكي كجسم كما انها يفعل في  
وبعد ان يكون قد استكمل وجوده امتضا لكان يلزم ان  
يكون الجسم الاوّل متشخصا على محوي هو الخلاق وهذا صح  
وايضا فيكون سببا لان عدم ذلك الخلاق بالاجساد الفلكية  
في حشون لكن صور الخلاق صح لذاته والمخ لاعلة له وليس  
يلزم من هذا المخ حيث يفرض وجود جسمين معا عر سبب  
اخر فان الجسمين صح بوجدهن معا في الطبع او لانهما يكون  
امكانهما معا فلا يكون هذا الحاوي علة لا يمكن المحوي حية

بأنه ان يكون هذا الطاوي المتقدم تنقسم على خلافه ولجب  
ان يكون تنقسم على محي من جسم حتى يكون لها سبب من  
خارج كالقوة الهيس لولا الضرورة  
في الغاية وفي الحركة الفلكية واثبات العقل  
الفعال والنفس السماوية وفي اثبات الاجسام العنصرية  
وأن العالم الجسماني واحد قديم ان الحركة الفلكية  
ارادية وكل حركة ارادة فلها محرك سريري وكل محرك  
سريري فانه يسبق بخزله شوق وكل شوق فانه يسبقه  
تصور والحركة المستديرة سبقها تصور وكل تصور فاما  
كل اجزائي والكل لا يصدر عنها جزوية فاذن يصدر  
عن تصورات مستحددة جزوية فاذن يصدر عن تصورات  
مستحددة جزوية وكل تصور مستحدد جزوي حادث فانه  
يخرج فيه المتصور من القوة الى الفعل وكل ما يخرج اليه  
فيه من القوة الى الفعل فهو من غارق غير متجانس  
وقد عرفنا هذا ويختص بهذا الامكان انه لو كان  
جسما لكان اما فلكيا واما عنصريا والاحرام العنصرية  
يوجد بعد الحركة والاجسام الفلكية لا يخرج ذواتها في  
شي من القوة فاذن للحركة المستديرة مبداء متوافق ووق  
تصو الجزي واثبات حسابانية وقده شوقه ووق محرك

ثم كلما يخرج في شيء من القوة الى الفعل فانه يستحيل وكل ما  
يستحيل بشي فان مطلوبه فيه الكمال وكل كمال لزيد وفيه  
لاحه فاذن انما يطلب الافلاك بالحركة ان يكون على كمالها  
وصح ان يكون كمالها بما يصدر عنه من نظام العالم السفلي  
والا لكان المعلول سببا للعلة فلو كان العلة مسببا في كمال  
ذاتها فيمن من جميع هذا ان المظهر ان يكون المظهر  
ان يكون على كمالها في جميع هذا الطلب تصورات يتبعها  
لذة وراحة يتبعها حركات ويبدل اوضاع يتبعه نظام  
العالم السفلي ولست اعني بالعالم السفلي العناصر الارضية  
بل ما عداها فان التصورات بالسرعات وتبدل الاوضاع من غير  
الغاية على الوجه الثاني الذي ذكرنا ولو كان المظهر بالحركة  
ما يتبعها من نظام العالم السفلي لكانت الافلاك والحركات  
ذواتها ومخرجة لذواتها في الكالات من القوة الى الفعل  
وهكذا ذكرنا غير انما انه يطلب كماله لاتباعه الحركة وغيرها  
ثم تلك التصورات قد يكون علة لما يوجد في العالم السفلي  
من دون واسطة الحركة وقد يكون علة له بواسطة الحركة  
غير انها بالطبع اذ ليس مقتضوا طبيعته غير مقتضوا نفسه بان  
طبيعتها نفسها وايضا قد عرفت انه لا يصح وجود حركته في ضيقه  
الا مع جسم ثابت ولا يصح ان يكون هذا الثابت وراء الفلك

لان كل جسم فيه مبدأ حركة اما مستديرة واما مستقيمة مطوية  
 المستقيمة لا يصح وجودها الا ضمن الجسم المحمود للثبات  
 والمستديرة لا يصح ان يكون لها حركة وضيعة الا بتبدل السبب  
 اجزائه ليلا جسم ساكن يجري كما ذكرنا فحيث ان يكون هذا  
 الجسم في حشو الفلك وهذا الجسم وان كان ساكنا ففيه  
 مبدأ الحركة بمعنى انه لو فارق مكانه الطبيعي لترك  
 اليه مستقيمة ويجب ان يكون هذا الجسم ساكنا بالطبع  
 في مكانه اذ لو كان امرا فترى بالمكان يصح ان يوجد  
 به الحركة الرضية فترى هذا الجسم لا يصح ان يكون  
 حاله حال اولئك فان ما يلي الفلك منه يجب ان يكون  
 حاله الحركة الفلكية بخلاف ما هو بعيد عنه ولا محالة  
 يكون عقولها عقولا بالبعول لا عقولا هي لانه فيكون  
 الكليات عقولا وتخيلا امان يتبعها على سبيل  
 التخصيص المعقولات والمخيالات التي هي بسبب الحركة  
 الجزئية فليسعدا لنفس لكل معقول يتبعه تخيل  
 كما يسعد عندنا بالمعقولات للتلخيص وبالنتائج للنتاج  
 اخر وايات عن هذه الباطن التي في حشو الفلك ليس  
 اليه سبيل للبشر من جهة الحركات السماوية لكن السبل  
 ليل عددها وعن تركيبها والامزجة الحاصفة عنها على

طويقه الرصد كما عرفت عن احكام السماوية ايضا الرصد  
 وسنعمل انها واقعة تحت الكون والفساد فان الكون والفساد  
 امر واحد انه فحسب ان يكون عللا احادته فحيث ان يكون  
 تلك العلل الحركة حتى يصح الحدوث كما عرفت فاذا ن  
 تعلق حدوثها بالحركة الدورية واما وجود صورها فليسبب  
 المفيد للصور الذي انبتناه فيها لقدم ولتردد هذا بيانا  
 ففقر ان هذه الاحكام قابلة للكون والفساد فحيث  
 ان يكون بينهما مادة مشتركة لانها ان لم يكن مادة مشتركة  
 لما صح الحدوث لان كل حادث سببه مادة ولو كان الحادث  
 يحتاج الى مادة سببها بل للمادة سببه ليعتد صورة  
 دون صوت استعدادا تاما للمعد وذلك المعد يجب ان يكون  
 ضد الصورة المقدمة والصورة وان فرضت متضادا  
 وكان وجودها دفعة فانها لا يخرج من كليات يتبعها قبول  
 الاشد والاصغف فحيث ان يكون استعداد المادة لقبول  
 تلك الصور شيئا بعد شي حتى يصح وجود الكيفية المتو  
 الصور وكان كون الاستعداد شيئا بعد شي في وجود الصور  
 احد اصنام ضرورية الغاية وان لم يكن في ذاتها متصفا  
 بل ايضا متضادا بسبب كلياتها كاستعداد المادة شيئا بعد شي  
 اوجب وحقيقته هذا ان الهواء مثلا لانه لا يصح ان يتعد

مادة الا لوجود تلك الحراة فيها الا ويصل عنها استعمال  
لبقول الماء فالض اذ حصل تلك الحراة تبطل صور الما  
وحدثت في الماء صور الهواء  
في اثبات العقول لفعالة والذلاله على عدوها واثبات  
التفوس السماوية والغاية اليه من هذا الاقلا في كثر  
وفي ثبات الاقسام العنصرية وانه ان العالم الجسماني  
ولقد دخلت ان الموجد الاقل لا يصح ان يوجد عنه  
اول الامر احوي الذات فان في اجساما كثيره ونفوسا  
واعراضا فلست اسئل كيف يمكن وجود هذه الكثرة فتقول  
ان حذري هذا الا الذات اما ان يكون حيويا واما ان يكون  
عرضا واما ان يكون صفة جسمانية واما ان يكون صورة  
عقلية لكن الحيوي والاعراض لا يصح ان يكون سببا  
يودها وهذا بين فاما الصفة الجسمية سواء كانت طبيعية  
او نفسانية وذلك ايضا فيها مستحيل وبرهانه ان هذه الصفة  
انها تصير عنها ما يصدر عنها بعد وجودها ووجودها يتوقف  
في المادة ففهي ان يكون صدور ما يصدر عنها فتركه المادة  
ويكون المادة سببا لوجود ما بعد المادة وهذا محال لان المادة  
وجودها في ذاتها ما لغزها البتة ففقط لا يصح ان يكون  
ذلك علة لوجود قولك بلديه فيما تقدم بيان لخر خاص ثم

ان جرد صدور فعل عن مثله من الضورة من دون المادة لم  
يكن وجودها ماديا فبالض يكون هذا الاحدي الذات صورة  
عقلية وهذا العقل لا يخرج من ثلثه اوصاف هي معق مائة او لا  
لوانه فان في ذاته ماهية ممكنة وله وجود فان يصح عليه  
من الاول ولا فصالة بعقل الاول لان كونه معلولا من  
اعراضه الذاتية وليس له البتة كثره غير هذا التثليث  
المذكور فان وجود الكثره يتعلق بهذا التثليث المذكور  
اثبات منها علة لوجود مادة الجسم الاول وصورة او نفسه  
وواحد منها سبب لوجود عقل الاخر لانه لا يجوز ان يصدر  
عن ذلك الواحد الا او فلا يصح ان يوجد جسم اخر لكن  
الاجسام كثيرة فيكون حكم العقل الثاني في كونه سببا  
لوجود الكثرة الثانية حكم العقل الاول وكذا علم جلاله  
ان سبق في الكرات السماوية ولا بد ان يكون العالم الطبيعة  
عقل والالم يصح وجوده لان وجود الاجسام البسيطة  
كما عرفت يصح بواسطة العقل ولو لان الحيوي مشترك  
بين العناصر الاربعه والمترجات منها لكان محيلا فيكون  
لكل نوع عقل وكون هذه العقول سببا للاجسام لكون كل  
سببا للحدوث فاذا تحققت الامور كانت الكرات عايات  
الحركات الفلكية بمخبرتها تحرك على سبيل التشويق فلذلك

الان حال النفوس السماوية بعد ثباتها فنقول ان الحركة  
الفلكية الابدية وذلك لانك قد عرفت ان الحركات  
اما ان يكون طبيعية واما ان يكون اختيارية وعلمت  
ان الحركات الطبيعية انما تعرض للجسم عند خروجه  
من حيز الطبيعى ومن حالته الطبيعية كالماء اذا  
سخن والماء اذا زج الى فرق فاذا حصل الجسم في مكان  
الطبيعى لم يتحرك والى لم يكن غير طبيعى له ولو كانت  
الحركة المستدرة طبيعية لكان يصح على ذلك الجسم  
ان يسكن متى فرض سكون ذلك الجسم وجب دفع  
الزمان والحركة والحدوث لكن زرع الزمان باثبات  
يتم قبل وبعد وهما من الزمان فيكون زرعها باثبات  
فبين ان تلك الحركة لا يصح عليها ان يؤول الى السكون  
وكذلك لا يؤول الى السكون فليست بطبيعية وايضا  
فان الجسم المستدير يتحرك من وضع الى ذلك الوضع  
بعينه ومن نقطة اليها بعينها ولا يصح ان يكون مقتضى  
الطبيعة طلب شئ والهرب منه بعينه بل هذا للاختيار  
فقط لان لطبيعه امر واحد ومقتضاها ايضا واحد  
فذلك الحركة اذن ليست طبيعية فلان لا يكون قسرية  
او بالعرض وجب فيجب ان يكون اختيارية وكل حركة اختيارية

فلهذا

فلهذا امر لا يريد وكل حركة مردي سابقة لاحالة تصور  
وكل تصور فاما ان يكون كلياً واما ان يكون جزوياً  
لكن الكل لا يصدر عنه حركة جزئية وبالجملة  
لا يصدر عن تصور الكلي فعل جزوي والحركات الفلكية  
جزئية فاذا ن يصدر عن تصورات جزئية بتجدد  
ومعلوم ايضا ان المفارقات العقلية لا يصح ان يطلب  
الحركات لان المفارقة العقلية امر بالفعل من كذا  
وطلب الحركة لاحالة يطلب بها ما ليس له فلا يخ  
عن مقتضاها بالحق فيكون جسيماً نياً لاحالة وايضا فانه  
يتفرض علة تلك الحركة امر معتقلاً لم يصح الحركة  
لان الامر المعتقلاً ثابت والثابت لا يكون علة لمقتضى  
ومتى فرض الثابت علة للحركة وجب ان لا تقدم شئ  
من الاجزاء الحركية وهذا يكون سكوناً بالحركة و  
لذلك لم يصح ان يكون طبيعة علة للحركة فان الطبيعة  
امر ثابت وانما يصح ان يصدر عن الطبيعة حركته اذا  
كانت للطبيعة الحول بتجدد كالقرب والبعد ان  
المكان الطبيعى فيمكن كل قرب او بعد غير الاخر  
ويعود الى ما كان فيه ونقل ان كل تصور جزئي بتجدد  
لاحالة حادث فيكون حدوثه علة فاما ان يكون علة

التفكير لتتحدث فيها التصور وهذا صحيح واما ان يكون  
له امر بالقرع وهو ههنا التصور ليرضح ان يكون  
مخرج ذاته منه الى الفعل وبهذا علمنا ان لكل جسم  
متحرك محرك واما ان يكون علته جسما من الاجسام  
الفلكية او نفسا وهذه الاجسام مثالية وحكم تلك  
الفقوس والاجسام واحد والاجسام العنصرية يوجد  
بعدها الحركة فاذن مقيد تلك التصورات المتحدثة هو  
مقيد تلك النفس فان تلك التصورات وان كانت  
من لوازم تلك النفس فمقيدها مقيد لمن ما بها  
لان سبب اللزوم هو بعينه سبب الملزوم وان كان  
بواسطة الملزوم فمقيد تلك التصورات اما الاول  
واما تلك العقول وانت تعلم ان تلك الحركة مرئية  
وفعلا في الجسمانية مشاه ولا بد من ان يكون هناك  
تصور ثابت مفرغ عنه التصورات المتحدثة كما انك اذا  
عرفت على قصد بلد كان ذلك العزم ثابتا وتفرغ عنه  
عزيمة مدعوية واختيار بعد اختيار فاذن مقيد تلك  
التصورات هو عملة لثباتها وادخالها واستمرارها ويكون  
نسبية كل تصور الى ما تقدمه كنسبة النتائج الى المقدمات  
فيكون كل تصور مقدمة لمقدمه للتصورات التي يكون

بجوه

نتيجة لها واما الغاية في هذه الحركات فيجب ان يكون  
كما لا يحال له وبحال ان يكون مطهره الا فلا كبحركا  
العالم السفلي فانه لو كان العالم السفلي محله لها كانت  
مكحلة لذاتها بل يجب ان يكون طلبها ان تحفظ كما لانها  
فتبع هذا الطلب تلك التصورات التي يتبعها الحركات  
الوضعية بحيث يبدل اوضاعها كان الاجسام الطبيعية  
انما يقصد بالحركات حفظ كالاتي فتبع هذا القصد  
السكون في امكنتها واخر لها الطبيعية ويتبع هذه  
الحركات السماوية ونظام العالم السفلي الا ان يكون  
مطلوبا بالقصد بل كما يتبع الجماع الولدان انما يكون القصد  
في الجماع الشهوة فتصوراتها وحركاتها من ضرورات الثبات  
على الوجه التالي ويجب ان يعلم ان نفس سها في طبيعتها  
كما حال في نفس سنا فانها طارئة على اجسام طبيعتها  
ولم يثبت لان الاجسام العنصرية فنقول قد عرفت  
انه لا يصح وجود حركة وضعية الامع جسم ثابت  
ولا يصح ان يكون هذا الثابت وراء الفلك لان كل جسم  
مبدأ حركة اما مسبقه او مستدبره والمستدبره ما يكون  
بها الحركة الوضعية والمسبقه يكون في ضمن الجسم المحرك  
للجسم فيجب ان يكون في هذا الجسم في شوا الفلك وهذا



الجسم وان كان ساكنا فيه مبدل الحركة بمغيره فارق  
مكانه الطبيعي تحرك اليه بحركة مستقيمة ويجب ان  
يكون هذا الجسم ساكنا بالطبع في مكانه فانه ان كان  
مقسوما على الكون فيه لم يصح ان يوجد له الحركة  
الوضعية ثم هذا الجسم الحاشي لا يصح ان حاله حالا  
ولحده فان ما يليه الفلك منه يجب ان يكون حال الحركة  
الفلك بخلاف ما يدعيه واثبات عدد هذه الاجسام  
البيسطية في حشر الفلك ليس اليه سبيل للتشريح جهة  
الحركات السماوية لكن السبيل الى ذكر عددها وعده  
تراكيها والامثلة الحادثة عنها على طبيعة الرصد  
كما عرفت على اجسام السماوية ايضا بالرصد وشكلم  
انها واقعة تحت الكون والفساد فان الكون والفساد  
امور حادثة فيجب ان يكونا على الصلح الحادثة فيجب ان يكونا  
تلك الهملا للحركة حتى يصح الحدوث كما عرفت فاذا  
تعلق حدوثها بالحركة الدورية واما وجود صورها  
فبسيدي المفيد للصورة الذي التبتناه فيما تقدم وتتردها  
بما كان فقولا ان هذه الاجسام قابلة للكون والفساد  
فيجب ان يكون بينها مادة مشتركة فيجب ان يكون  
علة المادة علة ولحده ولا يصح ان يكون العلة المفيدة

للصور

للصور المختلفة لمجرد المادة معدة لتتو جميع الصور  
فيجب ان يكون هناك اسباب مرجحة وتلك الاسباب  
لاشك انها حادثة فيجب ان يكون عليها امر متغيرا  
ومع تغيره متصلا وهذه صفة الحركة الدورية فالتم  
مرجوة لولمسطة الصور لا وحدها والا كان يلزم  
مقو عدمت احدي الصور ان يعدم المادة اذ المادة لا  
بلا صور فيجب ان يكون للصور شريك في استيقانها  
بان يتداول المادة الواحدة بتعاقب الصور عليها  
وهذا هو المقارق الذي يعيدنا لصور بواسطة ارادة من يد  
اذ قد بينا ان الجسم لا يكون علة لوجوده واما كيفية  
الحركة معدن فان يقرب مثلا نار من ماء حتى يبل  
عنه البرد المضاد للصورم النارية من واهب الصور  
واذ قد عرفت ان الجسم محدود للجهات لا يصح ان  
تكثر بدايه لان الامر الواحد لو كان تكثر  
لانه هو كان ولا يصح وجود واحد منه وقد عرفت  
ايضا انه لا ينقسم هذا الجسم ولا يقبل الحرق حتى تكثر  
سبب القطوع وعرفت ان كل جسم تكثر فيجب ان يكون  
فوسبقه جسم يتحرك على الاستدانة حتى يكون تكثر بسبب  
تلك الحركة واذ كان كذلك فلا يصح ان يوجد اجسام

كثيره محددة للبعثات فلا يوجد اذن اوساط كثيرة فلا  
 يصح ان يكون عوا لم كثيرة وكنا نبتا انه ليس خارج القدر  
 لا خلاه ولا يصح فبين انه لا هو على غير متصور بصرف  
 فاذن صورته العالمية مخصوصه بجماده ولحد بل يتم  
 منها جملة امور مخصوصه في عالم واحد فلا يكون في  
 الامكان وجود عوا لم كثيرة ووحدة العالم اجمع  
 بالفعل لا بالعرض فله وحدة وجود بالفعل وكنه اجزاء  
 وكنه وجود اجزاء به بالبعث فيجب ان يكون بجميع  
 ما يعود امكان واحد بالفعل كثير بالبعث وهذا الوحدة  
 وحقه النظام او ما يتشاكله  
 في كيفية دخوله  
 الشئ في القضاة التي لا شان الى نظام العالم قد عرفت  
 عند كلامنا في واجب الوجود بذاته ان هذا النظام هو  
 النظام الحقيقي لا نظام افضله منه ولا يتم وعرفت  
 ان العقول الفعالة لازمة عن الخير المطلق ومن مقتضاه  
 ومن الافلاك صادرة ايضا ومنشبهه في حكمها  
 به منقبله بذلك فتقبل ذلك المثال وان هذه الامور  
 احادته التي تحت الافلاك نظامها متعلق بحركات  
 الافلاك اليه هي فضل الحركات فيجب ان يكون هذا

النظام

النظام الموجود في عالم الطبيعة ايضا على ما يمكن  
 ان يكون وافضله لان نظام اخر منه فانه ليس في الموجودات  
 امر بالاتفاق بل كل ما طبيعي بحسب ذاته بحركة  
 الجزيء اسفل واما طبيعي بالقياس الى الكل وان لو كان  
 طبيعي بالقياس لذاته كوجود اصابع الله للاكتساب  
 وان الارادات حادثة وكل حادث فله اسباب غير  
 مشاهية كما عرفت فيكون ايضا فلفظها بالحركة التي  
 يصح فيها وجود غير الشايه وخصوصا بالحركة المتصلة  
 المستمدية التي تحركه الفلك وان الحركة صادرة  
 عن الاول فيجب ان يكون ارادتنا ايضا بهذا متعلقة  
 بواجب الوجود وبسببها هو فان قيل هو لنا وقدرة على الفعل  
 ام لا قلنا ان لنا وقدرة على الفعل بالقياس الى الاحاد وان  
 بالقياس الى الكل فليس لنا وقدرة الا على المقدور واما  
 وجود اصناف الشئ في هذا وكيفية دخولها في القضاة  
 الا على غير ما افعله معلوم انه ليس للماهيات الممكنة  
 في ذاتها وفي كونها ممكنة سديد ولا حاجة الى اشارة  
 لوجودها سبب ولا لكون المتضادين مما يفتقر في الوجود  
 عليه ولا لكون كل ما في فاسد علة ولا لقصور الممكن عن  
 الوجود الواجب الوجود بذاته ونقصانه عن رتبة عمله

ولا يكون النار صفة علة ولا يكون المحرق في قول الأثر  
علة اذ كل ذلك من معومات الماهيات وطبيعة  
الاركان او من لوازمها ولهذا انظر بمثل كون  
احدي غايات بعض المرحوبات مضمرة ببعض المتوجه  
او مقسومة له كما ان غاية قوة العصب مضمرة بالعقل  
وان كان خيرا بحسب القوة العصبية وقد عرفت  
فيما تقدم الضرورات التي يلزم الغايات وكذا ان  
عليه كماله الاقصى وليس فيه ما بالقوة فلا يلحقه شرفان  
الشرف عدم وجود او عدم كمال وجود وكل ذلك وحيث  
يكون ما بالقوة والنقصان عن رتبة الاول في الماهيات  
متفاوت فان نقصان الارض عن رتبة اكثر من نقصان  
الشمس عن رتبة وكل ذلك لاختلاف الماهيات في رتبها  
فالكلان النقصان في جميع الماهيات متشابهة لكانت الماهيات  
واحدة وكان ماهيات الانواع متفاوتة في ذلك فكل ذلك  
ماهيات الاختصاص التي تحت الانواع واعلم ان كثير من عالم  
الطبيعة وليس بالكثر في صورته لوازم جميع الغايات  
والضروريات مع انها شرعا لقياس في بعض الامور وليس  
من غير يعلم ذلك من لوازمها عن الحيز المطلق بالحيز وقين  
بالذات والشرف مضمرة ببعض وكل مقتضى معدود وقولنا

بالعرض

بالعرض يعني به انا اذا استناه الى ما يتعلق به مناصفا فهو الكبر  
والا فلحكمة في الجميع في انه خير وانه مقدر واحد كان  
كله مراد من الاول وانت تعلم ان الغاية في جميع  
المجسومات عنه ذاته فنسبة الجميع اليه نسبة واحد  
تة ليس اذ كان شئ بالقياس اليه امر شرفا فهو شرفا  
الكل بل ربما كان خيرا بالقياس اليه نظام العالم فاذا  
لا شر بالقياس اليه الكل وكل مقتضى مقدر وبالجملة  
فكل شخص وان كان بالقياس اليه نوع اخر ناقصا فانه في  
ذاته كامل والظلم وان كان شرفا فهو بالقياس اليه القوة  
الغضبية مخبر لا يصح ان يقال انه قد كان جازلا ان  
المدد الا لا خيرا خصوصا مبر عن الشر وذلك لان هذا  
ولجب في الوجود المطلق ولكنه ليس بواجب في وجوده  
فقد وجد ما يمكن ان يوجد كذلك وان وجد ما يمكن  
ان يوجد غير خال من الشر ولو لم يوجد ما هو غير خال  
من الشر لكان الشرح اعظم فان وجود هذا المصط  
لا يخرج من خيرا وانما الشر الذي فيه يجب عدم الذي  
بجمله فلو كان كله معدوما لم يكن وجود اصلا لكان  
اولي بان يكون شرا ولو وجد لا يوجد كل ما برين  
الشر في حالة واحد وصفة واحد لكانت الماهيات

واحدة واذا قد استعدت مادة الاجسام الطبيعية لصوت  
دون صورة باسباب من خارج كانت صورها متضادة  
بالوجود حتى يمكن ان يحدث بسببها الفعل والانفعال  
من الاجسام فيكون مزاج يتبعه اكران ولبيلغ الجاداً  
بالمزاج الذي جعلت بها يستحق ان يكون حية ووجب من  
التضاد لزوم الفساد وقد عرفت انه قد اعطي كل مادة ما  
استغنىه من الصلابة والجمال وان بعض المواد نقص من  
غيرها بسبب المعدات التي هي غير متناهية فان وجد  
نوع ما يعين الانسان مع انه في ذاته كامل فانه يبعث  
من الشر من ظن ان خلق العالم لاجل الانسان وقد عرفت  
انه ليس كذلك ولما كانت هذه الاجسام كائنة فاسدة  
ولم يكن بد من ان يصل بعضها الى بعض حتى يحصل المزاج  
كان يلزم ذلك ان تقسد بعضها بعضا وذلك كوصول  
النار في ثوب انسان فيحرقه فمن المضحك ان يكون النار  
نارا والثوب ثوبا ويصل اليه ولا يحرق الثوب وكان  
صح ان لا يكون النار وصولا الى الثوب تحت هذه الحكمة  
التي قد ثبتت عندها انها افضل انواع الحركات فاذا من مثل  
هذا الشر ما يلزم من لوازم العناية فالصناعات بالقبول  
للكثرة وان كانت ما لبعض فقد عرفت ان هذا النظام

مميز

شريف فانها تامه ولم يمكن ان لا يكون في هذا النظام  
هذه الصناعات فانه ان لم يكن هذه الصناعات  
لم يكن هذا النظام وهذا النظام وبالجملة فانه كان  
محملا ان يكون امره مبني على الحركة ثم كان مقتضى  
جميع الحركات فيه واحد بل يجب ان يكون مقتضى كل حركة  
غير مقتضى الاخرى فان كان مقتضى الاولى موافقا  
كان مقتضى الثانية غير موافق ولهذا وجب ان يكون  
الامر بالضرورة ليدل الشر من حدة في هذا النظام وكله  
خير وحكمه ونظام وما كان في الحكمة ان لا يتحقق هذا  
الخلق الذي يلزمه الشر ما ذكرنا وهما نوع اخر من الشر  
وهو انه لم يكن يلزم وجود الانسان من وجود قواها المتضادة  
لان هذه القوى من اعراض الانسانية الذاتية ولم يكن  
ان يكون شعاعا له حتى لا يغيب احدهما الاخر والا كانت  
الاشخاص واحدة وقد عرفت السببية الموت وانه ليس  
هنا لغاية في وجود الانسان وعلى ان كون الانسان  
ميتا ليس له علة فان الحرارة المودية اليه فسادا وجوه لا تتأ  
من ذاتيات الابدان او من لوازمها ولا طمنا ذلك  
بل الاولى علة لان يتحقق تماثلا انما ما يمكن ان يتحقق في  
يعلم ذلك من العناية وكثيرهم وفقره القياس الى الحكيم

وان لم يكن طبيعيا بل بالاطلاق وبالجملة فالشرط كلها  
بالاضافات وبالقياس الى افراد الانقراض واما بالقياس  
اليه الكل فلا شرع الادعية وما يحيط بالانسان ما هو  
مقدر ولكنه ما لم يعقل الراجح لم يعقل انه مدعى  
فاذا كان المدعى له ما لا يمتنع من نظام الحيز غير نظام  
العالم يتبعه الوجود فقد عرفت ان كل تصور عند الاول  
يحكم وجوده بوجوده لا يحالة فهو كون الراجح وصاحب  
الوهم احدا لا يابى في تصور دعائه فهو له للاول  
بوجه ما فيكون دعائه بوجه ما سببا لوجوده مادعي اليه  
كما انه ما لم يتصور صورته زيد لم يتصور الكتاب  
له فان وجود زيد احدا سببا كون زيد كتابا فكذا  
زيد احدا سببا كون زيد كتابا فكذا زيد احدا سببا  
تصوره الاول لدعائه ودعائه احدا سببا مادعي له وكذا  
التدبيرات فانها انما تقع اذا كانت لائقه بنظام العالم  
واما اذا كانت منافية للنظام لم تقع من بعدها ومن  
ان هذه الاحوال طرية بالقياس اليها لكل حيز وان كون  
ماسوي الباربي جرجلا له واجب فيه الشر والتقص وقت  
تسلم انه ليس المقصود ان يكون الافلاك على هذا النظام  
بل نفس صدور هذه الامور عن الاول هو لنظام تتبعه

كل شيء

كل شيء على انتم ما يحسن ان يكون من النظام  
في سبب الامر الكائنة الفاسدة وفي المركبات التي يجري  
السبب وهو كتاب الكون والفساد والافان العلوية  
في ان الاجرام الكائنة الفاسدة  
موجودة وسبب العناصر اربعة وقد عرفت من سبب المتحيز  
ابتداء من الوجود الاول ثم الجوهل العقلية ثم التقرب  
الفلكية ثم الاحكام الفالبة للكون والفساد ومعلوم  
ان في الاحكام اجساما قابلة للكون والفساد وذلك لان  
قد عرفت ان كل ما يتقبل الكون والفساد في طبعه ان  
يتحرك على الاستقامة يتقبل الكون والفساد وهما اجساما  
يتحرك على الاستقامة وحقه ذلك ان اختصاصه جزو  
من اجزاء الارض مثلا حتى عن خواص كلية الارض ليس  
لانها ارض فيجب ان يكون سبب اخر طبيعتها ولا يمكن  
ان يقال انها سبب قاسر لكونها الفاسد كما يجب  
ان يكون لذلك الخرو وضع ومكان خاص فيجب ان يكون  
السبب فيه حدودا حيث هو وهما ان القسم مدخلا  
فيه ليس يكون القسرا ربا على الامر الطبيعي وهو  
لحدوثه وايضا فان كل كائنة فاسدة فيكون ان الكون والفساد

تخص من الانفصال المزعج انها تكثر بسبب غريب لاحق  
واللاحق يلحق عن انتهاء زمان وهو الكون وقد عرفت  
ان كل موجودان وبين ان المادة ليلتزم بين الكون والفساد  
فانواع والفرق بين الكون والفساد وبين الاستفالة  
ان الكون والفساد في جوهر الشيء والاستفالة يكون  
في اعراضه كضيق الماء ولينين او اعداد الاستقصات  
على الوجه الذي يمكن وهو لصدفها انه عرق عدد  
الافلاك من جهة الحركات فكذلك عرف عدد الاستفالة  
من جهة الكيفيات الملوثة حين لم يكن لها الحركات  
والاصفات اخري امكن ان يتبدل منها على عددتها  
ومعنا اصبا او لا المركبات وعلينا ان المركبات يكون  
بامتزاج البسيط فيها ببعض وذلك يكون بانفعال بعض  
بعض وذلك يكون بواسطة الحرارة والبرودة والظلمة  
والسوية وبين انه لا يمكن ان يكون العنصر في المركبات  
واحدا فانه لو كان واحدا لما كان فعله ولا انفعال  
يكون يعقبي مستفادة وينبعث عن صور مختلف مستفاد  
والصور المختلف فينصن بسرعات مختلفة وهذا من  
المتعجب الذي لا شك فيه فنعلم ان الاخضر ليس واحد  
وهو ان كثر ولا محالة انه منها وهي ذات صور

تصدر

تصدر فصدر عنها فيما بينها فعل وانفعال ليكون منها  
المركبات بالامتزاج فان الكيفية الصادرة عن صورها  
قدم من الكيفية المتفاعلة ولانها استقصات لحدودها  
المحصونة فتجد ان يكون اختصاصها كيفيات محسوسة  
ومن شأن الحاصل ان يشعر بفعلها فيها اذ الخي هو انفعال  
عنها وبالكيفيات المحسوسة متصفه بحسب نصف الحواس  
المحرك الا لوان والاصوات والروائح والطعم  
لبست من الكيفيات الاولى في هذه الاجسام العنصرية  
فان المركبات قد تدبجها عنها وانما يحدث بعد المركبات  
بعد فاعل يقع منها كيفيات قبلها وهذا يدل  
عليه الاستقراء الصائحي واما الكيفيات الملونة  
ولا يخ عنهل وعن وسايلها اجسام من الاجسام المستقيمة  
الحركة فبينبغي ان يكون الفصول الاول الاجسام  
الاولى انما يمكن محصلها بالكيفيات الملوثة  
وبين ذلك ان الاختلاف بين العناصر الاربعة  
اختلاف نوعي الاختلاف في الكيفيات بسبب  
ان حركاتها مختلفة واما الشكل فلا ينصل عنصرتين  
عضوا ذا البسيط مشترك فيه ولو كان مختلفا  
لما انتفع به اذ لا يقع بسببه فعل وانفعال واما المنه

والنقل فانما يفيدان فضلا للاجسام جزء من المركب  
وتحت انما يتفجع بكونه جزو للعالم لان حيث  
الاجسام جزو من المركب لان من المركبات تق  
اليه البسيط فان الماء من حيث ماء ليس هو استقصا  
ايجز من المركب فانه في نفسه ماء فالنقل  
انما يستدل منه على كونه جزوا من جملة اجزاء العالم  
ولا يستدل على كونه جزوا من اجزاء المركب بل  
نفاض النقل والحقة المتفقة التي في الاستقصا  
فان بالنقل والحقة بيان المنجز عن المنجز و  
يوشك ان يكون السبب في استعداد المواد للخص  
المختلفة غير الاجسام العنصرية في هذه الكيفية  
المهوسمة دون سايرها وايضا ان النقل والحقة لا  
تأثر لهما في الفعل والاه تفعل انما الكيفيات الملمس  
هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والظلمة  
واللفظ والزرزقة والعشاسة والحضاق والسلة  
والصلابة واللين والملاسة والحشونة واللطيف  
قد يقع على رقة القوم وعلى قبول القسمة على اجزا  
صغير جدا والغالط تقابها واللبط تقابلها  
واما الزرزقة فانها كيفية من احية وذلك لان النرج

مايسهل

مايسهل تشكيكه ونعشر تقريبا بل عنه متصلا وهو  
مؤلف من رطب ويايس شديد الامتزاج فاذا غاب  
الرطب واسمها كه من اليايس ويحيى احدث تريا ويا  
في العين والدق حدث لك جسم نرج والهش هو الكا  
يصعب تشكيكه ويسهل تقريبا وذلك اكثر اليايس  
فيه ونقلب الرطب مع ضعف الامتزاج واما السلة  
فمعلوم ان سببها رطوبة الجسم رطب بها نرج عين  
فان ههنا ما هو رطب الجوه وهو الجسم الذي كيفيته  
مقارن مادية ويكون كونها له كونا او ليا مثل الماء  
والورق  
وهو الذي انما يترطب برطوبة جسم او في الرطوبة والسعة  
من شرطه ان يكون الرطب العر يسحوي فيه ويصعد  
اليه باطنه والسمو رطوبة العن النظرية رطوبة الراوي  
اليايس لتفجع والحجان مارا العنجان ان اليايس بازاء  
الرطب والصلابة واللين ايضا من الكيفيات المنزجة  
وذلك لان اللين هو الذي يقبل الغرايه باطنه ويكون  
له في ام غير سال فينقل عن وضعه لا كالحالة النرج  
ولا يكون له مرعة لافي تقرفة ولا في تشكيك فيكون  
القوم من الرطوبة وبماسك من اليبوسة واما الملا

فمنها ما هو طبيعي وهذا واجب في جميع الاجسام البسيطة  
 لوجوب احاطة سطحه به غير مختلف الاجزاء في  
 السواك لاخصاص ولايختلف فيه الاجسام البسيطة  
 ومنها ما هو مكتسب وذلك ان من الاجسام ما يسهل  
 تقريفة عن المماسه حتى يكون ملبسه سهلا على اي  
 تقريفة كان او لا يكون سهلا وهذا يتبع رطوبة  
 جوهر الشيء والخشونة تقابل ذلك وهما ايضا لا يدخلان  
 في الفعل ولا انفعال والداي والقاضي يتبعان النظر  
 واليبوسة فالكيفيات الملبوسة الاولى اربعة اثنتان  
 منها فاعليان وهما الحرارة والبرودة فان الحرارة تفرق  
 بين المختلفات ويجمع بين المتشاكلات كما يفعله  
 النار والبرودة وهي التي تجمع بين المتشاكلات وتباعد  
 المتشاكلات كما يفعل الماء واثنتان متعلقان وهو  
 الرطوبة واليبوسة هي التي يهابها غير الخصاص الحميم  
 وبها يعرف كره والحيمان الرطبان يسهل ايضاً لها  
 وتصعب او لا يمكن تقريفتها عن التماس والمخضط يسهل  
 الى ان يفرقا واليابس باختلاف ذلك الحار والبارد  
 كل واحد منهما يفعل في الاخر كما يفعل عنه وكذلك  
 الرطب واليابس لكن الرطب واليابس لا يؤثران في الحار

والبارد

والبارد وهما يؤثران في الرطب واليابس عليهما تجردا <sup>كث</sup>  
 من هذه الاربعة من اوجات صحيحة فمن الاجسام البسيطة  
 يتبع طبيعة الحار واليابس وموضعه تصابته لملك القهر  
 وهو النار واخر يتبع طبيعة الخرد والرطوبة وهو الهواء  
 واخر يتبع طبيعة والرطوبة وهو الماء واخر يتبع طبيعة  
 البرد واليبوسة وهو الارض فاما ان الارض باردة  
 فلا انها اذا ارتكت وطباعها وازيل عنها سبب سخن و  
 حدث بارد الملبس وكيف لا او لتقل لا يوافق الحرارة و  
 الهواء حار بذاته على ذلك انه اذا اريد احالة الماء على  
 سخن فقله تسخين حتى اسحق السخيرة فيد صار هواء  
 النار ليت سهلا لتقل الاشكال فيجي بالسهل ولو لا  
 الحرارة في الهواء لكان الماء جامدا ايضا وذلك لان  
 البرد فيه فالماء اذا جمدا بالبرد فان سببه ان الهواء الذي  
 كان مانعا من الجود زال عنه المنع والبرد الذي يعترض  
 في الهواء بالحقيقة مستفاد من الارض وعلى هذا كلام  
 طويل رجع فيه الى كتاب الشفاء وميان ان الاختلاف  
 بين العناصر الاربعة اختلاف نوعي لا اختلاف في  
 الكيفيات حسب ان حركاتها مختلفة  
 في اثبات الاستحالة وهي الحركة في الكيف



مدنية الكون والفساد ولقران نقيت الاستحالة والتموها  
الحركة في الكون والكيف واما اثبات الحركة في المكان  
وهراء بين من ان يحتاج الى اثبات واما الحركة في الوضع  
فقد اثبتنا حاجتنا لكلنا في الفلك وقد قال قوم انه لا  
استحالة بل لا يكون ولا فساد وهم فريقان منهم قالوا ان  
الماء اذا صحت فاشا يتصلح لثلاثة ناريات وفريق لثلاثة  
ان كل شئ مركب من كل شئ كان من بعضها في بعض وانما  
يظهر الغالب وهو لا يختصك بالحيات الكون واما ابطال  
الفلك الاول فان الاشياء يمتنع بالحالة والحركة ولا يترك  
هناك في اوردت من خارج وليس لانقال النار من  
احد الجسمين الى الاخر بسبب الانسان يمتنع فيستخرج جميع  
اعضائه ويختل ويخرج من غير نار فتردت عليه واما  
حلت جسم فليس يمكن ان يقال ان نار الفضل من الحارة  
ودخلت في المحاور ولا بالعكس فانه ان كان سيدي فضال  
اجزاء الحارة والفضال للبارد عن الباردة وحركة طبيعة حبيب  
ان يكون في جهة واحدة فان كان هسرا فلا من سابقا القاء  
عن غير الحسب وفي وانت تعلم ان الكون ليس له يمتنع اليه  
لان الجسم يوجد في رايه في جميع اجزائه بالباطن والظاهر ثم  
يتمتع في جميعها ولو كانت النار كائنه في جز منه تظهر

في الحارة في الجزء والمفارق المستقل عنه برادا وليس كذلك  
وان سبقت للاسباب فعليك بكتاب الشفاء ثم ان المقادير  
يؤدي بناء الى ان يحكم ان ما شاء لا يحجز والجمية يسيلون الحارة  
ماء ويعتدون الماء حجارة والماء الصالح من غير ما دة  
حارة سقد سحا با فسر ماء وسلم وقد وضع الفتح في  
الحركة مهنديا فيه ويترك فلا يزال يجمع على صفة البياض  
من القطر لجمعا كما بعد اجتماع حتى يميل ماء ولو كان  
على الشرح لكان من الماء الحارة وفي والمتاهة تدل على  
استحالة التالى وايضا فان الفتح اذا لم يهتدي به كانه في  
الحركة بالرفق فينطرق بحال لا على الحدة اصلب واما بعد  
من التحل كان تايين في هذا اقربى وبالعكس من هذا  
يستحيل الماء حواء بالتمتعين الكبر في اذاع عليه بالفتح حتى  
الهواء ومن الدخول والخروج استحالة ما فيه نار اتم الحيلة  
لستحيل دما والدم يستحيل عظما واما ما اعلم ان كل واحد  
من هذه الاستقصات له صور توجهرية صوره وهي الحارة  
الاول ويبيع هذه الصوت كالان تامة من باب الكون  
الان يكون هسرا وشكل ومقدار من الكون طبيعي وحركه طبيعية  
وسكون طبيعي فيكون قد فاض عن تلك الصور في الجسم في  
نعلمه بالقياس الى المتفعل كالحركات ونصفا بالقياس الى الكون

المكتسفة له كالحركة والسكون اذا عجز طبيعته ولم يكن طاق  
كما يتعدوا اذا كان على طبيعته من دون عائق وقد كان  
تساويا يقاس مسخرا وروح الى فرق ولو كانت البرودة  
صوتها الماوية كانت المادة تعقد وهذا في هذا التام  
صح فطبيعته الماء غير هذه الكيفيات فانها اذا سميت  
باسم كفيها تم استيعانها على الفعل الصادر عنها المسمى  
اسم لصرفها فارق بسبب نقلها وانما الطبيعة مبدأ الفعل  
كما سمي النفس في الانسان تارة فقلقا تارة هتقا وابتعا  
ميدا ما تطلق والحرك والكل واحد منها صوت جوهري  
للنقل الاستدوا لا تصغف وههنا كيفية اخرى وهي كالحركة  
العزيم ان الاضغك مرد اقوي مما يرد الماء والارض  
مع ان الحروا لبارد في مطلوب بالتكيب مع الاضداد  
والشمس يوتر بحرارة يسرع في العيون العشي والنبات  
ما لا يوتر حرارة النار وضنها  
في الحركة في الكرم وهي العنق والفضلا والكمائن  
والحركة في الكرم قد يكون من دون انضياق مادة لثري  
الى المتحرك وهو التخطا وازا ما للكمائن وقد يكون  
بانضياق مادة اليه وهي العنق وازا ما الدبولو  
تقول ان التخطا يقع على معنيين احدهما ان يكون المادة

المتن

المتن في الكرم كالماء اذا استقال وهذا يكون مع عدم  
الحجم الاول وحدوث جسم لثري وقد يكون العنق كما ذكر  
وقال التخطا لثريا بعد اجزاء الحكم للحجم بعضها عن بعض يخرج  
تارها جسم الطن من الجسم الاول ويكون جملة الاتصال  
بينها لم يتبادل بين اجزائها فقلوب ثابت فلا يتبدل بعضها  
عن بعض بل انما ما وينبغي ان يعلم ان هذه الاستقصات  
يقبل التكاثر والتخطا بالعنق وذلك بين من القارة  
عنص فتكتب على الماء وقد دخلها الماء وذلك اما الجود  
اختلاء وهذا صح وان الجسم الكامن فيه والتخطا العنق  
للطوبى اياه الى مختلفه المكان عند زوال القاسم وجوب  
امتناع الخلاء وكذلك الاولية يصعد عند ان ما فيها  
وذلك الانصداع اما ان يكون لا بحركة بعرض لما  
فيها مكانية فنية طبيعية او حركية هتيرة من طبع او حركه  
من باب الكرم والتخطا لا يسع الوعاء سطح مثله والتسم الاول  
صح لان تلك الحركة ان كانت في جهة واحدة فانه يجبان  
تقبل الاناء لان يصعد وان كانت في جهات مختلفه  
وحب ان يكون طبيعته واحد تعني حركات في الجهات  
مختلفه وهذا صح ولا يعجز ان يكون سبب قاسم مثلا ما بين  
ان الناس يدخل الماء المغلي فيصير كثر حما فيصدع الا

فان تلك النار وان كانت تدخل بقاها لية كما نظنه فومر  
وجب وجود الخلاه او لا وانما يوجب ان لا يزداد حجم  
الجسم ومع ان يدخل السمق او الصباية من النار ما لا يسهل  
حتى يكون عليه لا يزداد الا ان كان يدخل من النار  
التي تدخل الالة بطايب العنق منها فيصدها فقلال  
الالة على النار اسهل من صدعها ثم ما الذي يخرج النار  
ليان يراق جملتها ويظهر موضعها الخرنياوات تعلم  
ان بالخصصة زدا حتى حتى ان المحصن حتى وليس هناك  
وارد من خارج ونحن نشاهد ان الماء ينسبط في جميع الجهات  
لا في جهة واحدة وكيف ينسد جسم في جسم حلو حتى ينسد  
النار في الماء الا ان يكون اقوي من الماء الا ان لم يكن  
يحيط بالجسم المحصور وجسم بهذه الصفة فانه اذا احتل ان  
يكون الا يزداد بحركته حركته او حركته طبيعية فانه بسبب  
زيادة الحجم الميسر حركته والجسم ينسبط فنتيق بالذوق القوي  
والقدور وذلك اما ان يكون قد ازداد حجمه  
جسم اخر وهو بعد باق على صورته  
كلما عند الخصصة او لان بعض الجزاء استعمالا في  
جوه اخر بعض حجا اكبر كما ان استعماله ولا يضا  
المركبة ايضا من شأنها ان يتخللتم اذا اخلت وطباها

تكاثر

تكاثره وسلب ساير كقياسه ان يعود اذا اخلت طباطها  
اليه كذا فها الاول علم بها ان هناك شيئا غير المربع  
نسبته اليه المركبات نسبة صورته البساط اليها  
واما الفوق ففوان يترك الشاخي الشخي بكليته اليه  
الارديا يدجا يدخل عليه وانما قلنا باق بالذوق  
فان المقدار الذي يحج بعد الفوق غير الاول الذي  
كان بالاشخص وكل ما كان بالاشخص كذلك فان الشخ  
بعد فوقف قد يسجن كما ان المناخي من الفوق قد  
يهرل بل يجب ان يكون ذلك الازدياد مستقر على  
تناسب مود اليه كمال الشخ ويكون الورد قد يزداد  
اليه مشاكلة المورود عليه والمورود عليه قد يني  
صمدية الاقطار متوجهة الى كمال الشخ وهذا الورد  
يجب ان يدخل المورود عليه نافذ في داخل حوزته في  
جسمته يندفع له المورود عليه اليه اقطار على نسبة وطول  
في نوعه والنوع باق في مخصه فيعجز هذا المبدون  
من جهة مقدار في الفوق هو في المناخي حاصل لصورة  
جسمته فالمقدار الذي لتلك الحوزة والصورة التكلية  
التخلية المحيطة بذلك المقدار وينبغي ان يعلم ان انواع  
النبات والحيوانات يتخلل في اول الارض ابدانها اللطيف

سعد مدله ونظرا لكثيف اخو الامر ويقع من الكثيف  
على الاستمرار معها متحال منه ما يستحفظ به القوي  
البدنية وان لم يستحفظ جميع القوم فاذا انضم  
الي الكثيف البلاء في شئ فانما يشبهه بشبهها ما يليق  
به الصاقا كما كالماء والحجر في اجتماع العناصر بعضها مع  
بعض في المراتج ان لا يتحد به وفي كل بدن قوم ولحقه  
موجودة في جميع ابدان الناس مستتم الوجود  
من اول الكون الى انقضائه فمن الزيادة اذن نصفا  
الي الاصل ويلتصق به نحو من الاصل فيجب  
بفتح القوي البدنية بهن الزيادة في كمالها  
الثانية كما انه سيقى جسم ويلتصق بها فيعين الثا  
في الامتحان ولا يصح ان يكون الفوا على هذا الوجه  
ثم ذلك الشئ البلاء الكثيف القديرون كان يتخلل  
منه شئ ويفرق تجزأه فانه واحد من وجه وليس واحد  
من وجه كما مفروق ويكون محجوظا اناه فيكون شخصا  
ثم يفرق في اوله فيكون شخصا ثم يجمع من اخرى  
فيكون غير الشخص الاول بالتحققه وغير الاثنان الثانيه  
لكنه في تصرف الاحوال الشخصية ذلك الماء متميز عن  
المياه الاخرى وكان يتخلل منه شئ بعد شئ فان البلاء دائما

يكون

يكون غير الشخص الاول من وجه ومن وجه ذلك الشخص  
لكن الشخصية بهذا المعنى معلوم انه لا يكون بحيث يشعر  
شئ بذاته منه شخصا واحدا غير متبدل والمفروق هو الغذاء  
وهو غذاء من جهة ما هو سببه بالقوم بدل ما يتخلل من  
البدن ومن من جهة ما له مقدار يزيد في معتدلا لتأني  
فيقال غذا وهو بعد بالقوم مثل الحنطة وقد يقال غذا  
اذ حصل له الشبه في الكيف الا انه لم يعتقد ولم  
يلتصق بالمعتدي وقد يقال غذا وقد صار كما الا انه لم  
يتم منفعة تمام منفعة في الغذاء ان يقسبه  
ويلتصق فانما وقد يقال ايضا غذا اذا تشبهه ولم يلتصق  
كحادة الاستسقاء الرية فانه غذا لا بالفعال في جميع  
احواله والغذاء بالمعنى الاول يجب ان يكون جوهر اذ لا  
لا يصح ان يشبهه ما ليس جوهر ايجوهر وان يكون جسما  
فانما بالقوم جسما ما ان يكون هيوالي ولو كان الغذاء بالمعنى  
الاول هيوالي من دون الصريح لان المخرج وما ان يكون  
جسما وهو الرجب فيصير ان يكون جسما بالفعال وفي قوته  
ان يصير غذا ولا يصح ان يكون جسما عاما اذ الجسم العام  
لا وجود له بل يجب ان يكون جسما ما شخصا اذ غذا كل  
جسم شخصي ومبدأ حاله الغذاء يجب ان يكون في المقعد

ومبدأ الناي ايضاً يجب ان يكون في الاصل لكن كهيئة  
 العلاء يجب ان يكون في العادي لانه المعتدي والمتر  
 وربما كان صداً فان الحنطة ليست ضد الدم وانما هي  
 غذا من جهة مله حنطه لا من طريق مله حار وبارد فانه  
 لو كانت من جهة الحرا والبرد لكانت من باب الصند  
 والعلاء وبما عين القوم الحيلة التي في المعتدي  
 كالقوم فانه يعيدوا التليمة والصحة معا وسائر الاغذية  
 التي معها  
 في الشعاع والضوء وما يتصل به لو كان الشعاع جسمًا  
 لما كان يصح ان يعبد للأجسام الفلكية اذا اجسام  
 الفلكية لا يقبل الحركة على الاستقامة ولكن يلزم ان  
 يحصل في الكواكب حرق وايضاً فانه لو كان شعاع النار  
 جهاً لما كان يجب ان يخفى ما يقع عليه لا ان يظهر وكما  
 يجب ان نرى اذ بكرة الجسم الذي يقع خلفه لا يظهر  
 او لو يجب ان لا يكون له حركات في جهات مختلفة اذ الحركات  
 الطبيعية المستقيمة الى جهة واحدة ولو كان وجب ان يكون  
 استضاءه الشيء بالضوء البعيد بطأ منه من استضاءته  
 بالضوء القريب وليس الامر على هذا واي برهان يمكن ان  
 به ان الشعاع يتحرك من الشمس عسى يمكن ان يبين بالحسن

وكيف

وكيف بدل الحس على حركة متحرك لا يحسن ما ندركه  
 محس به في وسط المسافة وايضاً لو استنار به من الكون  
 ثم ضمت الكون لكان وجب ان لا يخرج من الكون اللهم الا ان  
 يكون له حس يشعر بانه ذبي نعم الكون ضيق العام وهذا  
 اعتساف فان قيل ان تلك الاجسام سقي ومطلوعة الصق  
 المستفاد لمقابلة المضي وثبت ان الضوء يكون بالاختلاف  
 فيما الحاجة له في واسطة هذه الاجسام التي لا يدل على وجود  
 ولا برهان وايضاً فان تلك الاجسام اما ان يصدر عن الشيء  
 مجتمعة مع انضيق المطور اقل ما يبقى ما تروى اليه الاجزاء التي  
 يدونها هذه الاجسام فيلزم تدخل الاجسام واما ان يصدر  
 عنها متفرقة فكيف يجمع عند وصولها الى الارض وايضاً  
 فان كان الضوء عن الشمس يصدر هذه الاجسام عنها  
 وجب ان يصغر او لا يبقى منها شيء وان تروى ان هذا الاجسام  
 يصدر عن الشمس فيبقى في مكان لكان وجب ان لا يضيء  
 الشمس اذا زالت عن محاذات ذلك المكان وان كانت  
 هذه الاجسام تتحرك بحركه الشمس لا على السبيل الصدوق  
 عنها بل على سبيل انما ترفها وكان ذلك طبيعاً لتلك الاجسام  
 لكنها اذا دخلت في الجو اجسامها اذا للشمس لم يستمر ولم  
 يضيء اللهم الا ان يقال ان الضوء لا يشعر بحصول

في في الهواء منتهي اليه شعاعا او شعاعا الشعاع الموجود  
على وجه الارض بذلك فخطوا اليه قله ما يلقون به  
وتن هذا من الاعتساق ما يعطه ولو كان الشعاع  
جسما لكان وجب ان يرتد اذا وقع على جسم صلب  
اقل يما يرتد عن جسم لين كالماء وليس الامر كذلك  
فاذا قارب ان يكون الشعاع جسما واستحال انتقاله الى  
صح انه حيث وجد جسم صلب يرتد بازيه جسم قابل للضوء  
وهذا الجسم هو المستقي المبلون وينتهي به جسم شفاف  
كالهواء فان المضي بعد ذلك للجسم ليقول هذا الغرض  
اعتبر اللون من شعاع الاعراض والصوت ثم يصح ان  
يقول هذا المستقي وغير الضوء كما يقيد جسم ما  
غير حرارة وان شئت ان تعرف المذهب التي في الشعاع  
فارجع الى كتاب الشفاء وليس اذا لم تعرف السبب  
في ان الصيق لم يري له حاد به وجب ان يكون السبب  
هو انعكاس الشعاع فحق لا علم ايضا لم اذ لحك جسم  
جسما جسمه لم اذا ادريت نارا من خبثه احترقت  
علينا والاحياء التي يفعل بعضها بعضا ما ان يفعلوا التما  
كما يبرد الثلج ملحاون وكما يحرك الريح ملحاون وما  
ان يفعل بالمقابلة كما يحرك جسم احدها ايضا بالمقابل

وكما ترى

وكما ترى الانسان صورة في باطن عينه ويري في المرآة  
صورة تدعى لو كان هناك جاس لم يكن هذا الاثر واكثر  
الاحياء تغيره مثل كيفية كما ان الحار يسخن والبارد يبرد  
فكذلك يجب ان يكون ما كلفته الاضائة تغيره ايضا  
من دون ان يتقل عنه شيء كما كانت الحالة في الحرارة والبرودة  
لكن الاضائة يكون بواسطة جسم لا لون له فانه لو كان  
الواسطة جسما ملونا لما كان بضئ المقابل فكما يوجد  
جسم المس صيقلا او جسم ملون يكون محاذيا للجسم بضئ  
بذاته وكان بينهما جسم لا لون وهو المسوي الشفاف فان  
ذلك المضي يعيد محاذيه الاضائة والضوء صافية  
الحرارة بالطبع فان بعض الاعراض صديق لبعضها  
كما ان الحركة مرافقة الحرارة وبالعكس يجب يوجد الضوء  
فانه بعد الجسم لقول الحرارة من عند معيها اذا كان في  
ذلك الجسم استعداد للحرارة فان لم يكن استعداد وكان  
الضوء موجودا المرين من وجود الحرارة والماء المحرقة فانها  
يجرق لان في داخلها نقطة تجتمع اليها الضوء من جميع  
الجوانب فيكون تلك النقطة اصغر من جميع اجزائها فيبقى  
والصيف انها يكون في غاية الحر سبب مقابلة الشمس  
والضوء ليقى حيث يتوجه في الشعاع عمود فيبقى

الحركة في الشتاء لا يكون العمود او ما يقربها العنبر من السطح  
يكون واقفا على البلدان الشمالية فلذلك يكون الشتاء  
مظلم باردا والترك بالفعال انما يحدث بسبب النور  
فان النور اذا وقع على جسم ملحوت فيه لون بالفعال  
فان لم يقع كان مظلما او كان بالهوى ملونا ولا يظن  
ان البياض مثلا على الخيمة التي راعها يكون في الظلمة  
موجود لكن الهواء المظلم يعرف من البصار فان الهواء  
نفسه لا يكون مظلم انما المظلم هو المستنير والهواء  
وان لم يكن مضيئا وكان فيه شئ مضي فانها لا يمنع ادراك  
المستنير ولا استر اللون تاما كونها في غار وفيه هواء  
ولكن مظلم فاذا وقع النور في جسم من خارج موضع في  
الهواء الذي تحسبه نيرا فانك تراه ولا يضرك الهواء الذي  
في الغار المظلم والجملة فالظلمة عدم الضوء في ذاتها  
ان يستنير هو الشئ الذي يري لان النور من شئ وما  
يلون فيه النور يجب ان يكون مرئيا لكن الشفاف لا يرى  
النية فالهواء عيس من شئ ولا مضي ولا مظلم  
في المزيج ونبات تواعه فلتعلم الان في المركبات  
فقولان من العلوم ان المركبات لا يكون الا من اجسام

السيف

المسقية الحركة وقد ذكرنا ان الفعل والانفعال هما  
بين الاجسام الطبيعية في الكيفيات مخالفة الصنف الثاني  
وعودا لكان جميعا لا يتسنى لوجودنا على عشر بن فرسخا  
بالكل كان القياس ان ذلك كان الفعل والانفعال اثنى  
وهذه الاجسام اذا لا تفعل بعضها في بعض كان كذا  
منها يفعل بصورته ويفعل ما دته كالسيف تقطع حوته  
ويدمم بجديده وهذا الانفعال لا يستمر الى احد  
امر من اما ان تغلب بعضها بعضا فتصله الى الجسم فيكون  
كونا في نوع الغالب وهذا في المغلوب واما ان لا يبلغ الا  
باحتها ان يبلغ الاخر بحيث يحل جسم بل الى الحد الذي  
يحل كفتية الى حد استقرار الفعل والانفعال عليه ويحدث كفتية  
متشابهة شيئا لمزاج ويجب ان يكون الكيفية المزججة  
كفتية حادثة لاستعداد المادة من عند واهب الصور  
باجتماع العناصر ولا يظن ان الكيفية المزججة هي بعضها  
كيفية العناصر مسرورا من سائرها فقد بينا في الاصل  
ان وساطة هذه الكيفيات انواع على حدة والانواع حادثة  
وانا اذا قلنا حرارة فيشد فانا نعني ان المرصع نشد في  
حرارة لا الحرارة وكذلك في جانب الضعف فان يكون  
بين الجسمين فعل وانفعال يسمى ذلك تركيبا والجواهر

العنصر ثابتة ثابتة في الممتزج بصورها متغيرة في كيفية فقط  
 وكيف لا يكون ثابتة فيه والمركب انما هو مركب عن اجزاء  
 فيه تختلف والاكوان بسببها لا يقبل الاشد والاصف  
 واما كيفية تفاعلها فيكون قد تسطت ونقصت  
 عن حد الصرافة واما انه كيف يقبل هذه العناصر كيفية  
 غريبة اعني كيفية المزاج فكما يقبل الماء وهو ما وكيفية  
 غريبة كالحراة والسبب فيها استعداد الجيوب في وجودها  
 الصور وكما كان الاجزاء اشد وتضعيرها كان اقرب  
 الى المزاج وربما كان الصغير في شدة الكبر من غير  
 ان يكون له قلد محسوس كما ينضج اصحاب الاكبر فخلا  
 كثيرا برصاص محسوس وزد نخب مصعد سيرا الاربعه  
 وبسطا صور العناصر لكان المركب اذ اسلطت عليه النار  
 فعلت فيه فعلا متشابها وهذا التلبيح فان التلبيح <sup>ينبغي</sup> هو  
 بمنزلة قاطر ومتمخر الى ارضي لا يقطر ولو كانت  
 الصور بسطلا عند المزاج لكان وجيبان بسطلا او لا  
 الكيفيات كما عرفت وكان يلزم ان يكون مثلا للحار  
 والبارد ضد بسطلا وان بسطلت الحراة مثلا النار  
 الارض في الممتزج حتى يحدث طبيعة اخري او وان  
 يكون باقية او بان يكون معدومة فان كانت ليست

ولو كانت يحدث بالاشراج في التلبيح الاجزاء اجزاء

الارض

الارض في حال بعانها ففكرت قد احاطنا نار وان كانت  
 معدومة وهذا مستحيل فاما ان يطلب الارض على  
 عدم النار وعليه عدم النار وهو الارض فيكون  
 الحاصل من هذا الكلام انه لما ادوت الارض  
 النار بسطلت احديها صورته النارية في الممتزج وليست  
 الطبيعية الاخرى وكان يحتاج مع هذا الى ان  
 يستعين بالارض ماد الكلا من ارض وان لم يكن  
 حاجة وانطبال النارية الى الارض صح وجودها  
 بلا من ليج ليس الامر كذلك والحلقة ليه ان يكون  
 مادة المركبات متقومة بصورته العناصر في ضرورة  
 الغاية فانه لما كان لحد الصور افعالا لا يتم الا الكيفيات  
 المزاجية وكانت الكيفيات المزاجية لا يوجد الا  
 بواسطة صور العناصر احتياج بالضرورة اليها وهذا  
 الاعتراض الذي اعترضنا عليه من يقول تنفسا جوهرا  
 العناصر في المركب لا يقع في تفاعل الكيفيات يقبل  
 الاشد والانتقص وهناك يمكن ان يقع التنازع  
 والقانع واصل في الصور الطبيعية فلا يمكن الصور  
 لا يقبل الاشد والانتقص بغير قد يصح ان يقع ما مع  
 مطلق بينهما وهذا ايضا قد يكون في الكيفيات واما



ان يقع بينهما مانع في حدودها ليطول هذا المانع  
 قد يقع بين الكيفيات بل اقول ان الفعل والافعال  
 يقعان بين عنصرين بان يفعل كل واحد منهما في الآخر  
 بصورته وينفعل بما دونه فيستعد الماء مثلا بانفعاله  
 لقبول احد من حدود البرودة فلوامكن ان يحصل  
 بين عنصرين فعل وانفعال لاسيما جهة كيفيهما بل من  
 جهة صورتهما لكان وجب ان يصير الماء نارا وانما  
 ماء لا ان يقبل صورة اخري وقد ظن قوم ان الاوان  
 والرواج بل الانسان هو نفس المزاج وانت تعلم ان  
 كل واحد من الامزجة لا يخرج عن حد من  
 الامرين ويكون ملوئا لاجزاء ولا يصح ان يكون  
 مزاجا لا يدرك باللمس ولو كان اللون مزاجا  
 لكان يدرك باللمس من حيث هو لون ولكن في  
 حال فاذن اللون وما يدرك لساير الحواس ولا يدرك  
 باللمس ليس مزاج ولا يصح ان يقال ان الابصار لمس  
 فالمزاج مخصوص لا يصفطبه سائر الالات واللمس وذلك  
 لان كل ملوئ قلها اضافته ليه حر وبرد او ليه رطب  
 او يهوسه وانفسا اذا ادركته  
 لو اصاب طعنا او لجة ليدرك

بالبراز

ما يدرك الشيء من هذا جوا او برذا او رطوبة او يبسا  
 وبالجمله كيف يكون اللون مزاجا واللمس يدرك المزاج  
 ولا يحس شيئا من اللونية فيكون ما ادركه غير عالم  
 يدرك وايضا فان هذه الكيفيات ليعتبر مثل السواد  
 والبياض قد يوجد بها ابايات في المضاد والامزجة  
 منقسطة ليست بغايات البتة فبهي ذلك اشياء غير  
 المزاج وقد يوجد مركبات من مركبات كالرصاص والفضة  
 فانها مركبات من ذهب وفضة ورصاص وغير ذلك  
 فلو كان جوهر الرصاص والالوان مزاجها لكان ما  
 ركب منه يظلم عند التركيب لانه يجب ان يكون  
 جوهر ما ركب منه ايضا مزاجا وعند وجود كيفيه الرصاص  
 والالوان يظلم ذلك المزاج الذي هو جوهره اذ لا يجتمع  
 فيه كيفيتان مع كيفيه الرصاص وكيفيه ما ركب منه فلا  
 يكونان مركبين منه لكن الامزجة المختلفه تختلف بها  
 المادة فلا استعداد لقبول شيء دون شيء وبغضها  
 للاسرار مثلا وبغضها للاصفرار  
 للمادة بعد الاستعداد للمزاج صورتهما يصدر  
 عن ذلك الجسم افعال ليست من باب المزاج وان كانت  
 تلك الصفوة انه يستقيم بالمزاج في بعض الافعال

بل الحق ان المزاج يكون بعد اجتماع العناصر ولا يرد من  
جامع فيكون استعداد المادة لقبول هذا المزاج قبل  
المزاج فيكون المزاج تابع له وذلك كصوت المقاطين  
الذي يسببها يحد الحديد وذا قال الاطباء هذا الذئب  
يعمل بجرهم فانما يشرون بل حجره في هذه الصلوة وكما  
انه اذا استقلت الحرارة على الماء احالته صواء فكذلك  
اذا استقلت بعض الكيفيات المزاجية بطل ذلك النوع  
الخاص من المزاج وحدث نوعا اخر فيدبح صورة النوع  
من له وذلك الحواء اذا استعد  
لقبول النارية حتى فاذا وجدت النار يتبعها سائر النار  
فوليس يجب ان يستعد المادة بكل مزاج لنوع  
من الامزجة كما مزجة الادوية ليس يستعد  
المادة بها لقبول صورة النوعية واعلم ان المادة مستعدة  
لكل شيء لكن من الامور التي يجعل فيها من شأنه ان لا  
يجمع مع بعض ما يحصل فيها فاذا كان كذلك يقال  
انه لا استعداد في المادة لذلك الامر ومنها ما من شأنه  
ان يجمع معه ولا يمنع ايضا ان يكون بعض مقادير  
الكيفيات بحيث لا يصلح لبعض الامور وبعضها يصلح  
فالمزاج لا يجب اعداده في المادة لم يكن بلا استعداد

قال

قائمه في المادة في ما حيل بين المادة وبين ما هو مستعد  
له فكيفه فاذا بطلت تلك الكيفية بضرها تم الاستعداد  
وزال العوق فالمزاج على مهيطة للمانع وذلك كما يبطل  
البرودة عن الماء فتم استعداد الماء لقبول النارية  
واعلم ان سبب الامتناع وجود الحرارة والبرودة مثلا  
معاني الجسم فاذا بطلت الحرارة والبرودة لم يصبح ان يقال  
انه صدر عن الحرارة فبذلك انما وجدت الحرارة من وهب  
الصلوة فم كان محال ان يوجد معا لذا انها لا يسبب  
صدمت البرودة ولا تظن ان المزاج صور الانواع وما  
لحقها بعد ذلك يكون عرضا فانه ليس جوهر الانسان  
مثلا وحقيقة المزاج وبه يتم نوعيته ثم الحقيقة لنفسه لخلق  
عارض فانه لو كان كذلك الحار وجبان يكون حساده  
في تغير مزاجه ويكون جوهر باقيا ولو كان المزاج حقيقة  
تلك الانواع يقبل الشدق والضعف ثم المزاج منه ما هو  
وثيق ومنه ما هو غير وثيق وقد يعرض للوثوق منه السلا  
وللسلسل الوثاقه نفس تقاسر فاذا زال القاسر دليل  
الحالة الاصلية فعلم من هذا المكان ان هناك ما خلق  
حاقا على انه يجب ان يكون للوثاقه والسلاسة سبب  
سائق المزاج فيكون ذلك جوهر الشيء لا المزاج لان المزاج

تابع للاجتماع الوثيق او السلس

في طبيعيات العناصر وفي النسخ  
الهوية والحل والاعتدال والقليل وما الشئ وما  
يجري مجري ذلك العناصر الاربعه غير موجوده على  
موصفتها في اكثر الامور ذلك لان قوي الاجرام المتأثر  
مقدورها فيكون في البارح والخلط فيصير بذلك دخان  
وجارية وتخلط بها نارية وهوائية تصعد الى فوق  
اخر ما فيه واحده ارضيه فيخلطها به كما يكون جميع  
المياه والاهويه مخلوطه مزيجيه ثم ان توهمت صرفه  
ففيه ان يكون للاجتراف العلويه من النار فان الارضيه  
انقلبت ان يبلغ الى ذلك الموضع فاذا بلغت فيه القوتيلك  
النار عليها المتعاقبان سرعا ويشبه ان يكون ما بين الارض  
قربها من هذه الصفة فيكون للارض ثلاث طبقات طبقة  
الي المحيطة وطبقة مخلطة من المائيه الارضيه وطبقة  
منكشفة على الماء حفت وجها الشمس وهي البرد الخيل  
وليس للماء مكان الخيل غير الخيل الهواء ايضا طبقات طينه  
مخاربه وطبقة هواء صرف وطبقة دخانية لان النار  
اخف واقرى لغودا في الحجار ما يصعد من الرطب والذئب  
ما يصعد من اليابس والحجار ماء متصفر الاجزاء كما ان النار

منصوب

متصفره الاجزاء ولان الماء مؤثر بداته اذ اخل وطبعه  
فيجب ان يكون السحر والحجاري من الهواء باردا بالقياس  
الي ما يبر اجزائه لكن ما في الارض منه لسفن بجواره  
الارض المنصبة تسعاع الشمس وما تعد منها من  
فيكون طبقة الهواء السافل تجارية باردة ثم يليها  
هوا ارق الى المحضه ثم يليه هواء دخاني ثم يليه نار  
فهذه طبقات العناصر وما صفة الجرفه كونه في  
كتاب الشفاء فمرا ان الكيفيات الاربعه فعلا وانفعا  
فمنها ما هو للفاعل ومنها ما هو للمنتقل فاما المشتري للفاعل  
فمنها ما ينسب الي الحر ومنها ما ينسب الي البرد ومنها  
ما ينسب اليهما جميعا فاما المنسوب الي الحر فمثل الضج  
والطبخ والسي والتمرد والتخين والاسفال والاداء  
واما المنسوب الي البرد فمثل المنصع ومنع الطبخ  
ومنع الشئ ومنع التدخين ومنع الاسفال ومنع الذئب  
ومنع الانفعا وهو الحل والكرح واما الامر  
المشترك بينهما جميعا فنزل التعيين ومثلا التحديد  
والاعتدال والتحسين واما الامور المنسوبة الي الكيفيتين  
المنفصلين فمنها ما هو بازاء هذه الاضال مثل قبول  
الضج وغير ومنها ما ليس بازاء هذه الاعتدال مثل

الفسور ومثل سرعة الايض والاختراق وغير ذلك  
 ويعرف لان النضج احالة من الحرارة الجسيم ذري الرطب  
 ليه موافقة الغاية المقصودة واصنافه مذكورة في كتابنا  
 المتفاوت معارض النضج اثان احدهما كالعدم وهو  
 الموقوع والفتاحة والثاني كالضد وهو العفونة  
 فاما الموقوع فخران يبقى الرطوبة غير مبلوغ بها  
 الغاية المقصود مع انها لا يكون قد استحققت اليه  
 كيفية متافية للغاية مثل ان يبقى المرء وهو اما العفونة  
 فخران يستحل الرطوبة اليه  
 لا يصلح معها الانتفاع به في الغاية المقصودة وهي  
 بالحقيقة طبيعة ليلى العساد وسبب العفونة حرارة  
 غريبة وضعف الحرارة الغريبة اذا كانت قوية است  
 في تحليل الرطوبة المذكورة وكان الحراق ويختلف  
 والكبرج ليشاكل من وجه العفونة الا ان الكبرج  
 سدي من حرارة عسفة في الشيء ويعمل متغيرا فيه بحيث  
 لا يقدر على ان يحرر بحيث يفصل الجبار عنه بالتمام  
 بل يحبس البرد على وجه الشيء وظاهره في التحريك  
 فحدث فيه لون ابيض من اختلاط الهوائية بتلك  
 الرطوبة كالعرض للبريد وان لو يكن حرارة هناك

اصلا

اصلا لو يكن كبرج واما الطبخ ففاعل القرب للحرارة  
 نطية لتتغير ويحلل المفتوح تباه حارة ويحلل من جرمه  
 ودطوبته مشا ولكن تلك الحارة تطبه بها رطبة  
 اكثر مما يحل منه فان رطوبته الطبيعية يتحلل من طاهر  
 اكثر من تحللها من باطنه ويقبل امر رطوبة الغريبة  
 ظاهرا اكثر مما يقبل باطنه ومادته جرمه فيه رطوبان  
 اليانس لا يطبخ واما الشيء فالفاعل القرب له حرارة  
 من خارج باسبه ماخذ رطوبة ظاهرا المسوي التحليل  
 اكثر مما ياجد من رطوبة باطنه فيكون باطنه اربط  
 من ظاهره ويكون الرطوبة الموجودة في المستوي  
 رطوبة فالطوب وادب ونفضل اضافة في كتاب  
 الشفاء واما التحم وهو تحريك الاجزاء الرطبة بمخله  
 من شيء رطب ليه فرق في التسخين والتدخين هو نسبة  
 كذلك ولكن مادة التحم ومادة التدخين ان  
 واما الاذابة فيصاح الجوهر المقابل لها اليه رطوبة  
 بلانم البوسمة فاذا اسلت بقيت ملازمة لتلك البوسمة  
 فان لم يبقى فهو مختوران بقية قليلا ثم انفصلت فها  
 ما يدوب و  
 بالشار كالحدديد و  
 لشمع واما التلين  
 وهو دون اللذان

ويسمى سطر ق لان الزا  
الكبر واما المستقل فهو الذي يفصل عنه رطب جازد  
او ليس لطيف فستعمل هذا المنقيل فان كان بالياء  
كثيفا او رطبا لانه هنية فيه لا يستعمل واما المنقيل الغير  
المستعمل وهو الذي يستعمل في النار به اشراقا وايضا  
وحي لكنه لا يتصل عنه شيء اما البيوسه واما السدق  
رطوبة والاس منه يتغير في جوهره وفوقه ومن بالاشياء  
ما يشتغل ولا يتغير منه ما يستعمل ويختبر جميعا والخم  
من جوهر رضي قابل للاشتعال تبطلت بحجر قيراقه  
ماليه جوهر من المادة المستعمل للاشتعال والرماد  
هو بقية جوهر رضي وقد يثبت اجزائه لتعود ما في  
جوانه من اللذان المتصعد والرماد بقية الشيء المستقل  
واما بقية ما كان غير مستقل فهو صخر فقط او داب  
سواه قوم كلنا اشوان من ستان الما ميان بصير بالمحيط  
واما بالمحقيقه فمخاطبة الارضيه وسجد بالبرد  
ويجعد بالبيوسه ويخيل ورق الحور من ستان الار  
ان سجد جافا بالبحر وسيل ويدي بالبرد من ستان  
ان سجد السال وملين صدق والحور من ستان ان سجد  
الياسر ويحرقه ورق صدق وانه رطوبة حصلت

فيها الرضية وحوانية لم يجد بسبب اطوارية لكنها تجتم  
الحور والبرد اما من الحور فلا فيها من الارضية واما من  
البرد فلا نه يحيل الهواء ماء وهذا كالرنيب والبقس  
من ستان ان يحولوا لرطوبة من ستانها ان نذب و  
حجر والحارة تعين كلا من الرطوبة والبيوسه على فعله  
فالرطب الحار شديد تحليلا لما يحول به والياس الحار  
اشد عودا الماء يعقده وكل ما يحول بالبحر فهو الذي  
يحول بالبرد والغالب عليه الرطوبة لانه لان البر  
يوجد الرطوبة وكل ما يحول بالبرد فهو الذي سجد بالبحر  
ولا يحاله ان الغالب عليه البيوسه وقد يتجمع الحور  
والبرد على اجساد الشيء فتضعب حله واذ انبه وفلك  
هو الذي اما ان الحور على جموده باحلل من الرطوبة  
وبها غالب سلطان البيوسه واعان البرد على جود  
ما يقدر طبامنه وهذا مثل الحديد والحرف فان بقيت  
فيه رطوبة صالحة امكن ان نداب بالاختيال والحواذا  
اشد سلطانا لخلل المادة وسيل الرطوبة فيسقط معه  
اجداد الياس الذي كان سعيها بما يحدث منه في  
تلك ايضا من تحليل والمددب في الرطب  
منه ما يحول ومنه ما يضطر والذي يتخلط وهو الذي

لا يرتب هو الذي يرجع إلى اجزاء صغار ليس في قوتها  
ان يحرق حرم الرطوبة وينفذ فيه كالمح والذئبي يحل  
فهو الذي يشبه كالطين لان الحرا لا يبلغ في الصفر  
إلى الحد الذي ذكرنا من الاحسام ما سئل ومنها ما لا  
يبيل قاما الذي يبيل اذا ما سه جسم ما في لزومته منه  
رطوبة غزبية والذي لا يبيل فهو ما لا يمرض له هذا  
المرض وذلك لسنة صفالته وذهنية فان الذهنية  
يعقل وذلك بما يحدث من الصفالة واما الانشعاع  
فان عوض الرطب في جوهر المسفع فيجوب وية  
لينا مع تماسك وان الحول لم يكن مشغعا والشف  
يحدث للرض الرطوبة المائية ان ما ما ينقص مسام  
الجسم اليابس من الاجزاء الحراية المخصوصة فيه المحبسة  
في حارته بالستر لضرورة الخلاء فاذا وجدت ما يقرب  
مقامه امكن الهواء مقارفته لتلك المناقذ وعوض  
إلى مكانه الطبيعي فاذا انفصل الهواء وجري الماء في  
تلك الجاري انعقد لسبب اليبوسة المتخالطة للماء  
فيعرض ما يعرض في الحصر اذا خلط به ولا ينفذ من  
الاحسام اليابسة اأماله مسام واما المصمت فلا ينفذ  
والاحضار هو قول الرطب وضعا بل منه شكل

ساو لشكل ما غيره والاقصال هو من يختص الرطب  
فان الرطب اذ لا في ما يحا منه بطلا السطح بنيتها  
واما الرطوبات المختلفة فما كان مثل الماء والارض  
طهر بغير السطح منها وما كلون مثل شراب وما  
لم يطهر واما الانشقاق فهو خاصته بالرطب وهي  
انفصاله بمقدار حجم النافذ فيه والقيامه عند زواله  
وعرف الاتصال له انواع يرجع فيه إلى كتاب الشفاء  
وهي الانشقاق والانشقاق والاكسار والاصاص  
والنفست ومن الاحسام المركبة ما هو لين ومنها ما هو  
صلب واللين انواع فتمنه مشدوخ ومنه سخن ومنه  
منطرق ومنه ممدومنه معضرمه مشغن وكالمنطرق  
فانه من قوت لهذا تفصيل مذكور في كتاب الشفاء  
والاحسام التي في طباعها نظرمه بقيدها فاما ان  
بكليةها جامدة فلا منطرق ولا ممدومنه وتجميع كاليافيت  
بل كفتن الحرد وان لم يكن بكليةها جامدة بل فيها رطوبة  
لا يجرد لذما بها فلذلك الشئ منطرق وخصوصا  
اذا اخرج منها لونه شئ مما هو جامد فان سبل جميع عاد  
دايتا بالثار وان كانت تعقد حويه اليابس فذلك  
ما دام لم يشدها باليابس ولم يخرج منه من كونه

يا شيا كنيما فاذا اهرط فقلها في اليا سب خلت اليا سب  
 ايضا فاذا احتل اليا سب تحتل الجميع  
 في الغيم والحالة  
 ومن سترح والرياح والن لاولوا الشهب والكر الك  
 ذوات الاذتاب وسابع المياه والمعادن وفي لون  
 النعام وما شاكل ذلك جميع العناصر الاربعه طوع  
 للاجرام العالية والكائنات الفاسدات يتولد من  
 تاثير الاذتاب بطاعة العناصر لها والفلان وان لم يكن  
 حارا ولا باردا فانه قد ينبعث منه في الاجرام السفلية  
 حرارة وبرودة تعري نقيض منها اليها واين اتار  
 الاحسام الفلكية ما سري من الشمس والعتقان القمر  
 تعين على اتصال الفلكه ويزداد من زيادة اللبوب  
 ويظهر به المدة والظهور ايت الشمس ما يعيد من التسخين  
 وان كانت هي غير حارة وانظر الى شعاع المنعكس من  
 المرآة كيف يحرق ولو كان سب الاحتراق حرارة  
 الشمس دون شعاعها كان ما هو اقرب اليها سخن  
 و سخن من ي بطوح الشعاع الى شئ فيحرق وما في فة  
 يكون في غاية البرودة ولو كانت الشمس حارة لكات  
 حركتها في فترق بلحوله والجوام السماوية تتخالف بحولها

مختار

ما تحتها قران الشمس بين بجافيد من الحار من الطاه  
 بخار ومن الارض سادخا نيا قيققان في الهواء والاس  
 لاني بعضها يبقى في باطن الارض والدخان يصعد  
 اليه حيث لا يصعد اليه البخار الرطب المنقل الرطب ونخلة  
 الدخان والبخار اذا اصعد من الحار الحار ويتاوزه في  
 البخار البار من الهواء وتعدو بعضها فان النار يعقد  
 البخار بسرعة تامر الحاله في الحمام فانه اذا اصرح فانه  
 ودخله بردا اصيب هو ايه والماء الحار قبل البار من  
 الماء البار دلل لظافته بذلك على ذلك ماء حار وما  
 بارد من فغان في الهواء البار فيس د الحار قبل البار  
 ولا سخن يكون في الجبال اكثر فان الجبال تشبه الاما  
 من التي تمنع الا سخن من السدت فيحصل لهذا البخار  
 المنعقد ثلثة احوال فاما ان يكون بمرام فقه شعاع  
 الشمس فيكاتف وخصوصا اذا وجد معاودة من الريح  
 والبخار اذا تكاتف صار ماء ونقل تنزل ثوران واقاه  
 البرد قبل ان يتكاتف تكاتفا تاما بحيث يجمع قطرات  
 سخنة تنزل تلبا وان اقام البرد دفعة او في حال ما  
 انفق قطرات صار بردا وانها يكون في الربيع البرد  
 اكثر بسبب تعاقب الحوا البرد فيعقري البرد في الغيم

كما يعرف في باطن الارض في الضيف فيقول وان كان  
 الخار لم يصعد شيئا كثيرا صار ظلاما وصعبا غير  
 ذلك ثم ان الخار لم يمتد في ايامه من شانه ان يري  
 صفاته الا شاح كما يري المرء في ذلك الخار يري  
 مناسات المرء اشباح نورا الشمس والقمر واجرام  
 الكواكب فاذا كنت في الجانب الذي يكون فيه الشمس  
 كان محاذك قديم رقيق ووزن خيم محير حتى يكون حال  
 ذلك الغيم الرقيق كما للبلور اذا كان وراه شيء يكون  
 انعكاس منه السعاع فيظهر منه قوس قدح ولا يصح ان يكون  
 دائرة تامة فان قطب تلك الدائرة هو جرم الشمس وتما  
 لو كان تحت الارض وانا لا يري في مثل هذه الخارات  
 جرم الشمس والقمر بتماه لان تلك الاجزاء بعصر  
 عن ان يظهر فيها مثل هذه الاجرام الكثير في يدي  
 اجزاء منها والوانا نقط واذا كان السحاب ثابتا لطيف  
 الاجزاء رقيقا بحيث لا يعبر القمر وشبهه جميعا  
 وظهرت هالة ويجب ان يكون يودي الشبح لا يري  
 بين الناظر والمنظور اليه فان الشئ انما يودي على  
 الاستقامة نفس الشئ لا شئ وما يودي شئ يكون  
 زايدا عن مجازات الاستقامة التي تليها وبين الركب

ضرورة فاذا كان جميع اجزاء السحاب او اكثر هو يديا  
 وكان نسبتها كبراة وضعه من الرابح والكوكب و  
 القمر نسبة واحدة من جميع جوانبه وجبان يكون  
 ما يري من الهالة مستديرا فانه لو اختلف نسبة المرء في  
 لما كانت تلك المرء في يودي شبح القمر او الكواكب وما  
 الظلة التي يري في وسط الهالة فالسبب فيها ان الغيم  
 الرقيق الذي في وجه الارض منظم بالقياس اليه كالحال  
 في الهباء بالقياس اليه القياس وذلك لان المضي وما يري  
 ما يري له بالاجسام اذا ادرك ضعف القوي عن ادراك  
 مادته وبلر بما يظن القوي وايضا لان ما كان من جملة  
 اجزاء السحاب مما لا يري ضوه الكواكب او القمر  
 اذ ليست نسبتها يودية قوي ما يودي المرء مظلما  
 وقوي سحابا رقيقا يجان في وجه القمر فلا يري فاذا  
 تجاوز ظهر وكثيرا ما يعتقد السحاب عن امثاله الطويل  
 وذلك مع البرد الشديد وقد يعرض ان يعبر بعض  
 القواء مطرا رقيقا في جرمها حصة او ذهنية ثم يصعد  
 في ذلك البقعة الحتم وسمه لطيفة فتستغل من ادوية  
 وتري من وجه الارض مثل مصيبة كاشغال بخار تتك  
 تدجل فيه الملح والمنسار اذا جعل فوق خمر يري



من جاره سلاح واما لون السماء ازرق والرقعة هي  
لون بين السواد والبياض فالسبب في ان الاجسام  
العنكبوتية كلها متشاق فلا ترى وما يرى وهو ظلم  
والجملات والاشباح الحاصلة منها هي في مكان يرى  
شيء ولا يرى شيء فتمت الدلالة بين السواد والبياض  
وهو الزرق وهو صفة ادت الى غاية وذلك  
لان اوفق الالوان للاصباغ هو الزرق واما المادة  
الداخنية واكثرها سفيا من خلاصة الخبز فانها  
ان وقعت في الخمر البارد من الهواء فبردت وعصرها  
الطراء الى اسفل صارت ريلكا ثم ان تجاورت  
ذلك السواد وصعدت الى الجو الثاني فانها تحترق  
فان كانت لطيفة صارت كوكبا لرجم وان كانت  
كثيفة ولحلت في احتراقها الى زمان طويل صارت  
ذوات الازناب ولان الجو الثاني يتحرك بحركة العلك  
حركة عرضية كاذرة فان ذوات الازناب يتحرك  
ايضا فيه وطفق النيران بكونها جبين احدها ان  
يحتلها البرد وهو فاذا صارت هواء شفت والشد  
ان يستحيل المادة الاخنة في الاحتراق نار صرفة  
فتشت وليس في الجو محل اهل البرد فيبقى ان يكون

السبب

السبب في خفاء كواكب الازناب استقالة مادتها  
الى النار واشتغالها فان المراد الى تحترق منها  
ما يكون غاية في الكثافة فيبقى حمر او ينظم بسببها  
في الجوارح حمر وسود واحد لان من شان الاسود  
ان يشبه من البعيدا لطفه المظلم واذا جمع لونان  
اسود وبيض في سطح واحد كجمل الارضاته اقرب  
والاسود لانه بعد لان الالوان اشبه بالظاهر  
والظاهر اشبه بالاقرب والسود بالبعدا دخنه  
ان بقيت في العيون بردت فقلت ورامت المخلص في سماع  
طاصوت عظيم وهو الرعد كما ان الريح اذا هبت في  
الطوار اللطيف تسمع لها دوي فكيف اذا كانت في  
حجم كفيف ولان تلك الاذنة ترويها الضلع في  
العين بقوة فانه يحدثها احتكاك فيقتطع وهو الرق  
وربما يكون تلك المراد كفيفه فصارت صواعق  
ولان ذلك سموع ومبصر فانه يرى المشرق قبل  
ان يسمع الصوت لان الصوت يحتاج الى حركة وقطع  
مسافة حتى يسمعها لان السمع والمبصر يكف في المقابلة  
ومثل ذلك ان المقصار يرى حركة ندى قبل ان يسمع  
الصوت دقة وقد يكون على الريح شيء ليس هو المراد

في الشتاء بين دفتيك نطف فاذا اقبلت الشمس لي نايحه  
الشمس الحضة ويزداد حجمه بما يحوت فيه من الخليل  
ويطلب مكانا اوسع واما منابع المياه فان العيون  
السائلة ينبعث من الطوف فبذلك لا تدفع كثيرة المادة  
فان تغير الارض يوق ثم لا يزال يسدع المادة لضرورة الخلاء  
واما مياه العيون الراركة فانها تخرج تحت اليها يد  
ما يبرح منها وذلك لانه انما كان للجيار الذي هو مادة  
ليه فوق الماء ان تدفع ليل ان يبلغ المبلغ الذي يستقر  
عليه فاذا بلغ ذلك المبلغ صار في المقلع بحيث لا يمكن  
الاخرق ليه تحته ان يتقله بل يكون سدائره وجها كما  
الارض قبل ان يحفر فاذا نقص من ذلك الثقل ودر  
الجيار المنافع من اسفل ان يتعدا ليه فوق او يكون على  
سبيل المباعث واما العيون التي يكون في الجبال فالسبب  
فيها ان الجيار قد تصعد من ارض صلبة وقد تصعد  
من ارض رخوة فالارض الرخوة سفينة منها الاخرق  
في اكثر الارض قليلا قليلا فلا يكون لاجتماعها سلقا  
والارضون الصلبة جلا حتى الجيار حقا شديدا والجيار  
اقوي الاستقاء على حقوق الحرارة وحبس الجيار المتعدد  
منها حتى يكون يقرى لجماعه فنسلك بعين منه مثلا ينفع

منه ليجارح وقد تكافوا استعمال مياهه ويكاد يكون ان  
تستقر عليه الجبال عن الارض مملوا ماء ومثل الجبال  
مثلا لا يبق الصلب من حديد او نحاس او غير  
ما بعد المقطر فانه ان كان مصفا من حديد او خشب  
مثلا لم يحق بجوار كثيرا ولم يقطر فيه شيء بعيد به  
واذا كان من حديد صلب لم يدع شيئا من الجيار يتفشى  
بل يجمع كله ماء قطون وتقر الارض الذي تحتها كالقوع  
ويجمع الماء في الجبال وانه الارض كاللاذيق والقيش  
كان المنابع والودية والجيار كالقوا بل وما الزلزلة  
فهي حركة تعرض لجزء من اجزاء الارض بسبب تحتها  
فيترك ما في قعره وهذا السبب يكون رجا او جارا  
او دخانا فقط وقلما يتعرض له الزلزلة في الصيف والكثير  
رجا كانت سببا للزلزلة لفقولان الحرارة الكافية عن  
الشفاع دفعة وحصول البرد الحاق للبريد وتجفيف  
الارض بالتحصيف بعينه والبرد الذي يتعرض دفعة  
يعطل ما لا يخله العارض بالندى فان كان مع الزلزلة  
نار فبسببها انفعال الاخرق عن الارض بعينها  
نار ونوع اربع الكلام في هذا الايات يرجع ليه كانت  
الشفاء والارض حاله لا يخرج لان استيلاء البس

عليها لا يفيد لها امتساكا بل يفسا وانما يكون الحجر على سبيل  
التفخير وعلى سبيل الجود فيكون الحجاب الحجب ان يكون في  
الطاء البتة اما بتغيير لطيف اللزج في الشمس وانما  
الاتقاد المائيه من طبيعة مبيسته ارضيه او سبب  
ضيق حار وسائر المعاديات منه ما هو على سبيل الرطوبه  
ببعضه له ومنه ما هو ذهبي لا يخل بالرطوبة وحدها بسبب  
مثلا الكبريت والترنج اما الرقيق فهو تشبيه بعض  
المنظرفات وجميع المنظرفات دائيه ولو بالجملة واكثر بال  
تطرف لا تدوب الا بالحيلة وانما المئين بعسر زيا دة  
المنظرفات جوهر ما يصفها لطفه جواهر ارضيا حيا لطفه  
شديد فان المزلج قد يكون قويا كبيرا كالذهب وقد  
يكون مصيفا مختلا كالخشب ويوجد الجوه المائيه من  
المنظرفات بالبرد بعد فعل الشرفيه فيكون كأنه لو وجد  
لذهبية ولذلك تنطرق واما الجويات فتا دت ايضا  
مائيه ولكن ليست جودها بالبرد وحده بل جودها  
بالليس الجير للمائيه ليه الارضية وليس رطوبة ذهبي  
حده ولذلك لا ينطرق ولاجل ان اكثر انقادها باليس  
لا تدوب الا بالحيلة واما السبب والنشادر فهو جنس  
الاملاح الا ان ناره النشادر اكثر فلذلك يصعد

بجوده

بكلية فهو كأنه باخا لطفه دخان لطيف حار وانقاد  
باليس واما الكباريت فانها قد يصر صوما منها ان تنخر  
بالارضية والطوانية تنخر شديد الاجل الحار حتى  
صارت ذهبيه نرا نعدت بالبرد واما الرجايات  
فانها مركبة من ملحية وكبريتية وحجارة وفيها قوة بعض  
الاجساد الذاتية واما الرقيق فانه ما خا لطفه ارضية  
لطيفة جدا كبريتية حيا لطفه شديد حتى انه لا ينقر  
منه الشطح الاغشاه من تلك السوسه حتى فلذلك  
لا يعلو بالبرد ولا ينخر ايضا اغصارا شديدا فيمكن يتكلم  
ملحوما للشم الا ان يغلب وبياضه من صفاء تلك  
الطاهية وبياض الارضية اللطيفة وما زحة الطوانية  
اياها والترنج ينعد برواج الكباريت ولذلك يمكن  
ان يعقد بالبرصاص او سراجية الكبريت بالسرعة ورجح  
في تمام الكلام في هذا الفصل في كتاب الشفاء  
في علم النفس  
ونقص اذراه الباطنة  
فيها ان الوجب كان ان يعرف اقسام الانوار الممكنة  
الوجود وخواص كل قسم كما عرف اخصر واجبا الوجود  
ثم كما عرف ملحت كل جنس من الاجناس والانواع وخواص

كل منهما تكنا تعرف النفس في جملة اقسام الامور الممكنة  
وانواعها وخواص كل منها تان من فوق في اسفل  
ولكن ليس للبشر هذه القوة بل انما له احصاها يمكن احصاها  
من خواص هذه الامور من المشاهدة ثم يحصل لوازم  
تلك الخواص في الكليات الحاصلة عن بل انما عرف  
من الحس الاجسام وحركات كل جسم وخواصه المحسوسة  
ثم عرف من بعض الحركات خطوطا معقبات معقبات معقبات  
ما استفاد من الحس ومن اولها العقل ان مبداءه وفاقا  
طبيعه ومن بعضه ان فاعله نفس فلكية ومن بعض تلك  
الحركات الحركات ان لها مبداء غير لطبيعة وغير النفس  
الفلكية وسمينا هذا المبداء ايضا نفسا او النفس او  
الطبيعة اسما لان من حيث جرمها ولكن من  
جهة ماها مبداء ان لها افعال واذ اجتمعت في قولها  
فانما نحيط عنها كما انها عرض ذاتية لطبيعتها معقبات كما ذكرنا  
في كتاب البرهان ولهذا صار النظر فيها من حيث هي مبداء  
حركة فقط من حيث لها علاقة بما تدركه والحركة والنبات  
هذه المادي هو البرهان ان فانا نقول اننا نري اجساما  
لها افعال وكل جسم له فعل فهو مبداء لذلك والافعال  
هي علة كون الجسم ذا الاعماله وقدم هذا الفصل

في كتاب

في كتاب البرهان ما فيه كان حيث بسيا فخط البرهان  
ثم نقول لنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف كله مؤلف فيقول  
الان انما نري اجساما مكملة من العناصر والاضطراب  
بحس وبغيره بالارادة والتعدي وهو يطلب به  
ما يتقبل منها وليس ذلك طبا جسمية ما فيجب ان يكون في  
ذواتها شيء غير جسمية ونحن نسمي ذلك الشيء نفسا  
ففيجب ان يكون ولا هذه الاجسام خصوصية جسمية  
لست اجزا فيها وخصوصية وجوده ليس له خصوصية  
وجوده لو يكن له فعل خاص والفعل والاعتداء وطلب  
بدله ما يتقبل يخص بهذا الجسم من حيث هو هذا الجسم  
فانه ليس لكل واحد من اضطراره اجزا فيه العنصرية  
والاضطرار والاعتداء والفعل والاعتداء وليس لكل شيء  
من اجزاء العين يظهر بل الاضطرار للمعين بهما عين  
والفعل للبدن مباهر بدن فيكون الحيوانات والنبات  
خصوصية اجسام ليست لكل من اجزائها وجود الاجزاء  
فيها اذن بالحق لان كل ما يكون وحدته بالفعل فالاجزاء  
فيه بالحق كما ان العنصر بالفعل يوجد احادها في بالحق  
والجسم قد يكون له وحدته بالفعل من جهة الاتصال والحركة  
اجزاء بالحق له وما هيها فليست المرجح وحدته اتصال

بل وحق من ساير وجوه الوحدة التي ذكرنا فيكون كل جزء  
جزوا من انسان وحق لا جزا من اتصال مقدار واحد  
والوحدة فيها حق التركيب او وحق من جهة الانساب  
ليسا سواء واحد واذا كانت الوحدة بالفعل ويشبه ان يكون  
الوحد للية بالفعل وهذا الاحكام وحق النظم او وحق  
بالنسبة لية فاعل واحد لية غاية وحق او كانت وحق  
الاتصال لا اعتبار الحكم فيها فبان ان هذه الخيرات  
والنبات خصوصية جسمية وهذه الافعال ليست تضاد  
عن الجسم بجانس مطلقا فيجب ان يكون سبب اخر  
وذلك السبب هو المبدأ الذي تسميته نفسا وبينه  
وبين البدن اتحاد حقيقي نوعي لا فرعي وليست اجزاء  
اتحاد اتصال بل اتحاد اصيل وجه اخر بل اتحاد تركيب كالوحد  
الموجودة من اجتماع الصور والهيولى من غير فساد احد  
فان الهيولى والصور جواهرها مختلفات ومع اختلاف الجواهر  
لا يمتنع وجود امر واحد من امرين مختلفين للجواهر فذلك  
يصح اتحاد من مفارق ومادة وانت تعلم ان ذوات الاله  
المركبة من صور جسمانية ومواد غير وجود الصور غير  
موجودة لمادة باسوار واحد غيرها وهكذا الحال في الاله  
البيضة فانه ليس يمكن ان يقال ان الاتحاد اتحاد للمادة

والصور

والصور الجسمانية والصور الطبيعية يكون نفسا  
الهيولى في الصورتين وحدت امر واحد من هاتين  
فان الهيولى لا تشد ولا الصور الجسمانية لانها بسيطة  
فم الجسمية المطلقة لا يوجد لها وانما الموجود كما عرفت  
جسم هو نار وفلك او نضرة او انسان وبالمجمله فكل جسم  
صوره طبيعية مفرقة ومفهوم الجهر الذي هو الجسم  
جوهر النفس اذ جهر فاذا طلقت النفس لا يصح ان يكون  
ذلك الجسم باقيا كما انه طلعت صورها النار لا يصح ان يكون  
جسمية النار باقية ولا نطق ان النفس موجودة في جهر  
من الاضلاط والعناصر كل منها موجود بالفعل على حدته  
في المركب حتى يلزم منه ان يكون النفس عرضا فانه لو كان  
كذلك لما كان لبدن الانسان او النفس خصوصية جسمية  
وذلك كما ان العنبر ما يعقل بحد احد ما فيها بالهوية  
وبين من هذا انه ليس حالها بالقياس الى سائر الاله  
فان لسائر العناصر مثل خصوصية جسمية فان الافعال  
الصادرة عنه انما يصدر عن كنهية فاشبهه في جميع ذلك  
والكل غير ووقول شبهة لعل وانما مختلفان بالافعال والاشياء  
والزيادة والنقصان وليس كل فعل ليس للجزء من احد  
وان كان طردا للمركب وحق ما غير وحق كنهية او وحق

فعل لان الكيفية و ما وجد جسميه فلا اذ لا يتصل جسم  
 باعداد كفيته ويجوز فعل لان الكيفية بعد الجسميه والحد  
 فالكيفية عرض فليس معها اتحاد جسميه او جسميه الحان  
 العرض معرنا للجوهر وعلة له واذا كان الامر كذلك فالنفس  
 ليست بكيفية من لحيه فان الكيفية عرض بعرض لموضع  
 وقد قام نوعا ولا نسب بين العناصر فان النسب انما يكون  
 بين اشياء بالفعال ليس هناك شئ من ذلك ولا ايق في  
 المخرج كمن طبيعيه حتى يقال ان بينها اشياء بالفعال  
 وانما الكثر ان كانت موجودة وفي كثر بالعرض فالنسب  
 بينها ايق بالعرض  
 في برهين اخر على  
 ان النفس غير مزاج وغير النسب بين العناصر وغير جملة  
 البدن لو كانت الاشكال المنحرفة للغيريات والبنات  
 تابعة لمزاج ما كان الكل حرق في المزاج شكل الكل لانه  
 على مزاجه وليس الامر كذلك ثم قد عرفت ان المزاج ملصق  
 وان النفس غير المزاج حيث تكلمنا في هذا الباب وان  
 المزاج يقبل الاستعداد والسفوف والبن يقبل التعريفات  
 ولا النفس استعداد والسفوف في اذن غير المزاج واذا  
 قيل اذا الفع الاعلانية تعري ونضعف فان ذلك حال  
 التعري لا يغير في جواهرها لو كانت الروح والضعف والاشكال

والنفس

والنفس عارضة في جوهر النفس لكان هناك امر ثابت  
 شديد وضعف عن الجسميه المطلقة وذلك الثابت هو  
 النفس وذلك لان المتحرك يجب ان يكون ماثلا وذلك  
 اما ان يكون كفيه المزاج واما ان يكون الجسم المتغير  
 واما ان يكون شئ اخر وكيفية المزاج في مبدل للجسم  
 المطلق لا يوجد له ولكن الوجود لجسم ما لا يقين ولا  
 يتخصص بكيفية المزاج لانها متبدلة ويلزم ان ماء  
 تخصص به ايق متبدل لانت ان يكون تخصص الجسم  
 باس ثابت وهو غير المزاج لاحالة وجه الفع المتحرك  
 في قابليتها لان اشخاص الجوانات والنباتات متحرك  
 من نفسها لا كما لا تقا في الكيف ايق المزاج لان والكم  
 ومثال ان يكون المتحرك ما يتحرك فيه وحيث ان يتحرك  
 الجسم بما هو جسم حركة فاذا انما يتحرك متحرك مائة المرات  
 غير المزاج لان المتقارن ايق لا يتحرك من تلقا ان هتبا  
 بل انما يتحرك متحرك على سبيل المتحرك الجواب انه ان كان  
 يجب ان يكون لذلك القاسر ولا محالة تنبهي الى قوة  
 في القاسر عرضنا ان نبشت قوة غير المزاج وقد بدت  
 وانت تعلم ان المزاج تابع اما فيه واما من خارج المتحرك  
 من خارج اما ان يكون امر اعتباريا ومثل هذا المتحرك متحرك

بواسطة قوس في المحرك القاسم المحرك والماجنا والاصحاب  
 اما فلكية واما عضوية وكيف ما كانت الحركات كانت  
 حرة ويجب ان يكون القاسم يحرك تلك الحركة بعضها  
 وبين ان الاصحاب الفلكية ليس لها مبدأ حركة مستقيمة  
 فاذن ان الحركة فانها تحرك بارسال قوس على ان هذا ايضا  
 صحيح وبين ايضا ان الاصحاب العنصرية اما ان يكون بسيطة  
 واما ان يكون مركبة تحركات السبايط الانسية مستمرا  
 من حركات اجزاء العناصر عند اجتماعها وعلم ان القوس  
 اربعة والانواع المركبة كما لا يتلوه واما المركبات  
 فهي لا تحالفة تفعل بقوم فيها لا يصح ان يكون مؤلف  
 واحدة الانواع كشيء من الاجتماعات فاذن لكل  
 فرع من الاجتماعات قوتها خاصة به فبين من جميع ما قلناه  
 ان هذه الاستخاصة تحرك من تلقاء نفسها بقومها وتلك  
 القوم هي المختصة بالقوم العادية فاذن هي غير الاجتماع  
 وغير اجزاء البدن وغير المزاج وغير النسب بين العناصر  
 وعلى ان المزاج تابع لاجتماع العناصر والاختلاط فكيف  
 يجعل المزاج مبداء هو النفس بل الجامع ان يكون نفسا لا  
 يحصل بعد الاجتماع وقد عرفت ان النفس يكون توسط  
 المزاج ومن المعلوم ان الكيفية الملوثة من الحار في البارد

والزهر

واللطيف واليابس لا يدرك الاصع استحالة كيفية مزاج  
 العضو للنفس فكيف يكون المستحيل مدركا فاذن المدرك  
 اوسم يبقى بعد استحالة المزاج وقد كان المزاج الصغرى  
 يدركها فكيف يدرك الان المزاج القريب المستحيل  
 اليد ذاته وايضا فان موجب امتزجه الحيوان بحركة  
 او سكن معين وقد نظر على موجب المزاج تحريك  
 مخالف لغاياته عند الرعشة فهو عن مبدأ الحركات  
 ولو لا هذا لما كان يحصل اعطاء اذ لو لم يكن هناك الاحتراك  
 طبعي وحيث لا يكون الا مبداء الحركة واحده لا يكون اعطاء  
 فليس الاعياء الاسوية مزاج فقط وليس من المزاج الا المزاج  
 ذلك العضو ويكون الذي يوجب الاعياء هو الذي يعرض  
 نفسا ومزاجا فهو بعينه موجب الحركة وما منع عنها وهذا القوم  
 الاربعة عند اجتماعها جميعا لمؤلف والالتفات وذلك  
 المؤلف هو النفس والقوم المسماة باسم القوم العادية  
 من قومي النفس ويجهد السبب يعود بدن قد ساء مزاج  
 لا المزاج الصحيح فان المزاج الفاسد لا يعود بذاته الى الصحة  
 على ان المزاج الفاسد ان لم نفس له مزاج اخر لم يكن في ذاته  
 فاسدا وتحريك هذه القوم لاجزاء المزاج مبداء تحريك طبيعة  
 الارض حره الى الوسط فان مقصودها الشبيه بالمال

الذي يحتمل حفظ جرمه على كمالها فيقع ذلك حركة الأجزاء  
المترجحة بعضها إلى بعض حركة المطيع للمطاع بأس غير  
الحسية ولو كان هذا الجامع من أجزاها لو الذين لما كان  
حيوانات من لا يتولد جميعاً فاذن الجامع لأجزاء  
المترجات من أجزاها ولو كان السبب في تأليف أجزاء  
الكائنات من أجزاها لو كان واجب أن يكون أو لا يفعل  
الأجزاء أعضاء الظاهر فالباطنة ولكن الأمر بخلاف  
هذا لأن المتعلق أو القلب وانما يجب هذا التلذذ  
لما عرفت من أن الجسم يفعل بوصفه فكذا الإنسان فيمتنع  
بغيرك المعقولات وقد بسا أن بغيرك المعقولات  
لا يصح أن يكون جسمانياً فلا يصح أن يكون تلك الفروع  
من أجزاها والآن من شأنه أن يشترطه أنه كما فيه ولا يصح  
أن يكون المتأخر به أنه مترابط لأن المترابط لا يصح أن يصح  
الأمع الانفصال والمنفصلة غير المترابط إلا في تلك الأجزاء  
شعره ببداهة من أول وجوده إلى انقضاءه إلى شيء واحد  
والمترابط يتبدل مدلان سنده وعرضه فاذن هو غير المترابط  
ولو كان تحريك الريح سبب وقوع مترجحة فيها بحركتها  
واحدة فان المترابط الواحد مقضاه واحد وليس لو كانت  
الفتور من أجزاها لو كان يطالب البدن بدل ملتحقه

ثم قد يعرض البدن لكائنات وتخللات غير طبعية <sup>بغير</sup>  
المترابط بأسباب خارجية فإذا زالت تلك الأسباب عاد  
البدن إلى الحالة الأصلية ولا محالة هناك أمر بعيد  
لأن تلك الحالة غير المترابط بل المادة الموضوع عقل الإنسان  
يجب أن يكون على صفة مترابط مخصوص حتى لا يتعد  
المادة به الحصرية والنباتية وحتى يتم بها اتصال النفس  
الإنسانية كما أن المادة التي يتحد منها التراب يجب أن يكون  
على صفة مخصوصة ولأنها لا يمكن أن يكون على تلك الصفة  
في أن يكون ما لا يلزم يحتاج أن كسب صورته الماسوس من تلك  
أقول من قال أن النفس تاليف وتشتب بين العناصر  
والناتية الطبعية حيث يكون كثير طبيعية وأكثر هناك  
طبعية بل النسب في المترابط إنما يكون بالمترابط العرض  
بين العناصر ثم قد يتغير الأجزاء في المترابط بل واجب  
أن يتغير بحسب الإنسان ويختلف النسب بينها ومع هذا  
يكون الشخص ثابتاً ومن ذلك قول من قال إن النفس  
هي هذه الجملة فالجملة إما أن يرد بها أجزاء العناصر وهو  
الأجزاء تزيد وتنقص وهي في الطريق الاستيلان ولكن  
الشخص الإنساني ثابت من أول العمر وإلى العز شخصاً  
واحد أو ما أن يرد بها الأعضاء الأله وقد تفعلتها



ما تعد له يكون الشخص ثابتا بعينه وعلى ان هذا الجملة  
لا بد لها من سجل وذلك او لئلا يكون نفسا وبين  
ان النفس ليس بجسم وليس من ليج ولا نسب بين العناصر وانما  
هو جوهر ليس فان الجسم لا يتصفوا ان يكون علة لهذه الجملة  
وقد اقتضاها النفس بان يذوق فيقول له من اطعم ان يكون  
شعورا الانسان بذاته على سبيل الاكتساب ويجتهد ورد  
عليه من خارج حتى لو لم ير عليه وجوده من جهة الحد  
الحواس الظاهرة لما شعر بوجوده والذليل على ذلك  
ان هذه الاعضاء قد يكون صغرة والاشنان يعلم انه  
موجوده ليس للجوهر معلوم وبهذا تعلم ان المشعور  
به ليس قلبا فكلب ولا دماغا ولا عضوا من الاعضاء فانه  
لو كان ذات الانسان شيئا من هذه الاعضاء لكان شعورا  
بذاته وشعورا به شيئا واحدا فان الشق لا يجوز ان يكون  
من جهة واحدة مشعورا به وغير مشعور وليس الامر  
كذلك فانه يعلم ان قلبها وذا طاعتها استقرت  
من الصالح والنجس الا لا يعرف اية انا والجملة فمن  
يعتقد انه ان كتب شعورا بذاته من الحواس فهو الحقيقة  
حادثا وانت زحالا لنوم تشعربانك تحلم به ولا تشعور في  
شعورك بذاتك في ذلك الوقت بشئ من يدرك فارت

الاشارة

الشاعر بذاته والمستعمر به غير هذا الجملة فانه دليل  
اذا كان الشاعر بذاته امر ليس بجسم فما يصح قولنا دخلت  
لا ههنا وخرجت من ههنا كما الجواب ان الذي ليس بجسم يتحرك  
بالبدن نوعا من الاتحاد المتفق فبدرك ذاته ويدرك  
نعم اخري يدسه حكاية الامر المعقول من ذواتها حيث نعم  
المخيل من ذواتنا ما يعقله منها كما يعلم الحيل من كلام وانما  
الانصار للتعين وحركت رجلي عند الشئ وانما هذا صفة  
الرجل ولكن النفس ليس لها قدر بذاتها وانما افطها نفعها  
وقر ما لها عجزا الملك واقطاعا منسوية ايتها والعقول والقوى  
مختر بها والدخول والخروج للبدن بذاته وتوكلت فيها  
منسوبة ان اليه المبدأ الذي هو النفس بسبب ان البدن  
لها وايضا ما ان النفس جرم فلانها هي المارجه لان في  
ان يكون الانسان وغيره استحكام نوعيته من جهة نفع  
فجعلت فيه النفس وجود الشئ في الموضع فان الميز  
والندوة وعصر لك لان قاسر جسمانية خارج اليه ان يستعمل  
بناتنا او حينئذ نفع لا يصح ان يكون كغيره من الكيفيات  
المنزلية تقسم العناصر الاربعية جزء منها الف المركب  
لان امر واحد ولذلك يتحرك اشخاص الحيوانات والنباتات  
اليه كما لا نقاوا مثلا هذا المتحرك لا يصح ان يكون عن جسم

ثم لا يصح ان يكون جسم بقيد انقسام العناصر ولجتماعها  
في المسكفات ولا كيفية من الكيفيات لان امرها الخفية  
كيفية ولحق لا يوجب لخلها في الماء مثلا حتى ينقسم  
ولو كان مزاج الاثني او مزاج الجسم يفعل ذلك  
لكان محركا للمشابهاة لجهة واحدة وكانت العناصر  
في المركبة مستديرات ولما كان محركا للصبغي لانه  
يستعمل رجلا والفضل المحترق بذلك على ان لا يبدل  
مبدأه فان قيل انكم تقولون النفس وسائر المركبات  
جواهر لان وجودها ليست في موضوع معلوم ان  
الموضوعات صور المركبات العناصر الاربعة وهي الجوهرية  
انواع فانه بالفعل واذا كانت كذلك كانت صور المركبات  
في موضوعات كان الجواب عن هذا انه لو كان موضوع  
تلك الصور كل واحد من العناصر لكان الامر كذلك  
ولكن موضوعات تلك العناصر من حيث هي جملة  
وليس الجملة من حيث هي جملة من نوع لانها تخلعها  
من الصور فاذن لا يستعد جملة العناصر لقبول صوت  
النفس استعدادا واحدا لئلا يستعد كل منها لقبول  
صوت العناصر وكل واحد لئلا يستعد المزاج الذي  
هو كيفية واحد وكل واحد من العناصر في تلك الجملة

بالقوى

بالقوى واذا كان كذلك كانت هذه الصور بقوى يمكن  
جوهر لتلك المواد وحدها في الانسان وسائر الحيوان  
ان له نفسا ساسه فليسنا يعني به ان فيه نفسا نباتية كما في المحل  
بل النفس النباتية معية حسي بنوع بعضه قاله النفس  
النباتية لانه في الانسان هي التي تصرف في الاعراض  
يسوق المادة لانه ان يكون الاله القوي كما دلالة الانسان  
والعلم في الانسان معدلا لفعال النفس الانسان ولا يصح  
ان يعدل لفعال النفس لغرسية وسيعلم ان النفس النباتية  
في الانسان و لذلك سائر القوى هي قوى ابدأ  
ولحد فيكون المعقود لان اع الحيوالت النفس لانه  
ايضا العاديت قوه من وقتها ولاصالة للنفس اتحاد  
ما تقواها بل يجمع الجميع مع البدن امر واحدا لغروا  
النفس لسانه في الانسان سائر المحل لكان يتم مع وجودها  
في الانسان حيا نباتيا وليس الامر كذلك بل انها يوجد  
حيوانيا وكذلك الحال في وجود الحيوانية في الانسان و  
الفرس والاسيلا النفس على قوه النباتية ما تضعف هذا  
القوى بقوى عند تصور النفس ما يتبعه كراهة ومحمه  
ليست بدنية وذلك عند ما يكون الاله القوي النفس تقدر  
بامر عقلي فيتبعه سرور ويتبع ذلك السرور قوه في البدن

وبدنا بما يظن ان الفسق جامعة لقوي الادراك  
 واستعمال الغذاء وهي واحدة ليست منفردة عن ساير  
 القوي ويجب ان يعلم ان قوة كل نوع يجب ان يكون متواز  
 عن ذلك النوع بوجه كانه النوع مما يوجد نوعه في  
 نفسه كالشمس على سبيل يعاقب الانخاص كالاشياء  
 فانه ان لم يكن لذلك كان واجب الوجود بذاته وان كان  
 لذلك لم يكن مخصص من الانسان قوة لوجود شخص اخر  
 بل قوة كل شخص منه امر خارج  
 فان  
 النفس قوي كثير وفي القوي الغاذية والنامية والملاكية  
 انت تعلم ان الانسان من شانه ان يملك العقول  
 لا يكون باله جسمانية وان الانسان عند صورته متغيرة  
 ومحفوظة ثم لا يتصور المحفوظ في جميع اوقاته ووقته  
 اليه من الحس بما يكون غا فلا عنه وهو يدرك ضربا من  
 الادراك فلو كانت النفس فوقها شيئا واحدا لكانت  
 ان يكون من شانه ان يملك المادة فان ذلك عندنا  
 في الغذاء ويدرك ادراكات جسمانية او يخرج عن المادة  
 في وقت وذلك عند ما يدرك العقول وهذا هو  
 وجب ان يكون سائر هذا جميع محفوظات دايما اذا  
 المحافظة عند من يقول بهذا القول هي عينها المتغيرة والمبصر

والنفس المتغيرة

والنفس المشتركة وكان عند حصول صورته في بعض  
 الحواس الظاهرة مع الغفلة عنها مدركا لها وهذه القول  
 بحالة قهرا ان يكون اختلاف بعض الافعال باختلاف  
 القوت نعم هنا للنفس وحدة ولكن ليس على هذا الوجه  
 بل على ان ههنا مبداء وقوي لذلك المبداء فيجدر  
 فيصير افعالها منسوبة اليه والقول ان الغذاء ليس  
 يستعمل دايما الى طبيعته المعتدي دفعة بل او لا يستعمل  
 استحالة ما عن كفيته ما سيعقد للاستحالة الى الجوه  
 المعتدي كما ان اطباء يستعملون كيفية الباردة او لا  
 فيستعملونها للاستحالة الى الجوهر الناري مثلا لم يجدهم  
 في ذلك الهاضمة وهي التي تذب الغذاء في الحيوان  
 وبعد المنفرد المستوي في القوت الغاذية يحمله في  
 الحيوان الذي من والى الدم والاختلاف في القوت  
 الغاذية فغلها ايراد مدلهما يتحلل من البدن والتسبب  
 به في لصاقه بالبدن والحاجة الى الغذاء ليست لان  
 تقوم مدلهما يتحلل فقط بل يحتاج اليه ايضا للترتبه  
 وهذه القوت تغل في جميع مدونه تواء الشخص وان يطلب  
 له يوجد النبات والحيوان بايتين والسبب في الموت  
 ان هذه القوت جسمانية وبعد الامتلاء والتنازل في الحمار

خلقت في الحيوانات اكثر من الرطوبة لتضم بها القوة  
من تصلبها الرطوبة خلق العظام والعضاريف وما  
شاكلها منها فاذا حصلت قلت الرطوبة وكانت الخرز  
باقي على حلقها فمن في افناء باء الرطوبة ان يات  
جميعا فيموت الحيوان كاللحم والبقية وان لم يكن  
كان قاسه ومنها اسباب معينة مذكور في كتب الطب  
القول الثامنة فانما سلب جانياس البدن العداست  
التي لزيادة في جهة اخرى ويحد منها ذلك القول العاشر  
ولو كان بالامر الى العاديه فقط لسوت بينهما واما القول  
المولدين فقطها حلين البدن وبطبيعته ويتكلم في عادة  
اجزائه في الاستقالة الثانية صورها من القوي والمقادير  
والاعداد والاشكال والحشونة والملامسة وما ينصل  
بذلك بل يقول ان القول المولدين في القول بخلاف الدم  
من الاعضاء الى الانفس فاذا حصل لك الدم في الايدي  
كان سبيله سبيل الكيلوس اذا اجتديه القول التي في الكبد  
اليها ولا محالة يمرض لك الدم نعم فليسعد بذلك  
التغير ليقول الصورة المنوية ثم اذا حصل الخبز في اللحم  
ولخلط يحد الاثني او بما شبهه الخبز منها وعرض لها شته  
عقراستعد بذلك التغير والاستقالة ليقول القول العاشر

فاستقاله

فاستقالة الدم الحاصلة في الايدي الى الخبز كما استقاله  
العكوس في الكبد الى الدم وبالجمله فان الكون كما  
عرفته والفساد الصور المختلفة ومنها الصور المنقذ  
فنسبة المعقونه في اعداد المادة المركبه ليقول القول  
المركبه كسببه بغير العناصر في كيفية ان يستعد المادة  
لقول صور المسايط والحيوانات التي في الارض  
ايض يكون يعقونه بعرض اللحاء او ما يجري بجزئها والعصر  
اذا استقال الخبز فانما يستحيل بعد عقونه وانما الصحيح في  
هذه الكيفية لسبب ان لو اورد المعسدي يجب ان يكون  
صدا فاذا وجدت النفس يتمازج النوع كما ان الخبز  
اذا سخن من مستخرج اسحق النار ثم يصير صر  
النار على كوران النار ولا سعادان يتقوا الممدان تصورا  
في النوع الاساني وسائر الحيوانات لقا العناصر صر  
المركبه منها فالعادة تحفظها جهر الخضر والنامية  
نعم يتمازج الخضر والمولدين لتسبق بها النوع ولا يطعن  
بكون القول العاديه ناد فقط لان النار ليست تعدي بل  
يقول للمشيئا بعد شي ويطبق شيئا بعد شي على سبيل الاحتكاك  
كما عرفت فلو كانت النار هي القول العاديه لما كان للادوية  
وقوف في القول فان النار ماد اتجد مادة لوقف في

اليه صيرفها ية وآله هذه العوق اعني العادية هي الحار البز  
فان الحار هي المستعد للحرارة المواد ثورا لبرد لتسكين  
المواد عند الحارات من الخلق هنذا في الكيفيات الفاعلة  
واما في الكيفيات المنفعلة فالها الاولة الرطوبة  
فان المادة بما مخلوق وتتشكل والماية البسوسه التي تخط  
التشكل ويعيد الفاسك وقد ظن قوم ان النار في  
قوس جدر ايه لما رواه من الذبا لبعول لدمن ولم يعلموا ان  
السبب في الجذب الدهن صير الحلاء كما ذكر في صابغ  
الماء في الانسان ليه ادراكه والكلام في  
الفرق اللسيه قد عرفت ان الادراك هو حصول اثر  
من صير المدرك في الفوق المدركه والمدرك قد يكون  
اسرا عقليا لا يحصل الا في العقل اعني في امر مجرد عن المادة  
وقد يكون اسراجيا نيا يعرض له انواع من التجريد فان كان  
التجريد عن المادة وعن لواحقها كاملا كان مقفولا وقد عرفت  
فيما تقدم حقيقه المعقول وانها الماهية المرادة عن ماسه واما  
المباض وان كان التجريد غير كامل فاما ان مجرد عن مادة  
لخاصة به مع شرط لخر وهو ان تلك المادة وان عانت  
وسطت لا تطل لطلانها الا ان المدرك مثل هذا يكون  
محمولا وكان في المحسوس محتاج في الادراك اليه حضور

الشيء

التي المدرك على سببه محددة وليس كذلك الا الحالا  
في الخيال واما الوهم فانه متعدي قليلا هذه المربته  
في التجريد لانه سائل المقلية التي هي في ذواتها ليست بجادة  
وان عرفت لها ان يكون مرادية كالخبر والشروط الموافق  
والمخالف ولو كان متعلقا الاستيلاء ذاته ماديا لكان لا يحتمل  
الاعراض المحسوس في الانسان ادراكه حتى وادراكه الخيال  
وادراكه وهمي ادراكه عقلي ولا يحتمل ان لكل واحد منها  
مبدأه تدرك به يعرف هذا بالاعتبار كما عرفنا في الهياكل  
ادراكها العين وكما عرفنا هذا المؤلف له مؤلف والمدرك  
للمحقيقه وبالذات هو الاثر الحاصل في النفس واما الشيء  
الذي ذك اثره فانه مدرك بالعرض فلهذا يحكم  
بان لهذا المدرك وجودا من خارج وليس له وجود من  
خارج وقد اختلفت الناس في اثبات وجود الكيفيات  
المحسوسه من الاجسام وانت تعلم تعينا ان جسمين فاحدهما  
مأثر عنه المحسوسا والاخر لا يتاثر عنه ذلك الشيء ان يخص  
في ذاته بكيفية هي مبدأ لخاله الحاسه دون الاخر واما ما  
من نفاها وادراكه لهم فقد تكلمنا عليه في باب الكيفية  
الانفعالية والانفعالات وكلها سببه فانها تدرك محسوسا  
بالذات وعدم محسوس بها بالعرض كالظلمة للعين فان العين

لا يفعل عن الظلم كما يفعل عن الضيق فإذا لم يفعل عن الظلم  
لحس شعرت النفس بهذا الانفصال وما ادراك انما  
ادركت فلسف الحاشية فان الادراك ليس هو لونا فصلا  
صوتا فسمع ولكن انما يدرك هذا بالعقل او الوجدان على ما  
ينص في مكانه والحاس الظاهر تحسن المس والذق والشم  
والسمع والابصار واول الحواس التي يصير به الحيوان  
حيوانا هو اللمس لانها تصح ان تتعدا المس ويكون حيا  
وذلك لان الحيوان تركبه الاقل من الكيفيات الملمسة  
فان ضربه منها وفساده باختلافها والحس طلبه للنفس  
ويجب ان يكون الظليعة الاولى قوم تدل عاما تدفع به  
الفساد ويحفظ به الصلاح وذلك هو الحواس وسعيد  
ان يكون حيوان له حس المس ولا قوم بحركة فيه  
لانها ان احس بالموت فطلبه وان احس بالبنائة فربسته  
والمدرسة بالمس هو الحوان والبرودة والرطوبة واليبوسة  
والخشونة والطلاسة والقيل والحفة واما الصلابة واللين  
والملزوجة والختاشه وغير ذلك فبش ان يحس على ما  
لحقه فالحرارة والبرودة يحسان بذاتها لما يعرف في الآلة  
من الانفصال بها واليابس والحسن فما بعض الآلة عنها  
والثقل والحفة مثلان والقدراين الى نحو حفة ما هو

المحتمل

الاحس لما احدثت في الآلة احس بها اذا فتاوهنا ضرب  
اخر ما يحس وهو يفرق الاتصال وليس كذلك فان الحاد  
والبارد من حيث يتغير بها المزاج يحسان على الاستواء ويفرق  
الاتصال اي لا يكون مستويا متشابها في جميع الجسم ويلاحظ  
تفرق الاتصال بنيت اي قوه غير التركيب وغير المزاج  
وذلك لان المدرك يفرق الاتصال لا يصح ان يكون  
الجزوا الذي لم يعرض له يفرق الاتصال فمدرك عين وايضا  
فانه يدرك الحرارة من حيث هي حرارة ويدرك البرودة  
من حيث هي برودة ولا شيء من الادراكين باذراك التفرق  
الاتصال واعلم ان كل حال مضاد متضاد لا بد ان فاتها  
حس بها في حال ما يستحيل ولا يحس بها عند حصولها  
واستقرارها وذلك لان الاحساس انفعال ما او متعلق انفعال  
واما المستقر فلا انفعال به ولهذا ليس يحس بالثقل لانها  
حاله مستقر ومن الخواص التي للمسر ان يدتم بالجماسة ولو كان  
المس يتم بالعصب من دون اللحم كان الحاس في حلاله  
وحجمه شيئا مشددا كالليف وكان حسه ليس بجميع اجزائه  
بل بجزءه ليعينه فيه فالعصب الذي يحس للمسر قائل وموح  
لبه اللحم فطباع اللحم ان يقبل الحس وان كان بواسطة العصب  
والادري الذي يصيب القلب عند فكل او غم فانه يكون

سبب استئالة الروح الى كيفية بوردته واقوى اللذات  
والالام وانها ما يعرض للحس المسوي واقوى الاعضاء  
حسما شيا هو القلب فتا دي تملك الكيفية والاسما  
والروح منبعته منه وبالجمله فليس يحصل في الفعل صورة  
مطلوبة ولا في ما ير للحواس الا وينفعل ويتغير معه  
مزاج الروح فان كانت الصورة ملائمة بغير مزاجها  
الكيفية ملائمة للقلب فلذات القلب وان كانت غير  
له فاليه كيفية صافية فتا دي بها القلب وليسا يكاد يتغير  
بشي من لذات ساير الحواس والامهات في جنب الذرة القلبية  
والامه وكذلك تعلم باعتبار ما اوجد اوسط ان لثالة  
عقلية وذلك عند استصاح المشكلات وكذا مفرقة  
ايضا جاذب من الذرة اليه يصل الى القلب كانهما يتغير  
واحد كذا الحال في امر المعقول والمخييل فانها مستقلة  
وباعتبار ما تعلم ان لذلك المخيل معقول لا لا سجد ان يكون  
الذرة النفسانية والالم النفساني مع البدن اقوى بسبب  
مضاعف الادراك وبمضاعف الذرة وكان الحواس  
اقوى عند النفس والنفس القوية كذلك اللذات الحسه  
اقوى عند النفس ومن خواص الحس ان يجمع الذي يظن  
بالبدن حساسا باللسان لم يفرده له لانه مستعمل في النفس

بالمرئاة

بالمرئاة ما يرد على البدن من هذا الباب يشبه ان يكون  
قوى للمس كل واحد منها يخضع بمضادة فيكون مدرك  
الحنيف والثقل غير مدرك الحار والبارد وقد اتفق  
في الحس ان كانت له الطبيعة بعينها في الواسطة  
اغير المزاج والتركيب وما كان كذلك واسطتها ان  
تكون عادية في ذاتها ككيفية ما يورده حتى اذا قلها وادتها  
اليه الفهم المدركه اذ بها شيئا جديدا فيفتح الافعال  
عنه ليقع الاحساس بالانفعال لا يقع الا عن حديد الذات  
لا ينفعل عن ذاته لان صفة واحدة لا يوجد الا من يتغير  
يكون احدها مدركا والاخر غير كما كما عرفته فيما تقدم وطورا  
لا يستعمل ككيفية المدرك كذلك ايضا لما للمس فلو كانت  
حرارة البدن اقوى من حرارة المدرك كانت البرد لا ينفعل  
عنها بل كانت النار تنفعل عند البرد لكن المتوسط الذي  
ليس يرد يكون على وجهين احدهما ان لاحظ له منها  
للقصين كما يقال الملك لسيفه ولا يفتلوا لتاليه  
خطمتها ولكن صادقه في الاعتدال ثم لو يكن ان يكون  
اله للمس خاليه صلا عن هذه الكيفيات لانها مركبة  
فبما ان يكون خلوها عن الاطراف بسبب مزاج الحس  
بما يخرج عن المقدور الذي لها وما كان من امر جليل

اقرب الي الاعتدال كان اللف احسا ناولما كان للمس  
اول الحواس وكان الحيوان الارضي لا يجوز ان يعاقب وكما  
لا يكون الا تركيب معتدل ليحكم به بين الاضداد ووجب  
ان لا يكون للبساط وما يقرب منها مدس ولا خير الا ان  
بعض ما يقرب عنها اجزا للبساط  
في الذوق  
والشم والسمع والذوق ما للمس في المنفعة وهو يشبهه  
ثلاث الذوق يدرك بالجملة وبفارقته ان نفس الملك  
لا يدري الطعم بل يحتاج الي ما يقبل الطعم ويكون عادما في  
نفسه وهو الرطوبة للعابيه المشعبه من اللاكه المسماة  
الملحة فاذا كانت هذه الرطوبة عدمية الطعم ادت الطعم  
نفسه وان خالطها طعم لم يضر يودي الطعم بالخصه  
وهذه الرطوبة سكفت بالطعم فيدركه القوه الذواقه  
وتختلط بها انما الطعم ولو كان يمكن ان يكون سببا الي  
سطح الغم الذي فيه قوه الذوق من غير هذه الرطوبة  
بسم الذوق ومنها طعم يدركها الذوق وينفعل عنها سطح  
الغم انما المسماة من كيب من الطعم والمس في واحد لا يقرب  
تاثيرها في الحس نصير ذلك كطعم صوف مختصر كالحرف فانها  
تعرف وتبين مع ما لها من الذوق ولكنه لا يميز تاثيرها  
في القوه الذوق فير دتاثيرها على النفس معا كطعم واحد

واما الشم

واما الشم فان الانسان يبلغ حيله في اثار الرياح الكاسيه  
بالذوق ويستعملها اطباء التنشق بل هذه القوه ليس  
الا للانسان ولكن رسوم الرياح في نفس الانسان  
ادراك ضعيفا للبصر يحس بقيد كثير من الحيوانات  
في اقرب من الانسان في هذا الباب والشموم هو بخار  
تصل من ذي الرائحة مع استخاله من الهواء اليه الكيفية  
المشموم فتأذ لان ذلك اطوارا المستحيل في الخضار اليه  
الشم ادراك الشموم وما يدرك على الاستحالة مثلا  
في هذا الباب انا يحس حرما الكافور يحس بالية على حرم  
كله كان منه رائحة منتشرة الي حد وميته فقلنا ذلك الكافور  
بعينه اليه مواضع كثيره ابرج من ذلك القدر بعينه صفا  
اصح ما كان يراج مع التبخير واما الكلام في السمع فانه  
تقتضي الكلام في الصوت وفيه اسر الصدي فيقول اسر الصر  
ليس مرافقا بما بالذات موجود ثابت الوجود كالحال في الياس  
والمواد مثلا بل واضح من اصل صوت انه يحدث عن قرع او  
قلع ولا كل قلع وقرع بل ما يكون عند حركة قوت في الهواء  
موجوده بعينه ولا القلع والقرع هما الصوت اذ هما يدركان  
بالحس البصري وسائر الحواس ولا ينفخ من الاصوات يدرك  
الا بالسمع وكذلك الحال في الحركة للحادثه عنهما فانها يدرك



بسائر الحواس ولا ايضا من هم حركة فتم انها صوت ولو كان  
 حقيقيا واحد لكان من عرف ان صوت يات من ان حركة  
 فالصوت اذن عارض لبعض من الحركة الموصوفة وسببه  
 القلع والقرع فاذا انتهى القرع من الهواء والماء الى الصفاخ  
 وهما كالتحريك في هواء واكثر من موج ما يتبع اليه  
 ووراءه من الاذن كالحلزون فيروث عليه عصب الحواس  
 للصوت احس بالصوت وتأثيره في هذا العصب تأثير يقش  
 كما يشتم نفس في الشفة وادراك السمع المعروف بسبب  
 القبطعات التي هي في فتحة الحنجر وليس للصوت هو الموج  
 بل هو كحس العسل فيجب ان تكلم بين ان الصوت وجوده  
 من خارج وحيث يكون القرع لان وجوده يحدث في الاذن  
 فيقول انه لو كان يدرك السمع القرع بواسطة الصخر  
 لكان اذا سمع شئ علم ان هناك موجا كما ان من احس  
 يكون المربع علم ان هناك موجا فانا اذا سمعنا صوتا ادركنا  
 الجهة التي وردت الصوت منها ولا يصح اما ان يكون الجهة  
 يدرك بسبب ان الصوت نزل اليها وما ان يكون بسبب  
 القرع مع الصوت المسموع وقد ابطالنا ذلك فبقي  
 ان يكون بسبب ان الصوت يتولد لنا كوايض فانه لو كان  
 الصوت انما يحدث في الارض فقط لكان سوائه سببه

صوت العين

من العين والسيار وخصوصا وسببه وهو ان الموج غير  
 مدرك ما له السمع مع ان الصوت له تأثير وقد لا يلزم  
 مع تأثير جهة فكيف يدرك جهة مع حدوثه في الاذن  
 فقول بان ان للصوت وجودا من خارج من حيث هو  
 مسوع بالقرع والصوت من حيث هو من موج الجسم  
 المسالك الرطب كالهواء والماء مستعطا بين جسمين  
 متصا كمن متصا وبين واما الصدا فانه يحدث من  
 موج بوجه هذا القرع فان هذا القرع اذا قاصد  
 شئ من الاشياء كجبل او جدار حتى يرفعه لزم ان يصط  
 ان هذا القرع المتوجه لما فرغ الحائط والجبل وبين ما  
 يرفعه هواء اخر رده ذلك وصرفه ليخلف باصع  
 ويكون شكله مثل الاقوال ويحدها ويثبته ان يكون  
 الصدا هو من موج الهواء الاولى المنطق الثاني في  
 الهواء القرع الثاني ولذلك يكون على صفة وهيئة  
 وان لا يكون القرع كما بين من الهواء الاقوال بل هو صوت  
 من موج هواء فانها لو كانت لقرعه هذا القرع لا يصح  
 بالسمع ويجوز ان يكون لكل صوت صدي ولكن لا يسمع  
 كما ان لكل صوت وعكسا والسبب في ان لا يسمع الصدا  
 في الشدة ان المسافة اذا كانت قريبة بين المصوت

وبين عاكس الصوت سمعها في زمان واحد وقريب  
 من واحد وان كان على الصنداء جيبا امس ينجي الصلابة  
 زمانا كثيرا لقوات الانعكاس منه بسبب قسوة السطح وعكس  
 الحاصل في طين الطاسات وما شاكلها وهذا صار صوت  
 المعين اضعف في الصمد مما يكون تحت السقف ايضا  
 في السطح الضياء السمع والتموج يحدث لتداوله  
 السبب الفاعل من الهواء بعد عدم مع سكون  
 قبل سكون لان الملقح جزو واحد من الهواء والماء  
 في الاضواء الاحياء بالقسم الاول  
 على هذين جسم ليس من شانه ان يحجب ما وراءه وهو الفناء  
 مثل الهواء وجسم من شانه ان يحجب ما وراءه والذي من  
 شانه ان يحجب ما وراءه فاما ان يري من غير حاجة  
 الى حضور شئ اخر بعد وجود المتوسط الشاف وهذا هو  
 المضي كالشمس ومنه ما يحتاج الى حضور شئ مضي حتى  
 يري وهذا هو الملون واللون بالفعال انها تحدث بسبب  
 المضي فان الثور اذا وقع على جسم ملوحت منه يابض بالفعال  
 او سودا وخضرة والشقاق نصير بالفعال باستحالة الجسم  
 الملون وحصول لونه بالفعال من دون ان يستحيل في الجسم  
 الشفاف شئ واحدا مثلا المسلم فانها يكون مسلما

بالفعال

بالفعال اذا وجد فيه سالك والابصار يكون اما ان  
 يكون حسن معدوس شق الى المبصر وان يتقبل عنه البصر  
 وهذا الشق الذي يجوز ان يخرج عن المشق المبصر شق  
 شعاع يقع على المبصر لانه اما ان يكون الخارج يصل  
 الى المبصر فذلكه واما ان يكون الشقاق الذي ان يتقبل  
 الى جسمه او في ان يكون من ديا اما القسم الاول فالحق  
 ظاهره وذلك لان من المخرج من المبصر جسم متصل  
 نصف العالم وينتهي الى كوكب الكواكب الثانية ثم يطبق  
 الجفن يعود اليه ثم اذا افترق من الخزي خرج مثله كما ان  
 على نية المتخصص وان كان هذا الجسم الخارج المنتشر له  
 المبصر بكليته بل انما در اشعاعه عليه وايضا لو كان الكوكب  
 ينشئ على الصفا المذكورة في شق يخرج من النهر كان  
 وجبا ان يري الشق البعيد في غاية البعد بشكل وعظمه  
 والروية يتم توصوله اليه وايضا فانه لو كان هذا الشعاع  
 كخط جيبا في كان وجب عند هبوب الرياح ان يصرفه عن  
 المحاذات الى غير المحاذات ثم كبت بقدر هذا الجسم في الافلاك  
 وهي لا تقبل الخرق وايضا فاسر كة هذا الجسم يكون طبيعه  
 لاصالة نصيبا ان يكون لوجه واحد وليس كذلك عند  
 واما القسم الثاني فيقبل بان استحالة الهواء امر يقبل في الشق

والاصغف فلو كان الانبصار باستعماله الهواء لكان اذا اجتمعت  
عنه من صفاء الانبصار العجزية اقوي واذا فرقوا راه  
اصغف وكان صغيف البصر اذا وقف بحيث يرى المصير  
راحي شدة ولكن التالى بط فيمن ان المقدم بط ايضا فان  
الهواء ان كان اله فاما ان يكون حساسا وما ان يكون  
موديا وصح ان يكون الهواء يستقبل حساسا اذ ليس كل  
ما يصير بلاسته الهواء كالكراب الثابتة اللهم الا  
يقال ان الافلاك ايضا يستقبل ومع ان يستقبل الافلاك  
وايضان الهواء متصل بكبير فلم لا يودي الى جميع الاجسام  
ما يحبه وان كان موديا باستعماله لعله فلم لا يستقبل  
عن الحد وحوطار يودي اليها واذا اخرج عن المصير خط  
شعاعية كانه يتخللها اهر يمد يديه الى الشعاع فيجب  
ان يرى الشيء الواحد امرارا كثيرا ان كان الشعاع  
هو المصير وان كان الازاء الى الحدوقه من الشعاع والهواء  
معاصر دون واستعماله في الهواء موديا للاستماع واذا قد  
بط قول من قال يخرج شعاع من البصر يتهي الى المصير  
ان يكون الازاء باستعماله من البصر عن البصر او يوصل  
المصير اليه ولا يصح ان يصل اليه المصير بعينه فهو اذن  
يحصر الشعاع في المصير وهو العلة في وجود الشعاع في البصر

كلمة تليق

كعله يطارق في الجسم للاسرها ما كفيه الحاله في ذلك  
فكالحاله في وقع شعاع على شئ يكون سكف ما يحاذيه  
لكفيه بواسطة الشعاع والجسم الشاق فلذلك ينقل الضوء  
الالوان بواسطة الجسم الشاق الى الرطوبة الجارية  
فكسكف به فترنادي منه الى الروح الباصر وليس بصيرا  
جهلنا في هذا المكان فيجوز الانعكاس فانا لا ندرج  
ايضا لوصار الجسم الحار سيجي بالمجاورة والمماسه فذلك  
عجزا عذا ايضا واذا السيل الا العثمان المذكور ان وقد  
بط الاول فالخ هو القسم الثاني وحضوصا نحن نشاهد  
الحفظان سكف ككففات مختلفة بحيث يعطى كفيه الحاله  
الاصليه وبالحمله فلا بد من ان يكون الانبصار في  
وان كان ايضا يخرج شعاع من البصر وهكذا الحاله  
في تادية المرأة فان حال المرأة كحال الهواء فانا نودي  
من غير ان يكون بالكفيه التي يوديها وان كان السبب  
فيه خافيا وقد قال قوم في تادية المرأة القايلون  
بالشعاع ما يطله عن قرب وما السبب في خفا ما سجد  
عن المجازاة فهو ما اقر له فليكن دائر ابس الحوقد  
ليكن نقطه ح وسطها وليكن دة ن ح سين حاديين  
للحدقه متساويين وليكن دة اقرب و ح ابعده ونقطه

ج و يخرج من ح خطين لاداة على شكل مثلث يعطمان  
د ابنه الحوقه على اوب و يخرج خطين اخرين من ج  
لح خط يعطمان الواين على ط وي تكون زوايا ح  
ب اكبر من زاوية ط وي والامر الذي يقع في ط  
ي اصغر من الامر الذي يقع في اب والعجب من اصحا  
الشعاع

فانهم جعلوا الزاوية ط في  
ان يري ان ياصغر ولا يظن  
كيف يصغر الخطين فيهم فظن  
الزاوية انما تقع في الزاوية  
الحوقه وبقا المصغر فاما ان يخرج من البصر شعاع الى المص  
فلا يصير الزاوية فيه ولا يتبع وبقا لقدمه من يكون  
المضي والمر في الواين في شفاف واحد وقد يعرف من يكون  
المضي والمر في شفافات بينهما سطح فان كان وضع  
السطح في الحاقاة التي بين الواين والمضي لم ير ذلك السطح  
كسطح الغلاك والهواء وان كان السطح خارجا عن ذلك  
كسطح الماء ونحن في الهواء والمضي ليس في هذا الحاقاة  
فان ذلك السطح ينكسر عنه الضوء الا ان من المضي الى  
المضي فري من ان وان كان في داخل السطح المنعكس

عن

عنه سر في اراه ما هو فيه على انه شفاف وله عيانه مرآة  
وان كانت في المرآة التي هناك مطابقة للمكادي المرآة  
سواء كان مشكوا للمرآة او كان مستويا فان سببه  
يتادي عنه ولهذا اذا لقيت خاتمة في طست بحيث لا ترا  
ثم لا يدها بحيث ترى سطح الماء رايت الخاتم ولما  
السبب في روية في الماء والخيار اعظم فهو ان سطح الخاتم  
كما انه يودي شفقه الشيء الهادي فذلك الذي سببه  
على هذه الصفة فاما السبب روية الشيء الواحد ان  
فقد يكون مثل المصير في ذلك في احادي الجوانب والقر  
وقد يكون سبب تعال الاله المودعة السطح الذي  
في الجلافة في الملتقى العصبين فلا يتادي  
الشفاع الى موضع واحد على الاستفاضة  
بل يفرى كل واحد عن غيره من الروح الكنا  
المرتب هناك على حدة وبيان ذلك ان  
الشيء المصير انما ينطبع او لا في الرطب بالجليد وان  
بالحقيقة لا يكون صدها ولا لكان الشيء الواحد في  
شئين ولكن هذا الشيء يتادي في العصبين المحرقين  
الى ملتقاهما على هيئة الصليب ط الكلام في هاتين العصبين  
يا في في الشرح وكما ان الصغر الخارجة كان محقدها

ضرورت استدلاله ان يوقع رويته وراء سطح الجليدي  
 يتادي بواسطة الروح الموديتية التي في العصبين  
 اية ملتقى على هيئته مخروط فيلته المخروطان ويتقاطعا  
 هناك فيصير منها صورة شجيرة واحدة عند الجزوين  
 الروح الحامل للقرن الباصم فكذا ذلك فيما يخص رويته  
 واحدة وليس باصعين ملتزمين ولروية الشيء الواحد  
 اسين سبب اخر من جهة الروح والباصم وحر كيتا  
 المضطرب في مكانها والاختلافات التي تعرض لها  
 كما يجري الحالة في الغاز والسدر وشرح هذا في كتاب  
 الشفاء وسين بهذه الاستحالة في شرح الروح السطوح  
 من البصر وذلك لان الاجسام ان كان بمثابة اطراف  
 الشعاعات وقد اجتمعت عليه فيجب ان يري على كل  
 حال واحدا ولا يصير في ذلك ما يقع لونه من انكسار  
 اطراف الشعاعات ثم اعلم ان الادراك العسي والشم  
 يكون باستحالة في كفيه الالة والادراك البصر فيكون  
 تبارك بالوطوية الجليدية كالحالة في البلور وان لم يكن  
 البلور حقيقيا بالوطوية الجليدية والادراك السميح  
 يكون متفرقا بالانصال كما للسمع عند انفعال عن نفس  
 الخاتم في ابطال ما قيل في عكس الشعاع عن المرآة

وليفي

ولعل الان على عدم بعض الحالات التي يلزمهم بحسب  
 اوضاعهم فمن ذلك وبعضهم ان اجزاء الخارج عن  
 البصر ينعكس عن الاجسام اخرى فاذا رات حيا انعكست  
 عنه لاجم قرانه ورات ذلك الجسم الاخر المنعكس اليه مثلا  
 لما وصلت الي المرآة رات المرآة ثم انعكست عن المرآة  
 الي الجسم الاخر رات ايضا معا فيكون شيء واحد يري شيئين  
 معا فيحصل ان احدهما رات في الاخر ويلزم وضعهم هذا  
 مسلح عليهم من ذلك ان انعكاس هذا الشعاع وهو عن  
 الصلب او عن الامس او عن مجتمعها لكن هذا العكس  
 مما مدبر وقد يقع عن المس غير صلب مثلا الماء فيلنس  
 الصلابة هو الشرط فيبقى ان يكون السبب فيه هو الماء  
 ولان ان يكفي لذلك اي سطح المس ليق او يحتاج اليه  
 سطح متصل الاجزاء امس فان كان الشرط هو القسم  
 الثاني لم يجب ان ينعكس عن الماء لانه للانصال السطح  
 عندهم كذوق المسام الذي تصفو به لانه ليس سببها يكن  
 ان يري ما وراءه بالتمام وان كان ليس من شرطه الانصال  
 فيجب ان يوجد هذا العكس عن جميع الاجرام وان كانت  
 خشنة لان سبب الخشونة الزاوية او ما يشبه الزاوية  
 مما تعقر عن الحد وهو لا بد في كل ذي زاوية من سطح

نسبت فيه زاوية فيكون المس والاكذخت الزاوية  
ليخبرنا النهاية فاهت قسمه من السطح الى الجزاء ليست  
سطوح وكلاهما الى فاذا تكلمت وسلف السطح  
من سطوح ملس فنجيب ان يكون عن كل سطح منها عكس  
او يقال امران احدهما ان السطح المقلقه الرضع  
الرضع يعكس عنها الشعاع الى جهات شتى فنشدت فينشد  
المنعكس ولا نبال شيا العدم الاجتماع فاما القسم  
الاول فباطل فان المعلوم انه ان كان يخرج من البصر  
جسم حتى تثير في نصف كثر العالم دفعة انه يكون  
عند الخروج في غاية ضعف الاجزاء وسبقها وانما انعكس  
قايما بلائنه كل جزء وضع منه وكل طرف خط دقيق  
منه لا محالة جزا مساويا له ويعكس عنه ولا ينعكس  
في ذلك ما سواه على ان انقوا ان كان السطح الاملس  
الذي ملاقة اصغر منه لم يعكس عنه لكننا اذا تأملنا الخيد  
هذا المعنى هو السبب والشريطة مع الانعكاس في الاشياء  
الموجودة عندنا لانه قد تنفق ان يكون شئ خشن نعلم  
نفتنا ان الاجزاء التي لها سطوح ملس مقدار ما لا يشك  
في انه اعظم من مقدار اطران الشعاعات الخارجة ومع  
ذلك لا يعكس عنها وهذا مثل الرجاج المدقوق والمطح

البرق

المحتمل الذي يعلم ان سطوح اجزائه ملس وليس بغاية  
المضغ حتى يكون اصغر من اجزاء الشعاع الخارج واذا لم ينعكس  
لم يعكس عنها الشعاع بل ولا من اشياء اكبر من ذلك ايضا  
ثم من البعيد ان يقبل الاجرام الكسفة الارضنة نحوها الى  
اجزاء اصغر من الاجزاء التي يقبلها المعكسة الشعاع الخري  
حقا يوجد لكشف اصغر ثم ان كان عملة العكس عن الاملس  
عدمه المنفذ هنا وكثر من ذلك به حتى قد لا يوجد  
المختصر وان كان لاحاف من وراء ولا علم ينفذ فليس يجب  
ان يعكس عن شئ فان الجسم لا يكون له باطبع حركات  
مختلفة بل ذلك بالنعكس بلت تعلم انه اذا كان المصنوع يتوجه  
بالطبع ولا يعطف الا بالنعكس ثم الملاسة ليست من  
الطيات الفاعلة في الاصل فتنعير طبيعة ما ملا فيها واليه  
من القوي لرافعه عن اجسامها شيا حتى يعبر الاجسام  
الى السعيد عنها ولو كانت اللاسة علة لتبعيد الجسم عن  
الجسم لكان بعد ما ينهوا وان تاسست على اي وضع كان  
ولكان يجب ان يعكس البصر عن المرة لئلا ملاسها الشعاع  
الخارج محطوطا عليها الا اذا افادها بالطرف فقط وان  
كان السبب في الانعكاس هو الخس من خلق الشئ كما يعبر  
لكسفة ويجب ان يعكس عن كل صلب لا منفذ فيه وان لم يكن

امس وما على مذهب اصحاب الاستباح وهو مذهب الحق  
 فلذلك وجهه وانهم يحولون الملاسة علة التادله المانع  
 وكل ملاسة عظمت او صغرت فهي علة التادله المانع  
 لكن الاستباح التي يودي بها السطح الضعاف يكون  
 اصغر من ان تمنوها البصر فلا يحق فان جرم الخشخاش  
 فيه الظلمة ما ينعقد في نظم كل عور ويكون كرهوا صغر  
 ان يودي شحاه بمنزلة الخشخاش ولو كان متصلا لم ينعقد  
 ذلك فاما اصحاب العكس فهذا الصغر عند عدم ليس يعلى  
 لهم في عدم العكس عنه ولما ان لم يحولوا العلة الضع  
 بل السبب فان هذا السبب موجودا الخنا عن المرايا  
 الشكلة اشكال لا يعكس الشعاع الى نصف كرة العالمات  
 ما يعلم في علم المرايا وعسا ان لا يكون العكس عن الخشخاش  
 منع في شدتها الشعاع ما يبلغه تلك المرايا بل ربما كانت  
 خطوطه على نقطه واحدة فهذا الحد والمباحث والبعث  
 الثاني انه كيف يعكس عن الماء وقوا وينفذ حته وقوا  
 وكذلك عن البلور فيجب ان ان يدخل الحد الاخرين  
 لفضان عن الاخر اما ان يكون المصير تحت الماء لا يري  
 صحيحا بل يري منه فقط عند الخشخاش فانه لا يري كانه  
 وان راي الحد ما ثم راي الاخر بحسبه انقص وليست

الامر

الامر وكذلك والبعث الثالث هو ان المنعكس عن الشيء  
 الذي قد فارقه واصل غيره ثم يري به صورهما معا لا يخ  
 اما ان يكون مفاوة الشعاع المنعكس لا يجب استباح صور  
 الخشخاش عن الشعاع فاما لا يفرق هناك لاشكلا ان  
 الشعاع اسدك به هو معا غيره وان كانت المفاوقه يجب  
 استباح تلك الصورة عنه ففي الوقت الواحد كيف يري  
 المرآة والصوره معا فان كان القايم على المرآة من الشعاع  
 يري صورة المرآة والزاوية عنه لشيء اخر يري صورة  
 الشيء فقد انحصر بكل واحد من المصيرين جزو من الشعاع  
 فتجب ارايا ما كما ان الشعاع الواقع على زيد والشعاع  
 الواقع على عمرو في وضع واحد من العين معا لا يجب ان  
 يحل المرآة من زيدها لظالمه يري عمرو فان قيل ان السبب  
 فيه ان ذلك الشعاع يودي الصور من طرفين ذلك  
 الخط الى النفس فيكون خط واحد يوديها معا وما تادي  
 من خط واحد يري واحد في الوضع فيرا اما اولاهما لم يطلب  
 مذهبكم ومنعت ان يكون الخط بمصيرين خارج بل يوديها  
 واما ثانيا وانه ليس يمتنع ان يخرج خط بان ياتي بالخط  
 المنعكس ويتصل به فان كان انما يودي بما يتصل به من الخطوط  
 يحس به القوة التي في العين لا الخارجة صح كان يجب ان

التي من الخطين معا فيرى الصورة مع الصورة للمرأة ومع  
 غير ذلك الصبرم وكان يجب ان يتفق مرارا ان يرى الشيء  
 متضاعفا لا سبب في البصر ولكن لا تصح الخطوط حتى يصير  
 محظوظا وحدها كما لا يكون ولا يتفق فانها ممكن ان يرى  
 الشيء في المرأة وراه وحده اذا كان مقابلا للبصر فلما  
 اذا لم يكن مقابلا فانراه في المرأة فقط فليكن على اصنام  
 انقطع البصر من موضع المرأة وليكن خطاب خرج من  
 البصر ثم انعكس الى جسم عند خرج خط الخرو وهو اذا  
 يعطى خطاب على ويصله هناك فاقرب الجيب على طرفه  
 يكون حردري مع خروج وب ويري سحر من طرفه  
 اوب وخطي ات وذلك لان اخر هذه الخطوط الخاز  
 من الابصار اما ان يكون متصلة وكان من متماسية فان  
 كانية متصلة وكان من شان بعضها كما فرضناه ان يقبل  
 من بعض اذا الصد  
 حيزه يودي الى الحققة  
 وكان الاثر فيه كلبية  
 الخزم بعد لا في سطح  
 منه يخبر بجمته  
 اختيار ولا صناعيا

وليس ذلك التاديب

بل طبيعيا فاذا حصل المنفصل ملاقيا للفاعل الذي يفعل  
 بلا لاقات وجب ان يفعل عنه فان الحكم في الخرج المثل  
 الطبيعية التي في جوه الاشياء الى الفعل هو ان يكون  
 طبيعيا لهم من جودة في ذات المنفصل وان لم يكن سبب  
 شيء من طبيعته الفاعل والامر الذي عنه الفاعل موجود  
 في ذات الفاعل وان لم يوجد مثله في المنفصل او دخل  
 ذلك لم يتوقف الخرج الى الفعل الا على وصوله الى  
 الى الخرج فاذا وصل الفاعل الى المنفصل وانفقت الوسيلة  
 وهذا فيه نوع الفعل وذلك فيه نوع الانفعال وجب الفعل  
 والانفعال كما بين بينهما بالطبع على اي نوع كان الاتصال  
 ولم للزوا فيها كانية محال معينة ولا لفقدان المتقدم  
 ففانما الشف عند المثل ان فانه سواء في المنفصل وانصل  
 به خطوطا وكان غير فان وانصل به خطوطا فان الفاعل  
 يجب ان يفعل والمنفصل والمنفصل يجب ان يفعل فاذا كان  
 السطح والاشي مثلا ليس في الجسم الشاعهي الممد نفسه ولكن  
 في سطحه وانقطه في فانه ونهايته وليس له الجهة  
 ذلك الخط متصل به ذلك الخط من تلك الجهة فاستعمل  
 على غير امتداد ذلك الخط يجب ان يتقطع ما بين او للخط  
 واخر يقع الشخ من السطح الملاصق رفق من غير انفعال



الاجزاء الوسطى ذلك مع لان المتصل ولا يقطع له  
 بالقطر او وجب ان يكون الاذاعة الخط المستقيم والبرهان  
 على رايه البتة لان لفظ الراوية اعترضنا عن الاستقامة  
 وهذا مما لا يقبله الصواب ان انفعال الخطه امن ده الاستقامة  
 فيجب ان تنادي شبح من كل خط اب فيجب ان يري ح  
 لا سندا ولحد بل شين ويجب ان تنادي شبح مع شبح  
 وتصرون ان شبح ب ما منع شبح فيجب ان يري الخط  
 الثلث معا وجميع هذا غير كايين وعلى هذا القياس  
 فانها ان كان جزوا  
 فيقول الاثر يجمع جريه وجب المماسه القطر والتلويح  
 الذي يليه وان كان لا يلائم المطوح اليه تقابل المبصر  
 في شئ من الروايا التي تقع جامدة عن ذلك المطح ان  
 تنادي منها المبصر فان سلنا نحن انيكم ما لكم بوجوب  
 ان يقع باردي هذا الشبح على الاستقامة او على غيرهما وتو  
 الى بعض الانصاف المماسه له دون بعض فبقولنا ما نحن  
 بالحقيقة فالانصاف ان الهراء مود على انه قابل شيئا البتة  
 من الرموم والاشباح من شئ لعله ليمنى بل يصدق ان  
 من نشاء ان النيران تنادي سحر الى المتقابل له ان يكون  
 بينهما مشقة ولو كانت الواسطة قابلة او لا ثم مودية

لادن

لادت الانصاف كلها كيف كان وضعا كما يري الحزان  
 الى جميع الملا من كيف كان وضعها فمن الامر المتخبر  
 ان ينجح عنده في الموضع هوان كثيرا يري للشبح معادفة  
 واحده رواها متميز بن ابيها فادي في المرة شبح شئ وذا  
 ايم بنفسه من جانب وذلك معا وحسب ان ذلك انما يقع  
 لسبب خطي شعاع احدهما يصير اليه بلا سعامه الاخر بل  
 عكس ولان الواضحين على الشئ اثنان فحصل للان هذا  
 هل يمكن او ليس يمكن فيقول ان وقع عرض بين خطي المبصر لا  
 يوجب ان يري المشين بالواحد اثنين فان الشعاع عند  
 كما اجتمعنا الجزاء على المبصر وتراكت كان ادراكها اياه  
 اشد حقيقا وابتعد عن القاطر والخصم معترفون بهذا  
 ولا يرون ان شعاعا واحدا اذا راى الشئ وحده كان  
 واحدا فان وقع عليه شعاع اخر وتصل به صار في الروية  
 سديه غلط على انه لا يمكن ان ليس شيئا واحدا شعاعا ان معا  
 لا شعاعا اصل ولا شعاعا عكس والشعاع جسم على ما يري  
 لان الجسم لا يفتدي في الحس بل يجوز ان يقع شعاع على شعاع  
 وان سدك هذا على السبيل لو كان الانصاف بكمها على سبيل  
 التمس بل يكون احدهما ليس فالآخر يقبل منها للمس وسأ  
 كان الشعاعان طرفي حصر جها على الاستقامة او احدهما

والاخر من جانب العكس فاذا كان ههنا سبب فليس  
وقوع شعاعين وحده والشعاع الثالث وقع ايضا معه على طرف  
وهذا القسم بطل عبرتين بوصفان سقاليبتين فان الاشعة  
لا يفتقر في ههنا من هذه الجهة بل لكل شععة من شعاع فهو واقع  
على الاثنين جميعا ومع ذلك فان البصر يرى كل من الشعاعين  
دخوة والشعاعان ههنا لا يفتقر فان ههنا سبب فليس وقع  
فلا يجوز ان يودي شعاع شعاع والاخر غير ذلك الشعاع  
فان كل واحد منهما الادراك ما ادراك الاخر والملازمة  
ولحد فحجب ان لا يكون الادراك والاداء الاثنين بل يجب  
ان في البصر صورة كل مرة مرة غير مكررة وان تكررت  
سبب العكس وكان لذلك وجه وعذر مختلف فسيباح  
في تسليمه ولا يجب ان تقع تكرار فاما كل واحد من التراب  
تبا دي عنه اشباح كثير حتى يرى المرارة الواحدة مرارا  
الكثير من واحد يري نفسها كاي مرارا كثير جدا شيئا  
فان قلنا ان الشعاعين انما يعكس في هذه المرارة الى الاخر  
راي الاخر في هذه المرارة ثم لما انعكس من الاخر فلم يترك  
من اوله الى ان يفتقر لان الاول راه بخروج والاخر يات  
فان كانت الاجزاء صدي لا رايته فليس يودي اشياء  
اخر بل ذلك الشعاع ههنا ويتخلل في وقعها عليه بعد كونه

دورا

واحد بعينه لا يوجب اختلاف في الروية فقد بينا ذلك  
وايضه فان صدق ان اجزاء المتعكس يتجاذر على المنجمل المتعكس  
عنه اختيار فحجب ان يتبدل صورته في ذلك الاجزاء ومع  
ذلك فليس يجب من تبدلها عليه ان يودي في عدد ما يلد  
لا يدرك او لا ثانيا اذ كان ما يودي من الصور ولحده  
وان كانت الاجزاء باهتها رايته يجب ما قلنا في اشعاع  
روية الشعاع المتعكس عنه ثم لم يجب ان يري الاشباح  
عن قليل وقد صنعت بعضي على يقول ان الشعاع اذا تردت  
طالت المسافة فزاي كل من اصغر فصار في الثاني الهولي البصر  
فحجب ان يكون الا الخطوط الشعاعية اذا تراكمت لا يكون  
كلها واحدا غلط وان في من الاول بل يتبع خطوطها معطوفه  
موضوعة بعضها يحجب بعضها حتى تظن العموم لا يتجدد  
وهذا الحكم عجيب وبعده ذلك فانهم لا يجدون للتصغير  
بالعدا لفتوح من ضد الراوية ما يوجد للبعد المستقيم  
ثم ما يقع في ذلك الراي بعينه فان اذ ابو عدده  
اصناف ما نقضه المساحة بين الانعكاسات لم يرد ذلك  
الصغر مثلا انما اذا انعكس البصر من مرات الى مرات  
بفتق بي صورت ب في مرات انما انعكس البصر من مرات  
الى مرات ب فاصوتهم ب ثم كذلك الراي

صورة ب في مرآة العبد بغير ما يشترط فيجب ان يكون ما خلفه  
الشعاع من مسطره المتفرجة ما بين العينين ولحد المرآتين  
ثمانية اشبار ولو لنا بعدنا مرآت ب عن مركزها عشرين  
اشبار فما فوقها لم يكن مرآة بذلك الصغر على ان العجب فيها  
ذكرناه هو افتراق الصورة الملتحذة عن الشيء بذاته  
والملتحذة عنه ما بعكس والملتحذة عنه بعكس فان  
جميع ذلك متفرق عند البصر والصورتان الملتحذتان  
هما من مادة واحدة وقابلة واحدة اذا فرقتان لان  
افتراق الصورتين بالحدود والمعاني والماتية العوامل  
والصورتان معنيهما واحد وحاملها الاثر واحد وقابلها  
المتلقي واحد فيجب ان لا يكون اثنين وما على مذهبها  
عن قائلين احد حاملها الجسم الاول والثاني الجسم  
الصغير القابل لشخصهما من عاين العيون واللفظ في العين  
من عاين الفعل وذلك كخضن الشيء اليه فكيف بها الخضر  
المنعكسة اليه فما العجب من امر الشعاع بعد الشعاع فانه  
ان كان الاثر على ما قلنا من ان الشعاع الثاني ولا يجب  
ان سجد في الاثر ثمانية من خارج فكيف بلا مس الشعاع  
المنعكس المرئي فانما يراه وانما يلامس ما عطا من لاسمه  
السابق فان كان يري ما رآه ذلك بحسب الانفعال عنه

ويشورهما

وقوله ما قلنا بسبب الاتصال فيه دخلت شريطة الانفعال  
على الراوية المعينه وكان ايضا ادراك ما ادركه الاثر  
لا يشاء غيره بالعدوة بوجه من الوجه وان كان كل ما يلامس  
شيئا من اجزاء الشيء عن ما يلامسه الاخر فليس ولا واحد  
منها مستغنى لا ادراك والادراكها واحد وقد عرفت من  
هذا ان الصيقل لا يري الشيء بانعكاس الشعاع عنه ولا  
بانطباع عدد الجسيم فيه فيجب ان لا يكون بسبب جاف  
كما انه لا يعلم ان الشيء لم يسخن بجوار النار مع علك بان  
النار لا يتقل عنها الحرارة ليبحاروها وارج عليه لافادة الحرارة  
النارية في غيره وكفاه اكثر اسباب الامور الطبيعية وليس  
اذ احصلنا السبب في روية الشيء في الصيقل وجب ان يكون  
السبب لسبب انعكاس الصق وانطباع اثر المرئي فيه ونحن  
لا يعلم ان الصيقل لم يسمع من انصافه كما اوهاه وتأثير الخبيث  
في اوره حتى لو كان بدرا لحو اسخلا لما تراه لما يري المقابل  
في الخضر سيات المشتك كدوخى المشتك في المصير والممكن  
والذاكروا الوهمية ان الحواس من جهة الخمر والامر ضروري وانما  
للمحسوس المشتك هو ما يلدك جميع الاحوال او اكثر  
اشياء بواسطة محسوسه المتخاضر وذلك مثلا الاقاديروا الشعاع

والاصداد والحركات والشكوك والاشكال والقراب والبعاد  
وما يجري ذلك ويختلف الحواس الخمس في ادراك هذه  
المشروبات المشتركة بعضها يدرك جميع الحواس و  
بعضها لا يدرك جميعا ويشبه ان يدرك ادراك النفس  
لاننا نرى هذه المعاني بواسطة الوجود العقل لا يرى ان البصر  
يدرك بحسب وسرور الة نصف قوة العالم بسبب قبول  
الاحساس والانقسام الى غير النهاية لكن الانقسام اليه يقرب  
في الة البصر وان كانت في ذواتها متباينة تباين المحسوس  
في ذاتها في الصغر والكبر فان الكبير من تلك الاجزاء  
لا يكون مثلا لكبير في ذات الامر مثلا كالشمس بكونها كالكوكب  
بل كالعواء الفصح فان مثل هذا انما يدرك مقدار يقين  
من الاستدلال الا ترى ان التكررات لا ترى اطراء ولا ترى  
البعاد بل يبين سطح مثلا وذلك كله سبب المعنى الذي  
يلحق به يتم الاضمار وعراضه عن الحواس الظاهر كاستنسين  
والسبب ان السمع والشم لا يدركان الاشكال والمقادير  
استغراق اشغال الشموم مثلا وعقدان ووضع الالهة  
الحواس الباطنة الحواس المشتركة وهو العمق التي تنادي اليه  
المشروبات كلها من طريق الحواس الظاهرة والحواس الظاهرة  
كالرواضع لها والمحموسين يكون محسوسا بالحقبة اذ حصلت

والدليل

والدليل على وجوده هذه القوة انه لو لم يكن للنفس قوة  
واحدة بها يدرك الملون والملون والملوس مما لا يمكن لها ان  
تميزت هذا الملون غير هذا الملوس ويجب ان يكون  
العمق جسمية حتى يحصل فيها الامر الجزوي كما تبين في باب  
الادراك ولو لم يكن اجتمع في قوة واحدة من المتاعه  
التي لا عقلها المائنة تشتهر في الة الحواس مثلا ان شاء  
صوت كذا من حواس ما كانت ادراكية وحده اكله كما ان لا  
ان عندنا ان هذا الايض هو هذا المعنى كما اننا اذا سمعنا  
صناه ان يتناغى ولا يصح ان يكون جميع هذين مثلا عند سمي  
النفس لا فعلها بذاتها وانما جميع متاها يفرق في الة مثلا  
انما يبصر بالعين فقط لا من العين اليها الصنعة المرتبة  
مكررة فكذلك يدرك ان السمع الحواس كذا يقين وهو المحسوس  
المشترك اعني ان النفس ليس لها ان يحكم الا يقين فلهذا ليس  
يكفي اذا تبصر بالبصر وشم بالانف في ان يحكم بان هذا المشتمل  
ذلك المرعي فان الحكم يجب ان يكون عند قوة هذا المشتمل  
وهذا المرعي وهذه القوة هي المشتركة في هذه القوة يستدل  
النفس على الطعم من الشم هذا وضدي انه ليس يجب ان يكون  
الحاكم عند الصور المحسوسة كما انه اذا اثار الاضمار المشتمل  
لم يجب ان يكون القوة الشهوانية دلا على بل يصح ان يكون النفس

بيدك الطعم واللون بالذوق والجره يحكم نوع الحري بان  
 هذه الطعم لا هذا لونه بدت الحسب الباطن بان اللوار يكون  
 بسبب هذا النوع فانه قبل الخواء ان العقل المتقدم بر عليه  
 ان فطن اخر قويه كانه خطه مستقيم وكذلك ما يري في اللوح  
 من دايه يحدث عن نقطة فيها فان البصر اذا ازال عن هذا  
 شئ يبطل ادراكه له وغفل اشباح الكاذبه ونوع الاصوات  
 الكاذبه يعرض لمن يقبل حواسها الطاهر او المتخصص فيه ولذلك  
 الخيلات التي تقع يكون شاهدا والمهمات تقع لك ايضا  
 بوجود هذه النوع وكان النفس يصح لها ان يكون معرضة  
 عما يحصل في الحواس الطاهر ولا تصح ان يكون معرضة عما  
 يحصل في الحس المشتك فان النفس انما يمكنه الاقبال  
 على الحواس الطاهر فالاعراض عنها بواسطة هذه النوع تكلف  
 بعض من هذه النوع او يقبل عليها ادراك الاختصاص الجزويه  
 لا يكون الا بهذا النوع وهي السماء بالروح وما تعلم انك  
 اصبرت لو كان الانصار بالحقيقة والنوع التي بها تعلم انك  
 اصبرت عين النوع الماصر وتلك النوع ليس يجب لها الا يحصل  
 عندها صواب الطهرات وهي الوهم والعقل وهذه النوع الحس  
 وهي النوع التي بها يستفظ النفس والحاصل بحسب المشتك  
 وليس من شأن المصروف ان يدرك النفس بواسطة شئ

والاكان

والاكان جميع محضات الانسان يصيب عنه بيدك وانها  
 والدليل على هاتين القويتين من كره الحسب ذكرنا انه اذا لم  
 هذه المكان افة بغير الحماوت تعلم ان في طبيعة الانسان  
 من المحسوسات بعضها اليه بعض وتفضيلها لا يحيط المصروف التي  
 وحدنا من خارج فلا مع تصديق بغيرها فوه يفعل ذلك  
 ومن شافها بالطبع ان يفعل فقط لا عمل مستظا وانما كان كذلك  
 لستعملها النفس بواسطة العقل العقلي على اي نظام يريد  
 فانه لو لم يكن كذلك لكان من طبيعيا غير مفيد وايضا ليكون  
 الانسان يعلم جميع الصناعات فانه لو لا هذه لكان الانسان  
 مطورا على ان يكون فعله فعلا واحدا كساير الحوانات وهي  
 الة النفس لستعملها في التركيب والتفضيل تارة بحسب العقل  
 العملي وتارة بحسب العقل البصري وهي في ذاتها وطبيعتها  
 يركب ويفضل فقط ولا يدرك اذا استعملها النفس بواسطة  
 النوع العقلي وذلك  
 ان يركب ويفضل من دون نظام واذا استعملها النفس في  
 عاين طبيعي فانها في الروح الحاصلة لها بهذا السبب متنادي  
 الاذي الذي يحدث بسبب تغير مزاج الروح على القلب  
 فتا لو اذ اكلت على ضلها الطبيعي سميت متخيلة والنفس يدرك  
 ما تركبه هذا النوع وتفضله من الصواب بواسطة المسرة والكره

من المعالي في بواسطة القوة الروحية وهي سمان لا يدركها الفكر  
كالحيث ينقل المشاه من اللب بل الاسانية والتكليف والاعتناء  
لا يجرده بل ملحوظة مع شخص محسوس ينتشرون والجمالية  
ان النفس يدركها بواسطة قوة بدنية والقوى التي بها يدرك  
سوي وسما والماخراتة وهي القوة الحافظة ومعدنها من مش  
الذماغ ولذلك اذا وقع هناك وقع الفسار فيما يخص  
هذه المعالي وتسمى هذه القوة ذاكرة لانها سريتها الطاعة  
للنفس في الاذكار والذكر والمعرفة سميلان يرد على الحس  
المشتمل وصوره من خارج قد حفظها من قبل وقد يرد من  
قبل وقد يرد من داخل عليها فلا يتقبلها وقد يصير هذا الوارد  
سببا لان يدرك ذلك  
لطاعة القوى النفس واللاستعداد لها القوية واما الذكر  
وسبب الذكر هو ان النفس اذا دركت شيئا وحصل الشيء مع  
المعنى لمعتن كان به النسبة بينهما المصنوعة في الحافظة والصور  
ثم تصير المصنوعة في احدي هاتين القوتين ما  
ما يظهر عتته على النفس ادركت النفس ما يعرفه  
عليها فيدرك ما بين المعروض عليها وبين ما كانت النفس  
ادركته مع المعروض عليها من النسبة والمخبر بها قوة القوة  
الحافظة التي تستيقظ الكرم وهذا كما يدرك النفس صورته مع

فذكر

مع ادراكها وجبا وبجالة الخزي شاد بها من المعلم والعرفان  
هذا الذكر وقد يكون الاكثر  
لبه الصون والذكر والمعرفة هو ان  
يرد على الحس المشتمل وصوره من خارج قد حفظها حفظها  
من قبل وقد يرد من داخل عليها فلا يتقبلها وقد يصير هذا  
الوارد سببا لان يدرك بها سريتها وذلك لطاعة القوى  
للنفس في الاستعداد له القوية والذكار وهو الاكثر  
وجوه وهو نسبة الروية من روجه ومخالفة من وجوه ان  
النفس عند الروية ربما يكون عندها نقيصة فستعمل القوة  
التي تركب وتفصل في استعراضها ما في سريتها الحفظ الحصيل  
الوسط وبها تصوم هذه القوة في استعراضها في الحافظة  
فيعود لها الاستعراض واساط سببها نتائج وعند الذكر  
ستعمل هذه القوة في استعراضها من المعالي الخفية في  
الحافظة ليتوصل من ذلك المعالي ما يطالب من الصور  
به او تستعملها في استعراض صورته مما في الصور يتوصلها  
الي ادراكه معنى وقد شاهدت معها مثلا كما يري رجلا  
وقد اتيه في مكان ويكون المكان منساعدا فتمثلت صفا  
لذلك الرجل مستحفظ عندنا لبعض تلك الصفات كحد وسط  
يعرف به المكان الذي رآه يتأقفا الرجل وبهذا الوسط المشتمل

في تذكر المكان كل واحد في الوسط الذي عرف بها الجور  
هو واحد عند كل واحد والخطاط سببها تصرف الذي المنكرة  
وتسكنها المغير من المغير مع التصون ولا يناديها الا كتاب  
على ما بين الخزانة فان الخطاط يكون مقسمة وامامه  
خطاط خط فقص حصرها فربما كانت العلة الاولى اسرا  
من الشاهدات وغير ذلك

في بيان عقل النظري والعملي  
والحكام المنكرة وسائر الحواس لمبا طير وكيفية اكتساب النتائج  
والصناعات ان النفس للانسانية ليجد ذكرنا انها ولحق  
ويصير في هذه القوى ليعني على ادراك المعقولات على  
التصرف في القوى البدنية با الطبع لا با اكتساب وليست  
حقيقه النفس انما تعري على هذين فان القوى مغيره عليه  
والنفس من جودة بالفضل ولو كانت حقيقه النفس انما بالقوى  
لما كان لما لن يفعل فيجب ان تعري على هذين با غير ذاتها  
بل نفسين فاحدهما يقبل النفس على مقيد الصانع المعقل لعله  
بدنية من بعد هذه الهيئة سين عقلانظر با و الاخرى  
تقبل على البدن فتصير في قوتها وليس عقلانيا لانها يعمل  
النفس وانما لسي عقلانها عينه في ذات النفس والبدن  
وليس من شأنها ان يدرك شيئا بل هي عمالة فقط ولا تفتح الا

العلاج

العلاقة بين النفس والبدن بقوتها بدنية والقوى التي يتبع  
عقلا عمليا هي عاملة لا تدرك على ما ذكرت ولها اعتبار  
بالتناسل في القوة الحيوانية التزوعه بان يحدث منها  
فيها السوفيه هيات محض الانسان بهما فيها سرعة فعل وانها  
مثل الخجل والحيا والفضاء والبراء ولها اعتبار في القوة  
الحيوانية التحيلة والمتزوعة بان يستعملها في استنباط التدبير  
في الامور والاستنباط الصناعات الانسانية ولها قياس  
الي انفسها بان فيما بينها وبين العقل النظري يتولد الاراء  
المشهوره مثل ان الكذب قبيح وان الظلم قبيح وان الاحتشام  
جها فانه لولا هذه القوى لما كان يصح مثل هذه المقدمة ثم  
هذه القوى ربما كانت با لفظه متصرفه على مثال للعقل النظري  
منسوس البدن وقواه محسبه ولا تصح له ان يكون بهيته اخرى  
زايدة على هذه الهيئة اذا كانت على صفة المادكون بل كما قاله  
وربما كانت ففرعية للقوى البدنية ويكون كانه شئونه  
من جهةها وجميع القوى مطبوعة للنفس با الطبع والنفس  
تصرف في القوى البدنية بواسطة هذا العقل العملي و  
نظيرها القوى مادامت موضوعاتها صحيح المزاج معتدلة  
الطبايع فاذا خرجت عن حد الاعتدال سهت افهامها ولم  
تقدير العقل العملي على اساسها وحدث الحنون وغيره والظن

ذلك من الامراض واذا طبقت قوة من قوتي البدن لو كان  
العقل العملي استعمالها فانه لا يستعمل ما ليس وجودا واذا  
شدت وكانها ليست انهم لانها تصير شيئا اخر لان يصبح  
ان يستعملها العقلي العلي والنفس بالطبع فيبسطه بواسطة  
القوة المتين المتكثرة قوية على ادراك الصناعات ولكنها  
لا تقوي بالطبع على ان يعمل دايم جميع الصناعات محجور  
المرأة بتعدد لها لطباع ولا ان يعرف جميع الصناعات  
بالطبع ولكن ذلك لها من الاكتساب الا ان يكون النفس  
في غاية الشرف وعلية تفسير وجودها والنفس اذا كان تقو  
على ادراك جميع الصناعات والعلوم وان كان في قوته  
عليه تفاوت وتباين وكل ما كان قويا على اشياء كثيرة فحق  
بعض تلك الاشياء له دون بعض زيادات استعماله  
يكون مع وجود من مادة او مادون وهذا هو القوة المتكثرة  
وهي التي بها يستعمل تمام الاستعداد لتشيء دون شيء فان  
الاستعداد هو الاقيام من الامور والمادية وكل ما حدث  
فانه يحصل بواسطة الحركة وكل الحركة بواسطة الامور  
المادية وبلخلاف خلق هذه القوم يتخلف في خواص الناس  
في جوده الطبع وفي الحدوث وجوده القوي يتبعوا لبلاد  
والذكا واستنباط الصناعات وكل ذلك الاختلاف في المبدأ

وهو النفس بل يقول ان النفس لا تمنع عليها جميع  
المعقولات فيها معلقا الاضداد بعينها وكما انها مشغولة  
بهذا الفوق فتمنعها ان يلزم جميع المعقولات معا فتستغنى  
بها استكفا فالشرا لا لان بعد ما لقبول شيء دون شيء  
وليس الامر في العقل كما الامر في الطيور فان كثير من القوم  
يمنع وجودها معلقة المادة ثم امرنا من الماهية المعدة  
بعدها لقبول شيء دون شيء وامرنا من هذه القوم منها  
من ان يعقل جميع المعقولات معا فهذه معوق بالعرض  
واما حصول صورة الصناعات بعد ادراك الفعل والتفكير  
بعدها لتعريف فان يحصل ان طامن عند واجب القوم لا يحاله  
اذا الاحكام والقوم الحسية لا يعقل ان وجودها كما سر  
وبالحيلة فان المحسوسة والمختصة والمتحركة والمعتدلة امور  
مجردة عن مرادها ضروريا من التجريد ولا يصح ان يكون  
البياض والحراق الموجودين في الله الحسن في الله الحسن و  
في العقل التجريدي التي يحسن كلامها والا كان البياض و  
الحراق وهما بالقوم مجردان عن المادة مجردا ان انفسها  
لغفل عن المادة فان الموجود قهها في الايمان بالقوة  
ميدك فيجب ان يكون للبياض مثلا من حيث هو محسوس  
ولله سخن من التجريد ومن حيث هو محتمل ولله سخن من التجريد



او من حيث هو معقول وله نحو من القبول سبب غير  
البياضية في البصر او في الحبال او في العقل امر غيرها  
وعلا ذلك قد عرفت وجوب تناهي العلة والاصح ابيض  
او الحرارة مثلا يستحيل ان يتخيلة او بصيرة او ملموسة  
ولا يستحيل بذواتها ولا كانا لا يوجدان في الصفة ويجب  
ان يكون ما يخرج حساسا من القوة في محسوساتها الى الفعل  
امر ليس بحجم لان الاجسام متناهية وكلها في ان يصير حساسا  
محتاجا الى اخر ولا يصح ان يدور فيجب ان يذهب الى الامر  
ليس بحجم فبعض حركات القوة عبارة اخرى فيجب ان يكون  
مفيدا لبياض في الجسم المحسوس هو بعينه مفيد في البصر  
او في الخيال او في العقل كما انه مفيد للنيران كلها وواحد  
والاستعداد التام الذي يحصل للنفس بواسطة المتحركة  
كالاستعداد الام الذي كان يحصل للمهيول وهو اتم  
الموانع فبعض حركات القوة مفيد للنفس لقبول بعض الصور  
من عند واجب الصور بواسطة العقل النظري دون  
وربما كان هذا الاستعداد اتم لجميع الحواس الباطنة وانما  
اليه النفس بالكتابة مثال هذا ان تعلم المدرسة يتوفر  
بجميع حواسه الباطنة وانما يحتاج اليه من الحواس الظاهرة على  
قابل الاستكمال في اللوح ليخلصه النفس جميع هذه القوى في شجرة

محل

تحت حكمها فلست تشرح الاستعداد السام لقبول المطر وكذا  
حال المعلم في التعليم فانه يشغل حواس المتكلم وقوى المتكلم  
بما يريد تعليمه والمرجوات من خارج كالألوان والمذاق  
والمذوقات وغيرها ايضا بعد القوي لقبول آثارها من  
عند واهيا للصورة فان حرارة النار لا يصح عليها الانتقال  
اليه الملمس ولا يصح ان يقال انها مفيدة الا الحرارة  
اخرى اتمرا فاصلت صورته الصناعات في القوة المصرية  
بصيرته النفس بواسطة العقول العسلي في الحواس الباطنة  
بحسب تلك الصور والحاصل في العقل غير صورته الصناعات  
حصلت في هذه القوة هيته اذ عاين في حواسها في ذلك  
لان هذه القوة تتخلفه بالطبع مطبوعة للنفس تصرفها كيف  
شارت فاذا حصل في النفس هيته صناعاته حديث  
في القوي المدنية ايضا هيته اذ عاين في ذلك تكبر في النظر  
او العمل فتحصل بهذه الهيته القوي طاعة اسم للنفس  
وهذا كما تعود الانسان الكذب فتصير له بدن هيته  
تعدتها النفس على الكذب من دون دونه فكون تكرار  
العسل للسبب ان يستعد القوي المدنية لقبول هيته  
المهارة اذ لا تفعل ولا يصير سببها في المهارة من فعل الخشنة  
فاعلم ان الصور والمعالية المتذكرين بلها النفس بواسطة

المحل المشترك والوهم لا يرتب نفس في هاتين القوتين لم يترك  
 النفس وتلك الصورة المشتقة في ما لا يصح ان يكون  
 قد انقلت من المحلين اليها تبتا القوتين اذا اعراض  
 لا يصح عليها الامتثال ولا ان يكون قوت حسيانية افادتها  
 واوجدها اذا الاحكام لا توجد شيئا بل الحال في ذلك  
 كالحال في الحركات التي يده بها اللبس ويجعل في اكنة  
 من عند الصور بواسطة الوجود في نمائ في الاعيان  
 فاعلم ان النفس العقلية مستعينة عن الحواس الظاهرة  
 في استفاضة هذه الصور اعني المصغرة والمتوهمة او الامن  
 المفارقة حق استند بذلك عملا بما تفعل بل عقولها عقل  
 بالفعل والنفس الانسانية ما لم تفتق هذه الصور او لا من  
 الحواس الظاهرة لم يقدر على استفادتها متصيلة وبتوجه  
 من المفارقة ويهد العصور نفوسنا عن رتبة نفوسنا في ذلك  
 في احكام المنكث والوهم في النوم والنعطة والزوايا  
 قد قلنا ان هذا القوي نفس واحد وابداه واحد يحس  
 الملك وانها جردا وطا وكل قوت جرد من كل هو النفس المدركة  
 للذات وان لو كان جردا من المبدأ بل المبدأ ايضا جرد من ذلك  
 الكل ويجمع من القوت والمبدأ نوع الصور والطبيعة المتقوية

للمبدأ

للمبدأ كما ان كل من العظم والعصب والعضو مثل نوع قوة  
 يحدث من اجتماعها نوع البدن ويحدث من اجتماع النفس  
 والبدن نوع الانسان وبتبين ذلك اننا نعلم تقينا شغل  
 بعض هذه القوي لبعض وكلما كان كذلك وانه يجب ان  
 يكون هناك زمانا ط اذا استعملت النفس احدي القوي اشتغلت  
 عن الاخرى اذ فعل كل قوت من القوي لا يمنع القوت الاخرى  
 عن فعلها اذ لم يكن المحل مشتركا اذ لا امر اجمعها مشتركا  
 فربما ان الاحساس بدر الشئ وسر به في بيان هذا لو عد  
 القوي وان كانت كثيرة فان كان كثر قوا بالنفس وطا وجت  
 بالفعل كما ذكرنا في وحدة الموحدة ات في وحدة ابداع  
 الحيات والنبات سمع كثر اعصابها واخراطها بالقوت  
 وطدا كما ان شعور بالذات مع الشعور شعور واحد ولما  
 انه كيف يكون للنفس قوي كثير فمثل ان القوت التي هي طبيعة  
 الماء تبعها البرد والرطوبة والثلج واستدارة الشكل وكذلك  
 هذا المبدأ الذي هو النفس يتوهم هذا القوي فيج انما تقدم  
 عن الماء عند عدم طبيعته هذه الكيفيات فكذلك يعدم  
 عن الحيوانات عند عدم مبادئها هذه القوت ان فرضنا  
 عدم ذلك المبدأ جائزا وعند اعراض المبدأ قوت يعدم  
 فعلها عرفنا ذلك بالبرهان والنفس اذا اشتغلت بالامر

الباطنه لم تسببت المحسوسات الظاهره حقا من الاستنباط  
وكذلك بالعكس والقوى المفكره المتخيله من شأنها المحركات  
تأثر على كل من خارج موضوعها وتأثر بحالها في العقل من المطلق  
ويجب سببها بحيث لا يتأثر بالحس وحده على ذمها ولا العقل  
وحده على ان الحواس الظاهره اقوى في زعمها فاذا وجدت  
عقلها من العقل بسبب من الاسباب اخذت في التركيب  
والنقصيل واستحوذت في هذه الحس المشترك بحيث يعجز الحس  
الظاهر من هراير ما يدرك على الحس المشترك واذا وجد  
فرصة من بطلان الحواس الظاهره بالنوم وعين او رطع  
العقل فتعلقت فعلاها الخاص واذا غلبت السوداء على رايح  
الدماغ بحيث يمتنع الروح الباطن من الانبساط وتضعف  
حركتها اشتغلت هذه القوى واسمى وقت الحس المشترك لقان  
الحس المشترك من شأنه بالطبع بقول القوم سواء ورد عليه  
من الحواس الظاهره او من الحواس الباطنه وح لا يدرك النفس  
ما يحصل في الحواس الظاهره لا اشتغال الحس المشترك بالقوى  
المدركه من بل يدرك النفس على الحس المشترك وما اوردته  
القوى المتخيله عليه فلهذا ربما لا يبصر المحسوس ما بين يديه  
وانما تتخيل امور حصلت في الحس المشترك ويحس ان يكون  
تصرف هذه القوى في الامور المحفوظة صورها ومعاينها بعد

بقول

بقول الغيب كما بعد ما الحد الاوسط لقبول النتيجة  
واكثر ذلك يكون في حال النوم وقد يكون سبب  
استعداد النفس لقبول الغيب بسبب هذه القوى  
فلا يكون ما هفة والمشااهدة بدلنا على وجود مناعات  
التصحيه والاشرف في النتيجة ايضا صح عندنا بالمشااهدة  
والا فلا يرهان على ان الفكره يودي الى تحصيل النتيجة  
فاما المنامات المتخيلة الى التعريف والسبب فيها استنباط  
هذه القوى فاذا حصلت في النفس متلاصقه ورجل  
ليكون هذه القوى من النبات ان تبقى في الحس المشترك  
صورة ذلك الرجل قد مر ما يحفظ في القوى الحافظه بل  
ياخذ القوى المتخيله في محاكاة صورته الرجل بصورة  
اخرى من شأنها ان يحاكيها بها وهذا يختلف الاحكام  
في التعريف هذا ان كان المستفاد من الغيب يكون صورة  
جزئية يحصل في الحس المشترك من عند واضها ويحس ان  
تكون الصورة المستفاده معقولة فيها كهي المتخيله بانواع  
من الحكايات تختلف في تعبير الروايات اذ لكل نفس خصيه  
في هذه المحاكات وليس لكل يري في المنام تلويل فان جميع  
ما يري في المنام يوجد في الاعيان موجود عند نفس  
التركيب بحسب الاسباب المتقلبه المتخيله في نفسه

ما هو معتاد ان ينتقش في نفسنا و يوجد في الاعيان  
 ما هو منه معتاد ان يوجد فيه فبعض ما ينتقش في نفسنا  
 بوذن بامر مستقبل وبصنه لا بوذن به ويقول ان المشا  
 العينية تقيضه او لا من الغيب على القوم العقلي ثم يحاكمها  
 الخيال بواسطة الحس المشترك كما ان المحسوس في حال اليقظة  
 او لا يحصل في الحس المشترك ثم يصير معتقولات وهذا القوم  
 اعني المقضيه عين مجردة الاله في الانسان والدليل على ذلك  
 ان الافعال الصادقة عن الحيوانات الاخر يصدر عن غط  
 واحد لا يتغير في الماهية كما ينفي العنكبوت بيده وكل  
 طائر عشائلي مثال واحد ونفسه ان يكون لسائر الحيوانات  
 قومي اخر وطوره القوم مناسبات في مقتضى اختلافه في الاشياء  
 واستعدادات متفاوتة وادراك الغيب الذي يكون  
 للمجانين هو سبب بطلان الحس الظاهر لما ذكرنا فيكون  
 حال الانسان في جنونه حال النيام والخائف اذا تحيل  
 امره الا فخر ايضا يحزن الان جنون غير واضح ويكون  
 سببه فساد مزاج الدماغ التابع للروح وقد يستعمل كالمزاج  
 لمن الشئ وحده في مره بالدليل واكثر ذلك لمن يقع عقله  
 منتهى من غير ان يرى في منامه شياها يلا ولم يدري انه يراه  
 في المنام لقلة القوم يخالف

فحاصل

فيحصل عليه مزاج الدماغ فقبيل وليس ونقول ان النقطة  
 حالة يكون النفس فيها مستعملة للحواس والقوي المتحركة  
 ظاهر بالارادة فيكون العمى عدم هذه الحالة ومعلوم ان  
 النفس معرضة عن الجهة الخارجة لاجهه الداخلة وذلك  
 اما ان يكون لكل اعراض طاهر من هذه الجهة لضعف  
 الروح الحاملة للعقوي والروح كما تستعمل جسم لطيف  
 بخاري ولما ان يكون ملهم عن طائفة تلك الحركة كانت  
 بالهضم وياضاح الفضل والعصيان الاالات اما الذي  
 من الكلال فان يكون الروح قد تحيل فضعف فلا يقدر  
 على الاستدلال فصور وبتبعها القوي المتقاربة اذ  
 وجود هذه القوي في الروح وسبب الكلال قد يكون  
 من الحركات البدنية وقد يخرج من الافكار ومن الخوف  
 والافكار بما تنم بان يستحق الدماغ فيجذب الرطوبة  
 اليه لان كل موضع ينجس في البدن يجذب اليه الرطوبة  
 وكذا الحال في شعلة السراج والسبب فيه ضرورة الخلاء  
 فيقتضي الدماغ بالرطوبة وسنوم بالترطيب وسيل التروح  
 ويخرج عن الحركة وقد يكون باسداد المنافذ الذي ملهم  
 له في باطن فلما ذكرنا من اضعاف الفضل وغيره والذي يكون  
 من جهة عصيان الاالات فان يكون الاغصان قد استلذت

واستدت من الجنة وفضلاتها فلا ينفذ الروح من مناهجها  
 وقد يكون كجرح الروح وبالجحالة فالروح اذا اختلطت  
 بها اجزء فقلت وان انقلت لم يفسد واذا لم يفسد  
 بظل فضل القوي الموجودة فيها فيكون قوما واذا بعست  
 تلك الاخلاط نحو سر الروح وتميز الفضل  
 الحيوان ويعتقد ان الروح يدرك من  
 وجوه فيها الهامي مثل الطفل ساعة يولد في عقله  
 التدري واذا اقل كما تسقط لعقل منسب ساك وانما  
 يحرفه بالقدري اطبقها واسبب في ذلك مناسبات  
 والهامات بين نفوس الحيوانات كلها وبين مباديها  
 والعناية التي ذكرناها وذلك ايضا موجود في الحيوانات  
 الاخر كرو الاسد من الحيوانات ستم قبل ان يتلهدها  
 هذا وجه وجه اخري تجزي مجري المجهول وذلك ان  
 الحيوان اذا صاحبه اوله او نافع حسي او ضار حسي مقارنا  
 لصورة حسنه فارتسم في المصورة صورة الشيء وصورة  
 ما يقارنه وارسم في الذكر معين النسبة بينهما فاذا اخرج  
 للخيالة تلك الصورة من خارج افترض لها اليق الصورة  
 المحسوسة الناضجة والصارفة والنسبة بينهما كما بينا في  
 المذكور ولست النفس بجميع ذلك فيري المتغير في الروح

ويرى الصورتين في الخلق المشترك ولهذا يخيل كلاب  
 المدبر والحيثية وذلك على سبيل الابتعاث لا على سبيل  
 الروية وقد يكون في الانسان على سبيل الروية وقد  
 يكون على سبيل الابتعاث والوهم احكام اخري وذلك  
 ان يكون الشيء صورته يقارن معي وهمي في بعض المحسوسات  
 وليس يقارن ذلك دليها وفي جميعها ظلمت مع وجود  
 تلك الصورة لاي معناها كما يرى المرق المسة الصفراء  
 فالعسل اصفر كما بان العسل مقوي والوهم هو حركته  
 الا كثر في الخيالات مجري العقل من الانسان وهذا  
 القوي يدرك الامور بخصه بعوارض شخصية كالمادة  
 المعينة والعوارض شخصية غريبة عن الانواع فاذا  
 يدرك بواسطة المادة فغفلها اذن بالمادة وكل فعل  
 يكون فغله بالمادة موجودة فيها فوجود هذه القوي في  
 المادة  
 في القوي المحركة والحيوان ما لم يشق اشياء الى شيء  
 متجمل او محسوس او معقول وبالجحالة يدرك شعريا  
 حساسه او تخيلا ولم يشعر به لم يدبث الى طلبه بالمحركه  
 فان الشيء قد يكون متخيلا لا يكون مشعورا بانه  
 متخيل كما ذكرنا في باب الغاية فيجب ان يكون الحيوان له

قوة بها اشتاق النفس متى عدت تلك القوة لكن النفس  
 شوق كالحال في سائر القوي فبدأ الشوق ادراك  
 والدليل على ان الشوق هو غير الادراك ان الناس  
 مغبون فيما يتحركون ويختلفون في الشوق والشوق  
 يعرض حيث يكون المشعور به موافقا للمشاعر والشوق  
 قد يكون صغيفاً ثم يقوي حتى ان يكون اجماعاً فالقوة  
 الاجماعية ايضا موجودة اذ قد يكون شوق ولا اجماع  
 في مكان هاتين القوتين في القلب فاذا اجمع اجماع  
 واطاعت القوة المحركة اليه ليس لها الاستيحاء الفصل  
 وان ما لم يحدث حركة والحال في الفكر هذه الحالة  
 اذا اشتاقت النفس لا مسيلة ولجمعت تبع اجماع عمل  
 القوة المفكرة والقوة الشريفة من شعبيها القوة الضعيفة  
 والقوة الشهوانية فالتي يبعث مشاقه الى اللذائذ الشهوانية  
 والتي يبعث مشاقه الى العلية ودفع الملذات في الغيبة  
 والحزن والغم والحزن من عوارض القوة الغضبية فان النفس  
 اذا تحركت وضعفت بعد تصريحه  
 عقل حدثت هذه الاعراض واذا لم يتجدد  
 قوت وتطلب اللذات والغم يعرض من غضب شئ غير  
 معدو وعلة ذلك هو الفرح الذي من باب الغلبة هذه القوة

البحر

ايضا والحرس والنهوض والشيء بالقوة الشهوانية ولهذا التفصيل  
 المذكور في كتاب الشفاء القوي الحيوانية جسمانية وذلك  
 لان فعلها يصيد بواسطة الجسم وكل ما يصيد عنه  
 بواسطة الجسم فلتنقصه به فيجوده فيه فلا يبقا له بعد  
 البدن  
 في العقل والمعقول قد عرفت بالمشاهدة ان الانسان له  
 ان يدرك المعقولات وان يتصرف في القوي البدنية  
 ولاحالة القوي من منها على ما عرفت فالذي به يتصرف في  
 البدن هو العقل العيني والذي يدرك المعقولات  
 هو العقل النظري والافضل للنفس ان يكون العقل العيني  
 تابعا للعقل النظري سادسا لجميع القوي البدنية  
 ولاحاله ان ذلك بهداية وفتنة فاضلة يسمى الملكة  
 الفاضلة وقد ذكر انه يمكن اكتساب هذه الهيئة والله  
 اعلم فلا يمنع ان يكون ما اكتسب هذه الغضبية وتسبق  
 الاكتساب فيه فتنة صحيحة وكانت مغمورة بالعللين  
 البدنية فارتدت عنها وان اختلفت هذه الاختصاص في  
 هذه الفطرة يكون سببا لتفاوت في النفس واما العقل  
 النظري ولاحالة يري من المادة اذ قد عرفت ان المعقولات  
 لا يدرك بالاحساس وقد تقرر ان النفس الانسانية تتغير

بذاتها فتجيب ان يكون وجودها عقليا كما عرفت فتكون  
نفس وجودها نفس ادراكها لذاتها فلهذا لا يعرب عن  
ذاتها التية واما شعورها استغورها لذاتها كالحال في  
ادراكها السائر لا شياء المدركة من خارج وبما يشد  
بوجود النفس عن المادة انه لو كانت تشعر بذاتها بواسطة  
التي ينطبع فيها اثرها لكان المستعور به غيرها بالعدد  
على ان هذا مستحيل فانه اذا كان المفعول واحدا والفاعل  
واحدا كان جميع الاحوال اذن واحدا فلم يكن هناك  
نفس اصلية ولشخصي في اثرها في مادة واحدة ولهذا كان  
الحس لا يحس ذاته ولا الله ولا احساسه وكذلك الخيال  
فان قيل ان النفس يدرك بقوه كخيال مثلا لذاتها  
كان الجواب انه ما لم يكن قوه تشعر بذاتها لم يصح ان يشعر  
المدركه فبانه لا تلمس للمدركه ادراك خاص وانما يدرك  
ما يدركه لو كانت العقلية يتم بفعالها لذاتها ما يستحال  
الالة الجسدانية لكان لا يجيب ان لا يعقل ذاتها ولا  
الته ولا ان يعقل انها عقلت فانه ليس بينها وبين الالهة  
التي ولا بينها وبين انها عقلت الاله لكننا لتاليه ص فان قيل  
ان النفس موجودة في الالهة فانها يدركها كان الجواب  
ان النفس اذا كانت موجودة في شيء فانها موجودة في مادة

صغير

نفس تلك المادة بعد وجود النفس فيها الالهة واذا كان  
كذلك لم يكن موجود في الالهة وفي هذا الخونا بالقرن  
ما بالفضل وما يتبين بسرعة ان للنفس قوه مفارقة وهي المشاهدة  
بالعقلية انها يدرك اشياء تمتنع وجودها في الجسم كالفكر  
معا وكالقوة والظلمة معا وكالعدم والملكية معا واشياء  
كثيرة من هذه الحسوس ولو وجد مثل هذه الامور في النفس  
على الوجود المذكور يمكن ان يحكم بانه لا يوجد لشيء من هذه  
الاشياء في الاحسام وبالجملة فالمعقل هو الموجود المجرد  
عما سواه ونحن نعقله على هذا الوجه ويحكم بان كذا مجردة  
عن المادة فتجيب ان يكون هذا الموجود اما في الاحسان  
واما في العقل ولا يكفي وجوده في الاعيان عند ادراكه  
فتجيب ان يكون له وجود مجرد عن المادة في النفس على هذا  
الوجه فلم يوجد في قوه جسمانية لم يكن وجوده وجودا  
عقليا او معقولا بل يتخيلا ومعلوم ان الوجود المطلقه  
لا يكون يدرك بحسب الا كانت لها اجزاء فان قيل  
ان الوجود قد يعرض او يحل على الجسم كان الجواب ان الوجود  
المقدار يلهها اصنام بالوجود واما الوجود المطلق المشترط  
فيها انه لا يتم لها بالقرن ولا بالفعل فانها مجردة بل نقول  
ان كل معنى فهو واحد ليس فيه من حيث وحدته شيء غير شيء

ونحن ندرك تلك المعاني على هذه الصفة فلو كانت <sup>كذلك</sup>   
 بقوى جسمانية لكان يعرض ان يكون فيها شيء <sup>غير</sup>   
 مما كنا ندركه وايضا فان ادرك اشياء غير مشار اليها مثل   
 ادركت بقوى جسمانية لكانت مشار اليها وما يقع   
 في ذلك ان الحواس اذا ادركت محسوسا قويها العين   
 اذا بصرت الشمس ضعفت عن ادراك ما دونها   
 كما يصير عن ادراك الكواكب بالنهار والامر في العقل   
 بخلاف هذا والمعقول القوي هو ما وجوده قوي اذ قل   
 علمت ان معقولية الشيء وجوده من حيث هو مقول   
 واحد فاذا كان وجوده لغزير كان معقولا له واذا كان   
 وجوده لذاته فهو معقول ذاته واقوي المرجوت   
 هو الموجود المستغنى عن الماهية واصف المرجوتات   
 اما حقيقة القوم وهذا هو الطيبولي فما يوجد اقوي <sup>الموجود</sup>   
 فهو اقوي في باب المعقولية وما يقع به ايضا الشيخ جميع   
 قراء العقل على ان هذا القوي مما تقدم اذ ادركه   
 العلة في ضعف القوي عند ادراك الحسنة القوية   
 بل عرفنا بالاستقراء ان الكبرى غير ضرورية واما هنا   
 فنعلم ان السببية ضعف القوي ضعف موضوعاتها   
 وسلب ضعف موضوعاتها الشبهية ولا محالة ان السبب

فيها انفعال يعرض للمادة بتبعه تغير المبرج وان الانفعال   
 اذا قري اسند جوهر لمفعول وذلك اما استعداد القوة   
 بخلاف ما يفعله سبيل الاستفادة وقد عرفت ان معبود   
 المرجوتات لا يصح ان يكون جسما يخرج العقل من القوم   
 ليله الفعل امر ليس بحجم ومثل هذا الشيء ما ليس بحجم   
 يمكن ان يكون عقلا بالفعل والا كان معقولا بالفعل لكن المرجوت   
 معقول بالفعل وذلك لانه اما ان يستحيل الصوغ <sup>المختلف</sup>   
 بذاتها معقولة وهذا يصح فان ما هو بالقوى شيئا لا يستحيل   
 ليه ما هو فيها بالقوى واما ان يكون حسب اخر خبر جس من القوم   
 ليله <sup>العقل</sup> الجسم كما عرفت حالها وايضا ان الجسم يفعل بنسبة   
 وضعفه كما عرفت وليس الي العقل بنسبة وضعفه <sup>ثروته</sup>   
 ان الاجسام كلها بالقوى معقولة فيحتاج الى <sup>موج</sup>   
 ليله الفعل ان كونها معقولة وسواء كانت الاجسام واحدا   
 وكثيرا فانها محتاجة الى امر هو بالفعل معقول <sup>لجرب</sup>   
 الشايع الاجسام وايضا لجرب تايي العلة فاننا   
 ان البياض المحسوس مثلا علة للمعقول من البياض وجب   
 ان يشهد العلة ليله معقول بذاته فان قيل ان وجوب   
 البياض والجسم في الاعراض علة لوجودهما العقلي كان   
 الجواب ان الكلام وجودهما كالكلام فيهما لان ما هو



بالقول معقول لا يخرج الى الفعل في المعقولية ايضا  
فانه لا جسم او لا بان يخرج للخارج الى الفعل من عين لا بل  
اقول ان التصور المعقولة اقدم في الوجود من الاجسام  
لانها لا يحتاج في وجودها الا الى العقل والعقل اقدم  
من الجسم لان الجسم متعلق الوجود بالسبب الجبري والمادة  
والصورة وكل وجود اكثر فهو اشد تانسرا واذا كان  
كذلك لم يتصور ان يكون جسم عليه لوجود عقل او صورة  
شخصية او مادة او صورة عقلية فبين من هذا ان  
والتأملات معدت للنفس والحرف كانه يعرض من ضعف  
القرى الجبرانية وخرجه عن طاعة النفس واتباع  
النفس اياها كما وصفنا في حال الحيوان عند تغير مزاج  
الدماغ من العليل الدماغي والسبب الاول في جميع  
ذلك ان بعض القرى تشغل النفس عن بعض لا لضعف  
في العقل فقد عرفنا البرهان ان العقل مفارق ولانه  
اذا اراد الانسان ان يحول الى عقله خروجه حتى يمكنه  
ان يعبر عما فيه ليرى الابواب هذه القرى البدئية  
وفرق بين ما يعبر بالة وبين ما يعبر بالة ونقط البتة  
في اثبات هذه القرى مثل ما ذكر في كتاب البرهان  
وهو كل جسم ولف وكل موافقه مؤلف ولا يعلم التي

نحو الوجود لا يتصورها عقل الفعل اذا العقل بالفعل  
يكون المعقول من لوازمه ولا يلزم العقل المطلق عنه  
وكل ما يكون بالفعل على الاطلاق لم يتصور ان يكون قابلا  
فان القابل لا يخرج عن مفارقة ما بالقول وهو المادة فلهذا  
وجب ان يكون النفس الانسانية متعلقة بخارج العقل  
بالمادة والقول العقلية قبل ان يتصور المعقولات يتصور  
عقلا هي لا يتاها ما يتصور المعقولات فانه تكون على  
فقد يستفاد بالاكساب النظرية وقد استفاد بالبدئية  
وهو الاوليان وكل من هذين الصنفين انواع من التصور  
فالاول ما يكون النفس بالفعل معصلا منضما وربما كان  
التفصيل والنظام غير واجب بل يتصور ان غير مثال الانسان  
حيوان فانه يمكن ان يتصور هذا المعنى وهو شيء واحد  
على هذا الترتيب وعلى غير هذا الترتيب كما يقول الجبر  
محمول على شكل الانسان والمعقول على هذا الوجه الجسم  
هذا ايضا لا يميز من جسماني وان تعلم ان المعقول من هذين  
الجزيئين امر واحد فان اجزاء الحد ومن لوازم الحد ود  
وهو وكذلك المقدمات من لوازم النتائج ويجعل الثاني  
ان يكون قد حصل التصور لكن النفس معرضة عنه اذ ليس  
في وسع انفسنا في هذه الحيثية ان يعقل الاشياء معادفة

واحدة لانه لا بد لنا ان يعقل شيئا من استسرك  
الخيال والظن لا يستعمل جميع الاشياء معا ومن المعلوم  
انه لا علينا ان يعقل شيئا الى ونستشرك الخيال في تحياله  
ايضا بحيث يكون الادراكات ادراكا واحدا ولا يشك  
احدهما عن الاخر كما انا اذا البصر شيئا وحصل ايضا في الحس  
المشترك اتحد الادراكان فلا يميز عندنا ما حصل  
في الة البصر وما حصل في الحس المشترك الا ان يعلم ذلك  
بوساطة يعلم ان الابصار عند ادراكها للحس المشترك  
لمستعمل ان المعقول من حيث هو معقول هو متخيل  
وكذا يتخيل ما له حكاية خيالية كما شكل الهندسة وتخييل  
اسم ما لا يحاكيه خيالية كما سم ولجب الوجود بذاته فاذا  
ضعف الخيال وبطل ولو تمكنا ان يتخيل شيئا فلا نعقله  
ايضا لان العقل بضعف ان يحس شيئا في تلك الحال لان الحس  
سبيل وكثير ما يري من نسيها من شيء ولا يسي صورة  
وكذلك يجوز ان ينسى الحرف اسم شيء او خياله ثم لا يسي  
صورته وعلى ان الحرف هو فساد الفكر والذكر والحفظ وهذا  
لا يعرف الحرف من كان قد عرف من قبل وكان ينسى كل شيء  
سرعا ولا يمكنه تالف قياس ونظم كلام يمكن ان يفهم  
او تالف هذا غير النفس والعقل وهذا الاعراض قد يصح

للهم

للهم والطهر ثم نزل وليس هذا الا الفناء والحس  
الباطن والثالث مثل ما يكون عندك في سبيله تسئل عنها  
ما علمته فخصرك تجر بها في الوقت وانت تسئل بها بحيث  
من غير ان يكون عندك الحس مفصلا بل انما يعقل بعد ان  
يحصل ذلك التصور  
وهذا هو العلم البسيط وهو  
حينه يحصل من عند خروج العقل من القوالب العقلية  
بما عقولنا بحيث يلزمها التصور المفصل فالذي يلزم جواهر  
المفارقات من المعقول هو على الوجه البسيط الذي يلزم  
العقل اذا تصورت بهذا المعقول البسيط هو ما يكون  
على الوجه المفصل ونسبة المفارقات الى نفسنا كنسبة  
الضوء الى نصير المدرك الذي به يقرب على الادراك  
ولو لا هذا العلم البسيط لما صح وجود المفصل منه فالعقل  
اما ان يكون غير لا يتا وما ان يكون بالملكة وهو ان يكون  
قد اكتسب الاوليات وهو حينه واما ان يكون بالفعال وهذا  
يخطئ من احدهما ان يكون المعقول بسيطا وعقلا بسيطا  
والثاني ان يكون المعقول مفصلا ولا يحالة هما حينه واما  
ان يكون بحيث يحضر المعقول بالفعال ويعقل انه يعقل  
وسمي عقلا مستفادا وجوابه المعقول ان لا يصح ان يكون

جما اذا لا يكون يحصل في جسم ولا قوة للنفس مجردة عن  
المادة فان حصول الصور المعقولة في مثل تلك القوة يحصل  
ولا يصح ان يكون هن الصور مجردة موجودة بلفظها  
النفس اذا اشانت فالحق اذا اعتبرت جميع الاقسام ان تتو  
اذا استعدت تمام الاستعداد بواسطة الفكرة وحصلها  
العقل بالفعل اقبلت كاشا على المفارقة الذي اخرجها  
من القوة الى الفعل فيفرض عليها من عند تلك الصور  
معقولة مجردة فيكون الاستعداد قبل العلم ناصوا الاستعداد  
بعد العلم تاما فيكون العلم الاول كسعالحة العين فاذا  
صارت العين صحيحة نظرت بمشاهدة في الشيء الذي يحسنه  
ياخذ صورته ما اذا عرضت عن ذلك صار معلوما له او  
محموسا بالقوة القريبة ولما ان المعقول من حيث هو معقول  
محفوظ فلا يترك اذا عقلت شيئا واخضرته ببالك مع اسمه  
او خياله المحفوظ علمت ان ذلك المعقول هو معقول لها  
فلو انه عن خاطر كرم مع ذلك الخيال او الاسم معقول لمترطت  
انه عينها كما انه لو خطر بالاسم وشي له اخر يحفظ علمت  
انه عينه وليس بازاء كل اسم خيال ويمكن ان يكون حفظ  
ذلك بواسطة القوة المعقولة والذات ان بان يحفظ المعقولة  
المعقولة من حيث كانت مسموعة في هاتين القوتين فاذا

عليهما النفس

عليهما النفس لا تحت لها الصور المعقولة كما لا تحت عند العلم  
لها عند الماخذ اقوي بما ذكرناه فا لعقل اذا كانت الصور  
المعقولة حاضرة فيه وهو يربط العباد الفعل ويعملها بالفعل  
ويعقل انه يعقلها سيم عقلا مستفاد ان تلك القوة  
مستفاد من خروج العقل من القوة الى الفعل وان كان  
معتزضا عن المعقولات سيم عقلا بالاعتقاد وبالملكة  
اذا حصلت عند الاوليات وقبل ذلك هي لا ياتيها كما  
عرفته والفرق بين العيين والمشاهدة ان العيين ادراك  
مع منازعة والمشاهدة هي الادراك بلا منازعة والمشاهدة  
للمعقولات لا يوجد للنفس الاسمانية في هذه الحيوة  
اذ لا تخلص للنفس قوة واحد من دون ان تان عنها المزي  
والعيين من حيث هو عيين يكون محتمل الحد الاوسط  
والمشاهدة تلكه وان صحها الحد الاوسط وكانه حين  
يحتاج اليه وقد يصح ان ياخذ الشخص قطن عقله الهول  
في قريته من العقل بالملكة يدرك المعقولات بحواس عين  
عن القدرة الطولية والتعلم وقد شاهدنا من هذه الحالة  
وهو مع هذه الكتب فقد نال العلوم الحكيمة في عنقوان  
شيا به في مدة يسير على سنت المعلم في ذلك الوقت  
ولو كانت هذه العلوم من قريته هذا الترتيب لكان ادراكه



لما في هذه المدة مجرى وقد يدلك على صحة ذلك الموجب  
 من تصنيفه في السن الذي ذكرنا يلازمه وحيث كان  
 منشأة

في تقدير قوا النفسانية على سبيل التصنيف ومعنى التصنيف  
 هو ما لا يتميز بالمعومات بل بالعوارض ومنها فان المعق  
 الثلاث اصناف لا انواع للنفس الانسانية متلا وقولان  
 ان النفس الانسانية تنقسم اقسام ثلاثة النباتية والنفس  
 الحيوانية والنفس الانسانية وان النفس النباتية تلت قوا  
 العارضة والتمية والمولدة وان النفس الحيوانية لا تنقسم  
 لثلاث من محرك ومدركة والمحرك المتحركة بانها فاعلة  
 والمحرك على انما باعته في العرق الشوقية وطاشعتان  
 احدهما شوانية واخرى غضبية والقوة المحركة على انما  
 فاعلة فيهما التي تحذب الاوتار والارطوبات المتصلة  
 بالاعضاء على نحو جهة المبدأ وهو القلب او ترجمها  
 واما القوة المدركة فيقسم بثلاثين قسم يدرك من داخل  
 والمدرك من باطن فبعضها يدرك صور الحسوسات و  
 بعض يدرك معلية الحسوسات فمن القوة المدركة النباتية  
 الحيوانية الحس المشترك فتم التحبال والقصوره ثم  
 يدرك سببها بالقياس الى الحيوانية ومتفكرة

10

[Blank page with a vertical crease and some faint smudges]

کتابخانه  
مجلس سنا

کتابخانه  
مجلس سنا